



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1



كلية اللغة والأدب العربي والفنون.

قسم اللغة والأدب العربي

العنوان:

أثر اللسانيات الغربية على اللسانيات العربية الحديثة:  
-التفسيرية عينة-

إشراف الأستاذ الدكتور

أ.د/ عز الدين صحراوي

إعداد الصالح:

قبايلي عبد الغاني

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
بلقاسم دفنة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيساً
عزالدين صحراوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	محرراً ومقرراً
الجودي مرداسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مناقضاً
محمد بوادي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	مناقضاً
خليل عبد الكريم	أستاذ محاضر	المركز الجامعي ميلة	مناقضاً
الطاهر بومزبر	أستاذ محاضر	جامعة جيجل	مناقضاً

السنة الجامعية: 1437-1438 هـ / 2016/2017م

تاريخ المناقشة: 05 نوفمبر 2017م

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾

صدق الله العظيم

اللهم صلِّ وسلِّم وبارك وزد وأنعم على رسولك اللّهم وعلى آل رسولك الحبيب وصاحبه والتابعين له يا حسان إلى يوم الدين في الأولين وفي الآخريين واعد ما ذكره الذاكرون وغفل عنه الغافلون.



## \* إهداء \*

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يهتدي به في شُعب الدنيا وغياهاها، وجسراً لبلوغ الآخرة ورباضها، وإن الله ليمنّ على العلم ولا يمنّ على ائمال، ولهذا فإنني أدعو الله العزيز القدير أن يكرّم من جعله سبباً في تحفيق إرادته إلى مراتب النجاح والتوفيق، إلى أستاذي الذي لازمني منذ أن كان هذا البحث حلماً حتى صار حقيقةً جليّة، الأستاذ عز الدين صحراوي الذي لم يبدل النصيحة ولم يلبّ التوجيه ولم يصب على الزلات والهاثات، فاللهم أسعده في الدنيا بعلمه وبصحته وأهله وبنبيه وماله، وفي الآخرة بمغفرة وجنت عرضها السموات والأرض أنت وليّ ذلك والفاد عليه.

والحمد لله ثانياً وثالثاً ودائماً وأبداً والذي قرن شكره بشكر الناس، فالشكر كلّ الشكر إلى أبي العزيز العطوف الكريم وأمي الحبيبة الحنينة الرائعة على كلّ ما قدّمه لي من حب وعطف وحنان ووفوفهما معي بالتشجيع والعزم ورفع الهمم داعياً لمولى عزّ وجلّ أن يطيل عمركم ويحيطكم برعايته وفضله وكرمه ويتعم عليكما بموفور الصحة والهناء والعافية وأن يجعلكم من أهل الجنان ومعهما أخواني الجواهر (نبيل وكريم وماريا) وإخواني الأسود (عبد الحق وعز الدين).

كما أشكر زوجتي التي وفقت معي وفقت لا يففها سبعون رجلاً فأغنيت بصيرتها وجلدها وتفهمها وقامت مقامي وساندتني في كلّ أمور الدنيا ومشاغلا فحررتني من كل متاعبها وجعلت همّي الوحيد الأوحدهم البحث العلمي، كما أهدي هذه الثمرة إلى فرّة عيني بناتي "أمند ودينا" وسوبراء قلبي وفخري "مباس" فاللهم احفظهم وارعاهم بعطفك وحنانك.

آمين آمين

# فاخرة البحث

"إِنَّ الْعَرَبَ نَطَقَتْ عَلَى سَجِيَّتِهَا وَطَبَاعِهَا وَعَرَفَتْ مَوَاقِعَ كَلَامِهَا وَقَامَ فِي عَقُولِهَا عِلْمٌ وَإِنْ لَمْ يَنْقَلِ ذَلِكَ عَنْهَا وَأَعْتَلَّتْ أَنَا بِمَا عِنْدِي أَنَّهُ عِلْمٌ لِمَا عَلَّمْتَهُ مِنْهُ وَإِنْ أَكْرَأْتُ أُصِيبُ الْعِلْمَ فَمَا أَلْذَى أَلْتَمَسْتُ [..] وَإِنْ سَمِعْتُ لغيري عِلْمًا لِمَا عَلَّمْتَهُ مِنْ النَّحْوِ هُوَ أَلَيْقٌ بِمَا ذَكَرْتَهُ بِالْمَعْلُوكِ فَلِيَأْتِ بِهَا.."

الخليل بن أحمد الفراهيدي

*George Mounin, Clefs pour la linguistique " .. Selon le point de vue où se place, la linguistique est née vers le V<sup>e</sup> siècle avant notre ère, ou en 1816 avec Bopp, ou en 1916 avec Saussure ou en 1926 avec Troubetzkoy, ou en 1956 avec Chomsky ...."*

**قال جورج مونان:** "كل ما يملئنا أن نرجوه هو أن يكون له [تاريخ علم اللغة] عدد عديد من الفراء الصابرين الجلدين في زمن لا يتحلى بالصبر والجلد، لا يستعجلون في إنشاء مفردات جديدة أو طرح نظريات لا مستقبل لها، بل يمعنون النظر حتى ينسني لهم قبل كل شيء فهم آراء هؤلاء العباقرة ومن ثم يسعون إلى تجاوزها.."



# ملخص البحث

## الملخص باللغة العربية:

تعالج هذه الدراسة الاتجاه التفسيري في اللسانيات العربية الحديثة والمعاصرة التي تأثرت بالدرسة اللسانية الغربية ممثلاً في الأعمال المتميزة التي قدمها الباحثون العرب وعلى رأسهم اللساني السوري "مازن الوعر" في إطار دمج النموذج النحوي العربي القديم مع المنهج التوليدي التحولي بمختلف مراحل التطورية التي أدت أخيراً إلى صياغة نظرية دلالية صورية في صلب النظرية اللسانية بصيغتي التصنيف والتأويل، وهو مه أبرز اللغويين العرب الذين تبنا هذه النماذج وحاولوا التوفيق بينها ضمن ما تسمح به التوصيات الإستمولوجية التكوينية.

انطلقت هذه الدراسة -بعمق- من إشكالية محورية مضمونها: هل تأثر اللسانيون العرب وفي مقدمتهم مازن الوعر بمقولات اللسانيات التوليدية والدلالية المتطورة عنها على مستوى الخطاب العلمي اللساني التفسيري؟ أم أن ما يظهر على أنه تأثير فعلي بذلك إنما هو مجرد نقل للمصطلح والأدوات التحليلية الغربية الذي لم يجد ما يحتويه في الخطاب الميتالساني العربي الحديث والمعاصر، ونظراً لأهمية هذا المقاييس المقترنة بالأوضاع التنظيرية يأتي هذا البحث التحليلي بعنوان: أثر اللسانيات الغربية في اللسانيات العربية الحديثة؛ دراسة تحليلية إستمولوجية.

إن الهدف الرئيس من هذه الدراسة يكمن في الكشف عن مدى تمكّن الدارسين العرب للسانيات الغربية في أحدث تطوراتها بشكل عام، واللسانيات التوليدية التحولية بالخصوص مع تركيز دقيق على أعمال "معوّض مازن الوعر" وقد تدرّجت هذه الدراسة وفق منهج متسلسل، اقتضى خطة تشكّلت من مقدمة ومدخل وأربعة فصول وخاتمة.

أما المقدمة فقد تحدّث فيها عن أهمية الموضوع والدوافع الأساسية لاختياره والمنهج الذي اتبعته فيه وأهمّ النتائج التي يروم تحقيقها، في حينه أتى ضمّن المدخل عرضاً دقيقاً تحدّث فيه عن الفروقات الدقيقة بين المفاهيم التأسيسية التي تمعّد إلى ضبط البحث بصرامة منهجية، مثل: "الكلام/ اللسان/ علوم اللسان/ اللسانيات العربية/ الغربية" عند علماء العرب المحقّقين والغربيين النظار، ثمّ انتهت إلى فحص مدى تأثر الدرس اللغوي الغربي بالنظرية اللغوية العربية التراثية، وبخاصة عشية القرن التاسع عشر مع (سلفيستر دو ساسي) وطلبته الذي أصبحوا علماء بعده، وانتهت بطرح الوضعية العربية الراهنة بين التسابق نحو الريادة وتشتت الأعمال وقد شكّلت لذلك بعدد الرحمه الحاج صالح وتمام حسّان وعبد القادر الفاسي الفهري.

في الفصل الأوّل تحدّث عن فكر الإواليات في الخطاب اللساني العربي بدءاً من أعمال المفودين العرب والمستشرقين أمثال: "جرجي زيدان والطهطاوي والكرملي"، وتوقّفت مطوّلاً في الجدل الثاني من رواد الخطاب اللساني التمهيدي مع إبراهيم أنيس ومحمد عبد الواحد وافي ومحمود السعراي وأنيس فريجة.. وغيرهم، ممّ شكّل واقع الخطاب اللساني العلمي التأسيسي، ثمّ حاولت تفسير مجموعة من الإشكالات العميقة الأشدّ تأثيراً في توجيه اللسانيات العربية من بينها قضية حضور التراث وإشكالية التمهيد، وأبعاد اللسانيات العربية والغربية، ثمّ حاولت قياس القيمة العلمية والمعرفية للتراث اللغوي بعد توضيح الآليات القرآنية اللازمة، وانتهت في الأخير إلى حصر الأشباه والنظائر بين اللسانيين العرب بدءاً من إبراهيم أنيس إلى الفترات المتأخرة أياً تمّ تصنيفهم مرحلياً إلى صنفين، وهما: الاتجاه السلفي الرجعي والاتجاه الخلفي الحدائي بناءً على اختلاف القراءة، ومنه الناحية الثانية إعادة التصنيف وفقاً للأسس الإستمولوجية التي جعلتهم في ثلاثة اتجاهات وهم: الاتجاه التأصيلي والتفسيري وبينهما الوصفي التقريري.

أما الفصل الثاني فقد خصصته لتقصي كدلك عنه فكر الإواليات في اللسانيات الغربية مع سوسير وطلبتة إلى صنفيه وهما: المدارس البنوية الأوروبية المهيمنة والمدارس اللسانية البنوية الأمريكية المحورية؛ وقد قسمتها إلى صنفيه: المدارس الأصولية التي مثلها سوسير والمدارس الفرعية التي تأثرت به، وبدأت البنوية الأمريكية مع ويليام وايتني وإدوارد سايد ثم توقفت عند بلومفيلد وهاريس وهوكيت، الذي تمّ على أيديهم إعادة إنتاج الفكر اللغوي الأمريكي بصرامة أكثر وبعمق أعظم، وأخذت بها كمقدّمات أصولية ونظرية نقدية لتشكّل أعظم مدرسة لسانية في التاريخ، وهي المدرسة التوليدية التحولية لتشومسكي بمختلف مراحلها من 1957 إلى النماذج المتأخرة لسنة 2005م، تحت ما يسمى البرامج المستحدثة عن قالب الأدنوي.

أما الفصل الثالث فقد خصصته للنظريات الدلالية الحديثة المتفرعة إلى الفونولوجيا والمعجمية التوليدية التحولية في إطار النماذج الإمبيريقية المتتالية للنقود التي سجّلت على طرحة 1957م، بدءاً من أعمال كاتر وفودور سنة 1963م وكانر وبوسطال سنة 1964م، ثم تشومسكي وكانر سنة 1965 في إطار النظرية النوزجية الموسعة، ثم تشومسكي ما بين 1972 و1979، ثم والتر كوك وجاكندوف وغروب وملكولي وتشيف وغيرهم بدءاً من سنة 1978م.

أما الفصل الرابع وهو أوسع الفصول وأهمها جميعاً حيث خصصته لرصد وتتبع مواطه التأثر اللساني العربي بالنموذج الغربي المعاصر، حيث فرض عليّ المنهج تتبع المجالات المشروحة لإعادة بناء نظرية لسانية عربية حديثة عند مازن الوعر بين النظريات المنافسة التي عُرِضت، وكان الفحص مشتملاً تحليل ست مقدّمات نقدية والتي اقترحها كل من حسه عون وجواد باقر ويوسف عوض وآتش وشايب ثم عبد القادر الفاسي الفهري، ثم قاعدة الوعر التي ترى أنّ التركيب النووي في اللغة العربية إنّما هو :  $\text{ق} \leftarrow \text{خ} \text{ إذا فقط إذا كان } \text{خ} = \text{أد} \pm [(\text{م} + \text{م}) \pm \text{ف}]$  وعرضها على النموذج الخليلي الحديث  $\text{خ} = [(\text{ع} \leftarrow \text{1م}) \pm \text{2م}] \pm \text{خ}$ ، وبعد ذلك تمّت معالجة المواد والمفاهيم التي تسهم في هندسة نظرية حديثة، وبعد ذلك توسعت في التفسير الرياضي للمكونات التركيبية الداخلية للعلاقات الشكلية والدلالية الصورية من خلال قاعدة النقل (انقل-1.1) للتقديم والتأخير وقاعدة (x-bar) ثم امتدّ التحليل إلى إعادة فهم المباني المجهولة والمعلومة وفق تحليل عجري يظهر مكونات البنية العميقة.

أما الخاتمة فقد رصدت فيها مجموعة من النتائج وربّتها بحسب الأهمية، وقد رأيت بأنّ هذه النتائج تأخذ مجريه كبيره، هما: ما يتعلّق بآليات التنظير والأخرى بليفيات التطبيق، وهذا ما جعلنا من جهة نعدّل بعض التطبيقات التي قدمها الوعر بغير وضوح، ومن جهة أخرى حتمت بعض الملاحظات على الخروج بتوصيات أهمّها جميعاً: ضرورة استخدام الأدوات التحليلية اللسانية الحديثة لإعادة إنتاج توصيف دقيق وتفسير عميق ومعقول للغة العربية وباللغات الطبيعية الأخرى.

وبشكل عام يمكنه استنتاج التأثر الغربي في الدرس اللساني العربي على مستويات عديدة وهذا يجب الانتباه إلى حقيقة هامة مفادها أنّ اللسانيات العربية المعاصرة بالرغم من انتقادها العميق للتأثر الذي سجّل عنه أعمال الباحثيه في الفترة الحديثة إلا أنّها أصبحت أكثر فأكثر تتجه توجهاً غيرياً وبشكل علني، أما تأثر اللسانيات العربية الحديثة فإنّه يمكنه حصرها في جملة من النقاط، منها:

أ- **على مستوى المصطلح العلمي:** لقد وجد الباحثون العرب أنفسهم أمام سيل جديد من المفاهيم العلمية والمصطلحات اللسانية الجديدة التي تناولت الأبحاث اللغوية، وهي في معظمها جديدة وغريبة عن الاستعمال العربي، والتي تحمل إرثاً لاتبناً شاسعاً بدءاً من مصطلح (اللسانيات/Linguistique) وقد رأينا التعدد العربي له، وهو السبب الذي جعلهم يعدّون البنية المفاهيمية والاصطلاحية في الخطاب العربي وعلى مستويات متعددة منها العبارة العلمية الوصفية (*le mftalanguage*) التي أدت إلى ظهور مميزات جديدة منها ترك المصطلح الأجنبي كما نُقل على نحو: الفونيم والمورفيم والفونتيك والسيمولوجيا والفتولوجيا وانتولسانية والميتالسانية... الخ، وغيرها من المصطلحات التي تم إخضاعها مباشرة إلى منطق الاستعمال العربي، أو أنه يتم ترجمتها ترجمة فردية أحادية على النحو الذي نجده في مدونات الفاسي الفعري لاسيما كتابه الشهري (اللسانيات واللغة والعربية) حيث إننا نجده فيه يستعمل أكثر من (مائة) مصطلح جديد مبنك في حقل اللسانيات العربية، وهي كلكا تنسم بالتوسخ في التعريب وإدخال الصبغ ومشتقات غير مألوفة في اللغة العربية، على نحو ما وصفه أحمد مختار عمر، ومنه يبه هذه المصطلحات: الصرف الاشتقاقي، الصرفة التبيد السيمية صوتيمات الحشو المعجمي.. الخ، وغيرها من المصطلحات التي أدت به أحياناً على كثرتها إلى عدم الدقة في وصف الظاهرة اللغوية وعدم وضوح الرؤية عند القارئ المختص ناهيك عن المثقف، وهو السبب الذي جعله يؤلف معجماً لسانيا كاملاً لتفسير وتعريف هذه المصطلحات التي أغلقت على كثير من الباحثين اللسانيين العرب في الفترة الحديثة والمعاصرة.

ب- **على مستوى بنية الخطاب العلمي:** لقد ساد الخطاب الديني مجمل الدرس اللغوية التراثي وقد تبعهم في ذلك حماة الفكر الموروث من المحدثين والمعاصرين وهو يتشكل عادة من جمل طويلة ونصوص أطول ومفاهيم لها مقابلات في البيئة التي طوّرت فيه على نحو ما نجده عند الخليل وسيبويه في بناء المصطلح النحو والصرفي والعجمي والعروضي ومختلف العلوم.. وغيرها، الذي يربطه مع الموجودات الاجتماعية والبيئية، لكه ما نلتسمه في الخطاب العلمي هو تجاوز هذه الخاصية والتزام بالتجريد فالخطاب العلمي العربي الحديث والمعاصر لا يختلف في بنيته التجريدية عن الخطاب العلمي الغربي الذي اخذ في اعتماد الجمل القصيرة المباشرة ضمن فقرات دقيقة متسلسلة أخذت مع المجلدات الكثيرة وأسقطت كل أنواع الحشو.

د- **على مستوى البنية التجريدية التفسيرية:** لقد لاحظنا في تتبع أهم تحليلات اللسانيين العرب وبخاصة المهتمين بالتوليدية التحويلية العربية في إطار المنهج التفسيري العربي ظهور طريقة جديدة في تصنيف وفرز العناصر اللغوية ومما لا شك فيه أنها لا تشبه البنية الطريقة التراثية المتعارف عليها في تفسير ظواهر اللغوية العربية التي كانت إندراجية بامتياز وعلى شكل خطي متواصل. أما هؤلاء الباحثون فإنهم قد اهتموا بالطريقة الغربية في التحليل وأهو أعظم ما تأثروا به والتي تظهره في شكل عجري وتصنيف شجري وجدولي واستخدام الرموز والأقواس والخاصات والمعادلات الرياضية الجبرية والجمع والطرح على النحو الذي مر بنا مع مازن الوعر ومثله الفاسي الفعري وميشال زكرياء وحلي خليل وجواد مرتضى باقر وسمية المكي والأوراغي والخولي والعديد غيرهم، الأمر الذي يجعل المتصفح لهذه المصنفات من غير الاختصاصي في اللسانيات سيصنفها مباشرة ضمن كتب الفيزياء أو الرياضيات أو حتى الهندسة، وبالعودة مثلا إلى مازن الوعر فإننا نجده من الوهلة الأولى ينطلق من فرضية مفادها: إن اللغة العربية تكلمها قاحدة رياضية مفادها:  $ك = [± أ د ( م + م ) ± ف]$  وبعدها يملك استنتاج جميع الحالات التوليدية والتحويلية التي يبنى عليها الكلام العربي، وقد أدت هذه الطريقة المستحدثة على هذا المستوى إلى توضيح مسائل معقدة كثيرة جداً في اللغة العربية



مع تغلغل أكتد في البنية الشكلية التصورية للمقولات النحوية والصرفية والدلالية المعجمية .. الخ، لذا فإن هذه الطريقة الآلية إلى حد ما قد غيّرت من منطق البحث اللساني العربي، ونظرًا لنجاحاتها الباهرة في هذا المجال فقد أصبحت اللغة العربية تعتمد أكتد فأكتد كطريقة دقيقة في شرح وتفسير الظواهر اللغوية من العمليات القديمة المبنية على المقاييس التي تستهلك وقتًا ومساحة أكتد دون أن تتخلص من جانب التعقيد التي أدت على عدم الإقبال عليها.

(هـ)- الانتقال من الاهتمام بالترتيب العلاقي إلى استنتاج التراتبية الحاسوبية: وقد كان ذلك نتيجة انتقال الباحثين العرب من الاهتمام بالكشف عن العلاقات الصوتية والمعجمية والدلالية والتركيبية والبلاغية التي حصرها علماء العرب التراثيين تقريبًا ولم يتروكوا فيها لا إشارة ولا واردة، إلى استنتاج العلاقات الرياضية بينها وإعدادها للحوسبة الرياضية؛ فلم يعد اللساني العربي مهتمًا فقط بالبحث عن الجوانب الرياضية فقط وإنما يحملها على اللسانيات الحاسوبية التي أصبحت أهم ميزة يميز بها الدرس اللساني الغربي في الفترة المعاصرة، وبالتالي فإننا في الحقيقة أمام مقدمات هامة نحو تحقيق مشروع حوسبة اللغة العربية.

أما بخصوص نتائج تحليلات مازن الوعر كعينة عن المنهج التفسيري في اللسانيات العربية فإننا نخلص إلى النتائج الآتية:

(أ)- لقد بينت مدونات مازن الوعر تأثيره العميق بالتحليل العجري والمنطق الرياضي والمنطقي الذي اعتمدها اللسانيون التوليديون التحويليون في تجريب أصولهم النظرية على مواد لغوية مختلفة أهمها؛ التراكيب المجهولة والمعلومة بكافة أنواعها، والتراكيب الشرطية والظرفية بمختلف تفرعاتها.

(ب)- لقد أظهر التطبيقات العجرية والجدولية لمازن الوعر صلاحية النظرية التوليدية التحويلية على اللغة العربية، وبخاصة على مستوى التراكيب الأساسية والتراكيب المشتقة؛ ففي التراكيب الأساسية أظهرت النظرية التوليدية التحويلية أن بإمكانها وصف وتحليل جميع عناصر الجملة الاسمية والفعلية، مع تفسير جميع الظواهر الداخلية التي تحدث على مستوى هذه التراكيب من تقديم وتأخير وتوسيع وحذف ثم تفسير البنية النحوية والدلالية الداخلية لكل واحد منها دون أدنى اعتراض، ودون أن تظهر أي تناقض مع ما قال به العلماء العرب القدامى من النحاة والبلاغيين، ثم انتقل إلى التراكيب المجهولة وكانت البداية مع البناء للمجهول والبناء للمعلوم ومختلف العمليات النحوية التي تتم على هذا المستوى، وكشف التحليل بأن التراكيب المجهولة هي تراكيب أساسية وتحكمها القوانين نفسها مع زيادة على مستوى الأدوات التي تحول التراكيب ومنها انطلق إلى تحليل الجملة المنفية والمثبتة والشرط والجزاء والرابط والظرف وغيرها.. فتأثر مازن الوعر بهذه النظرية قد أفاد اللغة العربية ببناء قاعدة بيانية تحصر كل العمليات الداخلية التي تحدث للتراكيب.

(ج)- لقد أظهر مازن الوعر تناسبًا وطرحًا ولتركوك الدلالية وأطروحة تشومسكي المعجمية والتفسيرية مع المواد اللغوية العربية وذلك لعدة مبررات موضوعية مجملها أنها: بالنسبة لنظرية ولتركوك تخدم اللغة العربية من خلال إحصاء الأدوار الدلالية والوظيفية التي حدها ولتركوك، وهي لم تتعارض مطلقًا مع مقولات اللغة العربية الدلالية، أما بالنسبة للفرضية المعجمية التشومسكية فإنها أفادت في تحديد إحداثية معاني الكلمات في الجمل والتراكيب، فهي بذلك

مساهمة فعلية في تعميق فهمنا للجملة العربية، في وقت أشار فيه إلى عدم صمود النظريات الدلالية التأويلية أمام المشكلات الفعلية التي تطرحها البنية الدلالية للغات عموماً واللغة العربية بشكل خاص.

(د) - لقد استطعنا بهذه التحليلات التي قدمناها على عجزات مازن الوعر أن ننتبه إلى الالتقاء الواسع بين المنهجية؛ أي بين منهج النحو العربي بزيادة سيبويه وشيوخه، والمنهج التوليدي التحويلي برعاية تشومسكي وأهمّ التقاء في نظرنا هو انطلاق سيبويه من مبدأ العمل والتعليق وهذا يكاد يتطابق مع المنهج الذي انطلق منه تشومسكي فيما سماه منهج العمل والربط الإحالي، ولا يفوتنا أيضاً أن نلفت الانتباه إلى أن المنهج الدلالي التوليدي التحويلي قد التقى في مناسبات كثيرة مع المنهج الدلالي للإمام الجرجاني في طرقه للمسائل الدلالية العربية، وأهم شيء في هذا اللقاء وهذا الحوار عدم ظهور أي تناقض أو مغرابة بين النتائج التي توصل إليها علماء العرب مع النتائج التي توصل إليها مازن الوعر عند تطبيق هذه المناهج الغربية.

ومن أهم التوصيات التي يخرج بها هذا البحث، هي:

(أ) - إن اللسانيات العامة في الفترة الحديثة والمعاصرة هي نتاج حضاري تشاركت فيه جميع الأمم والثقافات وهي ليست حكراً على الغرب فقط، وهي طريقة علمية جديدة ودقيقة في تحليل الظواهر اللغوية مهما كانت دون أي إقصاء أو بقراءة قبلية، وهي تعد بالكثير وليس من الحكمة التخلف عنها لمجرد أنها طوّرت في المخابر والمؤسسات العلمية الغربية، ولا تهدف أيضاً إلى أن تحل محل الدراسات القديمة الصالحة مما احتضره كثير من الباحثين أنها ضرب من الغزو الثقافي. اللسانيات علم يهدف إلى تحليل اللغة وفق حاجات العصر ووسائله البحثية المستجدة والمختبرة، ونجد أشد ما نكون بحاجة إلى حوسبة لغتنا وتراثنا والتعرف على لغتنا أكثر فأكثر وتيسير سبل تعليمها وبالتالي فإننا مجبرون على فهم هذه المادة العلمية وإحلالها محلاً عزيزاً في ثقافتنا اللغوية.

(ب) - التراث العربي تراث زاخر وغني بالمواد العلمية التي من شأنها إذا قدمت بالطريقة العلمية الواضحة أن تسهم في نقل اللسانيات العامة إلى المرحلة المقبلة، ولكه قبل ذلك فإنه يحتاج إلى جمع وإعادة تركيب بطريقة لا يفقده العمق العلمي الذي قدّم من أجله، وليس أخطر على التراث من التشدق به في كل محفل دون إدراك حتى للمبادئ الأولية التي بني عليها.

(ج) - إن اللغة العربية في تطوّر مستمر وهي بهذه الحالة كحال جميع اللغات في العالم، وعلى الدرس اللغوي أن يراعي هذه التغيرات التي تحدث على مستويات عديدة وبنسب متفاوتة يريدها مستعمل اللغة العربية في حياته اليومية، لذلك فإن الاهتمام باللغة العربية يجب ألا ينحصر فقط في اللغة العربية القديمة التي تحدث بها العرب في العصر الجاهلي والإسلامي، فقد أظهرت حالياً خصائصاً جديدة يجب الاعتداد بها في التحليل والتعليم، وقد لاحظنا أن أغلب الباحثين لا يهتمون بهذه الأشواط التاريخية التي قطعتها اللغة العربية مما ترك الفصحى المعاصرة شبه منعدمة الدراسة باستثناء بعض الأعمال التي بدأت تظهر في مصر والمغرب والمملكة العربية السعودية بشكل بدائي جداً، وما زال الأمر في بدايته.

(د) - ومن أخطر الأفكار التي يملكه أن تتبادر إلى ذهنه أي باحث لسانی عربي في الفترة المعاصرة هو ضرورة الاستعداد للمرحلة المقبلة من اللغة العربية؛ حيث إننا أصبحنا نلمس أكثر فأكثر تباعد الناس عن الاستعمال التراثي للغة العربية التي جاء بها القرآن وحايثه الحديث وكتب علوم الدين إجمالاً؛ ولذلك فإنّ الضرورة ملحة إلى نقل هذه النصوص من

لغتها إلى اللغة العربية المستعملة، وعوض التفكير في آليات رفض هذه الفكرة فإنه ينبغي التروي في تأسيس الثقافة المناسبة للحفاظ على ذلك وإلا فإننا سنشهد تحطيمًا منقطع النظير للغة العربية ويصحبها النصوص التي حررت بها حيث سيغلق على الناس كل ما كان فخرا ومجدًا قديما لأسلافنا.

تم بحمد الله وعونه

# مقدمة



## نواة:

كان القرن الماضي قرناً سطع فيه مجد اللسانيات مع العبقرى السويسرى (ف. دي سوسير/*F. De Saussure*) الذى دعم المنهج التاريخى العريق بالوصف والبنية فى تتبع وتحليل الأحداث اللغوية تتبعاً معقولاً ومنطقياً مبنياً على أسس علمية واستدلالية موضوعية، وقد تأخرت نوعاً ما- هذه الأفكار على الاشتهار والسيادة بسبب سيطرت النزعة التطورية التى حماها سدنة المنزوع التاريخى الذين كانوا مؤمنين بالسيرورة الكرونولوجية للأحداث اللغوية، ويرون عدم توفر أي إمكانية صالحة لتناول المسائل اللغوية خارج التاريخ، وبقي الأمر على هذا النحو حتى انتبه إليها علماء الروس الذين أسهموا بشكل مباشر فى تحقيق هذه الأفكار واختبار أبعادها واسكانها عمقها وفحص أدلتها، وبعد ذلك نشرها والبناء عليها لينطلق -على إثر ذلك- علم قائم بذاته أصبح يعرف باللسانيات (*linguistique/linguistics*). ومن ثمة استنتاج مقولات فرعية أدت إلى بناء علوم جديدة مثلما هو الحال مع علم الأصوات الوظيفية (*Phonologie*).

كان منتظراً ميلاد هذا العلم؛ لذلك سرعان ما تسابقت إليه أكثر عقول القرن الماضي حنكة وخبرة وتسليحاً بالحدود، فجعلوا فيه نظريات متعددة وقامت معه مدارس واسعة فى مختلف أرجاء أوروبا وأمريكا انتهت -فى الأخير- إلى المدرسة التوليدية التحويلية وقبلها بنوية جنيف وفونولوجية براغ وشكلانية موسكو ووظيفية فرنسا ومنظوماتية كوبن هاجن، وسلوكية بلومفيلد.. وغيرها. مخلفة فى هذه المسيرة الحافلة مدونات علمية ونظريات ومناهج أكثر وأعظم وأوسع مما سبق وأنتج من ذي قبل.

وفى إطار هذه التحولات العلمية الإبستمولوجية الكبرى والامتسارعة التى دأبت عليها اللسانيات فى الفترة الحديثة عرف العالم العربى بدوره بروز نشاط علمى تشكل عبر أعمال وتجارب كثيرة متفاوتة العمق والقيمة والطرح، بدأت كأعمال فردية وانتهت بقيام شبه مناهج ومدارس تمثلته قامات لا تقلّ تمكناً عن الرواد الغربيين، ولهم أعمال وأتباع شهد على رجوع

بعضهم إلى الأصول التراثية ليعودوا منها محاولين تأسيس صرح علمي يتمّ به تجديد وتحيين أعمال العلماء العظام من أمثال: الخليل بن أحمد وسيبويه وابن جنّي والجرجاني .. وغيرهم من علماء ومهندسي النظريات اللغوية العربية القديمة، دون الالتفات إلى التطوّرات العصرية غير العربية في مجالات علوم اللغة وفروعها، بل وعدم الاعتداد بها إطلاقاً إلاّ من باب الإشارات المتفرقة الهامشية، على نحو ما نجده عند علي عبد الواحد وافي (تـ1991م) ومحمد محمد حسن والباحثين الذين كان تكوينهم تكويناً فقهياً تراثياً وحتى تقليدياً أحياناً، وفي الطرف المقابل عرف المجتمع الأكاديمي العربي صنفاً من الباحثين الممتازين الذين نهلوا مباشرة من الفكر اللساني الغربي دون أن يجدوا في التراث غاية أو مرجعاً كما يرى المفكر اللساني المغربي "عبد القادر الفاسي الفهري" وبعض مرّديه، ويتوسطهم فريق كامل من المعتدلين بعضهم اشتهر في مجال تحقيق التراث واستثمار المناهج والإجراءات العلمية المعتمدة في اللسانيات قصد إظهار قيمته وتبيان مزاياه وإعادته إلى المجال الحيوي في الفكر العربي.

إنّ هذا المشروع الذي حمل همّه كلّ من "عبد الرحمن الحاج صالح وتمام حسان ونهاد موسى ومحمد الأوراعي، جعلهم -بشكل أو بآخر- يحاولون تقديم التراث اللسانيات قصد إفادتها منه بحكم دقّته وأسبقته في عرض المسائل واقتراح الحلول، في حين اكتفى الصنف الثاني بالتعريف والتمثيل محاولة منهم إقناع الباحثين العرب بأهمية وشدّة الحاجة إلى الاستفادة من التجربة العلمية الغربية في هذا المجال وحذو حذوهم مع الاحتفاظ بخصائص الانتماء العربي. كان هذا الصنف في البداية يعتمد التأليف وبيان المزايا وحصر المشكلات في حين كان إبراهيم أنيس وكمال بشر ومحمود رشاد الحمزاوي وعبد السلام المسدي .. -وغيرهم كثير- يؤسسون قواعد تنصيب هذا العلم في الثقافة العربية مع إحلاله بحلّة لا تتعارض ومبادئ الأمة في حين توجه محمود السعران إلى المجتمع وخارج الجامعات ودور العلم ليحاول تقديم هذه التجربة إلى المثقف البسيط والباحث غير المختصّ كتمهيد لتقبّل العلوم والفنون الأخرى وفق المعايير المقبولة والمضمونة في الشخصية العربية.

كان محمود السعران صاحب رؤيا ومشروع سابقَ به إلى ربط النشاط العلمي بالنشاط الثقافي وأدرك يقيناً أن قبول أو رفض الحداثة الغربية لا يعود إلى معطياتها وتفصيلاتها المعقدة في حدّ ذاتها، وإنما تسبقه ثقافة يجب أن يتمثلها المجتمع المثقف أولاً ثم توجيهها إلى النخبة الأكاديمية ثانياً، وقد انتبه حسن خميس الملح إلى هذه اللفتة الخطيرة (الهامة) عندما رأى بأنّ السعران قد يئس من إقناع الباحثين فنزل إلى المثقف العربي محاولاً ذلك، ولكن الأمر غير ذلك؛ إذ إنّ بعض الباحثين في أوروبا إلى اليوم مازالوا يشكون في حقيقة هذه العلوم ومن بينها اللسانيات، ولكن تأثيرهم يكاد يكون منعدماً لغلبة إقبال المثقفين والقراء والفضوليين على هذه العلوم المستجدة، وبذلك فقد عبّر محمود السعران عن إدراكه التام والواضح بدور وأهمية هذه الشريحة في الوقوف ضد مستجد ما أو ترسيخه وتوسيعه وإحلاله محل النقاش والحوار والبحث ويأتي بعدهم تبعاً الباحثون والاختصاصيون قصد إعادة إنتاج المشكلات واختبار الحلول بما يصفه العلم.

أما الفريق الثالث من هذا الصنف فقد سلّم بأهمية العلوم اللغوية العربية التراثية وآمن إلى جانب ذلك بدقّة وجدّة ونجاعة العلوم المخبرية الحديثة التي طوّرها الغرب في إطار ثورتهم على تراثهم الزاخر والممتدّ، ومن هنا جاءت فرضياتهم التي تقضي بنقل وترجمة هذه المواد وتطبيقها على اللغة العربية، ثم حصر نتائج ذلك، ومقارنتها مع النتائج التي سبق وتوصل إليها علماء العرب الأقدمين. فإذا تطابقت النتائج فإنّ ذلك يفصح عن المنهج التراثي غير الواضح - على الأقلّ بالنسبة إلينا- ويعني -أيضاً- الاطمئنان إلى هذه المقولات الغربية والتأكيد على الاستمرار بذلك، وإنّ لم يكن ذلك كذلك فقد اقترح هؤلاء الباحثون المشاركة في بناء صروح نقدية وعرض البدائل الممكنة، وعلى هذا النحو حاول مازن الوعر وحلمي خليل وميشال زكرياء ومحمد علي الخولي وغيرهم إقناعنا بإمكانية التآلف والتلاحق وعدم التوقف والاكتفاء بالترجمة والنقل فقط وإنما -أيضاً- في مشاركة ما يطور في المخابر الغربية من علوم ومناهج ونظريات.

إنّ التأثر الذي نبخته عند التفسيريين وتحديدًا عند "مازن الوعر" ليس تأثرًا بالمفهوم الصفوي المعتاد تداوله على أنه انصهار وإتباع وانبهار بهذه الأفكار وتقليد لها كما جاء في تعريف المحققين "التقليد هو إنباء الإنسان لغيره فيما يقول ويفعل معتقدًا الحقيقة فيه من غير نظر وتأمل في الدليل" أو كما قال -الحاج صالح- في معنى الأصيل "هو الذي لا يكون نسخة عنه غيره"، وإنّما هو تأثر بمعايير العلمية وبأسس ومقولات التحليل والاختبار والاستنتاج وهي مبادئ العقل الموضوعي ومنطق البحث العلمي، ومن جهة أخرى فإننا لا نزعم في -هذا البحث- أنّ مازن الوعر قد تأثر كلّ التأثر بهذا الذي سبق ولم يعرض له وجهٌ من أوجه الأصالة، وإنّما نحاول تتبّع -ذلك- والنظر في قيمة هذه المواطن ضمن إطار أوسع تتمثّل في المحاولة الأصيلة التي عقد العزم فيها على بناء نظرية لسانية عربية تكون كفيّلة بتحليل التراكيب الأساسية التي سبق بوصفها وتحديدًا علماء العرب من خلال رؤية جديدة مزجت آراء التوليديين التحويليّين والداليّين الذين تعدّدت برامجهم وتكاثرت نظرياتهم ومحاولاتهم، وبالتالي فإنّ ما يميّز الوعر - هنا- عن نظرائه مثل "ميشال زكرياء وحلمي خليل وحتى محمد الخولي.." أنّه لم يكتفي فقط بالترجمة والتمثيل وإنّما حاول التنظير، ومن هنا نشير إلى أنّ الوعر لم يطور نظرية كاملة أو أنّه قد طرح أفكارًا كافية تمثّلها الباحثون بعده واشتغلوا بتعميقها؛ بل حاول رسم الحدود المناسبة لصياغة هذا النوع من النظريات، إلّا أنّ النقائص التي نلاحظها في فرضياته مقارنة مع سابقه ولاحقيه لا تضرب الصفح عن الآراء التأسيسية التي كان ممكنًا تحوّلها إلى تصنيفات علمية موضوعية تنتهي منطقيًا إلى إقامة نظرية تقوى على ربط التراث بالحدثة لذلك فإنّ هذا البحث والموسوم "أثر اللامانيات الغربية على اللامانيات العربية الحديثة، التفسيرية عينة" سيحاول البحث عن مدى تمثّل الفكر العربي لمقولات علوم اللغة الحديثة التي طوّر أكثرها بعيدًا عن اللغة العربية، والبحث عن مدى مرونتها وطواعيتها لتطبيق هذه النوع من المناهج عليها دون أن يؤدي ذلك إلى إنتاج لغة غريبة عن اللغة التي تعامل بها العرب على مدى قرون خلت، ومن ناحية أخرى الحرص على قياس وتفحص مدى فهم واستيعاب الباحثين



العرب - وعلى رأسهم مازن الوعر - واستقراء الأصول التي ابنتت عليها آراؤهم، وترتيب النتائج البرغماتية التي أفرزها التلاقي والتلاحق بين النظريات اللغوية التراثية، في مختلف الأصعدة النظرية والمنهج التوليدي على تعدد تعديلاته والنظريات الدلالية المنبثقة أساساً عن الفرضيات التشومسكية.

إنّ هذه الإشارات ليست تأكيداً على استقراء كل ما له صلة بالخطاب العلمي اللغوي واللساني للتفسيريين العرب، وإنما تمّ تخصيص أعمال مازن الوعر المنبثقة عنها على حياده واعتداله وعدم التماس أي تطرف أو تعسف لا من حيث عرض النظرية العربية التراثية أو الانبهار والإعجاب غير العلمي بالمرود اللساني الغربي، وهذا قد يُعزى جزئياً إلى الشعور بالاطمئنان نحو التأثير الإيجابي والتماس الجدة وفائدة ما يمكن أن يثبت لاحقاً على أنها مواطن التأثير الوظيفي.

ومن هنا يمكن بناء فهمين منفصلين بالموضوع، يشمل الأول إعادة تركيب التراث العربي المشتت عبر الزمان والمكان، والنظر إليه من زوايا متعدّدة، في حين يحمل الثاني ضرورة المثاقفة مع المنهج اللساني المستحدث عن التراث الغربي الممتد عبر التاريخ وفي حضارات مختلفة، والتعاقب بينهما يقود مباشرة إلى الإشكال المحوري الآتي: **إلى أي مدى تأثر اللسانيون العرب بالنظريات اللسانية لاسيما التوليدية التحويلية متبوعاً بالدلالات المنبثقة عنها؟ كيف استطاع مازن الوعر الانطلاق من اللسانيات الغربية لإعادة إنتاج الإرث اللغوي العربي؟ ما هي النتائج الموضوعية التي توصل إليها مازن الوعر في إثبات التراكم الأساسية من خلال النماذج الثلاثة التي طبقها؟**

ولضبط هذه الإشكالات في سياق علمي متصل يجب -لازماً- اقتراح بعض الفرضيات النظرية التي يمكن أن يهتدي بها البحث إلى نتائج يمكن تعميمها على رواد المنهج التفسيري ومن ثمّ على اللسانيات العربية جملةً وهي:

أ- يجب الوقوف على المسار اللساني التطوري من سوسير إلى تشومسكي بكل التطورات المنهجية والعلمية وذلك لاستخلاص المنطق اللساني من جهة، ولفحص وإثبات المشروع العلمية لها من جهة أخرى، حيث تزعم وثيقةً بصلاحية تطبيق مقولاتها على كل اللغات دون استثناء ودون أن تفقد أي عنصر من عناصر العلمية.

ب- وجوب اختبار هذه النظريات في قدرتها التفسيرية تجاه موضوعها، وفي قدرتها وصلاحيتها على بناء نظريات أخرى بإمكانها نقد الحلقات الضعيفة والأسس غير المتينة فيها وطرح نظريات جديدة تفتح فروعاً وآفاقاً جديدة في اللغات البشرية.

ج- ضرورة اختبار النظريات والملاحظات التي أثبتها علماء التراث، وتفحص المناهج التي اعتمدها والنتائج التي خلصوا إليها مع تحقيق فرضية تدعيم اللسانيات الحديثة ببعض من مقولاتهم التي كونت لهم تجربة ممتدة لقرون مما يجعلهم مرشحين لأداء هذا الدور.

د- مازن الوعر تأثر بشكل سلبي بما يطور عند الغرب في مجال البحوث اللغوية، ولا يمكن أن نقف على آراءه غير موقف المنبهر المنصهر دون الاستفادة منه في فهم اللسانيات والدلالة ودون إفادته للغة العربية درساً وتنظيراً، بل إن هذه النظريات الغربية أشد ما تكون بعيدة عن منطق اللغة العربية.

هـ- لقد تأثر مازن الوعر بمقولات اللسانيين تأثراً وظيفياً تجسد في الالتزام بمقولاتهم الإجرائية وبمناهجهم الصارمة في تحليل الأحداث اللغوية وفي موضوعيتهم التي حققت لهم إعادة استقراء وإنتاج النصوص القديمة بشكل يخضعها للفهم العميق تحت شروط التفسيرية المعاصرة.

إن هذه الفرضيات الأولية المتفرعة عن النقطة المركزية لهذا البحث تتألف أحياناً ويفند بعضها بعضاً أحياناً أخرى، خصوصاً وأن المقصود منها هو ضبط وتقصي إحداثيات التداخل والاتفاق بين هذه النماذج التي شكّلت وعي مازن الوعر التفسيري بأهمية خصائص اللغة العربية وحساسيتها، وانطلاقاً من هذا الالتزام الصارم كان علينا اعتماد المنهج التحليلي النقدي

لامتصاص الحقائق العينية وإثبات خلفياتها الإستمولوجية، ويقدم اهتماماً استثنائياً بتناول الظواهر تناولاً دقيقاً معمقاً. وهو الأمر الذي من أجله أتبع اللسانيات العامة بالعلوم الإنسانية الأخرى لإلحاقها جميعاً بمصاف العلوم الدقيقة التنبؤية كالرياضيات والفيزياء وغيرها...

وقد انطلق هذا البحث في مجمله من مبادئ احترام منهجية إعداد البحوث العلمية، فقد جعل بنيته مشتملة على المحاور الآتية: **مقدمة وعرض وخاتمة**، ترتبت على النحو الآتي:

**المقدمة:** وفيها عالجت أسباب اختيار الموضوع، وبيّنت فيه الإشكال المحوري متبوعاً بجملة من الفرضيات، وبنية للموضوع، كما أشرت إلى أهمّ العراقيل والصعوبات التي حاولت -دون هوادة- الحيلولة بينها وبين بلوغ أهداف البحث وإتمامه بالشكل المقبول، وبيّنت فيها الدراسات السابقة وأهمّ النقائص المسجلة فيها، كما عرضت أهمّ المصادر التي شكّلت عدته التي استند إليها، ثم أفصح عن أهمّ النتائج التي يجتهد للوصول إليها، وبعد ذلك ذيلتها بمدخل أضبط فيه أهمّ المفاهيم والمصطلحات، ثم بينت فيه الموضوع والمخصوص من اللسانيات العامة، وأهمّ الأسس التي صقلها الغربيون ثم انتقل إلى العرب قصد تحديد أصناف هذه الكتابات ومواقف الفرق منها.

**أما العرض:** فقد انقسم على نفسه إلى أربعة فصول تدرج تحت كلّ واحد منها محاور ومباحث لها علاقة مباشرة بالموضوع؛ تناولت في **الفصل الأول** اللسانيات العربية ومختلف الإشكالات النظرية والتصنيفية التي واجهتهم على الجهتين من حيث التراث العربي ومن حيث اللسانيات الغربية وقد تمّ التوسع في مقتضيات هذه المفاهيم، لينتهي إلى تحديد المرجعية المستفاد من كلّ واحد منها، ثم انتقلت إلى **الفصل الثاني** حيث تمّ تحديد وتفصيل أهمّ المدارس اللسانية الغربية بدءاً من سوسير وأهمّ المقولات التي بثها في هذا العلم، وعالجت التطوّرات المنهجية والعلمية التي وقّعها علماء براغ والوظيفية الفرنسية، ليتمّ عرض شبه مقارنة بين البنوية الأوروبية والأمريكية التي حدّد في البداية توجهها كلّ من بلومفيلد وهاريس وأهمّ النقائص التي وقعوا

فيها، وبعد ذلك ختم هذا الفصل بالمدرسة التوليدية التحويلية -محور النقاش في هذا البحث- مع عرض مختلف المراحل التطورية التي عدل بها تشومسكي نموذج الأول لعام (1957م)، بينما خصصنا **الفصل الثالث** لعرض آراء النقاد الذين توجهوا إلى صلب التعسف التوليدي، حيث تمّ فحص الدلالة بناء على منطق التأويل التي اقترحها في البداية كاتز وفودور (1963م) ثم كاتز وفودور عام (1964م)، لننتقل إلى فرضية تشومسكي وكاتز لعامي (1965/1964م)، وبعدها تم عرض الأطروحة الليكسولوجية لتشومسكي عام (1970م) ليتمّ اختتام الفصل ببرنامج والتر كوك التي كانت شديدة الأثر في فكر مازن الوعر، أمّا **الفصل الرابع** الذي خصّصته لتتبع مواطن التأثير في محاولة مازن الوعر فقد قسمته إلى محورين كبيرين عرضت في المحور الأول أهمّ الآراء التي حاول مازن الوعر تطبيق هذه النظريات على مقولاتها من خلال إظهار دواعي التنظير ومشكلات ذلك، ثم أهمّ المصادر التي شكّلت نقده، وبعد ذلك تمّ التفصيل في عناصر نظريته، وبعدها يختم البحث بالمحور الثاني حيث تربط نظرية مازن الوعر مباشرة بالتوليدية التحويلية مع المقولات الدلالية لمختلف الصيغ والتراكيب العربية.

إنّ النتائج التي نروم الوصول إليها متعدّدة ولا يسعني في هذا الإطار الضيق إلا أن أذكر أهمّها، وهي: **إهّ نظرية مازن الوعر تختصّ الدان ونشده وتفسر الحدائة العلمية التي تشتمل عليها اللسانيات**، وهذا التوجّه يعمل على تحيين جهود علماء العرب اللغوية، كما تعمل -أيضا- على استخلاص مفاتيح اللسانيات لتعميق فهم النظرية اللغوية العربية، والأهمّ من ذلك- هو إثبات طواعية اللغة العربية واستجابتها لهذه البحوث مع إثبات إمكانية تطوير نظرية مازن الوعر وتوسيعها لتشمل مفاهيم أخرى في البناء النحوي والبلاغي للغة العربية ممّا يجعل من التأثير عملية وظيفية تساعد على استثمار التجربة الغربية وتعميقها في العقلية العربية.

وللوصول إلى هذه النتائج اعتمدنا على مجموعة من الكتب الأصول في اللسانيات والداليات مثل: (نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية) لمازن الوعر (اللسانيات البنوية؛ منهجيات واتجاهات) لمصطفى غلفان، (مدخل إلى الدلالة الحديثة) لعبد المجيد

جحفة، كما أنني اعتمدت أطروحة الدكتوراه، للباحث عمار بن شتوح بعنوان (الجهود اللسانية لمازن الوعر)، وللباحثة سورية جبوب بعنوان (قضايا اللسانيات العربية الحديثة بين الأصالة والمعاصرة) من خلال كتابات أحمد مختار عمر، وهي أيضا اجتهادات ثمينة سبقت هذا البحث في أكثر من قضية ورسمت لنا طريقا مختلفا في التعامل مع المدونة ومع مختلف محاولات صياغة حلول منطقية للإشكال المطروح، غير أنها جميعا توقفت عند التلميح بالتأثر ولم تثبته نظرا لاختلاف الموضوع المبحوث فيه.

وأثناء مختلف المراحل التي مرّ بها هذا البحث من قراءات وجمع للمدونات وبناء الأسس جمع النقود والتوضيحات والشروح، وإقامة المقارنات بين التحليلات تتبع المفاهيم عن كذب وتعديل مستمر في رسم مسالكه والنهج به نهجا منطقيا وموضوعيا وفق الشروط المناسبة، استوقفنا جملة من المشكلات التي حاولت بعزم- توقيف مسار البحث، من أهمها ما يلي:

(أ)- صعوبة فرز الآراء بين قناعات مازن الوعر والثقافة التي سادت زمانه، وصعوبة المتابعة الواسعة والمسح المستفيض للأعمال اللغوية العربية والغربية، والإمام المثالي بأعمال مازن الوعر التي تكون مدونة وعينة البحث، ومنطلقاته الأولى، قصد تسجيل كل الملاحظات المتعلقة بالموضوع.

(ب)- وجوب إتقان اللغات المختلفة اتقاناً ممتازاً؛ حيث إنّ مقارنة حضور التراث في الكتابة اللسانية العربية الحديثة يستوجب الفهم العميق للغة العلمية التي وصف بها علماء السلف اللغة العربية، في حين أنّ الحديث عن البنية الأوروبية تستلزم اللغة الفرنسية بالشكل التي استعملها العلماء لاسيما سوسير وماتنيه والتعامل مع ترجمات من مستويات رفيعة مع علماء الروس وكوبن هاجن، وبين هذه وتلك تتطلب البنية الأمريكية معرفة مؤصلة باللغة الإنجليزية حيث إنّ الترجمات العربية تعاني من سطوة المصطلح النحوي التراثي، والترجمة الفرنسية لم تتجاوز بعد الإرث اللاتيني للمفاهيم، والأصعب منها جميعا هو إعادة إنتاجها باللغة العربية.

ج- محاولة الاقتراب إلى الموضوع بالقراءة المختلفة للعلوم والمناهج العصرية الجديدة كاللسانيات الحديثة ونظرية النحو العالمي، والنظرية العربية التراثية؛ إذ إنها توفر لي معطيات لغوية دقيقة يصعب الإمام ببعض جوانبها وفي وقت محدد.

د- صعوبة التفكير في المسائل اللغوية المرتبطة باللغة العربية خارج الثقافة المكرسة والتي جعلت الباحث لا يستطيع النظر إليها بعيداً عن النص القرآني مخافة الافساد في مقاييسها والتي تؤدي به إلى مخالفة العرف العلمي المعتمد في استنباط الأحكام الشرعية.

هـ- صعوبة التعامل مع اللغة العربية الفصيحة التي قل استعمالها واستبدال كثير من خصائصها؛ حيث إنّ الفصحى المعاصرة مختلفة في أكثر من وجه عن الفصحى التي ألف فيها العرب القدامى مدوناتهم والتي كانت حقلاً لتجاربهم العلمية، بمعنى إنّ النتائج التي توصل إليها العلماء العرب كانت بناءً على النموذج المعتمد وليس عن كل النماذج التي يمكن أن تنتجها اللغة العربية.

صعوبات أخرى نقرأها منه حيه إلى آخره، ولكنه لذة البحث تذلل كل الصعاب.

وفي الأخير أتقدم بالشكر الجزيل والوفير إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور: عز الدين صحراوي، الذي عودنا بحلمه وعلمه وسرعة بداهته وأخلاق العلماء فيه، الذي تكرّم علي بتبني هذه الآراء والصبر على قلة حيلة صاحبها، والإشراف على هذا الموضوع المتشعب ومتابعة تفصيلاته ومراجعته مراراً وتكراراً حتى أصبح على هذا الوجه الذي نعرضه فيه، فإذا صدقت النبئ صدق العزم، وإذا صدق العزم صاحبه العزم، فله كل عبارات الشكر وتاج الاحترام وعمائم التقدير والامتنان، راجياً من الله تعالى أن يوفقه وأن يجعله دوما منارة علم يستهدي بها الطلبة والباحثون ويستدلّ بها المشتاقون إلى الحقيقة والمعرفة.

# مدخل البحث:

بعنوان: " اللسانيات العربية والغربية بحث في الحدود المنهجية  
والمصالح والمفاهيم العلمية"

ويشتمل العناصر الآتية:

(أ) - تعريف " الأثر والمؤثر والتأثير " لغة وأصلاً.

أ/أ/أ) - الأثر في المعاجم العربية.

أ/أ/ب) - الأثر والتأثير والتأثر في المعاجم العربية.

أ/ب) - الأثر والتأثير في المعاجم العلمية العربية.

ب) اللسانيات العامة؛ حصصها موضوعها وغايتها.

ب/أ) - اللسانيات عندهم، واللسانيات العربية عندهم العرب.

ب/ب) - معنى اللسان وكيفية تحصيل العلم له.

ب/ج) - معنى العلمية ومفهومها في اللسانيات.

ج) - أثر النظرة اللغوية العربية التراثية في الدراسات اللغوية الغربية الحديثة.

د) - زعم اللسانيات العامة في الثقافة العربية ونشأت أعمال زعمائها.

\*\*\*\*\*

## نمطهم:

إنّ ثنائية التأثير والتأثر تشكّل ظاهرة حضارية طبعت تاريخ مفاهيم العلوم والصناعات وتكون بين مختلف الثقافات والأمم والحلقات التاريخية بنسب متفاوتة وبشكل قيمي، وهو يأخذ أنماطاً وأوجهاً متعدّدة، تنحصر بين التوسيع والنقد المنهجي البناء، وأخيراً النقل والتقليد والانسلاخ وأشدّ ما يظهر ذلك يكون إمّا في بناء أو إعادة توجيه بعض جوانب من الحياة العقلية والثقافية أو متطلباتها من تجديد أو تحسين أو إصلاح للأفكار والمناهج والنظريات المتوفرة بشكل قبلي، أو من حيث فتح مجالات جديدة تتساقق ومستجدات البنية المفاهيمية الاجتماعية والنفسية والحضارية.

فالعقل كمنظومة ثقافية قد يظهر في أمة من الأمم المتوفرة على بيئة مضيئة له، ويمرّ بمختلف المراحل الطبيعية المعروفة له، ولكنه -في الأخير- وبتوفر الشروط اللازمة لا بدّ ويجب أن ينتكس ويذبل، وقصته لا تنتهي في هكذا مرحلة، لأنّه سرعان ما يجد لنفسه بيئةً أخرى فيعاود الظهور في الأمة نفسها أو في الأمم الأخرى، أو في زمن آخر شرط أن تكون ومضاته ومؤثراته بالقوة والإقناع المطلوبين ممّا يسمح له بتأصيل مكان له في الأمة المستقبلية القابلة لتلك المغامرة، وهذا الانتقال هو الدورة الطبيعية للعقل التي تضمن له الاستمرارية والمواصلة.

## أ) - تعريف الأثر والمؤثر والتأثير: لغة واصطلاحاً:

أ/أ) - الأثر لغة: لقد وردت كلمة "الأثر" بأوزانها المختلفة في كلّ المعاجم العربية القديمة [التراثية] والحديثة تقريباً، وهذا لكثرة استعمالها وتعدّد السياقات التي ترد فيها، ومنها:

### أ/أ) - الأثر في المعاجم العربية:

الأثر: [فعل]، وهو ما بقي من الشيء أو ما بقي من رسمه، يجمع في كلام العرب (أثار) أو بقلب الألف واواً (أثور)؛ فالأول شائع في الاستعمال وكثير، والثاني مقبول في القياس في الاطراد قليل، قال أحمد بن فارس (تـ395هـ) "الأثر: الهمزة والناء والراء، له ثلاثة



**أصول؛** تقديم الشيء، ذكر الشيء، ورسم الشيء والباقي...<sup>1</sup> فبدءًا بهذا يتضح أنّ الأصول أو المعاني اللطيفة التي حصر فيها ابن فارس السياقات المطردة للأثر يمثل على نحو: "خرج عمرو على إثر زيد" و"كان زيدًا خرج في إثره" و"كانك جنته تطأ أثره... الخ" ويوافق الزبيدي (تـ1205م) هذا التحديد اللغوي ويزيد على ذلك: "الأثرُ -محرّكة- بقية الشيء، جمعه آثار وأثر وبالآخر بالضم، وكذلك الإثر ساكن مكسور الهمزة فإن فتحت الهمزة فتحت الناء، أثر فيه نأثمًا ترك فيه أثرًا، النأثم إبقاء الأثر في الشيء.."<sup>2</sup> ويفصل ابن منظور أكثر فيضيف "الأثر بالضم وهو أن يسحى باطن خفّ البعير بحديدة فيقتفر، وأثره العلم وأثرته وآثاره بقية منه.."<sup>3</sup> وفي الصحاح "أثر بوزن أمر، والنأثم إبقاء الأثر في الشيء"<sup>4</sup> وأما في مختاره "فالأثرُ الجرح يبقى بعد البراء، والأثر ما بقي من رسم الشيء، وضربة السيف"<sup>5</sup> وقد فصل المعجم الوسيط في مختلف الصيغ اللفظية التي ترد فيه [أثر] فقال: "أثرًا، أثاره، أثره، تبع أثره والحديث نقله، وترك فيه علامة يعرف بها.."<sup>6</sup> ويتبين من كلّ هذه السياقات السابقة أو كلمة أثر لها ثلاثة تجليات؛ أن يكون بقية للشيء فنقول: "الأثارة على وزن العلامة" وهي بمعناها فيترك في الشيء ما يدلّ عليه، كقول الفقهاء في فقه الاستجمار "أثر الاستجمار معفو عنه بمحلّه"<sup>7</sup> أي ما بقي منه، والمعنى الثاني أن يتأثر الشيء بشيء آخر فيظهر فيه ويجبله ويطبعه، والمعنى الثالث أن يكون بمعنى الرواية والخبر.

<sup>(1)</sup> أحمد بن فارس بن زكرياء أبو الحسن، مقاييس اللغة. تح: محمد هارون عبد السلام، دار الفكر، دط. 1979م، مادة [أثر].

<sup>(2)</sup> المرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس. ط2، غير مفهرس، مطبعة الكويت، 2008م، مادة [أثر].

<sup>(3)</sup> جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، حقّقه وعلّق عليه ووضع حواشيه عامر حيدر، راجعه عبد المنعم خليل إبراهيم ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 2003م، مادة: [أثر].

<sup>(4)</sup> أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: عبد الغفور عطار، دار الملايين للنشر، بيروت لبنان، 1990م، مادة: [أثر].

<sup>(5)</sup> محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دط، د تح، مكتبة لبنان للنشر والتوزيع، 1979م، مادة: [أثر].

<sup>(6)</sup> مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط3، مصر، 1998م، مادة: [أثر].

<sup>(7)</sup> الموسوعة الفقهية الشاملة، موقع: [www.islamoport.com](http://www.islamoport.com) بتاريخ: 27 مارس 2016م، على 15.30 سا، ص 1

وقد وردت كلمة (أثر) بمختلف مبانيها (أوزانها) في القرآن الكريم في أكثر من واحد وعشرين موضعاً لتدلّ على كافة المعاني السابقة.

ومن ذلك قوله -عزّ وجلّ ﴿ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ﴾ [الفتح، 29] قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا ﴾ [طه، 96] ، وقوله أيضاً: ﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ عَائِدِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مَصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [المائدة، 46]، أي قفى به على أثره فقد اقتفى به إياه،<sup>1</sup> فأثر الرسول في الآية الأولى هو أثر رجل فرس جبريل عليه السلام، وهو بقية الموضع والرسم، والآية الثانية ما دلّ على كثرة السجود وهي علامة تكون على الجبين تميل إلى السواد، أمّا الأخيرة والتي تدلّ على ما سنّه القوم من السنن، فعُمل بها بعدهم، أي أخبروا بها فبقيت فيهم.

وقد فصلّ علماء الحديث بين الأثر والخبر، ولم يجعلوهما بمنزلة المعنى الواحد وإن كانا متحافلين وفي المعنى متقاربين، فقد خصّصوا الخبر لما يروى عن الرسول الأعظم -ص- بينما الأثر يكون لما نقل عن الصحابة وما نقلوه -رضوان الله تعالى عنهم- عن الرسول -ص- وكأننا بهذا المعنى يريدون ما بقي من هديه في صحابه، إلّا أنّهم جعلوا لها رتبة تخصّها وصنفا مستغنيا عن بقية الأصناف.

ومن خلال هذا الذي نعرضه يمكن الانتهاء إلى استنباط مفاده أنّ المعاني الأصول المستقاة من الحدود اللغوية، هي:

**أولاً؛ الأثرُ** بمعنى: العلامة والأمانة، والدليل، والعلم.

**ثانياً؛ الأثرُ** بمعنى: ما بقي من الشيء ودلّ عليه، أو ما دلّ جزؤه على عمومه.

**ثالثاً؛ الأثرُ** بمعنى: الخبر والرواية وما كان بمعناها.

<sup>(1)</sup> محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. تح: مصطفى

حسين أحمد دط، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، 1986م، ج/1 ص639

وكلّ هذه المعاني اللطيفة -الأصيلة- جمعها ابن منظور (ت-711هـ) ورتّبها بحسب الأهمية من الأكثر شيوعاً واستعمالاً ثم أقلها فدون ذلك، مع تبسيط أصيل، فيقول: "الأثر ما بقي من رسم الشيء والناتر إبقاء الأثر في الشيء، وأثر في الشيء ترك أثره.."<sup>1</sup> وبالتالي فإنّ للأثر أربعة أركان، وهي:

**أولاً: الأثر؛** وهو ما ينتقل من شيء إلى آخر، فيظهر فيه ويصفه.

**ثانياً: المؤثر؛** وهو الذي يقوم بنقل بعض أو كلّ منه إلى غيره.

**ثالثاً: المئاتر؛** أو المؤثر في شيء وهو الذي يقع عليه فعل التأثير وصيغة اسم المفعول دالة على ذلك، وتصبح تلك الآثار من خصائصه.

**رابعاً: الناتر؛** وهي حالة أو صفة تنتج عن مؤثر ما.

### أ/أ/ب) - الأثر والتأثير والتأثر في المعاجم الغربية:

عادة يؤخذ الأثر والتأثير والتأثر في اللغة العربية الوضعية المقابلة للكلمة الأجنبية (*Influence*)<sup>2</sup> وعلى عكس المعاجم اللغوية العربية التي تبني تعريفاتها الأصولية على مبدأ حصر السياقات واطراد الاستعمال في تحديد المعاني، فإنّ المعاجم التأثيلية (الإتيمولوجية-*Étymologique*) الغربية (وبخاصة الفرنسية) فإنّها تعتمد في ذلك إلى التحديدات الزمنية لظهور الكلمة، ففي معجم (*Le petit Robert*) يحدّد أول ظهور لها بتاريخ (1240م) من الأصول اللاتينية (*Influenza*) والتي تأخذ معنى السيطرة على الشيء والتأثير فيه،<sup>3</sup> وقهره والغلبة عليه، بينما اسم الفاعل (*Influent/Influente*) المؤثر بصيغتي التذكير والتأنيث قد تأخر ظهورهما إلى غاية سنة (1503م)<sup>4</sup> الذي يعني صاحب الأثر والموجّه له وفاعله، والذي له القوّة على التأثير، فنقول فلان مؤثر أي له القدرة على التأثير، وفي السياق نفسه يأتي اسم

<sup>1</sup> جمال الدين بن منظور، *لسان العرب*. المصدر السابق، مادة: [أثر].

<sup>2</sup> - **AL Mounded**, *Dictionnaire English, librairie orientale* P. O BOX, 1986, Bierut Lebanon, p407

<sup>3</sup> - **Le petit Robert**, *Dictionnaire de la langue FranHaïse* 1, A REY et DE bove, Paris XI° P1000 et 1001.

<sup>4</sup> - *Ibid*. p 1001

المفعول أي المُتأثر (*Influencer*) الذي ظهر سنة (1771م)<sup>1</sup> وهو الذي يكون تحت التأثير أي الذي وقع عليه أثر المؤثر.

وبالتالي فإنه يتفق مع المعاني العامة التي سبقت الإشارة إليها مع التحديدات العربية، إلا أن الفروقات الدقيقة بين هذه الأوضاع تكمن في تركيز المعاجم العربية على التظاهرات والتجليات بينما تحرص المعاجم الغربية على القوة والسيطرة والقهر كمعيار حصر معانيها.

### أ/ب) - الأثر والتأثير في المعاجم العلمية العربية:

الأثر عند علماء المصطلح ورجال الأصول والتحقيق ما ينجم عن الشيء والحاصل منه والنتيجة له وكل ما كان سبباً في حدوث الشيء ووجوده، وقد ضبط الشريف الجرجاني (ت816هـ) معناه وحصره في ثلاثة أصناف، فقال: "الأثر له ثلاثة معاني؛ الأول بمعنى النتيجة وهو الحاصل من الشيء، والثاني بمعنى العلامة، والثالث بمعنى الجزء.."<sup>2</sup> وزاد عن ذلك فقال: "والآثار هي اللزوم المعللة بالشيء.."<sup>3</sup> أي الأمور والحواصل التي كانت نتيجة معقولة ومعللة عن الشيء الذي تسبب في جعلها على ذلك الوجه، أو تلك الصيغة وهي معللة أي كانت علّة في ذلك.

ومما سبق ذكره فإنه عندما نقول أثر اللسانيات الغربية فإن المقصود منها هي تلك النتائج والمنافع والثمار التي نتجت عن تحقيق التلاقي والتلاحق بين العالمين من خلال التعرف على الآخر في ميدان الفكر اللغوي، وكانت سبباً في حصولها أو في بعجها وفتح مجالات جديدة سواء من الناحية العقلية والمنهجية من خلال صقل أدوات بحثية ووسائل تحليلية إجرائية جديدة أم من حيث الفهم الصحيح للغة العربية كأداة للتواصل الاجتماعي، ويكون لها الأثر الواضح في جعل اللسانيات العربية على ما هي عليه الآن كجزء لا يتجزأ من التفكير

<sup>1</sup>) - **Le petit Robert**, *Dictionnaire de la langue Française* 1, A REY et DE bove, Paris XI<sup>e</sup> P1000 et 1001.

<sup>2</sup>) - علي بن محمد الجرجاني، **التعريفات**. تح: محمد صديق منشاوي، ط2، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، 1992م، رقم (22)

ص11

<sup>3</sup>) - المصدر نفسه، ص ن.

اللساني العالمي، كما أنه تجدر الإشارة في هذا الموضوع إلى أن التأثير والتأثر فيما نأخذ بهما هنا لا يحمل طرْحاً قيميّاً أو يعيّر ويوزن بثنائية الإبداع والإتباع (الأصالة والمعاصرة) أي من خلال البحث عن الإتباع ومدى التطابق مع المتّبع، أو كما يقول الحاج صالح في تحديده للأصالة "الأصيل هو الذي لا يكون نسخة عن غيره"<sup>1</sup> والثاني كما يحدّده الجرجاني بقوله: "إنّه إتّباع الإنسان لغيره فيما يقول أو يفعل معتقدا الحقيقة فيه من غير نظر وتأمّل في الدليل"<sup>2</sup> وعليه فإنّ موضوعية الخطاب العلمي الصحيح في موضعه لا يأخذ على نفسه عناء إثبات التقليد أو التأسيل للإبداع، وإنّما يقتفي أثر التبادل الثقافي والمنهجي بين العالمين (العربي والعربي) ويقيس مدى فاعلية ذلك، وما هي النتائج العلمية التي أفضت إليها عند تطبيقها على اللغة العربية، وإلى أين أدّى التفريق لأول مرة في تاريخ اللغة العربية بين النظر إليها كوسيلة تحليل وفهم وتفسير وتأويل النص القرآني، والنظر إليها كأداة للتواصل شأنها شأن باقي اللغات؟

**(ب) اللسانيات العامة: حدها موضوعها وغايتها:** يعدّ هذا العلم الذي يتضمنه هذا المصطلح من أكثر العلوم شهرة في مجال العلوم الإنسانية، وبشكل خاص في النصف الثاني من القرن العشرين حيث حاولت باقي العلوم الإنسانية والاجتماعية أن تحذو حذوها في تطوير مناهجها وسلك دروبها في الصرامة العلمية نظرا للنتائج الباهرة التي توصلت إليها في ميدان اللغة، وقد لخص "كلود ليفي سترأوش" هذه الحقيقة في عبارة "اللسانيات علم فبادي"<sup>3</sup> أي أنّها في مقدمة وصدارة العلوم المتعلقة ببحوثات الإنسان، والتي تقودها نحو العلمية والموضوعية بشكل تنتخبها لتكون في مصاف العلوم التجريبية والدقيقة كالرياضيات والفيزياء والعلوم الطبيعية.. الخ.

<sup>(1)</sup> - عبد الرحمن حاج صالح، دراسات وبحوث في اللسانيات العربية. دط، الجزائر، م م ج للغة العربية، 2007م، ص 11

<sup>(2)</sup> - الشريف الجرجاني، معجم التعريفات. ص 11، بنصرف.

<sup>(3)</sup> - *la linguistique est devenue une science pilote*. Voir: Georges Mounin, *Clefs pour linguistique*. Collection Clefs SEGHERS, Paris, 1<sup>er</sup> édition, 1968, p19

**أولاً: حداها اللغوي:** تأتي لفظة "لسانيات" في الاستعمال العربي على وزن الرياضيات والطبيعات والفيزيائيات.. الخ، لتكون المصطلح المقابل للفظه الفرنسية (*Linguistique*) والإنجليزية (*Linguistics*) والألمانية (*Sprachwissenschaft*) والدانماركية (*linguistica*) وهي كلها تعود إلى الأصل اللاتيني "*Lingua*" التي تعني "اللغة"، ويرجح المؤرخ الفرنسي "جورج مونان" بأن أول ظهور للكلمة في الاستعمال الفرنسي إنما كان سنة (1833م)، في حين قد ظهر اسم الفاعل منها (لساني/*linguiste*) في المراحل التاريخية السابقة عن هذا التاريخ، يقول: .. ويرجع تاريخ استعمال هذه اللفظة لأول مرة منذ عام 1833م في حين وردت كلمة (لساني) على لسان رينوار [*F. RENOUARD : choix des poésies troubadours*] منذ سنة 1816م في كتابه منتخبات للشعراء المتجولين ج1، ص1..<sup>1</sup> وقد ساعد هذا التحديد التاريخي الباحثين في حصر السياقات لإظهار المعاني الأولية لهذه الكلمة، كما ساعدت علماء القرن التاسع عشر والعشرين على استعمالها في تسمية هذا المجال، وهذا الضبط الذي بدأ به "مونان" تأريخه قد تجاوزه "روبن هنري روبنز" في موجزه و"برنيل مالمبرغ" في لسانياته، وسبب ذلك -في نظرنا- أنهما لم يعتدّا بالبحث في التأصيل اللغوي والتأثيلي لها لكثرة تناولها بذلك، ولالتصاقها أكثر بالتحديد العلمي والاصطلاحي، فبعد سوسر أصبح التحديد اللغوي قليلاً جداً لا ينتبه إليه إلا من باب التحصيل التعليمي فقط في حين تمّ التوسع في الحدود الاصطلاحية لها، غير أننا نسجل في معجم (*Le petit ROBERT*) تحديداً زمنياً آخر يخالف به ما سبق ذكره مع مونان؛ إذ يرى بأن صيغة اسم الفاعل "لساني" قد ظهر أول مرة سنة 1632م، ثم أهملت في الاستعمال وقلت في المؤلفات، ثم أعيد إحيائها سنة 1823م، وفي ذلك ينص: ..اللساني من اللاتينية "*lingua*" وهو الاختصاص الذي يجمع كل من اللسانيات وعلم اللهجات والتأثيلية والنحو والمعجمية والصوتيات وال fonologie والدالية والأسلوبية..<sup>2</sup> ويستفاد من هذا أن كل من يشتغل في هذه

<sup>1</sup>- جورج مونان، تاريخ علم اللغة منذ نشأته حتى القرن العشرين، تر: بدر الدين القاسم، دط، سلسلة الكتب العلمية،

دمشق-سورية، 1982م، ص1

<sup>2</sup>- *Le petit Robert, Dictionnaire de la langue Française* 1. P1098 (ترجمة الباحث)

الحقول المعرفية فإنه حقيق بصفة اللساني، ونحن نرجح هذا التحديد على ما قدمه موانان للأسباب الآتية:

(أ) - أن المعجم أكثر تخصصاً في تتبع تاريخ الكلمات اشتقاقياً (إتمولوجياً/ تأثيلياً/ *Étymologique*).

(ب) - أن وسائل البحث والتقصي أكثر يسراً ودقة عند المعجم الذي وضع لهذا الغرض من ج. موانان.

(ج) - أن جورج موانان لم يكن بصدد جمع المادة العلمية لتأليف معجم بالمصطلحات اللسانية أو بالتأريخ للمصطلحات والمفاهيم التي اعتمدها اللسانيات فيما بعد كأسس لبلورة الأفكار الجديدة أو إعادة تعيين الأفكار التراثية في صلب الدرس اللغوي الحديث.

هذا والملاحظ في أغلب المعاجم الغربية عند تحديدهم لهذا المفهوم هو أن معناها اللغوي والاصطلاحي يكاد يكون واحداً مع اختلافات طفيفة، خصوصاً في بداية ظهورها، والتي تعني: الدراسة المقارنة والتاريخية للغات (النحو المقارن/ الفيلولوجية المقارنة)، وما دامت الكلمة قد تناسب ظهورها مع هذا النوع من الدراسات فإن الاستعمال اللغوي لها لا يبتعد كثيراً عن تداول العلماء الغرب لها بهذا المعنى مع اختلاف وتفصيل جزئي لها كما أشرنا إلى ذلك سالفاً.

### ثانياً: اللسانيات في اللغة العربية:

إن مصطلح اللسانيات واللسانيات العامة هو آخر تواضع واتفق بين الباحثين العرب من مادة [ل. س.ن] على وزن [قرأ] للتدليل على علم اللغة، وكان ذلك في إطار فعاليات المؤتمر الدولي لللسانيات واللغة العربية، الذي انعقد في الجامعة التونسية بتاريخ: (13/19 ديسمبر 1978م)<sup>1</sup>، ثم تمّ تعميمه واعتماده من لدن (الهيئات العلمية العربية)<sup>2</sup> أما قبل ذلك -وحتى بعده- فإن هذه الكلمة كانت ترد في الكتابات (المؤلفات) اللسانية بصيغ مختلفة على نحو ما

<sup>(1)</sup> - أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور. ط3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ص VII

<sup>(2)</sup> - خولة الطالب الإبراهيمي، مبادئ اللسانيات العامة. ط1، الجزائر، دار هومه، 2000م، ص32، الهامش رقم (1)

نجده من الألسنية وعلم اللسان بإفراد وجمع العلم، أو من أصل مختلف كاللغويات واللغوية وعلم اللغة فضلا عن تداخلها مع العلوم المتاخمة كفقهاء اللغة والتركيبيات وغيرها..\* وقد علق على ذلك عبد السلام المسدي، قائلا: ".كان المصطلح المتداول في تونس هو الألسنية وهو أقدم المصطلحات تاريخياً لأنه صيغ في فلسطين سنة 1938م، ثم راج في لبنان وفي مصر استعمل مصطلح علم اللغة، ووضع علي عبد الواحد وافي أول كتاب فيه عام 1941م، واختار له ذلك المصطلح عنوانا، وكان الجزائريون قد وضعوا مصطلح اللسانيات وبه سموا معهداً مختصاً وبه أيضا أصدروا مجلة متخصصة فيه، وفي المغرب استخدم مصطلح اللسانيات.."<sup>1</sup> وهذا يدل على التشتت في استخدام المصطلح في أقطار العالم العربي.

لكن المنافسة كانت أشد في الحقيقة بين مصطلحين فقط، هما: (علم اللغة/ اللسانيات) وقد انقسم استعمال المصطلحين بعد الاتفاق الذي حصل في تونس إلى المشرق والمغرب العربيين، وقد كان تمام حسان السبّاق إلى إبداء تحفظه تجاه مصطلح اللسانيات وتفضيله - على هدي من أشياخه- علم اللغة، يقول: <sup>2</sup> ".في الندوة التي عقدت بتونس [...] نرى اتفاقاً بين الحاضرين من المشتغلين بالدراسات اللغوية على تسمية "علم اللغة" باسم "اللسانيات" غير أنني أفرق هنا بين مصطلح جرى استعمالها فعلا على أقلام المؤلفين لأوضح الفارق بين كل

\*- وقد ذكر الباحث عبد السلام المسدي في قاموسه أكثر من ثلاثة وعشرين مصطلحا كان يستعمل بمعنى اللسانيات، وهي: اللانغوبسنيك، فقه اللغة وعلم اللغة، علم اللغة الحديث، علم اللغة العام، علم اللغة العام والحديث، علم فقه اللغة، علم اللغات علم اللغات العام، علوم اللغة، علم اللسان، علم اللسان البشري، علم اللسانة، الدراسات اللغوية الحديثة، الدراسات اللغوية المعاصرة النظر اللغوي الحديث، علم اللغويات الحديثة، اللغويات الجديدة، اللغويات، الألسنية، الألسنيات، اللسانيات وأخيرا اللسانيات. للتفصيل أكثر يستحسن العودة إلى: عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، دط، تونس، الدار العربية للكتاب، 1984م، ص72، غير أننا إذا عدنا إلى التراث العربي نجد بأنّ الفارابي كان أول من استعمل تركيبية (علم اللسان) في كتابه الشهير (إحصاء العلوم) للدلالة على هذه الصناعة، يقول: ". علم اللسان ضربان، أحدهما.. والثاني علم قوانين في صناعة أقاويل كلية.. ينظر: أبو نصر محمد الفارابي، إحصاء العلوم، دط، بيروت لبنان، 1991م، ص9 بتصرف

<sup>1</sup>- عبد السلام المسدي، مقال بعنوان: " علم اللغة أم اللسانيات؟" جريدة الرياض، السعودية العدد رقم (12)، د. ت.  
<sup>2</sup>- تمام حسان، الأصول؛ دراسة إستمولوجية لفكر اللغوي عند العرب. ط1، القاهرة مصر، عالم الكتب، 2000م، ص238 الهامش رقم (1) -بتصرف- غير أننا لم نسجل أي اختلاف من لدن المؤلفين في التفريق بين المصطلحين اللهم إلا عند الذين اشتغلوا بعلوم اللسان العربية التراثية، وهذا أمر آخر سنصل إليه في الفصول الآتية من هذا البحث.



منها والآخر، ومن هنا أتُحفظ مؤقتاً بمصطلح علم اللغة..". فقول تمام هنا يوضح بجلاء رغبته ورغبة المشاركة في الاحتفاظ بمصطلح "علم اللغة" الذي عهدوه ودرجوا على استعماله منذ أيام زيدان و وعلي عبد الواحد وافي والطهطاوي ثم ترسخ أكثر مع إبراهيم أنيس وغيره، وتتابع في ذلك سلسلة من المؤلفات التي تصدرها أحمد عمر مختار ومحمود فهيم حجازي ومحمد عيد وأنيس فريحة ومحمود السعران... الخ، وما زال كثير منهم يستعمله بالرغم من غلبة مصطلح (اللسانيات) - هذه الأخيرة - التي توطنت أكثر فضلاً عن المغرب العربي في سوريا والسعودية والعراق ولبنان والكويت، لكننا نسجل في هذا الموضوع - وباستغراب شديد - استعمال الحاج صالح تركيبة "علوم اللسان" كجزء من عنوان كتابه "بجوت ودراسات في علوم اللسان" الذي نشره سنة 2007م، بالرغم من قدم عهده بمصطلح "اللسانيات" الذي اطرده في مؤلفاته السابقة واللاحقة بل وكان من مبتكريه، يقول في مقدمة الباب الأول منه بعنوان: (مدخل إلى علم اللسان الحديث) .. "إنّ العلم الذي يطلق عليه البلدان الأوربية والأمريكية الآن (*linguistics*)<sup>1</sup> يعنون بذلك علم اللسان.."<sup>2</sup> ولكن مع كل هذا التفصيل إلاّ أن هذا الاختلاف لا يؤدّي في غالبته إلى عدم الفهم وإدراك هذا العلم والذهاب به إلى غيره.

ومع ذلك فإنه تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من الاتفاق الكلي -تقريباً- بأنّ المؤسس الفعلي لهذا العلم هو **ف. دي سوسير** (1913/1857م) من خلال نشر محاضراته تحت عنوان (*Cours de linguistique générale*) إلاّ أنّ كلّ الترجمات العربية الخمس المشهورة لم تحمل في أية

<sup>1</sup> - وما تجدر الإشارة هنا هو أن تيلو دومورو صاحب الطبعة النقدية للمحاضرات قد أشار في الحاشية النقدية رقم (68) ص 423، إلى أن العرب يستعملون كلمة لسان لما يسميه سوسير "*langue*" والكلام لـ "*parole*" ينظر: Ferdinand de Saussure, préparée par Tullio cours de linguistique générale, Publié par Albert Séchhaye avec la collaboration de Albert Riedlinger, édition critique ARABE: " de Mauro, postface et traduction de Jean louis Calvet, Edition Payot, 1967, p423

"lisàn langue kàlam parole.

<sup>2</sup> - عبد الرحمن الحاج صالح، دراسات وبعوت في علوم اللسان، دط، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2007م ص7 والأغرب من ذلك أن هذا الكتاب كان في أصله مجموعة من المقالات التي نشرت على مدى سنوات وعقود في مجلة اللسانيات الصادرة عن الجزائر، وبالعودة إلى متن الكتاب فإنه غالباً ما يستعمل مصطلح اللسانيات. فهل كان الحاج صالح بدوره متردداً وغير واثق من قبول المجتمع الأكاديمي العربي لها أم أنّ هذا يعود لثقافة الرجل الواسعة وثراء لغته العلمية الوصفية؟ والباحث يميل إلى هذا الرأي الأخير.

واحدة منها كلمة "لسانيات" وإنما جاءت بصيغ مختلفة وأكثرها كان مترجمة عن اللغة الإنجليزية التي لا تعرف غير مصطلح (*Linguistics*) بخلاف اللغة الفرنسية التي تستعمل بدورها مصطلحين، هما: (*linguistique/ science de langage*)، ويمكن حصر هذه الترجمات على النحو الآتي:

أ) - الترجمة اللبنانية عن الأصل الفرنسي، بعنوان: "محاضرات في الألسنية العامة" مجيد النصر ويوسف غازي. 1984م.

ب) - الترجمة المصرية عن النسخة الإنجليزية، بعنوان: "فصول في علم اللغة العام" أحمد نعيم الكراعين، 1985م.

ج) - الترجمة التونسية عن الأصل الفرنسي، بعنوان: "دروس في الألسنية العامة" محمد الشاوش ومحمد عجينة وصالح القرماذي، 1985م.

د) - الترجمة العراقية عن النسخة الإنجليزية، بعنوان: "علم اللغة العام" يؤيل يوسف عزيز مراجعة يوسف المطليبي، 1985م.

هـ) - الترجمة المغربية عن الأصل الفرنسي، بعنوان: "محاضرات في علم اللسان العام" عبد القادر قنيني، مراجعة أحمد حبيبي 1987م.

وعلى عكس من ذلك فإن المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات<sup>1</sup> قد أكد على استعمال كلمة "اللسانيات" بدلا من المصطلحات الأخرى، واطرد ذلك في كل ثناياه لتكون المقابل العربي العلمي والرسمي لما عليه في اللغتين الفرنسية والإنجليزية.

وبهذا ننتهي إلى القول: إنه رغم المجهودات الجبارة التي سعت إلى توطين مصطلح "اللسانيات" إلا أنه كان على العالم العربي انتظار الجيل اللاحق الذي لم ينظر إلى ثنائية (علم اللغة/اللسانيات)، و(علم اللسان/اللسانيات) كالتزام معرفي وثقافي، وإنما تجسد موقفه في أنه اختيار ورغبة، وكان الحسم في هذه القضية لصالح اللسانيات وأضافوا إليها فيما بعد كلمة

<sup>1</sup> جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات. ط2، المغرب، مطبعة النجاح، 2002م، ص7

(عامّة/ Générale) للإقرار بعالمية هذا العلم وتجاوزه المحلية والاختصاص بلغة بعينها دون سائر اللغات، فما هي الأصول اللغوية العربية لها؟

**ثالثاً؛ اللسان في المعجمات العربية:** لقد ذكرت كلمة "لسان" في أغلب المعاجم العربية القديمة والحديثة تقريبا، وبه جاء معجم ابن منظور "لسان العرب" لذا سنكتفي بما عرضه هو في هذا السياق.

لقد ذكر ابن منظور ما يزيد عن ثمانين موضعاً اشتقاقياً لمادة [ل. س. ن] وقد خص منها ثلاثة أوضاع اشتقاقية للمعاني العامة والمتداولة له، وهي:

(أ) - **الجارحة**؛ ويعني به اللسان بمفهومه المادي أي العضو.

(ب) - **الرسالة والمقالة**؛ أي ما يريد أن يبلغه المتكلم ويقصده.

(ج) - **اللسان واللغة والكلام**؛ أي ما يتلفظ به المتكلم سواء أكان من ورائه قصد أم لم يكن.

وقد قال في الموضع الأول والثاني: "اللسان؛ جارحة الكلام وقد يُكنى بها عن الكلمة فيؤنث حينئذ، وفي هذا المعنى ينشد بيتاً للأعشى، نصه:

إني أنثي لسان لا أسرُّ بها من علو لا عجب منها ولا سخر.

وقد علّق على ذلك ابن البري بقوله، اللسان هنا الرسالة والمقالة..<sup>1</sup> أي ما يروم الإنسان والمتكلم إيلاغه ونص رسالته.

أمّا الموضع الثالث والتي تعني اللغة فقد نقل قولاً لابن سيده يتضمن شرحاً وافياً لهذا المعنى اللطيف، حيث قال: "اللسان المقول، يذكر ويؤنث والجمع أسنة فيمن ذكر مثل حمار أحمر، وألسن فيمن أنث مثل ذراع وأذرع لأن القياس ما جاء على فعال من المذكر والمؤنث وإن أردت باللسان اللغة أنثت، يقال: فلان يتكلم بلسان قومه، قال اللحياني اللسان في الكلام يذكر ويؤنث..<sup>2</sup> وما انتهى إلى استنتاجه من هذا الكلام أن اللسان هو ما يتلفظ به

(1) - جمال الدين بن منظور، لسان العرب. مادة [ل. س. ن].

(2) - المصدر السابق، المادة نفسها.

المتكلم قصد إحداث فائدة وتحقيق مقصد وغاية، وقد جاء القرآن الكريم بأغلب هذه المعاني والمقاييس ومثال ذلك ما يأتي في الجدول الآتي:

الكلمة	الآية الكريمة
اللسان بمعنى الجارحة	﴿يَوْمَ نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ النور: ٢٤
اللسان بمعنى المقال والرسالة وقول الزور.	﴿وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ﴾ النحل: ٦٢ ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ المائدة: ٧٨
اللسان بمعنى المقال والرسالة وقول الحق.	﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيمًا﴾ مريم: ٥٠

أما اللغة فهي على -عكس كل ما سبق مع اللسان- الممتاز بالقصدية والوعي وعقد القلب على نية التبليغ، فإنها تعني السقط وما لا يعتد به من كلام أو غيره، ولا يحصل منها فائدة ولا نفع، واحتج في ذلك ابن منظور بقول الأزهري الذي يرى أن "اللسان من الأسماء الناقصة وأصلها لغوة من لغا إذا تكلم.."<sup>1</sup> أي ما كان من الكلام غير المعقود عليه، واللغة أخذت من هذا لأن هؤلاء تكلموا بكلام ما مالوا فيه عن لغة هؤلاء الآخرين،<sup>2</sup> ولم ترد كلمة اللغة في القرآن على الإطلاق ولكنها جاءت بصيغة اللغو على نحو ما نجده في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا﴾ [القصص: 55] وفي قوله أيضا: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: 3]، وهذا يعني ما لا يستحب من الكلام وما يعترض عليه لكن سرعان ما خالطت هذه الكلمة ألسنة الناس وحدث لها ما يعرف عند الدالبيين بتطور الكلمة وانتقالها من معنى حقير إلى معنى عزيز لتدل عن اللهجة ثم اللسان ولا أدل على ذلك من قول أهل هذا العصر اللغة العربية واللغة الفرنسية... الخ التي كانت تطلق عليها

<sup>(1)</sup> جمال الدين بن منظور، لسان العرب: [ل-غ. و].

<sup>(2)</sup> المصدر السابق، المادة نفسها.

اللسان العربي واللسان الفرنسي والأعجمي، ثم تحولت إلى مادة للعلم كقولنا علم اللغة واللغويات وعلم اللغة المعاصر، مصاحبة في ذلك لاصطلاح أهل النظر في قولهم علم اللسان والألسنية واللسانيات وعلوم اللسان كما سنرى فيما يلي.

**رابعاً؛ اللسانيات في عرف العلماء:** لقد عرفت اللسانيات بالرغم من اختلاف العبارات العلمية الواصفة والمصطلحات اتفاقاً شبه كلي بين علماء اللغة من حيث حدّها العلمي وموضوعها، وإن تباينت المناهج والنظريات بينهم إلا أنّ التحديد يشكل نقطة انطلاق لهم جميعاً، وفيما يلي سنتحقق من ذلك بشكل -سريع- ابتداءً من مؤسسها الفعلي فردينان دو سوسير .

**ب/أ) - اللسانيات البنوية؛ السوسيرية [1913/1857م]:** في وقت كانت الجهود تعمق وتدقق أكثر فأكثر لتكريس النزعة التاريخية واعتمادها أكاديمياً لتمثّل علمية الدرس اللغوي كان الإرث الأوربي مديناً لأعمال أكثر العقول استثنائية في تاريخ علم اللغة، أمثال: **شليجل** و**شلايشر** و**ميلوسكي** و**راسك** و**بوب**.. الخ، في تناول الأحداث اللغوية والتي انتهت باكتشاف السنسكريتية، كان سوسير يحاول تجاوز تلك النقائص التي كان لا يتردد في عرضها على طلبته أثناء الدروس والفصول، ولا يتأخّر لحظة في تسجيل الآراء السديدة التي ينتخبها بحرص شديد،\* وكان من البداية على الطرف النقيض من بعض النتائج المتوصل إليها والتي كان يُنظر إليها على أنّها الحقائق النهائية لوصف الأحداث اللغوية وصفاً معقولاً ومقبولاً في عرف العلماء الذين لم يعودوا يناقشون الشرعية العلمية للتاريخ، ممّا شجّع على بناء علم جديد أطلق عليه من البداية مصطلح اللسانيات كفرع هام من فروع السيميولوجيا التي تدرس العلامة اللغوية وغير اللغوية في وسطها الحيوي.

\* كتب سوسير تعليقا نقدياً في مقال له لم يكتب له النشر عن العالم اللغوي الأمريكي **ويليام وايتني** يقول: "إن الأمريكي وايتني الذي أكن له كل إجلال، لم يقل في هذه الموضوعات (التصور النظري للغة .. دون تجاوز الاعتبارات اللغوية الصرفية) كلمة واحدة إلا وكانت صائبة" ونحن نعلم جميعاً قلة احتجاجه بعلماء عصره أو الذين سبقوه، ينظر: جورج مونان، تاريخ علم اللغة منذ نشأته إلى القرن العشرين. تر: بدر الدين القاسم، ص226.

لقد كان "سوسير" على وعي إستمولوجي واضح وتام بأن الأشياء<sup>1</sup> " لا تعرف بماهيتها ولا معنى لذلك" وإنما يتم ذلك بحصر التقابلات الممكنة وبيان عناصرها وموادها، ولهذا فقد استهل المحاضرات بتحديد مادة اللسانيات والهدف منها في ثلاثة عناصر محورية تتفرع عنها مجمل الآراء العلمية له، وهي:<sup>2</sup>

**أولاً:** أن تصف وتأرخ لجميع أصناف اللغات التي يمكن أن نتوصل إليها، مما يقتضي التأريخ للغات الفردية ذات القرابة المشتركة، وإعادة بناء اللغات الأصلية (الأم) لكل أسرة لغوية على قدر المستطاع.

وهذا يعني تجاوز دراسة لغة محددة كما كان الحال في الدراسات السابقة فاللسانيات تعد بدراسة خصائص جميع اللغات التي يمكن الوصول إليها واستخلاص التقاطعات الموجودة بشكل طبيعي بينها.

**ثانياً:** وأن تبحث عن القوى والأسباب المتعارضة بشكل دائم وكلّي في جميع اللغات، وأن تستخلص القوانين العامة التي يمكن أن تردّ إليها جميع الظواهر الجزئية في التاريخ، وبذلك تتخلص من رواسب النظرية العضوية، وتقرّ بأنّ هذه التغيرات طبيعة خاضعة لقوانين محددة ومطرده.

**ثالثاً:** وأن تحدد -أخيراً- نطاقها بأنّ تصل إلى تعريفها الخاص، وهذا يعني رسم حدود اللسانيات حتى لا تمتزج مع العلوم الأخرى.

<sup>(1)</sup> - نستعمل مصطلح المادة (*Matière*) هنا احتفاظاً بمصطلح سوسير الذي افتتح به المحاضرات، وهي عنده مجموعة من الأحداث اللغوية الواقعة بشكل فعلي، (*Tilla de MOURO, C.L.G, p414-415*) ويمكن لهذه الوقائع أن تكون فضلاً عن اللسانيات موضوعاً لكثير من العلوم المتاخمة، ولهذا لا نستغرب استطراد سوسير في الفقرات الموالية من هذه المحاضرة ليصل إلى قياس وتحديد علاقة اللسانيات بالأنثروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعي وعلم النفس والفيزيولوجيا والصوتيات والفيلولوجيا... الخ، بل أقرّ بأنّ هذه العلوم يمكن أن تقدّم معطيات هامة لللسانيات، والعكس صحيح (ينظر: فرديناند دي سوسير، **محاضرات في علم اللسان العام**، تر: عبد القادر قنيني، دط، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق المغرب: 2006م ص18 -بتصرف)، وكان هدفه في ذلك التحديد ضرورة بناء نظرية لغوية مستقلة، (ينظر: محمد محمد العمري، **الأسس الإستمولوجية للنظرية اللسانية: البنوية والتونيدية**. ط1، عمان الأردن، دار أسامة للنشر، 2011م ص21).

<sup>(2)</sup> - فرديناند دي سوسير، **محاضرات في علم اللسان العام**. ص18

وانطلاقاً من هذا التحديد -خصوصاً الأخير- يرسم سوسير<sup>1</sup> أولى لبنات اللسانيات بشكل واضح ومقنع بناءً على شروط عصره الإبستمولوجية في بناء العلوم وتسطير المناهج. وأولى هذه الشروط هي التمكن من الإجابة على الإشكال الآتي: ما الشرط الضروري لفهم الظاهرة العلمية؟ والجواب على ذلك هو أن تكون الظاهرة المراد دراستها **مؤنسة** ولهذا يكون الحديث عن اللغة كموضوع الظاهرة العلمية للسانيات من الأهمية بما كان ترتيبها في الفصل الموالي مباشرة لتحديد اللسانيات،<sup>2</sup> التي أصبحت لأول مرة مع سوسير الدراسة العلمية للسان البشري.

أما **أندري مارتنيه** فلم يكن في منأى عن تطورات اللسانيات بفضل نشر المحاضرات وقد حدد بدوره في فاتحة كتابه (**عناصر اللسانيات العامة**) بأنها الدراسة العلمية الموضوعية للسان البشري،<sup>3</sup> وقد شدّد كثيراً على مفهوم العلمية، ومفرقاً بين اللغة التي نستعملها للتواصل والتي تتميز بالتقطع المزدوج ومختلف أنظمة التواصل الأخرى، ويكون بذلك قد اتفق مع سوسير في ضرورة الشروع من البداية بتحديد مهام اللساني الذي يجب أن يضطلع بدراسة اللغة التي تهدف إلى التواصل فقط، وأن يطمح إلى الحدّ من الذاتية لتحقيق الشرعية العلمية المناسبة على نتائجه،<sup>4</sup> في حين يرى جورج مونان بأنّ سوسير قد فجر اللسانيات بنقلها أولاً من أداة للفكر التي اعتبرت من المبادئ الثابتة لأكثر من عشرين قرناً إلى أداة للتواصل والتبليغ، وبالتالي فإنّه أصبح واجباً التفريق بين علم اللغة المعتمد على المقولات الفلسفية

<sup>1</sup> - محمد محمد العمري، **الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية؛ البنيوية والتوليديّة**. ص 24 بتصرف، والنسق: هو ما كان على نظام واحد من كل شيء، ويُقال نسق الشيء: نظّمه. وانتسقت الأشياء، انتظم بعضها إلى بعض. (ينظر: المعجم الوسيط) والنسق عن البنيويين: هو نظام بنوي على استقلال ذاتي، بَسَلَّ كلاً موحداً. انظر: إديث كريزويل، **عصر البنيوية**، تر: جابر عصفور، (مسرد المصطلحات، ص 415). كما وضع روبرت شولز مسألة تركيز البنيوي على النسق، انظر: روبرت شولز، **البنيوية في الأدب**، ترجمة: حنا عبود، اتحاد الكتاب العرب، دمشق سوريا، 1977م. نقلاً عن ثامر إبراهيم محمد مصاورة، **البنيوية بين النشأة والتأسيس؛ دراسة نظرية**، ص 5

<sup>2</sup> - *Voire : Cours de linguistique générale, p23*

<sup>3</sup> - *André Martinet, Élément de linguistique générale. Armand colin, 4<sup>eme</sup> édition, Paris 1989, P6*

<sup>4</sup> - *André Martinet, Élément de linguistique générale. P7*

وبخاصة ما حدده ديكرت وطلبتة في إطار ما يعرف بفلسفة اللغة، ومن جهة أخرى قد حدّد في أوّل مراحل البحث اللساني وجوب دراسة آلية اشتغال اللسان في نقطة زمنية سكونية محدّدة تحلّ إمكانية الوصف والتحليل وليس تاريخ.<sup>1</sup>

أمّا جون ديبيوا فقد توسع أكثر في تعريف اللسانيات؛ وتحديد أهمّ اتجاهاتها منطلقاً من ربطها بمؤسسها الفعلي سوسير وصولاً إلى أحدث فهم موضوعي لهذا العلم، يقول: "ترتبط عموماً اللسانيات كدراسة علمية للغة مع نشر محاضرات في اللسانيات العامة لسوسير.."<sup>2</sup> وعلى هذا الاتجاه ينحو المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية الذي يقدم هذا العلم للقارئ العربي، ويبيّن أنّ اللسانيات "دراسة علمية للغة يقرّ كلّ باحث بشكل عام بأنّها ظهرت مع نشر كتاب سوسير 1916م، وتتوق هذه الدراسة العلمية إلى النظر في اللغة لذاتها دون اعتبارات خارجية عنها وذلك باستعمال طرائق تجريبية ذات بعد وصفي أفضى إلى ظهور مدارس لسانية عدة تابعة أو مخالفة.."<sup>3</sup> أما معجم "علوم العربية" فقد فصل أكثر في ذلك وربطها بمستويات اللغة التي تقدمها العلوم اللغوية الأخرى كمعطيات دعم للسانيات - كما سبق ذكر ذلك - حيث يقول: "علم اللغة (اللسانيات) هو علم يبحث في اللغة من جوانبها الصوتية والصرفية والمفرداتية والمعجمية والتطبيقية، وينضوي تحته علم الأصوات العام وعلم الأصوات التشكيلي - الفونولوجيا - وعلم الدلالة ويقابله المصطلح الأوربي *linguistics*.."<sup>4</sup> وقد اكتفى ماري آن بافو عند التحديد الذي قدّمه لهذا العلم، بقوله: "إنّ اللسانيات المتصورة على هذا النحو، أي علماً يعني باللسان في جميع تمظهراته هو ما يعدّ موضوعاً في غاية الاتساع.."<sup>5</sup> أمّا الباحثون العرب الذين ألفوا في هذا المجال واشتغلوا فيه فإنهم بدورهم حاولوا

1) - Georges Mounin, *Clefs pour la linguistique*. P25

2) - John Doi, *Dictionnaire de linguistique*. La rousse, 1<sup>er</sup> édition, Paris, 19...., P300

3) - جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية، ص 87

4) - محمد التتوخي، معجم علوم العربية؛ تخصص شمولية أعلام، دط، دار الجيل، بيروت لبنان، 1999م، ص 301 - بتصرف

5) - ماري آن بافو وجورج إلبا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى؛ من النحو المقارن إلى الذرائعية. تر: محمد

الراضي. ص 108.



احتواء المعنى العلمي لها، وهذا محمود فهمي حجازي منذ البداية يرى بأنّ "علم اللغة في أبسط تعريفاته دراسة علمية للغة على نحو علمي، ويعني هذا التعريف أنّ الدراسات اللغوية موضوعية وليست انطباعية.."<sup>1</sup> كما يذكر محمد يونس باطمئنان اتفاق المجتمع الأكاديمي الغربي والعربي على تحديد اللسانيات ومجالها في الموضوع والمنهج، فيقول: "يتفق اللسانيون في القرن العشرين على أنّ اللسانيات هي الدراسة العلمية للغة.."<sup>2</sup>، فضلا عن هذا تضيف خولة الطالب الإبراهيمي فتقول: "أي دراسة تلك الظاهرة العامة والمشاركة بين بني البشر والجديرة بالاهتمام والدراسة بغض النظر عن كلّ الاعتبارات الأخرى.."<sup>3</sup> هذه الاعتبارات والمسوغات التي يمكن أن تكون نفسية شخصية أو اجتماعية قومية.. الخ. إنّ هذه التعريفات لمختلف العلماء والباحثين الغربيين والعرب تنتهي كلّها إلى تعريف واحد جامع مانع مفاده: اللسانيات هي الدراسة العلمية للسان البشري، فالقاسم المشترك بينها جميعا -والعديد غيرها- هي عبارتان (الدراسة العلمية/ اللسان البشري)، فكيف أمكن الجمع بين اللسان والعلم؟

**خامسا: معنى اللسان وكيفية تحديد العلم له:** وهي الخطوة الثانية التي بادر سوسير إلى تحديدها تحديداً علمياً دقيقاً بوصفها مادة للسانيات وموضوعها الذي تصبوا إلى تحليله وأنسقته حتى يتوفر على الجاهزية المنطقية المقبولة لتطبيق مختلف المفاهيم العلمية في فاتحة المحاضرة الثالثة<sup>4</sup> أين سجل مجموعة من الملاحظات من أهمها:<sup>5</sup>

<sup>(1)</sup> - محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة. ص 17

<sup>(2)</sup> - محمد محمد على يونس، مدخل إلى اللسانيات. ص 43

<sup>(3)</sup> - خولة الطالب الإبراهيمي، مبادئ اللسانيات. ص 9

<sup>(4)</sup> - ونظرا لأهمية هذا المفهوم في اللسانيات فقد قدمها للطلبة بتاريخ 04 نوفمبر 1910م، وأعادها مرة أخرى في 25 أبريل 1911م، ولكن تشير نتائج المخطوطات إلى ما قبل ذلك بزمان بعيد، حيث يرجح أنّها ظهرت مسودات سوسير التي يعود تاريخها إلى ما بين 1893 - 1984م، ينظر: *Tilla De Moura, cours de linguistique générale, p416* وعلى هذا التأريخ يتبين أن سوسير كان مهتما منذ بداية عهده (المرحلة الباريسية 1881-1889م) بهذا العلم بالتحديد اللسان مستثمرا ما وجده عند العلماء الألمان من دقة الوصف وحسن الرأي بهذا الموضوع، ينظر: جيلي محمد الزين، الوصفية العربية. بتصرف.

<sup>(5)</sup> - فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام. ص 22 - بتصرف -

1- لا نستطيع معرفة حركة نطق الأصوات إذا تمّ إهمال التأثير السمعي.

2- الصوت وحدة مركبة سمعية، يؤلف بدوره مع المعنى تركيبية فيسيولوجية وذهنية.

3- اللغة جانبان متلازمان (النفسي والاجتماعي).

وبهذه الاعتبارات ينتهي **سوسير** من إضفاء الشرعية العلمية على اللسان الذي استنتج أنه في كل لحظة يتطلّب أمرين متلازمين، وهما: "النسق الثابت والمنتظر في آن واحد"<sup>1</sup> أين يتعدّر الفصل بينهما، ومن خلال هذه المقدمات الإبيستولوجية يطرح الإشكالية الأكثر شهرة في تاريخ علم اللغة، والتي سيكتب لها -فضلاً- عن رسم مسار جديد هدم جلّ الأفكار التقليدية والإعلان عن محدوديتها وقلة نجاعتها في الوصول إلى حقيقة اللسان وصلب الحدث اللغوي وهو: ماذا لا نفرق بين اللسان كبنيةٍ وثارٍ؟ أي على اللسانيات أن تفرق في اللسان بين أصوله وشروطه الدائمة، فالبحث في أصوله يعني الاشتغال بالتاريخ وتحديد تغيراته وتطوراته من زمن إلى آخر ومن مرحلة معينة إلى أخرى، والبحث عن الأوضاع المتغيرة مع تفسيرها ومقارنتها وتحديد الشروط الحتمية المسببة لذلك، مع إمكانية التنبؤ مستقبلاً بجلّ التغيرات الممكنة.

وبالرغم من النتائج الكثيرة والظرفية التي توصلت إليها هذه الالتزامات المنهجية إلا أنها لم تصل إلى حقيقة اللسان، أي دراسة العوامل الداخلية باعتبارها نظاماً من العلاقات الشكلية الداخلية، وبالتالي كان على سوسير -بادئ ذي بدء- التفريق بين ما هو خارجي عما هو داخلي للسان، وتوصل بذلك إلى إعادة رسم حدود المعرفة بين العلوم التي تشترك في دراسة هذا الموضوع، وخصّ منه اللسان موضوعاً للدراسة العلمية ضمن إطار أوسع وهو السميولوجيا -كما أشرنا إليه سلفاً- أي إعادة ترتيب المعرفة (وهو في الحقیقۃ هذا أكثر ما جعل العلماء بعده يفتنّون بأرائه وبنفقون معه في جلّ النتائج التي توصل إليها) وهو ترتيب خارجي غرضه إزالة القيود عن اللسان، أمّا الترتيب الداخلي للنظرية اللسانية فقد تميزت السوسيرية بالتفريق العلمي

1)- *A chaque instant il implique à la fois un système établi et une évolution. Voir; Tilla De Mouro, Cours de linguistique générale, p416*

والمنهجي الصارم بين اللسان واللغة والكلام، ولا يمكن بأي وجه التوغل في أفكاره أو نقدها ما لم يتم استيعاب -بشكل العميق- هذه المفاهيم على نحو دقيق، وفي هذا السياق يقول: " .. ينبغي ألا يتم الخلط بين "اللغة" و"اللسان" فما اللسان إلا جزء محدد منها، بل عنصر أساسي، وهي في الوقت نفسه نتاج اجتماعي ملكته اللسان، ومجموعة من التواضعات الضرورية التي تبنها الجسم الاجتماعي لتمكين الأفراد من ممارسة هذه الملتك. وإذا نظرنا إلى اللغة ككل، فإننا نجدها متعددة الجوانب ومتغايرة الخواص ولأنها تمتد في غير أنساق إلى أصعدة مختلفة في آن واحد -منها الفيزيائية والفيزيولوجية والسيلولوجية- فإنها تنتمي في الوقت نفسه إلى الفرد وإلى المجتمع، ولأنه ليس بإمكاننا اكتشاف وحدتها، فلا نستطيع إذن تصنيفها في أية فئة من الفئات البشرية.."<sup>1</sup> ومن ثم يمكن الحديث عما هو قابل<sup>2</sup> للدراسة العلمية من غيره.

أما الفرق بين اللسان والكلام هو -أن هذه الأخير- ممارسة فردية للسان، وهو منجز يتضمن نشاطا شخصيا واعيا، أما من الوجهة اللسانية فهو النافذة التي يمكن أن يتغلغل منها المحلل اللغوي إلى اللسان واللغة، وذلك إبعاد واختزال الجوانب النفسية الخاصة بالفرد كالميولات الشخصية والانطباعات العاطفية، وأيضا الحد من سطو المجتمع التي تفرض معاملات نمطية وقواعد إجبارية تهدف إلى انصهار الأفراد في بوتقة العشيرة اللغوية وتكون ميزة خاصة بهذا المجتمع دون غيره... ونستخلص من التقاطعات الموجودة بين المتكلمين كل الأنساق التي يتضمنها اللسان، ومن هنا نلاحظ بأن اللسانيات العامة قد فرقت بين ما هو لساني وما هو كلامي، ونتج عن ذلك التمييز ثنائية (لسانيات اللسان ولسانيات الكلام) إذا فعلى اللسانيات أن تنطلق من الكلام وتنتهي باللسان، ويكون ذلك ممكناً إذا فقط إذا كانت تهدف إلى:

- 1- الولوج إلى حقيقة اللسان منظورا إليه باعتباره ظاهرة مشتركة بين بني البشر، ويجب التفريق بين ما هو فطري طبيعي وما هو إبداعي خاص.
- 2- تقنين الأنساق والبنى التي تشكله وتتحكم في صورته وجوهره باطراد.

<sup>(1)</sup> أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور. ص 123 بتصرف

<sup>(2)</sup> Louis HJELMSLEV, *Prolégomènes à une théorie du la langue*. Trad ; una Canger, Edition de minute, Paris, 1971, P11

3- تحديد التقاطعات والأشباه الصوتية والمعجمية والتركيبية والنحوية والأسلوبية.. مع فهم مظهراتها وتجلياتها المختلفة بين اللغات الطبيعية، ومن هنا وصفت هذه اللسانيات ضمن المناهج التصنيفية.

4- تحديد خصائص عملية التلفظ (*Énonciation*) وحصر العوائق الفردية والاجتماعية التي تعيق سبيلها.<sup>1</sup>

وكلّ هذه الأهداف والغايات تبقى مرهونة بالتمييز الدقيق الذي أقامه سوسير بكلّ صرامة بين (اللسان والكلام)؛ والذي أصبح من المبادئ الأساسية في اللسانيات، غير أن رولان بارث- قد علّق على هذا التمييز بين الثنائية السابقة بشكل يوحي إلى نقد ضمنيّ وبشكل خاص للطابع الجدلي التقابلي بينهما؛ فقد رأينا سابقاً- بأنّ سوسير يصف اللسان بالثبات والكلام بالتغيير<sup>2</sup> وإلى هنا يساق سوسير ويتفقّ معه، ولكنّه يختلف معه في حالة نقلها من اللسانيات إلى السيمياء أين يرى (بارث) بأنّهما على قدر واحد من القيمة والأهمية، فيقول: "من البديهي ألاّ يستمدّ أيّ واحد منهما تعريفه الكامل إلاّ من السيرورة الجدلية التي توجد بينهما معا.."<sup>3</sup> وبالتالي فإنّ اللسان والكلام متلازمان ولا يستطيع أيّ واحد منهما الحضور في غياب الآخر، وما يضمن بقائهما معا هو هذه المقابلة الدائمة بينهما ضمن وسط اجتماعي معين، ولكن الخروج من اللسانيات إلى السيمياء هو خروج من الفرع إلى الأصل، ومن المنطقي أن يتغيّر الموقف وحدوده ومجالات التطبيق، ومن هنا فإنّ بارث قد تحدث عن تغيير في الأساس الإبستمولوجي له، وفي العادة لا يمكن أن يتمّ بجملة واحدة أو بمثال واحد قلب مجمل الإطار النظري والمنهجي للعلوم.

**سادساً؛ معنى العلمية ومفهومها في اللسانيات:** قد يحمل هذا العنوان شيئاً من التخصيص، كأنّ يفرض على المتلقي فهماً معيناً قد يكون مثلاً أن "العلمية في اللسانيات" هي

<sup>(1)</sup> - السعيد شنوكة، مدخل إلى المدارس اللسانية. ط1، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر: 2008م، ص39 بتصرف

<sup>(2)</sup> - فيصل الأحمر، معجم السيميائيات. ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2011م، ص93.

<sup>(3)</sup> - المرجع السابق، ص ن.

ميزة خاصة بها فقط ومختلفة عن غيرها من العلوم، والأمر ليس كذلك، لأنّ مبادئ العلم ومستويات فهمه يجب أن تكون واحدة سواء أكان الأمر فيها أم في باقي العلوم التجريبية الأخرى كالفيزياء والهندسة والرياضيات، وإن كانت في هذه الأخيرة أظهر وأبين ممّا هو عليه الحال في العلوم الإنسانية والاجتماعية لغلبة الجانب الميتافيزيقي فيها منذ القديم.

إنّ العلمية ومختلف شروطها ومراحلها المتعدّدة ومقولاتها التأسيسية هي واحدة ويجب أن تكون كذلك، أمّا الاختلافات الممكن حصولها إنّما يكون عادة على مستوى مقاييس التطبيق والشرح ونتائج بعض الأعمال وطرائق التعليم، لكن القضية المثيرة هنا للجدل المنطقي هو أن اللسانيات لم تكتسب بعد -على الأقل في زمن سوسير- التقاليد- العريقة للممارسة العلمية على موضوع اللغة التي مازال كثير من المنظرين يرى بأنّها تتدرج ضمن المواضيع الميتافيزيقية التي لن نتوصل إلى كنه أسرارها بالتجربة والأمبرقة (*Empirique*) عكس باقي العلوم التجريبية التي تخلصت من هذا الوهم منذ زمن بعيد وترسخت فيها هذه المفاهيم التي يجدها المحلل جاهزة -سلفا- ضمن الترجمات المنهجية المحورية التي تشكلت على مرور الأزمان وتعاقب الحضارات، وسيطرت على مجمل الدرس العلمي والفلسفي والإبستمولوجي كالتجريبية والعقلانية الاستبطانية والوضعية الصارمة، وهي بدورها قد سبقت أغلب العلوم ومثلت لها المرجعية التجريبية، وهي الملاحظة التي خرج بها كارل بوبر في نقده لمنطق العلوم العتيدة؛ إذ يقول: ".لبس علماء العلوم الطبيعية ذوي عقول أكثر موضوعية من عقول علماء العلوم الاجتماعية، ولا هم نقديون أكثر منهم، وإذا كان ممّ موضوعية أكثر في العلوم الطبيعية فلأنّ فيها تقاليد أفضل ومقاييس أرفع للوضوح وللنقد العقلاني.." <sup>1</sup> ومع ذلك يمكن اليوم التمييز بسهولة بين منطق التحليل اللغوي بين الأوربيين والأمريكيين؛ أي بين البنوية السوسيرية وأتباعها والتشومسكية وأتباعها، بل وداخل المدرسة الواحدة نجد اختلافات وانقسامات، ففي الوقت مثلا: ".الذي كان فيه بلومفيلد وأتباعه يتساءلون (مرهقين) كيف

<sup>(1)</sup> نوام تشومسكي، اللسانيات التوليدية؛ من التفسير إلى ما وراء التفسير. تر: محمد الرحالي. ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة. بن غازي ليبيا، 2013م، ص9

يمكن أن نصف ما يقوله المتكلم والكاتب من كلام يمكن للملاحظ الخارجي أن يلاحظه عياناً؟ كان التشومسكيون يتساءلون (بارتياح وثقة) ماذا يدور في عقل المتكلم السليقي؟<sup>1</sup> إذا هذه الاختلافات المنهجية كانت نتيجة حتمية لتأثير المناهج على قناعات ومقدمات البحث العلمي ولما كان سوسير أكثر تفهماً لمواقف الوضعيين فقد اهتم بشكل خاص على الملاحظة المؤدية إلى حقائق وأسرار اللغة، وعرفت لسانياته بالوصفية، غير أن الذين تأثروا به وتبعوه بدءاً من الشكلايين الروس (*formaliste*) وحلقة براغ (*Cercle de Prague*) اللغوية وانتهاءً بالسلوكية الأمريكية فقد حاولوا نقل الملاحظة والتجربة والوصف من البحث عن الحقائق إلى البحث عن الصلب المادي الميكانيكي للمادة اللغوية القابلة لذلك، وقياس مدى توارده واطراد ذلك بالكيفية نفسها، وهذا تمثل لتوصيات المنزع الإمبريقي الشديد الصارم الذي وجد من خلالهم المنفذ إلى الاختلاط بالدرس اللغوي، ليتمخض عن ذلك ما اشتهر بدءاً من أربعينات القرن الماضي بالنزعة البنوية (*Structuralisme*)، وليس بعيد عن هذا يأتي التوليديون التحويليون على الطرف النقيض من البنوية التي شيات (*Matjrialisation*) اللغة وسوغت لنفسها -باسم الموضوعية- عدم فتح المجال أمام التسويغ والتأويل واكتفأؤهم بوصف الاطرادات المتسلسلة لينقلوا بذلك اللسانيات ليس فقط إلى منهج جديد يعتمد آثار المنهج العريق (*Rationalisme/العقلانية*) وإنما لإعادة ترتيبها ضمن شجرة المعرفة (ترانبيبة العلوم)، فنقلوها بشكل مقنع تماماً من السيمياء إلى علم النفس الإدراكي، فهم لم يكتفوا فقط بإضفاء الشرعية العلمية لهذا التفسير بل ونقلوا اللغة والدرس اللساني عموماً إلى ما وراء التفسير والتأويل". فقد أصبح مجال الدراسة اللسانية هو اللغة الداخلية؛ أي المعرفة اللغوية المتمثل لها في ذهن المتكلم والموجود مادياً في دماغه، وعلى المستوى المنهجي فقد دمجت اللسانيات في مجال العلوم الطبيعية وطور النحو التوليدي مقارنة نظرية عقلانية للغة تتجاوز

<sup>1</sup> محمد محمد علي يونس، مقال "الأصول الأنطولوجية والإبستمولوجية الموجهة للمدارس اللسانية في القرن العشرين. مأخوذ عن موقع [http://takehatob.blogspot.com/2009.06/blog-post\\_22.html](http://takehatob.blogspot.com/2009.06/blog-post_22.html) يوم الإثنين 22 يونيو 2009م، بتصرف (وما بين معقوفين من زيادة الباحث).

حدود الوصف والتصنيف إلى التفسير وما وراء التفسير..<sup>1</sup> إذا فاللسانيات قد عرفت نقلة نوعية وسريعة في وقت قصير نظراً لإمكانية دراسة اللغة دراسة علمية موضوعية، ونظراً لقبول المجتمع الأكاديمي والعلمي باعتبار اللغة ظاهرة علمية مؤنسة (*Structurable*). وفي العموم فإن الأطر المحورية المشكلة للمناهج العلمية في الأساس -والأمر خلافي وتفصيلي بين العلماء- هي على هذه المراحل:<sup>2</sup>

### 1- الملاحظة

### 2- التجريب

### 3- الاستقرار المستمر<sup>3</sup>

### 4- الاستدلال الفعلي

### 5- العمليات الافتراضية والاستنتاجية

### 6- استعمال النماذج والعلاقات الرياضية.

وفي كل مرحلة من هذه المراحل مقولات فرعية ومنطقاً محدداً يختلف من منظر إلى آخر ومن عالم إلى عالم، فما رأيناه من اختلافات على مستوى المرحلة الأولى "الملاحظة" وما نجم عنه من توجهات ومستجدات علمية كذلك الأمر نفسه مع باقي المراحل.

<sup>(1)</sup> نوام تشومسكي، اللسانيات التوليدية؛ من التفسير إلى ما وراء التفسير. تر: محمد الرحالي، ص 10 بتصرف.

<sup>(2)</sup> السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية. ص 105 بتصرف

<sup>(3)</sup> وقد تجنبنا تفصيل جميع المراحل لضيق المكان وكثرة النظريات والنقود التي سجلها العلماء قديماً وحديثاً بشكل شخصي أو في إطار مذاهب ومدارس، ومن باب ربط هذه العناصر باللسانيات فقد اشترط كارل بوبر مجموعة من الشروط المخصوصة بالتجربة وهي:

1- يجب أن تكون تركيبية أي متسقة، وهذا حال اللسان.

2- وان تكون قابلة لتمثيل عالم الممكن، وهذا حال الكلام.

3- ويجب ألا تكون ميتافيزيقية.

وهذا ما أثبتته سوسير للسان كما رأينا سابقاً. وللمزيد من التفصيل في هذه المرحلة والمرحلة الأخرى ينظر: كارل بوبر، منطق البحث العلمي. تر: مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت لبنان 2006م، ص 74 وما بعدها.

## سابعاً: أثر النظرية اللغوية العربية التراثية في الدرس اللغوي الغربي الحديث:

تطرح هذه القضية بشكلها المعكوس -عادة كما فعلنا في هذا البحث- بمعمول النموذج الحديث، أمّا أن يتمّ تباحث أثر الدرس اللغوي العربي القديم في المقدمات الأولى للفكر اللغوي الغربي فهو أمر لا نجده مطروحاً إلاّ بشكل مقدماتي (مناسباتي) في أكثر المصنفات اللغوية العربية الحديثة والمعاصرة، وهي سمة طبعت الفكر ككلّ وليس فقط في مجال الدرس اللغوي حيث يتعدّاه إلى مجالات أخرى كالفلسفة والمنطق والنقد..الخ، ويكتفي أغلبهم برصد إشارات جزئية هامشية قلّما يحضرها الاستدلال والبرهان المبني على الأصول العلمية اللازمة ولا يخالطه -في أحيان كثيرة- اللقاء التاريخي الموثوق فضلاً عن القياسات الإبستمولوجية المعرفية التي توضح كيفية انتقال المعرفة، وإعادة إنتاجها وفق نواميس العقل الغربي، وفي هذا نرى أنّ أكثر الأعمال الموجهة لهذا الغرض قد غلب على طبعها إطلاق العنان للمقارنات الأولية البدئية والسطحية التخمينية بين بعض الملاحظات والمفاهيم الغربية والتفسير التراثي لها، وأصبح البحث من تماثلات والمتطابقات عند سيبويه وابن جني والجرجاني ابن يعيش الأسترابادي..الخ، وهو طرح استباقي لا يستوعبها في حمولتها العلمية والمعرفية ثم حملها على مطابقتها مع المفاهيم الفردية تجزيئي كذلك عن إطارها النسقي والمفاهيمي النظري الذي طوّرت فيه مع الحسم -في جلّ الأحيان- بإظهار فضل السبق العربي القديم دون أن ندرك معهد الفائدة المحصّلة من ذلك أو على الأقل المرجوة منه.

إنّ التأثير لا يكمن في طبيعة القضايا المطروقة أو في استعمال بعض المصطلحات والعبارات العلمية الوصفية المستعملة، ولا حتى في النتائج التي تمّ التوصل إليها كحالات نهائية للظواهر فقط، وإنما يثبت من خلال إقامة الدليل عن ترابط الأفكار وتشابك المفاهيم بحيث يحتفظ التحليل بمنطق الأوّل في الثاني داخل الإطار التراتبي بين الحالتين (عربي/غربي)، وهذا أمر لم يتمّ إلى حدّ الآن بالشكل المطلوب أو المقبول على أقلّ تقدير.



وهذه قضية تشاقلت حتى عند كبار العلماء العرب في العصر الحديث، فالحاج صالح - رحمه الله - الذي يعدّ من أشدّ المتمرسين في فهم النصوص التراثية والمختصين في إعادة إنتاج الخطاب العلمي التراثي ضمن المناهج العربية المحورية الحديثة والمعاصرة، لم يطرح القضية بالقوة اللازمة، ولا حتى بالشكل المؤسّس في كل مؤلفاته تقريباً، عدا كتاب واحد وهو (دراسات وبحوث في اللسانيات العربية) فنلاحظ في الجزء الثاني منه أنه لم يزد عن أفراد صفحة واحدة فقط لتناول هذه القضية على غير عادته،<sup>1</sup> حيث اكتفى فيها بربط كل التأثيرات العربية في الغرب ممثلاً برجل واحد كان من أعظم رواد القرن التاسع عشر وإمام المستشرقين، وهو اللساني المشهور (سلفيستر دوساسي / *Selvester De Sacy*) الذي تكوّن على يده جيلٌ كاملٌ من اللغويين الغربيين الذين رسموا المحاور الكبرى للدرس اللغوي الأوروبي أمثال: (شيزي / *Ch/zy*) و(كاثرم / *Quatremjtre*) و(ريموزا / *R/musat*) و(فوريل / *Fauriel*) والإخوة (شليغل / *Schljgel*) و(فراز بوب / *Franz Bopp*) و(همبولدت / *W. Von Humboldt*)، والإخوة (جريم / *Grimm*).. الخ، مستدلاً بقضية واحدة فقط وهو (إمادة الأصليّة/ جذر اللمّة)، يقول .. "وقد اشتهر عند هؤلاء العلماء مفهوم الجذر فراحوا يحلّلون الكلم إلى جذور ولو اصق (*Affixes*) وعرفوا أيضاً مثال الكلمة (وزنها/ بناؤها) ولم ينتبهوا إلى أهميته العظيمة، كما لم يتفطنوا إلى أنه ناتج عن التحليل الرياضي يحتاج إلى تجرّد الوحدات ويرمز إليها برموز مثل (ف/ع/ل) في العربية.."<sup>2</sup> ثمّ يعرّج على طلبة (س. دوساسي) المباشرين خصوصاً الذين أصبحوا علماء بعده، من الألمان كان الفيلولوجي (أرنست بروك / *Erniste Bruck*) واللغوي (كزيرماك / *Gzermak*) واللساني (بالين / *Wallin*) وأخيراً العبقوي الشهير (ر. لوسبوس / *R. lepsius*)، وقد ساق في هذا الصدد قولاً

<sup>1</sup> عبد الرحمن الحاج صالح، دراسات وبحوث في اللسانيات العربية. ج/2 ص/227

<sup>2</sup> عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع السابق، ج/2 ص 227، ونظراً للطبيعة الثقافية لهذا العالم الجليل يمكن أن نقول إنّ التأثير كان قليلاً جداً أو منعدماً ولو لم يكن ذلك كذلك لأفرد الحاج صالح له مدونات واسعة جداً، نظراً لقدرته العجيبة في المقارنة والتحليل والمتشعب حتى التخمة بالمفاهيم العربية التراثية والحدود اللسانية الغربية التي يعرفها بشكل جيّد.

لـ (مانسون/Mattson) صاحب كتاب (هجات بيروت) الذي نشر سنة (1911م) هذا نصه  
 ".في وقت متأخر تحصل علماءنا في المشرقيات على المعلومات الصوتية التي كانت  
 تنقصهم فاستطاعوا أن يفهموا على الأقل ما كان العرب قد لاحظوه وأثبتوه، وكان العرب قد  
 أصابوا في معظم ما قالوا .."<sup>1</sup> ولكن ما نسجله في هذا القول أنه لم يبيّن (اللّبغية) التي تمت  
 من خلالها تأثرهم بالفكر اللغوي الصوتي العربي ولم يحدّد (معاملات التأثير)، وعمق ذلك  
 وتكرسيه في الدرس اللغوي الغربي.

كما أنّ بناء هذه القضية الواسعة على مثل واحد وهو (دوساسي) ضعّف الطرح وجعله  
 محل إعادة النظر، ذلك أنّ دوساسي فعلا كان أستاذ اللغة العربية في معهد (كولاج  
 دوفرانس/ Collège de Franc) ولكنه لم يستطع في يوم من الأيام أن يتكلّم بها؛ لأنّه تعلمها  
 من بطون الكتب، وقد أورد موانن شهادة هامة مفادها إقرار دوساسي قائلاً .. "لا يمكنني  
 التحدّث بالعربية ولا أستطيع أن أعي ما يقال في هذه اللغة، ولم تسنح لي الفرصة في شبابي  
 أن أنطق بها ولا أن أسمعها، لم يكن لي من معلّم سوى الكتب..<sup>2</sup> ومن هنا فإنّ موقف "دو  
 ساسي" أشدّ ما يكون بعيداً عن التأثير والأدلة التي تم عرضها لم تكن كافية بالشكل اللازم  
 لإثبات هذه القضية بشكل مقنع.

ولكن بالرغم من ذلك إلا أنّ الحاج صالح قد عرض المسألة للبحث -على الأقل- بينما لم  
 نسجل عن الرواد الآخرين بما فيهم تمام حسان وكلّ المشاركة على كثرتهم وباعهم العظيم  
 في الدراسات اللغوية التراثية واللغات المتاخمة للغة العربية (الفارسية والسريانية والفرعونية  
 والآرامية ..) أي ذكر مؤسس لهذه القضية، والأمر نفسه عند المغاربة فلم نجد في مؤلفات  
 الفاسي الفهري وتلامذته من يحاول شقّ صلب هذا الموضوع، وهذا ليس ضرورياً ولكن  
 الأمر يصبح كذلك مع مصطفى غلفان وحافظ إسماعيل العلوي اللذين أظهرتا اهتماماً كبيراً  
 للحفر في الثقافتين اللغويتين (العربية والغربية) وبتمكّن متميز في تتبع الآراء وانتقال المعرفة

<sup>(1)</sup> عبد الرحمن الحاج صالح، دراسات وبحوث في اللسانيات العربية. ج2/ص228

<sup>(2)</sup> جورج موانن، تاريخ علم اللغة؛ منذ نشأتها حتى القرن العشرين، تر: بدر الدين القاسم. ص190

من العالم الغربي إلى العالم العربي تاريخياً ومرجعياً إلا أنّهما لم يشيرا إطلاقاً إلى معكوس الطرح وعدم التعرّض لذلك ينمّ عن نقص عظيم في طرحهما.

**ثامناً؛ تعثر اللسانيات العربية بين المؤلفات الريادية المشتتة:** هذا أمر غريب آخر نلمسه في المصادر والمراجع المقترحة في إطار اللسانيات العربية، حيث إنّ المتتبع الحصيف للمنتوج العلمي العربي في الفترتين المتّصلتين (الحديث/المعاصر) تشدّه ملاحظة لا يستطيع تجاهلها أو مغادرتها دون تساؤل عن المسوغات، والمتمثلة في عدم تشارك البحوث العلمية بين المنظرين والمحقّقين الرواد، وكدليل على ذلك نختر الزعماء الثلاثة الممثلين للمناهج اللسانية العربية، وهم عبد الرحمن الحاج صالح العربي الجزائري، وتمام حسان العربي المصري وعبد القادر الفاسي الفهري العربي المغربي، فعندما نتصفح أعمالهم جميعاً على كثرتها، على النحو الآتي:

الرواد	عبد الرحمن الحاج صالح	أبو هاني تمام حسان	عبد القادر الفاسي الفهري
المنهج	المنهج التأصيلي	المنهج الوصفي التقريري	المنهج التفسيري
المؤلفات (الكتب)	* بحوث ودراسات في علوم اللسان * بحوث ودراسات في اللسانيات العربية * السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة. * الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية. * منطق العرب في علوم اللسان. * البنى النحوية العربية	* اللغة العربية معناها ومبناها * الأصول * مناهج البحث في اللغة * الخلاصة النحوية * التبيان في روائع القرآن * الفكر اللغوي الجديد * اجتهادات لغوية * حصاد السنين	* اللسانيات واللغة والعربية * المعجم العربي. * البناء المتوازي. * المعجمة والتوسيط * أزمة اللغة العربية في المغرب. * اللغة والبيئة أسئلة متراكمة. * معجم المصطلحات اللسانية. * ذرات اللغة العربية وهندستها.
المقالات	أزيد من واحد وسبعين مقالة علمياً	أزيد من خمسين مقالة علمياً	أزيد من عشرين مقالة علمياً
الجوائز	ثلاث جوائز دولية	أربع جوائز دولية	جائزتان دوليتان

ونلاحظ في هذا الجدول أنّ أغلب المؤلفات مشتركة في مجالات عديدة منها (النحو/ اللسانيات/ البلاغة/ الصوتيات ..) كما أنّها تشترك في هدف واحد والمتمثّل في فهم اللغة العربية وصقل الأدوات النظرية لذلك، ولكننا إذا تصفحناها جميعاً فإننا لن نجد أي واحد منها

يذكر الآخر على الإطلاق لا من باب الاستشهاد الاستدلالي أو حتى من باب العرض النقدي وهذا ما شنتّ الدرس اللغوي العربي وتسبب في تعثره، ولا يمكن لنا أن نتصور المشهد اللساني في العالم العربي لو توحدت هذه الجهود ووجهت جميعاً إلى صلب المشكلات اللغوية التي تتخبط فيها اللغة العربية.

إذا اللسانيات هي الدراسة العلمية للغة، وهي كذلك عند جميع العلماء والأمم، وقد دخل العالم العربي في هذه التجربة منذ مدة (أكثر من نصف قرن من الزمن) مما يسمح له بقيام مدارس وبناء نظريات والإسهام في هذا الحقل المعرفي المتميز، علماً أنّ لأسلافهم خبرة مديدة وعريقة في الاشتغال بهذا الموضوع، وعلى هذا المستوى من التجريد والتعقيد، فكيف نلقى الباحثون العرب هذا العلم؟ وكيف كان ردّ فعلهم من بعض الاختلافات والمفارقات التي شملت المناهج التحليلية المعتمدة وتجزئات في بعض المبادئ؟ هل أثرت اللسانيات بهذه الالتزامات في اللّابة اللسانية العربية الحديثة والمعاصرة وبشكل خاص على المنهج التفسيري العربي؟ هل كان مازن الوعر وهو يحاول دمج النموذج النحوي والدلالي العربي مع النماذج النحوية الدلالية التوليدية التحويلية على دراية دقيقة بالاختلافات الموجودة بينهم؟ هذه التساؤلات وأخرى هي ما سنحاول الإجابة عنها فيما يلي من هذا البحث.

# الفصل الأول:

بعنوان: " اللسان العربية والغربية بحث في الحدود  
والمفاهيم "

ويضمن العناصر الآتية:

(أ) - اللسان العربية والغربية.

(ب) - اللسانيات العربية التراثية.

(ج) - اللسانيات التراثية حدودها ومشكلاتها.

ج / أ) - اللسانيات التراثية كمنظومة علمية.

ج / ب) - اللسانيات التراثية كمرجعية علمية ثقافية.

د) - نوجده الكتابة اللغوية العلمية وفي إطار المناهج اللسانية العربية  
الطرح

د / أ) - الاتجاه الوصفي التقريري

د / ب) - الاتجاه التأصيلي التراثي.

د / ج) - الاتجاه التفسيري.

**نمطها:** يعدّ البحث في موضوع الكتابة اللسانية العربية والغربية بحثاً عن الأصول التي انطلقت منها سواء أكانت محلية مبتكرة لمواجهة مشكلات موضوعية طرحتها الحالة الاجتماعية الملحّة للغة وفهم أوضاعها، من خلال الحفاظ على سلامة الخطاب الإلهي المركز في النصوص المقدسة أم لإقرار قومية محددة أو لتعميم وترسيم لهجة أو بها جميعاً في آن، ولكن قبل ظهور اللسانيات في الغرب، فإنّ اللغة عادة ما تدرس ويبحث فيها من زاوية النظر الفلسفية أو الدينية المعيارية، ويعتقد أغلب المشتغلين بهذا المجال أنّ الدرس اللغوي لم يُنظر إليه من الوجهة العلمية الموضوعية إلاّ بعد نشر كتاب سوسير سنة 1916م.

الأمر الذي ظهر عند الآخرين على أنه تقليل لأهمية الموروث وازدراءه وهي نظرة "كونتية متطرفة" / *Auguste Comte* خالية في أساسها من كلّ وعي علمي، فقد كان - حسبهم - عند العرب والغرب تراث مديد يتسم في غالبه بالموضوعية والعلمية، وقد ورد في تعريف الحاج صالح للتراث ما يلي: " .. والذي نقصده من التراث اللغوي العلمي هو ما تركه لنا العلماء العرب القدامى من أعمال جليلة انطلقت كما هو معروف من دراسة القرآن للحفاظ على لغته وذلك بطريقة علمية وهو استقراء للنص القرآني.."<sup>1</sup>، وأياً كان الأمر فما انتهى إلينا اليوم من تراثيّ -العرب والغرب- يمكن أن تكون مادته مصدراً ومنطلقاً لتحريك المنظومة اللغوية العلمية، في وقت شهدت فيه اللسانيات جملة من التقلّبات والتغيرات المفاجئة -أحايين كثيرة- نظراً للمستجدات المنهجية والإبستمولوجية التي تستدعي في كلّ مرة إعادة نظر في نجاعة الأدوات التحليلية المعتمدة ومقارنتها بالنتائج التي تمّ التوصل إليها، وهذا ما يجعل العلوم والنظريات في تجدد مستمرين وفي حركة نقدية ناشطة، بما في ذلك توجيه هذه الآلات التحليلية نحو الأفكار التقليدية التي بدأت تأخذ شاكلة البديهيات والمسلمات.

<sup>1</sup> عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة. ص 7

(أ) - اللسانية العربية والغربية؛ المفهوم والأبعاد: من السهولة بمكان ملاحظة إطراد عبارة "اللسانيات العربية، واللسانيات الغربية" بدلا من الكتابة اللسانية العربية واللسانيات العامة في الخطاب العلمي العربي (الحديث والمعاصر) لوصف وتحديد الأعمال العلمية العربية وغير العربية المرتبطة بوصف وتحليل الأحداث اللغوية في مختلف مجالاتها وإشكالاتها، ولم يقتصر هذا التداول في الاستعمال عند فئة معينة<sup>1</sup> بل شمل جميع المهتمين بهذا الميدان انطلاقا من المصنّفات التعليمية والتحصيلية التي تحاول عن كثب توطين هذه المعرفة العلمية الجديدة في العالم العربي، وهذا الامتداد إلى مختلف المؤلفات المختصة باللسانيات والمصنّفات التي تناولت مناهجها وتطبيقاتها كان من شأنه ربط هذا العلم بالأمم والمجتمعات التي نشأت فيها؛ أي البيئة الجغرافية التي تنتمي إليها.

إنّ هذه الملاحظات والأفكار والنظريات والمناهج، يمكن أن تأخذ هذا الوصف بصفة مناسبة كما يمكن مع ذلك التفصيل أكثر فنجد -فضلا عن هذا التعميم- لسانيات وصفية ولسانيات وظيفية ولسانيات تفسيرية للدلالة على السياق المعرفي لها بناءً على تصنيف تقاسيم العلوم، أو للدلالة على المدارس والمؤسسات العلمية، نحو لسانيات أوروبية وأمريكية وإنجليزية بل أكثر من ذلك قد ترتبط بعلماء معيّنين كلسانيات سوسير وديكارت\* وتشومسكي.. الخ. والتي تأتي بمعنى النظريات المحورية أو المناهج اللسانية الكبرى والمهيمنة<sup>2</sup>، كما نجد -في السياق ذاته- ربط العلم بالزمن الذي طوّر وعمقت مقولاته فيه وهذا لتسهيل تصنيف الآراء والتوجهات وحصر الخصائص والمميزات التي اختصت بها

<sup>(1)</sup> ونقصد بذلك المثقف العربي فضلا عن الاختصاصيين والمعلمين والبحوث الأكاديمية في مختلف المستويات والمؤسسات العلمية واللغوية، ومن أمثلة ترسيخ هذه العبارة أنها أصبحت ترد في عناوين الكتب والمجلات والدوريات وحتى الملتقيات والندوات، وكل هذه تعدّ وسائلًا لترسيخ المصطلح وإضفاء الشرعية العلمية عليه كما سنلاحظ في الهوامش الآتية.

<sup>(\*)</sup> مثلا ما ورد في كتاب نوام تشومسكي المنشور سنة 1966م، بعنوان: (اللسانيات الديكارتية- *La linguistique cartésienne*)، كأنه بشكل أو بآخر يخص المنتج الدكارتى بالاستقلالية عما كان سائداً في زمانه، وهذا أمر فيه نظر.

<sup>(2)</sup> - بريجيت بارثشت، *مناهج علم اللغة من هرمان باول إلى ناعوم تشومسكي*. تر: سعيد حسن بحيري. ط1، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2004م، ص106 وما بعدها.

مرحلة دون الأخرى، وبيان التي كانت سبباً في النتائج المعرفي اللاحق، على نحو ما نجده في مؤلفات بعض اللسانيين العرب،<sup>1</sup> فإذا كان على أحدنا أن يولي أهمية خاصة لمقولتي (الزمن والمكان) كخلفية خارجية عن الخلفيات المعرفية الإستمولوجية للعلم (*Le méta-scientifique*) فإن ذلك ليس بغاية التمجيد للأجيال السابقة أو المعاصرة، أو تكريساً للمحلية أو عكسيهما، وإنما هو بحث وإعادة نظر في الأفكار والملاحظات التي قدّمت وتراكت وأسهمت في تأسيس إطار نظري لبناء عقل لغوي بمميزات محدّدة خلال فترة من الفترات العمرية لها؛ لأنّ البحث في اللغة كقاسمة خاصة بالجنس البشري وكأداة للتواصل بينهم - بالدرجة الأولى- من خلال تقاطعات مشتركة وخصوصيات متعلّقة بأقوام دون الأخرى، فإنّها سرعان ما تتحوّل نتائج هذا البحث إلى آلية منهجية لإنتاج المعارف والمقاربات<sup>2</sup> وعلى

<sup>(1)</sup> - وإن كان (روبن هنري روبنز) المؤرخ الإنجليزي للسانيات في الغرب يرى أنّ ربط المعارف بالزمن وتقسيم هذا الأخير إلى مراحل هي أكثر الطرائق تعسفاً، ولكن من جهة أخرى فإنّ علم اللغة مثله مثل باقي فروع العلم والمعرفة الإنسانية الأخرى ومثل كلّ مناحي الثقافات الإنسانية عبارة عن نتاج لماضيه ومادة لمستقبله.. ينظر: روبن هنري روبنز، **موجز تاريخ علم اللغة في الغرب**. تر: أحمد عوض، عالم المعرفة الكويت، دط، 1990م، 17 بتصرف. وللتفصيل أكثر في إحقاق اللسانيات العربية بالفترات التاريخية، ينظر:

- سعد مصلوح، **في اللسانيات العربية المعاصرة؛ دراسات وثقافات**. عالم الكتب، القاهرة مصر، دط، 2004م.  
- مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة؛ دراسات نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية**، دط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم (4)، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب: 1998م.  
- فاطمة الهاشمي بكوش، **نشأة الدرس اللساني العربي الحديث**. إيتراك للنشر، ط1، مصر، 2004م.  
- مازن الوعر، **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديثة**. ط1، دار طلاس، دمشق، 1988م.  
- للمؤلف نفسه: **دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة**. ط1، دار طلاس، دمشق، 1986م.  
- **نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**. ط1، دار طلاس، دمشق، 1986م  
- عبد الرحمن الحاج صالح، **دراسات وبحوث في اللسانيات العربية**. دط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007م.

- ميشال زكرياء، **بحوث أثنوية عربية**. ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت لبنان، 1992م.  
<sup>(\*)</sup> - ونجد في هذا السياق من يرفض هذه التسمية [اللسانيات العربية] ويرى بأنّها هدم للأسس العلمية التي ترفض القومية كتكريس للمحلية وتجاوز اللون والحدود الجغرافية، وهذا رأي انفرد به قلة من الباحثين.

<sup>(2)</sup> - وليد أحمد العناتي وحافظ إسماعيل العلوي، **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات**. دار الأمان، ط1، المغرب، 2009م، ص309



ذلك فإنّ التجريبتين لا تجعل من متناول اللسانيات بأنواعها منقّباً عن أسرار هذه الظاهرة المعقّدة فقط، وإنما تلزمه بأن يكون شبه مؤرّخ للأفكار المحورية التي سادت هذا الدرس وعادة ما ينظر أي باحث لغوي -أو علمي بشكل عام- إلى مؤلفات عصره على أنها النموذج الذي يفترض القياس عليه بحكم أنّها المحطة الأخيرة للعقل الذي أنتج من خلال تأثير مجموعة مرتبة من المراحل الفكرية السابقة مشكلاً تاريخاً مختصراً للمعارف ودليلاً مقتضياً للقضايا المطروحة.

ومن ناحية أخرى فإنّ هذا المنطلق وعدم الإحساس بانتهاء المعرفة اللغوية واللسانية إلى زماننا، وعدم الوعي بضرورة إعادة توجيهها نحو المستقبل، بخصائص ومتطلبات علمية جديدة تنفي إمكانية اتّضح الرؤى، وامتناع قيام أي صرح علمي مؤسس، أو حتى مناقشة بعض المواضيع في هذا المجال، فضلاً عن بناء مقارنات موضوعية دون التعرّض ولو بشكل مبسط لتلك السلاسل المعرفية المنقّلة من جيل إلى جيل ومن مكان إلى آخر داخل حقبة زمنية محدّدة.

وعليه فإنّ اللسانيات الغربية تحيل على طبيعة المكان الذي يحمل في ثناياه جزءاً من الحقيقة التاريخية لهذه النظريات مثل العادات والتقاليد الفكرية والفلسفية والأنماط المنهجية المتعارف عليها عند قوم من الأقسام، ومن غير المعقول -بل من المحال- فصل العلوم عن الطبيعة البيئية التي ساعدته في التشكل والبروز، وهذا ما يلخصه الإيستمولوجيون بالسؤال الآتي: ماذا ظهرت اللسانيات في فرنسا بالتحديد ولم تظهر في الجزائر مثلاً؟ وبالتالي فإنّ عدم الاهتمام بهذه الناحية يعيق عملية الفهم العميق للأفكار، ولهذا وبشكل استثنائي علينا ربط اللسانيات العامة بالغرب ونكون بذلك قد ربطناها مع الحس العلمي والفلسفي والمنهجي والتراثي التي انبثقت منه، وبعدها يكون من المنطقي قبول مبادئ هذا العلم ونتائجها، ثم يمكن النظر إلى المناهج والنظريات والملاحظات التي أثبتتها العلماء لأجيال متعدّدة على أنّها نتائج شرطية لذلك.

أما ربط اللسانيات العربية بالزمن (حديث/معاصر) فذلك للفصل بين النماذج النظرية الأولى التي اقترحها علماء العرب القدامى (لسانيات التراث/ لسانيات اللغة العربية) وبعض أوائل عصر النهضة العربية والأجيال اللاحقة التي نقلت اللسانيات إلى العالم العربي عبر مراحل مختلفة؛\* أي البحث عن خصائص النشأة ومميزات التكوين، لأنه لا يمكن تصور بأي وجه أنّ هذه الاجتهادات كانت كاملة ولا تشوبها شائبة من الوهلة الأولى.

بل كانت على مراحل متعدّدة؛ فالأفكار لا تولد دفعة واحدة وعند مرحلة أو عند نقطة بعينها، وهي كذلك لا تبقى على حالة جامدة بل تتغير بتغير المناخ العلمي السائد، ويمكن في ذلك مقارنة الإشكالات المطروحة في زمن (جورجي زيدان)\* مثلا حيث كان العقل اللغوي العربي يبحث في قضايا متعلّقة بأصل كلمات اللغة العربية واعتبار هذه الأخيرة كأننا حيا له فلسفته ومبنية على مستويات تحليلية محدّدة ومقارنتها مع أعمال (أنساس اللرملي) الذي أطلق مشروعا جباراً في تناظر اللغة العربية مع باقي اللغات الإفريقية واللاتينية في إطار تجريب وترسيخ المنهج المقارن واللسانيات التقابلية دون إسقاط محاولات زميله (عبد الحق فاضل)

\*- عادة ما يؤرخ للنهضة العربية بتاريخ (1805م) والذي يوافق توصل (محمد علي) إلى العرش ومن محاسن ذلك أنه فتح المجال أمام الكتابة والمناقشة وسعى سعياً حثيثاً إلى تكوين نخبة عربية في الجامعات الغربية. وأما تأريخ هذه البعثات فإنه يبدأ بسنة (1809م)، ثم سنة (1813م)، .. ووجهتها إيطاليا، وخصّصت لدراسة بناء السفن والفنون العسكرية والطباعة، واستمر إبعاد البعثات بعد ذلك، ففي سنة (1818م)، أرسلت بعثة إلى فرنسا وإنجلترا لدراسة العلوم العسكرية والطبائياً والهندسة، على أن أكرم هذه البعثات عدداً وأكثرها تأثيراً على الحياة الاجتماعية والتفافية في مصر كان في (1826م)، وكان وجهتها فرنسا، ومن بين أعضائها الطهطاوي وحسن الإسكندراني.. "للاستزادة ينظر: عبد الرحمن حسن العارف، اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر. ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي ليبيا، 2013م، ص 49-50، وكان أثر ذلك مثلما يقول جورج زيدان "إعادة دخول بعض العلوم كالطب والطبوعات والرياضيات والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والمفوقية..". تاريخ الأدب العربي ج4/ص 164 نقلا عن مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية؛ حفريات النشأة والتكوين. ط1، شركة النشر والتوزيع المدارس مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب: 2006م ص7 بتصرف، غير أنّ النهضة قد تأخرت في المغرب العربي إلى غاية (1926م)، نظراً للوضع الاستعماري الرعدي والأوضاع الاجتماعية المزرية.

\*- وللتعمق في ذلك يرجى العودة أكثر إلى مؤلفات جورج زيدان الآتية:

- تاريخ الأدب العربي، مراجعة: شوقي ضيف. دط، دار الهلال، القاهرة مصر: دت.
- اللغة العربية كائن حي، مراجعة: مراد كامل، دط، دار الهلال، القاهرة مصر: دت.
- الفلسفة اللغوية، ط1، دار الجيل، بيروت لبنان، 1904م.

في تعميق رؤاه ليناقد مسائلًا متعلّقة بفكرة اللغة الأم واللغات البنات؛ أي تحديد العائلات اللغوية القائمة على تصنيف الخصائص المشتركة ومحاولة البرهنة على فكرة مفادها: "إنّ اللغة العربية هي أمّ اللغات.."<sup>1</sup> فبالرغم من القرابة الزمنية واشتراك المنهج والوسائل البحثية بين زيدان والكرملي، إلّا أنّنا سنلاحظ تباعدًا في طرق الإشكالات واختلاف الأهداف والغايات، ومميزات الخطاب العلمي الواصف عند كلّ واحد منهما، وبالرغم من عدم قدرنا على الجزم باطلاع بعضهم على أعمال بعض، إلّا أنّها بشكل أو بآخر هي نظرة تتميز بأنّها كانت مراحلًا تدريجية تكوينية، ومحاولات واعية - عند أصحابها - بإمكانية استجابة اللغة العربية لهذه المناهج الجديدة التي شهدوا على اختبار الغرب لها ونجاحها في غالب المواضيع.

على كلّ حال إنّ ما نسميه اليوم بـ(اللغات العربية) هو شبه اتفاق المجتمع الأكاديمي العربي على المرحلة الأخيرة التي تمخّضت عن مجموعة من المراحل المتسلسلة والمتداخلة أحيانًا\* والتي تطبع كلّ واحدة منها بخصائص ومميزات وأعلام يمثلونها - كما سنرى لاحقًا - وقد نتج عن ذلك تطعيم المكتبة اللغوية العربية بمجموعة هامة من المصنّفات يمكن النظر إلى من زاويتين:

**(1) - من حيث القيمة العلمية والمعرفية الإستمولوجية لها:** والتي تعبّر عن الإشكالات والقضايا التي نوقشت في تلك المرحلة، وكانت لها وسائل وأدوات إجرائية وبغض النظر عن القيمة العلمية والنتائج المنهجية التي توصلت إليها فإنّها تعدّ ذات أهمية جليّة حتى تلك الأعمال التي لم يعد النظر فيها هاما من الجانب العلمي أو التحليلي، ولكن أهميتها تبرز أكثر عندما نساوي بين النتائج الصحيحة والخاطئة، هذه الأخيرة التي كانت تعكس الموانع والعوائق المعرفية - الإستمولوجية - لبلوغ درجة الصحة والموضوعية؛ لأنّ

<sup>(1)</sup> ينظر في هذه القضايا وأخرى: عبد الحق فاضل، مغامرات لغوية. دط، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، دت.

الأخطاء أو التناقضات التي وقعت فيها مثلاً أعمال المستشرقين أو المترجمين واللغويين ليست أخطاءً تعبّر عن نفسها أو عن سوء فهم للموضوع، وإنما هي في الحقيقة تفضح الالتزام الأيديولوجي أو الإبستمولوجي أو المنهجي أو حتى التكويني المعرفي عن خلل في المناهج والنظريات المعتمدة في ذلك الوقت، والتي أدت بدورها إلى صياغة نتائج غير مناسبة لموضوع محدد.

## 2) - فضلاً عن السابق فإنها تعدّ وثائقاً تاريخية شاهدة على العصر الذي طورت فيه:

حيث تشهد على المحيط الثقافي الذي يحكم التصوّر العلمي، وبالتالي فإنها تسجل مختلف الأحداث العلمية المحورية التي مهّدت لهذه النشأة الفكرية الطبقية، ولهذا النشاط العلمي المتواصل الذي عرف في المراحل اللاحقة، والتي أدت بأشكال وطرائق مختلفة إلى المرحلة الأخيرة؛ مرحلة ميلاد اللسانيات العربية بمفهومها الواسع.

وقد اجتهد الباحثون العرب خصوصاً في النصف الثاني من القرن الماضي على تصنيف هذه الجهود تصنيفاً كرونولوجياً (مراحلياً/زمنياً)، ثم تصنيفاً معرفياً (مرجعياً/إبستمولوجياً) وأغلب المصادر والمراجع التي ألفت في هذا المجال وما زالت تؤلف حتى الآن، إنما تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على أطروحة الباحث اللساني المغربي (مصطفى غلفان) الذي انتهى بدوره إلى تصنيف تاريخ اللسانيات العربية الحديثة إلى المراحل الآتية:

- أ) - مرحلة الجهود الفردية (في بداية عصر النهضة).
- ب) - مرحلة بداية ظهور ملامح المنهج المقارن في الكتابات اللغوية العربية الحديثة.
- ج) - مرحلة الرؤى الارتقائية للغة العربية.
- د) - مرحلة الخطاب الاستشراقي.
- هـ) - مرحلة البداية الفعلية للسانيات.

(٩) - مرحلة اللسانيات العربية الحديثة.<sup>1</sup>

وبالتالي فإنّ المرحلة الأخيرة تعدّ تحصيلاً لكل المراحل السابقة والتي وقع فيها التأثير على مرتين؛ الأولى من خلال تلك الأفكار والأنماط الفكرية التي تسلّلت من المراحل السابقة المكوّنة لها، والثانية التي انتقلت مباشرة من اللسانيات الغربية خصوصاً في أعمال الباحثين العرب بدءاً من أربعينيات القرن الماضي، وعلى رأسهم شيخ اللسانيين العرب (إبراهيم أنيس) مؤلف أشهر كتابين في ذلك الوقت وهما: "الأصوات اللغوية" (1947م)، وكتاب "في اللهجات العربية" المنشور سنة (1950م)، ويرى أكثر المشتغلين بهذا المجال أن اللسانيات العربية قد بدأت بشكل واضح مع نشر هذين الكتابين.<sup>2</sup>

وبالعودة إلى التصنيف الذي قدّمه (مصطفى غلفان) فإننا نلاحظ من وجهة النظر التحليلية والمرجعية أنّه لم يقدّم معايير واضحة وجليّة يمكن من خلالها تتبّع مختلف التطوّرات المرجعية والمعرفية للسانيات العربية، وكان واكتفاؤه فقط بالتصنيف المرحلي تصنيفاً ناقصاً لأنّه يعدّها تصنيفاً تقليدياً ينتهي بتحرير قائمة ببليوغرافية للمؤلفات لا غير. أمّا بالنسبة إلى القيمة العلمية لها، والقيمة التاريخية ورصد أثر بعضها في بعض فهي إشكالات مازالت غامضة ومحاطة بالظلام،<sup>3</sup> ومن واجب مؤرّخ الأفكار والنظم العلمية أن يظهر بوضوح أهمّ المحطات التي كانت محوراً للانعطافات التاريخية الكبرى.

<sup>(1)</sup> مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة. ص 11 وما بعدها

<sup>(2)</sup> عبد السلام المسدي، مراجع في اللسانيات. دط، الدار العربي للكتاب، القاهرة، مصر، 1989م، ص 22

<sup>(3)</sup> وعلى هذا النحو نجد أيضاً المؤرخين الذين يحاولون تصنيف المؤلفات التراثية إلى مراحل فهم أيضاً قد وقعوا في هذه العوائق، للتوسيع يرجى العودة إلى:

- جمعان بن عبد الكريم، التطوّر الإستمولوجي للخطاب اللساني. ط1، الفارابي للنشر، لبنان، 2010م، ص 22 بتصرّف.

ومن ناحية أخرى فإنه لا يمكن أن نتوقف عند المرحلة الأخيرة وأن نقول (وأخيراً ظهرت اللسانيات العربية الحديثة)<sup>1</sup> بالمفهوم العلمي الواسع لها، بل حتى في هذه المرحلة مازلنا نبحث عن الإرهاصات الأولية والملاحم البدائية لهذا النوع الجديد من التنظير اللغوي وإذا ركنا بكلّ اطمئنان إلى هذه الفكرة وعلّقنا كلّ المصنّفات على هذا المبدأ، فإننا وبشكل أو بآخر نعيد رفع شعار أنطوان ميهيه (*Antoine Meillet*) الدغماتي (1866-1936م) الذي ينص على أنّ "مخترع اللّابثة هو اللساني الأوّل في التاريخ"<sup>2</sup> والأمر ليس كذلك؛ لأنّ القول بذلك هو تبسيط لتاريخ الأفكار واختصار يفضي إلى إهمال ضرورة فهم دورة الأفكار التي أدّت إلى بناء العلوم والمناهج.

كما أنّ اللسانيات العربية فيما نأخذ بها في هكذا مكان ومن وجهة النظر المعاصرة، ليست ركاما متناثرًا في مختلف المؤسسات العلمية والأكاديمية العربية، ولا يمكن الحديث عنها بهذا الإجمال، دون التعرّض إلى آثارها ونتائجها في الأجيال اللاحقة وصولاً إلى الفترة المعاصرة أين بدأت هذه الجهود والأعمال تعرف نوعاً من الاتفاق والتكثّل، وأخذت تظهر في شكل مدارس لسانية عربية ومناهج خاصة بتحليل اللغة العربية،<sup>3</sup> تتنافس وتقف ندًا لند مع المدارس اللسانية والعلمية الغربية، وإلاّ فإنّ أي عمل أو بحث في هذا المجال سيكون ناقصاً وغير مفهوم؛ أي لا يفسّر كيفية تحوّل هذه المراحل إلى أصول بُنيت عليها الأطروحات التي صنّفت ضمن المراحل اللاحقة، والتي مثّلت المرجعية الثقافية التكوينية لها.

<sup>(1)</sup> وهي عبارة مأخوذة عن المؤرّخ الفرنسي جورج مونان عندما أراد أن يحدّد أهم الأحداث المحورية التي مهّدت لظهور اللسانيات في بداية القرن الماضي وهي عبارة هامة جدًا في هذا السياق للدلالة على ضرورة التعمّق في تتبع الأفكار التي انتهت إلى بناء منظومة فكرية متكاملة، للاستزادة يستحسن العودة في ذلك إلى:

-جورج مونان، تاريخ علم اللغة منذ نشأته إلى القرن التاسع عشر. تر: بدر الدين القاسم، 224 بتصرف.

<sup>(2)</sup> حسن خميس الملح، اللسانيات في الثقافة العربية. ص2 بتصرف.

<sup>(3)</sup> حسن خميس سعيد الملح، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين. ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000م، ص225 بتصرف.

وبهذا الشكل يمكن تمييز بين ما هو تأصيلي يرى في التاركة العلمية التراثية الصلاحية الكاملة والذي يمثله كل من عبد الرحمن الحاج صالح ونهاد موسى وما هو وصفي تقريبي يبنني على رفض بعض الجوانب من الموروث والذي تبناه كل من تمام حسان وعبد الرحمن أيوب وحلمي خليل وأتباعهم، وما هو تفسيري تعليلي ينادي إلى القطيعة العلمية مع أعمال التراثيين على نحو ما نجده في مؤلفات عبد القادر الفاسي الفهري ومازن الوعر وأمين الخولي.. الخ.

حيث إنه لكل واحدة من هذه الاتجاهات آراء ونظريات وأعلام يمثلونها وأتباع يحاولون توسيعها، وانطلاقاً من هذا الذي نعرضه -هنا- فإنه يمكن أن ننهي إلى تصنيف جميع هذه الجهود والأعمال اللسانية إلى ثلاثة مراحل، وهي:

(أ) - المرحلة التكوينية التمهيدية.

(ب) - المرحلة التكوينية التأسيسية.

(ج) - مرحلة الإبداع والابتكار.

ولكل مرحلة من هذه المراحل مجموعة من الحلقات التي تشكلت تدريجياً وفق صورة نمطية معينة، ويجب أن نشير إلى عدم المبالغة في صرامة فصل بين هذه المراحل بعضها عن بعض؛ لأننا بين الحين والآخر نجد أعمالاً أصيلة في مرحلة امتازت فيها أكثر الأعمال بالتقليد أو تطبعها التمهيدية في الطرح والتيسيرية في التعريف والتعليمية في الهدف والغاية. وقبل الخوض في تفاصيل هذه المراحل يجب أولاً فصل ما هو تراثي عما هو حديث؛ أي فصل اللسانيات العربية الحديثة عن اللسانيات التراثية، تجنباً للخلط بين المفهومين والذي سينجرّ عليه إطلاق أحكام تعسفية من شأنها عدم اتضاح الرؤى والغايات والوسائل المستعملة لكل منهما.

(ج) - اللسانيات العربية التراثية؛ الأساس والمنطلق: إن ما نقصده باللسانيات التراثية عادة، أو

اللسانيات العربية القديمة، وقد تظهر أيضاً بمعناها في تراكيب كثيرة منها: "اللسانيات الكلاسيكية، التقليدية، القديمة، السلفية، الأولى.. الخ" هي تلك الجهود العلمية التأسيسية التي قام بها

الخلصُ الأوائل من العلماء ورجالات العربية في مختلف ميادين البحث اللغوي العربي والتي تتمثل صفحا في مجموعة من الأعمال الجليلة التي يمكن تصنيفها -الآن ومن زوايا علمية محدّدة- إلى علوم وأجناس معرفية فنقول في بعضها الفكر الصوتي والمعجمي وفي أخرى دلالية وصرفية ونحوية أو في البلاغة وفقه اللغة وأصول النحو... الخ وغيرها، ويرى مازن الوعر أنّ مصطلح التّراث في ميدان تحقق المعرفة اللغوية العربية واسع جدّا، فهو يشمل كلّ ما خلفه المفكرون والعلماء والفلاسفة وعلماء الدين العرب قديما، إذ يقول: "إنّ ما نعنيه بالتراث اللغوي العربي، هو هذا الركام المعرفي المتناثر في تاريخ الفكر العربي.."<sup>1</sup> وقد نتج عن ذلك كلّ -ما لا طائل إلى حصره- من المؤلفات والمصادر والكتب والموسوعات والرسائل التي أحاطت اللغة العربية فقها ودراسة وتحليلا ومقارنة، وعادة ما يقدّم هذا التّراث في أعمال اللغويين والنحاة بدءًا من أبي الأسود الدؤلي وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وأبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه وابن جنّي الأسترابادي وابن يعيش وابن هشام... وغيرهم، ولكن في الحقيقة فإنّ مجال التحديد أوسع وأشمل ويمثلون جزءًا يسيرا من التّراث اللغوي العربي الممتد في الزمان والمكان معا، هذا الأخير الذي يجمع كلّ عمل عربي أو باللغة العربية يهدف إلى فهم لغة التنزيل فهما يصلح معه تفسير النص القرآني الذي جاء بها هدى ورحمة لجميع الناس، ويرى الوعر أنّ النظر إلى التّراث اللغوي العربي بهذا المعنى الواسع، هو ربط كلّ ما كان يهدف إلى فهم لغة القرآن، وبالتالي معانيه، وهي:<sup>2</sup>

- كتب النحو والشروح التي تناولته (نحويات أو علم التراكيب)
- كتب التجويد وفق قراءة القرآن الكريم (صوتيات)
- كتب البلاغة والفلسفة والمنطق وعلم الكلام (دلاليات)
- كتب التفاسير القرآنية والنبوية والتراجم والسير.

<sup>(1)</sup> - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ط1، دار طلاس، دمشق سوريا، 1989م، ص 21 بتصرف.

<sup>(2)</sup> - مازن الوعر، مقال: "صلة التّراث اللغوي العربي باللسانيات" مجلة التّراث العربي، إتحاد كتاب العرب، دمشق العدد (12) 1992م، ص بتصرف.



- دواوين العرب الشعرية والنثرية والشروح التي تناولتها.
- كتب الموسوعات العلمية والدوائر المعرفية المختلفة التي كتبها عظماء الكتاب العرب سيبويه والجاحظ وابن عبد ربه وابن حزم الأندلسي وابن خلدون.. وغيرهم.
- كتب المعاجم واللغة وفقه اللغة كما هو الحال عند ابن منظور وابن فارس والأصمعي والقالي والثعالبي والجرجاني وأبي البقاء الكفوي... الخ.
- كتب التاريخ وأيام العرب كما هو الحال عند الطبري والمسعودي وياقوت الحموي وابن خلدون.. وغيرهم.

وبالتالي فإننا نلاحظ من هذا التصنيف الذي يقدمه الوعر أن النظرة إلى اللغة العربية كان من مجالات مختلفة ومتعددة تجاوزت النظرة النحوية البنوية لها مما أفضى إلى تراث معرفي متنوع ومشتت في آن، لكن المشكلة البارزة فيه أننا لا نستطيع في كثير من المناسبات أن نقدّم قراءة وافية له، ووجه التعذّر فيه أنه يحتاج إلى إعادة دراسة لتعميق فهمنا له وإدراك إيسمولوجي دقيق للمفاهيم والأفكار والنظريات التي اعتمدها علماء العرب في مقدمات أعمالهم، والأمر نفسه يطرح بالنسبة إلى تمثّل النتائج العلمية التي توصلوا إليها، وكتلخيص لهذا التوجه يقول الوعر " .. ونحن لا نستطيع معرفة النظرية اللغوية العربية بأبعادها الكاملة إلاّ إذا أعدنا تركيب الفكر العربي بعد سبر دقيق وعميق لكلّ ما قاله العرب القدامى حول المسألة اللغوية.."<sup>1</sup>، وهذا يعني أنّ فهمه وضبطه في سياق معرفي يلزم استقراء كلّ العوامل التي ساعدت العقلية العربية على الإبداع؛ أي فهم البنية الثقافية والحضارية بمختلف مكوناتهما (الفكرية والاجتماعية والسياسية)<sup>2</sup> لأنّ المهمة الفعلية التي تقع على عاتق الباحثين العرب المعاصرين، هو: ترتيب المعرفة العربية التراثية وتركيبها بحسب أصولها ومناهلها ليكون جزءاً أساساً من التراث اللساني واللغوي الإنساني والعالمي وفهم السياق التي طوّرت فيه وإدراك التغيرات التي حدثت في البنية العقلية لإدراك المفاهيم

<sup>(1)</sup> - مازن الوعر، صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات، ص 82، وكذلك للمؤلف نفسه، دراسات لسانية تطبيقية. ص 22

<sup>(2)</sup> - حافظ إسماعيل العلوي، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات. ص 282

واستعمالها وهذا أمر يتطلب التتبع الدقيق والوافي في استنتاج الأصول من الفروع وحصر هذه التغيرات التي حدثت في البيئة العربية.<sup>1</sup>

وعدم استثمار اللسانيات الحديثة (العربية والغربية) والاتفات لمثل هذه الأعمال هي عتبة آخرتها وكبحت مسارها عن المضي قدما في وسائلها وآلياتها ومناهجها،<sup>2</sup> والدليل على ذلك أننا لا نجد أي أثر لهذه الحضارة في المصنفات اللسانية التاريخية الغربية من (جورج مونان، روبن هنري روبنز، برنيل مايرغ...)، وهذا يعدّ نقصا فادحا في اجتهاداتهم، ولكن لن يكون ذلك كذلك إلا بعد تجاوز جملة من المشكلات التي تعطلها عن أداء هذا الدور.

### (ب)- اللسانيات التراثية؛ خصوصها ومشكلاتها:

إنّ المتأمل -بإمعان- في التاركة اللغوية التراثية، أو ما يسميه عبد القادر الفاسي الفهري تهكمًا بـ "لسانيات المتون"<sup>3</sup> فإنّه سيندهش لهذا التراكم الثقافي والعلمي والفلسفي والفقهية العظيم وربما هو أعظم ممّا عند غير العرب، ولهذا الكم الهائل والمتميز من المعرفة اللغوية العربية بدءًا من أعمال "النحويين واللغويين إلى الأصوليين والفلاسفة وعلماء الكلام..<sup>4</sup> وقد كان لكل واحد منهم منطلقات خاصة يقف عليها للوصول بهذه اللغة إلى مستوى فهم

<sup>(1)</sup> - من بين الأعمال التي حاولت ذلك نجد:

- على زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث. دط، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الإعلام، بغداد العراق: 1986م.

- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي. دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر: 1992م.

- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث. ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مصر: 1980م.

وغيرهم من الأعمال التي تحاول أن تتجانس بين الدراسات اللغوية التراثية وفق ترتيب معين واللسانيات، وسنرى لاحقا بعض المقترحات التي قدمت في هذا المجال وأهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها على ذلك.

<sup>(2)</sup> - مازن الوعر، صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات، ص82.

<sup>(3)</sup> - عبد القادر الفاسي الفهري، "ملاحظات أولى عن تطور البحث اللساني بالمغرب" ندوة "اللغة العربية والنظريات اللسانية" كلية الآداب - فاس - سايس 2007م.

<sup>(4)</sup> - مازن الوعر، صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات، ص82، وكذلك للمؤلف نفسه، دراسات لسانية تطبيقية. ص22

التزليل، ورغم القطيعة المزدوجة "العلمية والزمنية" التي فصلت هذه المرحلة من الإبداع والابتكار والاجتهاد عن مرحلة التوقف التام للعقل العربي في إطار ما يعرف بالنتقهر والجمود، إلا أنّ كثيراً منها مازال يحمل في طياته خبرة علمية عميقة باللغة العربية وبعلمها وفنونها.

بل وأكثر من ذلك تعدّ هذه الآراء والملاحظات التي أقرّها وسجلها علماء التراث حول المسألة اللغوية مازال فعلاً، بل ويوافق<sup>1</sup> نتائج اللسانيات في العصر الحديث، إذا العودة إلى التراث لا يمكن أن يكون فقط سرداً تاريخياً للأفكار وإنما يتجاوزه إلى إثراء الدرس اللغوي الحديث، وذلك لا يكون إلاّ بعد تخطّي مجموعة من المشكلات الموضوعية وبعد العمل على توسيع آفاق وحدود هذا التراث، ومن بينها:

**(د/أ) - اللسانيات التراثية؛ كمنظومة علمية قائمة بذاتها: إنّ التراث اللغوي العربي كمزيج من المعارف متداخلة الاختصاصات لاسيما -في مرحلته الأولى- حيث ..** ظهر علم التفسير وعلم الحديث والفقهاء والقراءات واللغة والنحو والصرف والفلسفة وعلم الكلام والمنطق والمعاني والكثير غيرها من العلوم في أوقات متقاربة جداً، ولأسباب مشتركة تقف على رأسها خدمة القرآن الكريم إحصاءً ولغة إحصاءً..<sup>2</sup> فهذا التقارب في أوقات تطوير هذه العلوم وبناء صروحها المنهجية جعلها تختلط في المنهج وتتشرك في الموضوع والغاية التي طوّرت من أجلها، ويمكن في ذلك بسهولة ملاحظة مدى تقارب بعض العلوم ببعض على نحو ما نجده بين أصول النحو وأصول الفقه والنحو والفقه وغيرهما من العلوم المتقاربة من حيث المنهج والطريقة المتبعة في إثبات الحقائق والأحداث العلمية.

<sup>(1)</sup> - على سبيل المثال ينظر في ذلك المقارنات التي قام بها عبد الرحمن الحاج صالح، في كتابه "الخطاب والتخاطب؛ في نظرية الوضع والاستعمال" دط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية (E.N.A.G) الجزائر: 2012م، ص243 وما بعدها.

<sup>(2)</sup> - محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري. ط1، منشورات مكتبة الحياة، بيروت لبنان: 1980م، ص78 بتصرف.

وبالرغم من ذلك فقد كانت الحصيلة العلمية ونتائجها لهذه المرحلة المرتكز والمنطلق لعلماء الفترة التالية حيث بدأت فيها هذه العلوم تعرف نوعاً من التراتبية والاستقلالية دون رفض العلاقات الممكنة فيما بينها، وبالاحتفاظ على الغاية الأساسية والمتمثلة في فهم القرآن الكريم،\* وفقه أحكامه " .. ولم يكن ممكناً لنحوي أو لغوي أن يصنع قواعده دون أن يكون هذا النص نصب عينيه، وفي بؤرة اهتمام من عقله..<sup>1</sup> فهذه الفترة التي امتدت لحوالي ثلاثة قرون ونصف والتي تعرف بقرون الأصالة؛ أي قرون التفكير اللغوي العلمي وفق منطق اللغة العربية، قد اجتمعت فيها أكثر العقول تمكناً ونباهة في تاريخ الحضارة الإسلامية كالخليل بن أحمد وأبي عمرو بن العلاء وسبويه والأخفش.. الخ، والتي تحولت العلوم في زمانهم وعلى أيديهم إلى مدارس كبرى واتجاهات محدّدة، فقد كان للخليل -وهو- أشهرهم ومؤسس أهم علوم العربية وأغلبها، وأكثر من اجتهد في صقل مناهجها وطرائق التحليل فيها كالقياس والتعليل والتبويب والتقليب، وأغلب هذه العلوم والطرائق التي كان بعضها يخدم بعضاً قد انتهت إلى تلميذه الفذّ "سبويه" الذي لولاه لصاع أكثره،<sup>2</sup> ثم أخرجه في موسوعته الشهيرة "الكتاب" ليكون أوّل كتاب -أخرج للعرب في النحو والذي تميز تميزاً شديداً بتحديد دقيق لموضوعه وبتهديب فريد لمنهجه، فأخذ يحمله على استقراء كلام العرب بعد تصنيف الفصيح منه ودفع غيره وتجسيده في قواعد وأبواب رتبت بعناية شديدة خصائص العربية وسننها، وأوضح منطقتها وقام بكل مقوماتها ومستوياتها، وحصر جميع مميزاتها وبيان كلّ حدودها، وبالتالي

\*- وذلك أنّ الفرق كما يرى عبد الراجحي كبير جداً بين العلوم التي تسعى لفهم النص القرآني والتي تسعى لحفظه من اللحن الذي ظهر عند العوام وامتد إلى الخاصة، يقول عبد الراجحي: "...ذلك لأنّ المسلمين عرفوا بدايةً أنّه عليهم قراءة القرآن الكريم وفهمه [..] وفرق كبير بين علم يسعى لفهم النص وعلم يسعى لحفظه من اللحن، ولو كانت الغاية منه حفظه لم أنتج العرب هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس النحوي.." ونحن نوافق على ذلك. لمزيد من الاطلاع ينظر:

- عبده الراجحي، **دروس في المذاهب النحوية**. ط2، دار النهضة. بيروت، لبنان، 1988م، ص9 وللمؤلف نفسه: **النحو العربي والدرس الحديث؛ بحث في المنهج**. ط1، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1988م، ص11، وكذلك: **مسعود بودوخة "قرائن المعنى عند النحاة" أعمال ندوة تيسير النحو، الجزائر: 2000م، ص53.**

<sup>(1)</sup>- نصر حامد أبو زيد، **إشكالية القراءة وآليات التأويل**. ط2، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1992م، ص140-141.

<sup>(2)</sup>- سعيد الأفغاني، **من تاريخ النحو**. ط2، دار الفكر، بيروت، لبنان، دت، ص113 بتصرف.

فإنّ هذا العمل الجبّار الذي اضطلع به سببويه يتجاوز النحو والصرف إلى غيرهما من العلوم، وإذا كنّا ننظر إليه اليوم على أنّه كتاب في علمي الصرف والنحو، فإنّ ذلك لقلّة تقديرنا لقيّمته، والحقيقة أنّنا " .. نظلم اللّاب عندما نعتبره كتاباً في النحو، كما نظلم النحو نفسه حينما نفهمه بذلك المعنى الضيق الذي يتعارف عليه الناس في عصرنا هذا [..] كتاب سببويه بمثل النحو في شبابه الزاهر وبروبه لنا في صورته الخصبّة الأولى، فهو يضم إلى جانب النحو كلّ ما له صلة باللّغة ففيه جوت في الأصوات وطبيعتها، وفيه جوت في الصرف وفي الاشتقاق، وفيه جوت في المعاني والبيان والبدع، وفيه أجاث في موسيقى اللّغة وفي العروض وفي أبحاث في لهجات العرب وما يترتب على اختلافها من مذاهب وآراء..<sup>1</sup> فكلّ هذه المواضيع التي طرقها الكتاب قد دعمها واستدلّ لها بأراء وأقوال الخليل وشيوخه والعلماء السابقين استدلالاً يختف من موضوع إلى آخر ومن رأي إلى آخر بين الموافقة والنقد والتعميق والتصحيح والمقارنة والقبالة ..

مما جعل منه -أيضاً- أوّل كتاب في نقد أصول النظرية اللغوية وفي منهجية البحث العلمي اللغوي، فضلاً عن المواضيع السابقة، " .. منطلقاً من مبدأ وصفي تحليلي بشكل مع اطباق الأخرى الجهاز المفاهيمي للنظرية النحوية التراثية..<sup>2</sup> فالوصف والتصنيف والتعليل والاستقراء والمقايسة والتععيد... كان كل ذلك شأنه تحويل تلك المواضيع إلى علوم قائمة برأسها شكّلت في عمومها وشموليتها كلّ الأعمال العربية في كلمة واحدة، وهي "الثرات اللغوي العلمي العربي" على حدّ تعبير عبد الرحمن الحاج صالح،<sup>3</sup> كما أنّ هذا التطور الاستثنائي في صقل العلوم والمناهج التي تهدف إلى وصف وتحليل اللغة العربية أدّى بهم ولأوّل مرة في تاريخ الفكر اللغوي الإنساني إلى تجاوز دراسة اللغة بوصفها ظاهرة قومية محلية إلى تحليلها بوصفها ظاهرة إنسانية متميّزة " .. فلم يقتصروا في ذلك على الصوت والصرف والنحو

<sup>(1)</sup> عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي؛ نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري. ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983م، ص 79 بتصرف

<sup>(2)</sup> مازن الوعر، جملة الشرط عند الأصوليين والفقهاء وعلماء الدين في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومكسي. ط1، دار المتنبّي للنشر والتوزيع، لبنان، 1999م ص9.

<sup>(3)</sup> عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة. ص7

والمعجم فحسب لا بل لقد تناولوها تناولاً فريداً باعتبارها ظاهرة إنسانية متميزة، فحلّوا وفسّروا ووضعوا الفرضيات..<sup>1</sup> فانطلاقاً من هذا- نلاحظ بأن العرب القدامى قد تجاوزوا الوسائل المتاحة في زمانهم ليعوضوها بوسائل عقلية ومنهجية أكثر نضجاً وعمقاً أدت بهم إلى تناول علاقة اللغة بالإنسان الذي يتكلمها ومن ثم بالكون الذي يحيط به.<sup>2</sup>

وبعد هذا الزخم الكثيف والممتد في أرجاء الدولة الإسلامية الشاسعة ظهرت حاجة مستجدة عند الناس - وهذه المرة عند العرب وغيرهم- تكمن في انتقالهم إلى علوم يتعلمون بها العربية وعلومها، وهنا ظهرت اللبّ التعليميّة والشروح والتفسيرات وشروحات الشروح، كما ظهر نطاق أنواع جديدة من العلوم والفلسفات وإدخال صناعة في أخرى<sup>3</sup> وإقحامها في موضوعات البحث اللغوي وفي شرح الآراء والملاحظات والزيادة على ما جاءت به العلماء واللغويون وتعرف هذه المرحلة بالقرون ما بعد الأصالة والتي عمّرت لأكثر من عشرة قرون، تراجع فيه الفكر العربي وركدت فيه الأفكار والنظريات ونسيت كثير من العلوم وفنونها فتحوّل بذلك إلى سديم مبهم في كثير من جوانبه وأجزائه.

وهذا لا يعني بالنسبة لمؤرخ اللسانيات التراثية أنه لا يصفّر ببعض الأعمال الأصيلة كما هو الحال عند رضي الدين الأسنابادي وابن منظور وابن نيمية والسيوطي وابن خلدون... الخ، أمّا غير هذا وبالنظر إلى الوضع السائد خلال ذلك فإنه قد كثرت المصنّفات وقلّ العلم والفهم وتحدّد العقل العربي في الحواشي والهوامش والمتون ممّا جعل العقل العربي عقلاً قياسياً نمطياً حول هذه الأعمال السابقة إلى وحي مقدس أغلق فيه باب الاجتهاد والنظر.

إنّ الفكر اللغوي العلمي عند العرب وبخاصة في مرحلته الزاهرة الثانية، بقدر ما هو مدهش من حيث تناوله تقريباً جميع نواحي اللغة العربية، بقدر ما يعجزنا ويثبّط عزائمنا من

<sup>(1)</sup> هبة خباري، خصائص الخطاب اللساني. ط1، دار الوسام العربي، الجزائر، 2009م، ص 197.

<sup>(2)</sup> مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 20

<sup>(3)</sup> عبد الرحمن الحاج صالح، دراسات وبحوث في اللسانيات العربية. ص 62 بتصرف.

نواحي الجمع والتأصيل، والتعرّف على الأسس العلمية وتمثّل المبادئ وحصر الطرائق وترتيب النتائج التي توصل إليها العلماء القدامى والتي كانت تعكس منطق العرب في علوم لسانهم، إذا هو يطرح بشكل موضوعي عقبات تمنع الباحثين العرب المعاصرين عن سبر أغوار هذه اللغة ومن الصعوبات التي تصادفنا فضلا عن السابقة، هي:

٧ التراكمية وغازرة التأليف وكثرة الشروح والتفسيرات حول القضية الواحدة - كما نرجو أن نكون قد بيناه سابقا، والذي تستحيل معه - أحيانا - عملية الحصر والمقارنة خصوصا مع تعدّد الاختصاصات وتداخلها في تفسير الظاهرة اللغوية.

٨ تعقّد وغموض<sup>1</sup> المفاهيم والمصطلحات والعبارة العلمية الواصفة، ممّا أدّى إلى صعوبة الفهم الدقيق للنصوص التراثية.

٩ عدم وضوح الوسائل العقلية ومنطق بناء المناهج والنظريات والفرضيات المستخدمة في البحث اللغوي.

١٠ عدم وضوح التطوّرات التي حدثت على مستوى الوسائل المستعملة من عصر إلى عصر ومن عالم إلى آخر، كما أنّ ضياع كثير من المصنفات والنصوص خلقت ثغرات وتقطّعات تمنع تتبعها بالشكل المطلوب، كما أنّ الآلة النقدية بين العلماء لم تكن واضحة ووفق أطر منهجية محدّدة.

١١ تعقّد الآراء والملاحظات والمصنفات ممّا فتح المجال أمام ظهور دعوات الإصلاح والتيسير والتجديد، من جهة ومن أخرى الدعوة إلى تجاوز التراث والانطلاق من البداية وفق إحداث قطيعة مع كل ما يربط العقل بالتراث.

<sup>(١)</sup> عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة. ص 7

د/ب)- اللسانيات التراثية؛ كمرجعية علمية موجهة للثقافة اللسانية العربية الحديثة: نقد أحسن الجيل الأول من رجالات عصر النهضة في العالم العربي ومن الوهلة الأولى بعظيم المسؤولية الملقاة على عاتقهم تجاه مجتمعهم شبه البدائي على كل المستويات تقريباً،\* وكانوا على قلة تجربتهم- واعين بشكل واضح بدورهم في تحديد معالم مستقبل الثقافي للعالم العربي، وتمثلت أهم المشكلات الفكرية التي صادفت منطلقات وأسس العقل العربي الحديث هو التراجع بين الموروث العربي والموروث الغربي وعدم الحسم فيه؛ أي ما أصبح يعرف لاحقاً وما اصطلح بتسميته عند مؤرخي الأفكار والمفكرين العرب المحدثين "إشكالية الأصالة والمعاصرة"؛ أي بين التراث كتاركة علمية للأسلاف والتي تمثل الهوية والقومية والتاريخ والحضارة لهذه الأمة، وبين العلوم الوافدة من الغرب والتي تمثل الحلول والمخرج من الوضعية السائدة آنذاك والواقع البديل والمغربي، شرط أن نسمح بهدم أفكارنا القديمة ومدى توفرنا على مقدرة التكيف مع الأفكار الجديدة.

وبعبارة أخرى كانت الحيرة والتردد الميزة التي طبعت جل أعمال رواد هذه الفترة التي سيكتب لها أن ترسم خطة طريق للنهضة العربية؛ ولأن كليهما "الأصالة/ معاصرة"<sup>1</sup> يحملان العقل العربي المرهق والمتقل بالعادات والتقاليد البالية على الانتقال سواء كان ذلك في الزمن (القديم) أم في المكان (الغرب)، وكمحاوله للتفاعل مع هذا الواقع ظهر في البداية اتجاهان منظران، وهما:

\* لقد كان العالم العربي في هذه المرحلة يعاني من ويلات الاستعمار الأجنبي الذي كان ينهش في جسد كل البلدان العربية وانتشار الجهل والأمية بنسبة عالية جداً وتردي الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكان همه مشتتاً ومنقرفاً، وكل هذه الأوضاع تؤدي مثلما يقول الإيستمولوجيون إلى سكون العقل وجمود الفكر؛ ذلك أنّ المعارف والعلوم لا تعتبر كييات مستقلة وشخصية، إنّما كمنشآت اجتماعية مرتبطة بنشاطات اجتماعية أخرى كازدهار الجانب الاقتصادي والتعليمي واستقرار المؤسسات والنظم القانونية والأخلاقية والتجارة والصناعة.. وهذا لم يكن متوفراً لأكثر من عشرة قرون في العالم العربي. وللتفصيل أكثر ينظر: خليل أحمد خليل، التراث العربي؛ من التراب إلى ناطحات السحاب. ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت 2009م، ص 155-156.

<sup>1</sup> حافظ إسماعيل علوي، أحمد الملاح، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات. ص 276.



هـ/ب/أ) - **الانجاز السلفي التراثي**: وهو اتجاه يؤمن بفاعلية وصلاحية ما قدمه رجال الماضي في مختلف مجالات الحياة والفكر عموماً، والمخرج المضمون والمحسوم من الانسداد التاريخي الذي أدى إلى تعطل العقل واضمحلال الفكر، والعودة إلى ما قال به العلماء والفلاسفة الأقدمين يكون مصدراً للاستقرار خلال هذه الفترات التي عرفت تغيرات عميقة - على حد تعبير - روبنز - وسريعة في وتيرة الفكر والحضارة، وإنه بقدر ما يتمّ التمسك به والوفاء له بقدر ما يكون النتاج العلمي امتداداً ذاتياً وموضوعياً له، وهو بهذا الطرح "يمثل العروة الوثقى التي تربط الحاضر بالماضي والخلف بالسلف، وهذه مسلمة غير قابلة للبرهنة وهو مبدأ لا يمكن لأحد أن يتنكر له.."<sup>1</sup> وبالتالي فقد انتقل هذا التراث من ممارسة فكرية إلى ممارسة روحية انتهت بعقيدة تمجيد وتقديس لكل ما هو عربي إسلامي تراثي وهو البديل والحل لإقامة عقل لغوي عربي أصيل وقد اجتهد أصحاب هذا المنزع في إثبات هذا الموقف وتهذيبه وتطوير منهجه وتحصيل التجارب فيه وله أتباع كثير في اللسانيات العربية المعاصرة مع تغيرات إستراتيجية متفاوتة.

هـ/ب/ب) - **الانجاز اللغوي السلفي**: والذي لا يلتفت إلى الموروث اللغوي العربي إلا بالنقد أو بالمقارنة والمفاضلة المحسومة لصالح الحديث، وهو يؤمن بضرورة تجاوز التراث والماضي بشكل كامل والتحرر منه بشكل تام، فضلاً عن اعتباره ثقلاً يكبح العقل العربي على الإبداع والابتكار، ويمثله في البداية مجموعة من الباحثين الذين أرسلوا إلى التعلم في الجامعات الأوروبية فتشكلت فيهم ثقافة غربية، والمستشرقين وبعضاً من الغلاة وأتباعهم والذين أجمعوا بدرجات متفاوتة على أن "اللاجوء إلى الماضي يمنع من فهم إنجازات العصر، والتشبث بالتراث يعدّ استلاباً حقيقياً لأنه عدول عن قوة الإنسان وحرية لفائدة الماضي الغابر، نخضع لما كانوا يعيدون ونطرب لما كانوا يطربون، ونعتقد كما

<sup>1</sup> - عبد الله العروي، العرب والفكر التاريخي، ص 18، نقلاً عن مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 133.

يعتقدون..<sup>1</sup>، وبالتالي فإنه لا يمكن لحلول الماضي أن تدفع مشاكل اليوم لذا فإنّ تجاوز الماضي هي أول خطوة نحو المستقبل، وبالتالي فإن العودة إلى الماضي والارتياح له يعدّ هروبا من عدم القدرة على مواجهة الحديث وبأساليبه العقلية الجديدة، ومن ناحية أخرى فقد اقتنع أصحاب هذا التوجه بأنّ الحضارة الإسلامية لما كانت تمثلّ الحداثة للغرب فإنه لم يمتنع من الأخذ عنها حتى تكونت لديه مدارس وجامعات ومؤسسات تعليمية سمحت له بالانطلاق وسلك هذا الدرب يمكن أن يشفع للعقل العربي وأن يحدد مصيره.

ومن مظاهر هذا الاتجاه ما نجده في أعمال الطهطاوي (التلخيص والتحفّ)، وجورجي زيدان في كتابيه (الفلسفة اللغوية 1886م، وتاريخ اللغة العربية 1904م)، "إن القراءة المتأنية لهما [زيدان] في ضوء الأدبيات اللغوية للقرن التاسع عشر تبين بوضوح اطلاع زيدان المباشر على أمات مصادر الدراسات اللغوية الغربية، كأعمال رينان (1823/ 1892م) وماكس مولر (1823/ 1900م) وويليام وايتي (1827/ 1892م) ودار مستتير (1848/ 1888م) وميشال بريال (1815/ 1832م)، التي تشكل في مجملها النواة الأساس الذي يتضمنه من تصورات لغوية..<sup>2</sup> وبالرغم من كلّ هذه الملاحظات التي نستنتبها من أعمال ومؤلفات المنادين بهذا التوجه، إلّا أنّهم قد أحسنوا بعج المواضيع وطرح القضايا اللغوية الجديدة، التي كان من شأنها تشكل درس اللغوي العربي الحديث، الذي فتح المجال أمام ميادين لم تكن معروفة من ذي قبل على المستويين المنهج والموضوع.

أمام هذين الاتجاهين المتطرفين (أحدهما حوّل التاريخ إلى وحي، والآخر حوّل الوحي إلى تاريخ) الذين هما على طرفي نقيض وصراع "..دعاة الأصالة وباسم المحافظة على الموروث ألفيناهم يدعون إلى عدم الاكتفاء بغلق الأبواب، بل يطالبون أيضا بسد النوافذ، حتى لا يتسرب إليها بصيص من نور أو نسمة من هواء. أمّا دعاة الحداثة وباسم التفتّح والعالمية

<sup>(1)</sup>-مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة. ص 133.

<sup>(2)</sup>-مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية؛ حضريات النشأة والتطور. ص 47

فيدعون إلى عدم الاكتفاء بفتح النوافذ واسعة والأبواب على مصراعيها، بل إنهم يدعون صراحة إلى نزع السقوف أيضا..<sup>1</sup>، وبالرغم من هذا البون الشاسع والتباعد المنهجي الواسع فإنهما يتفقان على ضرورة الانتقال والنشر، هذه الأخيرة التي لم يدم الالتزام به طويلا حتى طرحت مشاكل جديدة؛ فالاتجاه الأول سرعان ما اصطدم بجدار فقدان عنصر المعاصرة في أطاريحهم والتموقع خارج التاريخ، والثاني بفقدان عنصر الأصالة والانسلاخ عن الماضي والهوية العربية الإسلامية، وبالتالي فقد حلّ واقع جديد مفاده "لا الانتقال في الزمن لوحده في الحالة الأولى ولا الانتقال المكاني لوحده في الحالة الثانية يكون فكرًا لغويا عربيا أصيلاً أو عقلاً مصقولاً ينهض بالعرب والعروبة.."<sup>2</sup>

إنّ هذا الوضع الثقافي المتأزم أدّى تدريجياً إلى تشكل اتجاه ثالث أقلّ تطرفاً وأكثر تفتحاً وعقلانية في الطرح، وقد عرف هذا الاتجاه لاحقاً (بالإتجاه التوفيقى) الذي يرى أصحابه بضرورة الاستعانة بالمناهج العلمية الحديثة لاستقراء التراث، واستثمار تجاربه والاستناد على مقولاته لإعادة إنتاج التراث وتقريبه ودبّ الحياة فيه، وفهمه وتفسيره وتأويله، ليكون بذلك اتجاهاً يؤمن بالانتقال في الزمن ليستوحي ويستلهم من جهود وأعمال العلماء القدامى وفي أمّالان لنقل التجارب ونشر الإبداعات وتتبع المناهج التي ظفر الغرب بها، وهو الجانب الذي نلمسه بكلّ نضج في أعمال ومؤلفات أنيس فريحة وتمام حسان ومحمد السعران وعبد الرحمن أيوب وكمال بشر وإبراهيم أنيس،<sup>3</sup> وبالتالي فإنّ الحلّ الذي ارتضاه المجتمع الأكاديمي العربي هو الجمع بين القديم والحديث وبين ما هو عربي وما هو غربي، ولتحقيق ذلك فقد كانت: أولى التحديات هو تعميق النظر في التراث والتعريف باللسانيات الحديثة.

<sup>(1)</sup> محمد بوعمامة، مقال "التراث اللغوي العربي بين سندان الأصالة ومطرقة المعاصرة" مجلة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية تصدر عن جامعة محمد خيضر، بسكرة العددان (3/2)، جوان 2008م، ص

<sup>(2)</sup> زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي، نقلا عن عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية. ط2، الدار العربية للكتاب، تونس، 1986م، ص 21 -بتصرف-

<sup>(3)</sup> ينظر إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، وكتابه الأصوات اللغوية.

وثانيتها تجاوز مشكلة تأسيس المنطلقات العلمية والعملية لقراءة التراث وإعادة تحيينه وفق شروط الشرعية العلمية المناسبة.

وثالثها الدفاع عن الفكر اللساني الحديث، "من خلال الكشف عن إيجابياته النظرية والمنهجية، والمقارنة بينه وبين الفكر اللغوي العربي"<sup>1</sup> هذه الإشكالات والعديد غيرها يلخصها مصطفى غلفان في العبارة الآتية "إنّ المنهجية المعروفة بالقراءة أو إعادة القراءة لا تجيب بالتحديد على جملة من الأسئلة، منها:

- ماذا نقرأ؟

- وكيف نقرأ؟

- **ففي ضوء ماذا نقرأ؟**..<sup>2</sup> وهي تساؤلات اصطدم بها أصحاب هذا الاتجاه الذين لم يجدوا بدءاً من التروي والبحث عن المنهج المناسب لهذه العملية وصياغة مبادئ ومعايير للتفسير ومكانيزمات التأويل كنشاط معرفي يقود إلى استعادة معنى النصوص واستدعائها.. غيب جوهره صروفُ الدهر واختلاف الأعصر..<sup>3</sup> ورسم حدود هذه القراءة.. الخ، وكلّ هذه الجهود هي مراهنات على مشروع حضاري فكري مازال قائماً وممتداً في اللسانيات العربية الحديثة والمعاصرة، وبقناعة أكثر مفادها:

إنّ النمط اللساني الغربي المعاصر مختلف إيسمولوجياً عن النمط اللساني العربي، يقول الحاج صالح، "إنّ المقصود ليس إسقاط هذه المذاهب والنظريات الحديثة على المذاهب العربية القديمة؛ لا نريد النظر فيما أخرجه القدامى وفي عيوننا نظارات خاصة بالعصر الذي نعيش فيه فنطمس الرؤية القديمة بالرؤية الجديدة ولو من بعض الجوانب .. إنّ المنظور

<sup>(1)</sup> خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث؛ الأصول والاتجاهات. ص114

<sup>(2)</sup> مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة؛ دراسة نقدية في المناهج والأسس النظرية والمنهجية. ص146، وينظر كذلك: حافظ إسماعيل علوي واحمد الملاخ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات. ص277.

<sup>(3)</sup> سعيد بنكراد، سيرورة التأويل. ط1، دار الأمان، الدار البيضاء، المغرب: 2012م، ص29 بتصرف

العربي يتميز بلا شك في هذه العلوم اللسانية عن المنظور الغربي الحديث..<sup>1</sup> ومن هنا فإن هذه التساؤلات التي انتهى إلى صياغتها مصطفى غلفان\* تلخص بكل وضوح الأزمة الإبستمولوجية التي وقعت فيها أعمال ومنجزات هذا الاتجاه، وإذا كنا اليوم مع غلفان أكثر تأهيلاً ممّن سبقنا لفهم هذا النوع من الأزمات والمجادلات، والتي قامت حول بناء الأسس والمنطلقات الفعالة لعملية القراءة بمفهوم رجال النهضة، ومن الأجيال التي جاءت بعدهم لا بمفهومنا، لكن البعد التحليلي الذي قدّمه إسماعيل علوي لهذا التساؤل أنّه نظر إلى القراءة التي قدّمت في هذا الإطار على أنّها تقترب إلى التقديرات الدوغماتية؛ والتي تظهر على أنّها نوع من المقاربة التحصيلية والحدوس المتباينة الموجهة نحو صلب النصوص التراثية، لا على أنّها قراءة تحمل النص التراثي على الكشف عن نفسه بإقامة التدليل على وسائله أو مضامينه. ففي الوقت الذي كان فيه الغرب عاكفاً على صقل وتطوير أدوات وإجراءات منهجية لعلمية القراءة وآلياتها (الفهم النفس التأويلي الشرح.. الخ) التي انتهت كلّها عند المفكر الألماني أرنست شليير ماخر (*Friedrich Daniel Erns schleiermacher*) (1834-1768) إلى علم يهدف في طرحة إلى نقل وتحويل الدراسة وتحليل النصوص المقدسة إلى النصوص

<sup>1</sup> عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة. ص8

<sup>\*</sup> الغريب في الأمر أن مصطفى غلفان وهو أكثر المنشغلين بتاريخ اللسانيات العربية، والأغرب أن تلاميذه الذين تبعوه قد أسهبوا في كتبهم على مناقشة مشكلات الكتابة اللسانية العربية مع التراث من خلال تتبع تطور البحث اللغوي عند الباحثين العرب منذ زمن الطهطاوي وجرجي زيدان إلى المنجزات المتأخرة، ولكنهم لم يتحدثوا إطلاقاً عن الصعوبات التي صادفتهم في فهم اللسانيات الغربية، ولم يناقشوا الآراء والتطبيقات، بالرغم من أن اللسانيات القرائية أو التمهيدية عرفت نوعاً من عدم وضوح المناهج الغربية في كتاباتهم، بل وشرحها بالمنطق التراثي الذي عرفوه تارة أو الانتقال من منهج إلى آخر تابعين للأشهر والأحدث، دون إدراك اختلاف هذه المناهج وتبايدها وسيتم لاحقاً علاج هذه المسألة.

<sup>\*\*</sup> فقد كان فريدريك دنيال أرنست شليير ماخر (1834/1776م) صديق الإخوة شليجل ومؤسس جامعة برلين مع فخته وهبولدت، فقد كان على دراية بتطور الدراسات اللغوية التاريخية والمقارنة والفيلولوجيا وكلّها جعلها من مبادئ الهرمينوطيقا وهنا نتعجب كيف استفادة العرب ونقلوا ما طوّروا في البحوث اللغوية ولم ينقلوا العلوم المتاخمة لها، فالحديث عن هذا الموضوع يشترك فيه أصحاب الاهتمامات المتعددة (اللغة، الفلسفة، التاريخ، علم النفس والاجتماع...) للاستزادة يرجى العودة إلى: عبد الكريم شرفي، من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة. ط1، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت لبنان:

2007م، ص24 الهامش، رقم 4.

الأدبية ومن البحث عن المعنى إلى البحث عن آليات الفهم،<sup>1</sup> وسبل تحقيقه تحقيقاً موضوعياً يبتعد عن التعسّف في استنتاج النصوص الصامتة، ولسدّ الهوة والفراغ والبتنر الذي أحدثه التاريخ فيها، كان الفكر العربي -وما زال- يتأرجح في تحديد إشكالية "ماذا نفراً، وكيف؟" بما هو ذاتي لا يستقر على منهج ولا يقيم استمرارية وصفية، والنظر إليها "القراءة" على أنّها منهج مبني على مجموعة منظمة ومرتبنة من القواعد والمقولات التي يعتمدها الباحث (الفارح/المؤول) من أجل تحديد و.. تبين طريقة وسط ركام هائل من النصوص والتي تخفي عادة مقاصدها الحقيقية..<sup>2</sup> في سلسلة من العناصر التي تشكل مادتها المرئية، فقد كان زعماء اللسانيات التراثية وأتباعهم يعانون من جملة من المشاكل المنهجية بهذا الخصوص منها:

- أ) - الاعتماد على الفهم الشخصي والتأويل الذاتي وقناعات محدّدة في استنتاج النصوص التراثية<sup>3</sup> وحملها على المعاني التي يرونها مناسبة دون أعمال النقد والمقارنة الموضوعية.
- ب) - غياب منهجية محدّدة ومطرّدة ومتفق عليها في نقل النصوص من المعاني التراثية التي حدّدت بوسائل لغوية معروفة عندهم إلى معاني معاصرة وفق الوسائل اللغوية والمنهجية المتفق عليها ضمن دائرة الموضوعية والعلمية.
- ج) - اعتماد القراءة التي تنتقي وتنتخب النصوص<sup>4</sup> وتعزلها عن سياقاتها التاريخية والمعرفية\* وبالتالي فإنّه تمّ النظر إليها كأجزاء لا ككليات شاملة، وإعادة زرعها في سياقات

<sup>(1)</sup> عبد الكريم شرفي، من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة، ص 24 -بتصرف.

<sup>(2)</sup> نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل. ص 21 -بتصرف-

<sup>(3)</sup> مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة؛ دراسة نقدية في المناهج والأسس النظرية والمنهجية. ص 182 وللمؤلف نفسه: اللسانيات العربية؛ أسئلة المنهج. ط1، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الأردن: 2013م، ص 183.

<sup>(4)</sup> حافظ إسماعيل العلوي وأحمد الملاح، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات. ص 277.

\* ويمكن التوقف مطولاً في كذا الموضوع مع كمال بشر.

جديدة وإسقاطها تعسفا على الماضي والمستقبل، مما أنتج فكراً مشوشاً وإعادة إنتاج نصوص تفتقر إلى التطابق الذاتي بين الموضوعات المعالجة والنتائج المتوصل إليها.

د - الانطلاق من مبدأ قومي -أحيانا- وذاتي في أحيان أخرى، مفاده البرهنة بشكل غير مقنع على صحة الآراء والملاحظات التي سجلها علماء التراث في مصنفاتهم، وذلك من خلال المقارنات المسهبة بنتائج النظريات اللسانية الحديثة، دون مقارنة السياقات المعرفية الكلية التي تمخضت عنها هذه النظريات، وما هو ممكن الوجود مستقبلاً،<sup>1</sup> بل أكثر من هذا فإننا نلاحظ بأنهم في كل مرة يحاولون إصاق المناهج الجديدة وإسقاطها على أعمال التراث وفق ما يظهر ويشتهر في الغرب، فأحيانا نجد التراث العربي تاريخياً مقارناً وتارة بنوياً وصفيّاً وأحياناً أخرى توليديّاً تحويليّاً ووظيفيّاً وتداوليّاً و..الخ ولا ندري بالتحديد ماذا أيضاً سيكون مستقبلاً، وبغض النظر عن الكيفية التي يمكن من خلالها تطبيق مناهج متناقضة كهذه على موضوع واحد أو على نص واحد، وفي هذا الصدد قد أحسن مصطفى غلفان في اختيار عنوان الفصل السابع من كتابه بـ"المرجاني في اللّباب اللغويين العرب؛ تعدّد الفراءات والمرجاني واحد"<sup>2</sup>.

هـ - الإيمان الراسخ بأنّ كلّ ما جاءت به اللسانيات في الغرب من نتائج علمية قد سبق إليها علماء التراث منذ قرون، فهم يرجعون فضل السبق إلى علماء العرب في كلّ شيء دون أن نفهم الفائدة العلمية من وراء ذلك، وفي هذا يعلّق نهاد الموسى ويقول: "وتشكّل اتجاه البحث في نفس صاحبه تشكّله الأوّل على هيئة إحساس قوي بأنّ كثيراً من الأنظار التي وجدت في كتاب المحدثين الغربيين، ولا بسها في محاضراتهم ومفاداتهم يوافق عند عناصر كثيرة منه ما قرأ عند النحويين العرب مصرحين به حيناً، وصادرين عنه كثيراً من

<sup>(1)</sup> مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة؛ دراسة نقدية في المناهج والأسس النظرية والمنهجية. ص 183

<sup>(2)</sup> مصطفى غلفان، اللسانيات العربية؛ أسئلة المنهج. ص 225

الأحايين..<sup>1</sup> أو كما قال عبد الرحمن الحاج صالح، "كما سبق الخليل بن أحمد ما ابتكره الغربيون في التحليل التركيبي.."<sup>2</sup> فهذه الأقوال في الحقيقة تبين على غير ما أراد بها أصحابها مدى التباعد الموجود بيننا وبين العالمين العربي التراثي والغربي العلمي.

(9) - القراءة وعدم مسايرتها للتطورات اللسانية في الغرب أو مسايرة بعض منها على نحو متناقض كما أسلفنا.

وكلّ هذه المشكلات كانت في الحقيقة نتائجاً لمجموعة من الأسباب والعوامل، منها:<sup>3</sup>

**أولاً:** عدم التمرّس والدرّبة في استخدام الآليات العقلانية المنقولة، فضلا عن غياب الإحاطة التامة والكافية بتقنياتها وإجراءاتها، ونستثني من هذا عبد الرحمن الحاج صالح وبعض الباحثين المعاصرين الذين فقهاوا إلى جانب التراث الأدوات العقلية في النقد والقراءة.

**ثانياً:** عدم التمهيد لإنزال هذه الآليات العقلانية على التراث بنقد كاف وشامل لهذه الآليات قصد تبين كفايتها الوصفية وقدرتها التحليلية وكنها الاستنتاجي.

**ثالثاً:** عدم التعمّق في التراث وغياب الإدراك الفعلي لشروط تطوّر هذه الأفكار والملاحظات من عالم إلى آخر ومن علم إلى آخر، وفي مختلف المحطات والأزمنة.<sup>4</sup>

**رابعاً:** عدم إقامة آلة مفاهيمية نقدية للنصوص التراثية.

<sup>(1)</sup> نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوية الحديث. ص 9

<sup>(2)</sup> عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان. ص 11

<sup>(3)</sup> طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، دت، 25

<sup>(4)</sup> وقد أشار المؤرخ اللساني الفرنسي "جورج مونان" منذ سنوات خلت وحذّر بشدة من هذا التسرّع في الغرب الذي مرّ بمرحلة التأزم الفكري نفسه الذي نعرضه مع العالم العربي هنا، فقد قال "كل ما يملّنا أن نرجوه هو أن يكون له [تاريخ علم اللغة] عدد عديد من الفراء الصابرين الجلدين في زمن لا ينحلي بالصم والجلد، لا يستجّلون في إنشاء مفردات جديدة أو طرح نظريات لا مستفهل لها، بل يعمنون النظر حتى ينسني لهم قبل كل شيء فهم آراء هؤلاء العبافرة ومن ثم يسعون إلى تجاوزها..". ينظر بخصوص القيمة العلمية لهذه

الفكرة، جورج مونان، تاريخ علم اللغة منذ نشأته حتى القرن العشرين. تر: بدر الدين القاسم، ص 15



**خامسا:** التسرّع في تطبيق هذه الإجراءات العقلانية على النصوص التراثية قبل اختبارها وقياس نتائجها وإظهار حدودها بالشكل الكافي، ومن جهة أخرى فقد عرف البحث اللساني في العالم العربي وبخاصة في المشرق نوعا من التسرّع في التأليف وطرح النظريات المستحدثة؛ والتسابق في الانضمام إلى هذا المجال الذي لم يطور بعد معايير النقد والمراجعة والتصحيح سواء كان على المستوى التحليلي أم التطبيقي أم التنظيري.. الخ، فقد تلقفه المشاركة في البداية وحاولوا تقديمه بالأسلوب التراثي وبمعمول التكوين الفقهي الأزهري المسموح به، تجنبًا لأي صدام من شأنه أن ينتهي بصاحبه إلى **مأساة طه حسين**.

**سادسا:** عدم تتبع لنوع محدّد من النصوص التراثية وتبيين مصادر هذه المعرفة العلمية التي تحدّد ذلك الشكل الذي اتخذته، والتوجه الذي ترمي إليه، كما أنّ المؤلفات التي عرضت في هذا المجال كانت مشتتة عن بعضها بعضا دون أن تتوحّد في مشروع علمي واحد، لهذا يمكن القول إنّ كثيرا من الجهود قد استنفذت بشكل منفرد وضاعت في تتبع جزئيات تم تجاوزها، كما أنّه لم يتمّ تتبع المنطق التحليلي نفسه من مجال إلى آخر بل وبين مؤلفات الباحث نفسه، ولا أدلّ على ذلك من إبراهيم أنيس في كتابيه "في اللهجات العربية والأصوات اللغوية" التي أقامها في الجانب الصوتي والذي نسبها إلى الفنولوجيا، ولكنه لم يتحدث إطلاقا عن الفونيم والملاح المميزة والصفات التفاضلية والسلاسل المتناسبة.. الخ، بالرغم من أنّها تمثل حيز زاوية في هذا العلم<sup>1</sup>، ونستثني من هذا المجامع اللغوية والمجالس العلمية العربية المستحدثة، والتي سعت بشكل مباشر إلى توحيد الجهود وإطلاق مشاريع علمية واعدة مشتركة بين الباحثين من مختلف أقطار العالم العربي.

<sup>(1)</sup> إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، دط، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، مصر، دت، ص3، في حين أنّه لا يرى في كتابه الثاني "في اللهجات العربية" دط، دار الفكر العربي، مصر، دت، أي أثر للمنطق اللساني الغربي الحديث، سواء كان في طريقة التحليل أم في وصف المادة العلمية، ثم يعود مرة أخرى في كتابه "دلالة الألفاظ" ليعرض مختلف النظريات الدلالية ومقارنتها بالدلالة عند علماء التراث في مختلف المجالات بمنطق أشبه ما يكون عليه ببلومفيلد في كتابه "اللغة".

### ١/ج) - أنواع القراءات التي حاولت إعطاء إنتاج النصوص التراثية:

في سياق المعتكف المنهجي الذي فتح موضوع القراءة على إشكالات كثيرة وطرقت قضايا موضوعية ظهرت أفكار وآراء وتوجهات كثيرة ومتنوعة، ولا يمكن للباحث إلا أن يلتفت إلى المجالات العلمية والفلسفية والدينية التي عرفت الإشكالات نفسها، بالرغم من أن حظ التراث اللغوي العربي كان أوفر وأوسع، وأكثر انفتاحا على البحث والتقيب والتقليب من النصوص الفقهية والأصولية والفلسفية التي ارتبطت بالمقدس مباشرة، والتي يدافع أصحابها عنها دون هوادة ودون أي إمكانية لإحلال المعقول محل المنقول، وفي هذا المجال ظهر في البداية نوعان من القراءات؛ **المضمونية والتجزئية**، لنتهي في الأخير إلى تشكل نوع جديد من قراءة النصوص وهي **القراءة الإبتمولوجية**.

١/ج)أ) - **القراءة المضمونية المكنوئية**: وهي قراءة محتوياتية تهدف إلى ترميم النصوص التراثية بمواد عصرية أو أنها تحاول خلق نصوص موازية محمولة على المعايير القيمية التي ارتكزت على الفهم المتشاكل بناءً على مرجعيات معرفية محددة، وغايات عملية. وهي تكتفي بالنظر فيها وإعادة تمثيلها في أشكال كثيرة ".وتوظيفها بحسب المتطلبات العلمية والعملية.."<sup>1</sup> ولكن النص بهذه الطريقة من القراءة سيفقد أهم عنصر من عناصر التوغل إلى معانيه القريبة فضلا عن البعيدة، والمتمثلة في الوسائل والأدوات التي أنتجته وجعلته يتخذ وضعيات محددة، ونتيجة ذلك في أعمال اللسانيين التراثيين أنهم وجدوا أنفسهم يستبدلون العلم والبرهان بالحدس والتلفائنه ". متناسين في حالات عديدة مصادرها الفكرية والأسس النظرية والمنهجية التي تقوم عليها هذه النصوص.."<sup>2</sup> وبهذا وسمت الأعمال المقدمة في هذا الإطار بالتبسيطية التي تكتفي بالمعاني التي تطفوا على السطح.

<sup>1</sup> طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث. ص 23/24

<sup>2</sup> حافظ إسماعيل العلوي وأحمد الملاح، قضايا إبتمولوجية في اللسانيات. ص 278 بتصرف

ص/ج/ب- **القراءة النحوية البنية (النحوية):** وهو النمط الثاني الذي انتهت إليه القراءة المضمونية، ولكنها غير القراءة الانتقائية وغير القراءة التي تنبني على عزل النصوص عن مختلف سياقاتها التاريخية والمعرفية والإيديولوجية - كما أسلفنا في إطار ما عرضناه في اللسانيات العربية التمهيدية-. وإنما هي قراءة تجزئ الفكر اللغوي العربي على معايير وأسس تفاضلية صفوية إلى علوم منفصلة وأفكار مشتتة، وتختار له أحسن ما وقع عندها من النصوص التراثية المجزأة<sup>1</sup> عن إطارها المعرفي، ثم يتم مقارنة بعضها ببعض بشكل يؤدي في الأخير إلى انتخاب العلوم الأكثر قابلية للتماهي مع المناهج الغربية، هذه الأخيرة التي فوضت النحو العربي لتأدية هذه المهمة نظراً لطبعه الهيكلي البنوي، السبب الذي جعله عند بعضهم على رأس العلوم اللغوية العربية، كما هو بين في مؤلفات تمام حسان لاسيما كتابه **(اللغة العربية مبناها ومعناها)** وريمون طحان **(النحو الجديد)** وعباس حسن **(اللغة والنحو بين القديم والحديث)** وإبراهيم أنيس **(نحو عربي مبسرة)** و**(نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر الحديث)**؛ حيث عرفت كل هذه المؤلفات والعديد غيرها، نوعاً من الاختبار والامتحان للمناهج الغربية والتراث العربي بشكل أدى إلى تعدد قراءاته فاقدة -إلى حد ما- خصوصياته ودليل ذلك أنه "..كلما ظهرت نظرية لسانية جديدة فإن النحو العربي يكون قادراً على احتوائها.."<sup>2</sup> ومن جهة أخرى أدت هذه القراءة البتراء إلى تجزئ الدرس اللساني العربي وتصنيفه إلى مستويات أشبه ما يكون بعضها منفصلاً عن بعض؛ فإلى جانب النحو نجد مؤلفات اشغلت على الصوتيات وأخرى في المعجميات والدلالات والأسلوبيات، دون الاحتفاظ بالروابط اللسانية التي تجمعها في درس واحد، مما جعل مشهد اللسانيات التمهيدية<sup>3</sup> يعلوه التشتت

<sup>1</sup>- حافظ إسماعيل العلوي وأحمد الملاح، **قضايا إستراتيجية في اللسانيات**. ص 281 بتصرف

<sup>2</sup>- المرجع السابق. ص 282 بتصرف

<sup>3</sup>- وفي هذا السياق يقول مصطفى غلفان "ولا يسع الملتزم إلا أن يلاحظ -بالأسف- أنه بعد مرور أزيد من نصف قرن على ظهور المنهج البنوي لا تتوفر اللغة العربية على أي تحليل وصفي شمولي لبنائها ولا حتى على التحليل البنوي المتكامل لأحد مستوياتها..". ينظر: مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة**. ص187، ونحن نتفق مع هذا الطرح ونمدده زمنياً إلى التحليل التوليدي التحولي والتداولي الذي مازال متعثراً نسبياً في الكتابة اللسانية العربية المعاصرة كما سنراه في الفصول اللاحقة.

والفرقة، وهذا الأمر -في الحقيقة وبأسف شديد- كان نتيجة حتمية لمحاولة كل باحث تمثل العلم الذي تلقاه في الغرب على يدي علماء محددين تتلمذوا على أيديهم في مراحل معينة من تكوينهم العلمي.

ففي الغرب كان النقد مصاحباً لتطور الفكر اللساني وآلية من آليات قيامه على نحو متواصل، فقد ترتبت اللسانيات التاريخية ثم اللسانيات الآنية مع آدم اللسانيات "سوسر" ثم مرحلة المدارس الكبرى التي شكّلت البنية الأوروبية والأمريكية، التي تختلف نوعاً ما عن الأولى، ثم اللسانيات التوليدية التحويلية فالنحو الوظيفي والتداولية و.. الخ، وكانت كل مرحلة من هذه المراحل تزكية للأفكار المقنعة وتخليصاً للأفكار التي كانت دون ذلك، وبالتالي فإن التجربة اللسانية في الغرب كانت ممتدة وبشكل دقيق بنوع الوسائل العقلية التي بإمكانها فتح مجالات جديدة مختلفة من حيث مسالك البحث اللغوي.

أمّا عند العرب فقد "انعدت صلة الجامعة المصرية بالدرس اللساني الحديث منذ مطلع الأربعينات حيث اتصل المبتعثون الأوائل بجون روبيرت فيرث (1890-1960م) الذي كان أستاذاً للسانيات العامة في جامعة لندن ما بين (1944-1960م)، وعلى يد هذا العالم وتلامذته في مصر بدأ التيار اللساني الأساسي، يمدّه رافد من اللسانيات الفرنسية ممثلة في أنطوان ميبه وجوزيف فندريس، ثم اللسانيات الأمريكية على يد المبعوثين العائدين من أمريكا في الستينات، ومعظمهم من أقسام اللغة الإنجليزية في الجامعات المصرية. أمّا لسانيو الروس وأوروبا الشرقية لم يكن لهم هذا الصدى..<sup>1</sup> وبالتالي كان نقل اللسانيات عن الغرب أجزاءً وقطعا في بعض نواحيه، وكان الأمر كذلك أثناء التطبيق وعند محاولة التنظير؛ اللذين لا يقدّمان الصورة الشاملة والكاملة للمشهد اللساني العربي المعاصر على النحو المطلوب. ولهذا كانت الحاجة ملحة إلى نوع ثالث من القراءات بدأ الانتباه إليها مؤخراً في إطار ما

<sup>(1)</sup> حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة؛ دراسة تحليلية نقدية في قضايا التنقي وإشكالاته ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي ليبيا، 2009م، ص 209.

يسمى (الفراءة الإستمولوجية) التي تشتغل على جهات عديدة منها ما يعود إلى طبيعة الفكر في حد ذاته، ومنها ما يحيل على الطرائق المقبولة علميا ومنهجيا في تصفية الأفكار والرؤى لبناء فكر لغوي عربي أصيل يجمع بين الموروث بكل خصائصه والمورود بكل مقولاته.

١٣٦/ج-ج) - الفراءة الإستمولوجية المنهجية الموجهة: إنَّ القراءة النقدية الإستمولوجية - في حقيقة الأمر - هو مشروع علمي أطلقه مؤخرا ثلاثة من الباحثين العرب الذين لاحظوا المشاكل والنقائص المقلقة في الدرس اللساني العربي، والتي تعرضنا لبعضها - آفا - وحاولوا اقتراح حلّ جذري لأزمة اللسانيات في الثقافة العربية، وتناول الإنجازات والمؤلفات بالنقد والتقييم منذ أول لقاء بين العالمين إلى الفترات المتأخرة، متحصنين تجارب أهم الرواد وبيان تأثيرهم ودورهم في بناء أسس هذا العلم ورسم حدوده، وبيان الكيفيات المنطقية المقبولة لقراءة النصوص التراثية واللسانية على درجة واحدة من الاهتمام.

هذا المشروع الذي بدأه محمد حلمي خليل في كتابه "العربية وعلم اللغة البنوي" (1996م) الذي تناول فيه الفكر اللغوي العربي الحديث والبنوية مع تأريخ لأهم المناهج اللسانية الغربية قبل وبعد سوسير، لاسيما المدارس البنوية المعروفة مع الفصل العلمي الصارم بين اللسانيات العامة والتاريخية، أين استنتج أن علم اللغة البنوي أو اللسانيات البنوية قد.. استطاع أن ينتقل بالدراسة اللغوية من المعيارية إلى الوصفية، واتخذ من دراسة العلاقات ووصفها وصفا موضوعيا، فلسفة عامة جمعت بين النظريات اللغوية المختلفة، بحيث قدّمت كل نظرية نموذجا تحليليا مختلفا، ولكنه يقوم على أصول بنوية..<sup>1</sup> ثم بدأ برصد أولى تطبيقات المنهج المقارن على اللغة العربية منطلقا من كتاب "النظور النحوي للغة العربية" التي ألقاها المستشرق الألماني "برجستراسر" في الجامعة المصرية عام 1929م، وبالرغم من ذلك فإنّ حلمي خليل يبدأ تأريخه للسانيات العربية مع علي عبد الواحد وافي لتكون تجربته أول ما يزنها ويقيمها لكن

<sup>1</sup> حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي؛ دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث. ص 137

سرعان ما غادره إلى إبراهيم أنيس الذي توسع في مناقشة آرائه من خلال كتبه "الأصوات اللغوية، في اللهجات العربية، دلالة الألفاظ" ليحسم في الأخير الريادة والبداية الفعلية للكتابة اللسانية العربية له.

وفي السياق ذاته يأتي مصطفى غلفان الذي يعدّ أكثر من طرق هذا الموضوع في كتابه "اللسانيات العربية الحديثة؛ دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية" في نهاية التسعينات ثمّ دعم مختلف النتائج التي انتهى إلى رصدها في كتاب بعنوان "اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة؛ خفريات النشأة والتكوين" ثم يعيد طرح المسألة من جديد وبعث أكثر سنة (2013م) في كتابه "اللسانيات العربية؛ أسئلة المنهج" أين أخضع تجارب أهم الرواد إلى ترتيب وتصنيف الجهود تصنيفاً من حيث المنهج والموضوع والغاية، كما بيّن مظاهر أزمة الأسس في اللسانيات العربية،<sup>1</sup> لينتهي في الأخير إلى تحديد المناهج الكبرى في اللسانيات العربية، وفي الطرف المقابل حاول إعادة تعريف باللسانيات كما ولدت عند الغربيين، لا كما فهمها الناقلون والمترجمون الأوائل، فكانت بدايته مع كتابه "في اللسانيات العامة؛ تاريخها، طبيعتها، موضوعها مفاهيمها" (2010م) ثم "اللسانيات التوليدية" (2010م)\* وأخيراً "اللسانيات البنوية؛ منهجيات واتجاهات" (2011م)، وقد تبعه في هذا الطرح ووافق آراءه مجموعة من الباحثين المعاصرين الذين جعلوا منه مرجعية نقدية واعدة، ولعل أهمهم حافظ إسماعيل علوي مؤلف كتاب "اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة" (2008م) وكتاب "أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات في الثقافة العربية" (2009م) وكتاب "فضايا إبستمولوجية في اللسانيات" مع أحمد الملاح (2009م) وهي كلّها مؤلفات جعلت من الكتابة اللسانية العربية الحديثة والمعاصرة مادة لاستنباط الأسس التي قام عليها الفكر

<sup>(1)</sup> مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 17 وما بعدها

\* عنوان الكتاب كاملاً هو "اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي؛ مفاهيم وأمثلة" وهو كتاب اجتمع على تأليفه كلّ من أحمد الملاح وحافظ إسماعيل علوي، ويعد من أهم المراجع في تتبع مختلف مراحل اللسانيات التوليدية التحويلية التي عكف على تطويرها العالم الأمريكي ناعوم تشومسكي، والتي لقيت شهرة منقطعة النظير خصوصاً في العالم العربي كما سنراه فيما يلي من هذا البحث.

اللساني العربي وتقويمه، وتشتدّ في الحقيقة الحاجة إلى تمديد هذا الطرح الذي عمد إليه غلفان والعلوي وذلك لأنها الخطوة الأكثر جدية في تصحيح المسار الذي يجب أن يتخذه العقل العلمي العربي في هذا المجال وفي غيره.

يقول علوي: "إنما ينبغي أن نعتدّ بالمساطر الحجاجية الإستمولوجية التي تنثوي وراء المعارف، وبأسئلة الشرط التاريخي، وبالتساؤلات المغيبة في المنظورات اللغوية وغير اللغوية وبالأصول المعرفية القائمة وراء كلّ نظر يزعم لنفسه الكشف عن القوانين الكلية أو الجزئية المنظمة للواقع أو الموصوف.."<sup>1</sup>، كما عني هذا الاتجاه أيضا بنشر مجموعة من المؤلفات التي يرمي فيها أصحابها إلى تطبيق مقولات هذا العلم على الأفكار والنصوص القديمة على نحو ما نجده في كتاب "التطور الإستمولوجي للخطاب اللساني" لجمعان بن عبد الكريم (2010م) الذي يقول في مقدمته ".. وسوف يقتضي البحث المسألة العودة إلى مجمل آراء القدماء ثم بعد ذلك إلى مجمل آراء المحدثين .. يلي ذلك محاولة إستمولوجية لدراسة ما نتج عن فكر البدايات من آثار في الخطاب العلمي للدرس اللساني.."<sup>2</sup> وليس بعيدا عن هذا السياق يأتي خالد خليل هوبدي في كتابه "التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث" (2012م) للبحث عن الأصول والاتجاهات اللسانية العربية ممثلا في الجهود الدلالية، يقول: "لقد كان النشاط اللساني العربي من الكثرة والتنوع ما احتاج معه إلى أبحاث ودراسات تقف على حدود هذا النشاط بالدراسة والتمحيص، بغية أرخنته والكشف عن أصوله المعرفية التي انطلق منها، وبيان الاتجاهات التي سلكها.."<sup>3</sup> ومن جهة أخرى فقد بدأ الفكر اللغوي العربي يوجّه هذا النوع من القراءة نحو النظريات والمدارس اللسانية الغربية قصد إظهار الأسس العلمية للخطاب اللساني الغربي،<sup>4</sup> على نحو ما نجده في مؤلف محمد محمد العمري "الأسس

<sup>(1)</sup> حافظ إسماعيلي علوي، وAmحمد الملاح، قضايا إستمولوجية في اللسانيات. ص32

<sup>(2)</sup> جمعان بن عبد الكريم، التطور الإستمولوجي للخطاب اللساني. ص10

<sup>(3)</sup> خالد خليل هوبدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص11

<sup>(4)</sup> محمد محمد العمري، الأسس الإستمولوجية للنظرية اللسانية؛ البنية والتوليدية. ص 28 وما بعدها.

الإبستمولوجية للنظريّة اللسانية" (2012م)، وعمود نخلة "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر" (2002م)، كما لا يفوتنا في هذا السياق أن ننبه إلى أنّ البحوث الأكاديمية التي تعدّ في مختلف الجامعات العربية وبخاصة في الجامعات والمخابر والمشاريع العلمية في المغرب العربي بين الجزائر المملكة المغربية وتونس تأخذ في أولوياتها هذا النوع من البحوث العلمية محاولة ترسيخ المعاملات النقدي والإبستمولوجية في تناول الأفكار والنظريات والعلوم المؤسسة في العالمين العربي والغربي.

إنّ هذا النوع من القراءة قد انتشر على نحو هائل في السنوات الأخيرة لما نجد فيه من تصويبات ونقود أدت بشكل مباشر إلى تهذيب الكتابة اللسانية العربية المعاصرة وجعلتها أكثر حذراً ورزاقية في تناول القضايا وطرح الأفكار وإجراء المقاييسات والمقارنات والاقتران بآنّ البحث العلمي المفيد لا يكمن في تتبع التطبقات بين النموذجين (العربي/النحوي/ اللساني الحدائي) وإنما في استحداث نظريات جديدة مضمونة النتائج.

د/ج- نوبل الكتابة اللغوية العلمية في إطار المنهج اللسانية العربية الكبرى: لقد انطلقت الكتابة اللسانية العربية من نقطة التقاء العالم العربي والغربي، ممثلاً في جهود ومؤلفات الأجيال الموفدة إلى الغرب والذين تعلموا وتكوّنوا في كبريات الجامعات الأوروبية لاسيما الفرنسية والإنجليزية ولاحقاً في مختلف الجامعات الأمريكية التي عرفت تطوراً مذهلاً خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية كما رأينا، كما أنه كان لحركتي الترجمة والاستشراق<sup>1</sup> أهمية موازية في بعث الفكر العربي وإعادة وضعه في المسار الحضاري الإنساني بشكل عام مع

<sup>(1)</sup> يذكر حلمي خليل شهادة تاريخية عن المستشرق الألماني (برجستاسر) الذي كان يلقي محاضرات في الجامعة المصرية عام 1929 والتي نشرها فيما بعد في كتابه المشهور الذي طبّق فيه أسس ومبادئ المنهج التاريخي المقارن بعنوان: "التطور النحوي للغة العربية"؛ إذ يقول في مقدمته: "إنّ الغرض من محاضراتي التي سأقربها عليكم هو درس اللسان العربي من الوجهة التاريخية أي من جهة نشأته وتكوّنه وأصول حروفه وأبنيته وأسّال الجمل فيه والمفردات التي وقعت فيه مع نوالي الأزمان..". للتفصيل ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي. ص140



تطعيمه بعلوم وفنون جديدة وفلسفات حديثة وتلقيحه بالمناهج والنظريات الحديثة قصد تحفيزه ودفعه نحو الإبداع والابتكار ومحاولة خلق الذات والتحرر من التخلف والانعزال.

وبغض النظر عن محاولة مدّ الجسور المعرفية واللسانية بين العالمين لنقل هذه التجارب العلمية التي أثبتت فعاليتها في مجالات تطبيقها، وقيام بعض الجامعات العربية وبشكل خاص المصرية منها بدور تأطير أسس الحوار والمناقشة، ومنذ الوهلة الأولى بدأ هذا النقل والحوار يأخذ توجهات أوضح مما تقدّمه المؤلفات التاريخية منذ "إبراهيم أنبس" على أقل تقدير إلى الآن، هذه التجليات والتشكلات التي بدأت في المؤسسات الأكاديمية أثناء التدريس وتكوين الأجيال ثم في المؤلفات والمنشورات.

وفي الأخير لتنتقل إلى الفكر اللساني العربي بشكل عام يقول محمد حلمي خليل " .. وبعد عودتهم من بعثتهم تصدوا للتدريس والبحث العلمي في الجامعات المصرية، ففي دار العلوم كان عبد الرحمن أبوب وتمام حسان وكمال بشر، وفي الإسكندرية محمود السمران، واختلفت اتجاهاتهم في تقديم علم اللغة للباحث العربي اختلافا واضحا.."<sup>1</sup> وليس ببعيد هذا السياق يصف تمام حسان التوجه المعرفي للكتابة اللسانية في ذلك الوقت فيقول: " .. وتشعبت المسالك أمام الشعب بعد أن تئاعب وتماطى ونفض عن نفسه غبار الموت فوجد أمامه طريقا في الماضي يقوده إلى التراث العربي الخصب ورأى أنه لو بعث هذا التراث أو أحياه لكان دافعا لعزة جديدة لا تقل روعة عن التأريخ العربي نفسه، ووجد أمامه طريقا في المستقبل.. ثم رأى أنه لو سلك الطريق الأول فحسب لا تقطع به التاريخ عن الحياة، ولو سلك الثاني فحسب لتقطعت به الحياة عن التاريخ ففضل أن يأخذ بنصيب من التراث العربي الذي يوحي إليه بالاعتزاز ونصيب من الثقافة المعاصرة يمنحه العزة.."<sup>2</sup> وبهذا يرى تمام حسان أنه يوجد تصنيفات للكتابة اللسانية العربية، وهما: التوجه التراثي، والتوجه الحدائي، غير أنه

<sup>(1)</sup> حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي. ص 167

<sup>(2)</sup> تمام حسان، مناهج البحث في اللغة. دط، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1990م، مقدمة الكتاب.

يقر بأفضلية الجمع بين الاثنين، تمهيداً لمشروعه الوصفي التقريري الذي سيشق طريقاً وعرّاً في تصفية التراث وغربلته.

ثم إنّ الحديث عن اتجاهات الكتابة اللسانية العربية الحديثة والمعاصرة هو حديث عن المرحلة الأخيرة التي انتهت إليها الجهود واجتمعت على أرخنة هذا النوع الجديد من التفكير اللغوي العلمي، ويفترض على كلّ باحثٍ فذٍّ يروم القيام بهذا النشاط أن يكون صاحب رؤية منهجية صارمة ناتجة عن الاطلاع العميق والدقيق لكلّ الأعمال المقترحة في هذا السياق؛ وأن يكون على دراية تامة وكافية بكيفيات تشكلها والتدرج المستمر لمسيرتها الفلسفية والمنهجية والفكرية بشكل عام.

كما أنه لا تقلّ أهمية عنه استتطاق النصوص وحصر الأشباه والنظائر، وتصنيف كلّ الآراء إلى الخانة التي تناسبها من حيث صياغة الأهداف التي يراد تحصيلها، وعلى عكس المؤرخين الذين يستنفذون طاقاتهم في استقراء الأحداث والبحث عن البدايات والمنطلقات فإنّ البحث اللساني كمنظومة فكرية متسلسلة أشدّ ما تكون بحاجة إلى البحث عن النهايات التي مهّدت لبدايات جديدة، والتي ننطلق منها اليوم في معالجة طرائقها ومناهجها على النحو الذي نفهمه الآن، لتأسيس -في الأخير- لشرعية الحكم العلمي والنقد المنهجي على توجهاتنا المشكّلة للمحاور الكبرى التي أقامت هيكل الفكر اللساني العربي الحديث والمعاصر.

كما أنّ ربط هذه الاتجاهات منذ البداية بعلماء معينين وبباحثين محدّدين ليس من أجل البحث عن الأبطال الثقافيين أو أن نجعل منهم شخصيات أسطورية -وهو من زمرة البحث عن البدايات- بغرض تعويض "ما لتخلفنا الراهن ونعلّق عليهم تلك المآسي ونريح ضمائرنا التي هي -كما نظن- بريئة من التخلف؛ لأننا نتاج لقرون من التخلف.."<sup>1</sup> وبالتالي فإنّه لا يمكن الحديث اليوم وبشكل عادل عن الإبداعات والمنجزات دون أن نتعرض ولو

(<sup>1</sup>) - جمعان بن عبد الكريم، التطور الإستمولوجي للخطاب اللساني. ص 49 بتصرف

بشكل أولي للحظة التاريخية التي أعلنت فيها رسميا بداية هذا النمط الجديد ونهاية البحث في القديم عن حلول لمشكلاتنا اللغوية اليوم.

إذا لحظة ميلاد الكتابة اللسانية العربية الحديثة كانت ما بين (1941-1946م)، وهي السنوات التي يرجح فيها طبع كتاب "الأصوات اللغوية" لإبراهيم أنيس، هذا الأخير الذي كان على دراية بنوع العمل الذي سيقدمه وبِعظيم المسؤولية المنتظرة من ذلك، وبالرغم من جدة وبدعة ذلك في الثقافة العربية، إلا أنه لم يجد حرجا أو ضيقاً من التصريح بذلك، يقول: ". فلما كان العصر الحديث واتصلت ثقافتنا بثقافات أوروبا، ورأينا لعلماء اللغة فيها التجارب الصوتية التي يخيل للناظر إليها، أنها نوع من السحر، بدأ بعض أعضاء البعثات اللغوية يعنون بهذا الأمر، ويحاولون الانتفاع به في خدمة اللغة العربية... وكتابي هذا وإن كان الأول من نوعه في اللغة العربية... وإنما أعدّه مجهوداً متواضعا أبغى به نشر طرف من هذه الثقافة اللغوية بين من يعنون بالبحث اللغوي في مصر.."<sup>1</sup> وعلى هذه الحالة التي صاحبت الكتاب فإنه قد وجهه بحذر شديد إلى طلاب الجامعات والمعاهد العليا في الدراسات اللغوية،<sup>2</sup> لما كان يواجه الأقاليم الحداثية في كل المجالات واللغة تحديداً من صعوبة تقديمها كمادة علمية وإقناع الأوساط الثقافية بأنها ستعود على الفائدة الجليّة للغة العربية، ". والحقيقة أنّ لهذا الشعور ما يسوغه في وضعية الدراسات اللغوية في تلك المرحلة؛ إذ اتسمت بالجمود لولا محاولات متفرقة كان هدفها إحياء النحو، وإعادة صياغة قواعده، فقد ساد الاعتقاد ولعله سائد لدى الكثيرين اليوم -أيضا- بأنّ علوم العربية بلغت النضج والاكتمال..."<sup>3</sup> فالاصطدام مع الرفض لكّل ما هو غربي والذين يشكّون مجمل السلطة الثقافية العربية، هي أول ما سيحسب لها "إبراهيم أنيس" لأنها رهان خاسر لا يتحمّل المغامرة بها، وقد خرج محمود السعمران

<sup>(1)</sup> إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية. ص 4 بتصرف

<sup>(2)</sup> المرجع السابق، ص 5

<sup>(3)</sup> فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 16

بهذا الاستنتاج مبكراً عند نشره لكتابه المتميز (اللغة والمجتمع؛ رأي ومنهج) الذي أرغمه على التوجه نحو القارئ العربي بعدما تجنّب طبقة التوجه الأكاديمي حينها وفي مصر الأزهرية بالتحديد، فهذا الانتقال هامٌ جداً في هذه المرحلة التي عرفت أزمة ثقافية عميقة والتي سيكون لها تبعات في توطين هذا العلم، وقد علّق املخ على ذلك بقوله "إنّ توجه اللسانيات العربية إلى القارئ العربي والمتقف العربي بدل التوجه أولاً إلى الباحث العربي، فمحمود السعران عندما ألّف كتابه "علم اللغة" أضاف إلى عنوانه مقولة (مقدمة إلى القارئ العربي) وهذه المقولة خطيرة جداً لأنها تدلّ على تجاوز الباحث إلى المتقف، وهذا التجاوز قد يكون يأساً من إقناع الباحث آنذاك بالمقولات اللسانية أو التفافاً عليه بالذهاب إلى المتقف والقارئ..<sup>1</sup>، ولهذا الالتفاف والتجاوز له مبررات موضوعية يتمثل في كون المختص أو الباحث العربي قد تعاطى مسلمات وأشرب مقولات لا علاقة لها بهذا العلم المحوج إليه.

ولتبيد هذه الأوهام يجب البدء بالقارئ ".. ومن أهمها ما رسخ في عقولنا من عدم التمييز بين الدراسة الوصفية والدراسة التاريخية للغة... ونحن نعتر بعربيتنا اعتزازاً يخيل إلينا أنها لم تتغيّر منذ نزول القرآن الكريم، أو أنها لم تتغير إلاّ في أقلّ القليل، فنحن في دراسة مسألة ما قد نستشهد بشاهد جاهلي إلى جوار شاهد من صدر الإسلام إلى جوار شاهد عباسي وهكذا..<sup>2</sup> لذلك كان على إبراهيم أنيس أن يغطي كتابه هذا بكتاب آخر يحمل فيه على نفسه همّ العودة إلى التراث، وكأننا به يعلن عدم انسلاخه عن التراث أو شعوره بالانفصال عنه بكتابه السابق، والتتقيب في أقوال وآراء العلماء القدامى بعنوان "في اللهجات العربية" ثم "موسيقى الشعر" ويليه "من أسرار اللغة" فـ"دلالة الألفاظ" ليعود -مرة أخرى وبقوة وتمكّن فريد- إلى اللسانيات الغربية فيترجم كتاب "اللغة" لفندريس سنة 1950م.

<sup>(1)</sup> خميس محمد حسن الملخ، اللسانيات في الثقافة العربية. ص3، الموقع الإلكتروني السابق، بتاريخ: 17 مارس 2013م

على الساعة 15.45

<sup>(2)</sup> محمود السعران، علم اللغة؛ مقدمة للقارئ العربي. ط2، دار الفكر العربي، القاهرة مصر، 1997م، ص39

إذا يبدأ تاريخ الكتابة اللسانية العربية من تاريخ نشر كتاب "الأصوات اللغوية" والذي يشهد له السعران بأنه "أول كتاب ألف بالعربية يعرض الموضوع من وجهة نظر العلم الحديث".<sup>1</sup> ولكن ربط هذا الكتاب بتاريخ محدد يصاحبه شيء من الغموض والضبائية.

فإذا كان السعران -وقد تبعه في ذلك حلمي خليل- الذي يرى بأن الأصوات اللغوية\* هو البداية الفعلية للتأليف اللساني العربي، فإنّ عبد السلام المسدي يرى بأن ذلك إنّما كان مع كتاب "في اللهجات العربية" غير أن فاطمة بكوش قد حسمت هذا النزاع لأسبقية "الأصوات" على "اللهجات" وحجتها في ذلك "أنه -أنيس- يشير في كتابه "في اللهجات" إلى كتابه "الأصوات اللغوية" في مواضع مختلفة منها:<sup>2</sup> 15، 35، 44، 52، 69، 71، 84، 94، 97، 105، 108، 121، 124، 125، 131، 134، 138، 169، 174، 177... وفي هذا دليل على سبق كتاب "الأصوات اللغوية" وتصدره قائمة المؤلفات في الكتابة اللسانية العربية الحديثة، والذي يبدأ تاريخها منه.

وبعد ذلك تتابعت المؤلفات وتكاثرت -إلى حدّ ما- في هذا المجال لتبني صرحاً عظيماً لهذا الفكر الجديد، وبشيء من التجاوز عن الصفات المميزة لكلّ باحث والقيمة العلمية لكلّ مؤلف يمكن قبول مقترح الملح\* الذي لاحظ إمكانية تصنيف هذه الأعمال إلى ثلاثة أصناف كبرى دون قطع أو اصر اللقاء من حين إلى آخر بينها، لأنّه مهما كان التباعد عظيمًا بينهم إلّا

<sup>(1)</sup> محمود السعران، علم اللغة؛ مقدمة للقارئ العربي. ص38 ملحق الهامش رقم (1)

<sup>(\*)</sup> غير أن حلمي خليل يرى بأن التمهيد لهذا العلم بدأ أول ما بدأ كان مع علي عبد الواحد وافي، يقول "ولكن التمهيد لهذا المنهج الجديد جاء من عالم في الاجتماع هو الدكتور علي عبد الواحد وافي، الذي نشر عام 1941م كتابين أحدهما بعنوان "علم اللغة" والآخر "فقه اللغة" ثم أعيد طبع الكتابين عدة مرات بعد ذلك.. ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي. ص142، غير أنّ ما منع عبد الواحد وافي من تصدره على رأس هذا العلم هو افتقار مؤلفاته للمنهجية والوضوح في بسط فروع ومجالات علم اللغة حسب حلمي خليل.

<sup>(2)</sup> فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص20/19، والأرقام تشير إلى الصفحات، وقد نبتني إلى هذه الإحصاءات الباحثة سوريا ججوب، في رسالتها المتميزة (نوفست سنة 2013م، بإشراف فضيلة الأستاذ: عز الدين صحرأوي) تحت عنوان: "فضايا في اللسانيات العربية الحديثة" ص16، والتي أنهكت هذا العنصر تحليلاً ممّا أغنانا عن تمديده.

<sup>(\*)</sup> وفي هذا مخالفة لتصنيف حلمي خليل الذي حصرها في منهجين "النأصلي والوصفي القربري" نظراً لعدم انتهاء مؤلفات الباحثين في المغرب العربي إليه عكس الملح الذي اطلع عليها بشكل جيد.

أنهم جميعاً تجمعهم اللغة العربية كموضوع للدراسة والبحث، ففي تصنيف مسالك الباحثين العرب المتأثرين بمناهج النظر اللغوي الحديث تبرز اتجاهات الآتية:<sup>1</sup>

**الأنجاه الأول:** المستعملون بمناهج النظر اللغوية الحديثة في دراسة النحو العربي بالكشف عن وجوه الاتفاق والافتراق بين النحاة العرب القدامى، وعلماء اللغة المحدثين في المنهج والتفكير والتطبيق سعياً وراء تأصيل هذا التراث وفق نظريات علم اللغة الحديث، وهذا الاتجاه يسمى "**الاتجاه التأصيلي**" الذي كان من أعرق المناهج وأسبقها في الظهور، والأكثر خبرة في معالجة القضايا التراثية، كما أنه قد عرف مجموعة من التطورات والتحسينات في المراحل المتأخرة منه، وله أتباع كثير في المشرق والمغرب.

**الأنجاه الثاني:** المنطلقون من المنهج البنوي الوصفي التقريري في دراسة النحو دراسة شكلية تستبعد منه نظرية العامل والتقدير وهذا الاتجاه يسمى "**الاتجاه الوصفي التقريري**".

**الأنجاه الثالث:** المنطلقون من المنهج التوليدي التحويلي في دراسة النحو دراسة تفسيرية نحوية ومعجمية وصرفية وصوتية للكلمة أو الجملة، وهذا الاتجاه يمكن تسميته "**الاتجاه التفسيري**" غير أنه لا يجوز الوقوف عند هذا التصنيف بنوع من الصرامة القاسية؛ التي يمكن معها اعتبار هذه المناهج مستقلة تماماً ولا تشترك في أي وجه - كما أشرنا أعلاه -، بل جميعاً تحاول إحياء النحو العربي ومن خلاله إحياء جميع العلوم اللغوية المرتبطة به، كما سنرى مع زعماء كل اتجاه على حدة، وفق التدرج الآتي:

**د/ج/أ) - الأنجاه الوصفي التقريري في الكتابة اللسانية العربية الحديثة:** يعدّ هذا المنهج العتيق من أوائل المناهج التي ظهرت في مجال الكتابة اللسانية العربية الحديثة المرتبطة بالدرس اللساني الغربي، والتي انطلقت بالتحديد في البداية من مصر مع إبراهيم أنيس كما رأينا، وقد

<sup>(1)</sup> خميس محمد حسن الملح، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 224، بتصريف

تجدد لها ومثلها أكثر الباحثين العرب شهرة في الفترة المعاصرة، ففضلا عن أنهم مثلوا مرجعية علمية عميقة لجيل بأكمله في مختلف العلوم اللسانية التي قاربت اللغة العربية درسا واستعمالا، فإنهم قد أسهموا بنحو مباشر في تأسيس مجمل الدرس اللغوي في تلك الفترة، .. ويتزعم هذه الحركة اللغوية الجديدة ثمام حسان في كتابه "مناهج البحث في اللغة" وعبد الرحمن أيوب في كتابه "دراسات نقدية في النحو" وإبراهيم أنيس في كتابه "من أسرار اللغة" وعبد المجيد عابدين في كتابه "المدخل إلى دراسة النحو العربي" وإبراهيم مصطفى في "إحياء النحو...<sup>1</sup> وقد سادت هذه الأسماء على الساحة اللغوية واعتمدت هذه العناوين من المؤلفات في غالب المناهج الأكاديمية، وقد كان محمد حلمي خليل قد صنف هذه الأعمال ضمن ما أسماه بـ "الوصفية" وقد التفت اللغوي العربي<sup>2</sup> غير أنه اكتفى بالباحثين "ثمام حسان وعبد الرحمن أيوب" لينتخب من خلالهما كتابيهما السابقين، وبالاطلاع على فكر الرجلين يظهر من الوهلة الأولى أنهما مختلفان في بعض الآراء وفي الطرح؛ حيث مثل أيوب هذا المنهج في بداياته، وقد كان هذا التمثيل متعثرا في مواقف كثيرة، مثلا "أنه من الغريب أن يرى أن الوصفية تقتضي دراسة التراكيب اللغوية دون أن تفصل أو تحلل أجزاءه بعضها عن بعض، ومن الأغرب أن يستشهد على ذلك بعمل هاريس..<sup>3</sup> فأيوب قد خاض في مسائل كثيرة واتضح مع القراءة والنقد أنها تحتاج إلى إعادة نظر وتصحيح لكثير من المسائل التي عكف على تحليلها وتبسيط مقولاتها، وتأجيل الأحكام إلى غاية وضوح عمق الأطروحات، وهو الأمر الذي لم يتم مع أيوب حيث تسرع في الحكم على قضايا عديدة دون تأصيلها.

أما تمام حسان فقد كان أكثر رزانة وهدوءا، وقد مثل هذا المنهج في أوضح صورته وأقوى مراحلها، ولم يختلف مع أقرانه في "اعتبار دراسة اللغة دراسة شكلية خارجية هي المنهج

<sup>(1)</sup> أنيس فريحة، نظريات في اللغة. ط2، دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، 1981م، ص115

<sup>(2)</sup> حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي؛ دراسة في الفكر اللغوي الحديث. ص167.

<sup>(3)</sup> حلمي خليل، المرجع السابق، ص171.

الأسلم في وصفها نحويًا وصرفيًا وصوتيًا؛ لذلك فهم ينفرون من التعليل القائم على التأويل والتقدير، والمقايسة العقلية لا الشكلية بين ظاهرتين أو حكمتين؛ لأنّ العلة المقبولة عندهم تلخصها مقولة هكذا نطقت العرب..<sup>1</sup> وهم بذلك يحاولون قراءة التراث نقدياً بإظهار عيوبه واقتراح البدائل العلمية وفق ما أسفرت عنه أحدث المناهج اللغوية.

لقد اختلف في مسألة أقوى ظهور لهذا المنهج في فكر تمام حسان بين ما اقترحه أنيس فريحة الذي اعتبر كتاب "مناهج البحث اللغوي"<sup>2</sup> هو الكتاب الذي استطاع تمام من خلاله تمثيل هذا المنهج، في حين يرى حلمي خليل أن ذلك إنما كان في كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية" المنشور سنة 1957م، يقول حلمي خليل "أما الكتاب الثاني الذي نعدّه من الكتب النظرية التي قدّمت المنهج الوصفي إلى الفكر اللغوي العربي الحديث، بصورة أكثر دقة وأكثر شمولية، فهو كتاب تمام حسان اللغة بين المعيارية والوصفية.."<sup>3</sup> فالكتابان كما يظهر من عنوانيهما فإنّ تمام يبني وجهة نظر التحليل الوصفي أولاً في إثبات الأوضاع المتغيرة للغة العربية، وفي نقد التراث النحوي العربي، الذي يشكو بشكل مستمر من المعيارية وهو الأمر الذي أثقل كاهل المحلل اللغوي العربي بسبب عدم التفاته إلى الطابع الاجتماعي المميّز للغة، والذي يفرض عليها قوانين التطور والتغير، غير أنّ تمام حسان يرى بأنّ النحو العربي لم يأخذ في الاعتبار غير ما وقع عليه -معها ودراسة ونظيراً- في عصر الاحتجاج، فهذا العصر كما يفهم من كتابات تمام أنّه الفاصل التاريخي<sup>4</sup> بين مرحلة الوصف التي اعتمدها علماء العرب الأوائل كأداة للبحث وعصر المعيارية كأداة للتعليم التي طبعت المرحلة الثانية والتي امتدت من سببويه إلى الفترة المعاصر.

<sup>(1)</sup> حسن خميس سعيد الملح، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين. ص225

<sup>(2)</sup> أنيس فريحة، نظريات في اللغة. ص115.

<sup>(3)</sup> حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي. ص181

<sup>(4)</sup> حلمي خليل، المرجع السابق، 182 بتصرف



يقول تمام حسّان " .. فطنت إلى أساس الشكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولاً وأخيراً، وأنّ هذه المعيارية تتضح في طريقة تناول كما تتضح طريقة التعبير في جمهرة كتب النحو والصرف والبلاغة، لا نكاد نستثني منها إلاّ قلة ظهرت في أول عهد العرب بهذه الدراسات فقامت على الوصف في كثير من أبوابها، ولم تقع في المعيارية من ذلك كتاب سيبويه وكتابتا عبد القاهر الجرجاني أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز .. فلما انتهى عصر الاستشهاد.. وجدوا أنفسهم بموضع اضطرروا فيه إلى أن يدوروا حول ما وضعه السلف من قواعد فجعلوا كلامهم عنها لا عن مادة اللغة، ولم يعد ثمة مكان للاستقراء.."<sup>1</sup> وهذا يعني ضرورة إعادة النظر في مصنفات النحو العربي الذي نتلقاه عن كتب التراثيين و العمل على الفصل بين كتب تناولت مباشرة تحليل المواد اللغوية العربية ومصنفات أكثر في الكلام عنها آخذة في التباعد بين شرحها وتعليمها وتفسيرها وتفاسيرها وإعداد الحواشي وحواشي الحواشي والشروح واستنتاج واستخلاص طرائق الاستقراء وفهم مناهجه والاستعداد لنحو جديد يأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والتطويرية له.

غير أننا نرى بأن الكتاب الحقيقي الذي جعل من تمام حسان الأطروحة الأكثر أهمية والأجدر بالانتباه والأحسن مزجا بين وصف اللغة العربية والمنهج البنوي الحديث هو كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" الذي نشره سنة 1973م..<sup>2</sup> ومن خلال هذا الكتاب سيطلق تمام حسان مشروعاً نقدياً لكل دراسة أو تفكير سبقه على حدّ تعبيره<sup>3</sup> وبالرغم من هذا التميز الاستثنائي إلاّ أنه قد أرغمه منهجه الذي كان ضحية له التعرض إلى تجاوز أهم مقولة تراثية إنبت عليه النظرية اللغوية العربية وهو مبدأ العمل، ممّا جعل كثيراً من النقاد يشكون في

<sup>1</sup>- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية. ط4، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000م، ص12

<sup>2</sup>- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي، ص183 بتصرف

<sup>3</sup>- تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها. ص9

نوايا تمام حسان من النظرية اللغوية العربية التقليدية، ويسارعون في وصفه بالحدائي المتكرر للتراث.

ومع هذا يرى أغلب النقاد أنّ القيمة العلمية لمؤلف تمام حسان "اللغة العربية معناها ومبناها" في الدرس اللغوي العربي الحديث لا تختلف عن قيمة كتاب سيوييه في القرن الثاني للهجرة، وإن كان بعضهم لم يصرح بذلك، وإنما يرى في هذا شيئاً من المبالغة، إلا أنّ لهذه المقابلة اللطيفة مبررات موضوعية تجعل منه موسوعة علمية في مختلف علوم اللغة العربية من أصوات إلى نظامها الذي يأخذ -مع تمام حسان- بنية شكلية محدّدة قابلة للوصف والتحليل إلى التصريف الذي يكشف فيه عند تناوله عن وجود ".. خلل واضح في تقسيم القدماء للكلم لذلك ارتأى اقتراح تقسيم جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتباري المعنى والمبنى، وهو تقسيم يندرج ضمن مشروع طموح لوصف ظواهر اللغة العربية ومستوياته.."<sup>1</sup> لينتهي به هذا التقسيم السباعي الآتي: الاسم والصفة والفعل والضمير والخالف والظرف والأداة،<sup>2</sup> بناء على جمع المباني والمعاني معاً، وعلى نحو أفقي متوازن، ثم يأتي النظام النحو الذي سيجعل منه أهم النظريات التي عُرف بها، ليقتراح بدلا عن العامل -كما أشرنا سلفاً- الذي ساد كل الدرس النحوي العربي التقليدي تقريبا باستثناء ابن مضاء القرطبي، وفق ما سماه بـ "نظريّة نضافر الفرائن" غير أنّ الفرق بينها هو أن ابن مضاء رفض مقولة العامل لدواعي غير علمية في حين أن تمام حسان يرى بقصور هذه المقولة وافتقارها إلى أدوات أخرى، والفرق شاسع بين الرفض والبديل.

إنّ تمام حسان قد أشار من الوهلة الأولى، وإن كانت الفكرة قد تخمرت في رؤاه منذ مرحلة "المناهج" ولكنها لم تكن جاهزة بعد إلا مع كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" حيث يقول: "وإذا كان العامل قاصراً عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها فإنّ

<sup>(1)</sup> حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة. ص 234

<sup>(2)</sup> تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها. ص 90

فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام.. "فالدعوة إلى إبطال مقولة العامل من شأنها إعادة النظر في كل حيثيات النظرية النحوية العربية، ومن مبرراته أنّ ..المعاني النحوية تتسم بالتعدد والاحتمال ولا تتضح إلاّ بواسطة القرائن.."<sup>1</sup> أمّا المعجم العربي فإنّه بدوره لم يكن بمنأى عن إعادة نظر وفق متطلبات عصرية لا تشبعها المناهج التقليدية التي بنت معجمات كثيرة ومتعددة ومجالات متنوعة، ولكن فيها من العيوب والنقائص ما يحتاج معها إلى مراجعة، وبشكل خاص اعتباره نظاما لا يختلف عن الأنظمة الصوتية والدلالية والنحوية.. السابقة، وإنما هو قائمة من الدوال تحيل على المدلولات يقول: "أمّا المعجم فهو - وإن كان جزءاً من اللغة- فليس نظاما وإنما هو قائمة من الكلمات ذات المعاني المتباينة غير المتقابلة بالضرورة.."<sup>2</sup> ويكون بذلك قد حاول من خلال تبنيه للوصفية التقريرية إعادة طرح نظرية لغوية جديدة وشاملة تأخذ في أبعادها العلوم اللسانية للغة العربية وفق نظرة نقدية تحليلية تعمل على تجديد الفكر اللغوي الحديث والمعاصر.

غير أنّ تلقي هذا الفكر الذي يطرحه تمام حسان قد صاحبه نوع من عدم الرضا خصوصا من المدرسة السلفية التي اعتدنا معها محاربة كل ما هو غربي وتقديس كل ما هو عربي تراثي، لكن الغريب أن يعلق حسن خميس الملمخ على فكر تمام متهما إياه بنوع من الازدواجية [*le double discours*] حيث يقول: "و.عندما وصلت آثار النظرية التوليدية التحويلية إلى بعض المحدثين حصل ما يشبه الانقلاب، فتمام حسان الذي كان يقول سنة 1957م، نرجو أن نكون قد بينا فساد العامل في النحو بل فساد التعليق الذي هو أصل العامل عاد عن شيء من رأيه سنة 1978م، وقال: يبدو أن النموذج التحويلي يمكن أن يطبق على اللغة العربية ويمكن للغة العربية أن يعاد وصفها ألسنيا من خلاله، وذهب في سنة 1984م، إلى

<sup>(1)</sup> حافظ إسماعيلي علوي، ووليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات. ص50

<sup>(2)</sup> تمام حسان، اللغة العربية مبناهها ومعناها. ص10

أبعد من ذلك فقال: من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته..<sup>1</sup> فاعترف تمام هذا من شأنه أن ينسف كل جهوده التي دأب على بلورتها على امتداد خميس سنة، لكن بالعودة إلى مؤلف آخر يبدو أنه قد غاب عن الملح أو أنه قد تجاوزه عمدًا، نجد أن تمام حسان مازال مصرًا على آرائه ووفيًا لمبادئه وبشكل خاص "نظرية الفرائن" التي قام عليها مؤلفه السالف، حيث يقول: ".إن قضية العامل الإعرابي في النحو موضع اعتراض..<sup>2</sup> وهذا القول الذي يعدّ امتدادًا لفكره السابق قد نشره العلوي والعناتي في حوراهما مع تمام حسان سنة (2009م) في حين أنّ التعليق السابق للملخ قد نشر سنة (2000م) وعلى حداثة الكتاب الأول يمكن التساؤل عن عودة تمام بعد عودة إلى مواقفه العلمية القديمة؟ أم أنّ القراءة والتأويل مازالا يستتقان النصوص بالأشكال الذاتية التي تغلغت من الخطاب اللساني النهضوي؟

ب/ج/ب- الاتجاه التأصيلي للتراث في الكتابة اللسانية العربية الحديثة: لقد سبقنا الحديث على هذا المنهج وانتهينا إلى أنه كما يظهر من تسميته تأصيل وتأسيس للتراث العربي، حيث يؤمن أصحابه بوجود نظرية لغوية علمية في التراث العربي القديم تحتاج إلى إلقاء الضوء عليها فقط وإعادة تفعيلها وتقديمها، وينبني سعيهم هذا على مقابلة التراث أو بعض محاوره ومقولاته بالنظريات اللسانية الغربية أو في بعض من آرائها، وهذا ما نلتمسه في مؤلفات نهاد الموسى وبالتحديد في مقابلاته بين الاعتراضات البنوية عند تشومسكي والأصول التي رسمها سيبويه والناتج الحاصل عليه من ذلك ".أن مجمل استدراقات تشومسكي على البنويين مستشعر في استطلاعات سيبويه في (باب اللفظ للمعاني) من أوائل كتابه. فقد أخذ تشومسكي على البنويين أنهم اقتصروا على ظاهر اللفظ عند التحليل فضلّ عنهم أن يفسروا بذلك جملاً لها تركيب خارجي واحد، ولكن معانيها مختلفة، وجمالاً لها تراكيب خارجية

<sup>(1)</sup> حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي. ص 287

<sup>(2)</sup> حافظ إسماعيلي علوي، ووليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات. ص 50

مختلفة ولكنها ذات معنى واحد، ويقول سيبويه في مطالع ذلك الباب.. اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظتين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظتين والمعنى واحد، واتفاق اللفظتين واختلاف المعنيين..<sup>1</sup> فنهاد موسى هنا يأخذ بجزء النظرية التوليدية التحويلية وبعض الأصول التي استقر عليها علماء التّراث العرب وعلى رأسهم سيبويه، ثم يقرّ بأفضلية السبق وقرابة التشابه بينهم، غير أنّ نهاد موسى في طرحه هذا قد عرض آراء كثير من علماء التّراث مثل ابن جنّي والبرّاني والجواني وابن هشام على محك نظريات المدرسة التوليدية بمختلف تصوراتها -المنهجية والعلمية- التي انتهت في الأخير إلى التوسع لتشمل الجوانب الصوتية والدلالية والمعجمية من المراحل اللاحقة لها.

كلّ هذا كان تحت هدف واحد أنّه ".يعسف في تجديد إحساسنا بالنحو العربي في مفهوماته ومنطلقاته وأبعاده بعد طول إلف به في لغته الخاصة ومصطلحاته الخاصة ومنهجه الداخلي.."<sup>2</sup> ولكن ما لم ينتبه إليه نهاد موسى أنّ في عزل هذه المفاهيم والمقولات سواء العربية منها أم الغربية فيه نظر؛ وليس يرجى من ورائها أي نتيجة علمية، وإنما كان لذلك أن يكون على منفعة ترتجى لو أنّه قام بمقابلة الفكرين بكلّ سياقاتهما المعرفية والمنهجية التي سيضطلع بها باحث آخر فيه من التمييز ما فيه، وهو العلامة عبد الرحمن الحاج صالح صاحب أهمّ المؤلفات القيمة التي بنت هيكل اللسانيات العربية المعاصرة.

أمّا عبد الرحمن الحاج صالح فقد كان أكثر عمقا في طرحه وقسوة على نفسه في منهجه؛ إذ شرع في حوار الحفري الشمولي مع التّراث بتحديد خطوات إبستمولوجية ومنهجية دقيقة، لإعادة تركيب المقولات العلمية القديمة وفق المفاهيم المتداولة في تلك الأزمان فنظرت له لم تهدف ". إلى إعادة قراءة التّراث العربي، فحسب وإنما بدراسة إبستمولوجية دقيقة

<sup>(1)</sup> نهاد موسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص 46/47 بتصرف.

<sup>(2)</sup> خميس محمد حسن الملح، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 224، بتصرف.

لمفاهيم النحاة وتصوراتهم وطرائق تحليلهم ..<sup>1</sup> ويتجلى ذلك في تحديده للأصول الضرورية التي يتوجب على أي باحث لساني عربي حصيف أن يلتزم بها التزامه بقواعد استعمال اللغة، وأن يطيل فيها النظر ولا يتسرع في استعجال النتائج:<sup>2</sup>

### أ) - فيما يختص الرواية ومدى ثقة الباحث فيها؛ ويرى بأن ذلك لا يتم بالشكل المطلوب إلا إذا اجتمعت الضرورات الآتية:

✓ ضرورة الرجوع إلى ما قال به العلماء بدقة؛ أي النص الصريح.

✓ ضرورة الاعتداد في التصديق لما يروى.

✓ ضرورة الاصطفاء للمصادر والمراجع وتخيار ما أجمع العلماء قديما وحديثا على صحته.

✓ ضرورة الرفض لكل مصدر كمرجع للرواية إذا اتضح أن أكثره كذب.

### ب) - فيما يختص بالفهم لما قصده بالفعل أصحاب النصوص:

← ضرورة تقديم النص الأصلي لقول قائل على شرحه في محاولة فهمه.

← ضرورة التمسك بمبدأ التصفح الكامل للنص الواحد.

← ضرورة اعتماد التحليل الاستنباطي للوصول إلى مقاصد النصوص.

← ضرورة الاعتماد على الاعتداد المستمر بعامل الزمان في تحوّل رواية العلماء.

← ضرورة التمهيص الموضوعي الدقيق للنظريات اللسانية الغربية.

### ج) - اعتماد طريقة المقارنة القياسية الدلالية.

<sup>(1)</sup> المرجع السابق، ص 247، بتصريف.

<sup>(2)</sup> عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة. من ص 9 إلى 22 بتصريف، وقد أطلعنا في هذا الاقتباس المتصرف فيه لأهمية هذه الخطوات عند كل باحث سواء أكان في النصوص التراثية أم في النظريات اللسانية الغربية، وهو أشد ما نحتاج إليه في هذه العملية.

#### د - اعتماد التصحح الدقيق للنظريات اللسانية.

ومن خلال هذه المبادئ والمنطلقات الدقيقة والصارمة يبدو جليا أن الحاج صالح يخالف نهاد الموسى - وإن كانا يدعوان إلى المنهج ذاته- ففضلا عن صقل المبادئ المناسبة لقراءة التّراث قراءة علمية عادلة ومقنعة ومتأنية تقوم على استبعاد أي رأي خارجي (لساني مؤفّنا) أو داخلي (الشروح والنحاة المتأخرين والمتفلسفين وأصحاب الحدود وغيرهم) " .. فقد اعتمد هذه الأصول بسبب ما لاحظته عند الكثيرين من المعاصرين العرب ومن غيرهم من الاكتفاء بما يقوله المتأخر عن المتقدم.."<sup>1</sup> ولهذا فإننا نخلص في الأخير إلى أنّ الحاج صالح " .. قد بحث في الماضي وفي الحاضر فاتخذ من الأوّل دليلاً على أصالة نظرية النحو العربي مع أنظار المدرسة التوليدية التحويلية، ولكن في النحو أنظاراً غير تحويلية فالأسبق هو الإقلاع عن بحث مسائل التأثير والتأثير لقلّة جدواها، والأولى عقد حوار مع كلّ المناهج الحديثة من غير حصر النحو العربي في منهج واحد بشرط إلاّ تكون المناهج الحديثة معياراً لتقويم النحو العربي بل أساليب استثناس..."<sup>2</sup> وما زال تطبيق هذه الآراء والحدود المنهجية قليل جداً في الوطن العربي في انتظار تجسيد مشروع الذخيرة اللغوية والمعجم التأثيلي واكتمال النظرية الخيلية الحديثة.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الموضوع أنه من الضرورة بما كان تمييز فرقتين داخل هذا المنهج، وهما: الفرقة التأسيسية المؤصلة وهم الذين حاولوا بناء نظريات تعيد إنتاج النظرية التراثية كما أسّسها مهندسو العربية ونقد للسانيات الحديثة في إطار بناء نظريات حقيقية مثلما فعل الحاج صالح في إطار البرنامج الخيلي الحديث على معايير العلم الصحيحة، من الفرقة الثانية التي لم تكلف نفسها هذا العناء واكتفت بالظهور بالمناسباتي

<sup>(1)</sup> محمد خان، مقال "الأستاذ الحاج عبد الرحمن صالح، وجهوده في بعث التّراث اللغوي العربي" مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس جوان 2009م، النسخة الالكترونية د.ص.

<sup>(2)</sup> خميس محمد حسن الملح، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص251، بتصرف.

ببعض المقارنات الهامشية غير المؤسسة على مبادئ المحاور والمناقشة بين الصرحين العلميين، وبالتالي فإنّ هذه الفرقة قد أجتت عن الناس الفهم الصحيح لكلا العالمين ومنعت العقل العربي من بلورة المبادئ التي تحتوي هذا الموضوع، عكس الحاج صالح وأتباعه الذين رفضوا انتفاء التراث من العلمية ولكنهم لم يمنعوا أنفسهم عن استخدام الوسائل العلمية الحديثة التي صقلت اللسانيات العامة والحاسوبية في فهم التراث واستثماره.

د/ج/ب- **الانجاز النهج الصائب في الكتابة اللسانية العربية الحديثة**: لقد تتبعنا -فيما سبق- وباختصار شديد المنهجين (الوصفي التفريدي والتأصيلي) وانتهينا معهما إلى حقيقة مفادها أنّهما منهجان نقديان يحاولان جمع التراث اللغوي مع اللسانيات بطرائق مختلفة وبوجهات نظر متعدّدة، ليأتي المنهج الثالث (موضوع البحث) ليعمّق مفهومي "الوصف والنقد" ويتجاوز الملاحظة والمسح الخارجي للغة العربية، ويتغلغل أكثر في بنية النسقية لهذه اللغة الطبيعية وهندستها النحوية، إلى محاولة بناء نحو جديد يتجاوز عيوب وتعقيدات وتعليقات النحو العربي القديم، ويطلب بتدعيمه بمختلف المكونات الأخرى كالدلالية والمعجمية وغيرها.

إنّ المنهج التفسيري (**التفسيرية**) في الكتابة اللسانية العربية الحديثة والمعاصرة منهجٌ نقدي بامتياز تتفاوت حدّة تمثله من باحث إلى آخر؛ فمنهم من لم يكتف بنقد الموروث النحوي كما هو، وإنما حاول بناء نظام تركيبى مقابل له على نحو ما نجده مع محمد علي الخولي وبشكل خاص في كتابه (قواعد نحو اللغة العربية) أو إعادة هيكلة التراكيب العربية كما طرحه خليل أحمد عماديه في مؤلفه (في نحو اللغة وتراكيبها) أو في محاولة مازن الوعر الذي حاول الجمع بين النظريات النحوية والدلالية العربية مع النظرية التوليدية التحويلية وتدعيمه ببرنامج ثالث هو الدلالة التصنيفية لولتر كوك وبوسطال وتشيف في كتابيه (نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية)، و(فضايا لسانية حديثة).. وغيرهم، وكل هذه المحاولات قد تميزت بنوع من المرونة في التعامل مع هذه الأطراف، لكن أشهر من



يمثل هذا المنهج وبصرامة هو الباحث المغربي "عبد القادر الفاسي الفهري" وسنقتصر في هذا المبحث على أطروحة مازن الوعر.

ينطلق فهم عبد القادر الفاسي الفهري في تحديده للمنهج اللساني من بناء عقلي صوري يطمح إلى ربط أكبر عدد ممكن من الظواهر الملاحظة وبقيود خاصة، تكون مجموعة منسجمة من الأحكام المعقولة والمقبولة نظرياً وتطبيقياً يحكمها في الأخير مبدأ التفسير ويمكن تمثلها كمجموعة من المفاهيم الأساسية أو مجموعة من المسلمات نستنتج منها النتائج التفسيرية للنظرية،<sup>1</sup> ومن هنا يبني فهما آخر يتعلق بمحاولته وسعيه إلى تجاوز الوصفية والتقريرية ليتوجه نحو بناء موقف شامل يفسر النظام النحوي ومفاهيمه التي يقوم بها، مثل تفسير الحالات الإعرابية والتطابق والتقدير والحذف والزمن..<sup>2</sup> ومن حيث اللوازم المعجمية كالمعنى والتعدّي واللزوم وصيغة الفعل، وتجدر الإشارة إلى أن المعجم عند الفهري يشمل مختلف الأنظمة الصرفية والصوتية وشيئاً من النحوية،<sup>3</sup> وفي هندسته لنظرية نحوية وظيفية جديدة ينطلق من مجموعة من الحدود والمبادئ التي يروم بها تصحيح مسار البحث اللساني العربي، ومن بينها:<sup>4</sup>

أ) - التراث اللغوي العربي القديم غير ضروري لوصف اللغة العربية الحالية.

ب) - في حالة توظيف التراث اللغوي في وصف اللغة العربية يجب التمييز بين نسقين هما (الأصول القديمة والأصول الحديثة)، وبين (اللغة العربية القديمة والحديثة) ولا يجوز الخلط بينهما.

<sup>(1)</sup> حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي. ص 252

<sup>(2)</sup> عبد القادر الفاسي الفهري، "التطابق والربط الإحالي ومبدأ الاتساق؛ تحليل وظيفي" مجلة اللسانيات، العدد (7) الجزائر:

1997م، مركز البحوث العلمية والتقنية لتراكيب اللغة العربية، ص 81

<sup>(3)</sup> حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي. ص 252

<sup>(4)</sup> عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية. دط، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1982م، ص 61

بتصرف.

ج) - يجب إعادة النظر في الآلة الواصفة عند القداء التي ليس لها أي امتياز بل ليست لائقة في كثير من الأحوال.<sup>1</sup>

د) - نقد المنهج الوصفي بل عدم المطالبة بتطبيقه لقصوره عن توفير تحليل تفسيري للغة العربية.<sup>2</sup>

هـ) - نقد الوصفية العربية لجزئية نظرتها وعدم تقديمها للبدائل اللسانية المعوضة لرفض العلة والتقدير والعامل النحوي.

أما مازن الوعر فقد كانت انطلاقته من خلال البحث العميق في المناهج اللغوية العربية القديمة واللسانية الحديثة من التوليدية إلى الدلالية بمختلف تطوراتها النظرية والمنهجية وكانت نتيجة هذا السبر، ملاحظة مجموعة من التشابهات والتماثلات بينهما، وهذا التشابه أدى في الأخير - إلى قيام تصور عام حول المسألة اللغوية بين هذه المناهج، ومن هنا - بدأ التفكير في تتبع إمكانية تفسير منهج بمنهج آخر، مثلا: تفسير منهج العرب القدامى بالمنهج التوليدي، كما أدت إلى صياغة مجموعة من الفرضيات التي أخذت تتوجّه إلى صياغة أنموذج جديد في آلية البحث والتفسير في اللغة العربية، وإذا كان ذلك - كذلك - فإنّ الفرضيات التي يمكن تلخيصها في هذا المجال هي:

أ) - لقد أدرك مازن الوعر التشابه بين العلاقات التركيبية على مستوى التمثيل المقدّر (البنية العميقة) عند علماء العرب القدامى - وخصوصاً - في وضع علماء اللغة القدامى من: الخليل بن أحمد سيبويه وابن جنّي والأسترابادي، بشكل مشابه (والشبه غير النطاق) مع تلك

<sup>1</sup> عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية. ص 61

<sup>2</sup> نعمان بوقرة، "اللسانيات التوليدية التحويلية واتجاهاتها الحديثة؛ دراسة وصفية تحليلية" مأخوذ عن الموقع الإلكتروني

الآتي: [http://www.araafid.ae/araafid/p12\\_3-2011.html](http://www.araafid.ae/araafid/p12_3-2011.html) 2058

الأوصاف التي قدّمها تشومسكي في اللسانيات التوليدية التحويلية الغربية - وبشكل أعمق - في مرحلتها الثانية والثالثة التي جمعت بين النحوية والدلالية والمعجمية والصوتية.

**(ب) -** إنّ الضوابط المفروضة على التراكيب العربية للحدّ والتقليل من قوّة القواعد النحوية (كالضوابط المفروضة على التراكيب الاسفهامية والشرطيّة والظرفيّة والبناء للمجهول والمعلوم...) تشبه الضوابط المفروضة على القواعد النحوية التوليدية التحويلية التي كان قد وضعها العالم اللساني الأمريكي نعوم تشومسكي في الفترة الممتدّة بين (1971-1973م)<sup>1</sup>.

**(ج) -** إنّ تحديد العرب القدامى للقواعد التوليدية والتحويلية للتراكيب العربية لا يختلف كثيراً، بل يكاد يكون متشابهاً مع مفهوم القواعد التوليدية التحويلية في النظرية اللسانية التي وضعها تشومسكي.

**(د) -** إنّ مفهوم الوجوه التنظيمية للأدوار الدلالية للتراكيب العربية التي تهدف إلى مزج العملية النحوية البلاغية لخاصية التقديم والتأخير في الجملة العربية وفق منطق النظرية النحوية العربية القديمة، يشبه هدف التقديم والتأخير في التراكيب الكلّية<sup>2</sup> (العامة)، في النظرية اللسانية الغربية يقول مازن الوعر: ".فالعالم اللساني -سيمون ديك- عام: (1978م) في نظريته المعروفة بـ"اللسانيات الوظيفيّة" ثمّ العالم اللساني الأمريكي تشومسكي في نظريته المعروفة بـ"اللسانيات التوليدية التحويلية"، إنّما يشبهان في مفهومهما للتقديم والتأخير العالم اللغوي العربي: عبد الفاهر الجرجاني؛ ذلك لأنّ أهمّ عنصر يُعنى ويهتمّ به هو العنصر المقدّم على بقية العناصر الأخرى في التراكيب اللغوية..<sup>3</sup>".

<sup>1</sup> - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 67.

<sup>2</sup> - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 44.

<sup>3</sup> - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 68.

هـ - إذا استطاعت اللغة العربية التجاوب للنظرية التوليدية التحويلية، فإنّ أهمّ فكرة يستطيع مازن الوعر البرهنة عليها هي:

إنّ المبادئ الخاصة باللغة العربية والتي تقتصر -فقط- على هذه اللغة ستسهم في تطوير المبادئ العامة للنظرية اللسانية الحديثة، وبالتالي: فدره النظرية اللغوية العربية على إفادة اللسانيات والبحث اللساني العالمي والكلّي، وإذا وُفقَ الوعر في البرهنة على هذه الفكرة فإنّه سيعيد الاعتبار لجهود علماء العرب الأفاضل، ويصبغها بصبغة عالمية وحديثة، هذه الحقيقة التي عبّر عنها العالم اللساني الأمريكي "مايكل بريم" و"تشومسكي" بعده، وقد سجل (بريم) تعليقاً يلخص كلّ تلك البحوث التي أجراها على (الصوتيات العربية)، حيث قال: "أعتقد أن النحو العربي قد وصل إلى أدنى انحطاطه على أيدي الباحثين الغربيين، فقد تجاهل الغرب المعاصر الفكر العربي الخارق الذي تمتّع به النحاة العرب في تحليلاتهم لبنية اللغة العربية [...] وأحب أن أقول: إنّ عملي هذا إنّما استمدّ إلهامه من الروح العلمية لذلك الفكر العربي الخارق الذي أراد تحديد "الأصل" أو التمثيل العميق للغة العربية.."<sup>1</sup>، وحقيقة هذا القول لا يعيد المجد الغابر لشيوخ العربية ولكنه من جهة أخرى لا يبتعد عمّا قصده تشومسكي عندما قال: "لقد كنت مهتمّاً بالتراث العربي والعبري في فترة العصور الوسطى .. التي دخلت فيما بعد في نظريتي الصوتية والنحوية التركيبية"<sup>2</sup>، كما أنّنا نلاحظ -أيضاً- اعتراف تشومسكي بقيمة النظرية اللغوية العربية في التعليق الذي سجّله على رسالة دكتوراه التي تقدّم بها مازن الوعر إلى جامعة جورج تاون -واشنطن- عام: (1983م) عندما قال تشومسكي: " لقد دُهِشت بشكل خاص بتلك التعليقات التي وردت في ثنايا هذه الدراسة، والتي

<sup>1</sup> مايكل بريم، الصوتيات العربية. رسالة الدكتوراه، معهد ماسشوستش [M.I.T] للتكنولوجيا: 1970م، ص6، نقلاً عن مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص115. وقد كان عنوان رسالته في لغتها الأصلية على الصيغة التالية:

*Bram, M: Arabic Phonology Implications for phonological theory and Historical Semantic*  
*Unpublished Ph, D dissertation. M.I.T.*

<sup>2</sup> Mazen Al-waer " On Some Controversial Issues of Transformational Generative Grammar" Allsaniyyat, vol. 6 Algerian Institute, Algiers: 1982, p79-80

قالها اللغويون العرب القدماء، إنَّ هذا وحده يجعل هذه الدراسة إسهامًا قيمًا جدًّا لتطوير الدراسات اللسانية الغربية، وبغض النظر عن العمل اللساني الحديث والمطبَّق على التراكيب العربية والذي يبدو مهمًّا جدًّا.<sup>1</sup> وهذا يدلُّ على الحاجة الملحة التي تطرح عند علماء اللسانيات الغربية إلى التعرّف على النظريات اللغوية العربية القديمة، وبالتالي؛ فإنَّ العلاقة بين اللسانيات العربية واللسانيات الغربية هي علاقة تكاملية، تحتاج -فقط- إلى من يقدمها تقديمًا علميًا مهذبًا.

فمن خلال هذه الفرضيات القاعدية تتوضَّح وتتجسَّس رؤية مازن الوعر في بناء منهجه وفي تحديده لحدود نظريته، وبناءً على هذا التحديد يكون تحليل هذه النظرية ومن هذا الجانب؛ أيّ من جانب إفادة اللسانيات بالدارسات العربية واستفادة الأخيرة من الأوّل، وكلّ هذا يكون تحت هدف عام وهو معرفة المعرفة اللغوية.

ومن خلال هذا العرض السابق يبدو جلياً بأنَّ اللسانيات العامة بمنطق البحث العلمي الغربي لم يعد بالإمكان تجاهلها أو تأجيلها لمجرد أنّها قد طوّرت في الغرب، ودون مشاركة الطرف العربي في ذلك، وقد بيّنت التجربة العربية في تمثّل هذا العلم الرغبة الدفينة لإعادة النظر في اللغة العربية ودراستها من جديد وفهم بنياتها المختلفة، فهما علميا يخضع للموضوعية والاستقراء، وقد كانت جميع هذه المحاولات مدوّنة تلخص بصدق المشكلات والعراقيل التي صادفها أصحابها على امتداد ما يقارب قرن من الزمن، ولكن أصبح الأمر الآن أكثر جدية وصرامة من ذي قبل وذلك نظراً للمستجدات التكنولوجية والعلمية في العالم العربي والحاجة إلى تجسيد جملة من المشاريع من بينها مشروع الذخيرة اللغوية والمعجم العربي الإلكتروني والترجمة الآلية وغيرها من المشاريع التي تلزم الباحثين العرب القبول بهذه العلوم الوافدة ومناقشتها كيفية استيعابها الأمر الذي لم يعد معها مسموحاً لطرح نائية القبول أو الرفض لهذه العلوم والخروج من نائية (الصولة أم الصورة).

<sup>1</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 9.

# الفصل الثاني:

المدارس الألمانية الغربية، خصوصاً منطقتها مفاهيمها وأهم مفاهيمها  
ورؤيتها.

ويتضمن العناصر الآتية:

أولاً: المدارس البنوية الأوروبية المهمة:

(1-1) المدرسة الموهير بجنيف.

(1-1) الإرث الموهيري في فكر شارل بالي.

(2) المدارس اللمانية التي تأثرت بالموهيرية.

(1-2) حلقة براغ اللغوية.

(2-2) المدرسة الوظيفية التركيبية الفرنسية.

(3-2) المدرسة الغلوميماوية المنظوماتية.

ثانياً: المدارس البنوية الأمريكية المهمة:

(1-2) المدرسة الملوكية البهافيورية الميكانيكية مع بلومفيلد.

(2/2) المدرسة التوزيعية القومية الامتغرافية مع هاريس

(3/3) اللمانيات التوليدية التحويلية مع تشومسكي

\*\*\*\*\*

## تمهيد:

الأمير الذي جعل مؤرخ الأفكار اللسانية الفرنسي (جورج مونا) يتوجس حيرة عند محاولته في تحديد التاريخ الدقيق لظهور اللسانيات ومحاورها الكبرى<sup>1</sup>، وقد قام العبقرى السويسري (ف. دي سوسور / *F. Saussure*) بتهديب مسالك هذه التوجهات والآراء نحو صلب الظاهرة اللغوية<sup>2</sup>، بمنهج علمي أصيل ومغاير لكل ما سبق تطويره في تاريخ الدراسات اللغوية، وكان .. أول من أظهر للناس أهمية الدراسة البنوية بوصفه وتحليله لمفاهيمها ومناهجها واحتجاجه المقنع بصحتها وعظيم فائدتها، فأخرج للباحثين بهذه التحليلات خير ما يمكن أن يرجع إليه في هذا النوع من الدراسات..<sup>3</sup> ونظراً لهذا التميز الفريد فقد أصبح سوسير المؤسس الفعلي لهذا العلم بفضل محاضراته التي لم يعش ليشهد نشرها واشتهارها وإقبال العلماء عليها وأثرها على الفكر الإنساني، .. وهي مقولة لا نكاد في هذه المرة نجد فيها شيئاً من المبالغة، وتعلن هي بنفسها عن نوعية المنجز، وسيكون -بالبداهة- من الضروري أن نحدّد ونحصر وفي النهاية

1)- Oire : *George Mounin, Clefs pour la linguistique* " .. Selon le point de vue où se place, la linguistique est née vers le 18<sup>e</sup> siècle avant notre ère, ou en 1816 avec Bopp, ou en 1916 avec Saussure ou en 1926 avec Troubetzkoy, ou en 1956 avec Chomsky... " p19

2)- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان. ص 151 -بتصرف-

3)- المرجع السابق، ص 152.

إنّ هذا التأثير العميق لأفكار سوسير حول الظاهرة اللغوية وكيفيات تحليلها جعل منها موضوعاً علمياً ملهماً بامتياز، وقد تبعه في هذا الطرح عدد كبير من العلماء والباحثين الذين تفاوتت مواقفهم واختلفت بين الموسعين والنقاد لبعض جوانب نظريته ومنهجيتها كما أسلفنا فضلا عن عدم معرفتنا بمآل اللسانيات لو لم يبرع البراغيون في فهم أفكاره وتقديمه للعالم الذي اكتشفه من خلالهم.

فالتفكير في آراء سوسير وملاحظاته دون التأمل والاعتراف بجميل تروباتسكوي (N. trobetzkoy) وماتيسوس (F. Mathsyos) وياكسون (R. Jackopson)، كالتفكير في اللسانيات

<sup>1</sup> ميشال أرفيه، البحث عن فرديناند دوسوسير. تر: محمد محمود البقاعي، ط1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، لبنان: 2009م ص 34 بتصرف.

<sup>2</sup> Louis HJELMSLEV, *Prolgomnes A une thjorie du langage. Traduit du Danois par UNCA Canger, Édition MINU. Paris 1971, p12*

<sup>3</sup> جورج موان، تاريخ علم اللغة؛ منذ نشأته حتى القرن العشرين. ص224 بتصرف



دون سوسير، ولم يتخلف عنهم الوظيفيون كأندري مارتنيه (*A. Martinet*) وأتباعه، ثم تتوضح أكثر حدوس المنهج السوسيري مع الدانمركي لويس يلمسلايف (*Louis Hjelmslev*) وزملائه وتلاميذه ... والعديد غيرهم. كل هذه الجهود الجبارة في احتواء السوسيرية أدّى بهم إلى إقامة مدارس لسانية متعدّدة في مشارق الأرض ومغاربه لتجتمع كلها - وفي زمن قصير - فتمهد للمدرسة التوليدية التحويلية التي يعدّها الباحثون اليوم من أعظم المدارس اللسانية على الإطلاق التي شهدت تحوّلاً كوبرنيكيا في علم اللغة،<sup>1</sup> ومن أكثرها انتشاراً وتأثيراً في العالم، ففي مدّة لا تتجاوز نصف القرن من تاريخ نشر (*Cours de linguistique générale*) قد أنتج ما لا طائل إلى حصره من النظريات والاتجاهات والمعارف التي تدين كلها السوسير العالم والمدرسة.

أولاً - المدارس البنوية الأوربية الأكثر هيمنة على مجمل المدارس اللغوية: لم يكن الأوروبيون سباقين إلى بناء النظريات والمناهج اللسانية من محض الصدفة أو تمثلاً للنهضة التي عكفوا على الاحتفاظ بها منذ القرن الخامس عشر، بل يعود ذلك إلى سببين هامين، الأوّل أنّهم قد خبروا مختلف المناهج والعلوم اللغوية منذ القرن السابع عشر من اللسانيات المقارنة مع السير ويليام جمس والفيلولوجيا مع أجيست شلايشر ويوهان شميدت والإخوة شليجل. والخ والصوتيات مع بدوان دي كورتيناوي وهبولدت. والثاني أنّ أعظم الأفكار اللسانية في هذه المرحلة قد ولدت في أوروبا - هذه الأخيرة - التي شهدت في فرنسا وألمانيا وروسيا حركة نشطة في مجال البحوث اللسانية والإنسانية بدءاً من نهاية القرن السادس عشر وقد أدّت هذه التجربة المديدة إلى طبع اللسانيات البنوية الأوربية بعد سوسير - خصوصاً - بالطابع التحليلي وميلاً عظيماً إلى التحليل النظري للغات البشرية ووصفها، عكس ما سنجده عند الأمريكيين

<sup>(1)</sup> - بريجته بارتشت، مناهج علم اللغة؛ من هرمان باول إلى ناعوم تشومسكي. تر: سعيد حسن بحيري. ص 263

بدءاً من ولبام وابتني وإدوارد ساير وبلومفيلد .. وغيرهم، نظراً لاختلاف الظروف والغايات من هذا العلم المحقق.

**أ) - مدرسة جنيف؛ وعودة سويسر:** لقد بدأت تأملات سويسر الدقيقة في اللغة وفي فحص المناهج التي تدرسها في وقت كانت فيه النزعة التاريخية تمثل ذروة العلم وأكثر من طريقة للتحليل فقد كانت عقيدة علمية راسخة وغير قابلة عند علماء كثيرين للمناقشة وإعادة النظر وقد وصل الحال بأصحاب هذا التفكير -من الغلاة- من رفع شعار مفاده (لا علم إلا في المنهج التاريخي)<sup>1</sup> وقد كان في خضم هذه الاعتقادات من الصعوبة تجاوز النمط الفكري المعطى سلفاً، ومع هذا نجد رجلين على غير العادة، هما: (همبولدت ووابتني) يحاولان بعزم وإصرار التنبيه إلى أن هذه النظرة للغة وإن كانت صحيحة في كثير من جوانبها إلا أنها محدودة ولا يمكن لأي مشتغل بها الاكتفاء بما توفره، وافتقارهم إلى أدوات المقارنة الموضوعية بل والتوقف عند مرحلة بعينها لتفسير وضعية الأحداث اللغوية تفسيراً منطقياً.

وقد علق عبد الرحمن الحاج صالح على هذه المرحلة بقوله: ".ثم إنهم شعروا أن التتبع التاريخي -وإن كان ضرورياً وأساس المنهج العلمي عند أكثرهم- فإنه لا يغني الباحث إلى ما يحتاج إليه في عملية المقارنة وتصفح مراحل التطور نفسها وهو نظرية عامة في اللغة ذاتها تتضح بها مفاهيمها وتتحدد عناصرها وآلياتها؛ إذ دون نظرية مثل هذه يضطر الباحث إلى أن يرجع إلى تحديدات الفلاسفة والنحاة التقليديين.."<sup>2</sup> فبالرغم من عدم إقبال الناس حينذاك على تفتح همبولدت ووابتني اللذين عدّهما أهل زمانهم شذوذاً، فقد أدّى كل ذلك إلى تجميد فكرهما وتأخير ميلاد اللسانيات مرة أخرى، وبشكل متسلسل منذ فجر التاريخ؛ انطلاقاً من فكر **بانيني** الهندي إلى أعمال الأغرقة وبخاصة الفلاسفة المتصوفة والرواقية، مروراً بأشهر الأعمال

<sup>(1)</sup> - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان. ص 145

<sup>(2)</sup> - المرجع السابق، ص ن.



بالنفوذ الخارجية التي تمارسه أو قد تمارسه على الأفراد، ويتحدّد وجود هذا النفوذ بدوره إما بوجود عقاب محدّد أو بالمماثلة التي تجابه به الواقعة كلّ مشروع فردي يميل إلى تعييدها..<sup>1</sup> إذا انتقلت نظرة اللسانيات للغة كونها جنساً حياً مع (شعبت وشلايشر وشلجل) أو إلى وقائع اجتماعية مع (إميل دوركايم)، أو إلى وقائع نفسية مع (س. فرويد) وبينهم سوسير الذي (شباة/ *materialiser*) وجعلها بهذا المفهوم مادة قابلة للدراسة العلمية - كما سنرى لاحقاً - أو على الأقلّ هذا ما أراده الناشر لنا أن نفهمه من فكره!

وهذه المنهجية الجديدة التي اعتمدها سوسير قد أظهرت نوعاً متميزاً من البناء النظري، وأكثر ما يلفت الانتباه فيها هو اعتمادها على طريقة الثنائيات (*Dichotomie*) في إثبات وتحليل وتصنيف الأحداث اللغوية، وهذا الإجراء الذي انتهجه سوسير قد سبق وأن أثبتت فعاليته في البحوث الفلسفية التقليدية التي سبقته إلى ذلك.. وممكن جداً أن يكون هذا الرجل (*سوسير*) قد تأثر بالنظرية الكلاسيكية القائلة بأن ثمة وجهين مختلفين لكل شيء في الكون؛ كلاهما يكمل الآخر..<sup>2</sup> ومن هنا تم معالجة اللغة ضمن خطين متوازيين تصدرها ثنائية اللسان والكلام واللسانيات الآنية والتاريخية، والعلامة اللغوية واعتباطيتها، وثبوت العلامة وتحولها، والعلاقات التركيبية والاستبدالية، والشكل والمادة.. وغيرها من الثنائيات التي أقرها سوسير وجعلها أساساً في نظريته.

**أ) - مدرسة جنيف وسوسير:** تأسست مدرسة جنيف على يد مجموعة من طلبته في العاصمة السويسرية "جنيف" مباشرة بعد نشر كتاب شيخهم سنة (1916م)، فضلاً عن اشتهار شارل بالي (1865/1947م) وألبرت سيشهاي، تظهر أسماء أخرى كان لها الفضل المباشر - بالرغم من قلة تداولها- في ترسيخ السوسيرية منهجاً ودرساً وشرحاً وتفسيراً، وهم كلّ من

<sup>1</sup> - ماري آن بافو وجورج إلبا سرفاتي، *النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية*. تر: محمد الراضي، ص 106 هامش رقم (02)

<sup>2</sup> - أحمد مومن، *اللسانيات؛ النشأة والتطور*. ص 121 بتصرف

هنري فراي (1980/1899م)، وفارتر واتربورغ (W. Weterbourg)، ويكمن ".القاسم المشترك بين اللسانيين المنتمين إلى هذه المدرسة في رغبتهم الدائمة في توضيح دروس سوسير وإفهامها علة نحو واضح، وهي الدروس التي كانوا يدافعون عنها باعتبارها مقبولة ولا تحتاج لأي نقاش..<sup>1</sup> فقد شكلت لهم مرجعية علمية ثابتة وموثوق فيها لمواصلة دربه ويمكن لأي باحث - الآن- أن يميّز بيسر بين مرحلتين متتاليتين من مراحل مدرسة جنيف مثلت الأولى منها معرضاً لأفكاره الخام ومناقشتها مناقشة علمية وتعليمية، في حين عرفت المرحلة الثانية نوعاً من تعميق أطروحاته وتمديدها لتشمل جوانب محايثة لما أقرّ به ف. دي سوسير .

**أ/أ) - الإرث السوسيري في فكر شارل بالي:** عادة ما ينظر الباحثون المعاصرون إلى فكر هذا -العالم الجليل- نظرة تجرّده من كلّ مظاهر الأصالة والإبداع وتقليص دوره في هيئة رجل اكتفى بالجمع ونشر أقوال سوسير دون أن يكون له -في ذلك- أي رأي يرشحه ليكون قامة علمية شامخة شأنه شأن الأسماء التي نجدها عادة جاهزة ومعروفة، ولكن الأمر مختلف تماماً عن ذلك، وهذا لسببين:

**أ- السبب الأول:** هو الانتباه إلى جدّة وأصالة ما كان يعرضه سوسير في الفترة الممتدة من (1907 إلى 1911م)، وهذا يعني أنه كان على اطلاع دقيق بالدراسات اللغوية في ذلك الوقت إلى درجة إدراكه بالفرق بينها وبين ما يعرضه سوسير، وهذا -وفي نظرنا- ليس بالأمر اليسير والسهل فقد قام رفقة سيشهاي بجمع<sup>2</sup> .. مستندات الطلبة فنشراها بعد أن حرراها تحريراً أميناً.. " وهذا العمل -في حدّ ذاته- الذي اضطلعوا به قام أساساً على مقارنة النصوص فيما بينها ومراجعة ما كتب مع استحضار المحاضرات، على امتداد سنوات عديدة من 1907 إلى

<sup>(1)</sup> -مصطفى غفان ، نقلا عن موريس نوري، اللسانيات البنوية؛ منهجيات واتجاهات، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة بنغازي ليبيا، 2013م، ص 188

<sup>(2)</sup> -خولة الطالب الإبراهيمي، مبادئ اللسانيات. ص33، الهامش (03)، وكذلك عبد الرحمن الحاج صالح، دراسات وبحوث في علوم اللسان، ص151- 152 الهامش رقم (75).

1911م عمل جبار لا يعدّ متاحا للجميع، ثم إنّ النقود التي تخلّلت عملهم لم تكن بالنقود الهدامة التي نسفت أعمالهم وإنما حاولت سدّ بعض الثغرات وفي ذلك دلالة على الوعي التام بأهمية ما نقلوا وشعورهم بذلك.

**(ب) - السبب الثاني:** وبالعودة إلى مؤلّفات ومنشورات شارل بالي فإننا نجد بأنّه قد نشر في وقت مبكر جدًّا كتابًا بعنوان (برنامج اللسانيات النظرية ومنهجياتها؛ علم نفس اللغة) وكان له ذلك عام (1908م)، وفي العام الذي يليه نشر كتابًا آخرًا بعنوان (محاولة في الأسلوبيات الفرنسية) (1909م)<sup>1</sup>، وبالرغم من عدم معرفتنا بعرضها على شيخه سوسير واطلاع هذا الأخير عليها\* إلا أنّها أعمال متميزة لم يُلتفت إليها في حينها، ولكنّها عادت إلى الحياة بدءًا من النصف الثاني من القرن الماضي، حين بدأ الاهتمام بنظرية التلفظ التي سبق إليها بالي كلّ من (إيميل بنفيس) و(أنطوان كبلولي) كما أصبحت للأسلوبية التعبيرية التي بدأها في وقت مبكر علما لصيقا به.

ومن جملة النتائج التي توصل إليها بالي من خلال كلّ أعماله في إطار التعريف بأفكار سوسير أو من خلال إبداعاته، هي:<sup>2</sup>

**(أ) - التأكيد على دور الطابع الوصفي في الدراسات اللغوية.**

**(ب) - التأكيد على أهمية أنسقة اللسان في تحديد القيم وتصنيف العلاقات.**

<sup>1</sup> - هذا وينسب مصطفى غلفان كتابًا آخرًا نشر سنة 1913م، بعنوان: "الآلية التعبيرية اللغوية" *le mécanisme de l'expressivité linguistique* المنشور ضمن كتاب أوسع بعنوان "le langage et la vie" وهو مجموعة من المقالات والدراسات التي نشرت في سنوات مختلفة، ينظر بهذا الصدد: مصطفى غلفان، اللسانيات البنوية منهجيات واتجاهات. ص189، الهامش رقم (5)

\* - تذكر المصادر التاريخية أنّ طالبة سوسير كانوا لشدة تقّتهم به وحبهم له كانوا يتهافتون عليه ببحوثهم وأعمالهم لكننا لم نجد من يثبت هذه الحقيقة مع بالي أو ينفياها.

<sup>2</sup> - مصطفى غلفان، اللسانيات البنوية منهجيات واتجاهات. ص 141 وما بعدها بتصرف.

(ج) - التأكيد على دور وأهمية الجوانب التعبيرية والانفعالية والعاطفية في الاستعمالات اللغوية عند المتكلم.

(د) - التأكيد على الدور الفعال لكلام الفرد وقدرة ذلك على تغيير نسق اللغة وتغيير أنظمتها بدءاً من المستوى الصوتي، ثم المعجمي والدلالي والتركيبى وأخيراً الأسلوبى.

(هـ) - دور اللغة في المجتمع والفرد والعلاقات المتبادلة بين الجوانب النفسية والاجتماعية عند مستعمل اللغة.

(ز) - إعادة بعث البحوث الخاصة بعلاقة اللغة بالفكر.

أمّا سيشهاي والذي لا يقلّ دوره أهمية عن بالي، فقد كانت له بدوره مجموعة من الإبداعات والأعمال الهامة التي دفعت بحق- الدرس اللساني في إطار تطوير ومواصلة أفكار وأطروحات سوسير لتشمل نوعاً جديداً من العروض تشكّلت أثناء مناقشة ونقد أفكار المنظر وعلى عكس أنطوان مبي الذي فهم سوسير من خلال منطلقاته وقناعاته الاجتماعية، كان بالي وسيشهاي يساقون هذه الآراء مع المنازع النفسانية "...لأنّ التعبير عن الفكر ليس عملية اعتيادية بسيطة، ولكنه استعمال إيجابي للسان، وهو يعني أنّ فهم ما يُسمع يتطلّب التعرف إلى عدد من العماليات النفسية المعقّدة القائمة على الحدس والتأويل والاختيار فاللسان -يقول سيشهاي- مجموعة من طرائق التعبير التي يلاحظها الدماغ ويؤولها ويسجلها..."<sup>1</sup> وهذا كلّه خطاب جديد لم يعرف أثناء إلقاء المحاضرات ولا بعده مباشرة، الأمر الذي جعلها سابقة لأوانها وأفكاراً مستقبلية غير مفهومة -على الأقل- عند طرحها وعرضها لأول مرة.

لقد كان من حظ اللسانيات ومن حظ المشتغلين بالبحوث اللغوية والإنسانية أن يحمل كلّ من (بالي وسيشهاي) على كاهلها عناء جمع المحاضرات ونشرها وفق الأصول الأكاديمية

<sup>(1)</sup> - ألبرت سيشهاي، محاولات في البنية المنطقية للجملة، ص219، نقلًا عن مصطفى غلفان، اللسانيات البنوية منهجيات واتجاهات. ص210 بتصرف





والمجالات والجهود الشخصية للباحثين والعلماء انتقل علماء كثيرون من ميادين علمية مختلفة إلى اللسانيات وبشكل خاص إلى فكره بالتحديد والمفارقة التي لا يكتفها هذا السباق تمكن في صعوبة إيجاد من لم يتأثر بسوسير -وليس العكس- لأنه فيما يبدو قد أثر في الجميع دون استثناء عدا من لم تصله أفكاره، فأما الذين تأثروا به علناً فقد استطاع كثير منهم أن يطور بعض أطروحاته في إطار تدعيم الجزئيات الأساسية ضمن جوانب أضيق أو أوسع من مستويات التحليل اللساني وهذا كثير، وأما الذين عارضوه -وهم قلة- فهم النقاد الحقيقيون الذين حاولوا تجاوزه وهذا يعني أنهم مطلعون على أعماله وجعلوا منه منطلقاً في فتح آفاق جديدة للعلم المنجز، وعرف هذا بلسانيات ما بعد سوسير (*la linguistique poste Saussurienne*)، لذا سنكتفي بالتعرُّض -باقتضاب شديد- إلى المدارس التي يمكن لنا تسميتها بالسوسيريوات الحديثة (*néo-Saussurisme*) والتي كانت إلى جانب مدرسة جنيف هم علماء حلقة براغ اللغوية التروباتسكوية والمدرسة الوظيفية الفرنسية التي تزعمها أندري مارتنيه، ومدرسة كوبنهاجن للبعثري الدانمركي لويس يلمسلايف، والبهافيورية البلومفيادية، وستنوسع بشكل لطيف مع نوام تشومسكي في إطار المدرسة التوليدية التحويلية بمختلف تطوراتها المنهجية الإستمولوجية نظراً لعظيم أثرها على اللسانيات العامة وعلى التفكير اللساني في العالم العربي وبخاصة النماذج المتأخرة منها على النحو الذي نجده عند رواد وزعماء اللسانيات العربية في إطار الكتابة التوليدية التحويلية للغه العربية كما هو الحال عند مازن الوعر والفاسي الفهري ومحمد الخولي وميشال زكرياء...

**(1/2) - حلقة براغ اللغوية 1928م (لسانيات أصوات اللغة)، وفضلها في صقل الفونولوجيا:** إن المتأمل الحضيف في الكيفية التي استطاع بها سوسير إحداث ثورة كوبرنيكية، أو ما سماه ميشال أرفيه (*القطب السوسيري - la rupture saussurienne*)<sup>1</sup> في تاريخ 1916م مباشرة بعد نشر الدروس، وقد كنا واثقين في التساؤل عن مآل اللسانيات لو

<sup>1</sup> - ميشال أرفيه، البحث عن فردينان دوسوسير، ص 33

اختار سيشهاي وبالي التاريخ والانضمام إلى الأسهل والأشهر، وعدم تكلفهما مغامرة فتح موضوع البنية وتقديم أفكار سوسير جاهزة إلى العالم " . وقد كان هذا الأخير من حظه حدوث ذلك. <sup>1</sup> فإذا كنا قد انتهينا مع مدرسة جنيف إلى دحض المقولة التقليدية التي جعلت عند بعضهم سوسير قائداً أسطورياً في اللسانيات تحيطه الخرافة دونما تحليل أو تبرير، والتي مفادها (وأخيراً جاء سوسير/ *En fin il vient Saussure*)، فإننا لن نكون مبالغين مع علماء براغ الذين كانوا على شغف عظيم وانتظار طويل لنظرية جديدة في اللغة تفسر أحداثها تفسيراً منطقيًا وفق الأصول العلمية الصارمة التي اعتادوها في مصنفاتهم، وقد شعروا منذ مدة يتوجسون وجود ذلك، وتحسوه في العلوم الوافدة إليهم من أوروبا إذ مع علماء براغ الألمعيين يمكن القول بكلّ قناعة وارتياح، **وأخيراً عاد سوسير...**

لقد عاش سوسير مهماً بين الفرنسيين طوال إقامته في باريس وبالتحديد في كولاج دو فرانس (*Collège de Frans*)، <sup>2</sup> وبقي فكره بعد مماته فكراً مغلقاً لفترة من الزمن في زاوية شبه منسية من التاريخ عن قصد، وذلك بسبب هيمنة الفكر التفسيري التعليلي التاريخي، ثم طغيان عنجهية التفكير التفسيري الوضعي الاجتماعي الذي تزعّمه الوريث "أنطوان مبي" والذي ألبس سوسير ثوب العالم الدغماتي صاحب التعليقات المجانية، <sup>3</sup> وكلّ هذا وذاك كان من شأنه أن يحجب هذا الفكر العظيم عن أغلب الباحثين في فرنسا، ومنع اللسانيات من الانطلاقة الفعلية في سياق معرفي جديد مخالف للوضع العلمي السائد آنذاك، واستمر الأمر كذلك حتى انتخب التاريخ شنشنة من اللسانيين الذين كان تكوينهم تكويناً علمياً أكاديمياً صارماً، والذين جمعتهم

<sup>(1)</sup> - عبد الرحمن الحاج صالح، دراسات وبحوث في علوم اللسان. ص153 بتصريف

<sup>(2)</sup> - هناك رسالة يعود تاريخها إلى سنة 1895م، حرّرها سوسير لزميله أنطوان مبي حيث يعبر فيها عن المعاناة التي يصادفها في تحرير سطر واحد يصف فيها الأحداث اللغوية وصفاً علمياً، وقد أشارت هذه الرسالة عن معاناته الصحية، ولكننا نفهم منها أيضاً (يعني المسكوت عليه) أموراً أخرى متعلقة بالمعاملة التي كان يتلقاها من المجتمع بصفة عامة، هذا الأخير الذي عمل بشكل مباشر على دفن فكره بعد مماته، للتفصيل ينظر: خولة الطالب الإبراهيمي، **مبادئ في اللسانيات**. ص32-33 بتصريف.

<sup>(3)</sup> - جيلي محمد الزين، **الوصفية العربية**. بتصريف

الأفكار الحقيقية والإشكالات الفعلية في العاصمة التشيكوسلوفاكية (براغ) انطلاقاً من عودة (كارفسكي)\* من فرنسا وبدءاً من سنة (1925/1926م)، وهذا التاريخ الأخير هو الاقتراح الرابع في رزنامة جورج موان الذي حاول به تحديد تاريخ ميلاد اللسانيات.

وفي سياق هذا الانتقال يشير عبد الرحمن الحاج صالح -في لفظة لطيفة- إلى فضل هؤلاء العلماء في بعث الفكر السوسيري واللساني إجمالاً، إذ يقول: ". وكان من حظ هذه النظرية أخيراً، بل ومن حظ العلم أن انتبه عالمان من كبار العلماء في اللسانيات إلى ذلك الجانب الإيجابي بإدراكهما لمفاهيمها في داخل نظامها (كما يجب) كما تفتنا إلى أبعادها الحقيقية ومستتبعاتها في ترقية العلوم الإنسانية، وهما الروسيان: الأمير نيكولاي تروباتسكوي (1939/1890م) (N. Trobetzkoy) ورومان ياكبسون (1982/1996م)، فقد كان وصل إلى موسكو في عام 1917م، أحد طلبة سوسير يسمى سرج كارفسكي (S. Karceviski) وأطلع اللغويين الشباب الروسيين على نظرية أستاذه فتحمسوا لأنها جاءت في وقت مناسب.."<sup>1</sup> فقد كان لاستتباع هذه الأحداث التاريخية وتسلسلها الدور الإيجابي المباشر في إعادة سوسير إلى الحياة، وأن يكتب له قدرٌ جديد وفهم جديد أسس له في العقلية الروسية كلٌّ من (بودوان دي كورنناي) وطالبه الفذ (كارفسكي) الذين كانوا يعرفونهما حق المعرفة.

(\* - تابع سيرج كارفسكي دروس سوسير في جنيف بداية من سنة 1905م، وتحصل بعد ذلك على شهادة الليسانس في الآداب سنة 1914م، ثم عاد إلى وطنه سنة 1917م، وقد نقل معه الإرث السوسيري إلى موسكو ويعترف ياكبسون صراحة بهذا الدور الذي أداه هذا البطل في نقل فكر سوسير بقوله: ". في سنة 1917م، رجع كارفسكي إلى موسكو بعد أن درس عدة أعوام في جنيف وعرفنا بجوهر المفاهيم السوسيرية..". ينظر: فردينان دي سوسير، محاضرات في اللسانيات العامة إعداد: ألبيرت سيشهاي وشارل بالي، بالتنسيق مع ألبرت ردينجر، تح: تيلو دومورو، تر: جان لويس كالفي، (النسخة الفرنسية)، ص 370، بتصرف كما عرض هذه الأطروحات السوسيرية في أكاديمية العلوم بالعاصمة موسكو، وقد اشتغل أستاذاً للسانيات في مقاطعة إكترونوسلاف في جامعة (Dnepropetrovsk)، كما شارك في جمع وتوثيق كراسات سوسير ينظر: المصدر السابق، ص 370 وما بعدها بتصرف، وكذلك: جيلي محمد الزين، المرجع السابق، ص. بتصرف.

<sup>1</sup> - عبد الرحمن الحاج صالح، دراسات وبحوث في علوم اللسان. ص 153 بتصرف

<sup>(1)</sup> ينظر عادة إلى حلقة براغ نظرة لا تتجاوز العلماء الأربعة السابقين وهذا على سبيل الاختصار والاشتهار فقط، ولكن من كانوا فعلاً علماء براغ فإلى جانب المعروفين كان العبقري (يوسف زوباني)، وتلميذه (بدرش كرفلاً وبهوسلاف هافرنك، فلاديمير شكالبينسكا)، وكذا عالم النفس والمنظر اللغوي والإبستمولوجي (كارل بوبر)، ومنظر الأدب (جان موكاروفسكي) الذي استنتج مع ياكبسون "الوظيفية الشعرية الجمالية" للغة، وللتحقيق من ذلك، وللتوسع أكثر يمكن الاستعانة بـ: بريجييه بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول إلى ناعوم تشومسكي. تر: سعيد حسن بحيري، ط1، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع. القاهرة مصر: 2004م ص115 وما بعدها بتصرف.

<sup>(2)</sup> جبلي محمد الزين، المرجع السابق، ص. بتصرف

<sup>(3)</sup> بريجييه بارتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول إلى ناعوم تشومسكي. ص118 بتصرف

قديمة يقول: " .. يتمّ التقدّم في البحث العلمي بوجهين، الأوّل عن طريق تطبيق المناهج القديمة المجربة على مواد وقضايا حديثة، والثاني عن طريق البحث عن مناهج جديدة تسمح بإلقاء ضوء جديد على مشكلات قديمة والتوصل إلى اكتشافات جديدة من مواد قديمة.."<sup>1</sup> فالوظيفة التي درج على تتبعها في الفونيم باعتباره مخالف للاعتقاد التقليدي الذي يرى بأنّه مجموعة من الأصوات، أو الأطروحات الحديثة على أنّه أداة للوصف والتحليل كما سيقدم في كتابات التوزيعية الأمريكية، وإنّما هو " ..وحدة فونولوجية مركبة تتحقق عن طريق أصوات الكلام، وعلى هذا فإنّ كلّ فونيم يتكون من عدد من الملامح المميزة الذاتية التي تميزه وحده بوصفه كيانا لغويًا.."<sup>2</sup> فالفونيم بهذا التحديد الذي وسّعه البراغيون أكثر ممّا طرحه قبلهم بودوان دي كورنباي كان أوّل استحقاق وتطور للمنهج الوصفي البنوي.

وبالنسبة للسوسيرية فقد كان أوّل جانب يتمّ توسيعه بنجاح، الأمر الذي جعل روبرن هنري روبرنز - في موجزه يعترف بأنّ هذا يعدّ من أكبر وأعرق الاكتشافات في اللسانيات قاطبة يقول: " ..إنّه واحد من أكثر المفاهيم التحليلية أهمية وبقاء في اللسانيات، كما أنّ نظريته الملامح المميزة لا تزال تبحث وتطوّر بشكلٍ فعّال، كما هو الحال في المدرسة التوليدية التحليلية .. وإذا كان هناك .. مفهوم [ما] يملك مفناحا لفهم التحوّلات في النظرية اللسانية في القرن الحالي فهو هذا المفهوم"<sup>3</sup> وليس من المبالغة في شيء أن نقول إنّ اجتماع هذه المصطلحات الثلاثة (الوظيفة والفونيم والملامح المميزة) قد أنتجت علمًا جديدًا يسير جنبًا إلى جنب مع العلم العتيق (الصوتيات) ويتفوّق عليه إذ أنّه يتناول

<sup>(1)</sup> - ماري آن بافو، وجورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية. ص 191 نقلًا عن فلايم ماتيسوس (1983: 121)

<sup>(2)</sup> - فردينا ندي سوسير، محاضرات في اللسانيات العامة. تيلو دومورو، (النسخة الفرنسية) ص360، كذلك جون دوبوا، معجم المصطلحات اللسانية، (النسخة الفرنسية) ص513.

<sup>(3)</sup> - روبرن هنري روبرنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، تر: أحمد عوض، ص360 بتصرف وما بين معقوفين من زيادة الباحث.

الأصوات اللغوية فقط من حيث الوظائف التي تؤدّيها الأصوات أو الفونيمات<sup>1</sup> في التمييز بين معاني الكلم من خلال ثنائية (الصفة/ المخرج)، وهذا ما سمي بعدهم بـ (الفنولوجيا/Phonologie) أو علم الأصوات الوظيفي.

## 1/2-1) - الأطروحات المحورية لحققة براغ اللغوية وإسهامها في حقل الصوتيات الوظيفية:

يتفق الباحثون والمؤرخون اليوم أنّ حلقة براغ قد نشطت بشكل ملحوظ- في فترة العشرينات وبداية الثلاثينات من القرن الماضي، وقد تجلّى هذا النشاط فعليا في الإبداعات اللسانية العلمية التي قدّمت في إطار تظاهرات علمية حضرها العلماء من جميع أقطار العالم ويعدّ تاريخ (1928م) أشهر تاريخ في اللسانيات البراغية كما أشار إلى ذلك سابقا- جورج مونان، حيث قدّم الأمير (نبلواري نروبانسكوي) مذكرة عمل خاصة بتناول المسائل اللغوية؛ وكان ذلك في لاهاي، ثمّ تبعه بعد ذلك -بعد عام- المؤتمر الدولي الأوّل للباحثين في اللغاه السلافية،\* ثمّ تأتي سنة (1932م)، ليتم الاعتراف بالفونولوجية كعلم مستقل أثناء فعاليات المؤتمر الدولي للعلوم الصوتية بأمسردام " .. حيث بدأ الحديث عن حلقة براغ من خلال تصوّرها الفونولوجي .. إنّ تعدّد الأصوات بين مختلف التخصصات هو خاصية مميزة لحلقة براغ .."<sup>2</sup> ومع ذلك يمكن تصنيف رؤى وآراء نروبانسكوي إلى ثلاثة محاور، وهي إجمالاً:

**المحور الأوّل:** الذي يُعنى بتحديد منهج الدراسة والكيفية المنطقية التي يقوم بها هذا المنهج في تحليل الأصوات اللغوية، يقول: " .. إنّ الوصف العلمي الموضوعي للأصوات الخاصة بلغة من

<sup>(1)</sup> - رومان ياكسون وموريس هالة، أساسيات اللغة. تر: سعيد الغانمي، ط، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب 2008م، ص 35

<sup>(\*)</sup> - المؤتمر الذي شارك فيه البراغيون وعلى رأسهم نروبانسكوي كان في السنتين (1928 و 1929م)، هما أوّل تظاهرة دولية تخصّ اللسانيات، أمّا المؤتمر الذي شارك فيه (ياكسون وكارسفلسكي) بعد أوّل تظاهرة علمية للفونولوجية، وهذا يعدّ أعظم إنجاز للبراغيين، وخطوة عملاقة تخطوها اللسانيات بعدما كادت تختفي مع موت سوسير.

<sup>(2)</sup> - ماري آن بافو، وجورج إلبا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى. ص 192-193 بتصرف

اللغات، يجب أن يشمل أولًا وقبل كل شيء الميزة التي يمتاز بها نظامها الفونولوجي؛ أي المجموعة الخاصة بهذه اللغة من المميزات التي تمتاز بها الصورة الحركية الصوتية فيها مما لها دور في التمييز بين المعاني.."، ويواصل قائلاً "١.. والذي نرجوه ونتمناه هو أن يتم تحديد أكثر دقة لأنواع هذه المميزات، ومن الهام أن ينظر إلى المتتاليات والمتناسبات الفونولوجية كقائمة برأسها من التمايز، ذلك أنها تتكوّن من الأزواج المتقابلة التي تشترك في ميزة واحدة على الأقلّ يمكن النظر إليها بمعزل عن كلّ زوج من الأزواج المتقابلة.."،<sup>1</sup> وبالتالي فإنّ هندسة النظرية اللسانية البنوية لا تتناول الأصوات كمواد، وإنما باعتبارها كيانات تبحث من خلال الملامح المميّزة، "١.. وهناك نوعان أساسيان من التمايز وهما: التمايز بين (الصور المنفصلة/ والصور المتصلة المتناسبة) فإذا شعر الناطقون بوجود تناسب بين الصورة فليس ذلك إلاّ لوجود سلسلة من المتقابلات الزوجية من النوع نفسه.." <sup>2</sup> وهذا المحور قد أدّى بالفونولوجيين إلى صقل نظرة جديدة للأصوات اللغوية نتج عنها اكتشاف أنواع الملامح وحصرها وتصنيفها وهذه خطوة أخرى تمّ التوصل إليها من خلال توسيع آفاق اللسانيات السوسيرية البنوية.

**المحور الثاني:** وهو الذي توجّه نحو تحديد أكثر للفونيم أو الوحدة الصوتية اللغوية كما نفهمها من مصنفتهم، وقد حدّده ياكبسون على أنه "١.. أصغر وحدة صوتية تحدث تمييزاً في المعنى أو هو بعبارة أخرى أصغر ذرة في الكلام.." <sup>3</sup> وعلى هذا النحو فإنّ الوحدات الصوتية ليست أصواتاً في حدّ ذاتها، وإنما هي كيان يتألّف من جملة الصفات الذاتية التي تحدّد بها، وقد تمّ بذلك تجاوز الخلاف التقليدي الذي كان سائداً بين اللسانيين التاريخيين الذين لم يمكنهم منهجهم من التفريق بين الأصوات وأوجه تأديتها.

١- *TroubetskoP NicolaP Sergueievitch, principes de la phonologie. Paris, klinckschek, 1947-1967, traduction française de Grundzüge der phonologie 1939, p33*  
 ٢) - *Ibid, p34*

٣- رومان ياكبسون وموريس هالة، أساسيات اللغة. ص12

ومن هنا خرج البراغيون بجملة من القواعد الخاصة بالفونيم كوحدة وظيفية ووجوه تأديته وتمثّل في:

**أولاً، القاعدة الأولى:** وتمثّل هذه القاعدة الأصوات التي يمكن أن يأتي بعضها في مكان بعض وفي السياق الصوتي نفسه من الكلمة، ومع ذلك لا يختلف معنى آخر أو تصبح الكلمة غريبة في الاستعمال، يقول: ".إذا اطرّد صوتان مختلفان من اللغة نفسها وفي مدرج واحد من التجاور الصوتي نفسه، وإذا كان ممكناً تعويض أحدهما بالآخر دون أن ينتج عن ذلك اختلاف في الدلالة الفكرية للكلمة، فإنّ هذين الصوتين ليسا سوى بديلين لفونيم واحد.."<sup>1</sup> ومثّل ذلك ما نجده من الاستعمالات اليومية وبخاصة في التنوعات اللهجية كأن يقوم صوت مقام صوت آخر دون أن يتغيّر الفهم كحرف القاف في الجنوب الجزائري الذي يحلّ محلّ حرف الغين، أو حرف الغين في اللغة الفرنسية الذي يحلّ محلّ الراء، وفي تاريخ اللهجات العربية القديمة قد عرفت هذه الظواهر بشكل واسع جداً، على نحو ما نجده في (الكساسة والكشكشة والعننة والوتم والاستنطاء.. الخ)، وهذه الظاهرة موجودة في جميع اللغات تقريباً.

**ثانياً، القاعدة الثانية:** وهي تقريباً بالوصف نفسه الذي سبق مع القاعدة الأولى وبالتدرج نفسه ولكنها لا تنتهي إلى نتيجة واحدة؛ إذ إنّ معيار المعنى يسجل بحضوره اختلافاتها بين دلالات الكلمات، يقول: ". إذا جاء صوتان في السياق نفسه -أي رتبته في مدارج الكلمة- ولا يمكن بحال تغيير أحدهما بالآخر مع الاحتفاظ بالمعنى نفسه، أو دون أن تشذّ الكلمة عن الاستعمال، فإنّ هذين الصوتين هما تأديتان لفونيمين مختلفين.."<sup>2</sup> وهذا حال جميع الكلمات المشتركة في جل الفونيمات ما عدا في فونيم واحد، نحو (نام قام، صال جال، تاب ناب.. الخ)

<sup>(1)</sup> مصطفى غلفان، اللسانيات البنوية؛ منهجيات واتجاهات. ص 242، وقد تمّ تفصيل هذا المرجع على الترجمة الفرنسية تجنباً لما يمكن أن تحدثه الترجمة من خلل في المعاني الأصولية للاقتباسات، وقد وردت في الكتاب الأصلي ص 47.

<sup>(2)</sup> - المرجع السابق، ص 243، وفي النسخة الأصلية المترجمة إلى الفرنسية، ص 49-50





الذي لا تثبت أحواله أثناء منجزاته الكلامية مع غيره نظرا للملابسات الفسيولوجية والسيطرة الاجتماعية التي تختلف من زمن إلى آخر ومن حالة إلى أخرى بحسب السياق والمقام.

### المحور الثالث، التاكيد العلمي لأراء ونظريات علماء براغ: <sup>1</sup> لقد تحدثنا -

سابقا- عن العقلية العلمية الصارمة التي امتاز بها العلماء الروس، ومن تجليات هذه الصرامة الحرص الشديد -أشد مما هو الحال عند غيرهم- على تطبيق الإجراءات والأدوات العلمية التي صقلها العلماء واشترطوها في كل عمل علمي -هذه الأخيرة- التي حرصوا على جعلها مبدأ في هندستهم للنظرية اللسانية وصبغها بالعلمية (*Scientificité*) المتمثلة في: الملاحظة وصباغة الفرضيات وتجريبها والتحقق منها ثم أخيرا صباغة الفواتين، وهذا ما يظهر في جميع أعمال علماء براغ كغيرهم،<sup>2</sup> ولكن ما أضافوه وأحسنوا فيه هو أنهم أصلوا لنظرية علمية وحددوا لها مصطلحات دقيقة منتقاة بعناية شديدة وجديدة في آن واحد، وأخيرا تقديم تعريفات واضحة لكل الحدود الإجرائية التي اعتمدها.

وبعد هذا العرض السريع لأهم مقولات البراغيين ننتهي إلى نتيجة هامة مفادها أن هذه الحلقة العلمية مثّلت أول امتحان صارم للفكر السوسيري توجّ بنجاح باهر أسهم مباشرة في دفع اللسانيات إلى المرحلة التالية ونحو مستقبل واعد فضلا عن تقديم فكره بعزم وثقة للعالم كما أنهم قد حولوا مسار اللسانيات إلى الاشتغال أكثر بالبنية والوظيفة، وقد نتج عن ذلك فتح مجال البحث أكثر في البنيات الأساسية للغة التي تقوم بدور إنجاز العملية التواصلية -الوظيفة الأساسية للغة- ولا يمكن مرة أخرى لنا أن نعرف مآل اللسانيات لو لم يحمل علماء براغ على عاتقهم مهمة إحياء السوسيرية.

<sup>(1)</sup> جيلي محمد الزين، الوصفية العربية. بتصرف

<sup>(2)</sup> المرجع السابق. بتصرف

## (2/2)- المدرسة الوظيفية الفرنسية، (إرهاكات التراكيبية):

تعدّ المدرسة الوظيفية الفرنسية اتجاهاً آخرًا من التوجهات اللسانية التي تأسست في خضم اشتهاار الفكر السوسيري، وقد قام أندري مارتنيه هذه المرّة بتأسيس هذه المدرسة -أخيرًا- في مهد اللسانيات فرنسا، فقد كانت الانتقادات -الظاهرة والضمنية- التي وجهها سوسير إلى آليّة التفكير التاريخيّة واستبدال هذا البرنامج بالإصرار على ضرورة فصل النظام اللغوي عن التاريخ، والذي ربط به تعريف اللغة بالمنهج، وفق مقولته الشهيرة " *C'est le point de vue crée l'Objet*"<sup>1</sup> ومنه فإنّ هذا المبدأ يجعل من المقولة الأخيرة التي اختتمت بها المحاضرات تعني أن اللغة هيكل بنوي متماسك ومتعاقد لا يجوز فصل أي عنصر من عناصره عن الآخر، وبالتالي فإنّ المواد المنفردة لا ينظر إليها من خلال الصورة الشمولية للغة تصبح موادًا (Des substances) لا قيمة لها في اللسانيات،<sup>2</sup> لأنّه يفتقر إلى أهم ميزة من المميزات التي ينبغي الظفر بها وهي الوظيفة.\*

هذه الأخيرة التي يجب الأخذ بها أولًا وقبل كلّ شيء ضمن إطار أوسع للبحث عن العلاقات الصورية بين العناصر، هو العنصر الناقص في أطاريح التاريخيين والفلاسفة ونحاة البوررويال (*port Royale*)، الذين وقعوا في تناقض لم يستطيعوا التخلص منه خصوصًا لما عرفوا الوظيفة ولكنهم بحثوا عنها في إطار أغمض يحاول تحديدها من خلال حمل اللسان

<sup>(1)</sup> - فردينان دي سوسير، محاضرات في اللسانيات العامة. (النسخة الفرنسية)، ص23

<sup>(2)</sup> - جيلي محمد الزين، الوصفية العربية. بتصرف

<sup>(\*)</sup> - وقد رأينا سابقًا النتائج التي أفضت إليها محاولات نقل البحث من ثنائية (الفكر واللفظ) إلى البحث في (اللسان والكلام) في النظريات الفونولوجية البراغيّة، وكيف حولوها إلى معيار منهجي دقيق يفصل بين علم أصوات اللغة وعلم أصوات الكلام، وهو طرح مبني أساسًا على التفريق بين ثنائية (الشكل والمادة) من خلال توجيهات سوسير التي مفادها " *La langue est une forme pas une substance*" هذه المقولة التي قلبت البحث اللساني رأسًا على عقب في البحوث الدانماركية لتأسيس مدرسة فرعية بناءً على هذه المقولة العلمية [ *la catégorie scientifique* ] ليستنتج زعيمها لويس هلمسلايف مقولات (التعبير المضمون وسَلَّ التعبير وسَلَّ المحتوى)؛ وخرجوا منه بقيد منهجي نصه: يجب على اللساني الأخذ باللفظ على أنّها شكل لتجديد الوظيفة التي تتحقق من خلال العلاقات لا من خلال المعاني كما سئرى ذلك لاحقًا.

على الفكر، هذه النظرية التي سيطرت على مجمل الدرس اللغوي في مختلف منجزات الحضارات الغابرة في العالم القديم وامتد ذلك حتى القرون الوسطى وعشية القرن التاسع عشر حتى قوضها سوسير وجعلها خارج مجال الاشتغال اللساني.

لقد كانت الظروف مهياةً إيستمولوجيا لأندري مارتنيه (1908-1999م) ليكون واحداً من أهم اللسانيين في العالم، فقد كان وأثناء دراساته العليا بجامعة (السوربون) في اختصاص اللغة الإنجليزية يحضر محاضرات أكابر علماء اللغة كـ(موسيه وفندريس) مما جعله على علم عميق باللغات الجرمانية، كما كان زميلاً ملازماً لـ(أنطوان ميبه) الذي أشرف على أطروحته التي نوقشت سنة 1937م، ثم صاحب (فلايم مانيسوس ثروبانسوي) حتى وفاته سنة 1939م، ولما أقام بالدمرك لازم لـ(بلمسلاف وبرونال وأودال) ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليلتقي بالعقري الروسي (ياكسون وبلومفيلد وسابير)<sup>1</sup>، وكان على متابعة مستمرة لما كان يطوره ويعرضه (نشومسلي) من أفكار لسانية جديدة، هذا المزيج المتكامل من الصداقات والمعارف كان من شأنها أن تقوده مباشرة إلى صلب الفكر السوسيري والتي جعلت من أندري مارتنيه على درجة متقنة بالبحث العلمي، وعلى دراية عميقة بالمستوى الذي بلغته اللسانيات، فسمح كل ذلك له بشق طريق خاص بنظريته ضمن النظريات المدارس المحورية لهذا العلم.

## 2/2-1) - الإرهاصات الأولية للمنزع الوظيفي الفرنسي في اللسانيات

**البنوية، من الموهيرية الفونولوجية إلى الموهيرية التركيبية:** رأينا سابقاً مع حلقة براغ كيفية طرحهم لمفهوم الوظيفة الذي اكتشفوه واستخلصوه من السوسيرية بعد طول نظر وتأمل في الأحداث اللغوية والأدلة المعروضة بها والمصاغة صياغة علمية صارمة مع سوسير، وقد أصبحت معهم وظيفة اللغة كحقيقة ثابتة- هي التواصل والتبليغ فضلاً عن الوظائف الأخرى المحمول على غاياتها الأساسية، وقد استقبل الوظيفيون الفرنسيون -مارتنيه

<sup>1</sup> جورج موان، ، نقلا عن مصطفى غلفان، اللسانيات البنوية. ص309م بتصرف.



وبالتالي فإنّ اللساني لا يهتمّ بمختلف الأنظمة السميولوجية الأخرى التي تشترك مع اللغة في التواصل كإشارات المرور ولغة الصم البكم والرسومات والأيقونات ..الخ.

**ثانياً:** أنه خارج هذا الأساس المتبادل لا يوجد شيء ينتمي إلى اللغة باعتبارها منظومة متكاملة دون أن يختلف من لغة إلى أخرى، وبهذا المعنى يجب تفسير مبدأ الاعتباطية في تحديد دلالات المعطيات اللغوية في كل لغة من اللغات.

وانطلاقاً من هذه المعطيات والتحديدات التي أسس عليها مارتنيه نظريته وصقل منها مبادئه المنهجية تحت مفهوم عام تمثل في (الوظيفة/ التركيب) استنتج جملة من المبادئ الفرعية التي سارت عليها نظريته، ومنها:<sup>1</sup>

**(أ- تحديد وظيفة اللفظ):** وبهذا يكون المعيار الذي يهدف إلى تحليل النظام اللغوي ووصفه، وهذا يعني أنّ تقطيع اللغة إلى وحدات أولية (فونيمات /مونيماث) يجب أن يكون بهدف تحديد وظيفة كلّ واحد منها، وهذا يدلّ على أنّ الوحدات اللغوية لا معنى لها بانفصال بعضها عن بعض؛ لأنها تسهم في أداء وظيفتها التواصلية مجتمعة.

**(ب- إحياء مقولة التقطيع المزدوج (le double articulation):** الذي يميّز اللغة الإنسانية والذي تشترك فيها جميع اللغات الطبيعية، حيث إنّ جميع اللغات تخضع لهذا الناموس، دون اللغات الاصطناعية أو اللغات التي تستعملها الحيوانات للمطالبة بإشباع غرائزها المختلفة، والذي جعلها تامة على مستويين، وهما (التقطيع الأولي للغة/ والتقطيع الثاني لها) بناءً على مقابلتها على محوري (التراكيب والاستبدالات)؛ ولا يستقيم أبداً النظر إلى التمثيلات اللغوية بمعزل عن هذه المحاور، وهما على النحو الآتي:

<sup>(1)</sup> جيلي محمد الزين، الوصفية العربية. بتصرف

**ب- (أ) - التقطيع الأولي للغة:** وهو التفصل الذي يقوم بتجزئة الخبرة الإنسانية والتجربة الشعورية إلى سلسلة من الوحدات، يكون لكل واحدة منها دلالة وصيغة صوتية، فإذا كنت أحب أن أعبر عن إعجابي بالطبيعة مثلا، فإنه بإمكانني أن أعلن عن ذلك بالابتسام والتأمل فضلا عن بعض الإشارات السميولوجيا الأخرى، لكن هذه الابتسامة وهذا التأمل قد يكونان منعكسا شرطيا غريزيا فطريا وآليا دون وعي أو تحكم<sup>1</sup> وفي هذه الحالة لا يمكن لذلك أن يصنف ضمن الأنظمة اللغوية التواصلية، أو أن يكون تعبيرا إراديا تهتم به بعض العلوم الأخرى كعلم النفس بأنواعها وفروعها، ولكن اللسانيات لا تأخذ به على أنه حدث لغوي (*Un fait linguistique*) ولكن إذا كان مقصودا بوجه من الأوجه وبنوي رمية للعالم الخارجي وتنبهه معبرين عن مدى إعجابنا بالطبيعة، فإنه مع ذلك لا يكفي لأن يكون إعلاما لغويا.

إنّ كلّ ابتسام غير قابلة للتقطيع لا يمكن بأي وجه ضمها إلى صف الأحداث اللغوية الأمر الذي يختلف تماما عندما أنطق بالجملة (أحب الطبيعة)، فهذه الجملة حينئذ تعدّ حدثا لغويا قابلا للتقطيع المزدوج؛ لأنها تتألف من أربعة وحدات (أحب + أنا + الـ + طبيعة) مع العلم بأنه لا يمكن لأي وحدة من هذه الوحدات أن تعبر بمفردها على حبي للطبيعة.

كما أنها تتوفر على قابلية لاستعمالها في سياقات أخرى تعبر عن حاجيات نفسية وشعورية أخرى، فكلمة (أحب) يمكن أن تظهر فيما لا طائل إلى حصره من التراكيب (أحب الصحراء الجبال، الأطفال، العلم... الخ)، وهذه الإمكانية في تغير السياقات والتكيف مع المعاني الأخرى يظهر جليا أهميته في الاقتصاد اللغوي الذي يحققه التقطيع الأول، ولو لم يكن ذلك كذلك لكان على الإنسان استعمال ما لا طائل إلى عدّه من الأصوات والكلمات للتعبير عن مناسبة نفسية

<sup>1</sup> - جبلي محمد الزين، الوصفية العربية. بتصرف

واحدة وهو الأمر المستحيل، لكن بهذه الخاصية من جهة أخرى- فإنّ اللغة تبين طبيعتها الإبداعية وعبريتها الفريدة في إعادة إنتاج الكون (الداخلي والخارجي) الذي يعيش فيه الإنسان.

إنّ لكلّ وحدة من الوحدات السابقة التي رأينا عدم كفاءتها في حمل المعنى العام بانفراد فإنّ جزء كلّ واحدة منها لا يمكن بأي حال أن يعبر عن جزء معناها، الأمر الذي يختلف مع الهيئة الصوتية التي يمكن لها ذلك، وفي هذه الحالة يتحقق ما سمّاه أندري مارتنيه التقطيع الثاني؛ الذي يجرّأ الجملة السابقة إلى أصواتها الدنيا، وهي: (أ+ ح+ ب/ أ+ ل/ ط+ ب+ ي+ ع+ ة) ممّا جعلنا نتحصل على عشرة وحدات صوتية لا معنى لأيّ واحدة منها على انفراد.

## 2-2/2- ثنائية المواضع *le code* والخطاب *le message* (الوظيفية) في مقابل اللغة والكلام (المؤسسية):

إنّه من الضرورة بما كان أن نقيم تمييزاً دقيقاً وصارماً بين شيئين هامين، هما:<sup>1</sup>

**أولاً:** العناصر اللغوية المختلفة والموجودة على مستوى الحدث الكلامي الفعلي، أو ما سميناه مع سوسير -كما مرّ بنا- الوجود التحصيلي للغة كما تظهر في الكلام *actuation*<sup>2</sup> وهي معطيات فعلية يعبر بها المتكلم في كلّ مناسبة من مناسباته الكلامية كجزء من الدورة اللغوية أثناء التواصلية.

**ثانياً:** العناصر اللغوية الموجودة بوصفها جزءاً من الذاكرة الجماعية للغة والتي يستثمرها المتكلم لتلبية حاجاته التواصلية من جهة أخرى.

ومن خلال التفريق بين العنصرين السابقين (أ/ب) فإنّه ليس من واجب على المحلل اللغوي ولا من اهتمامات اللسانيات البحث عن تحديد أماكن تواجد هذه العناصر؛ لأنّه سينتقل بعدها إلى علم الأعصاب أو ما يعرف حالياً باللسانيات البيولوجية، والأمر نفسه ينطبق على

<sup>1</sup>- جيلي محمد الزين، الوصفية العربية. بتصرف

<sup>2</sup>- المرجع السابق، ص ن



تحليل الدوافع والمسوغات المتسترة وراء المتكلم الذي يختاره لما يناسب ويوافق أغراضه ومناسباته الكلامية، وهذا مجال اهتمام علم النفس الإدراكي، وهي حدود إبستمولوجية يجب ألا يتجاوزها اللساني، وهي المعضلة التي جعلت نقاد اللسانيات يستفسرون عن عدم الاضطلاع بها وأثر كل ذلك في الحقيقة العلمية الناتجة عنها، ولتجاوز هذه العقبات كان على الانطلاق من مجموعة من الإجراءات أهمها افتراض وجود جهاز نفسي عضوي تم تحفيزه أثناء العمليات المبكرة لاكتساب اللغة أو تعلمها، تشومسكي مثلا افتراض جهاز غريزي وفطري لتعلم اللغات سماه (L.A.D) ويتلخص دور هذا الجهاز في استخلاص الأنظمة الصوتية والتركيبية التي يتم من خلالها تحليل الفكرة المعلن بواسطة اللغة ووفق قوانين وشروط اللغة المستعملة في ذلك وهو ملزم بإتباعها في كل نقطة من نقاط الحدث الكلامي الأمر الذي تجاوزه أندري مارتنيه حيث لم يهتم إطلاقا بالأصول النفسية والبيولوجية للغة وتوجه صوبا نحو تحليل هذه الأنظمة واختبار كيفية اطرادها واستمرارها في الاستعمال ومرة أخرى نصطدم بحقيقة قل الاختلاف حولها والتي تفيد بأن هذه اللغة لا وجود لها عينا إلا من خلال الكلام، ونحن نعلم وباتفاق جميع الباحثين بأن الكلام ليس لغة، ومن هنا انتبه أندري مارتنيه إلى إعادة تشخيص الثنائية الأكثر شهرة في تاريخ اللسانيات وعند سوسير بالتحديد "اللغة والكلام إلى الشفرة والخطاب [Langue et parole/ code et message] ويرى بأن هذه الثنائية التي اقترحها سوسير لا يمكن للسانيات الواقعية أن تأخذ بها كأداة إجرائية للتحليل يقول: ".أستبعد شخصيا التقابل السوسيري بين لسان/كلام، إننا نواجه ظاهرة مدركة، هي الكلام إضافة إلى سلوك الكائنات الحية التي تتبادل الكلام، وهذا عنصر مدرك يجدر بنا الانطلاق بدءاً منه، والاستبطان ليس مسلكا جديرا بالاحترام في البحث العلمي [...] ليس ثمة لسان وكلام، هناك الكلام فقط، ومن ثم العناصر التي لها في الكلام ملائمة للسان موضوع البحث.."<sup>1</sup> ويقول في سياق آخر ".يمكن أن يفهم من التمييز الضروري جداً بين اللسان والكلام مقابل علم خاص باللسان، غير أنه يجب

<sup>1</sup>- مصطفى غلفان، اللسانيات البنوية؛ منهجيات واتجاهات. ص 313

الاقتناع بأنّ الكلام لا يعمل سوى على تحقيق النظام (النسق) للسان، إذ لا يمكن الوصول إلى معرفة اللسان إلاّ بالكلام والسلوك الذي يحدّده عند المتكلمين...<sup>1</sup> ومن هذه الإشارات يعيد أندري مارتنيه رسم الحدود الإجرائية للرسالة على أنها الوسيلة التي تسمح بنمذجة الخطاب لغويا.

إنّ التماذي في تحديد الفروقات الدقيقة بين الكلام واللغة -والمشكلة أنّه يجب القيام بذلك- فإنّه بالإمكان الوصول إلى مرحلة تجعلنا نقنع بأنّ للكلام نظاماً مستقلاً عن اللغة،<sup>2</sup> ممّا قد يجعلنا من جهة أخرى نوّمن بإمكانية فصل البحوث اللسانية لنصل في الأخير إلى علم الكلام بموازاة علم اللغة، لكن اللسانيات تصرّ بأنّ الكلام ليس إلاّ تحقيق وتجسيد للغة، ولا يمكن على الإطلاق -على الأقل بالوسائل العلمية والمنهجية التي نملكها الآن- الوصول إلى كنه اللغة إلاّ من خلال الكلام، هذا الأخير الذي يمثل أطلال الأولى، وتتفاوت النتائج المحصل بتفاوت مستويات اختزال واستبعاد المظاهر النفسية الفسيولوجية المناسبة كحالات الحزن والفرع واليأس والرغبة الشديدة.. الخ، أو الأمور الغريزية العضوية كالطابع الصوتي ومستوى الصوت الذي يميز الأفراد، وهي كلّها أمور لا تمثل عناصر اللغة ولا تجسد العقد الاجتماعي الذي يستسلم الفرد لسلطته عند اكتسابه أو تعلمه للغة.

ومن هنا فإنّ مارتنيه يعيد النظر -فضلاً عمّا سبق- في مهمة اللسانيات وكيفية تمثّلها واطر لها أهدافاً جديدة ضمن ما يراه لسانيات واقعية، ومن جملة ذلك، ما يأتي:<sup>3</sup>

### 1- الوصفية الواقعية

### 2- رفض البعد النظري العام

### 3- رفض الشكلانية تحليلاً وصياغة

<sup>1</sup> - مصطفى غلفان، اللسانيات البنوية؛ منهجيات واتجاهات. ص313

<sup>2</sup> - جيلي محمد الزين، الوصفية العربية. بتصرف

<sup>3</sup> - أندري مارتنيه، وظيفة الألسن وديناميتها. تر: نادر سراج، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت لبنان، 2009م، ص25

ومصطفى غلفان، اللسانيات البنوية؛ منهجيات واتجاهات، ص315





والتركيبيات)، فهل يمكن دراسة التراكيب دون اللجوء إلى المعنى؟ وهل يمكن تأجيل البحوث الدلالية في طلب النظرية اللسانية؟

لقد استحسن -أندرى مارتنيه- مناهج بعض اللسانيين الذين استنبطوا طرائق حديثة وفعالة في وصف اللغة، ويرى بأنّ هذه الطرائق مثالية على النحو الذي نجده في المناهج الأمريكية التي يتزعمها (بلومفيلد وهاريس) في إطار البرامج السلوكية والتوزيعية المستحدثة،\* التي لم تهتم إطلاقاً بمقولة (المعنى) بل ولم يعدّوه من صلب المشكلة اللغوية، وغير قابل جراء ذلك للدراسة العلمية، ويذكرنا هذا السياق بمقولة بلومفيلد عندما أقرّ بأنّ "تحويل المعنى هو أضعف نقطة في دراسة اللغة وسوف يظل هكذا حتى تتقدّم المعرفة الإنسانية أكثر ممّا هي عليه في الحالة الراهنة..."<sup>1</sup> ويفيد ذلك في استبعاده من مجال عمل الباحث اللساني كلّ ما لا يمكن ملاحظته ومتابعته ميدانيا لصعوبة ترتيبه ضمن الوقائع، كما أنه من ناحية أخرى نعلم بأنّ المعاني واحدة والألفاظ متعدّدة ويجب لهذه المعاني أن تكون معلومة، ويستحيل حين الربط بين الدوال ومدلولاتها دراسة اللغة ما لم يكن ذلك كذلك، ولم يجرؤ أحدٌ من العلماء دراسة لغة ليست مفهومة عنده، وفي ذلك يقدم مارتنيه مثالا يوضع هذا الزعم، عندما يقول مثلا " [kaje/ cahier] يمكن أن يرد في عدد معين من السياقات و [kaje vert/ cahier vert] كراس أخضر فإنّ معرفة المقولات النحوية (les catégories grammaticales)<sup>2</sup> التي تنتمي إليها هذه الوحدات (le) كأداة للتعريف و(كراس) التي تعني شيئا بعينه ولا تهماها التصنيفات النحوية مثلا عند مقابلة عبارة (الكراس اللبّي/ الخلب الخاطر).

le lait | callé | le grand cahier

\*- ولم تذكر نشومسكي نظرا للموقف السلبي الذي نبناه أندرى مارتنيه ضده، كما سنرى ذلك في الصفحات الآتية من هذا الفصل.

<sup>1</sup>- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 196.

<sup>2</sup>- جيلي محمد الزين، الوصفية العربية. بتصرف

إذا كانت عبارة (*le lait*) قاعدة نحوية تنتمي إلى الفئة النحوية ذاتها التي تنتمي إليها (*le grand*) أي فئة الصفات مما يؤدي إلى عدم التمييز بين كلا (*kaje*) في السياقات الأخرى الممكنة.

من خلال ما تقدم مع (بلومفيلد ومارتنبي) نستنتج أن الاشتغال بالمعنى والبناء عليه يطرح جملة من العقبات أمام الباحثين وقد تحول بينه وبين بلوغ أهدافه، غير أن موقف مارتنبي من ذلك كان أكثر مرونة من السلوكيين لأنه -بحسب الوظيفيين- ليس من الحكمة اعتماد مناهج تتجاوز بالكامل أهمية الوحدات الدالة على المعاني، هذا الأخير الذي يتحكم في تراتبية المباني على النحو الذي مرّة مع أندري مارتنبي عندما قال "إن أي تغيير في المعنى يؤدي بالضرورة إلى التغيير في المبنى".<sup>1</sup> ومن هنا فإن دراسة التراكيب مع دراسة الفونولوجية تعدان من صلب النظرية اللسانية الوظيفية التي تسعى سعياً حثيثاً إلى حل المشكلة اللغوية بالوسائل العلمية والمنهجية المتاحة، مع تجريب مستمر لتحليل هذه المستويات اللغوية المتناسقة والمترابطة داخلياً.

وبالعودة إلى العقبات التي تواجهنا أثناء الاعتماد على تحليل التراكيب (وأكثرها أهمية هي عدم نجاح معيار الترتيب بالنسبة للوحدات الدالة) كان على النظرية اللسانية الوظيفية اللجوء إلى إعادة تصنيف الوحدات الدالة في اللغة إلى أصناف وأجناس متعدّدة من أجل تحديدها وضبط وظيفتها، وقد نتج عن ذلك ثلاثة أصناف من الوحدات الدالة، وهي:<sup>2</sup>

**أولاً:** الوحدات الدالة المستقلة، *les monèmes autonomes*

**ثانياً:** الوحدات الدالة الوظيفية، *les monèmes fonctionnels*

<sup>(1)</sup> - أندري مارتنبي، مبادئ اللسانيات العامة (النسخة الفرنسية) ص 33، والعبارة في الأصل هي: *A chaque différence de sens correspond nécessairement une différence de forme.*

<sup>(2)</sup> - أندري مارتنبي، مبادئ اللسانيات العامة (النسخة الفرنسية). ص 107 و 108

### ثالثاً: الوحدات الدالة التابعة، *les monèmes dépendants*

وكل وحدة من هذه الوحدات أقسام وفروع أخرى تترأسها، وتتبع الوظائف وتصنيفها تصنيفاً يسهل على الباحث حصرها واعتمادها في التحليل، وبهذا يخرج الوظيفيون بنظرية شاملة تهتم بتحليل الأحداث اللغوية بناء على الوظيفة.

لقد جاءت -إذا- الوظيفية التركيبية لأندرى مارتنيه بين أشهر مدرستين اشتغلت على الوظيفة، وهي براغ والغلوسيماتية، وبالرغم من أنها لم تشتهر كما اشتهرت هذه المدارس إلا أنها تبقى حلقة هامة ومحورية متميزة في تاريخ اللسانيات الحديثة التي اقترحت فتح مجالات جديدة ضمن البحوث اللسانية.

### 3/2- المدرسة الفونيماتية المنظوماتية الدانمركية. (خطوة مستقبلية نحو اللسانيات الرياضية الفونيماتية):<sup>1</sup>

تأسرنا اللسانيات العامة، ففضلاً عن مبادئها وطموحاتها ونتائجها الإمبريقية (*Empirique*) وبعلمائها الذين ما انتقلنا من أحدهم إلى آخر إلا وزاد انبهارنا به دون أن ينسينا فيمن سبقوهم أو من كان معهم، فبعد سوسير والذين سبقوه كان في كل مرة يزداد إعجابنا تروباتسكوي وزملائه ثم أندري مارتنيه وأتباعه، لكن بالرغم من ذلك إلا أن هذه المرة سنقترب أكثر العلماء ارتباطاً ووفاءً لسوسير مع العبقري الدنمركي (لويس بلمسلاف) وما هو آت منه أعظم وأجلّ.

يعدّ لويس بلمسلاف واحد من كبار اللسانيين في القرن الماضي (1931م)، الذين يُعتقد بأنه من القليلين الذين فهموا سوسير فهماً جيداً، بل وقد أدرك حتى حدوسه في مجال التنظير للغة،

<sup>1</sup>- أوزوالد ديكر و جان ماري سشايغو، القاموس الموسوعي لعلوم اللسان. تر: منذر عياشي، ط2، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب، 2007م، ص 43

وهذا ما جعله -فيما أظن- يقترح النموذج الغلوسيماتي<sup>1</sup> (*Glossématique*) -الأكثر عمقا من كل ما سبق ولحق- الذي أصبح يدرج ضمن أكثر التطورات السوسيرية تعقيدا وتشدداً، وفي شهادة هامة لغريماس (1992/1917م) الذي ترجم إلى الفرنسية كتابه بعنوان (اللغة/*langue*) قال عنه " .. إنه المتمم الحقيقي لسوسير وربما الوحيد، الذي عرف كيف يجعل تصورات سوسير واضحة ويعطيها صياغة نهائية.. وإن موت يلمسلايف في سنة 1965م، يسجل نهاية مرحلة ثورية في اللسانيات.."<sup>2</sup> ومع هذا فإن النموذج الذي طرحه واشتهر به في جميع أرجاء العالم -بما في ذلك العالم العربي- نظراً للصياغة العلمية الدقيقة التي وسمت جميع مراحلها، لم يكن له التأثير المنتظر لجملة من الأسباب سنتعرض إليها لاحقاً.

تتخلل الغلوسيماتية جملة من الخصوصيات التي طبعتها، ومن بين ذلك:

**(1) - يلمسلايف وسوسير (توضيح الحدس الموسيري العميق)<sup>3</sup>: قد يكون**  
سابقاً لأوانه منذ الآن في هكذا موضوع أن نطلق على يلمسلايف تسمية جورج موان التي مفادها "العبقرية السوسيرية الحديثة" ولكن وصف كهذا يجعلنا من الوهلة الأول نقيم تصورا شاملاً عن مجهوداته غير العادية، فننطلق من سوسير لفهم يلمسلايف، وننطلق من هذا الأخير لنكشف نوايا وحدود الأول حتى نتمكن من شرحهما معاً، وإذا كان ذلك كذلك -وهو كذلك- فليس من الغريب أن يفتتح يلمسلايف (*في المداخل/Prolégomènes*) بوصف سوسير على أنه المؤسس الحقيقي للسانيات.

<sup>(1)</sup> - لقد نشأت الغلوسيماتية مباشرة بعد حلقة براغ، وكان يعدّ في البداية اتجاهاً بديلاً داخل الفونولوجية، لكن في المؤتمر الدولي الثاني لعلماء الصوتيات في لندن سنة 1935م، طرح كل من يلمسلايف وهانز بورجن أودال برنامج عمل تحت مصطلح علم الوحدات الصوتية، وبعد فترة وجيزة أطلقا على مشروعيهما تسمية "الغلوسيماتية *Glossématique* وبالفعل فمع التطورات المنهجية والإبستمولوجية الجديدة التي صاحبت هذه النظرية أصبحت بحق بعيدة كل البعد عن الفونولوجيات، ينظر بخصوص هذا الشأن: بريجيه بارتشت، *مناهج علم اللغة*. تر: سعيد حسين بحري. ص 167، بتصرف.

<sup>(2)</sup> - ينظر: مصطفى غلفان، *اللسانيات البنوية؛ منهجيات واتجاهات*. ص 256 و 257

<sup>(3)</sup> - أوزولد ديكر و جان ماري سشفابر، *القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان*. تر: منذر عياشي، ص 43 ويعلق عن ذلك بقوله: " .. وإنها لتفهم نفسها بوصفها توضيحاً للحدس العميق عند سوسير.. "



هذا الأمر الذي عبّر عنه بأنه غير قابل للنقاش، ولا نزاع فيه،<sup>1</sup> لكن ما يميّز اللسانيين أنهم إذا تأثر الواحد منهم بآخر واقتنع بأفكاره فإنه يتوجه صوباً إلى انتقاد الحلقات الأضعف فيها ويحاول بشدة تدعيم الفراغات المتوفرة، وعلى ذلك فقد أشار هلمسلايف مبكراً إلى أن لسانيات سوسير قد تناولت اللغة كسديم من الظواهر غير المفصل في حدودها على النحو الذي يستخلص منها الظواهر القابلة للدراسة العلمية، وبالتالي يمكن إعادة تجريبيها كلما سمحت الفرصة لذلك، بينما يعود هلمسلايف ليرى بأن اللسانيات الحقّة أو على الأقل كما يجب أن تكون واقعيًا يجب "ألا تتناول اللغة كركام من الظواهر غير اللسانية مثلاً الفيزيائية والنفسية واللسانية والاجتماعية، بل ينبغي تناولها ككل مكتنف بذاته كبنية متفرد.."<sup>2</sup> وهذا النقد كان سليل الرغبة الشديدة في تعميق الفهم بالسوسيرية، والحقيقة أنّ يلمسلايف قد فصل بين أطروحات سوسير إلى صنفين؛

**أولاً:** الأطروحات التي يرى بأنها سطحية ومباشرة وغالب عليها الطابع التعليمي نظراً للقيّد البيداغوجي الذي كان يحكم ترتيب المحاور في المحاضرات، وتفتقر إلى الصياغة النهائية نظراً لأنّ العمل لم يقدمه سوسير في صورته النهائية وإنما حاول ذلك طلبته، وبالتالي فليست قادرة على الصمود والتحمل لأنها أولية، ولهذا فقد تجاوزها.

**ثانياً:** النظريات التي يرى بأنها حقيقة بالنظر والتعميق وصالحة لبناء نظريات جديدة وبالتالي فقد احتفظ بها وأولها ووسعها، ومن قبيل ذلك " .. سيأخذ من الدروس أمرين أكيدين قبل كلّ شيء، هما:

(أ) - اللغة ليست جوهرًا (مادة) بل هي شكل.

<sup>(1)</sup> - يقول لويس يلمسلايف: " *un seul théoricien mérite d'être cité comme un devancier indiscutable, le Suisse G.* "

" *De Saussure, voire Louis Hjelmslev. Prolegomènes à une théorie du langage. P14* "

<sup>(2)</sup> - ماري آن بافو، النظريات اللسانية الكبرى. ص 215

(ب) - تختلف كل لغة من اللغات عن الأخرى، ليس على مستوى التعبير فقط؛ أي على المستوى الصوتي التركيبي، ولكن على مستوى المضمون أيضاً.<sup>1</sup> ومن هنا بدأ اشتغال (الغلويسماتيون) مباشرة في صقل وعرض مبادئ نظرياتهم وتجريبها وحصر النتائج المتوصل إليها مع مراجعة المبادئ في كل مرة وبشكل مستمر.

### (1/3/2) - المبادئ والأسس المنهجية للغلويسماتية:

تعدّ كتابات يلمسلايف أعمالاً جليّة وتمييزة وذات أهمية مزدوجة فإلى جانب تحليل اللغة البشرية فإنه كان دائماً يحدّد المنهجية التي يراها مناسبة لذلك فإنه وقبل صقل المبادئ العامة للنظرية اللسانية يضع شروطاً لذلك فيقول: "إنّ الوصف يجب ألاّ يكون متناقضاً وعليه أن يكون وبسيطاً."<sup>2</sup> إنّ هذا التحديد الذي يفتح به المنظر مداخلة قد جسّد ما سماه -كما رأينا- مارتنيه (لسانبات الواقع) أو ما سماه هو نفسه (اللسانبات المحايد) حيث يرى بأنّ النظرية اللسانية يجب أن تخضع إلى مقولات الوصف الدقيق الذي يبنى على عدم التناقض والشمولية والبساطة التي تشكل في الأخير مبدأ الأمبرقة (*Empirisme*) الذي يعدّ الجسر الذي ربط اللسانيات بمختلف العلوم التجريبية، وهو ما يسمح لها ببناء وتأسيس وبأنّ تتوفر على مفهوم العلمية (*la scientificité*) وهو أكثر المفاهيم التي حرص عليها يلمسلايف في نظرياته ف:<sup>3</sup>

(أ) - أن يكون الوصف غير متناقض، ومتماسك في جميع مراحل بدءاً من ملاحظة الوقائع ورصدها انتهاءً بالتقعيد وصياغة القوانين المطردة.

(ب) - أن يكون الوصف شاملاً ومتناولاً لجميع الظواهر المتاحة وبالأهمية نفسها لتشكيل مدونة عن الموضوع المدروس.

<sup>(1)</sup> - أوزوالد ديكر و جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان. ص 43 بتصرف

<sup>(2)</sup> - *P19 Louis Hjelmslev. Prolegomènes à une théorie du langage.*

<sup>(3)</sup> - مصطفى غلفان، اللسانيات البنوية؛ منهجيات واتجاهات. ص 262 بتصرف.

(ج) - أن يكون الوصف سهلا ما أمكن في معالجة الظواهر التي يصفها.

إنّ هذه التوصيات والتحديدات التي تسبق كلّ عمل علمي كان من شأنه أن يحدّد آفاق وأهداف العلمية الاختبارية وفق الأصول التي اتفق العلماء حولها، وبالعودة إلى الإيستمولوجين فإنّ هذا الاتفاق ليس بالضرورة أن يكون صحيحاً بمقابلته مباشرة مع الظاهرة المدروسة وليس مطلقاً، بل إنّه أقرب إلى اتفاق جمعي بينهم، وكلّما خرج عالم منه وجاء ببديل مقنع فسرعان ما يعيد المنشغلون اتفاقهم بهذا الجديد وهكذا تتمّ الدورة الطبيعية للأسس النظرية والمنهجية للعلم.

وبالعودة إلى التحديدات السابقة فإنّه يكون من الواجب الإشارة إلى وجوب احترام الترتيب الذي ترد فيه هذه الشروط، "فالمطلب عدم التناقض يسبق الوصف الشامل والوصف الشامل يسبق مبدأ البساطة.." <sup>1</sup> هذه المبادئ النظرية والمنهجية والتوصيات الإيستمولوجية التي اعتمدها يلمسلايف في صياغة نظريته الجديدة تبدو متميزة جداً وتسلب عقل كلّ من يطلع عليها، لكن الواقع غير ذلك، فمن الوهلة الأولى لأعماله نلاحظ بأنّها أكثر النظريات تعقيداً وعمقاً على الإطلاق، وقد شكّ الناقدون في صلاحيتها وإمكانات تطبيقها ليس فقط على اللغات، وإنما حتى على اللغة الدانمركية التي أسستها، وذلك بسبب استخدامه للغة منطقية رمزية جبرية استلهمها من أعمال علماء (فيينا/Vienna) المعروفين بصقل المناهج العلمية الصارمة خصوصاً في المجالات الرياضية والفيزيائية التي يعود الفضل إليها " ..في تأسيس علم المنطق الرياضي وحددت العلاقة بين لغة الموضوع (الموصوفة واللغة الواصفة) وقد كانت هذه الموضوعات هي الأهم بالنسبة ليلمسلايف لبناء نظرية لغوية.." <sup>2</sup> فقد خصص ليلمسلايف جزءاً من مقدماته لمعالجة اللغة الواصفة التي تثير إشكالات جوهرية في اللسانيات

<sup>(1)</sup> - مصطفى غلفان، اللسانيات البنوية؛ منهجيات واتجاهات. ص 262 بتصرف.

<sup>(2)</sup> - بريجييه بارتشت، مناهج علم اللغة. ص 173، ويضيف ملحوظة مفادها أن يلمسلايف قد أشار مرارا باحترام شديد إلى عالم هذه الحلقة وهو رودولف كارناب (1891-1970م).

على خلاف باقي العلوم الأخرى، فاللسانيات علم يتناول اللغة ولا بدّ له ويجب من لغة تحليلية وصفية، ولهذا وجب الحرص على تمييز اللغة الموصوفة من اللغة الواصفة وكان على العلماء بشكل خاص تحديد المصطلحات التي مكّنت يلمسلايف من صقل منهج فتح له مجالات جديدة في تحليل المعطيات اللغوية لضرورة حدسية واختبارية،<sup>1</sup> وبهذا يشرع في التحليل متتبعا الخطوات الآتية:

## 1-1/3/2- الخطاطة والاستعمال (le schéma et l'usage) في مقابل اللغة والكلام: هناك أحاج

لغوية لم تحل في كلّ النظريات تقريبا، ولكن في هذه المرة- النظرية نفسها جزء من اللغز؛ فبعد أن تمّ الفصل العلمي والمنهجي الصارم وبشكل واضح بين علم أصوات الكلام (الصوتيات) وعلم أصوات اللغة (الفونولوجية) من لدن علماء براغ، وامتدّ ذلك إلى الوظيفية الفرنسية بمقابلتها مع الشفرة والخطاب - كما رأينا- لدى مارتنيه، مازالت أفكار ونظريات سوسير في امتداد وتدفق مستمر لتتال هذه المرة نظرية يلمسلايف المعروفة.

إنّ تحليل ثنائية (تعبير ومضمون/ شكل ومادة) عند الغلوسيماتيين قد ارتكز على ثلاثة معايير متعاضدة، وهي:

**أولا:** إنّ معالجة يلمسلايف للعلامة اللغوية السوسيرية قد تخللها نوع من إعادة نظر في حدودها والمقصود بها في حقل التحليل اللساني، غير أن المدلول السوسيري قد أعيد تعريفه فقط ليصبح "مضمونا" عند يلمسلايف والبال أصبح "تعبيرا" وبالتالي فإنّ الدلالة بالنسبة ..

<sup>(1)</sup> - يقول في الباب الخامس من المقدمات: "Nous avants pu avec la terminologie choisie caractériser la méthode de la théorie du langage comme nécessairement empirique et déductive et nous avants de ce côté éclairé la question fondamentale des rapports entre la théorie du langage et ce qu'on appelle les données de l'expérience" ينظر لويس يلمسلايف، مقدمات في علم اللغة، (النسخة الفرنسية)، ص23. والجدير بالذكر أن هذا الكتاب - الذي اقتبسنا منه هذه المقولة- أنه في الصفحات المائة الأولى نحصر أكثر من مائة مصطلح جديد أي بمعدّل مصطلح جديد في كلّ صفحة من صفحات هذا الكتاب المتميز.



ومن خلال ما سبق نستنتج أن المدرسة الغلوسيماتية تمثل بجدارة أهم دفع لأفكار سوسير نحو التعميق والتمديد والاختبار، وقد استطاعت على صعوبتها وتشددتها وتعقيداتها المتعددة إظهار جوانب خفية من اللغة وعملت على اختبار نتائج العلوم المنطقية والرياضية في مجال العلوم الإنسانية عموماً واللسانيات تحديداً، وبهذا الاعتبار تشغل الغلوسيماتية موقعا متميزا واستثنائيا داخل المدارس الكلاسيكية لعلم اللغة البنوي، لأنه لم تأبه أية مدرسة من المدارس الأخرى بتعميق النظرية اللسانية وفتحها على العلوم الأخرى.

### ثانياً: المدارس اللمانية البنوية الأمريكية المهيمنة:

قد يكون -غريباً- عند كثير من الباحثين أن نقول بأنّ اللسانيات بالمفهوم الذي نعرفه الآن قد نشأ أول مرة في أمريكا، وعلى يدي العالم الجليل وبلبام وايتني [William Dwight Whitney] (1827/1894م) الذي طالما ذكره سوسير باحترام شديد وبتبجيل عظيم، ونحن نتذكر في هذا الصدد تعليقا لسوسير -نشر حديثا 2002م- بمناسبة تأبين وايتني الذي توفي سنة (1894م) أين رحب به أيما ترحيب وأبدى إعجاباً عظيماً لشخصه وأشاد ".بدوره الكبير في قيام لسانيات علمية على أسس جديدة واعتبر بلومفيلد وايتني بمثابة مقدمات ممتازة في دراسة اللغة.."<sup>1</sup> كما أنّ جورج موانان قد ختم به عمله الجبار -تاريخ علم اللغة- مبينا آثار وايتني على فكر سوسير.

يقوله: ".ومن عادة سوسير أنه لا يستشهد كثيرا بغيره ولكنه مع ذلك استشهد بوايتني مرات عديدة .. ومن هذه القراءة بقي بين أيدينا سبعون صفحة من المذكرات المخطوطة حول مفهوم الإشارة، وحول الوظيفية اللغوية لهذه الإشارة، وحول التمييز بين اللغة الشفهية والأشكال الأخرى للتفاهم، وكذلك نوعية التحليل اللغوي، واكتساب التعبير اللغوي وتحليل البنيات اللغوية، كانت آثار وايتني تبشر بكل هذه الموضوعات التي تشكل قوام تفكير اللغويين في

<sup>(1)</sup> - مصطفى غلفان، اللسانيات البنوية؛ منهجيات واتجاهات. ص 356 بتصرف

القرن العشرين ...<sup>1</sup> إذا كانت أفكار وايتي معروفة عند الأوروبيين بشكل جيد، وكان على علم ومتابعة دقيقة لكلِّ التصورات الحاصلة عند التاريخيين والعضويين وحتى الدراونة التطوريين (*Darwiniste*)، وإذا كانت اللسانيات في أوروبا قد عرفت مختلف التصورات التي فرضتها البيئة الثقافية لها من **الفيلولوجيا والتاريخ والمقارنة** التي عرفت جيشاً من العلماء والباحثين والمدارس، وما لا طائل إلى حصره من النظريات والآراء التي هيمنت ولمدة طويلة على مجمل توجهات درس اللغوي وبخاصة بعد اكتشاف السنسكريتية (**سंस्कृतम्**)، من جهة ومن جهة أخرى فإذا كان الفكر الأوروبي مديناً للتراث الإغريقي والروماني اللاتيني فإنَّ الفكر الأمريكي، لم يعقد النية على هذا الالتزام، ولكنه كان من نواح أخرى مرتبطاً في درس اللغوي بالبيئة الحضارية له والتي عرفت تعدداً اثنيًا وقومياً ولغويًا وعرفياً، فمثلما كان للأوروبيين البحث عن اللغة الهنكو-أوروبية، فقد كان للأمريكان -أيضا لغة الهنكو-أمريكية القديمة، مما جعل الأنثروبولوجيا في مقدمة العلوم الإنسانية في المؤسسات الأكاديمية والتعليمية، ولذلك فقد كانت الحاجة الملحة إليها العامل الأساس في ازدهارها.

ولمّا كانت اللسانيات مهتمّة بجانب اللغة الذي يعدّ أهم جوانب الأنثروبولوجية بالمفهوم العلمي الأمريكي الوسع، فقد جعلت اللسانيات فرعاً منها، بحيث لا يمكن لأحد أن ينكر التطور المذهل الذي حصل في ميدان علم النفس بدءاً من المرحلة الأخيرة من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وبهذا يمكن أن نقول: إنّ اللسانيات الأمريكيّة قد أثّرت في توجهاتها العلمية على كلِّ من علم النفس والأناس.

ومن هنا يمكن أن ننطلق من التمييز الواضح في المرجعيات العلمية والمعرفية التي شكّلت النواة الأساسيّة لللسانيات الأمريكيّة، وفي السياق -نفسه- يرى مصطفى غلفان أنّ اللسانيات

<sup>1</sup> - جورج مونان، **تاريخ علم اللغة**؛ تر: بدر الدين القاسم. ص 227، بتصرف. وقد قام هذا البحث بحذف العبارة الآتية من الاقتباس "...مرات عديدة وفي كثير من الإطراء وقال فيه أنه أول من عارض شلايشر وأقرّ بفضل في موضوع القيمة الاعنابطة للإشارة. بل إننا على علم بأن سوسر قد شرع في عام 1894م، بمطالعة كتاب وايتي الكبير حتى بلّب فيه مقالاً لم يفتّر لها أن تظهر إل حيز الوجود..."

البنوية الأمريكية يمكن تقسيمها إلى اتجاهين بارزين تداولاً على جلّ التطورات العلمية والمنهجية للعلم في أمريكا، وهما:<sup>1</sup>

**(1)- اللسانيات العقلية/ الذهنية:** ولسان حالها هو مجلة (العالم/Word)؛ ومقرها نيويورك ويعتبر إدوارد سابير (E. Sapir) الأب الروحي لهذه اللسانيات، وقد تأسست حول هذه اللسانيات حلقة نيويورك التي أنشأها اللسانيون النازحون من أوروبا أمثال رومان ياكبسون وأندري مارتنيه لويس هلمسلايف.. الخ، وغيرهما وتمثل حلقة نيويورك اللغوية (Cercle de New-York) نوعاً من المنفى التي جمعت العلماء الأوروبين الذين هربوا من الفاشية، وتم الحديث بشأنها كفرع من فروع حلقة براغ ولذلك فهي أسيرة وبقوة للاتجاهات الأوروبية.<sup>2</sup>

**(2)- اللسانيات البهافورية البلومفيلية:** أو ما يعرف كذلك بمدرسة بيل (Yale) ولسان حالها مجلة (langage)، التي ذاع صيتها منذ البداية- في أرجاء العالم بدءاً من سنة تأسيسها في 1925م، والناطقة باسم الجمعية الأمريكية لللسانيات التي تأسست سنة 1924م، بمدينة نيويورك،<sup>3</sup> وقد شاعت الأقدار أن يكتب تاريخ جديد لللسانيات بتوقيع الفريق الثاني الذي سيسود الدرس اللساني الأمريكي ويميزه عما كان الحال في أوروبا.

**(1/2) المدرسة الملوكية البهافورية الميكانيكية مع بلومفيلد:** يرى المؤرخون بأنّ المدارس البنوية الأمريكية -عموماً- لم تتطلق من أفكار أو نظريات ومناهج جاهزة مسبقاً، ولم يكن عندهم كما كان عند الأوروبيين خبرة مديدة بالبحث اللغوي انتهت بإخضاع الفكر إلى مسلمات غير قابلة للنقاش، وهو الأمر الذي جعلهم وبعد طول نظر امتدّ لقرون كثيرة لم يقتربوا فيها من حلّ المشاكل التي تطرحها المناهج العلمية والنقدية لعلاج المسألة اللغوية، ولا نستثنى في ذلك المحاولات غير العلمية التي كانت تقدّم على أنّها كذلك

<sup>(1)</sup> نقلا عن مصطفى غلفان، اللسانيات البنوية؛ منهجيات واتجاهات. ص 356 بتصرف

<sup>(2)</sup> - المرجع السابق. ص 356 بتصرف

<sup>(3)</sup> - المرجع السابق. ص 361 بتصرف



محاولين من خلالها البرهنة على طبيعة اللغة، وكيفية نشأتها، ثم علاقتها بالفكر، ثم اللغة الأصل. وكلها كانت تهدف إلى تعميق الفهم اللغوي للدين قصد تغليبها على الأمم، فالأمريكان قد تعاملوا مع اللغة بذهن خال من العقد التاريخية والالتزامات العلمية السابقة ومن دواعي دينية وأيديولوجية، مما جعل الأمور واضحة جداً والمقاصد بينة جلية، قال الحاج صالح "فأضطر الباحثون الأمريكيون في أول أمرهم إلى أن يرتجوا المناهج المناسبة لموضوع بحثهم ثم استنبطوا شيئاً فشيئاً من مباشرتهم لعملهم الوصفي التصنيفي مبادئ وقوانين جمعوها في نظرية عامة، معتمدين في ذلك على الكثير من أقوال ويليام وايتني، وأول من فعل ذلك هم (فرانسيس بواس) في (1911م)، وتلاه (إدوارد سابير) ثم (ليونارد بلومفيلد).<sup>1</sup> وهذا الأخير الذي سيكتب له كما لتلامذته وأتباعه الريادة العلمية والسلطة المنهجية لتوجيه الدرس اللساني الأمريكي، خصوصاً بعد اشتهاج البرنامج البيهافيوري التي حاول -كما سنرى- تطبيق المناهج النفسية بكل صرامة على التحليل الوصفي اللغوي.

لا يمكن للباحث الحصيف أن يطرح تصورات وفهومة عن السلوكية خارج تاريخ (1933م) وهو التاريخ الذي يصادف نشر كتاب ليونارد بلومفيلد بعنوان (اللغة/ *langage*)\* الذي سيعدّ من تاريخ نشره الدستور الأول للنظرية اللسانية الأمريكية؛ بحيث ضمّن فيه جميع أفكاره المتخمرة منذ سنة (1924م) حول مشاكل وعقبات البحث العلمي اللغوي، وأمام المنتج العلمي الهائل لبومفيلد لا يمكن للمرء التوقف فقط عند هذا التاريخ، كما لا يمكن له في هذه المساحة الضيقة الإلمام بها والتعرض لها جميعاً، ولكن -يري مصطفى غلفان- أن هناك مقالا نشره

<sup>(1)</sup> - عبد الرحمن الحاج صالح، دراسات وبحوث في علوم اللسان، ص 171

\* - نشر هذا الكتاب أول مرة سنة 1924م، في طبعته الأولى، ثم إعادة نشره مرة أخرى بإضافة تعليقات جديدة سنة 1933م والمثير للانتباه أن بلومفيلد قد تعرّف على أفكار سوسير من خلال اطلاعه على الطبعة الثانية من المحاضرات سنة 1924م وقد علّق على ذلك بقوله "فقد أمّنا سوسير بفائدة نظرية هامة للسانيات" ومع ذلك إلا أنه لم يستشهد به إلا مرة واحدة (ص 19) ونعتقد بأن تشومسكي أول ما اطلع على أفكار سوسير كان من خلال بلومفيلد في البداية لأنه كان يمثل المرجعية العلمية له على الأقل في البداية، للتفصيل أكثر يرجى العودة إلى كتاب: Leonard Bloomfield, *langage*. London, Compton printing, L.T.D., Great Brittan, 1933, p19 وينظر أيضا: جيلي محمد الزين، الوصفية العربية. بتصرف

سنة (1926م)، بعنوان (مجموعة فروض لسانية) لا يمكن تجاوزه لما حمل في طياته من الأفكار الجديدة والطريقة المذهلة التي عرض بها وجهات نظره، وقد علق أحد النقاد عليه قائلاً: "لقد نشر بلومفيلد مقالاً سنة 1926م، وهي السنة التالية لتأسيس الجمعية اللسانية الأمريكية والمقال من أروع ما أنتجه الفكر البشري في ميدان الدراسات الإنسانية في العصر الحديث.."<sup>1</sup> يعدّ بذلك هذا المقال إلى جنب الكتاب السابق -اللغة- من المصادر الأساسية لتحصيل المعرفة اللسانية الأمريكية بدءاً من السلوكية.

تتعلق السلوكية التي اشتهرت بسرعة بداية من عشرينات القرن الماضي كما هو ظاهر من اسمها من السلوك اللغوي "و قد كانوا يسجلون ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً من كلام المتكلمين والحوارات والمحادثات الطبيعية، ثم يبدأون بتحليل هذه التسجيلات ويبنون نظرية مؤسسة على ما يجدون... وتبدو هذه المقاربة ملائمة تماماً لما تهدف إليه من دراسة اللغة باستخدام الأساليب التي تتبعها بعض العلوم الطبيعية.."<sup>2</sup> وقد تفوق الأمريكيون في ذلك نظراً لجملة من المستجدات العلمية والاكتشافات والاختراعات وإدخال الآلات التكنولوجية لتساعد على الرصد والتحليل، في العموم هناك سببان، هما:

**السبب الأول:** لقد استفاد الأمريكيون كثيراً من التطور التكنولوجي المذهل، وقد استخدموها واستثمروها-كما أشرنا إليه سالفاً- دون هوادة في البحوث الميدانية التي سهلت عليهم كثيراً عملية تسجيل الوقائع اللغوية وغيرها، فقد حلت الوسائل التقنية محلّ الملاحظة التقليدية التأملية المباشرة التي كانت معتمدة قبل ذلك، وكانت في كثير من الأحيان قاصرة عن الإحاطة الوافية بالمدونة، وبشكل خاص في المجتمع الأمريكي الذي عرف فضلاً عن الإنجليزية كلغة رسمية

<sup>(1)</sup> محمد محمود غالي، أئمة النحاة في التاريخ، ط1، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، 1986م، ص18، بتصرف

<sup>(2)</sup> جفري بول، النظرية النحوية. تر: مرتضى جواد باقر. ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت لبنان: 2009م، ص36. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ البحث مستغن عن التعرض لنظرية (واطسن) في مجال تحليل السلوك وقياس تأثيرها على نظرية بلومفيلد نظراً لوضوح ذلك عند جميع الباحثين اللسانيين.

ولغة الهنود الحمر للسكان الأصليين آلاف من اللغات والأخاليط اللغوية (*les amalgames linguistique*) التي نتجت بسبب تعدد الأعراق التي نزحت وهاجرت إلى العالم الجديد من كل حذب وصوب.

**السبب الثاني:** تعتمد العقلية العلمية الأمريكية على الصرامة الشديدة في تحليل الظواهر والوقائع وتصنيفها، فقد "بذل بلومفيلد جهداً أكثر من غيره في أن يجعل من علم اللغة دراسة مستقلة وعلمية حسب فهمه لمصطلح العلمية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف كان على استعداد لوضع حدود صارمة حول الموضوع إلى حد جعله يستبعد بعضاً من الجوانب اللغوية، التي كان يعتقد أنها لا تصلح للدراسة، وفق المعايير العلمية الدقيقة.."<sup>1</sup> ويعتقد بذلك أنه على عكس الأوروبيين الذين نظروا إلى اللغة على أنها كائن حي ينمو ويتطور، يرى بأن اللغة شيء كباقي الأشياء المتوفرة في الطبيعة، بل أكثر من ذلك فقد اشتق من هذه النظرة نظرة أخرى مجانسة لها والتي مفادها: إن السلوك اللغوي على نقيض المشروع اللساني لسابم فهو منعكس شرطي يخضع لثنائية المثير والاستجابة مثلها كمثل جميع السلوكيات الحيوانية الغريزية الأخرى التي يحكمها القانون الطبيعي المادي والآلي، وهو يحتاج فقط إلى محفز قوي كفيل بتحريكها.

ومن خلال هذه المقدمات الأصولية يشرع بلومفيلد في طرح وعرض نظريته مفتتحاً إياها بقصة ستصبح فيما بعد من أشهر القصص في اللسانيات على الإطلاق، يقول: "... نفترض أن جاك وجبل ينتزهان، جبل جائع، رأّت تفاحة على الشجرة، تصدر صوتاً من حنجرتها، بلسانها وشفثتها. يقفز جاك السور ويتسلق الشجرة، ثم يأخذ التفاحة، ويحضرها لجبل ويضعها في يدها تأكل جبل التفاحة..."<sup>2</sup> هذه القصة التي تحتوي على اثنتي عشر مشهداً أو موقفاً كلامياً حسب

<sup>(1)</sup> جون ليونز، *نظرية تشومسكي اللغوية*. تر: أحمد حلمي خليل، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985م

ص 66

<sup>(2)</sup> بريجتية بارتشت، *مناهج علم اللغة*. ص 210-211، نقلاً عن بلومفيلد "فروض لسانية"، 1926م، ص 22



## المرتكز الثاني: المرتكز الفيزيائي؛

### المرتكز الثاني: المرتكز النفسي الحركي (السمعي).

إنّ شعور جيل بالجوع هو المرتكز الأوّل (م<sup>1</sup>) والذي حملها على الكلام (م<sup>2</sup>) فقامت فيزيولوجية بالضغط على الهواء الموجود في رئتيها ودفعه عبر الجهاز التنفسي لتحريك أعضاء النطق لديها، ثم هذا الأخير الذي قام بإطلاق ذبذبات صوتية انتشرت عبر الهواء مشكلة موجة متكوّنة من ترتيب معين واصطفاف محدّد لذرات الهواء، وهذا هو **المرتكز الفيزيائي** الذي يمكن تفسير هذه الظاهرة، ويبدأ الشق الثاني (م<sup>2</sup>) من التقاط أذن جاك لهذه الذبذبات والموجات التي أثّرت نفسياً فيه فترجمها إلى معان تحرك من خلالها لتلبية حاجة جيل، وهذه العملية تتم في كلّ مناسبة كلامية وبالطريقة نفسها في كلّ مرة، ولو حاولنا ترتيب هذه المرتكزات بحسب الأهمية فإنّ الجانب الفيزيائي يأتي في المرتبة الأولى، وقد علّقت الباحثة (مبلا إيفيتش) على ذلك بقولها " .. ولأنّ الجانب الفيزيائي من اللغة (أي الصوت) كان أكثر الجوانب ملائمة للفحص الموضوعي المنضبط؛ ركز بلومفيلد انتباهه البحثي بالكلية على هذا الموضوع...<sup>1</sup>" وقد سادت هذه المسلمة مجمل الدرس اللساني الأمريكي والأوروبي قبله؛ ولكنه دفعه إلى أقصى حدوده الموضوعية الممكنة والمقبولة، ممّا جعل النقاد يصنّفونه ضمن أكثر العلماء رفضاً للذهنية (*Antimentaliste*)، وأكثرهم حذراً في تناول مسائل المعنى الذي يظل مشكلاً حاداً من المشاكل التي تطرحها النظرية اللسانية، وبحسب بلومفيلد فإنّه لا يمكن لأيّ لساني إلاّ أن يؤجل هذا الموضوع إلى المستقبل الذي سيحمل معه أدوات جديدة ووسائل بحثية متطورة يمكن معها تناول هذا الجانب المعقد.

وهذا الموقف الذي تبناه بلومفيلد وأتباعه -كما سنرى لاحقاً- لم ينبعث فقط من العجز المنهجي للسانيات، وإنما نظراً لتشيده على مفهوم العلمية " .. إنّ عدم إقحام المعنى والمعايير

<sup>1</sup> ميلا إيفيتش، اتجاهات البحث اللساني. تر: سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فاير. ط2، المجلس الأعلى للثقافة، د ب ن 2000م، ص 278 بتصرف وما بين قوسين من حذف الباحث.

غير اللغوية في دراسة اللغة؛ وذلك لأنّ التعريف الدقيق للمعنى الذي يتضمن أي شكل لغوي يتطلب منّا معرفة علمية عميقة بالأشياء والحالات والعمليات التي يدلّ عليها...<sup>1</sup> وهو موقف مقنع إلى حدّ كبير؛ لأنّ المدارس والعلماء الذين حاولوا مزوجة البحث بين الأشكال والمعاني قد وقعوا في تناقضات كثيرة خرجت بهم من اللسانيات إلى علوم أخرى كعلم النفس وفلسفة اللغة.. الخ. وبالرغم من ذلك إلّا أنّهُ لا يمكن ببساطة رفض الجوانب النفسية أو غير اللغوية في عملية الكلام، .. كما أنّ هناك صلة ممكنة ببعض العمليات العصبية الفعلية في المخ..<sup>2</sup> وبالتالي فإنّ بلومفيلد قد صاغ نظرية محترماً الأدوات والوسائل الإجرائية المتوفرة في زمانه والتي لم يتمكن من تجاوزها.

لا يمكن بشكل أو بآخر الاستسلام لآراء النقاد الذين تهجموا على بلومفيلد وعلى السلوكية عموماً، ونظروا إليها من زوايا ضيقة انحصرت في الجوانب الميكانيكية للأحداث الكلامية والتي حاولت من خلالها تفسير ظاهرة اللغة والسلوك اللغوي، وبعد مرور نصف قرن من انتشار أفكار بلومفيلد إلّا أنّنا لم نستطع ربط هذه السلوكيات بالمخ والمدرجات العقلية على نحو واضح ومقنع، وأحياناً قد نستثني بعض الفرضيات التي حاولت على نحو عصبي ربط اللغة بالذهن على النحو الذي نجده عند مؤسسي المدرسة التوليدية التحولية - كما سنرى ذلك لاحقاً- ولكنها تبقى إلى تاريخ اليوم محمولة على الداروينية العتيقة أو هي إعادة إنتاج لها في صلب النظرية اللغوية، وغير مقبول بشكل كلي ولا يمكن أيضاً رفضها بقطعية، وبالتالي فإنّ الدرس اللساني الأمريكي الذي رسم معالمه كلٌّ من واينتي وفرنس بواس وإدوارد سابير وازدهرت في أعمال بلومفيلد وبشكل خاص في مقالته لعام 1926م،\* وتطورت أكثر على يدي تلامذته

<sup>(1)</sup>- أحمد مومن، اللسانيات؛ النشأة والتطور. ص 196

<sup>(2)</sup>- روبن هنري روبنز، تاريخ علم اللغة في الغرب. تر: أحمد عوض. ص 323 بتصرف.

\*- لقد تجنبنا الحديث عن هذا المقال في هذا بحث بالرغم من أهميته الجليلة لأنه يحتاج إلى توسيع كبير، حيث لا يمكن تناوله كأجزاء منفصلة ولكن يبقى في نظر الباحث أهم مصدر من مصادر اللسانيات الأمريكية و بمختلف مدارسها لذا فإننا ننصح به قبل غيره عند تناول أي عمل من أعمال بلومفيلد.



*Distributionnalisme*<sup>1</sup> وما يسمُّ هذه المدرسة أنها سارت على خطين متوازيين متكاملين من البحث؛ يشمل أحدهما على التحليل الشكلي للفونيمات على النحو الذي مرّ بنا مع بلومفيلد، في حين ركّز أتباعه على التحليل الفونولوجي، فبين الصوت والكلمات .. كان النموذج المفضل للعرض عموماً في الفونولوجيا وفي القواعد هو نموذج التوزيع، فقد تميز بعض اللغويين في هذه الفترة بوصفهم توزيعيين، والوصف اللغوي الذي التزموا به هو تعيين العلاقات التوزيعية للفونيمات وفي التتابعات الفونيمية والعلاقات التوزيعية لها في مجموع الفونيمات والمكونات.

من هنا فإنّ (ز. س. هاريس) الذي يمكن النظر في كتابه *Methods in structural linguistics* بوصفه تطويراً لبعض الجوانب البلومفيلدية لأقصى مداها..<sup>2</sup> وهذا التطوير قد مسّ جانبين هامين من مستويات اللغة، وهما:

#### (أ) - مستوى العناصر الصوتية.

#### (ب) - مستوى العناصر الصرفية.

وهي عناصر تشترك في توسيع اللفظة، هذه الأخيرة التي تقبل الملاحظة والوصف شأنها في ذلك شأن المستوى التركيبي، وكلّ ذلك على عكس المستوى الدلالي الذي لم يحظ بهذا القدر من الاهتمام كما رأينا.

### (1-2/2) وحدات اللفظة والتحليل إلى المكونات المباشرة: على عكس علماء

براغ الذين كرسوا كلّ جهودهم لمتابعة (الفونيم) والخصائص المكونة له والملاح المميّزة عمل برنامج هاريس<sup>3</sup> على تجاوز كلّ ذلك، ورأى بأنّ التمييز بين الفونيمات أمر يسير وأكثر علمية ودقّة من الحديث عنه على أنه وحدة صوتية لها صفاتها الخاصة وبطريقة مجردة بعيدة

<sup>(1)</sup> - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان. ص 171

<sup>(2)</sup> - روبن هنري روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب. تر: أحمد عوض، ص 305 بتصرف

<sup>(3)</sup> - زيولينج هاريس، مناهج في اللسانيات البنوية. ص 187 وما بعدها، نقلا عن خليل أحمد عاميرة، في نحو اللغة وتراكيبها. ط 1 عالم المعرفة، المملكة العربية السعودية، 1984م، ص 50 وما بعدها

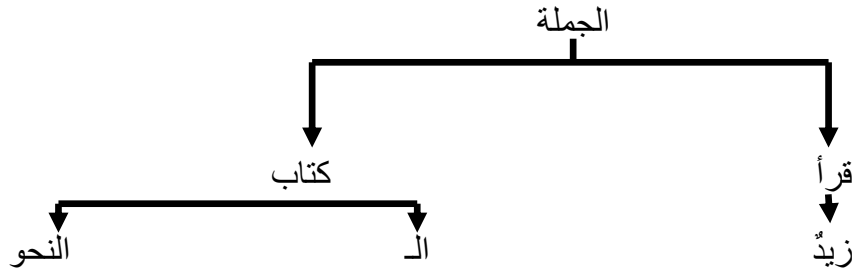




لكن الشائع عند بلومفيلد هي عملية الأقواس التي يكون شكلها على النحو الآتي:

((قرأ (زيد))) ((كتاب (أل (نحو))))

وتنتهي مخططات التوزيعيين عند هذا الشكل:



هذا المخطط الأخير الذي سيعكف على محاكاته التوليديون التحويليون ويستثمرونه في شرح جميع قواعدهم لاسيما في المرحلة الأولى والثانية؛ أي بدءاً من سنة 1957م، وذلك نظراً لوضوحه وقدرته على التغلغل إلى عمق العناصر البنوية في الجملة، وقدرته التفسيرية في تبين وإظهار حتى العناصر المحذوفة، وبالتالي فإنّ هذه العملية التي تشعبت العلاقات الجبرية في الرياضيات ستعدّ الميزة التي تسمّ جل أعمال التوزيعيين والتوليديين بما فيهم أتباعهم عند الباحثين العرب كما سنجدّه عند مازن الوعر وآخرين فيما يلي من فصول هذا البحث.

## 2-2/2) ضوابط عملية التوزيع: يربط التوزيعيون -عموماً- وهاريس التحديد مقولة

التوزيع بما سمّاه المحيط أي "مجموع الكلمات التي يمكن أن توجد في محيطها اللغوي.."<sup>1</sup> فإذا كان العنصر "س" في تلفظ (ع) يكون محاطاً ((أ)) بعناصر من اليمين واليسار ويسميتها متواردات (CO-OCURRENTS)<sup>2</sup> وهي تشكل انتقاءً ((أ)) في اللفظ (ع)، يقول هاريس "إنّ توزيع عنصر ما هو مجموع كلّ المحيطات التي يظهر فيها أي مجموع المواقع (التواردات) المختلفة كلّها لعنصر ما بالنظر لتوارد عنصر آخر... لكن التوزيع يمكن أن

<sup>1</sup>- بريجتية بارتشت، مناهج علم اللغة. ص 129

<sup>2</sup>- ماري آن بافو، وجورج إلياس رفاتى. النظريات اللسانية الكبرى. ص 255

نعرفه بواسطة عملية أخرى هي الاستبدال؛ إذا كان ممكناً استبدال عنصر ما (أ) بعنصر آخر (ب) في المحيطات نفسها نقول إنَّ (أ) و (ب) لهما التوزيع نفسه، إذا فالتوزيع والاستبدال مرتبطان غاية الارتباط...<sup>1</sup> وبالتالي فإنَّ الاعتماد على تحليل الوحدات اللغوية كفيل بضبطها وبيان عناصرها وأقسامها، لكن هذا الأمر سرعان ما اصطدم بعقبة موضوعية، حاول التوزيعيون تجنب الخوض فيه، وهو معيار المعنى في التحقق واختبار مصداقية هذه التحليلات. ولكن على عكس بلومفيلد الذي أجَّله منذ البداية فإنَّ هاريس قد حاول أن يتعامل معه بحذر حتى يجد الحلول لذلك.

**(3-2/2) التوزيعية ومعيار المعنى:** في الوقت الذي كان فيه التوزيعيون ينظرون إلى المعنى على أنه أصبح من الماضي البعيد استمتع النقاد بابتكار أمثلة لغوية تعجز فيه الرؤية البنوية عن تفسيره وتحديد عناصره والفروقات الناجمة عن مختلف العمليات التحويلية، ففي المثال الإنجليزي المشهور (*Flying planes can be dangrous*) حيث إنَّه يشبه أمثلة كثيرة في اللغة العربية لا يستطيع أي توزيعي بما فيهم هاريس نفسه من تأويل الكلمة (*Flying*) وتصنيفها ضمن الجمل الفعلية أو الوصفية، ففي الحالة الأولى يكون معناها (الطيران على متن الطائرة بمكّن أن يكون خطيراً)، وفي الحالة الثانية أي في حالة الوصف (الطائرات المحلّفة بمكّن أن تكون خطيرة)، ولا يمكن للعبارتين أن تكونا بالمعنى نفسه، وللدردّ على هذه الانتقادات الموضوعية حاول هاريس معالجة مشكلة المعنى (التي لم يكن مستعداً لها تمام الاستعداد)؛ حيث إنَّ إقحامه للدلالة في نظريته كان من شأنها هدم جميع المبادئ التي عكفت التوزيعية على بلورتها وإعادة بناء نظرية جديدة، قد لا تمت بصلة إلى ما اجتهد عليه لسنوات، بل إنَّ إعادة الاعتبار له سيهدم علاقته ببلومفيلد وتعرض وفاءه إلى محك الشك والريب، فكان الموقف حرجاً وصعباً جداً لهاريس الذي حاول بطريقة محتشمة جداً الاعتراف به في بعض المواقف فقط، وهذا التردد في حدّ ذاته يُعتبر نقصاً في برنامج التحليلي وهذا أمر -في الحقيق- صعب التسليم به

<sup>1</sup> - ماري آن بافو، وجورج إلياس رفاتى. النظريات اللسانية الكبرى. ص 256

خصوصاً بعد محاولات عديدة تمخضت عن تجربة مديدة، وكما يرى غلفان بأنها تخفي معها جملة الحقائق من بينها:<sup>1</sup>

**أولاً:** الإقرار بانفلات المعنى وعدم القدرة نظرياً ومنهجياً على احتوائه.

**ثانياً:** استحالة الاستغناء عن المعنى ودوره في التحليل مهما كان طابعه الصوري وموضوعية أدواته الإجرائية.

وكحل مؤقت لهذه الأزمة المنهجية سيحاول هاريس التقليل من حدة التوزيع ليبدأ -مجدداً- في التفكير الجدي بتمديد وتوسيع آرائه لتشمل هذه المرة إجراءً سيحوّل مسار اللسانيات من عالم إلى آخر سماه ببساطة (التحويل).

**4-2/2) تحوّل ز. هاريس من التوزيع إلى التحويل:** أمام النقائص التي تخللت بعض الجوانب الجوهرية من أعمال هاريس التي اعترف بها، وأمام إصرار النقاد على رفض الحدة البنوية التي ظهر بها، وبالرغم من إعادة النظر المستمرة وجد هاريس نفسه وجهاً لوجه مع مشكلة المعنى بشكل لم يستطع تجاوزها هذه المرة -كما أشرنا سلفاً- وتجاوبا مع ذلك نشر مقالا هاما سنة 1952م، بعنوان (الثقافة والأسلوب في الخطاب الموسع) الذي يتبنى فيه منهجاً جديداً انتقل به من (التوزيع إلى التحويل)، ومن (المورفيم والفونيم إلى التراكمب والجملة)، والحق أننا نحس في هذا المقال نوعاً من الحماسة التي طالته لأفكار جديدة أخذت في الابتعاد بها عن العهد البلومفيلدي الذي كان أكثر حنكة في الالتفاف حول موضوع المعنى، وبدأ بذلك مشروعاً جديداً في وصف اللغة وتفسير بنياتها، وأخذ يؤسس له بحذر شديد مقلّبا هذا الموضوع على أوجهه المختلفة، فقد نشر بعد ذلك مقالا آخرًا مدعماً به مع طرحه السابق، وليس أكثر أهمية منه، صاغ له عنوانا لافتا للانتباه جاء باللفظ (المباني الرياضية للغة- *Mathematical structures of language*) سنة 1968م، وبعد عامين أي سنة 1970م، بعنوان (بحوث في اللسانيات البنوية والتحويلية) وقد

<sup>(1)</sup> - مصطفى غلفان، اللسانيات البنوية، منهجيات واتجاهات. ص 394

أصبح واضحاً في كل هذه المقالات ظهور نوع جديد من الثنائيات والمصطلحات بعضها كان معروفاً كالفونولوجيات والگراماتيكيات ولأول مرة الدلالة، والفصل بين الجمل الأصولية (النووية) والجمل التحويلية، التي يعتقد بأن تشومسكي قد استعارها من هاريس، فاشتهرت مع تشومسكي وقلّ الاطلاع عليها عند هاريس، ونحن نعلم أن هذه المرحلة التي اجتهد فيها هاريس (1952-1970م) وكرّس لها جميع أعماله، وبالرغم من ذلك إلا أنه قد ظهر بجوارها ومن أحد زملائه نظرية نسفت في وقت قياسي كل الأعمال المتوفرة تقريباً، وهي المدرسة التوليدية التحويلية يقول أحمد مومن "لقد ظلت أبحاث هاريس في المجال التحويلي غير معروفة كثيراً من لدن جمهور القراء، ويعود هذا إلى القواعد التوليدية التحويلية لتشومسكي التي أحدثت ثورة في حقل اللسانيات واستقطبت اهتمام كل الباحثين من اللسانيين وغيرهم.."<sup>1</sup> بل وأكثر من ذلك قد أصبح الحديث عن كل هؤلاء الرواد حديثاً يتخلله بعض الومضات التاريخية فقط، وحتى العالم العربي كان يستجمع قواه لاستقبال هذا المولود الجديد والانشغال به عما سواه من المدارس التي حُجبت بالتشومسكية، يقول روبن هنري روبنز "وبينما يمكن التأكيد على أن الجانب الأكبر من التطورات في النظرية اللغوية الوصفية وفي المنهج منذ الخمسينات، كان متعلقاً بردود الفعل من نوع آخر أو ضد ما اعتقد أنه قيود غير ضرورية وضعها مفهوم بلومفيلد البنائي للموقف العلمي في الموضوع، فإن ما يمكن النظر إليه اليوم باعتباره بداية للحركة الأكثر جذرية وتأثيراً في النظرية اللغوية والممارسة اللغوية يمكن تحديده بعام 1957م، عندما نشر تشومسكي كتابه التراكيب النحوية.."<sup>2</sup>

لا نستطيع أن نتحدث عما كان يُتصور على أنه مستقبل في بداية النصف الثاني من القرن الماضي، أو أن نتصوره على أنه حدث منفصل عما كان سائداً من قبله، فقد أدى تداول الأحداث العلمية (تنظيراً ونقداً) إلى الاحتفاظ بالأفكار المقنعة وتشاكلها في وضعيات مختلفة

<sup>(1)</sup> - أحمد مومن، اللسانيات؛ النشأة والتطور، ص 200-201، بتصرف

<sup>(2)</sup> - روبن هنري روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب. تر: أحمد عوض، ص 323، 324

ومتباينة في مختلف المدارس، وقد تمّ موازاة مع ذلك طرح، الأفكار المفلسة وبتضافر الجهود أدى كلّ ذلك إلى قيام نوع جديد من التفكير سهل في البداية على النقاد تسجيل الحلقات الضعيفة في بنياته النظرية، ولكن فيما بعد سار الجميع مع هذه الأطروحات لأنها أصبحت تعد بتحقيق طموحات جديدة لم يكن اللسانيون حتى وقت قريب جدًّا يؤمنون بإمكانية وجودها. إذا هي المدرسة الأعظم ليس فقط في اللسانيات، وإنما في تاريخ علم اللغة إجمالاً، وهي المدرسة التوليدية التحولية للعقري الأمريكي نوا م تشومسكي.

### (3) المدرسة التوليدية التحولية، الخطوة العملاقة للمانيات المعاصرة:

لقد تناولنا -فيما سبق- أهمّ الفواصل العلمية المحورية التي شهدت على ثورات معرفية عارمة جعلت من اللغة موضوعاً جديرًا بالاهتمامات المنهجية، وقابلًا -في الوقت نفسه- للدراسة العلمية، وقد تناولنا بدهشة مستمرة تاريخين من التواريخ الجوهرية التي حدّدها جورج مونان للسانيات (1928/1916)، وفي كلّ مرّة تتبادر إلى أذهاننا أنّ اللسانيات الحقيقية قد ولدت فيها ولكن هناك تاريخان أحدهما محدد بسنة (1913م) حيث يتّفق المجتمع اللساني وكلّ العلماء بأنّه يوافق نشر الأعمال الأولى لسوسير؛ حيث يعدّ -كما نرجو أن نكون قد أحسنا إثباته- أوّل من أخرج للناس نظرية علمية كاملة وبالمفهوم الدقيق لها، كما أنّه صاغ منهجًا مغايرًا وحدّد أكثر الموضوع، ولاستثمار هذه المقولات قامت مدارس كثيرة ومذاهب متعدّدة في أرجاء العالم كان تأثيرها متفاوتا من مدرسة إلى أخرى فابتدأت -كما رأينا- ببراغ واختتمت بالتوزيعية.

أمّا الأكثر شهرة على الإطلاق فقد كان سنة 1957م، الذي يشهد على نشر البيان الأوّل للتوليديين التحوليين على يدي نوا م تشومسكي (*Noam Chomsky*) ليأخذ لنفسه في البداية منهجًا خاصًا وهدفًا أكثر شمولية من ذي قبل، يطمح في أصحاب هذا القالب (*Modèle*) إلى رصد جميع التقاطعات اللغوية بين البشر، فإذا كان تأثير الأوّل -سوسير- على الكتابة اللسانية العربية موجود ولكنه أقلّ ظهورًا واتضحًا، ولم يصل الحد الذي وصله في الكتابة اللسانية الغربية، فإنّ الثاني مع تشومسكي لم يكتف الباحثون العرب بتأثر به والإعلان عن ذلك فقط

وإنما حاولوا مجابهته بمنهج كامل يقتفون فيه توصياتها ويتتبعون تطوراتها ويصوغون نظريات، ويطبّقونها على اللغة العربية - كما سنرى لاحقاً - وهذا نظراً للطبيعة التركيبية المنفّقة مع خصوصيات اللغة العربية، والتي سبق إليها علماء العرب قديماً وحديثاً، حيث إنّها لم تطرح أي تعارض ملحوظ، ورأى فيه أصحاب المنهج التفسيري العربي أنّها الحل لأغلب المشاكل التي تطرحها اللغة العربية دون أن يتم تجاوز التوصيات العلمية لعلماء التراث، فمع التوليدية التحويلية يمكن للباحث اللساني العربي أن يجمع أخيراً بين الأصالة والحدّثة دون أن يكون محط نقد لأدعياء من الفرقتين، وعليه فقد تمكن العقل العربي من تجاوز أهم مفارقة في الفكر اللساني العربي الحديث والمعاصر.

يعدّ نشر كتاب (البنى التركيبية/ *structure syntaxique*) بين سنتي (1956-1957م)، منعرجاً تاريخياً وإبستمولوجياً هاماً ونقطة تحوّل كبيرة في تاريخ النظريات اللسانية المهيمنة، حيث تحوّل فيه تشومسكي<sup>1</sup>، وبشكل مفاجئ من عالم في السياسة والفلسفة إلى منظر عظيم في اللسانيات متشبع بكلّ القناعات الإبستمولوجية والرياضية ومتسلّح بشكل عميق بمختلف الأدوات المنهجية التي استطاع بها على نحو -عبري وعجب في آن- من إحياء وإعادة إنتاج الخطاب المنهجي الأصولي المتعارض وإدراجه في أساسيات الخطاب العلمي المعاصر، الذي نجح فيه نجاحاً باهراً عندما وجهه نحو العلوم الإنسانية لاسيما علمي (النفس الإدراكي واللسانيات وعلم المناهج)، فقد بعث الجدل المنهجي بين الإمبريقية (التجريبية التصنيفية) والمنهج العقلي (الذهني الاستبطاني) - وهما منهجان عريقان يقفان على طرفي النقيض منذ (أفلاطون وأرسطو) وحتى بعد ازدهارهما على أيدي (دافيد هيوم وروني ديكارت).

<sup>(1)</sup> - نعوم إقرام أبراهام تشومسكي؛ أهمّ عالم في اللسانيات ولد بمقاطعة بنسلفانيا بتاريخ 12/07/1927م، من عائلة يهودية روسية تحصّل عام 1945م، على شهادة الدراسات العليا ببحث عنونه (Morphophonemics of moderne Hebrew) وفي عام 1955م، على درجة الدكتوراه، عمل في المعهد التكنولوجي العالمي [M.I.T] ويعدّ من أهمّ نقاد السياسة الأمريكية الخارجية والسياسة الإسرائيلية في الشرق الأوسط، وقد وصفته منظمة "بناي برات" العنصرية بأنّه أشدّ مواطني العالم الجديد عداءً لإسرائيل ووصفه بعض النقاد بأنّه يهودي يكره ذاته، كما عيّن أستاذاً محاضراً مدى الحياة بالمعهد المذكور سابقاً.

فأما الأوّل فقد أوصى على الطريقة الإنجليزية (النيوتينية) الدقيقة بالاعتراض المطلق على وجود أي مكون سابق عن الوجود (Apriori)<sup>1</sup> وأنّ المعرفة الحقيقية إنّما هي تحصيل الحواس الأولى، ومن الجهة المقابلة حيث يتموضع ديكارت - الأكثر هدوءاً والأبرع في السجال- حيث حرّض العقليين على الحقيقة القطعية (اليقين) في غير الحواس، حتى وإن كانت هذه الأخيرة تقدم معرفة أولية وغير مؤكدة،\* وبالتالي فإنّ المعرفة التي يقبل بها الديكارتيون إنّما هي التي تكون مستمدة من الحقائق الثابتة و فقط، التي لا تثير أي تناقض أو غير قابلة للتفسير، وهذه المقولات التي اعتمدها الفريقان أخذت تبتعد بعضها عن بعض، ولكنهما كانا يلتقيان في ضرورة الصياغة العلمية للتحقق وعلى المنطق المتجسد في الرياضيات والفيزياء والعلوم التجريبية الدقيقة، كبديل ضروري ومقنع عن (الأرسطية والسكولاستيكية) المفلسة، ولا بدّ قبل الولوج إلى معالجة المبادئ الأساسية للمنهج التوليدي التحويلي الذي يبني كلّ تصوّراته الإجرائية ومفاهيمه العلمية على نقد الفكر اللساني البنوي الأوروبي والأمريكي، وعمل على إظهار الحلقات الأضعف في الأنحاء التقليدية<sup>2</sup>، أن نشير إلى أنّ عالم هذه المدرسة قد نشأ بين أحضان النموذج التوزيعي ذي النزعة البيهافيورية وعلى يدي أستاذه ز. هاريس<sup>3</sup>، الذين

<sup>1</sup> -جيلي محمد الزين، الوصفية العربية. بتصرف

<sup>\*</sup> - لقد اشتهر ديكارت بمقولة تثبت موقفه من المنهج الحسي مفادها (إنّ الإحساس يخونني والذي خانني مرة يمكن أن يخونني مراراً) ومن جهة أخرى اشتهر بمقولة الكوجيتو (*co gi to argu som*) بمعنى (أنا أفكر إذا أنا موجود) كإعادة إنتاج للفكر الأرسطي العقلي الذي ينص على أنّ (أنا هو أنا) وهي أساس منهجه العقلي.

<sup>2</sup> - لقد رأينا سابقاً- بأنّ تشومسكي قد تعرف على الأفكار اللسانية الأوروبية لاسيما سوسير من خلال بلومفيلد، ونرى بأنّه لم يستشهد بأي من آراءه في كتاب (المباني النحوية) لسنة 1957م، غير أنّه عاد إليه في كتابه (ملاح النظرية اللسانية) المنشور سنة 1965م، ثلاث مرات على الترتيب الآتي: (ص4/ص8/ص48)، للتحقيق يرجى العودة إلى:

4-8-1965, p. **U.S.A: M.I.T.** Aspect to the theory of syntax. N. chomsky - نقلاً عن: جيلي محمد الزين، الوصفية العربية.

بتصرف

<sup>3</sup> - كان للعالم الجليل (زبولنج هاريس) وهو أستاذ اللسانيات بجامعة بنسلفانيا أهمية كبرى في استقدام تشومسكي إلى حقل اللسانيات، وذكر تشومسكي نفسه في أكثر من مناسبة أنّ تعاطفه مع آراء هاريس السياسية كان الدافع الحقيقي وراء التحاقه بدراسة اللسانيات في بداية تكوينه الجامعي، وكان من حظ العلم حدوث ذلك كذلك. جيلي محمد الزين، الوصفية العربية.

بتصرف.



تجاهلوا في بداية أمرهم نظرية سوسير التي لم تكن بالقوة نفسها في أمريكا كما كانت في أوروبا، فقد سار في مقدماته على بعض من آرائه وبخاصة العمق الإبتستولوجي الناجم عن الفصل العلمي والمنهجي الصارم بين (اللسان/الكلام)، وما خالفه البتة في التفسير الصوتي الذي تضمنته المحاضرات، كما أنه على خلاف بلومفيلد وأتباعه فقد أكد أن سوسير زعيم اللسانيات ورائدها دون منازع، وهذا الموقف الذي وصفه آنذاك النقاد الأمريكيون بالمتطرف<sup>1</sup> ويعتبر بالنسبة إلى لساني أمريكي غير تشومسكي تحدّ خطير، وذلك نظراً إلى مجموعة من المسوغات، منها:

- أ- سيطرت العقيدة البلومفيلية البهافيورية على مجمل الدرس اللساني الأمريكي.
- ب- هيمنة المناهج التجريدية التي جعلت من البنوية مركز البحث الإنساني واللساني.
- ج- عدم نضج الأفكار اللسانية التي انتقلت حديثاً من التحليل التوزيعي الشكلي إلى التحليل التحويلي الذي طرحه هاريس في المراحل المتأخرة من التوزيعية.
- د- عدم اشتهاار الفكر الصوتي الذي تبنته حلقة نيويورك اللغوية، وبشكل خاص الكليات الفونولوجية التي نادى بها ياكبسون وأثر بها على فكر تشومسكي.
- هـ- عدم تعرف المجتمع الأكاديمي اللساني على فكر تشومسكي اللغوي، الذي نقله من الخبرة التجريبية إلى النزعة العقلية، حيث تضمن اعترافاً مفاده أنّ اللسانيات لم تؤدّي مهامها بنجاح ولم تبلغ أهدافها المنشودة على يدي كلّ من هاريس وبلومفيلد وسابير وبواس ووايتني، وليس من السهولة بما كان إعادة النظر في كلّ هذه الأعمال من أجل أطروحة واحدة لم يتمّ اختبارها بعد، وحتى منظرها الذي لم يكن معروفاً في الأوساط العلمية وليس له تأكيد بجدية على ما قام به، ويبدو من هذا أنّ مهمة تشومسكي هي إقناع العالم بهذه الأفكار الجديدة، ومن الغريب أن يكون هذا الهدف الأولي هو الأمر الذي سيضطلع به وبشكل ممتاز جداً، ولذلك فإنّ الطبع

<sup>1</sup>- جبلي محمد الزين، الوصفية العربية. بنصرف

الغالب على هذا الرجل هو أنه ".يقوم بعملية التأزيم (خلف أزمة) دون أن يلاحظ عليه أي تسرع في جني النتائج واستثمارها؛ إذ يدلّ الإصرار والنفس الطويل اللذان أبدهما في كل كتاباته بدءًا من نموذج الأوّل إلى النماذج المتأخرة للإطاحة بالنظريات اللسانية اللاقدرية ومنها البنوية عامة والتوزيعية خاصة على أنه واعياً بالقاعدة الإيستمولوجية التي صاغها إرنست ماير..<sup>1</sup>" وهذا في حدّ ذاته يعدّ أوّل إنجاز يعد باستحقاقات أخرى تنتهي بالضرورة - في الأخير- إلى حلّ المشكلة اللغوية وربطها بالإنسان الذي يتكلمها وطرح لأول مرة إمكانية ربط المتكلم بما يستطيع فعله باللغة، وعدم النظر إليها على أنها شيء خارجي عن إرادة الإنسان.

**(1/3) أدوات الهدم والبناء التوليدي التحويلي:** ليس من السهولة -بما كان- طرح نظرية جديدة في وقت ازدحت فيه النظريات المسائرة للاتجاه المشهور (البنوية) والتي لم يستوعبها الاختبار والنقد بعد، والأصعب من ذلك -كلّه- هو تقديم طرح جديد ينسف ويخالف كلّ المعتقدات العلمية في لحظة سيادتها وأوجّ سيطرتها على مختلف المؤسسات الفكرية الفردية والأكاديمية، ولمّا كان ذلك كذلك فإنّ من الواجب على تشومسكي أوّلًا البحث عن الحلقات المفقودة في النظريات المتوفرة وعرض الجوانب الضعيفة فيها، والدعوة إلى القطيعة مع بعضها ".فلمّا نشر كتاب الأبنية النحوية متضمنا من خلال وجهتي نظر قطيعة مع التراث الذي خلفه بلومفيلد وأخذ المؤلف (تلميذ هارس وياكسون) النحو كهدف أساس..<sup>2</sup> فوسع من جانب البحث وعدم الاكتفاء بالتحليل الفونيمي والمورفيمي الذي كان -بشكل أو بآخر- وراء انهيار الإمبراطورية البنوية في اللسانيات (وقد تتابع ذلك في الإناسة والاجتماع والاقتصاد) فهذا التوسيع

<sup>(1)</sup>- محمد محمد العمري، الأسس الإيستمولوجية للنظرية اللسانية؛ البنوية والتوليديّة. ص128، بتصرف، وقاعدة (إرنست ماير) مفادها سمح هذا المرجع دائماً- أنّه من الخطأ أن تتخلى نهائياً عن نظرية من أوّل محاولة لتفنيدها، بل الواجب أن تتمسك بها إلى أن تستنفد كلّ الاختبارات ويثبت خطأها قطعياً" وهو الأمر الذي نجده جلياً في النظريات المتتالية لتشومسكي.

<sup>(2)</sup>- برتيل مالبرغ، مدخل إلى اللسانيات. تر: السيد عبد الطاهر، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة مصر: 2010م ص347 بتصرف

الذي شمل العناصر النووية في اللغة قد تجاوزها إلى تنويع المعارف وإعادة النظر في الحدود الفاصلة بين العلوم تحت مراقبة دقيقة ومذهلة للأبستمولوجية، وما يتفق حوله الباحثون اليوم هو "أنك حين تقرأ لنشومسكي نحس أنك أمام رجل متنوع المعرفة لجوج في النقاش هادف في السجال، إبستمولوجي قبل أن يكون لسانياً وهو ما منحنا أساساً متيناً وسلاحاً قوياً بربك به الخصوم الذين لا نستطيع نظريتهم أن نصدّهم أمام جهازه النقدي الذي يمتلك من الأدوات والأطر ما يمكنه من الهداء إلى الأسس الضعيفة المنهالكة.."<sup>1</sup> وبهذا في الوقت الذي كان فيه بناءً للنظرية التوليدية التحويلية كان هدّاماً للنظريات اللسانية البنوية، فاتخذ نموذجاً قائماً أساساً على معيار العقلانية الموضوعية<sup>2</sup> الذي يعتمد على عرض هذه النظريات للنظر والتأمل والنقد وقياس مستويات البرهان وتسلسله وتتأسقه فيها، قصد تحديد درجات الصمود، والأهم من ذلك كله هو تقصي مدى اقترابها إلى النقاط المركزية المحاطة بإشكالات هامشية مضللة عن المعرفة الحقيقية للغة.

وبالتالي فإنّ المطلوب من النظرية اللسانية هو أن تبتكر آفاقاً جديدة في دراسة هذه الظاهرة وتحليلها وتفسيرها وتصنيف عناصرها وفق المناهج العلمية القادرة على ذلك واستبعاد آليا التي دون ذلك.

إنّ تشومسكي لم يغامر بالدخول في (اللغة الإجمالية للغة)<sup>3</sup> وإنّما اهتمّ بشكل خاص بمستوى من مستويات اللغة وهو (النحو/التراكيب)، باعتباره مبان وعلاقات مفاهيمية صورية تجريدية،<sup>4</sup> لا يقف فقط عند ترتيب العلاقات بين الكلمات والجمل، وإنّما هو نموذج للكفاءة المثالية التي

(1) - محمد محمد العمري، الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية؛ البنية والتوليدية. ص 129، بتصرف

(2) - أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور. ص 204 بتصرف

(3) - لا أستعمل هذه العبارة بمفهومها الأدبي، ولكنني أستعملها بالمعنى الوصفي الذي ختم به أوزوالد ديكر و زميله "السوسيرية" والتي أقصد به ربط العلاقات الصورية بين مستويات اللغة، ينظر المؤلف السابق، المعجم الموسوعي الجديد لعلوم اللسان. تر: منذر عياشي. ص 41 بتصرف

(4) - ميشال زكرياء، بحوث لسانية عربية. ط 1، ص 69 بتصرف

تنتج عن طريق وبواسطة "التأليفات الصوتية والتأويلات الدلالية؛ بمعنى آخر هو تضافر الصوت والمعنى" <sup>1</sup> ويهدف من خلال كلّ هذا إلى إعادة بناء الأسس المنهجية للسانيات بحيث لا تقف عند حدّ وصف وتصنيف الأحداث اللغوية كما كان سابقا عند الأوروبين وأقربائه الأمريكيين، والافتتاح ببعض النتائج المناسباتية كحصر النفاطعات والنمّلات والنشابهات وحتى الاختلافات التي نشترك فيها جميع اللغات، متسائلا في الوقت ذاته عن سرّ هذا التشابه " .. فإذا كانت جميع اللغات الإنسانية متشابهة من حيث البنية فإنّ من الطبيعي أن نتساءل لماذا هذا التشابه؟ ومن الطبيعي -أيضا أو هكذا يبدو للفيلسوف التجريبي- أن نجيب عن هذا التساؤل بالرجوع إلى الحقائق المتعلقة بهذا الموضوع" <sup>2</sup> بمعنى إنّ سياق البحث التوليدي التحويلي يهدف من خلال حصر هذه الخصائص المجرّدة والنماذج الصورية المعقّدة إلى تحليل وتفسير الكفايات الإبداعية الخلاقة في اللسان البشري، <sup>3</sup> وبالتالي فإنّ اللسانيات وفق هذا التصور يجب أن تترصد وتضبط هذه الخصائص المجردة التي دفعت بتشومسكي إلى التفكير في تجاوز ما هو موجود (بالفعل والقوة) فقط إلى البحث عما يمكن أن يوجد أيضا، <sup>4</sup> هذا الأخير الذي جعلنا مرة أخرى نعيد التفكير في تصنيف أعماله ضمن اللسانيات التي أصبحت معه تقليدية، ونبدأ في اقتراح تسميات جديدة أو تصور علم جديد تتطلق نواته من هذه المدرسة.

### (2/3) تشومسكي من لسانيات بلا السن إلى لسانيات مفرقة في الإنسان:

إنّ الثورة الكوبرنيكية -بالمفهوم الإيجابي- التي قادها تشومسكي في مجال البحث اللساني قد خلّفت قيام مجموعة جديدة من الإشكالات والأسئلة الملحاحة للإجابات -كما أسلفنا- منطلقة في ذلك من التركيز على ما يمكن أن يفعله المتكلمون باللغة لا على ما يقولونه، هذا الأخير

<sup>(1)</sup> - جون دوبوا وآخرون، معجم اللسانيات (النسخة الفرنسية)، ص 238

<sup>(2)</sup> - جون ليونز، تشومسكي. تر: محمد زياد كبة، ط1، النادي الأدبي بالرياض، المملكة العربية السعودية، 1987م، ص 87 بتصرف

<sup>(3)</sup> - محمد سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي. ط1، دار المعرفة، الإسكندرية مصر، 2002م، ص 131 وما بعدها.

<sup>(4)</sup> - خولة الطالب الإبراهيمي، مبادئ اللسانيات العامة. ص 105

الذي أوقع المشهد البنوي الأوروبي والسلوكية البلومفيلدية بعدهم في متاهة عندما فهموا بأنّ ..العلم يتعامل فقط مع الوقائع التي يمكن الوصول إليها بسهولة في زمانها ومكانها، من جانب أي ملاحظ وكل ملاحظ، أو يتعامل فقط مع الوقائع التي توضع في اتساق مع الزمان والمكان..<sup>1</sup> أمّا الاعتماد على ما يمكن أن يفعله المتكلمون باللغة فهو تحويل لمسار العلم المحقق من (الشكلية البنوية) للغة إلى مجال (الحس)، هذا المجال الذي غيبته كلّ الدراسات اللغوية قبل تشومسكي وإلى زمن قريب كان يُعتقد أنّ هذا الموضوع لا يمكن إقحامه في اللسانيات وإخراجه بهيأته المظلمة من الفلسفة وعلم النفس الإدراكي بسهولة، فالتركيز على الحس هو تركيز على الطاقات والقدرات الإبداعية الخلاقة التي تنتمي إلى المتكلم ويستطيع بها صناعة الكلام وفق حاجاته ومتطلبات.

وفي هذا يعلّق مازن الوعر قائلاً: ..فالشيء العجيب والمدهش في نظر تشومسكي بالنسبة إلى اللغة، هو: الخلق اللغوي اللامتناهي؛ ذلك لأنّ التحليل اللغوي لا ينبغي أن يكون وصفاً لما كان قد قاله المتكلمون وإنما هو شرح وتعليل للعمليات الذهنية التي من خلالها يمكن للإنسان أن يتكلم بجمل جديدة لم تطرق سمعه قط..<sup>2</sup> وبهذا المنظور الجديد يختم تشومسكي بطريقة درامية تقاليد الفكر البنوي، ويفتح مرحلة أخرى من الدرس اللساني أين ستعادل اللغة الإنسان فإذا كان سوسير قد دعا إلى عدم فصل الصوت عن اللغة،<sup>3</sup> فإنّ تشومسكي يرى باستحالة فصل اللغة عن القدرة الإبداعية للإنسان، وبالتالي فإنّ الحديث عن اللغة دون الطرف الثاني أو دراسة هذا دون ذلك لا يمكن أن تصنيفها ضمن حقل اشتغال اللسانيات.

<sup>(1)</sup> - رين هنري روبنز، تاريخ علم اللغة في الغرب. ص 341 بتصرف

<sup>(2)</sup> - مازن الوعر، مقال "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية التجويلية؛ محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي" مجلة اللسانيات، العدد (02) مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر: 1982م، ص 25

<sup>(3)</sup> - روي هاريس وتولبت مي تيلر، أعلام التفكير اللغوي؛ التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير. تر: أحمد شاكر الكلابي ط1 دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس الجماهيرية العظمى، ج1، ص 255-256

ومن هنا "كان اهتمام اللسانيات بتمييز المحدّات الخاصة بالمقدرة اللغوية وتقديم تفسير نظري مقنع لها وهو ما جعل اللسانيات -تبعاً لتشومسكي- إلى فروع علم النفس المعرفي.."<sup>1</sup> وعليه فإنّ الوسائل الإجرائية التي كانت تهدف إلى اكتشاف العلاقات النحوية أصبحت عند تشومسكي هامشية جدّاً غير فعالة في بناء نظرية لسانية حقيقة، وبالتالي فإنّ وظيفة هذه النظريات الأساسية هو تحيين الوسائل التي بإمكانها تفسير آلية اشتغال هذه الأنحاء ومن بين ذلك:

**أولاً، إعادة تعريف اللغة:** لقد افتتح تشومسكي كتابه الأوّل لسنة 1957م، بتحديد اللغة ضمن فصل (استقلالية القواعد) هذا التعريف الذي يجمع كلّ من النحو والقواعد حيث نبّه في ذلك على أنّها مجموعة منتهية أو غير منتهية من التراكيب والجمل متفاوتة الطول والقصر ومحدودة العناصر المركبة منها،<sup>2</sup> وبهذا يستخلص تشومسكي أنّ كلّ متتالية جمالية تتبني على عدد محدود جدّاً من الأصوات التي تعمل بطريقة رياضية شكلية على إنتاج ما لا نهاية له من الجمل الصحيحة لغوياً، والتي تجسد ذلك هي الملكة اللغوية المتوفرة عند مستعملي اللغة<sup>3</sup> فالملكة وإن كان قد أشار إلى فاعليتها البنويون انطلاقاً من سوسير، إلّا أنه لم يُنظر إليها بمفهوم تأسيسي إلّا مع التوليديين التحويليين، وهي في نظره " .. نظام ذهني نسفي مجرد ونجسد ملموس.."<sup>4</sup> أو هي مجموعة " ..الأداءات اللغوية الواقعة المكتوبة أو المنطوقة.."<sup>5</sup> فهذه الملكة من وجهة نظر التشومسكيين تمكّن أبناء العشيرة اللغوية من اكتساب لغة المحيط ببسر وسهولة ودون وعي، كما أنّها تجعل إمكانية تعلم أية لغة أخرى قائمة، منطلقين في ذلك من

<sup>(1)</sup> - جون ليونز، اللغة وعلم اللغة. تر: مصطفى توني، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة مصر: 1987م، ج1، ص13

<sup>(2)</sup> - Noam chomsky, Structures syntaxique. Trad : Michel Braudeau, 1<sup>er</sup> édi, édition de Seuil, 1979, p15

<sup>(3)</sup> - ينظر: قبائلي عبد الغاني، الأصول العلمية لأراء مازن الوعر اللغوية وأصالة تطبيقها على اللغة العربية. رسالة الماجستير، نوقشت بتاريخ: 15 ديسمبر 2010م، بجامعة تيزي وزو، الفصل الثاني، بتصرف.

<sup>(4)</sup> - وليد أحمد عناتي، مقال "كفايات الطالب الجامعي" مجلة اللسانيات، الجزائر، 2007م، العددان (13/12) مجلة اللسانيات

العددان (13/12) مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر: 2007م، ص51

<sup>(5)</sup> - المرجع السابق، ص ن

فرضية صاغها تشومسكي بعناية ونصها: إن كل إنسان سوي يعيش في بيئة لغوية معينة فإنه يكتسب لغة هذا المحيط -بالضرورة- ما لم يكن في ذلك مانع طبيعي (إعاقت، أمراض الكلام، نقص .الخ) ويستطيع في كل مناسبة أن يلبي بها حاجاته التواصلية والإبداعية، مستعملا في ذلك قواعد وقيود هذه اللغة بسهولة وبإتقان شديد فهو قادر في الوقت نفسه على القيام بأمرين معا وهما:

أ- محاكاة الأساليب المعروفة وابتكار بصورة عفوية ما لا طائل إلى حصره من تراكيب وجمل في هذه اللغة دون تجاوز السنن والقواعد المتعارف عليها، وأكثر من ذلك فإنه يصعب عليه بل يستحيل عليه -ما لم يتعمد ذلك- أن يخطئ في استعمالها.

ب- أن يتفاعل إيجابا بفهم وإدراك الجمل المبتكرة ويميزها عن التي سمعها من ذي قبل أو يتلفظ بها،<sup>1</sup> ويمكن له إدراك أيضا درجات انحرافه وخطأها.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الموضوع هو أن تشومسكي قد كرّس جلّ اهتمامه على التمثيل الشكلي للقواعد،<sup>2</sup> وهذا ما جعله يركز مرارا على تحديد اللغة، فيقول في موضع آخر "الـلغة مجموعة من الجمل يحتوي كل واحدة منها على شكل صوتي وتفسير دلالي يقترن بها وقواعد اللغة هي التنظيم الذي يفصل هذا التوافق بين الصوت والدلالة..<sup>3</sup> ويفهم من هذا التعريف أن اللغة، هي:

<sup>(1)</sup> - تظهر هذه الفرضية بوضوح أكثر في مؤلفات تشومسكي اللاحقة خصوصا نموذج (1965م) ونموذج (1970م) وأخيرا نموذج (1975م)، ينظر: ميشال زكرياء، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية. ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات بيروت لبنان: 1985م، ص65، وبحثنا في الماجستير بعنوان: الأصول العلمية لآراء مازن الوعر اللغوية وأصالة تطبيقها على اللغة العربية، الفصل الثاني، بتصرف.

<sup>(2)</sup> - المرجع السابق، ص69

<sup>(3)</sup> - أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور. ص209 بتصرف.

أ- مجموعة غير قابلة للحصر والعدّ من المتتاليات الجمالية، تتوسع بشكل مستمرّ تحدّده القدرة الإبداعية للمتحدث.

ب- مجموعة من العناصر الأولية (الفونيمات) التي تتشكل لتكون دلالات معينة ومحدّدة في بيئة لغوية معينة، ويستحيل الفصل بينها مثلما يستحيل قطع ورقة بالمقص من جهة دون قصها الجانب الآخر في الوقت ذاته.

ج- اللغة ملكة مقتصرة على الإنسان فقط، وإذا استعملنا مصطلحات ديكارث في الحدّ الفاصل بين المخلوقات العاقلة والمخلوقات الدنيا.

د- اللغة نظام صارم وضماني من القواعد الداخلية المتناسقة فيما بينها وتشكل صورتها النهائية مفهوم الملكة اللغوية.

هـ- اللغة تتوفر على إمكانية اكتساب في مرحلة متقدمة جدًّا من عمر الإنسان، ودون إدراك وهي قابلة للتعلم حتى في المراحل المتأخرة من ذلك، شأنها شأن جميع الملكات الصناعية التي تقبل التلقين والتعلم، والتي اختص بها الإنسان دون سائر المخلوقات والحيوانات.

## ثانياً، النحو في النظرية التوليدية التحويلية: ينظر إلى النحو عادة في هذا

النموذج على أنه مجموعة من القواعد القائمة في الذهن على شكل صورة نظام بيولوجي وعلى اللسانيات أن تترصدها وأن تقوم بشكلتها (*formalisation*) والكشف عنها ووصفها في إطار علمي ثم يفسرها، ويظهر المسوغات الحقيقية لاتخاذها تلك الوضعيات بالتحديد، وقد أشرنا -سالفاً- بأنّ النحو عند تشومسكي يشمل الصوت والقواعد والدلالة مجتمعين معاً،<sup>1</sup> فكما أشرنا -أيضاً- إلى أنّ تشومسكي في التعريفات التي قدّمها للغة والنحو، وقد ركّز بشدّة (أشدّ مما هو الحال عند غيره) على الجوانب المشتركة بين اللغات المختلفة دون تخصيص لغة بعينها

<sup>(1)</sup> - جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات. ص 63



إلا من باب التحليل والتمثيل فقط. وبالتالي فإنه يفرّق بين النحو أخص والنحو الكلي هذا الأخير الذي أصبح موضوعاً للدراسة العلمية وصلب البحث التوليدي التحويلي، يقول تشومسكي: "النحو؛ أي المبادئ والعمليات التي بها نبني الجمل في اللغات المختلفة، وتهدف الدراسة النحوية إلى بناء نظام للقواعد يمكن اعتباره وسيلة من وسائل إنتاج جمل اللغة التي هي قيد التحليل.."<sup>1</sup> ومنه فإنّ النحو -بهذا المفهوم- قد أصبح منطلق التنظير التوليدي التحويلي، وهو الباب الذي سيطرته التشومسكيون باستراتيجية علمية محدّدة مبنية أساساً على الكشف عن العلاقات التي تنتشر وراء كلّ عملية كلامية هادفة وواعية، وللكشف عن هذه العلاقات يمكن تصنيفها تراتبياً وفق الفرضيات الآتية:

أ- **العلاقات:** هي تحصيل قائمة من القواعد المشتركة عند تحليل المواد اللغوية في كلّ لغة من اللغات.

ب- **التجريب:** عند صياغة هذه العلاقات وتحديدتها بشكل دقيق يمكن تجريبها على مواد لغوية أخرى.

ج- **الاطراد:** البحث عن الأمثلة المطرّدة التي تفضي إليها المواد اللغوية المختلفة.

د- **التقعيد:** عندما نشبت هذه الفرضيات وتناكد من صحتها بالبرهان العلمي يمكن تشكيل قوانين عامة تحكم جميع اللغات، يقول مازن الوعر: "إنّ القواعد في اللغة العربية -مثلاً- هي في أساسها صياغة لسانية حول كيفية صياغة الكلام، وعلائقها النحوية والدلالية في اللغة العربية هذه القواعد العرفية، هي كفاءة غير شعورية عند المتكلّم على رأي تشومسكي.."<sup>2</sup> لأنّه لا يمكن الانطلاق من تصورات عامة مغرقة في النظرية حول اللغات بعيداً عنها، ولذلك فإنّ أمثلة الكثيرة في أعمال تشومسكي ومنطلقاته كانت أولاً من اللغة الإنجليزية، ومن خلالها إلى

<sup>(1)</sup> - نوام تشومسكي، **البنى النحوية**. تر: يؤيل يوسف عزيز. ص 13 بتصرف

<sup>(2)</sup> - مازن الوعر، مقال "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليديّة" المرجع السابق، ص 24

جميع اللغات،<sup>1</sup> وبهذا فإنّ تحديد العلاقات في شبكة من المعطيات اللغوية لا بدّ ويجب أن تكون قائمة من المعطيات التجريبية الملموسة، فالنظرية اللسانية حسب التشومسكية تقوم على تقييد الأمثلة التي تقبل المقايسة والمعايرة والإدماج في الاستدلال اللساني<sup>2</sup> وهو الموقف الذي جعله ينتقد منطق التحليل الذي أفرزته البنىويات الأوروبية والأمريكية قبله، خصوصاً التي جعلت العلم المحقق أسلوباً ميكانيكياً لا يجعل وصف المواد اللغوية أولوية قصوى، ..فلكي يحلّ عالم اللسان -اللسان- فإنّ عليه أن يقترب أكثر فأكثر من المتكلمين الناطقين بلغتهم وذلك لسبر القدرة اللغوية الفاعلة التي تمكنه من الكلام ... ثمّ إنّ عليه أن يبدأ بتحديد العلاقات بين المعطيات اللغوية لصياغتها بصياغة شكلية مؤدية إلى نظرية شاملة، ثم عليه -أيضاً- أن يبرهن على صحة نتائجه بدقة وموضوعية..<sup>3</sup> وبعد ذلك يأتي دور طرح منظومة اصطلاحية خاصة بالفكر التوليدي التحويلي وهو جهاز صوري مجردّ موجه لتحديد المفهوم الأساس وهو الملكة، كافتراض البنية السطحية والعميقة والتحويلات الوجوبية والجوازية وجهاز النحو الفطري ومكونات المعنى والمعادل الموضوعي لها، النهايات المفتوحة ونظرية الأثر والسين البارية... الخ،<sup>4</sup> وهي كلّها مصطلحات جديدة في حقل المعرفة اللغوية والتي استعملها تشومسكي بانضباط شديد وثبات ودقة، تجنبا للاختلاط المفاهيم لو أنّه استعمل الموجود منها والموروث عن الأوروبيين وأسلافه الأمريكان،

وكذلك ضماناً لتسرب الحمولات الدلالية لها، ومن جهة أخرى نلاحظ في جميع كتاباته نوعاً جديداً من اللغة العلمية الواصفة (*le métalangage*) والمتمثل في استخدامه لعدد كبير جداً من الرموز والأقواس والأسهم وعلامات الجمع والضرب والعجرات والمختصرات المستوحاة من البحوث الفيزيائية والرياضية

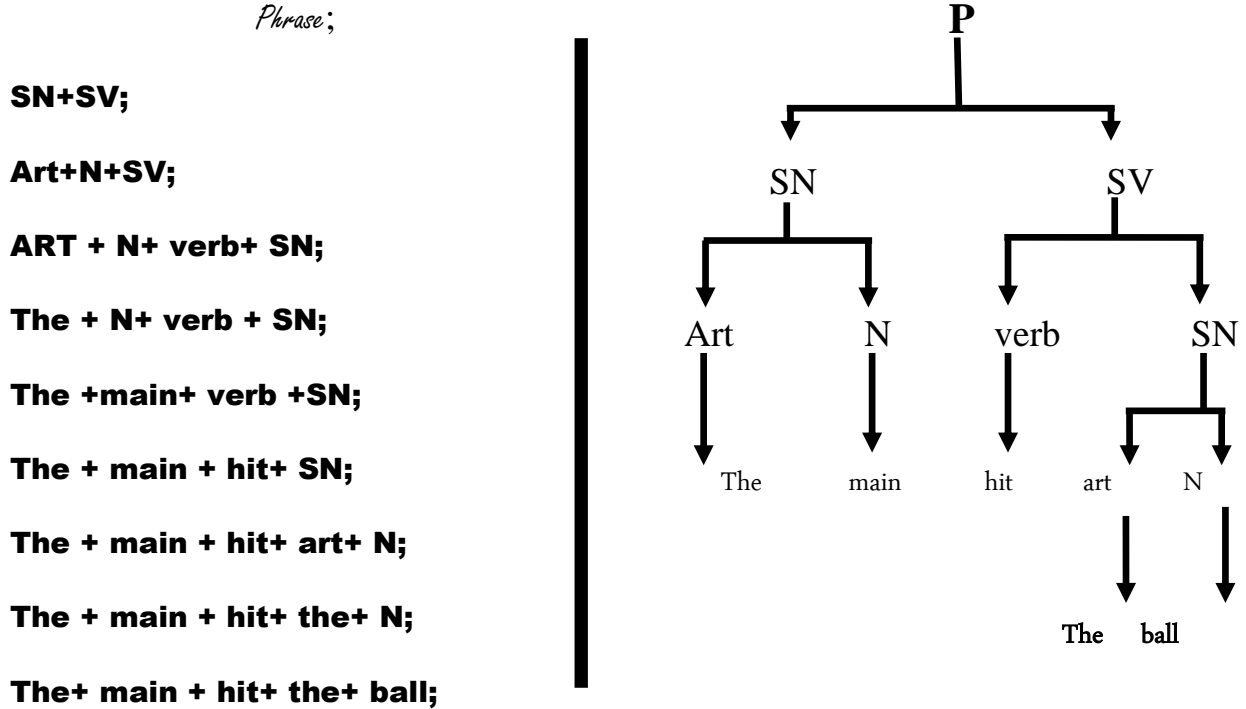
<sup>(1)</sup> - نوام تشومسكي، البنى النحوية (النسخة الفرنسية)، ص 21 وما بعدها

<sup>(2)</sup> - ينظر: قبائلي عبد الغاني، الأصول العلمية لآراء مازن الوعر اللغوية وأصالة تطبيقها على اللغة العربية، الفصل الثاني، بتصرف.

<sup>(3)</sup> - مازن الوعر، مقال "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية" ص 26-27 بتصرف

<sup>(4)</sup> - ينظر: قبائلي عبد الغاني، الأصول العلمية لآراء مازن الوعر اللغوية وأصالة تطبيقها على اللغة العربية، الفصل الثاني، بتصرف.

والطبيعية التي وسمت مجمل البحث العلمي في مختلف المعارف والموضوعات المتناولة بصيغة علمية ومثال ذلك:<sup>1</sup>



ومن محامد هذه الطريقة في الوصف والتحليل أنها تقوم بدورين هامين، هما:

**أولاً:** تقديم التحاليل اللغوية بشكل واضح واندرجي بعيد عن اللغة الوصفية الأدبية التي قد تسقط كثير من الحقائق والتفصيلات الدقيقة أو تجعل توزيعاً باعتبار الأهمية متفاوت بين العناصر، والتي تنقل عادة التحليل بملاحظات إنشائية مطولة، وقد نجحت علوم كثيرة في بلوغ هذا المستوى العالي من الوضوح بفضل تجاوز ذلك.

**ثانياً:** حتى من الناحية الزمانية لا يمكن الانتظار من تشومسكي اعتماد الطرائق التقليدية في إثبات الأحداث اللغوية، هذه الطرائق التي رآها من البداية العامل الأول والأساس الذي كبح درس اللساني في مختلف النظريات والمناهج والمدارس الأوروبية فضلاً عن الأمريكية التي تتبع عن كثب المشاكل التقنية التي عانوا منها على مدار نصف قرن تقريباً من التطوير

<sup>(1)</sup> - نوام تشومسكي، **البنى النحوية** (النسخة الفرنسية)، ص 30

والتجريب، حيث تصوّر أنهم لو استطاعوا تجاوز هذه المعضلات التقنية فإنهم كانوا ليخطوا في مجال اللسانيات وغيرها الخطوات الجبارة التي كانت منتظرة منهم.

**ثالثاً:** تهدف هذه الطريقة إلى شكنة اللغة وتقديمها بصورة تقنية<sup>1</sup> أشبه ما تكون بالمعادلات الرياضية، وهذا أمر هام جداً في حقل البحث اللغوي؛ لأنه من الصعب جداً تحليل اللغة المستعملة في الحياة اليومية بغرض التواصل باللغة نفسها المستعملة للأغراض السابقة، فهذه الطريقة قد أبعدت اللغة التحليلية عن الموضوع المحلّ وهذا نجاح باهر للتوليديين التحويليّين ألزم جميع أتباعهم بإتباع هذا النمط بما فيهم الباحثون العرب الذين استوعبوا بشكل جيّد هذه النظرية بمختلف تطوراتها على اللغة العربية.

ومن جهة أخرى يمكن تمديد الملاحظات الأولى على مختلف طرائق صياغة تشومسكي للنظرية اللسانية وفق المنظور التوليدي التحويلي الذي اعتمد بشكل ملحوظ على المنهج العقلي الديكارتي، الذي يبدو من خلاله أنّ تشومسكي يبني على المقولات الفلسفية الأوروبية في حين يرفض البناء على مقولاتهم اللسانية على الوجه الذي هي عليه من طابع أدبي وسيكولوجي غالب عليه،<sup>2</sup> هذا الموقف أدّى بتشومسكي من خلال مرجعية إبستمولوجية بوبيرية متقنة

<sup>(1)</sup> - في حوار أجرين مازن الوعر مع اللساني الفرنسي (أندري مارنيه) بتاريخ 20 آب 1978م، بجامعة موريل الكندية (أثناء انعقاد المؤتمر العالمي لكامس لللسانيات التطبيقية) قال أندري في هذا العنصر أعلاه (..إنّ تشومسكي رجل منطق وعالم الرياضيات ولكنه ليس بلساني..). وأصل هذا القول يعود إلى طرح تشومسكي نظرياته **بالأشكال الصورية الرياضية والمنطقية**، وبالرغم من النتائج المبهرة التي توصلت إليها التوليدية بذلك، إلا أنّ نبوءة مارتنيه تنص على أنّ هذه النظرية لن تصمد طويلاً أمام المشكلات الحقيقية التي تطرحها اللغة، يقول: (وانا أقول يجب علينا أن ندرس اللغات من داخل البنية اللغوية، وليس ضمن إطارها الخارجي..). لأنّ شكنة اللغة بوسائل رياضية ومنطقية قد توهم أي باحث بتحصيل ملاحظات هامشية متعلقة بالقضايا اللغوية السطحية، ولكنها لا تجيب على الإشكالات المحورية، وهذا ما نلمسه في موقف مارتنيه الذي يصرح (..إنّ تشومسكي وأتباعه لم يعطوا الحل المناسب للمشكلة اللغوية..). للتوسع ينظر: مازن الوعر، **دراسات لسانية تطبيقية**. ص283 وبالرغم من أنّي قد عرضت هذه المقولة أوّل مرة في سنة (2010م)، ضمن بحث الماجستير -المذكور سلفاً- إلا أنّنا وبعد كل هذا الوقت لم نلتمس من نبوءة مارتنيه أي تحقيق بل من عكسه وعكس نبوءة جون ليونز، وفي العالم العربي من نبوءة الأوراعي بقرب زوال هذه الأطروحة، إلا أنّنا نلاحظ صمودها وبقائها على رأس أهم النظريات اللسانية على الإطلاق.

<sup>(2)</sup> - محمد محمد العمري، **الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية**. ص121 بتصرف

وظاهرة (نسبة إلى كارل بوبر / *Karl Raimund Popper*) إلى استحداث معيار جديد في النظرية اللسانية والمتمثل في مبدأ النقد الذاتي،<sup>1</sup> أو التقويم المتواصل الذي يوازي ويراقب عن كثب وبشكل مستمر الفرضيات المقترحة متتبعاً في ذلك جميع النماذج الوظيفية التي توضع بمقابل المعطيات اللغوية المستهدفة بالتحليل، وسنرى فيما بعد أنّ الأطروحة الأولى قد أثارت بعض الإشكالات التي فضحت جملة من النقائص التي تخللتها، ممّا أجبرها على إعادة اقتراح نموذج آخر سنة 1965م، وهكذا ومازالت في تطور مستمر وفي مراجعة نظرية وتطبيقية متميزة، ممّا يجعلنا ننظر إليها على أنّها نظرية لسانية من جهة، ومن أخرى نظرية إبستمولوجية.

وقد دافع تشومسكي عن هذا الموقف قائلاً: "إنني أبحث في المبادئ اللغوية العامة وأحاول -بالطبع- أن أقدمها في أوضح عبارة ممكنة وأدقّها؛ فأنا مقتنع -تماماً- أنّ البنية اللغوية إنّما هي بنية معقدة تتضمن أشكالاً مختلفة من العلاقات المترابطة المتداخلة التي هي في غاية التجريد، ولهذا على النظرية اللسانية أن تكون على شكل نظام استنتاجي حتى تتمكن من تفسير العلاقات المعقدة المجردة والكامنة في اللغات البشرية على أساس التفاعل الحاصل بين عدد من المبادئ العامة والموحدة .. إنّ أحسن البحوث اللسانية وأفضلها قد استخدمت نظرية النحو التوليدي التحويلي لما لها من تفسير إبستمولوجي وتبرير منهجي.."<sup>2</sup> فهذا المزج اللطيف بين النظرية اللسانية وقيود التنظير المنهجية جعلت من الفكر التوليدي التحويلي أكثر الاقتراحات قناعةً واقتراباً إلى الإشكالات الموضوعية التي تطرحها اللسانيات.

وبعد كلّ هذه التحديدات النظرية يأتي دور الإشكالات المحورية التي رسمت أقدار التوليدية التحويلية لأكثر من نصف قرن من الزمن، وهي:<sup>3</sup>

<sup>(1)</sup> ينظر: قبائلي عبد الغاني، الأصول العلمية لأراء مازن الوعر اللغوية وأصالة تطبيقها على اللغة العربية، الفصل الثاني، بتصرف.

<sup>(2)</sup> - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 292- 293 بتصرف.

<sup>(3)</sup> - بريجنيه بارتشت، مناهج علم اللغة. ص 270 بتصرف.

أ- ما الذي يدخل في اللسانيات؛ وبتعبير أدقّ ما المجالات التي ينبغي أن يُحددها بأنها صالحة لذلك؟

ب- ما هو الإجراء المناسب؛ هل يمكن عند البحث اللساني التحليلي أن يفصل الشكل عن المادة؛ أي هل يمكن أن ندرس البنية الشكلية للغة ذاتها؟

ج- ما هي العوائق الواجبة التأجيل؛ هل يمكن توصف البنية الشكلية في النظرية دون التمسك بالمعنى مؤقتاً على الأقل؟

وللإجابة على هذه التساؤلات كانت اللسانيات على موعد مع لحظة تاريخية هامة طوت فيها مرحلة وأعلنت بكلّ ثقة وعزم- بداية مرحلة أخرى أكثر نضجاً وخصوبة، بشرت ببداية عصر التراكيب والبناء عوض التحليل والهدم التي تأخذ المعطيات اللغوية الخام وتشتغل بتقسيمها إلى أصغر الوحدات، التي تعدّ من الحقائق النهائية التي يمكن الوصول إليها وبشكل وضعي شامل غير قابل للتجزئة، بينما التراكيب تقوم بالعكس من ذلك تماماً، حيث تبدأ بالمعطيات الأولية وأصغرها وصولاً إلى أكبرها مختبرة جميع العلاقات الممكنة بين العناصر وهي المغامرة التي ستؤدي حتماً إلى البحث عن اعتبارات يمكن ألا تكون لسانية كالمعنى مثلا، والجوانب النفسية والعصبية وغيرها من الأمور التي يجب أن يُلتفت إليها فكيف استطاع تشومسكي تجاوز إشكالات التركيب التي أصبح يطلق عليه (عقدة تروينسكي؟)\* وفي الحقيقة مثلت هذه العقدة مشكلة لأغالب الباحثين والمنظرين وليس فقط (تروينسكي وتشومسكي) وبشكل خاص عند العلماء الأوروبيين كما رأينا سابقا- مع أندري مارتنهيه.

إنّ البحث في (التراكيب) هو بحث في مختلف المراحل التي شكّلت الفكر التوليدي التحويلي، ولا يعدّ تشومسكي في ذلك بدءاً بل لقد وجدت في الأعمال التي سبقت ملاحظات

(\* - ما أقصده بعقدة تروينسكي وتقديم هذا الوصف بهذه الصيغة هو تعليقه على التراكيب عندما قال (إنّ التركيب يرعيني) وهي مقولة مأخوذة عن كتاب: محمد محمد العمري، الأسس الإستمولوجية للنظرية اللسانية. ص 142



الدراما تيكية الكبرى) وقد نجد شيئاً من العزاء في تناول ذلك من باب التقويم العلمي الموضوعي الدقيق له، وهذا يمنحنا فترة وجيزة نستقر فيها على بعض المضامين، لأنه سرعان ما تطرح ضرورة إعادة النظر في كل مرة .. لأنه مازال يصدر أعمالاً جديدة وتشتمل على تغييرات جذرية في نظريته التحويلية وتعديلات جوهرية في المفاهيم والتصوّرات وإضافات غير مسبوقه حتمتها أوجه النقد من تيارات أخرى وعدول عن كثير من الاصطلاحات المنحازة الغامضة، وقد سبق أن وصف موان هذه الصعوبة حيث قال: وتزداد الصعوبة حين نحاول تحديد مكانة فكر تشومسكي لأن أبعاد طموحه وتجديده النظري المستمر والصدمة التي أراد أن يحدثها وأحدثها كل هذا يضع الباحث قليل المعرفة بتاريخ علم اللغة أمام مشكلة لا يجوز محاولة تجنبها..<sup>1</sup> وبالتالي فإننا سننظر إلى أعمال تشومسكي من خلال تقسيم فكره إلى مراحل على أنها بناء تمّ عبر مراحل موجّهة لا كفترات منفصلة غير واعية لا علاقة لبعضها ببعض، منطلقين في ذلك من كتاب (المباني النحوية/ *Syntactic structures*) الذي كان فصلاً نحيلاً في بحث مطوّل ألفه سنة (1955م) تحت عنوان (البنية المنطقية للنظرية اللسانية/ *la structure syntaxique de la théorie linguistique*)<sup>2</sup> ليكون المدونة الأولى التي سيطرح فيها صاحبه جملة من المفاهيم المؤسسة التي أسّست -كما رأينا سابقاً- للنظرية التوليدية التحويلية كفرضية أن (النظام القواعيدي) هو قدرة المتكلم على استعمال غير محدود للوسائل والمعطيات اللغوية<sup>3</sup> منطلقاً في ذلك من تحليل الجمل في اللغة الإنجليزية، وتنص فرضيته على أنّ " .. النحو G الذي يطمح إليه أن يكون آلياً يولد كلّ الأشكال النحوية، هي

<sup>1</sup> - بريجتية بارثشت، *مناهج علم اللغة*. ص265، الهامش الثاني (02)، وقد أطلّ الباحث هذا الاقتباس لأهمية كلّ جملة منه لأهداف هذا البحث.

<sup>2</sup> - والجدير بالذكر في هكذا مكان هو أنّ هذا الكتاب قد رفض من لدن جميع دور النشر الأمريكية نشره لطوله المفرط، ولعدم تضمّنه للقضايا اللغوية واللسانية التي شغلت الباحثين آنذاك، وقد نشره تشومسكي بعد ذلك في دار نشر هولندية ولم ينشر في نيويورك ولندن إلا بعد عشرين عاماً من إعداده، وكان هذا الكتاب قد اشتهر في جميع أنحاء العالم، ينظر: قبالي عبد الغاني، *الأصول العلمية لآراء مازن النور اللغوية وأصالة تطبيقها على اللغة العربية*، الفصل الثاني، بتصريف.

<sup>3</sup> - نوام تشومسكي، *البنية النحوية* (النسخة الفرنسية) ص5 و6 بتصريف.







تتحول الجملة النواة إلى عدد من الجملة المحولة..<sup>1</sup> والتحويل بهذا المفهوم قد تجاوز النحو التوليدي مفاهيم كانت تشكل عقدة لكثير من النظريات، وعلى رأسها عقدة هاريس التي لم تتمكن توزيعيته .. من فك لغز الجمل التي تبدو مختلفة، وهي في الحقيقة مماثلة والجمل التي تبدو المماثلة ولكنها في الحقيقة مختلفة تماما في المعنى، وعلى نحو ما عالجناه في المثال السابق (flying planes can be dangerous)..<sup>2</sup> فهل البنية العميقة لهذه الجملة تعني (إنّ الطائرات المحلقة يمكن أن تكون خطيرة أم إنّ الطيران على متن طائرة يمكن أن يكون خطيرا؟) فكلمة (flying) في هذه الجملة هي التي أثارت كلّ هذا الغموض، ويتوقف تحديد معناها على التأويل فإذا أولنا الكلمة على الفهم الأول فإنّ الجملة تتحدّد ضمن التراكيب الاسمية (ف+إ) أمّا إذا فهمنا منها بمعنى (الطيران) فإنّها تتقلب إلى الصيغة الفعلية (ف+إ)، وهذا من قبيل الجمل المتماثلة ظاهريا والمختلفة باطنيا، وبهذه الطريقة البسيطة يعتقد تشومسكي بأنه قد توصل إلى فك معضلة هذا النوع من الجمل والأمر في ذلك نظر.

ففي العموم يمثل هذا الكتاب على بساطته وقلة فصوله أهمّ الأسس والمبادئ التي تتبنى عليها النظرية التوليدية التحويلية، والتي سيبقى وقيا لجلّها بالرغم من التعديلات الكثيرة التي طالت بعض جوانبه، وكخلاصة له فإنه يعدّ بيانا أساسيا لهذه المدرسة<sup>3</sup> .. وتلخيصا للقواعد التحويلية وظهورا للبنية العميقة والبنية السطحية وتأكيدا على النحو الكلي والنحو الخاص من خلال نظام القواعد ومناهج الوصف والتحليل والتقييم والتأويل.. " ويكون بذلك تشومسكي قد زرع أسس البناء اللساني العملاق ويستبدله بسهولة ويسر بالبحث التركيبي للغة؛ التي يرى بأنها الطريقة الوحيدة التي يمكن بها فتح آفاق جديدة في اللغة، وفي التحليل اللساني الذي

<sup>(1)</sup> - أحمد مومن، اللسانيات: النشأة والتطور. ص 207 بتصرف.

<sup>(2)</sup> - ماري آن بافو وجورج إلبا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى؛ من النحو المقارن إلى الذرائعية. ص 257

<sup>(3)</sup> - عز الدين المجذوب وآخرون، إطلاقات على النظريات اللسانية والدلالية؛ في النصف الثاني من القرن العشرين، مقال لـ (منصف عاشور) بعنوان: "البنية المنطقية في النظرية اللسانية" المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، ط1، بيت الحكمة، تونس 2012م ج1، ص 54 بتصرف.



وقودي) وغيرهم كثير..<sup>1</sup> فهذا التشعب - في حقيقة الأمر - نابع عن أهمية المدرسة وجدة الأدوات المستخدمة في التحليل مما جعل كل الباحثين في العالم يحاولون اختبار هذه الوسائل وبالرغم من عدم انتساب أية مدرسة توليدية إلى العالم العربي، إلا أنها قد واجهتها في البداية بترجمة كتاباتها والتدرج في مخابرها التي طوّرت فيها خصوصا ممثلي (المنهج التفسيري) وعلى رأسهم جميعا مازن الوعر وميشال زكرياء ومحمد حلمي خليل وعبد القادر الفاسي الفهري ومحمد الخولي.. الخ، وبالعودة إلى كتاب (الملاح) فإن أهمّ التعديلات التي نلاحظها مختلفة عن النموذج الأول، هي:

أولاً- **على مستوى المكون التركيبي**؛ لقد تمّ تطوير عمل المكوّن التركيبي وعناصره حيث أصبح المكون يشمل بدوره على مكونين أساسيين، وهما: (المكون الأساس أي القاعدي التوليدي، والمكون المشتق أي الفرعي التحويلي)،<sup>2</sup> بينما كان المكوّن التركيبي هو المسؤول عن توليد الجمل وضبط مكوناته؛ ذلك من أجل إنتاج سلاسل لغوية متمثلة من خلال البنية العميقة، وقد كان يتألف " من مكون أساس كمجموعة من القوانين والقواعد المعجمية التي تعطي القراءة الدلالية الصحيحة للكلمات.."<sup>3</sup> بينما يشكل المكوّن التفريعي للمستويات اللغوية (العليا والدنيا)، أمّا المكوّن التحويلي فإنه قد تولى دور تحويلي (البنيات العميقة) في المكوّن الأساس إلى (بنيات سطحية / *les structure superficielles*) - كما أسلفنا - عن طريق القوانين التحويلية السابقة، وقد كان في نموذج (1957م) مؤلفاً من نوعين فقط من القواعد التحويلية، وهي: (القواعد الجوازية والقواعد الوجوبية).

فأمّا القواعد الجوازية فإنّها تتضمنّ خواص وعناصر المبني للمجهول ونظم النفي وضوابط الاستفهام، في حين تتكوّن القواعد التحويلية الوجوبية التي تحمل على عاتقها توليد أي جملة

<sup>(1)</sup> - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص26

<sup>(2)</sup> - مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ط1، دار الشروق، الأردن، 2002م، ص63/64

<sup>(3)</sup> - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص53.

كانت وتتضمن بدورها قواعد التصاريف الزمنية والملحقات، ثم قواعد الحدود الفاصلة.<sup>1</sup> فهو إذا يعمل على السلسلة اللغوية النهائية، فإذا كانت القواعد الوجودية تعمل على هذه السلسلة فقط فإنها تنتج مركبات أساسية (نحوية/توليدي)، وفي حالة ما إذا كانت القواعد الجوازية والوجودية تعمل معا على هذه السلسلة اللغوية النهائية فإنّ الحاصل اللغوي سيكون تركيباً مشتقاً.

إذا لقد شهد النموذج الثاني تطوراً طال مستوى قواعد بناء الجملة، وفيها يقدم تشومسكي بوضوح علاقة المكونات الثلاثة؛ الواحد بالآخر وعمل كل منها وللمرة الأولى سيتقدم مصطلح البنية العميقة (*la structure profonde*) بالمفهوم الواضح والدقيق،<sup>2</sup> ويحدد علاقة البنيتين ويفصلها رابطاً التمثيل الدلالي للجملة بالبنية العميقة عن طريق قوانين التأويل الدلالي (*Les règles d'interprétation lexicales*) وعلى الجانب الآخر تعمل قوانين التأويل الصوتي (*les règles d'interprétation phonétiques*) على البنية السطحية لتصل بنا إلى التمثيل الصوتي التي تكون الجملة، أمّا المكون الوسيط بينهما فهو المكون النحوي الذي يحتوي على قوانين العبارة التي تقدم لنا الصورة البنوية الشكلية للجملة.

ومن جهة أخرى شهد هذا العمل لتشومسكي إجراء بعض التعديلات الهامة ومراجعات عميقة خصوصاً على مستوى المكون التحويلي، حيث إنه قد تمّ تقليص وظيفة القوانين التحويلية لما أسندت عملية التسلسل الدوري إلى قواعد تراكيب الجمل، كما اتضح في هذا الطرح تحديد وظيفة البنية العميقة اتضاحاً تاماً، فأصبح للدلالة مكوناً خاصاً يسمى المكون الدلالي (*Semantics component*)، وبالرغم من جميع هذه الإجراءات والمراجعات العميقة فإنّ

<sup>(1)</sup>- مازن الوعر مقال "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية التحويلية: محاولة نسبرها وتطبيقها على اللغة العربية" مجلة اللسانيات، الجزائر، 1972م، ص36

<sup>(2)</sup>- وقد فاتنا من ذي قبل أن نشير إلى أنّ أول استعمال لمصطلحي (البنية العميقة والبنية السطحية) في اللسانيات هو اللساني الأمريكي (تشارلز هوكيت) في كتابه الشهير (محاضرات في اللسانيات العامة)، وللتفصيل أكثر ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور. ص 212 و قبائلي عبد الغاني، المرجع السابق، الفصل الثاني بتصرف.

أكثر المستجدات أهمية فيه هو تدعيم هذا النموذج بمبادئ جديدة ونظريات فرعية، مثل نظرية السين الباربية (*X-bar theory*) وهي الصيغة النهائية والمعدلة التي احتاجت إليها قوانين البنية التركيبية على النحو الذي مرّ بنا في جملة (الطائرات المطلقة يمكن أن تكون عطيرة) حيث احتاج الفعل في اللغة الإنجليزية (*Flying*) إلى تأويل حتى يتضح المعنى، فالقوانين التركيبية في (النموذج الثاني) قد أخذت على عاتقها حساب التشابه والمماثلة بين التراكيب ذات الرؤوس المختلفة، مثل: مبدأ التفويق (ألف فوق ألف /  $A$  over  $A$ ) الذي يحكم ويضبط عمل القوانين التحويلية.

أما النموذج الموالي فقد ضمنت بدوره في هذا البرنامج الذي يسميه تشومسكي "النظرية النموذجية الموسعة أو النظرية المعيارية في شكل شبكة من القيود الانثائبة والغربعية"<sup>1</sup> وذلك كما هو واضح أكثر في عمله تحت عنوان (دراسات الدلالة في القواعد التوليدية)<sup>2</sup> سنة 1972م، وبعد عام من ذلك بعنوان (القيود على التحويلات) ومن أهم التطورات الفرعية التي أحدثتها هذا الكتاب، هي:

أ- التحليل باعتبار الدلالة؛ وهو يعني اعتماد التمثيل الدلالي على البنيتين (السطحية والعميقة) معاً، وليس على البنية العميقة فقط، ثم التوجّه نحو التعميمات الكلية والمبادئ العامة في اختيار القواعد التي تحكم شكل النظام.

ب- صياغة نظريات محايثة؛ وذلك بظهور نظريات فرعية جديدة أخذت اسم (نظرية الأثر) وتقضي هذه النظرية بأنّ التراكيب الاسمية عندما تنتقل من موضع إلى آخر تترك وراءها في الموضع الأصلي - أثراً ظاهراً أو ما يسمى في النحو العربي القرينة أو الأثر، وهي أكثر

<sup>(1)</sup> - منصف عاشور، البنية المنطقية في النظرية اللسانية. ص 154

<sup>(2)</sup> - ضبقت هذه الأعمال في كتاب ضخم عنوانه (*Studies on semantic generative grammar*) وهي النظرية التي سيستثمرها مازن الوعر في تحليل التراكيب الشرطية، ينظر: مازن معوض الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين ونظرية النحو العالمي لتشومسكي، بدءاً من ص 45 إلى آخر الكتاب.

النظريات الفرعية ظهوراً في أعمال المحللين للجملة العربية، وبشكل خاص في باب تفسير ظاهرتي **التقديم والتأخير والمبني للمعلوم والمجهول والزيادة والنقصان**.. الخ، وتحرك الفضليات والتوابع في الجملة.

ج- **الاقتصاد القواعدي**؛ من خلال السعي وراء التقليل من حدة وإسهاب القوانين التحويلية وتضييق المجال أمام كثرة تكرارها وارتباط المكونات الدلالي (الصورة المنطقية) والمكون الصوتي الوظيفي بالمكون التركيبي عند البنية السطحية.

د- **التعامل مع النقص النظرية**؛ بعد تعديل المكون التحويلي ثم ملاحظة نقص آخر فيه، وهذا النقص يشمل الأسماء وكيفية توليدها، حيث لا يمكن بأي وجه ربطها مع العناصر التي تم تحديدها مسبقاً ولا تنتمي إلى أي واحد منها، فهي جنس مستقل تماماً - ممّا أجبر تشومسكي على فتح مستوى جديد من مستويات اللغة ليشمل هذه المرة **المعجم**، إذ لا يمكن أن تكون بأي شكل من الأشكال في المكون التركيبي ".فاشتقاق الاسم مثلاً يتحقق في المعجم لذا وجب طرح بعض العمليات من هذا المكون وإقحام المعجم، لذا سمّي المنوال كذلك بالفرضية المعجمية إذ بملاحظته التأسيم ومقارنته بين الاشتقاقات المنتظمة وغير المنتظمة استنتج تشومسكي بأنّ ظاهرة **التأسيم (Nominalisation)** لا تقع في المكون التحويلي بل في المعجم..<sup>1</sup> وبالرغم من هذه التعديلات التي ما فتأت توسع أكثر فأكثر من رؤى تشومسكي التوليدية التحويلية إلاّ أنها مازالت تشتكي من نقائص ومشاكل تطبيقية تظهر بقوة من حين إلى آخر.

### 3-3/3 المرحلة الثالثة، برنامج الربط والعمل والنموذج الأدنوي: لقد تمّ

ملاحظة ظهور بعض المشاكل التقنية في البرنامج الثاني، وبالرغم من حرص التوليديين

<sup>(1)</sup>- سمية المكي، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي التحويلي. ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي ليبيا 2013م ص189 بنصرف.



التحويليين على الاستجابة لكل الصعوبات التطبيقية ومقابلتها بحلول جذرية إلا أنها احتاجت إلى تدعيمات مستمرة شكّلت جوهر كتاباته اللسانية لعام (1981م) لتنظيم قوانين التحويل التي فيما يبدو قد انفلتت مرّة أخرى من قيود ومقاييس النظرية النموذجية الموسّعة، هذا الانفلات - فضلا عن طرح مشكلة تجاوز مبدأ الاقتصاد لكثرتها- الذي أصبح يهدّد استقرار النظرية اللسانية ككل - ممّا حتمّ على التشومسكيين - هذه المرة - الاشتغال على مستوى "العمل والربط" بجدد أكبر، وقد اشتملت هذه الأعمال على برنامجين هاميين، هما:

**أولاً:** العمل والربط أو المبادئ والوسائط.

**ثانياً:** برنامج الحد الأدنى (*Manimaliste programme*)؛

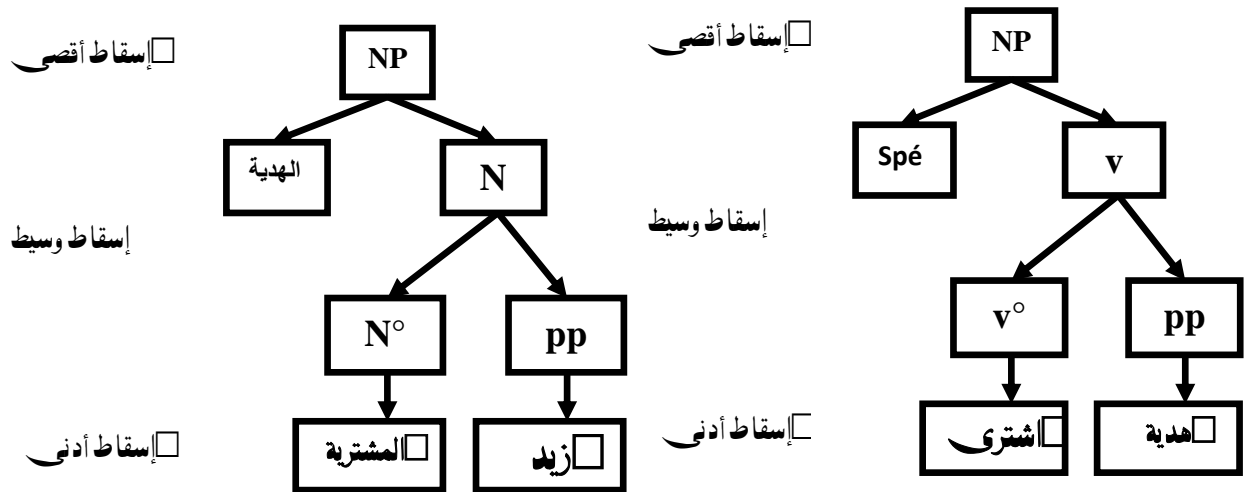
هذه الأخيرة التي علّق عليها نيل سميث قائلاً: ".إنّها أوّل مقاربة حقيقية مبدعت للغت طوال الألفين وخمسمائة سنة الماضية، وهي تختلف تصويرياً اختلافاً شاسعاً عن التفسيرات السابقة للغت، سواء التقليدية منها أم التوليدية، وهو ما يجعل تشومسكي يرى بأنّها المرّة الأولى التي -ربما- أمكن أن يسوغ فيها وصف النظرية اللغوية بأنّها ثورة.." <sup>1</sup> وأهمية هذه النظرية فضلاً عن قول "نيل سميث" هو اعتمادها على عدد قليل من القوانين والمبادئ العامة، والتي يجب أن تكون كافية لتحليل أنظمة القواعد المعقّدة والمسهبّة الخاصة بكلّ لغة من اللغات على حدة وفيما يلي عرض موجز لأهم ما أضافته هذه النظرية الفرعية في مجال اللسانيات التوليدية التحويلية:

**أ) - تفرّج النظريات داخل النظرية الأساسية:** تتكوّن هذه النظرية من مجموعة من النظريات الفرعية أو القوالب وبرامج تدعيمية قائمة على عدد من المبادئ العامة التي تتوزّع بدورها على قوالب متفرّعة، وما يدخل ضمنها من أفكار جديدة من بينها نظرية السين الباربة ونظرية المحور ونظرية الثيما (*Thematic theory*) أو (*theory φ*) ونظرية الحدود ونظرية الحالة

<sup>1</sup> - مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة. ط1، جامعة الحسن الثاني، المغرب، 1986م، ص220 بتصرف

ونظرية العمل والربط العاملي، وكلها نظريات وبرامج فرعية دعم بها تشومسكي نظريته الأساسية دون أن يعرضها لمشاكل تقنية داخلية، وهو بهذا الشكل يثبت قدرة النظرية على احتواء نظريات داخلية تشتغل تجريبيا مع النظرية العامة.

ب- المراقبة الإستمولوجية الدائمة: تقدم هذه النظريات تفسيرات حقيقية تختلف اختلافا كبيرا عما سبقها من التفسيرات سواء أكانت في علمي اللغة التقليدي أم التوليدي،<sup>1</sup> كما أنها عملت على تصحيح كثير من الأصول الإستمولوجية التي اعتمدها في التنظير، فبعد سنة 1972م، تمّ ملاحظة الوقائع اللغوية ومقارنتها مع الأصول المنهجية المعقدة منذ 1957م، فوجدوا مثلا أنّ ضرورة ردّ الوقائع بعضها إلى بعض قد أفضى إلى إدراك انتظام للمعطيات بشكل أكثر وضوح من ذي قبل، حيث إنّ الجملة على اختلاف أنواعها متفقة على رأس يطلب قبله مخصصا (*Spécifier*) وبعده متمما (*complément*)،<sup>2</sup> ومثال ذلك أن نقول: (اشترى زيد هدية/ والهدية التي اشتراها زيد)، ويكون تمثيلها كالاتي:



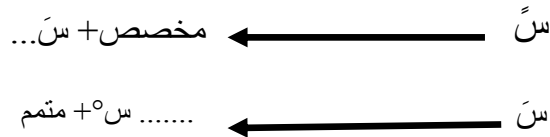
<sup>(1)</sup> -مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة. ص 220 بتصرف

<sup>(2)</sup> -سمية المكي، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي التحويلي. ص 215

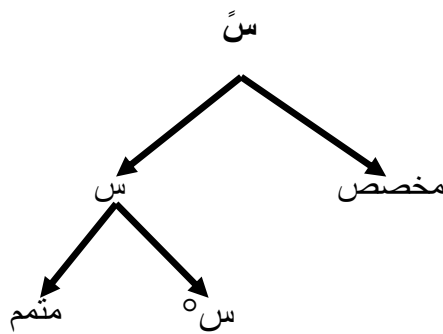
وبالتالي فإنّ الجملتين (أ/ب) تتوافقان في التمثيل الشجري لها بالرغم من أنّهما مختلفتان من حيث الرؤوس؛ إذ إنّ الرأس على اليمين هو ترتيب فعلي في حين الرأس على اليسار يمثل ترتيباً اسمياً، فمهما اختلفت التراكيب فثمة شكل واحد يحكمها ويجعل منها بنية ذات تحكم ثنائي عندما يتعلق الأمر بإسقاط أقصى أو وسيط، وبنية ذات تحكم أحادي عندما يتعلق الأمر بالإسقاط الأدنى،<sup>1</sup> وبذلك تأخذ نظرية (س) الخصائص الآتي: س ← س<sup>ع-1</sup>

حيث (س = ف، إ، ح، تص، حدّ، مص، ز، مط، نفى).. الخ

وباعتماد هذه الخصائص يكون التشكيل المتحكم في كلّ الأبنية كالاتي:



ويقبل هذا الشكل التمثيل الآتي:



ويمكن أن تمثّل له خطياً على النحو الآتي:

[س مخصص [س<sup>°</sup> + مم]].

<sup>(1)</sup> - سمية المكي، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي التحويلي، ص 216

يمثل (س) رأس (س) أو الإسقاط الأدنى، أما (س) فهي الإسقاط الوسيط لـ (س) أو المتمم فيقع بعد الرأس.<sup>1</sup> وقد حاولت هذه النظرية تفسير مجموعة من البنيات اللغوية من بينها البنية الفعلية والبنية الاسمية وقد توصلت إلى التحديدات الآتية:

أ- استنتاج البنية الأساسية القاعدية: لقد رأينا في التمثيل السابق أنّ الرأس سابق لمتممه وهذا حال أغلب اللغات وبخاصة الإنجليزية التي كان التمثيل والتطبيق متجاوبا مع النتائج المتوصل إليها، حيث إنّها تتوفر على بنية تتكون من (فعل ثم فاعل ومفعول) والتي يأتي تمثيلها عجزيا بصيغة [سّ مع [سّ سّ °مم]]، وذلك حال اللغة الفرنسية -أيضا- ولكن بعض اللغات لا تستجيب لهذا الترتيب، فاللغة العربية مثلا يتصدّر فيها الفعل التركيب ثم يأتي الفاعل بمختلف أشكاله وأخيرا المفعول به، أو ما كان من جنسه من التوابع والفضليات، وهذا الاختلاف يصاحبه اختلاف آخر على مستوى التمثيل العجزي -هذا الأخير- الذي يأخذ المعادلة الآتية: [ف فا (مفع)] وقد جاء (مفع) بين قوسين لأنه ليس عنصرا أساسا في الجملة، وإنما يحدّد وجوده من عدمه الفعل المفتقر إليه أو المستغني عنه.

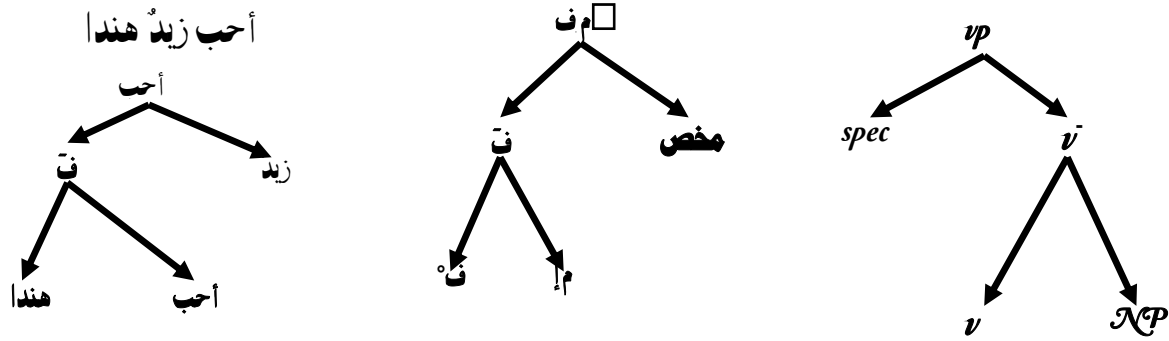
لكن مع خاصية انفتاح النظرية التوليدية التحويلية على الوقائع التطبيقية منح إمكانية تعديل ذلك دون الإخلال بها أو وقوعها في التناقض، وبالتالي فإنّ هذا التعديل سيؤدي إلى التمثيل الآتي:

سّ ← سّ + مخصص..  
 سّ ← سّ ..... °مم

ولتتبع ذلك نأخذ التدرّج الآتي:

<sup>(1)</sup> -سمية المكي، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي التحويلي. ص 217، وتقاديا للتكرار سيتم شرح هذه النظريات بالتفصيل في الفصل التطبيقي التي تتسع لذلك.

ب- **الفرضية التوليدية للتراكيب الفعلية الأولى:** تمّ لقد رأينا سابقا أن العناصر الأساسية في الجملة الفعلية تتكون ممثلة من:



حسب هذا التمثيل والمثال المقابل له يأخذ الفعل (أحب) المفعول به (هندا) في المرحلة الأولى فيضمه إليه ليكون الإسقاط الوسيط [ف] ثم في المرحلة الثانية يقع ضمّ الفاعل (زيد) إلى المركب المتكون من فعل ومفعول.

ج- **الفرضية التوليدية للتراكيب الفعلية الثانية:** تمّ لقد بدت الفرضية الأولى بسيطة وسهلة ومباشرة وقد رأينا أنّ الفاعل قد ترتب قبل الفعل والتّمّم، ولكنها اصطدمت بإشكال تفسير الإعراب وتفسير الأدوار المحورية، وهذا المشكل أجبر التوليديين التحويليين على إعادة النظرية في هذه الفرضية وتعديلا لها فقد صيغت نظرية (س) هذه الإسقاطات على نوعين هما:

ج/أ- **الإسقاطات المعجمية:** ودورها صياغة علاقة التناسب بين التراكيب الاسمية والتراكيب الفعلية "الذين يشتركان في كلّ سمات المؤشرات التركيبية ماعدا [+س] التي يتخذها الاسم المشتق و [+ف] التي يأخذها الفعل".<sup>3</sup> وهذا من شأنه أن يوازي بين (س-س-فض) و(س-ف-

<sup>(1)</sup>-سمية المكي، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي التحويلي. ص 220.

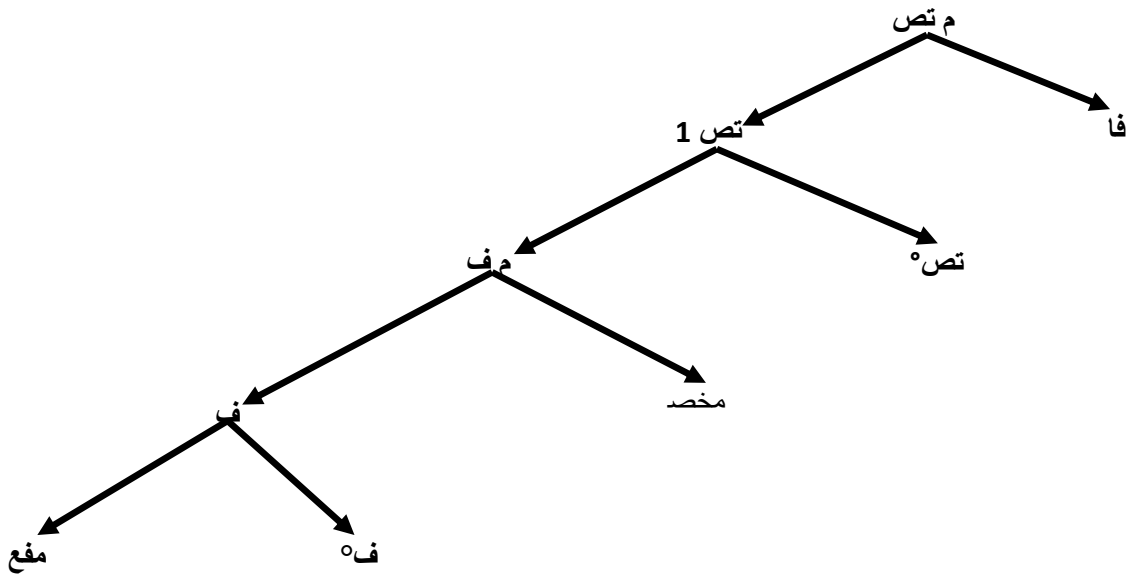
<sup>(2)</sup>-المرجع السالف، ص ن

<sup>(3)</sup>-محمد الشكري، دروس في التراكيب؛ بين النظريات التوليدية التحويلية والنحو المعجمي الوظيفي. ط1، مطبعة الكرامة،

الدار البيضاء المغرب، 2005م، ص 111.

فض) على النحو الذي لا يصطدم به المحلل اللغوي مع التناقضات التي يمكن أن تفرضها بعض الخصوصيات التي تطرحها بعض الأسماء.

ج/ب- الإسقاطات الوظيفية: ودورها تحديد الحالات الإعرابية؛ كالمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع والمقولات الأخرى الأكثر تحديداً كحالات الرفع والنصب والجر والتصريف ..الذي يمثل في الجملة الإنجليزية والفرنسية محور التصريف، فانبثق من هذه الفكرة التقليدية تصور يرى أنّ هذا الفعل المساعد (Auxiliaire) هو الذي يسيطر على الجملة في هذا الموضوع من اللغات..<sup>1</sup> وفي مثل هذا النوع من الإسقاطات الوظيفية تأتي نظرية (س) على التمثيل الآتي:



وفي هذا التمثيل حيث (مفع) يكون منصوباً من الفعل (ف) عبر علامة العمل القائمة على مبدأ التحكم المكوني، كما هو مبين في السهم الذي يربط بين الفعل إلى المفعول، وهذا المبدأ هو:<sup>2</sup>

<sup>(1)</sup>-سمية المكّي، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي التحويلي . 221.

<sup>(2)</sup>- المرجع السابق، ص 223/224

مبدأ التحكم المكوني "أ" تتحكم مكونيا في "ب" إذا كانت "أ" لا تشرف على "ب" و"ب" لا تشرف على "أ" فالعقدة الفرعية الأولى المشرفة على "أ" تشرف كذلك على "ب" والإشراف "أ" تشرف على "ب" إذا وفقط إذا كان "أ" أعلى من "ب".

كما هو واضح في التمثيل الآتي:



أمّا مبدأ الإسقاط، فيجب أن يوافق كلّ دور محوري وموضع إعرابي، والمقاييس النحوية وذلك على شرطين (أ/ب)، وهما:<sup>1</sup>

(1) - كل تعبير محيل يتلقى دورا محوريا.

(2) - كل دور محوري يستند إلى تعبير محيل.

كما اتجهت النظرية التوليدية التحويلية في إطار البرنامج الأدنوي نحو تفسير أدقّ للحالات الإعرابية باحترام الاختلافات الموجودة بين اللغات فاقتרכת بدءاً من نهاية الثمانينيات تصريحات جديدة أطلق عليها تسمية تصارييف ثنائية الرأس<sup>2</sup> التي اشتهرت بها فرضية (بولوف) سنة 1989م، التي تنص على فصل الزمن (ز°) والمطابقة (مط°).

وينقسم الزمان إلى نوعين مختلفين تتوفر على الأزمنة المعروفة في كلّ لغة من اللغات فالعربية مثلاً<sup>3</sup> تتوفر على التقسيم الثلاثي له (ماض مضارع وأمر) وفي هذه الحالة يمثل له بـ (+ز) أمّا النوع الثاني من الأفعال هي الأفعال غير المتصرفة ويكون تمثيلها (بـز).

<sup>1</sup>-سمية المكي، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدية التحويلية . 223.

<sup>2</sup>-المرجع السابق، ص ن، وما بعدها

<sup>3</sup>-المرجع السابق، 225، وما بعدها

أما المطابقة فإنها تحمل على عاتقها مستوى السمات الشخصية والجنس والعدد، وتنتج ثنائية (ز°+مط°) إسقاطاً أقصى مستقلاً عن الآخر، ومن ثمة نحلل بنية التصريف على النحو الآتي:<sup>1</sup>

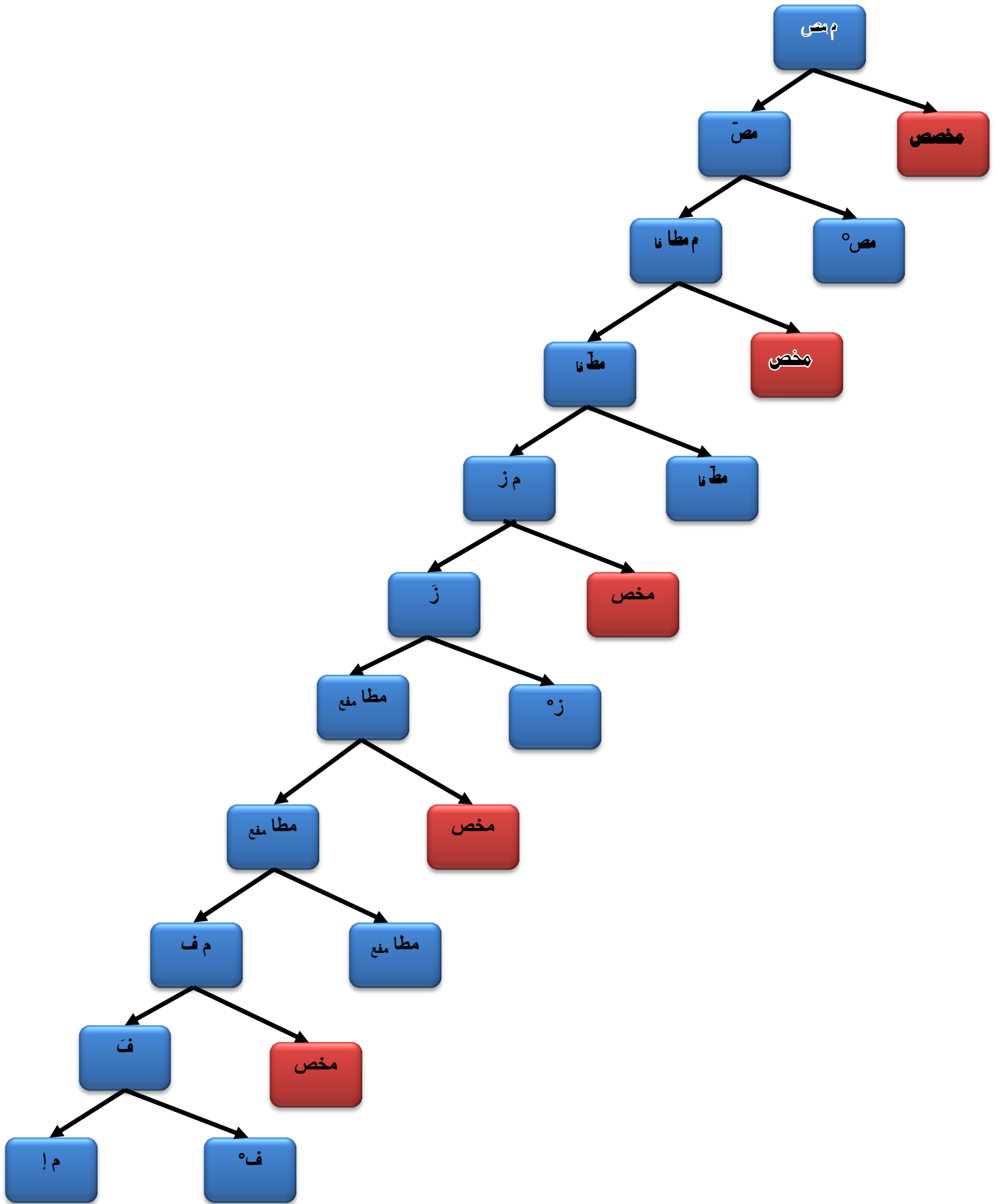
[م تص م □ ص [تص تص ° مف°]] إلى إسقاطين يكون تمثيلها على هذا النحو: [م ز ] م خصص [ز° [م تط م خص مط مط ° م ف°]] وهي بنية تكرارية تمثل [س س م خص [س س ° مم°]] مع رأس الزمان ورأس المطابقة وقد لاحظ تشومسكي أنّ المطابقة ليست مطلوبة فقط في الفعل بل أيضاً في الفاعل والمفعول به فأعاد ترتيب (ز° ومط°) ليستنتج ضرورة مطابقة الفعل بالفاعل (مط° فاعل) ومطابقة الفاعل للمفعول (مط° مفعول) وأمام هذا التوسيع الذي بدأ مع اعمال تشومسكي خصوصاً سنة (1995م) بدأ مع ذلك الاهتمام أكثر بالمصدر (مص°) الذي يأتي في بداية الجملة على نحو ما نجده في النواسخ والمنصوبات ثم يليها إسقاط (مص فاعل) ثم إسقاط (مط مفعول) وبهذا تنتهي إلى التمثيل الآتي:

ج = ±مص° (مط فاعل° + ز°) + مط مفعول° ويأتي تمثيلها العجري على النحو الآتي:<sup>2</sup>

<sup>(1)</sup>-سمية المكي، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي التحويلي. 227.

<sup>(2)</sup>-المرجع السابق، ص 228.





وبشكل عام لقد مثلت هذه التطوّرات الجديدة لمشروع الحد الأدنى دفعة قوية للمدرسة التوليدية التحويلية بدءًا من سنة 1993م، وقد تناولت بعد سنة 1995م، إلى سنة 2005م، مجموعة جديدة من المقولات التركيبية، ففضلا -عمّا تناولناه سابقا- طرح مشكل الاشتقاق وتلته بعد ذلك فرضية بولوك فرضية الفحص التي تأخذ الكلمات المعجمية على أنها نظام جاهز للدخول في البنياى الإعرابية وفرضية ( $\alpha$  نقل =  $\text{Move}\alpha$ ) التي تقيس تحركات الفعل وانتقاله إلى الرأس ونزول التصريف أو صعود الفعل إلى (ز٥) وفرضية التطابق والتجرّد والدمج.

ومن خلال هذا التتبع السريع لأهمّ النظريات والمدارس اللسانية في الغرب وحصر أهمّ المحطات العلمية والمنهجية لها وبخاصة المدرسة التوليدية فإنّه يمكن إدراك مدى تقدّم هذه الدراسات في مجال المعرفة اللغوية، ومدى تأثيرها على هذا النوع من الدراسات.

إنّ المدرسة التوليدية التحويلية منذ ظهورها سنة 1957م، وهي متفاوتة التطور سواء أكان ذلك مباشرة على يدي تشومسكي نفسه عند تعديله الأوّل في إطار النظرية النموذجية الموسّعة التي تمّت فعلا من إدخال مفاهيم جديدة ومستحدثة على نظرية تحليل تراكيب الجمل والتراكيب ومنح الجانب الدلالي حظه من دراسات، وبين أنّه موضوع قابل للأنسقة شأنه في ذلك شأن سابقه، وبالتالي للدراسة العلمية وتبيان دوره في فهم التراكيب.<sup>1</sup> أو على أيدي معارضيّه وزملائه بتوجيه منه ودفعهم إلى إحداث جملة من التعديلات والتنقيحات، وذلك للاعتقاد الراسخ في فكر تشومسكي الذي يقضي بأنّ النظرية الكاملة لم يتم الوصول إليها بعد ومن جهة أخرى تظهر إشكالات تطبيقية يفترض على النظرية العلمية التكيف معها، دون الاستهانة بدور الوسائل الجديدة التي استثمرت في هذا المجال والتي أدت إلى نتائج أخرى كشفت عن مواطن جديدة في اللغة لم تناقش بعد وبالتالي فتح مجال آخر في لسانيات الفترة المعاصرة.

<sup>(1)</sup> - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص31 وكذلك للمؤلف نفسه "صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات" مجلة التراث العربي؛ مجلة فصلية تصدر عن إتحاد كتاب العرب. دمشق سوريا، العدد 48 السنة (12) يوليو 1992م، ص97

أما بالنسبة إلى العالم العربي فقد مثلت اللسانيات التوليدية التحويلية النموذج الأكثر إثارة وتأثير من اللسانيات البنوية الأوروبية والأمريكية التي تجاوزتها نظريات وملاحظات علماء العرب القدامى، بل على عكس المتوقع حاول الباحثون العرب أن يفيدوا اللسانيات بها، لكن التوليدية التحويلية مثلت خطوة مستقبلية للغة العربية التي تعدّ أكثر ملائمة لمنطقها ومن جهة أخرى لأنها مباشرة وسهلة للتطبيق وأكثر الرواد العرب في هذا المجال، قد تدرجوا في مختلف مخابرها منذ ميلادها على النحو الذي نجده في أعمال الباحث المغربي عبد الفاسي الفهري (اللسانيات واللغة العربية/ البناء الموازي للكلمة/ المعجم التوليدي) ومازن الوعر (نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية/ دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة/ جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي) ومحمد علي الخولي (علم الدلالة؛ علم المعنى / معجم علم الأصوات).... وغيرهم كثير جداً ممن تمكن من العودة مباشرة إلى أصولها.

ولا نستثنى في هذا الصدد المترجمين الذي عكفوا على إعادة إنتاج المؤلفات التوليدية التحويلية باللغة العربية بدءاً من حلمي خليل (نظرية تشومسكي اللغوية جون ليونز)، ومحمد فتيح (المعرفة اللغوية لتشومسكي)، وميشال زكرياء (الأسنية/ الأسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية/ بحوث أسنية عربية)، وحمزة بن قبلان المزيني (الغريزة اللغوية؛ كيف يبدا العقل اللغوي)، وحسام البهنساوي (اللغة والذهن / اللغة والمسؤولية)، ويوسف يؤيل عزيز (التراكيب النحوية) .. الخ، إذا كل هذه الأعمال قد كانت مقدمة منهجية لإحلال التفكير التوليدي التحويلي ضمن التطورات الحديثة والمعاصرة لللسانيات العربية التي بدأت تعرف نوعاً من حيازة التقاليد المنطقية في تناسب بين ما هو غربي مع ما هو عربي، وحاولت بذلك أن تفيد هذه الأعمال الحضارية والعلمية المستحدثة في هذا المجال المتميز من المعرفة اللغوية التحليلية.

# الفصل الثالث:

التوجه الدلالي الحديث في اللسانيات التوليدية التحويلية بين التأويل والتفسير والتصنيف

ويتضمن العناصر الآتية:

أولاً مبررات تناول الدلالة في النظرية اللسانية ثانياً حدود الدلالة وتعريفاتها:  
ثالثاً الدلالة في صلب الدرس اللساني التوليدي التحويلي:

أولاً: الدلالة التأويلية:

(أ) - النموذج التجريبي الأول؛ كاتز وفودور (1963م) وأعمال كاتز وتشومسكي (1964م)

(ب) - النموذج التجريبي الثاني: البديل اللساني للدلالة: تشومسكي وكاتز (1964/1965م)

(ج) - النموذج المستحدث الثالث؛ الشروط المعجمية لتشومسكي 1965م.

(د) - الاقتراح المعجمي لتشومسكي في إطار الدلالة التأويلية 1970-1973م.

ثانياً: الدلالة التوليدية التفسيرية والتصنيفية:

(أ) - الدلالة التصنيفية؛ الفرضية الأولى (ب) - التصنيفية كمييار دلالي عند والتر كوك.

(ج) - صيغ الحالات عند فيمور. (د) - الرتبة والاشتقاق عند مكاولي.

(هـ) - صيغ ما قبل المعجم عند غروبر (و) - الصيغ النحوية عند جاكندوف.

**تمهيد:** بعدما تبوأَت اللسانيات العامة بثقة وبشكل واضح مكانة هامة بين المناهج العلمية الدقيقة في فترة وجيزة، قامت داخلها مدارس متعدّدة ومنتشرة في أوروبا وأمريكا ولكلّ منهما روادٌ وأتباعٌ كثيرٌ بعضهم اشتهر في مجالات أخرى كالرياضيات وعلم النفس والأنثروبولوجيا والإبسمولوجيا، وبعضهم الآخر كان سليل هذا العلم من البداية، ولكن القاسم المشترك بينهم جميعا هو تأجيل الدرس الدلالي كفرع من فروع اللسانيات التقليدية، وكمستوى من مستويات المعرفة اللغوية، ولم يكن أمام الأمريكيين الذين درجوا على التحليل النفسي وتقديم الغايات التعليمية في بحوثهم.

إلى أن فاجأهم تشومسكي بتحوّله المذهل إلى لساني عظيم بعد سنة 1957م، والذي تحوّلت معه اللسانيات إلى نوع آخر من المعرفة اللغوية أنهى بها أجيالاً كاملة من البنوية والسلوكية والتوزيعية، وأعاد النظر في الشروط الإبستمولوجية للنظرية اللسانية حيث قام باستدعاء بعض الدراسات القديمة التي أثبتتها "ديكارت ونحاة بور رويال (*Descartes et Port*) (*Royal*) وأعاد إنتاج أفكارهم ضمن مبادرته باقتراح التوليدية التحويلية لتكون المدرسة الأكثر تميزاً وإثارةً في النصف الثاني من القرن الماضي<sup>1</sup> ومازالت محافظة على هذه السيادة إلى حدّ الآن.

**أولاً: مبررات تناول الدلالة في النظرية اللسانية:** بالرغم من الأوصاف العديدة والمتفاوتة التي نعتت بها هذه المدرسة بين الأتباع والنقاد إلاّ أنّه من الوهلة الأولى كانت الدلالة هي الحلقة الأضعف في النظرية اللسانية الحديثة ليس فقط في طرح تشومسكي، وإنّما في الدرس

<sup>1</sup> وفي هذا السياق أشار جون ليونز في خاتمة عرضه لأفكار تشومسكي أنه "لا بدّ من أن يأتي يوم ننهض فيه نظريّة تشومسكي هذه على أبدى عدد من العلماء الذين يرون أنّها غير ملائمة لدراسة ووصف اللغات الإنسانيّة..". ينظر بهذا الخصوص: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية. تر: أحمد حلمي خليل. ص 280/279، غير أنّنا متأكدون إلى حدّ تاريخ تحرير هذا البحث أنّه لم يحدث ذلك بالشكل المطلوب بالرغم من محاولات عديدة في الغرب والعرب معاً، إلاّ أنّها مازالت المدرسة الأكثر تأثيراً في اللسانيات، وإذا كتبت مستقبلاً حدوث ذلك - وهو بعيد فيما نستشعره في المؤلفات - فإنّها تبقى - على لسان جون ليونز - ثورة ناجحة بما قدّمته وحققته.

اللساني بالإجمال، ممّا جعل اللسانيين المنشقين عن تشومسكي يستجدون بهذا النقص وتوجيهه إلى نمودجه الأوّل، كما أنّهم أخذوا يتسابقون -بعدها- إلى تعديل هذا الجانب كنفذ في بداية الأمر ثم لاستمالة تشومسكي نفسه ليكون شريكاً لهم في ميلاد الدلالة التوليدية التحويلية، ومع حدوث ذلك لم يعد بالإمكان بعد سنة 1963م، وصف التفرعات الهائلة التي أدت إليه عملية الحاق الدلالة باللسانيات في كلمة واحدة.

وفي الجانب الآخر من العالم فقد تسارع الباحثون العرب في قفزة عملاقة ونوعية إلى نقل هذه المعرفة إلى الدرس اللغوي العربي، وإلى تطبيق مقولاتها العلمية التأسيسية على اللغة العربية قصد توصيفها توصيفا أعمق، وفهم بنياتها الداخلية بشكل أكثر وضوحاً ودقّة من ذي قبل، كما أنّ بعضهم قد حاول -في خطوة سابقة- اختبار النتائج التحليلية التي توصل إليها علماء التراث في هذا المجال الأصيل من اللغة ومقارنتها بهذا الصرح العظيم.<sup>1</sup> كما عرف بروز أنواع جديدة من المستويات اللغوية التي شهدت تغيرات أساسية في الطرح فإلى جانب الدلالة برزت الفنولوجية التوليدية التحويلية والمعجمية التوليدية التحويلية، وأمام هذه التتوعات لم يعد بالإمكان تصنيف النظرية اللسانية الأمريكية في الفترة المعاصرة ضمن النظريات اللسانية التقليدية التي شملت مجمل الفترة الأولى من القرن الماضي، وعليه فإنّ هذه المدرسة بعد 1957م، أصبحت لسانيات من نوع آخر، هي اللسانيات التوليدية والتحويلية.

إذاً مع النقود المسهبة والعميقة التي تخلّلت النمودج التوليدي التحويلي الأوّل، والذي يليه فيما بعد، هذا الأخير الذي شارك فيه حتى تشومسكي نفسه، على الطريقة التي التفّ حولها

<sup>(1)</sup> في الحقيقة لقد فتن فكر تشومسكي كلّ اللغويين والباحثين في العالم -بما في ذلك العالم العربي- حيث إنه قد دعا إلى ما سمّاه "بالعموميات اللغوية" يقول عبد الجليل منقور: "ووفد أضاف تشومسكي فكره جربته لا تزال موضع بحث وتعميق بين علماء اللغ، وهو ما يسمّى بالعموميات اللغوية؛ وتعني أنّ جميع اللغات متشابهة في بنيتها الداخلية (الدلالة) وهو ما يفسر خضوع التراكم في أي لغة لتلك المدخلات العميقة.. ينظر: عبد الجليل منقور، علم الدلالة؛ أصوله ومباحثه في التراث العربي. ص 101 بتصرف

قبلها سوسير وسائر البنويين (في أوروبا وأمريكا)، حيث علق كمال بشر على هذه المسألة المشتركة بين اللسانيين الغربيين بأنه -سوسير- " .. قد اكتفى أحياناً بلمس بعض المسائل الهامة لمساً خفيفاً، فيترك القارئ نهياً للغموض وسوء الفهم، وقد حصل ذلك عندما عرض للدلالة [..] فقد أشار إلى هذا الموضوع إشارات عابرة لا تشفي غلّة، ولا تمكن الدارس من تعرّف رأي دي سوسير فيها تعرّفًا دقيقاً.."<sup>1</sup> وهذا مثلّ حسب المعاصرين نقلاً لهم جميعاً وبالتالي فإنّه لم يعد بالإمكان معه تجاوز الدلالة ضمن المتطلبات الإستمولوجية للنظرية اللسانية، وما تجدر الإشارة إليه -هنا- هو أنّ جعل الدلالة عنصراً في النظرية اللغوية أمر قد انتبه إليه علماء العرب من الوهلة الأولى، فيمكن الظفر بملاحظات عميقة بهذا المجال في ثنايا "الكتاب" لسبويه وابن جنّي وكاملة في مؤلفات عبد القاهر الجرجاني.

وفي الحقيقة لقد ربط العلماء العرب المسألة اللغوية مباشرة بالمسألة الدلالية\* وكان جلّ اهتمامهم يصب مباشرة في هذه الخانة لفهم مختلف العمليات اللغوية والأفعال الكلامية، ثمّ بدأت أعمالهم تعرف مستويات مختلفة من التجريد والتنظير فلا يمكن تصوّر أي نظرية لغوية عربية مستقلة عن البحوث الدلالية؛ وهذه المسألة يبرّرها ربط البحوث اللغوية مباشرة باللغة التي أنزل بها القرآن، ففهم هذه اللغة وفهم بنيتها الداخلية يعني فهم النص القرآني وبالتالي استخلاص الأحكام الصحيحة ومعرفة الشريعة على حق.

أمّا في العالم الغربي فإنّهم في البداية لم يكونوا ملزمين بهذه المسائل مما برّر لهم في البداية استبعادها من المسائل اللغوية وادراجها ضمن البحوث الفلسفية والميتافيزيقية إلى أن

<sup>1</sup> كمال بشر، نقلاً عن: خالد خليل الهويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث؛ الأصول والاتجاهات. ص 61-62 بنصرّف.

<sup>\*</sup> ونلاحظ في هذا السياق أنّ عبد القاهر الجرجاني مثلاً قد شدّد الانتباه إلى ضرورة (الربط والمواءمة) بين (الاستقامة النحوية والسلامة الدلالية) في عملية الكلام والتحرير؛ باعتبار أنّ فاعلية النحو تكمن في توضيح النص وتفسيره واستخراج طاقاته ونضيف إلى ذلك قوله الشهير في تعريف (النظم) إذ يقول: " .. أعلم أنّ لبس النظم إلاّ أنّ نضع كلامك الوضوح الذي بقضيبه (علم النحو)، وتعمل على فوائده وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزعج عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا نخل بشيءٍ منها.. " ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 87

جاء (Ogden/ Richards) رينشاردز وأوغدن بكتابهما (معنى المعنى؛ دراسة لأثر اللغة في الفكر والعلم والرمز)، المنشور سنة (1923م) اللذين جعلوا من مسألة المعنى والدلالة ظاهرة قابلة للدراسة العلمية شأنها في ذلك شأن باقي القضايا اللسانية.

وأخذ -بعد ذلك- المجال الدلالي يستقطب اللسانيين والفلاسفة وعلماء من اختصاصات مختلفة، يقول عبد القادر سلامي " .. وهناك بحوث جلية بذلت في سبيل تطوير الدرس الدلالي واستقلاله، من ذلك ما كتبه نبروب (Nyrop) عام 1913 م، وما تعرض له دي سوسبر (De Saussure) وما عمقه دارسون تالون مثل فيرث (Firth) وأولمان (Ullman) ولبونز (Lyons) و بالمبر (Palmer) وغربماس (Greimas) و غيرو (Guiraud) وغيرهم حتى أيامنا هذه؛ مع الاعتراف بأن نشأة المصطلح الحديث (Sémanitique) كانت من الفرنسية ومنها انطلقت إلى اللغات الأخرى بسرعة بالغة..<sup>1</sup> ومع هذا نلاحظ بأن التاريخ الذي بدأت فيه بالشكل الذي نعرفها الآن، قد تناسبت من حيث الظهور مع اللسانيات العامة.

أ- حدود الدلالة وتعريفها: لقد جاء في المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية تعريفا دقيقا لعلم الدلالة حيث عبّر عنها بـ " .. في إطار النظرية اللسانية العامة وسيلة لتمثيل معنى الجمل.."<sup>2</sup> وبالتالي فهي محاولة علمية موضوعية للمعاني الناجمة عن تعاضد البنيات اللغوية المتناسقة وقد تصوّر التوليديون منذ البداية بوجود " ..النظرية أن تتيح التواصل إلى التأويل الدلالي لكل الجمل النحوية المولدة بشكل طبيعي.."<sup>3</sup>، وهذا العلم ليس بدعاً عن التوليديين التحويلية بل واللسانيات ككل وإنما كان مركز اهتمام العلماء منذ القديم نظراً لأهميته في استعمال اللغة، يقول مازن الوعر: " ..إنّ هذا المصطلح لم يستخدم على نحو واسع حتى القرن العشرين، إلا أنّ الموضوع الذي يدرسه هذا العلم قديم جداً، يرجع إلى الفلاسفة والمناطقة

<sup>(1)</sup> ينظر: عبد القادر سلامي، مقال " التفكير الدلالي عند العرب؛ دراسة تأصيلية" نشر يوم الجمعة 20 آب 2004م، في الموقع الآتي: <http://www.diwanalarab.com/spip.php?article1354> وقد نقلت هذه الفقرة من الصفحة الأولى.

<sup>(2)</sup> جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية. ص 134

<sup>(3)</sup> ينظر: المصدر السابق. ص 135



أمثال أفلاطون وأرسطو...<sup>1</sup> بما في ذلك البحوث العربية التراثية التي عمقت أكثر هذا الموضوع بحق، وبشكل خاص في أعمال الإمام عبد الفاهر الجرجاني الذي انتبه مبكراً إلى علاقة الدلالة بالأوضاع النحوية والتراكيب والبناء عليها، وتوسع في ذلك حتى كاد يصلق نظرية دلالية كاملة، وبالمعايير العصرية لها، أما قبله فقد تعددت الإشارات وتشتت الملاحظات -كما أسلفنا- في مختلف مصنفات النحوية واللغوية بدءاً من زمن الخليل وسببوه لتمتد إلى غير اللغويين كالفقهاء والأصوليين وعلماء الكلام.

وفي الحقيقة لا نعرف عالماً اشتغل بأي فرع من الفروع الدينية أو اللغوية والفلسفية إلا وجعل مبحث المعنى من أولوياته وأصول ملاحظاته، أما في النظرية اللسانية الغربية فإنها وسيلة منهجية وإجراء علمي لتمثل وتفحص البنيات الجمالية بمختلف أشكالها مشترطة التفريق بين معاني الكلمة كأوضاع مفردة على مستوى الفهم وبين الإحالة الموسعة التي تهتم برصد مختلف العلاقات المعنوية فيها، والقابلة للتفسير والتأويل، .. ويجب على النظرية الدلالية أن ترصد القواعد العامة التي تتحكم في التأويل الدلالي للعبارات، ومن المفيد أن نفرق بين نظرية تقوم بتحديد الكلمة على مستوى الفهم وبين نظرية الإحالة التي تتوسع في معنى الكلمة و تربطها بغيرها...<sup>2</sup> ومن هنا يتضح أن هدف الدلالة (*la sémantique*) هو تعقب هذه العلاقات وأنسقتها حتى تتموضع في خانة التحديدات العلمية الصارمة التي تسعى سعياً حثيثاً إلى البحث عن معاني المفردة داخل إطار أوسع هو الجملة ومن ثمة الكلام وأنساقه المختلفة مع غيره وفق البنيات الأساسية قصد صياغته في نموذج صوري عام ومطرد.

إذا تمتلّت صعوبة التعامل مع المواد الدلالية ضمن النظرية اللسانية الكامن في وجوب رصد المواد اللغوية القابلة للتجريب فقط، وهو أهم معيار في علمية اللسانية (*la scientificité*)

<sup>(1)</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 44 بتصرف

<sup>(2)</sup> جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات. ص 134

(*de la linguistique*)، ولكن فيما يبدو أنّ الدلالة لا تستطيع أن تكون حقلاً سهلاً لهذا الإجراء؛ فاللسانيات تهتمّ بالنظام اللساني الجسد وللتغلغل إلى الدلالة هناك طريقة واحدة فقط والمتمثل في تحويل اللسانيات اهتمامها من هذا النظام إلى البحث عن **كيفية تحقيقه**، وبالتالي فإنّ تشومسكي سينظر -في البداية- إلى الدلالة التي لا تكشف عن نفسها ولا تقدّمها للاحتواء بيسر من باب قدرة المتكلمين واستطاعتهم على استعمال اللغة، ومرةً أخرى تجد التوليدية التحويلية تبريرات محايثة للتوسع إلى المجالات المنشودة عندها مثل: النفسية والذهنية وحتى السياقية والمقامية التي يفرضها استعمال محدّد للغة عند المتكلمين والسامعين معا.

يقول تشومسكي "لقد حاولنا حقاً في اللسانيات المعاصرة -خلال السنوات الأخيرة- بناء أنحاء توليدية واضحة بالنسبة للغات الخاصة مع تحليل النتائج المتوصل إليها على الرغم من عدم دهشة أي أحد من تلك المناقشات والجدل الذي مسّ صياغة النظرية الملائمة للنحو التوليدي والوصف الصحيح للغات قيد الدراسة.."<sup>1</sup> حيث إنّ هذه المحاولات التي أخضعها التوليديون إلى تجريب مستمرّ بحدّ ذاته يعدّ إنجازاً عظيماً ليس فقط على المستوى الدلالي أو التوليدي، وإنّما في مجمل درس اللساني عموماً، وقد كانت من نتائج هذا التجريب اقتراح وتعديل المكوّن الدلالي وجعله مكوّناً من مكونات الجهاز التوليدي التحويلي، وفي هذا السياق الدقيق يقول الإسماعيلي " .. إذا كان بناء المكوّن الدلالي في النحو التوليدي قد قدّم النظرية اللسانية وفتح آفاقاً جديدة تمثّلت في إمكانية إحداث دلالة شكّلت ولادة (**بنية الدلالة**) على غرار التمثّلات التركيبية، فإنّ تقديم النظرية قد سمح بإقامة تمييز بين المكوّن الدلالي الناتج عن المكوّن التركيبي، وآخر اعتبر أساس البنية العميقة؛ حيث الأول أفرز لنا الدلالية التأويلية بينما الثاني قد أفرز الدلالة التوليدية.."<sup>2</sup> وبهذا الأمر تفتح صفحة جديدة في اللسانيات العامة.

<sup>(1)</sup> نوام تشومسكي، البنية المنطقية للنظرية اللغوية. ص3

<sup>(2)</sup> - ينظر: عبد الإله الإسماعيلي، مقال بعنوان "الاتجاه اللساني الأمريكي؛ النظرية التوليدية نموذجاً" نُشر في الموقع الآتي:

<http://elaph.com/Web/Culture/2013/5/813790.html> بتاريخ: 31 مايو 2013م، بتصرف

ثانياً؛ الدلالة في صلب الدرس اللساني التوليدي التحويلي: أصبحت الدلالة عنصراً حاسماً في النظرية اللغوية المعاصرة، وهو المطلب الذي جعل تشومسكي يعيد النظر في طرحه الأول الذي تأسس على المحاور الآتية:<sup>1</sup>

1. المكوّن التركيبي؛
2. المكوّن التحويلي؛
3. المكوّن الصوتي الصرفي.

يهتمّ المكوّن الأوّل بتوليد الجمل السليمة بشكل طبيعي بالاعتماد على عدد معقول من القواعد، يقول الفاسي الفهري: ..وآلة التحليل اللغوي التي ترد عند تشومسكي 1957م، في المكوّن التركيبي هي عبارة عن مجموعة من القواعد مهمتها توليد كلّ -و فقط كل- الجمل النحوية مقرونة بأوصاف بنوية تبين كيف تتألف الأجزاء لتكون الجملة..<sup>2</sup>، في حين يقوم المكوّن الثاني الذي بدوره يبني على عدد محدّد من القواعد التحويلية التي تصنف إلى قسمين؛

- أ) - القواعد الجوازبة الاختبارية.
- ب) - القواعد الوجوبية الإجبارية.

ثمّ أخيراً القواعد الصوتية الصرفية التي تطبّق على التراكيب الأساسية والمشتقة معاً، لتخرج من عالم القواعد والذهن إلى العالم التواصل، وهو التعديل النهائي قبل الإعلان عنها بشكل ملموس.

ولا يفوتنا في هذا السياق- تسجيل ملاحظة هامة مفادها أنّ المكوّن الأوّل أهمّ من المكونين الآخرين، اللذين عداهما تشومسكي مكونين تفسيريين ليس إلاّ، وقد غلبت في

<sup>(1)</sup> خالد الهويدي، التفكير الدلالي في الدرس العربي الحديث؛ الأصول والاتجاهات. ص 196

<sup>(2)</sup> عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية. ص 65

الحقيقة- هذه النظرة على مجمل النماذج اللسانية التي اقترحت بدءاً من النصف الثاني من القرن الماضي، ويصف خالد الهويدي هذه المرحلة بقوله "فبدأ المكوّن التركيبي المكوّن (الناضج) لأخذ هذه المنزلة المركزية في النحو، وذلك مقارنة بالمعطيات الهزيلة آنذاك في مجالي الصوتية والدلالة، فقد اعتبرت الصوتيات أدنى مشتقاً من التركيب الذي ينظم الكلمات في الترتيب المطلوب.

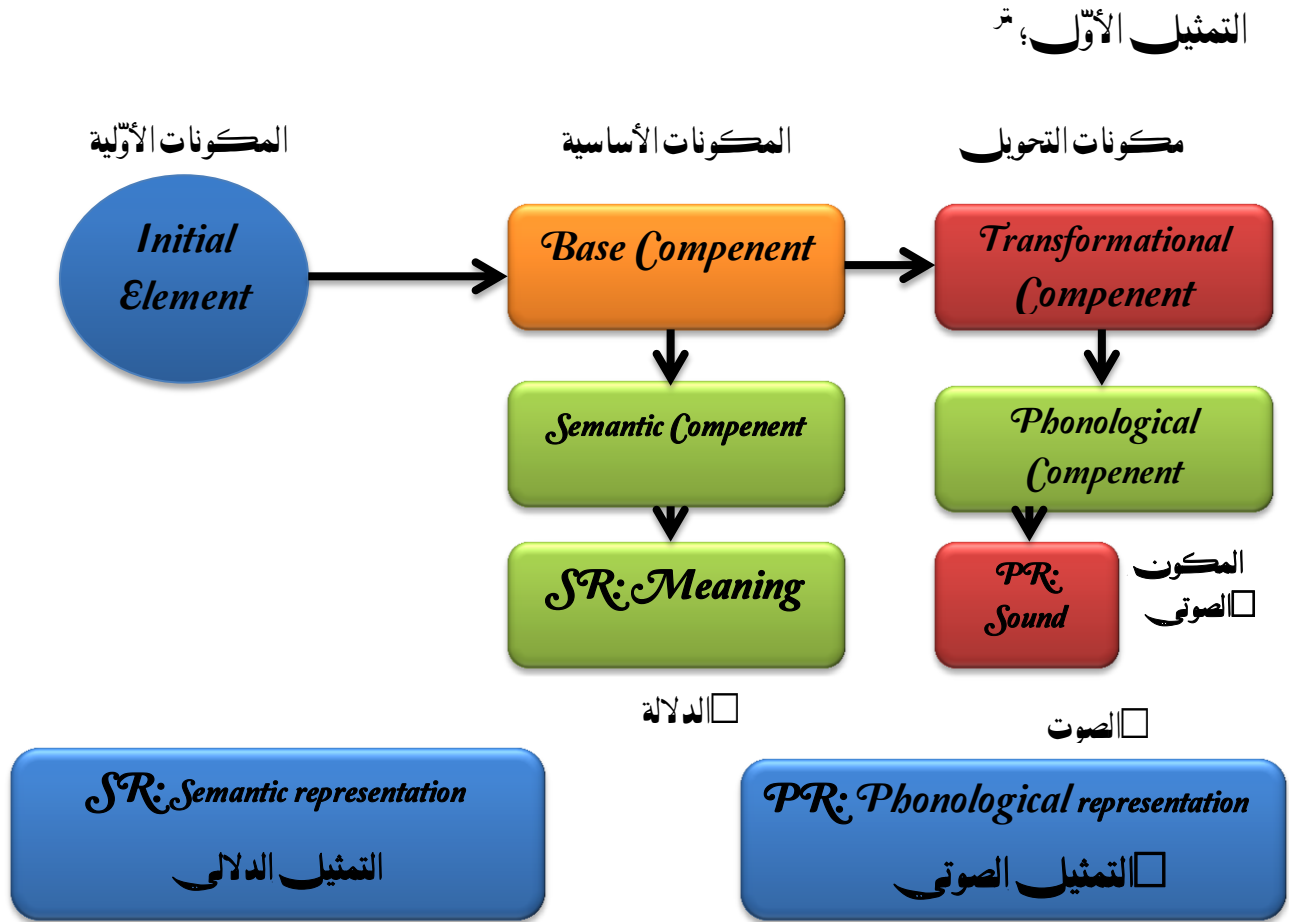
ولم يكن في المجال الدلالي سوى الاقتراحات الأولية لكائن وفودور 1963م، وكائن وبوسغال 1964م<sup>1</sup>..<sup>1</sup> ومن جهة أخرى "نجد أول محاولة لإدخال الدلالة كجزء نسقي في التحليل، وإلى جانب هذا نجد اهتماماً بإعادة النظر في تنظيم المكونات المختلفة للنحو..<sup>2</sup> وبالتالي فإنّ النظرية اللسانية بالشكل المقبول لدى التوليديين التحويليين لا يمكن أن تقوم على غير التراكيب والقواعد النحوية التي تشكل أساسات الحدث اللغوي، ثم تتعرض هذه الجمل إلى التحويلات الجوازية والإجبارية كما مرّ بنا.

وذلك باعتبار "التحويلات الجوازية يجوز تطبيقها وعدم تطبيقها عند صياغة مشتق ما، ويظل الناتج في الحالتين جملة نحوية، أمّا التحويلات الوجوبية فإنّها إن لم تطبق لا يكون الناتج جملة أبداً..<sup>3</sup> وبعد ذلك يأتي التمثيل الفنولوجي ( *phonological representation* ) ليجعل منها حدثاً لغوياً إعلامياً، لأنه -في الأخير- كل هذه العلاقات الداخلية محكومة بالتراكيب ويمكن ان توصف من خلال بنياتها، ويمكن توضيح ذلك بالتمثيلين الآتيين:

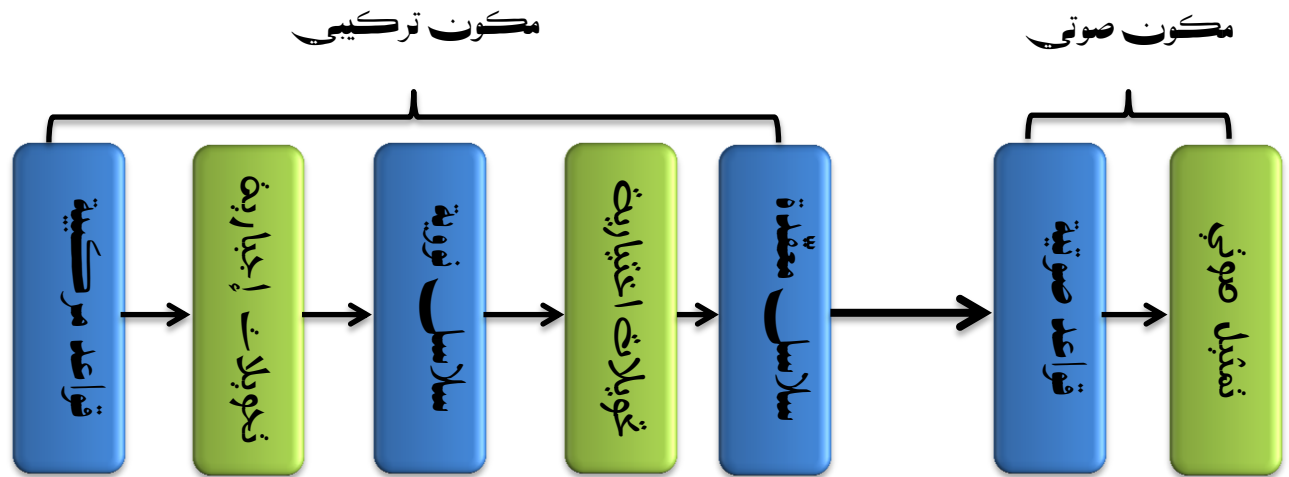
<sup>(1)</sup> خالد الهويدي، التفكير الدلالي في الدرس العربي الحديث؛ الأصول والاتجاهات. ص 196. بتصرف

<sup>(2)</sup> عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية. ص 67

<sup>(3)</sup> عبد الحليم بن عيسى، القواعد التحويلية في اللغة العربية. ص 16-17 بتصرف.



التمثيل الثاني: تر



ومن هذا الذي نعرضه نلاحظ بأنّ تشومسكي لم يتعمّق أكثر في طرح النموذج الدلالي بالشكل المناسب، وإنّما مازال مدينا ومقتنعا بالوصول إليها بناءً على تعديل بسيط في الجانب

1) - John Lyons, linguistics semantics. P212

2) - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية. ص66

النحوي بل أكثر من ذلك فإننا نحس بنوع من الالتفاف حول هذه القضية، ويجعلنا بطريقة أو بأخرى نلمس بقايا وفائه للبلومفيلدية التي أخرت تقدم الدراسات الدلالية<sup>1</sup> واكتفاؤها بمعالجة الجانب الشكلي البنائي للغة الممكن ملاحظته، ولما كان الجانب الدلالي غير قابل للملاحظة على أقل تقدير عند (هاريس وبلومفيلد).

لكن ما يشفع لتشومسكي هو أن نظريته الأولى (نموذج 1957م) قد كان من شأنها طرح هذا الموضوع بإلحاح فقد منح نقاده فرصة جديدة ونوعية لإحلال الدلالة محل البحث اللساني بطريقة "ممكنها من التبلور في كنف القواعد التوليدية التحويلية.."<sup>2</sup> بالرغم من الدور الأساس الذي أسند إلى التراكيب في حين - أن هذا المستوى هو واحد من مستويات عديدة لا يقل أهمية عن الأخرى مع التأكيد بأن هذه النظرية ليست تحليلاً لسانيًا للنحو فقط، وإنما هي نظرية لتفسير اللغة عموماً، وبالتالي فإنّ الفهم الحقيقي للطبيعة الذهنية للغة يستوجب الاهتمام بجميع المستويات على نحو واحد، وإذا تجاهلنا التطورات التي حصلت بعد الستينات من القرن الماضي ونقتصر الحديث على هذه المرحلة بالذات فإننا نلاحظ بوضوح الاعتلاء الذي خصّ التراكيب في النحو، والذي أدّى في الأخير - إلى ميلاد نظرية نحوية لم يكن لها من القوة ما تستطيع به تجاوز المشكلات الفعلية التي تطرحها اللغة، وقد لخص لنا (بربن جاكندوف) هذه الأزمة التي وقعت فيها التوليدية التحويلية بقوله "ما الذي كان صحيحاً في النحو التوليدي إبان الستينات، بحيث كان يجعل من هذا النحو نحواً واعدًا؟ ما الذي كان خاطئاً فيه بحيث حال بينه وبين تحقيق وعوده؟ كيف يمكن أن نثبتته ثانياً؟"<sup>3</sup> وبالتالي فإنّ اعتماد تشومسكي على التراكيب النحوية قصد صياغة نظرية صورية لتحليل الأحداث اللغوية كان خطأً علمياً فادحاً حدّ من القدرة التفسيرية للنظرية اللغوية وسارع في استقطاب

<sup>1</sup> - أحمد مومن، اللسانيات؛ النشأة والتطور. ص215

<sup>2</sup> - ينظر: المرجع السابق. ص248. بتصرف

<sup>3</sup> - Brain Jackendoff. *Prices of Behavioral and brain science evolution meaning grammar, 2003, NEW-YORK, P651-655*

النقاد أكثر من الأتباع والرواد لها، وهذا لم يثبط عزيمة تشومسكي بل بدأ في الحقيقة يعمق نماذجه أكثر فأكثر بتحبير كل ما توفر عنده من أدوات إبستمولوجية ومقولات المنطق الطبيعي للغات الطبيعية.

وبالرغم من انتباه تشومسكي إلى هذه العقبة إلا أنه سلم بمعمول المتعارف عليه آنذاك وواصل بشكل غريب الدفاع عن ذلك في مرحلة المظاهر، دون أن يقدم الاستدلال الكافي عن المسألة التي تعدّ من صلب النحو التوليدي التحويلي،<sup>1</sup> حيث أصبح واضحاً أنه وبالرغم من الشهرة العارمة التي حظي بها في العالم إلا أنه لم يبلغ بعد حدّ الكمال المطلق، ولا يمكن النظر إلى بنظرة الإجلال والتقديس، ولما كان ذلك فإنّ استدراك النقائص وتدعيم الجانب الدلالي لا من حيث هو عنصر من عناصر التركيب أو مكون من مكونات النحو الفرعية، الذي لا يهدف إلا إلى التفسير فقط، وإنما تم إطلاق مشروع جديد كان من شأنه جعل النظام الدلالي مكوناً يقف ندّاً إلى نداء مع التراكيب .. لقد تمّ تطوير المساهمات المبكرة لدى كاتز وفودور (1963/1972م) وبيرفيتش (1967/1969م)، وفريش (1966م) من بين الآخرين في سياق نظرية المظاهر التي ربطت البنية العميقة مباشرة بالمعنى..<sup>2</sup>

وهنا سيعود مرة أخرى- تشومسكي لكنه ليس كمؤسس وإنما لينضم إلى المنشقين عنه فيشاركهم في محاولتهم حلّ إشكال الدلالة بشكل نهائي، ليعد هذه المرة بصياغة نظرية أكثر إقناعاً تعيد للمعنى مكانته ضمن البحوث اللسانية، ثم زاد الاهتمام أكثر من ذي قبل بضرورة ربط المعنى بسياق النظرية اللسانية حتى تتكوّن معرفة علمية بجوهر اللغة صورياً وبآلية عمل الإدراك البشري، أو بعبارة أخرى يعني ربط اللغة بالإدراك، ومن ثمّ الفهم غير المسبوق والإمساك المحكم بجوهر الطبيعة العقلية البشرية، ومن هذا المنطق قامت في البداية

<sup>(1)</sup> ينظر: برين جاكندوف، مقال "جاكندوف ضد تشومسكي" المنشور في الموقع الآتي: [Mustafahaddad.blogspot.com](http://Mustafahaddad.blogspot.com) بتاريخ 2007/05/15م

<sup>(2)</sup> ر. جاكندوف، ن تشومسكي، ر. فندلر، دلالة اللغة وتصميمها. تر: محمد غاليم ومحمد الرحالي وعبد المجيد جحفة، ط1 دار توبقال، المغرب الأقصى، 2007م، ص12

مدارس فرعية سرعان ما تحولت إلى مدارس أساسية يمكن في الغالب تصنيفها إلى مدرستين، هما: مدرسة الدلالات التأويلية، ومدرسة الدلالات التفسيرية.

يقول تشومسكي: " .. يمكن جملة مبهمّة أن تتوفر على أكثر من تأويل، في حين أن جملتين يمكن أن تتوفر على تأويل مشابه.."<sup>1</sup> وعليه فإنّ الانطلاق من تصوّر افتراضي تفسيري يوضح وجهة نظر التوليديين بخصوص التأويل (Interpretation)، لكن من الناحية الشكلية فقط؛ إذ إنه لا يطرد من النواحي الأخرى، ومن هنا يمكن الاعتقاد بأنّ أيّ تأويل لأوضاع لغوية محدّدة هو بمثابة ترجمة لغة إلى أخرى، لكن إذا سلّمنا بأنّ التمثلات (la représentation) الدلالية والتركيبية والفلولوجية ستعتمد إلى الشكلنة (formalisation) فإنّ التأويل من وجهة نظر تشومسكي هو تمثيل مكون بمكون آخر حيث سيصبح تمثيل لإحدى اللغات إلى أخرى (اللغة الذهنية/ واللغة اللسانية)، (البنية العميقة/ والبنية السطحية) بمعنى آخر هو تمثيل الجمل بالقواعد، كما يحدث بالضبط في تمثيل القواعد الرياضية لإنتاج اللغة التي يشتغل بها الحاسوب، حيث تتحول العمليات الرياضية إلى جمل لغوية مفهومة، وهذا بالأساس لا يخالف مقارناته المسهبة بين الذكاء الطبيعي والذكاء الاصطناعي.

ومن خلال العرض الموجز لأهمّ القضايا التي تمّ مناقشتها على مدى واسع خلال السنوات الخمس بعد نشر كتاب (المباني النحوية) نستنتج أنّه من الضرورة بما كان النظر إلى التأويل على أساس أنّه مفهوم دلالي بالدرجة الأولى، لكن ليس من مبدأ مطلق، وإنّما يكون ذلك صحيحا إذا وفقط إذا كان التأويل مفهوما دلاليا بالمعنى الإجرائي للكلمة، الذي يتجسد في مجموعة من المحاور على نحو ما نجده عند احتساب القيم وتعيين درجاتها وحصر المعاني الممكنة حصرا أفقيا .. الخ، على كلّ حال فإنّ السياق التاريخي لهذه الأفكار جعلت النظرية

<sup>(1)</sup> ينظر: السعيد بنكراد، مقال: "مواضيع وأساليب التأويل" تر: عبدالعلي اليزمي. نشر في الموقع الآتي:

<http://www.saidbengrad.net/inv/yazami/3.btm> وبالرغم من استعمال تشومسكي لمصطلح التأويل ولكنه على

غير العادة لم يكلف نفسه عناء تعريفه وكيفية استثماره في نظرياته اللاحقة.



التوليدية لكاتز وفودور ثم كاتز وتشومسكي هي وحدها النظريات التي اقترحت نفسها لتكون منسجمة<sup>1</sup> مع الحل المؤقت لمسألة الدلالة في صلب النظرية التوليدية التحويلية، وفيما يأتي نتعرض لأهم النماذج التي بنت الصروح الدلالية متخذين التدرج الآتي:

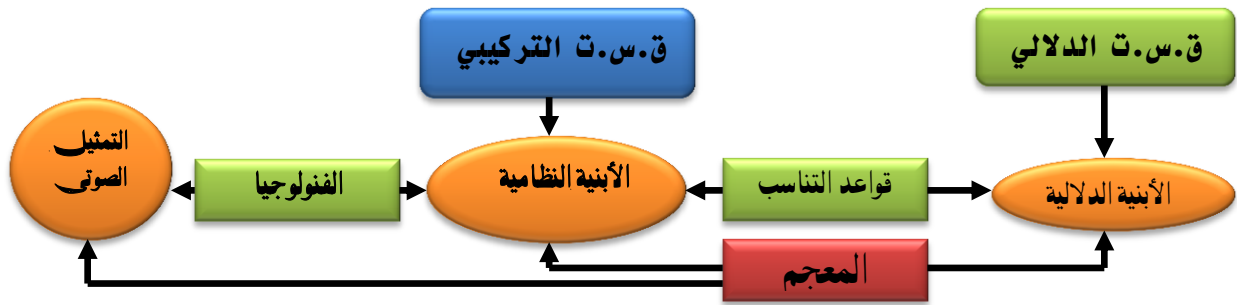
أ- النموذج التجريبي الأول؛ كاتز وفودور (1963م) وأعمال كاتز وتشومسكي (1964)، تعديل مكانة الدلالة في إطار البرامج التركيبية: لقد مرّ -سريعا- معنا أنّ درس الدلالي في إطار البرنامج التوليدي التحويلي جاء كضرورة نقدية على غلو وسطوة التراكم الذي افترضه تشومسكي سنة 1957م، أي الافتراض بأنّ جميع البشر يولدون بمهارة وكفاءة قبلية وباستعداد لغوي جيني وراثي،\* ثمّ واصل هذا الافتراض إلى حدّ جعل معها هذه المقدرة ملكةً فطريةً ذات طبيعة استنتاجية عقلية، ثمّ دعم هذه الفرضية بفرضيات أخرى على نحو ما نجده زاعما بخصوص وجود حقيقي لقوة توليدية تنتج فعلا بنيات لغوية أثناء الاستعمال.

لكن -في هذه الأخيرة- كان بحاجة أكثر من ذي قبل إلى استدلال أقوى يمكن من خلاله إقناع المجتمع اللساني وتبرير هذا الاستعمال الناتج عن قواعد اللغة ومدى ضبطها استناداً إلى الحالات المحدودة لها، وبالتالي فإنّها تعتمد على مقولة النحو الكلّي غير المعني بنواميس السياق؟ مبدئياً يمكن قبول ذلك إذا كانت مدعّمة بقواعد تحويلية، لكن الحلّ الذي اعتبره

<sup>1</sup> - جورج لايفوف، اللسانيات ومنطق اللغة الطبيعي. تر: عبد القادر قنيني. ص25 بتصرف

\*- تبدو هذه الفكرة مثيرة فعلا، ولكن من الأمور الغريبة في هذه النظرية وفي فكر تشومسكي عموماً أنّه لم ينتبه إلى أنّ هذا الاعتبار -فضلا- عن ميولاته الداروينية (Darwinisme) فإنّه عندما يزعم بأنّ الطفل مثلا يستطيع أن يستعمل عدداً لا متناهياً من الجمل الصحيحة والتي لم يسبق له وأن سمعها، كما أنّه يستطيع أن يفهم جميع الجمل الجديدة ويميّز بسهولة الجمل اللائحة والصحيحة، ونظرا للطابع الجيني الذي يسم العموميات اللغوية فإنّ هذا الطفل أيضا قادر على أن يتعلم لغة أي مجتمع وجد فيه -أيضا- دون تكلف، هذا الطرح يقترب إلى حدّ ما الطرح الذي عرضه الفلاسفة في القرون الوسطى وعلى رأسهم ديكرت ولكنهم لم ينالوا به ما ناله تشومسكي، ثم إنّ التسليم بهذا الأمر ألا يجعل من هذا الطفل (وحشاً اجتماعيا/ social monster) أكثر منه ملكة لغوية فطرية؟ للتوسيع في عرض هذا الأمر، يرجى العودة إلى: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية. تر: أحمد حلمي خليل ص289 بتصرف

تشومسكي أكثر فعالية هو اعتبار الاستعمال اللغوي المحقق ناتجاً عن اشتغال المقولات التركيبية بنظام يسمح بتوليد الجمل الأصولية (السليمة) في اللغة التي يتكلم بها، ويخطو في ذلك خطوة جبارة وبخاصة عندما يؤكد بأن هذا المكوّن ينتج فقط الجمل الأصولية ومسؤوليته هو الحفاظ على ذلك، وبالتالي فقد قلل من دور وتعسف هذا المكوّن<sup>1</sup> وجعله يركز على مراقبة مدى احترام جميع القواعد النحوية للجملة، ويلغي كلّ الجمل التي لا تستجيب لهذه المعايير آلياً، كما تمّ تعديل مهام المكوّن الصوتي الذي أصبح يؤدي دور الإسناد الصوتي في عملية التأويل الدلالي، ومن هنا نستنتج مع تشومسكي بأنّ البنية العميقة أصبحت تدلّ بكلّ أشكالها على المعنى، لكن وبالرغم من هذه التعديلات الإجرائية إلا أنّ هذه الفرضية تفتقر بشكل واضح إلى مكوّن خاص يسند مختلف العمليات التأويلية الدلالية إلى العبارات والجمل التي يولدها المكوّن التركيبي، وهذا ما يجعل النظرية الدلالية الأولى مع (كاتز) تتجه نحو تدعيم المكوّن التركيبي بالمعجم وقواعد الإسقاط، تحت تسمية (جهاز التأويل الدلالي) يقول الهويدي .. "وكانت نظرية كاتز وفودور 1963م، أول نظرية في إطار المقاربة التوليدية عالجت الدلالة في أفق التركيب؛ أي وضعت الدلالة في نظرية تقوم على أساس استقلال التراكيب وافترض مكوّن دلالي ذي طبيعة تأويلية.."<sup>2</sup> وبالتالي فإنّ أهمّ ما يميّز هذا النموذج هو إضافة المعجم الذي أصبح يغذي باستمرار البنية الدلالية والتمثيل الصوتي، على نحو ما يوضحه هذا الشكل:<sup>3</sup>



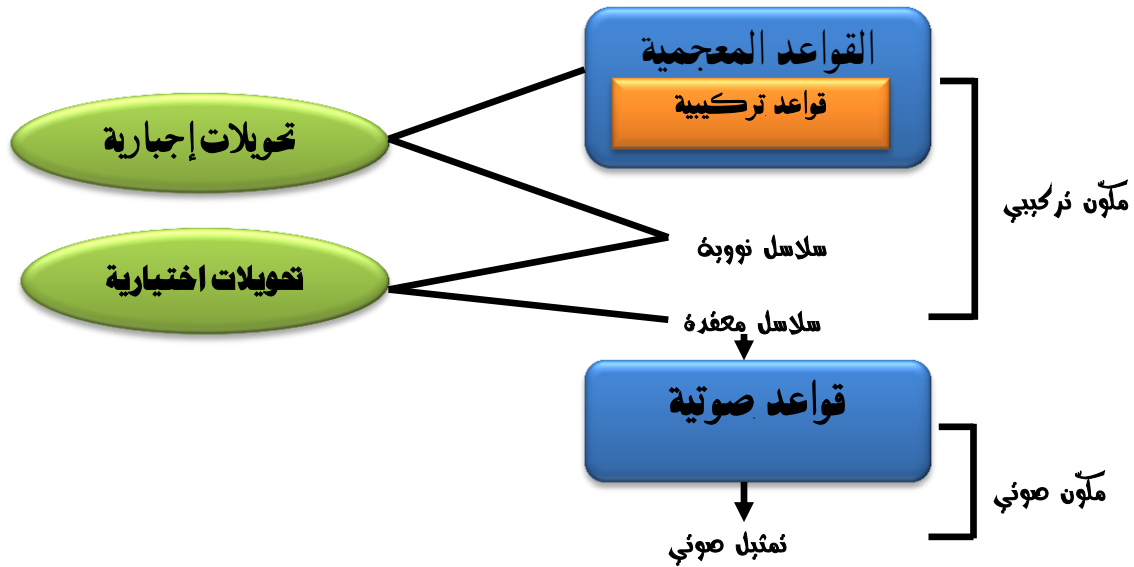
<sup>1</sup> عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص 62 بتصرف

<sup>2</sup> خالد الهويدي، التفكير الدلالي في الدرس العربي الحديث؛ الأصول والاتجاهات. ص 200. بتصرف

<sup>3</sup> راي جاكندوف، علم الدلالة والعرفانية. تر: عبد الرزاق بنور، ط1، المركز الوطني للترجمة، دار سيناترا، تونس

2010م ص 56 بتصرف

وبالتالي فإنّ المعجم يقوم بإسناد قراءات دلالية للوحدات المعجمية؛ أي إنه يقوم بالكشف عن معاني المفردات المكوّنة للجملة من خلال تحديد جميع مدخلاتها، قصد حصر جميع المعاني الممكنة، وبعد الانتهاء من مرحلة تأويل المعاني المفرداتية تأتي مرحلة التأويل الشامل للجملة ككل، وهذا من خلال قواعد الإسقاط، ليتحوّل الشكل السابق إلى هذه الصيغة:<sup>1</sup>



نلاحظ أنه بعدما كانت القواعد التركيبية خاضعة للتحويلات المباشرة من خلال تحويلات اجبارية وإجبارية بقيت كذلك لكن بإضافة قيد جديد تمثل في القواعد المعجمية، فمن خلال ما قدّمناه لتشومسكي في هذه (الخطاطة) فإنّ للقواعد التفسيرية دوراً هاماً في التوضيح، يقول مازن الوعر: "إنّ وظيفة القواعد المعجمية هو إيضاح المفردات المعجمية ثمّ تبين وظائفها الدلالية في التراكيب. أمّا القواعد التفسيرية فهي تحدد الطريف التي من خلالها يمكن للمفردات المعجمية أن ننظم معا بعضها ببعض وذلك من أجل تفسير التراكيب دلالياً.."<sup>2</sup> وعلى هذا تشتغل باقي المقولات النحوية التركيبية على توليد الجمل السليمة نحويًا فقط، كما تقوم كلّ بنية تركيبية على وصف وكشف مدى تعاضد مختلف العلاقات التي تنتج من خلال تآلف العناصر المتكونة منها، ثمّ يأتي دور الضوابط التحويلية

<sup>(1)</sup> عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ط1، دار توبقال، المغرب الأقصى، 2000م، ص61

<sup>(2)</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص54

لتقوم بإعادة فحص نظم هذه العناصر البنوية أو حذف بعض منها أو تدعيمها، وكما هو واضح (في الخطاطة السابقة) فإنه يتم التمييز بين نوعين من هذه التحويلات؛ الإجمالية يكون إسقاطها على السلاسل النووية بينما تؤدي التحويلات الاختيارية إلى الإسقاط على السلاسل المعقدة.

فبعدما افتقرت الفرضية التوليدية الأولى من أيّ مكون دلالي فإن كاتز وفودور قد أضافا هذا المكون بشكل واضح وذلك باعتبارهما الدلالة جزءاً نسقياً في تحليل اللغة،<sup>1</sup> وبالتالي صياغة مكون خاص بإسناد معاني الكلم إلى الأوضاع اللغوية الممكنة، هذه الإضافة اللطيفة التي ستعرض على مدى نصف قرن إلى التعديل والتعميق المستمرين بدءاً من أعمال والتر كوك (W. Cok) سنة (1979م)<sup>2</sup> أمّا (كاتز وفودور) فقد اكتفيا برعاية دلالة التركيب، في حين سيعمل (كاتز وبوسطال) على تقوية الرابط المكون التركيبي والمكون الصوتي الفونولوجي، يقول الوعر "وذلك من خلال تقديم مفهوم جديد للفواعل التفسيرية وللنحويل الدلالي المبني على أسس مضبوطة، وأيضاً من خلال التحديد الدقيق للعلاقات التي تربط المكون الدلالي بالمكون التوليدي المركبي.."<sup>3</sup> أمّا الأسس المضبوطة التي سعى إليه دلاليو هذا النموذج، فهي في الحقيقة تنبني على مقولتين هامتين، هما:

أ/ - **بنية مقولة المعجزة (القومسة):** يعدّ القاموس رصيذاً للمفردات والكلمات ونظاماً معرفياً مادياً يستمدّه الفرد (مستعمل اللغة) من الذاكرة الجماعية.<sup>4</sup> وقد فرّق عبد المجيد جحفة - في هذا السباق - بين القاموس والمعجم ولم يعدّهما شيئاً واحداً وهذا ما انتبه إليه الدالليون التوليديون من البداية، فلفهم عملية (المعجزة / *La Lexicalisation*) في إطارها الدلالي التوليدي فإنه

<sup>1</sup> - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص 63

<sup>2</sup> - مازن الوعر، النظرية النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية؛ محاولة إلى سبرها وتطبيقها على النحو العربي. ص 34.

<sup>3</sup> - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 54 بتصرف

<sup>4</sup> - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص 60 بتصرف

يجب التعرف - عن كُتب - على المعجم والقاموس والدور الذي يقوم بها كل واحد منهما في هذا البرنامج، حيث ينبغي ويجب -أولاً- التمييز بينهما في أمرين:

يقول عبد المجيد جحفة "أولهما أنّ المعجم جزء من المكوّن التركيبي، بينما القاموس في إطار المكوّن الدلالي أو الجهاز التأويلي الدلالي، وثانيهما أنّ المعجم سند من قواعد آلية تعوّض المقولات التركيبية النهائية بمفردات من المعجم؛ أي ما يدعى بقواعد الإدماج الدلالي (*les règles d'insertion lexicale*) وهذا الإدماج يتمّ بصورة آلية لا تأخذ في الاعتبار الصفات الدلالية التي يُعتبر وجودها ضروريا في المفردات التي تعوّض القواعد التركيبية؛ أمّا القاموس فمهمته تمثيل المفردات تمثيلا دلاليا، فلكي نحصل على تأويل دلالي مناسب يشمل كل مفردات المعجم فإنّه يتم رصد جميع المداخل المعجمية التي تحتويها المفردات.."<sup>1</sup> ومعنى هذا أنّ المعجم يقوم بإسناد المعاني الأوّلية إلى المفردات اللغوية المتألّفة، ويخصها بسمات دلالية انطلاقا من مدخلات معجمية تعدّ لائحة كاملة تحتوي على تمثيل دلالي يقوم على "القراءة الدلالية والمشير الدلالي، تشمل المدخلات المعجمية على سمات تركيبية ودلالية ومميزة وقيود الانتقاء؛ لأنّ المعجم في النهاية يقدّم لكلّ عنصر معجمي صورته الفونولوجية وخصائصه الانتقائية.."<sup>2</sup> إذا التأويل الدلالي للمفردة أو الكلمة عبارة عن حصر عدد معيّن من المداخل المعجمية التي تحدّد الخصائص الدلالية أو الذرات الدلالية،<sup>3</sup> فهذه الخصائص والسمات الدلالية تقوم بتشكيل المداخل على أساس تصنيف معاني الكلم، فإذا عكسنا هذا الترتيب فإنّ القاموس يزودنا بالسمات الدلالية المختلفة للكلمة ويقدم مختلف أوجه تأويلها مع القدرة على تمييز الجمل الصحيحة من الخاطئة، ودرجات سلامة الجمل

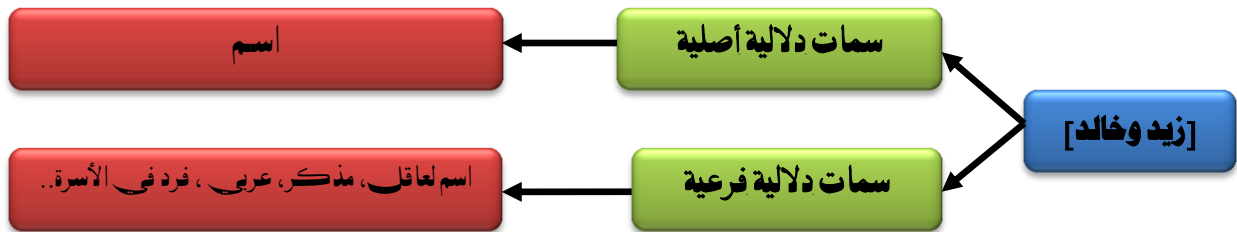
(1) عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 61 بتصرف.

(2) عبد القادر الإسماعيلي، مقال "الاتجاه اللساني الأمريكي؛ النظرية التوليدية أنموذجا" مجلة الكترونية مأخوذة عن الموقع الآتي: [elaph.com/web/culture/2013/8/3790.html](http://elaph.com/web/culture/2013/8/3790.html)

(3) كاترين فوك بيالي قونيك، مبادئ في قضايا لسانية معاصرة. تر: منصف عاشور. ط7، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984م، ص 90

وأیضا درجات انحرافها، وهكذا بدا لكلّ من كاتز وفودور في المحاولة الأولى وفي الثانية كاتز وبوسطال، أنهما قد تجاوزا عقد تشومسكي وبدأا يفتتعا بأنّ هذه الفرضية بإمكانها تمييز المداخل المعجمية إلى خصائص نوعية تأخذ الترتيب الآتي:<sup>1</sup>

**أ/أ- الخصائص التركيبية:** ووظيفتها العمل على التمييز الوضعي للمفردة فتسهّل عملية الاندراج الدلالي والتمييز فيها بين السمات الأصلية والفرعية، فالكلمتان (زبد وخالد) هما اسمان مشتركان في السمات الأصلية كونهما اسمين، أمّا سماتهما الفرعية فذلك كونهما تدلان على المفرد العاقل، الذكر، عربي، .. الخ، كما هو واضح في الشكل الآتي:



**أ/ب- الخصائص الدلالية في إطار الوظيفة التأويلية:** بالرغم من هذه المحاولة الجادة في طرح الدلالة التأويلية إلا أنّنا مازلنا نرى بأنهم يقدّمون التراكيب -مرّة أخرى- على الدلالة؛ ويرون بأنّ النحو إنّما هو مركز النظرية التوليدية، وقد عمد كل من (تشومسكي وكاتز وبوسطال وحتى جاكندوف) إلى طرح هذه العلاقة بين الدلالة والتراكيب، وينحصر دور ووظيفة الدلالة في تأويل هذه الأشكال النحوية المجردة "الخالية من المعنى (العلم نور/ مسند إليه + مسند) هذه النظرية تعكس تصوّرًا يعتبر التراكيب بنية ذهنية مستقلّة عن الدلالة..<sup>2</sup> وبالتالي فإنّ هذا المكوّن يؤوّل المفردات ضمن تحليل جملة من

<sup>(1)</sup> ينظر: عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص 62 بتصرف

<sup>(2)</sup> ينظر: في هذه المسألة وفي مركزية التراكيب وهامشية الدلالة، مجني العمري، مقال بعنوان: "قضايا المعنى في الدلالة التركيبية". موقع: [http://semantique3.blogspot.com/2016/05/blog-post\\_4.html](http://semantique3.blogspot.com/2016/05/blog-post_4.html) بتاريخ: الأربعاء 4 مايو 2016م، بتصرف.



أبصرت في منامي) فهذه الجملة منحرفة دلالياً؛ ذلك أنّ المعنى المركزي فيها لا يساوق تنمة الكلام، بينما تستعيد وجه الصحة إذا قلنا (نظرت بعقلي، ورأيت في منامي) على نحو ما جاء في قوله تعالى ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: 4] فالمقابلة بين (إبصار/رؤية) كشفت عن اختلاف في سماتها الدلالية كون (الرؤية) تستعمل في معناها الحسي والجرّد على حدّ سواء، بينما تكتفي كلمة (إبصار) بمعناها الحسي فقط، وهذا ما يمنع المفردتين عن التناوب الدلالي في استعمال واحد، وما تجدر الإشارة إلى في هذا الموضوع هو أنّ السمات المانعة لا تكون مقدمة سلفاً، وإنّما تظهر فقط أثناء التحليل الدلالي.

أ/ب- خصائص الاختيار وشروط الانتقاء: من قيم هذه الشروط أنّها تختصّ المحمولات فقط فمهمتها توفير ما تشترطه هذه المحمولات في المفردات المناسبة لها، وبالتالي فإنّ القياس الشرطي يلزم أنّ لكلّ محمول موضوع، وهذا الموضوع يجب أن يستجيب آلياً لما يشترطه المحمول فيه، يقول مازن الوعر: "إنّ الفعل يشرب (drink) يرتبط بالماء (water) والحساء (soup).." <sup>1</sup> ونفهم من هذا الكلام أنّ هذه الأوضاع اللغوية لا تتناسق إلاّ مع المحمولات المنطقية لها، فمثلاً إذا أخذنا الفعل (احتسى) فإنّه يتطلب فاعلاً سمته الدلالية (+حى) فلا نقول مثلاً [احتسى الكتاب تفاحة]، ذلك أنّ (الكتاب) = (-حى) وتفاعلة (-سائل)، ومن هنا تصبح المعادلة:

شرب	←	[+سائل] = تأويل	+	[-سائل] = ؟
-----	---	-----------------	---	-------------

وبالتالي فإنّ الجملة (شربت الكتاب تفاحة) خاطئة في موضعين، الأوّل منها متعلق بالفعل؛ لأنّ سماته الدلالية تساوي (-حى) والموضع الثاني في مفعولها الذي كانت قيمته الدلالية تساوي (-سائل)، وبالتالي فإنّ التناقض -ههنا- يظهر بين (-سائل) و(+شرب) ولتعديل هذا الخلل تتدخل قيود الاختيار لتحديد سمات المحمولات والموضوعات ودرجات التناسب بينها.

<sup>1</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 46 بتصرف



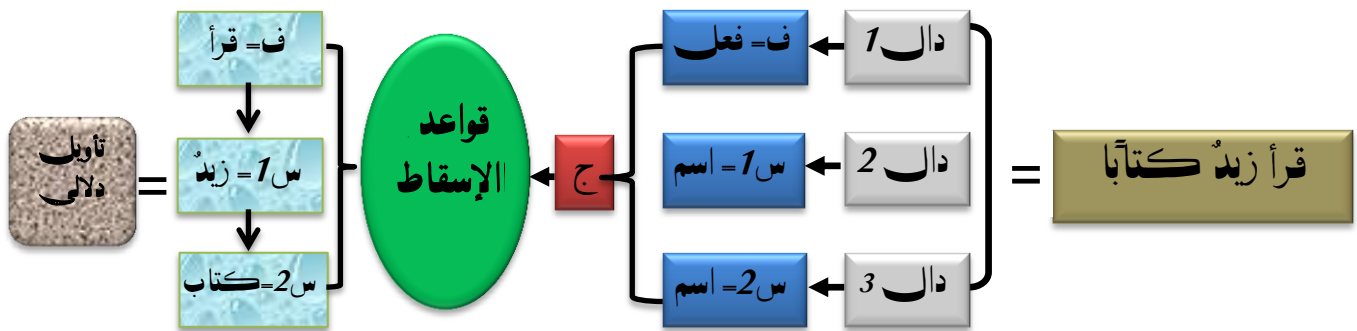
إن أهمية هذه القيود (الثنوية على حدّ تعبير الوعر)<sup>1</sup> تمنع إنتاج جمل غير مطّردة -شاذة أو منحرفة من حيث الدلالة كما هو واضح النقصان في فرضية تشومسكي الأولى، حيث لم تمنع توليد الجمل السليمة نحويًا والمنحرفة دلاليًا، كما أنّ الاهتمام بمركزية الفعل في هذا النموذج قد أفضى إلى إيجابيات عديدة فهذا الإجراء يجعل الوحدات الدلالية ناتجة عن علاقات المحمولات بالموضوعات القائمة على عدد محصور من التنبؤات والتي لن تتجاوز (اثنتا عشر وحدة دلالية) على أقصى تقدير تصف جميع الأفعال الموجودة في اللغات البشرية جميعاً،<sup>2</sup> وبالتالي فإنّ النظرية اللسانية بهذا التقديم أصبحت تتوجّه بقوة نحوى تقليل القواعد والقيود التي أشكّتي من كثرتها في الأطروحات اللسانية التي سبقت تشومسكي على النحو الذي نجده في أوروبا بعد سوسير والأمريكية مع هاريس وبلومفيلد، التي أثقلت كاهل المحلل اللغوي إلى درجة أنّ اهتمامه أصبح يعتمد على تمثّل هذه القواعد أكثر من التغلغل أكثر في حقيقة اللغة المدروسة والمحلّلة بهذه الإجراءات.

أ.ج- قواعد الإسقاط والربط: وهي قواعد تقوم آلياً بإسقاط\* وإنزال القراءة الدلالية على المكونات التركيبية، وهي مفهوم رياضي تمّ استثماره في هذه النظرية بامتياز؛ يقول الإسماعيلي: .. وهي قواعد ربط، حيث تسقط قراءة الصرفيات على قراءة المركبات وقواعد الإسقاط تعمل على تعويض العلامات المستعارة بوحدات معجمية، كما تشير إلى المواقع التي تدمج فيها الوحدات المعجمية، فكلّ علامة تعرف مقولة معجمية (س= اسم، وف= فعل، وص= صفة..) فإذا لم يعد بالإمكان إعادة كتابتها فإنّ ذلك يتم عن طريق تطبيق المعادلة

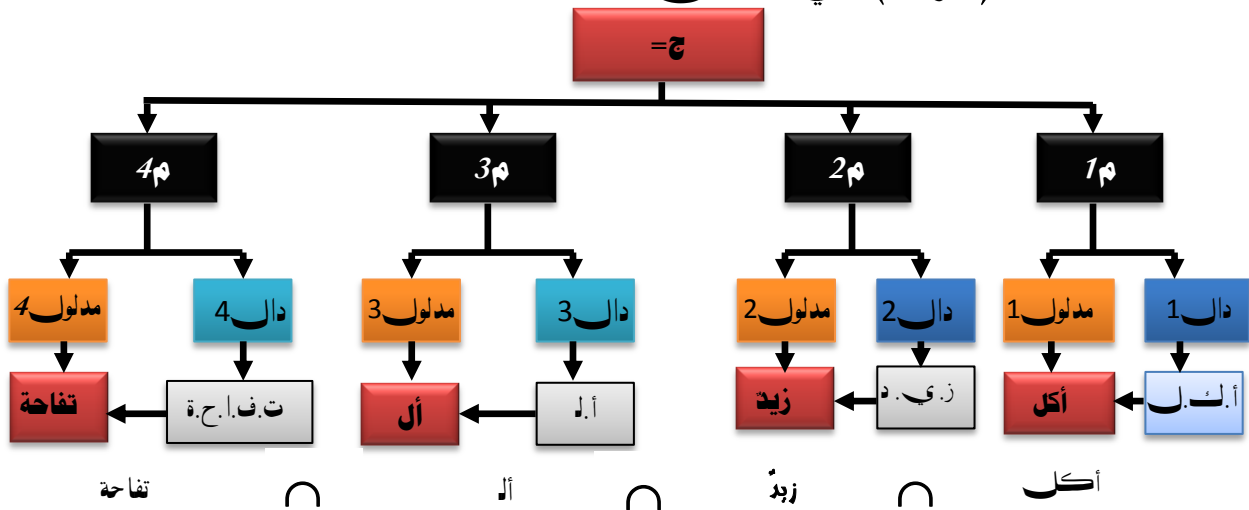
<sup>(1)</sup> ينظر: مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 45

<sup>(2)</sup> ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 78 بتصرف  
\* الإسقاط (*la projection*) هو مصطلح من المصطلحات الرياضية؛ إسقاط نقطة على مستقيم معلوم لتشكيل زاوية قائمة ويدلّ في الفيزياء الضوئية على إرسال شبكة من الأشعة نحو مركز معين، وفي علم النفس التحليلي يستعمل في عبارة لوحة الإسقاط، وهي لوحة بيضاء تلتخ بطريقة اعتباطية بنقاط سوداء ويطلب من المريض التعبير عمّا يشاهده في هذه اللوحة فالعملية التي يقوم بها المريض هي عملية إسقاط، للتوسع يرجى العودة إلى: أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ط 2 سلسلة الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2013م، ص 249 الهامش رقم (4).

الآتية: أ ← Δ ..<sup>1</sup> وبالتالي فهي عملية تقنية تقوم بالحاق الوحدات المعجمية بما يناسبها من الوحدات النحوية الشكلية، ومن خلال هذه العملية يتم تأول الدلالة المناسبة وحصرها في عدد قليل جداً، ومن المؤكد أن هذه العملية لا تكون عشوائية وإنما من خلال .. إسقاط بنية الخصائص على البنية الموضوعية للكلمة أولاً..<sup>2</sup> إذا هذه الفرضية المطوّرة عن النحو التوليدي التحويلي<sup>3</sup> جعل من عملية إسقاط الدلالة على المركبات أمراً ممكناً حيث لكل جملة تفسير دلالي محدّد،<sup>4</sup> كما هو بين في التمثيل العجري الآتي:



بترجمة هذا التمثيل التراتبي وإعادة كتابته في تحليل جدولي نصل إلى بناء العجرة الخاصة بكل وحدة معجمية (مفردات) الآتي: [أكل زيد تفاحة]



<sup>(1)</sup> - ينظر: عبد الإله الإسماعيلي، مقال بعنوان "الاتجاه اللساني الأمريكي؛ النظرية التوليدية نموذجاً" بتصرف

<sup>(2)</sup> - ينظر: أحمد بريسون، دلالة أفعال الحركة في إطار المعجم المولد، ص 66 بتصرف

<sup>(3)</sup> - جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات. ص 120.

<sup>(4)</sup> - أحمد حساني، مباحث في اللسانيات. ص 249

إنّ العجرتين تبينان بوضوح أنّ الجملة تتشكل من وحدات معجمية تحددها (كميا وشكلا) السعة الدلالية التي يحتاج إليها المتكلم، حيث يتمّ الإعلان عنها بشكل خطّي ترتيبي عبر سلسلة من الأصوات المشكلة للوحدات المعجمية التي تنتظم وفقها المقولات النحوية الصحيحة التي تتشكل من (الأسماء والأفعال والصفات..). وتموقعها بدقة في المكان الذي يستلزم معها دوراً دلالياً دقيقاً، وهنا يرى الداليون أنّ المعاني التي يجب أن يتمّ تأويلها هي الوحدات المفردة،<sup>1</sup> ثمّ تعميم التأويل على الوحدة الجمالية (*Interpretation massive*) كاملة بناء على حصر المعاني الإفرادية المتألّفة والمتحدة، وكلّ ذلك يجب أن يتمّ بحرص شديد وتحت رقابة دقيقة للمعايير الآتية:

**المعيار الأول؛ معامل التراكيب:** وهو معيار شديد الأهمية في هذا الجهاز الدلالي التأويلي يعمل على مراقبته ومتابعة عمليتي (التضام والإدماج)، فهو يسهر على مراجعة الصورة الشكلية التي تمّ الإسقاط عليها بوحدات معجمية محدّدة، تتفق أوّلاً مع الغايات والمقاصد التي يريدها مستعمل اللغة، وبناءً على الخصائص التي تختلف فيها أو تتفق عليها اللغات، مع ضرورة دفع التناقض بين الوحدات اللغوية المتضافرة،<sup>2</sup> وهذا في الحقيقة يذكرنا بالنموذج الأول لتشومسكي عندما طالب بإعادة الجملة إلى نواتها قصد فهمها واستيعاب معانيها، يقول تشومسكي ".. من أجل أن نفهم جملة ما، من الضرورة أن نعرف الجمل النواة التي اشتقت منها هذه الجملة، وبعبارة أدقّ علينا أن نعرف السلاسل النهائية التي تعتمد عليها الجمل النواة هذه، والقواعد المركبية لهذه المكونات الأولية، وكذلك التاريخ التحويلي للجملة التي نحن بصددتها وتطورها من الجمل النواة، وهكذا تصبح المسألة العامة لتحليل الفهم في أحد معانيها

<sup>(1)</sup> غير أنّ الحاج صالح -رحمه الله- لا يرتاح كثيراً لهذا التحليل الدلالي وإن كان قد أظهر نوعاً من النتائج المرضية، فهو يرى بأنّ هذا النموذج يعاني من محدودية القدرة على تحديد جميع المعاني والدلالات. يقول: "من بضمن لنا أنّ هذه المعاني الجزئية التي سنعملونها بالوحدات الدلالية لا نقبل هي نفسها الجزئية إلى ما هو أبسط منها..". ونحن نوافقه تماماً في هذا الطرح، لمزيد من التوسع يرجى العودة إلى: عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخيلية الحديثة؛ مفاهيمها الأساسية. ص 89 بتصرف

<sup>(2)</sup> مازن الوعر، دراسات دلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 45

مسألة شرح الجملة النواة التي تعدّ العناصر الأساسية للمحتوى الذي تشتق منه جمل أكثر تعقيداً مألوفة..<sup>1</sup> إذا على التراكيب أن تراقبة بدقة كل عملية جمالية تهدف إلى إيصال غاية ما وتوجب الالتزام بجميع القواعد التي تفرضها هذه التراكيب.

**المعيار الثاني؛ معامل المعنى:** يشترط هذا المعيار ويوجب -بالضرورة القصوى- أن تكون الوحدات الدلالية متّحدة مع بعضها بعضاً؛ من حيث التلاؤم والانسجام، إذ لا يمكن بأي وجه دلالي ممكن الفائدة ضمّ الوحدات الدلالية المتناقضة أو المتنافرة.

فعلى سبيل المثال، ليس بإمكاننا أن نقول (أطالع كتاباً مفيداً) فكلمة (مفيد/فِيم) في هذا التركيب متنافرة مع وحدة (غير مفيد) لأنه لا يمكن للمفيد أن يكون غير مفيد بأي حال من الأحوال، لذلك لا يمكن ضمه إلّا إلى الوحدات الدلالية المتآلفة والمتعاقبة،<sup>2</sup> وإذا استمرّ الأمر على هذا النحو فإنه سيكون تهيئةً للمرحلة القادمة، وهي مرحلة الفرز والانتقاء.

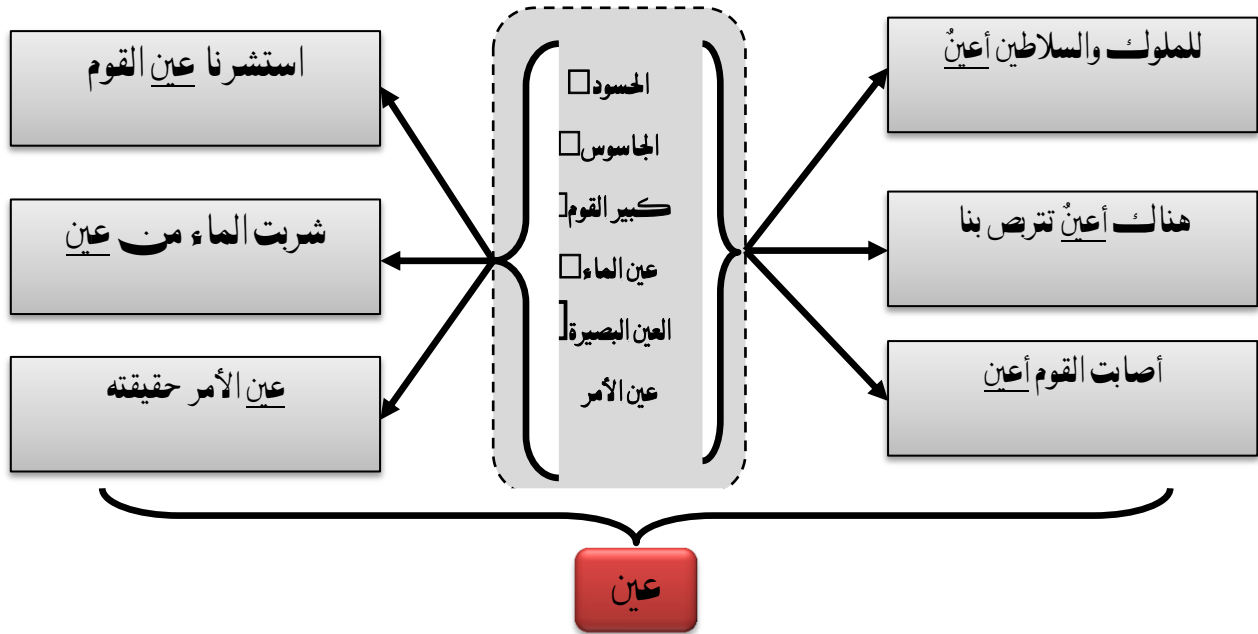
إنّ مقولة الفرز والانتقاء تعمل على ضبط وتمييز المعاني الدلالية على مستوى قواعد الإسقاط حيث تصفي المدلولات المنسجمة، فقواعد الإسقاط تسقط -صفحة- المعلومات التي يخزنها المعجم على مستوى المكون التركيبي.

إنّ ضمان نجاح العملية الدلالية حسب (كاتز وفودور وبوسطال وتشومسكي) تتوقف على مدى اعتبار المعجم رصيذاً مادياً للوحدات الكلامية حيث يتم إسقاطه على البناء التركيبي السليم، وهذا ما يضمن توفر تأويل مناسب، أو على الأقلّ لنتحصل على تأويل مقبول للمتواليّة اللغوية ما لم يظهر المانع مع احتساب إمكانية تعدّد التأويلات وتنوعها باعتبار السياق والموقف الكلامي. ومثال ذلك:<sup>3</sup>

<sup>(1)</sup> - نوام تشومسكي، البنى النحوية. (النسخة الفرنسية) ص 123 بتصرف

<sup>(2)</sup> - ينظر: عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص 62 بتصرف

<sup>(3)</sup> - المرجع السابق. ص 63 بتصرف



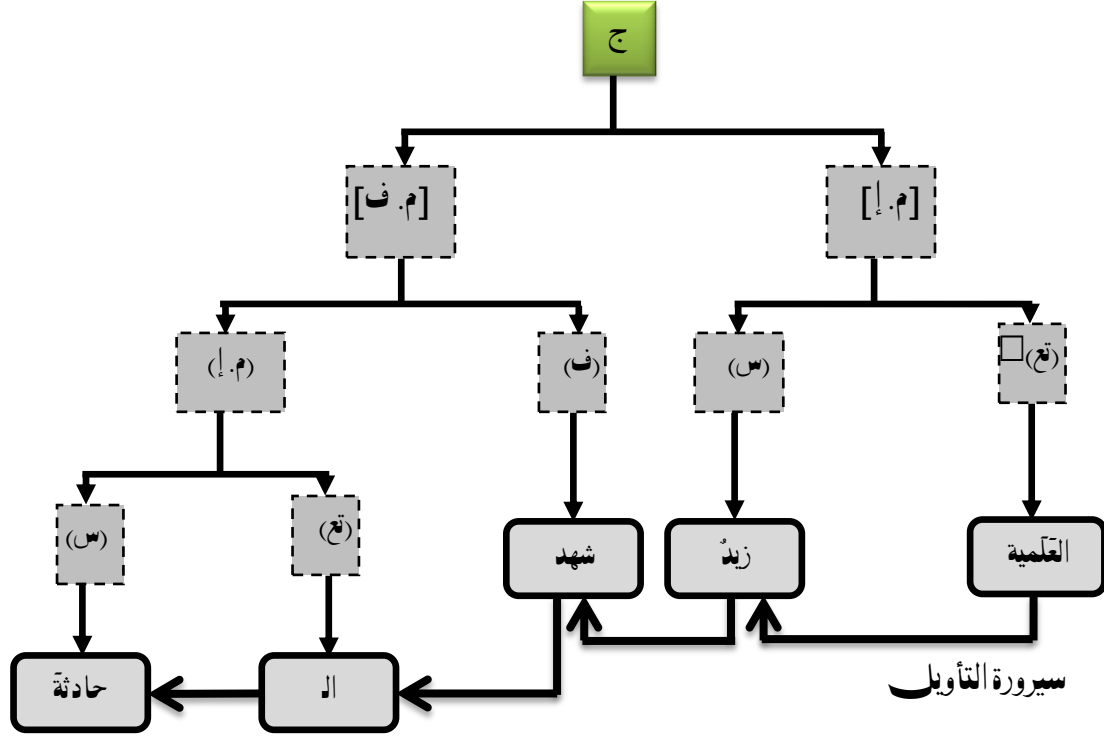
وبالتالي فإنّ هدف صياغة قيود التلاؤم هو ضبط عين المعنى وإزالة اللبس والغموض وإبعاد تعدّد القراءات والتأويلات حيث لا يستدعي ذلك، إذا قبول الجملة لتأويلات كثيرة تؤدّي حتماً إلى الغموض، فمثلاً نلاحظ في هذه الجمل أنّ كلمة (عين) كوحدة دلالية غير معنية بالسياق مفهوماً واحداً ولكن ضمن سياق جملي تحتل أوجها عديدة من الاستعمال؛ فيمكن أن تكون الجارحة كما يمكن أن تكون مجازاً وحداتٍ دلاليةً متعدّدة، في حين أنّ الجملة يجب أن تتوفر على قراءة واحدة فقط حتى تتمّ الشراكة التواصلية المثالية بين (المخاطب والمخاطب) كما بيّنه تشومسكي في مرحلة المظاهر (1965م).

إنّ شروط الانتقاء قد طرحت إشكالات عديدة، فقد عدّها الداليون ذات طبيعة دلالية، في حين يرى التوليديون التحويليون أنّها ذات طبيعة تركيبية، أيّاً كان الأمر فقد وضعت هذه القيود على عملية الضمّ<sup>1</sup> بحيث بإمكانه فرز قائمة دلالية للجمال التي رمزها [+تأويل].

أمّا الجمل التي تحتوي على زخم دلالية رمزها [0<sup>ل</sup>] أي فإنّها لا تحتاج إلى كل هذه القيود الانتقائية؛ كما أنّها غير مستقيمة دلاليّاً، ولهذا فإنّ هذه القيود يجب أن تكون -كما عدّه الداليون- وليس كما حدّتها التوليديّة التحويلية، ولكن مع ذلك يمكن النظر إليها على أنّها

<sup>1</sup> ينظر: عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص 64 بتصرف

شرط تركيبى وشرط اختياري في آن، وبالتالي فإنّ شروط الانتقاء تؤدّي إلى نوعين من التتابع، وهما: (التتابع التركيبي والتتابع الدلالي)، وهنا فقط نفرز تأويلاً واحداً أقوى من جميع التأويلات الممكنة، ولناخذ مثلاً على ذلك في تحليل جملة [شهد زيد الحادثة].

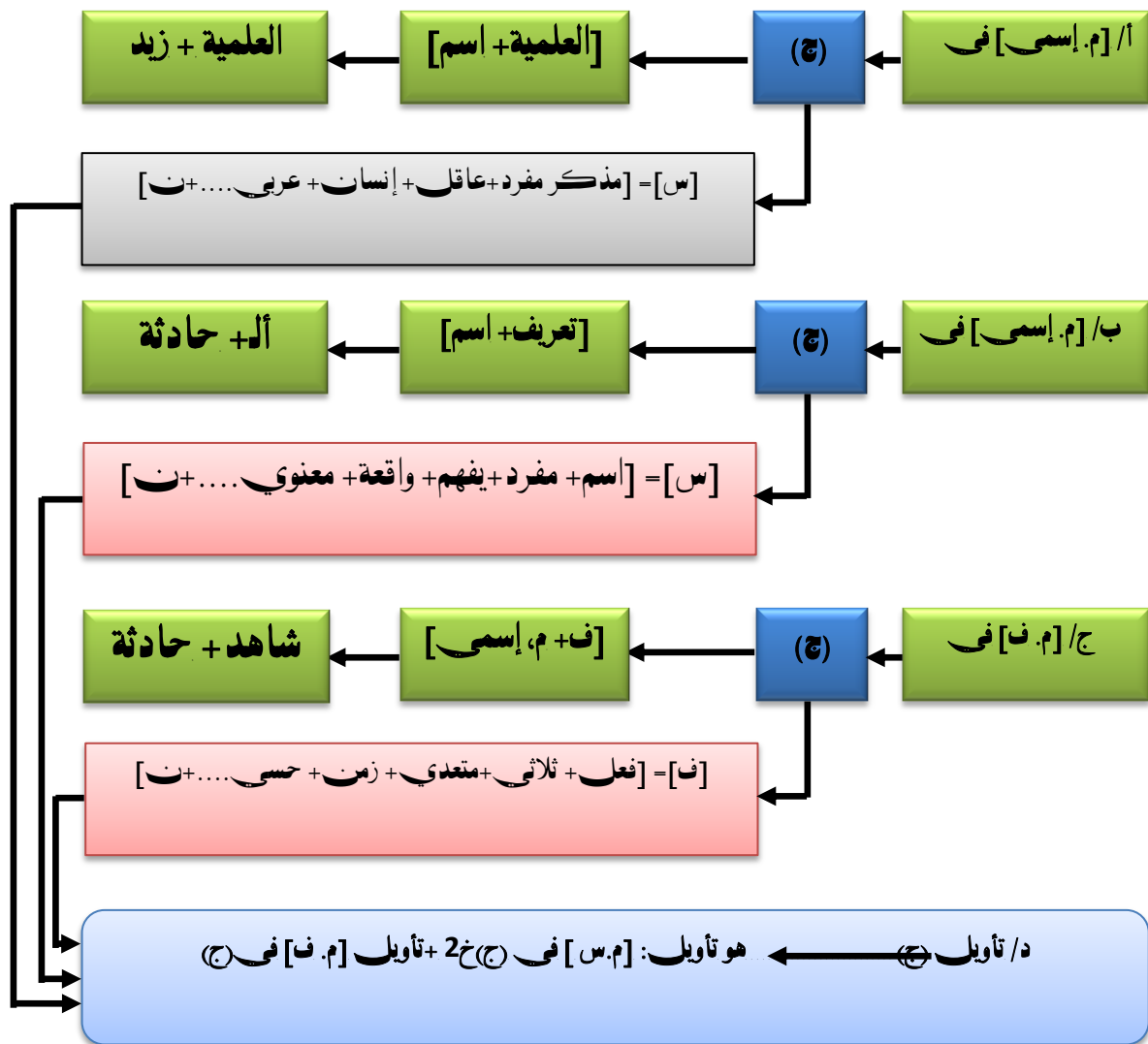


بعد رصد أهمّ المميزات الدلالية الناتجة عن التحليل العجري -أعلاه- تأتي مرحلة الضبط الجدولي، والذي سيقوم بفرز كل وحدة دلالية على حدة حيث تصبح وحدات معجمية رأسية تستنتج على أنها الكلمة المركز في تأويل الجملة ككل، ولتوضيح نأخذ المثال الآتي:

السريـر												
السمات	بظهر	مرفوع	موضوع	مقلوب	مستطيل	مربع	للجلوس	للقوف	للنوم	للاكل	للبن	لصب
سريـر	+	+	-	-	+	-	-	-	+	-	+	-
أريكة	+	+	-	-	+	-	+	-	-	-	+	-
سريـر لشخص واحد	+	+	-	-	+	-	-	-	+	-	+	-
سريـر متعدد الأشخاص	+	+	-	-	+	-	-	-	+	-	+	-
سريـر واسع	+	+	-	-	+	-	-	-	+	-	+	-

إنّ هذا الفرز السماتي الجدولية الذي تمّ فيه تصنيف المعاني الدلالية والتركيبية للوصول إلى تأويل دلالي مقبول ومحدّد، ونلاحظ أنّ كلمة (سرير) قد فصلت فيها إلى مجموعة من الخانات التي تحدّد وسمها الدلالي مع الاحتمالات التي تصاحبها، ثم يتم الغاء السمات السلبية ويتم فقط الاحتفاظ بالخصائص الإيجابية لتقديم تحديد للمعنى المنشود.

إنّ هذا التحليل المعجمي للكلمة يمكن من حصر جميع الخصائص التي يمكن للكلمة أن تحملها أثناء الاستعمال، ولذلك فإنّه يمكن أن نستسيغ الشعار الذي رفعه (كاتز وفودور) الذي مفاده إنّ (علم الدلالة = الوصف اللساني - النحو)، ولتحليل ذلك نأخذ المثال السابق، شهد زيد الحادثة، على النحو الآتي:



يفترض هؤلاء الباحثون أن نكون قد وصلنا في هذه المحطة الأخيرة إلى تأويل دلالي دقيق لكل المفردات المعجمية وعلى معنى الجملة ككل، دون أن يحصل أي تناقض أو نقص في فهم واستدراج جميع المعاني فيها، ومهما كان من الأمر فإنّ هذه الأطروحة لم تبتعد كثيراً عن (منطق التحليل التركيبي) الذي اشتهر مباشرة بعد نشر كتاب (المباني لتشومسكي) سنة (1957م)، ولذلك فإنّه قد تمّ تسجيل جملة من الملاحظات، من بينها:

الملاحظة الأولى: إنّ هذا التحليل الذي اقترحه (كاتز وفودور) في البداية، هو تحليل معجمي له بعض الآثار التقليدية في الدلالات البنوية الأوروبية من جهة، ومن جهة أخرى فإنّه لم يتم جهازاً دلالياً كاملاً كما طمح إليه أصحابه، وإنّما هو إجراء ضمن إطار أوسع وهي النظرية التوليدية التحويلية التي ارتكزت على منطق التراكيب.

الملاحظة الثانية: إنّ البناء على منطق التراكيب ومركزيتها في صياغة النظرية اللغوية قد جعل (كاتز وفودور وبوسطال) وحتى تشومسكي يتناولون مسائل المعنى تناولاً تقنياً كما سبقوا وفعلوا بمقولات التراكيب، وبالتالي واصلوا هذا الاعتقاد وصولاً إلى التحليل باعتبار (السمة)، وهو ما جعلهم يشيدون إطاراً نظرياً لدلالة تكوينية، ولتحليل طبقي للتشاكلات الدلالية وصولاً إلى الدلالة النواة، ويفترض للمعنى المحدد أن يكون هو المقصود.

الملاحظة الثالثة: هل هذا التحليل يناسب جميع الكلمات المعجمية دون ان يظهر عجزاً عند بعضها؟ الجواب طبعاً بالنفي؛ إنّ بعض الكلمات المعجمية العادية ذات الاستعمال المستمر لا تستجيب عند تحليلها لمثل هذه الاستحقاقات، أو أنّها تؤدي إلى غموض أكثر أو تناقض ومثال ذلك أنّ بعض الأسماء المركبة على نحو (فبر حرب، بعليك، معد بآرب..)، أو الأعداد المركبة (إحدى عشر وخمس وثلاثين..) فهل نأخذ على أنّهما تركيبان مختلفتان، وبالتالي فإنّ الناتج عن التحليل سيكون مخالفاً تماماً للمقصود أو أنّهما كلمة واحدة لها وسم دلالي قد يخالف النتائج التي يجب التوصل إليها.



**الملاحظة الرابعة:** إن كاتز بالخصوص والذي اجتهد أكثر من غيره في إقناعنا بنجاعة هذه الطريقة لم يحدثنا على الإطلاق عن حجم المعنى (الكمية الدلالية)، ولم يجعل لذلك قواعداً واضحة تحيلنا على التوقف عند نقطة محدّدة، فلا نعرف بالضبط متى يجب أن نتوقف عن التحليل ونخلص إلى القول إنّ هذا هو المعنى! وبالتالي فإنّه يظهر بجلاء أنّه من الضرورة بما كان وضع إجراءات ولنسميها مثلاً إجراءات (ضوابط تدفق المعنى)، أو بإضافة ما كان قد سمّاه لويس هلمسلايف (معايير التحليل الاختزالي) للتقليل من الاحتمالات التأويلية التي يفترض أنّه من خلالها نتوصل إلى ضبط معاني الجمل المولدة والمحوّلة.

**الملاحظة الخامسة:** لقد عمل من ذي قبل - تشومسكي على صياغة نظرية لغوية تهتم بالعموميات اللغوية، وتستجيب لكلّ اللغات الطبيعية، وتبعه كاتز في هذا الطرح دون أن يعلن عن أي نوع من الاستقلال عن مبادئ تشومسكي، فهو يتبناها (بلّاء وفاء ووعي)، وبالتالي فإنّ اعتماده على السمات الدلالية يطرح مشكلتين أساسيتين، وهما:

**(أ) - فضبه نناظر اللّماء فيما بينها على مختلف المسنوبات،** ولم يحدّد أي إجراء في الخروج من مأزق تحليل الكلمات التي لها المعاني ذاتها والمختلفة في المباني، كما لم يلتفت إلى الكلمات المشتركة في المباني، والأهمّ من ذلك كلّ أنّه لم يتعرّض لنوع من الكلمات التي لها دلالات ثقافية وليست معجمية.

**(ب) - فضبه نناظر المعاني والدلالات في اللغات المختلفة؛** حيث لم يعرض إلى هذه المسألة بأي إجراء نظري، وكان كاتز يعلم بأنّ النظرية وفق الشروط الإبستمولوجية الحديثة يجب أن تقوى على تفسير أكبر عدد ممكن من الظواهر، وهذا أمر خالفه كاتز إذ اعتمد بشكل خاص على لغة واحدة.

**الملاحظة السادسة:** لقد تقاسم (كاتز وفودور ثم بوسطال) الميل الرياضي الذي ظهر به تشومسكي في (المباني) وحاولوا احتذاء حذوه في ذلك، فقد لاحظنا التحليلات الجدولية

والعجربة التي تبوّها في عروضهم النقدية، ولكن بقليل من المنطق سنجد بأنهم لم يتحدثوا كما فعل تشومسكي عن المقولات الرأسية والفرعية والقاعدية؛ فلو نظرنا عن -كتب- إلى كلمة محدّدة الجاهزة للتحليل والتجريب على جهازهم التأويلي الدلالي ولتكن مثلا (س) وحلّلنا جملة سماتها ولنرمز لها بالحروف الآتية (أ. ب. ج. د)، وانتقلنا إلى الكلمة (ع) ووجدنا بأن سماتها الدلالية تتقاطع مع (س) في (ب. ج. د)، وانتقلنا مرة أخرى إلى الكلمة (ط) فوجدناها تتقاطع مع (س/ع) في (أ. ب. ج. د) وتضيف وسمًا دلاليًا آخر (ه. و. ز)، فإنّه رياضيا يفترض القول بأنّ الكلمتين (س.ع) تتضويان تحت (ط) والكلمة (ع) تحت (س) وأنّ هذه الأخيرة أصل وفرعها (ع) ولكنهم لم يلتفتوا إلى هذه المسألة، ولو أنهم فعلوا لكانوا أقرب إلى استبدال (جهاز التأويل الدلالي) بـ(شبكة العلاقات الدلالية) التي ستقوم بدفع كل ما نعرفه عن التصنيف الدلالي الحاسوبي إلى المرحلة اللاحقة.

بالرغم من كل هذا الجهد الجبار الذي بذله كاتز وفودور في البداية كنفاد حقيقيين للنظرية التوليدية التحويلية التي اقترحها تشومسكي في مرحلة (البنيات النحوية) سنة 1957م، إلا أنّهم في البدائل التي صاغوها لم يكن تقديمها بالقوة المطلوبة، ولم تحاول أن تكون اتجاهًا لسانيا مستقلا عن التوليدية التحويلية في اللسانيات العامة، وإنّما اكتفوا بعرضها كتعديلات بسيطة على مستوى الجهاز التركيبي الذي قدّمه تشومسكي، وبعدها حصر النقاد بعض المشكلات التقنية في نموذجهم التجريبي السابق، بدأوا في التفكير على تعميق البحث المعجمي للتأويل الدلالي وسدّ الفجوات<sup>1</sup> التي أظهرها النموذج الأوّل، وهذا كان تمهيدًا للمرحلة الثانية التي سيستعينون فيها بتشومسكي نفسه التي اقتنع -هو بدوره أيضا- بضرورة إقحام المستوى الدلالي في النظرية اللغوية الحديثة لتحليل التراكيب في اللغات البشرية، كما كان معه هذه المرة أيضا (بوسطال)<sup>2</sup> الذي تحمّس من الوهلة الأولى إلى المشاركة في هذا المشروع.

<sup>1</sup> مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص 45

<sup>2</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 54

ب- النموذج الثاني المستحدث؛ تشومسكي (1965م) البديل اللساني للدلالة: لم يكن تشومسكي بالرجل المترمت إزاء أفكاره التي عرضها بنجاح في المرحلة الأولى من طرحه بالرغم من اشتهاره بها، وإنما كان أكثر رزانة في تأمل النقد الجاد الذي وُجّه إليه، كما كان شديد التركيز على المحاولة التي حاول بها (كاتز وفودور وبوسطال) أن يدعموا بها المستويات التركيبية في الجهاز التوليدي التحويلي، وبالرغم من أنهم لم يسلموا بدورهم- من النقد العميق إلا أنه اقتنع بإمكانية تعميق دور المكوّن المعجمي ليستجيب إلى التحليل الدلالي بالشكل المقبول.

ومن خلال ذلك فإنّ تشومسكي سيكون ملزماً هذه المرة بالتنسيق بين المقولات النحوية التي اقترحها وما زال متمسكاً بأغلبها، والحلول الممكنة التي تطرحها مشكلات الدلالة، وهذه الفكرة قد شكّلت مجمل أفكاره في المرحلة الثانية (1965م) مع إضافة أفكار جديدة " .. إنّ من أهمّ الأشياء الملاحظة في هذه المرحلة هو إشراك تشومسكي مكوّنًا لم يعطيه حقّه من الاهتمام سابقاً - وإن كان قد أومأ إليه- يتمثّل هذا الشيء في المكوّن الدلالي الذي كان له دور كبير في تغيير نظرة تشومسكي إلى القواعد، ويرجع الفضل في إشراك هذا المكوّن إلى فودور وكاتز وبوسطال، والهدف منه أن يكون مكملاً مع القاعدة التركيبية في مستوى البنية العميقة.."<sup>1</sup> ومن هنا فإنّ أهمّ شيء سيرصد في النظرية اللسانية المستحدثة هو تعرّضها للدلالة، هذا الأخير الذي سيضيف على الدرس التوليدي التحويلي صبغة متميّزة، ولكنها من جهة أخرى ستضعها مباشرة أمام تحدّد جديد مكنه كيف يمكن لتحليل دلالي في إطار مكوّن خاص أن يجمع بين التراكمب والمعجم؟

ب/أ- المنطلق الأول؛ معايير النحوية ومشكلات الدلالة: لقد أدّى غلو اعتماد التراكمب ومختلف القواعد النحوية عند التوليديين وعلماء الدلالة التركيبية إلى طرح مشكلة موضوعية

<sup>(1)</sup> - نوام تشومسكي، اللغة والمسؤولية. تر: حسام البهنساوي. ص 49، وينظر كذلك؛ مختار درقاوي، نظرية تشومسكي التحويلية: الأسس والمفاهيم. مجلة (الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية) العدد (13)، 2015م، ص 10 بتصرف.

متعلقة بسلامة الجمل من حيث المعاني، وقد انتبهوا من الوهلة الأولى إلى أن الاعتماد فقط على معيار (السلامة النحوية) لا يؤدي بالضرورة إلى سلامة المعنى؛ ولو قارنا بين الجمل الآتية والتي لها الشكل النحوي نفسه فإننا نتوصل إلى الآتي:

(أ) - ضرب زبدٌ خالداً

(ب) - ضرب زبدٌ جديلاً

(ج) - ضرب الهواءٌ يحدراً

فإنها -جميعاً متكوّنة من المقولات النحوية نفسها مشكلة علاقات تركيبية تتمثل في (الفاعلية والمفعولية) مع بؤرة ومركز التركيب الذي هو فعل (ضرب)، ولكننا نرى بأنّ الجملة الثانية مستحيلة من حيث المعنى وهي منحرفة دلاليًا بشكل واضح، ولكنها قد تجوز مجازيًا على نحو قولنا (ضرب زيدٌ في الأرض) بمعنى أنه (سافر وارتحل)، ولكن التوليديين يخطئونها بالرغم من أنهم يبنون التراكيب على الحدس؛ قال تشومسكي " .. إنه ينبغي أن يستجيب المعطى النحوي لحدس المتكلم بشأن قدرته اللغوية.."<sup>1</sup> والأمر نفسه مع الجملة (ج) إلا أنّ هذه الأخيرة أكثر انحرافاً من الأولى؛ لأنّ الفعل (ضرب) يتطلب فاعلاً ومفعولاً سمته الدالية (+حى)، لكننا نرى بأنّ الفاعل والمفعول كليهما لم يناسبا هذه السمة، وبالتالي فهي جملة لاحنة على مستويين؛ المستوى النحوي إذ جاءت بالرفع عوض النصب، وعلى المستوى الدلالي إذ إنّ وسمها الدلالي هو (-حى). ومن هنا<sup>2</sup> " .. ميّز العلماء بين الجمل غير المقبولة لأسباب نحوية، والجمل غير المقبولة لأسباب معجمية، أو لأسباب متعلّقة بالمعنى فالجملة قد تكون صحيحة نحويًا، ولكنها ليست كذلك دلاليًا، وقد ذكر تشومسكي جملة أصبحت شهيرة في الدراسات اللغوية المعاصرة للدلالة على ذلك، وهي: الأعلام أو الأفكار

<sup>1</sup> - ينظر: عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص66.

<sup>2</sup> - ينظر: عطية سليمان أحمد، مقال "العلاقة بين الدلالة والتراكيب" مأخوذ عن موقع الآتي بتاريخ جون 2010م: <http://maamri-ilm2010.yoo7.com/t1839-topic>

الخضراء عديمه اللون ننام غاضبه.. " فالنحو -إذا- يولد (ما لا طائل إلى حصره) من التراكيب المقبولة -لغويًا- وبهذا يكون مفهوم النحوية خاصة ما يولده النحو، وهو نظام يقوم أساسا على مقابلة حدس المتكلم -كما أشرنا إليه أعلاه- بالكلام المنجز، ومن جهة أخرى: نجد تشومسكي يبلور أكثر فأكثر مفهوم (الطابع التقني) عند تعرضه لمفهوم النحوية (إدًا فالأمر هنا لا يتعلق مطلقا بمنع استعمال الجمل المنحرفة)<sup>1</sup> بل إنه مفهوم تقني (Technique)؛ ذلك أننا نلاحظ أنّ هذا النوع من التراكيب معترف به في التواصل الفعلي بواسطة الكلام -لا اللغة- والحال الناتج عن هذه الشروط أن النحو ليس بمقدوره إلا أن يصف السلاسل اللغوية ليس إلا.

أمام هذه الضرورة القصوى؛ أي ضرورة تزويد النحو "ببنسق قادر على توليد (إذن وصف) الجمل جيّدة نحوياً اختلف تشومسكي وكاتز [..] وهذا التباين يوضح أنّ مفهوم القدرة مفهوم يرتبط أساساً بتصورنا للأهداف التي نرجوها من النحو.."<sup>2</sup> وهذا يعني أن تشومسكي لن يكون بحاجة إلى أيّ اعتبار دلالي لتحديد معايير القبول النحوي، وإنما يركّز -أيّما تركيز- على تبرير عدم انتماء جملة غير مقبولة من حيث بناؤها إلى مجموعة الجمل المقبولة (بمعنى الجمل التي يولدها النحو)، ونفهم من هذا أن تشومسكي -ضمنيا- يضع قانون السلامة النحوية المتمثل في مراجعة القواعد النحوية لتحديد المكان الذي لم يحترم فيه النحو وبعدها يستطيع الباحث اللغوي أن يحدّد درجة نحوية معينة لتلك الجمل.

أمّا إذا قرّرنا أن النحو قادر -إلى جانب ذلك- على بناء تأويل دلالي للجمل، فإنّه ينبغي أن نوسّع مفهوم (القدرة/الكفاية النحوية)، ليشمل -منطقيا- الاعتبارات الدلالية، وبهذا لن نكتفي بالنحو لتغطية مفهوم الانحراف، لأن الإجراءات التي سنقبل بها لتمكنا من معالجة الجمل المنحرفة لن تكتفي بالجانب التفسيري، وإنما سنحتاج إلى جانب وظيفي يعدّل هذا الانحراف.

<sup>(1)</sup> مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص57.

<sup>(2)</sup> عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص68

أما كاتز -من خلال ما سنعرضه- فإنه يفرّق بين الجمل المنحرفة ولكنها مفهومة، ويسمّيها: (*Semi-phrase*)، والجملة السليمة غير المفهومة ويسمّيها (*Phrase asemantique*)<sup>1</sup>. وبالتالي فإنّ هذه التحديدات لا تشمل جانباً واحداً من التراكيب أو المعاني، ولهذا بدأ الكلام في هذه النظرية عن المستويات القياسية (*les niveaux paramétriques*) كمستويات السلامة النحوية والدلالية، وانحرافات دلالية وتركيبية، ولهذا فإنّ أصحاب هذا التعديل لم يلتفتوا -فقط- إلى تجنب توليد الجمل اللاحنة، وإنما أيضاً إلى تحديد مواطن اللحن بدقة وتصحيحه وكل ذلك بقواعد وقوانين مطرّدة.

**ب/ب- المنطق الثاني؛ استنتاج الدلالة من حلال مستويات النحو ودرجاته (1965م):** في هذه المرحلة يتحوّل المكوّن الدلالي إلى مكوّن مستقل بذاته ضمن أساسيات التحليل النحوي حيث "إنّ الدلالة يجب أن تدرج في التحليل النحوي بوصفها جزءاً مكملاً لا يمكن الاستغناء عنه"<sup>2</sup>، وبهذا فإنّ إطار النظرية التوليدية التحويلية أصبح مبنياً على ثلاثة مستويات؛ **المستوى التركيبي**، الذي يعتبر مستوى توليدياً يعمل على مكوّنين اثنين هما: **المكوّن التوليدي التركيبي**، و**المكوّن التحويلي**، أمّا المكوّن التوليدي، فهو مؤلّف من ثلاثة أنواع من القواعد، وهي<sup>3</sup>:

أ- القواعد التفريعية.

ب- القواعد التصنيفية.

ج- القواعد المعجمية.

أمّا المكوّن التحويلي، فإنه يتألّف -بدوره- من:

1- القواعد الوجودية.

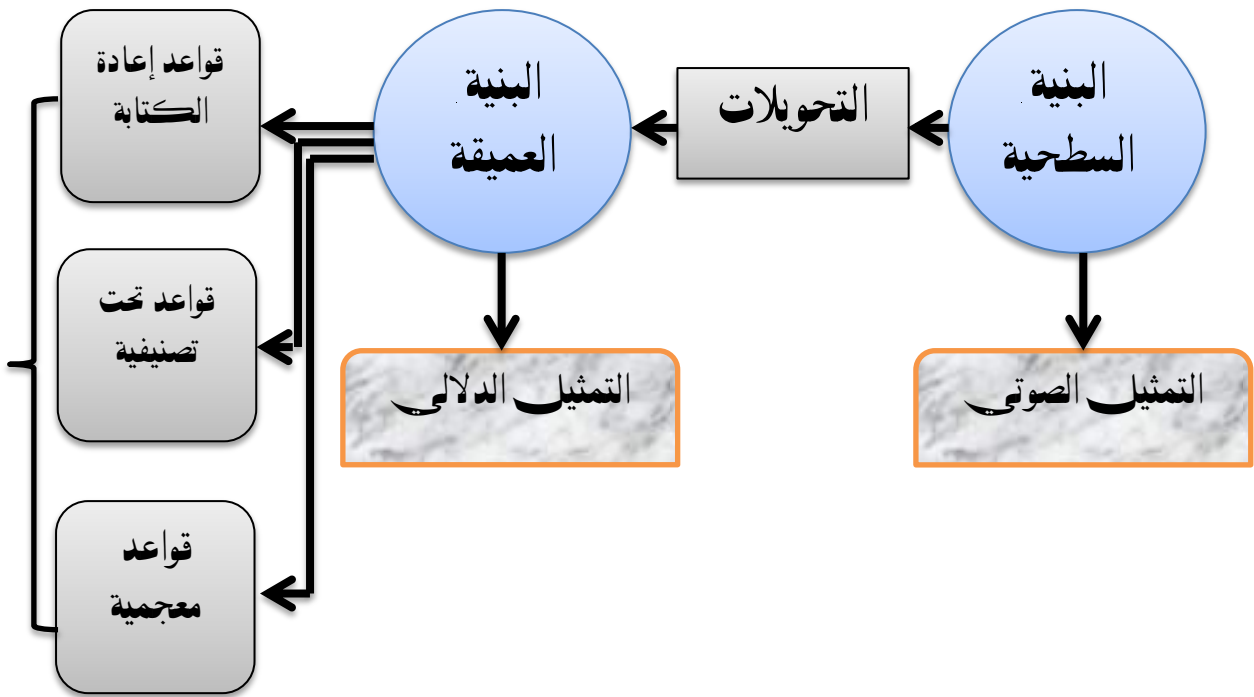
<sup>1</sup>- عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص 68

<sup>2</sup>- أحمد مومن، اللسانيات: النشأة والتطور. ص 232.

<sup>3</sup>- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 55.

## 2) والقواعد الأسلوبية الجوازية.

أمّا المستويان المتبقيان، فهما: **المستوى الصوتي**، و**المستوى الدلالي**، هذا -الأخير- الذي يشتقّ معنى كلّ الجملة من بنيتها العميقة بواسطة قواعد التفسير الدلالي، .. ويعدّ هذا المكوّن عنصرًا أساسيًا جديدًا، كان تشومسكي قد أهمله من قبل كما أهملته اللسانيات التوزيعية التي سبقته..<sup>2</sup> ، وبهذا التعديل فإنّ البنية الشكلية العجزية للتراكيب في هذه المرحلة يأخذ الشكل الآتي:<sup>3</sup>



إذا انطلق تشومسكي كما يوضّحه هذا التمثيل العجزية الذي طرحه في نموذج المعيار من الفرضية الأساسية الآتية .."إنّ كلّ جملة تتألف من بنيتين عميقة وسطحية، مرتبطين آلياً بواسطة مجموعة من القواعد التحويلية؛ بحيث تؤوّل البنية العميقة دلاليًا، في حين تؤوّل البنية السطحية صوتيًا، وعلى الرغم من ضمّ تشومسكي المكوّن الدلالي إلى مكونات النحو

<sup>(1)</sup> - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 45.

<sup>(2)</sup> - أحمد مومن، اللسانيات؛ النشأة والتطور. ص 232.

<sup>(3)</sup> - مختار درقاوي، نظرية تشومسكي التحويلية: الأسس والمفاهيم. ص 10

الأخرى إلا أنّ المكوّن التركيبي بقي مركزياً، بوصفه مستوى توليدياً، في حين كان دور المكوّنين الدلالي والصوتي دوراً ثانوياً، بقوم بتأويل ما يُنتجه المستوى التركيبي..<sup>1</sup> فالملاحظ في هذا التعديل -الواعد- أنّ تشومسكي قد بقي وفياً لأفكاره التي عرضها سابقاً والمتمثلة في الأساس بإعطاء المكوّن التركيبي دوراً توليدياً أساسياً، بينما يبقى على الدلالة كمكوّن تفسيري يرتبط مباشرة بالبنية العميقة أي بالمتصورات الذهنية التي يتستر وراءها المتكلم، يقول الفاسي الفهري "فمع هذا النموذج تتضح الأجوبة عن عدّة أسئلة، منها ما يتعلّق باعتبار الدلالة مكوّناً من مكوّنات النحو، واعتبار الشكل (وضمنه التراكيب) مستقلاً عن المعنى، والقول بتوليد التركيب وتأويلية الدلالة، ووجود مستوى تركيبى مستقل هو البنية العميقة، والقول بارتباط الدلالة بالبنية العميقة فقط.. الخ، وهي أسئلة وأجوبة فجرت خلافاً كثيرة، وقادت إلى إنشاء نظريات جديدة.."<sup>2</sup> وبالتالي فإنّ التأويل الدلالي يتم عبر الخطوات الآتية:<sup>3</sup>

(أ) - توليد مجموعة كبرى وغير قابلة للحصر من المؤشرات التركيبية التحتية من طرف القواعد الأساس (قواعد إعادة الكتابة، قواعد تحت تصنيفية، القواعد المعجمية)، وتمثّل المؤشرات الأنفة البنية العميقة لكلّ جمل اللغة.

(ب) - تتحوّل المؤشرات الأولى عن طريق استخدام قواعد التحويل إلى مؤشرات تركيبية ثانية، ومشتقة، وكمثّل هذه البنية السطحية للجمل وتصبح قواعد التحليل كلّها في هذه الحالة ذات صيغة إجبارية.

(ج) - معنى كلّ جملة يشتقّ كلية من بنيتها التحتية (العميقة)، وذلك عن طريق التمثيل الدلالي الذي يوضّح الفعل الكلامي.

<sup>1</sup>- خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث؛ الأصول والاتجاهات. ص199

<sup>2</sup>- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية. ص67 بتصرف

<sup>3</sup>- مختار درقاوي، نظرية تشومسكي التحولية: الأسس والمفاهيم. ص10



د) - يشق التمثيل الصوتي لكل جملة من بنيتها السطحية، وذلك عن طريق توظيف قواعد فنولوجية، هذه الأخيرة التي يتم من خلالها تحويل كل الأغراض التواصلية الكامنة في ذهن المتكلم والإعلان عنها إلى العالم الخارجي، ثم يقوم المستمع بعكس كل هذه خطوات هذه العملية ليستقرّ على معاني محدّدة.

ب/با- **نحوية الجمل وأصوليتها:** في مستهلّ هذا العرض اقترح تشومسكي إقامة جهاز لساني يتكوّن مبدئياً من ثلاثة مستويات، وظيفتها الحكم على نحوية الجمل وسلامتها، وهي:<sup>1</sup>

**المستوى الأوّل:** (حزمة = ح<sup>1</sup>) وهي الحالة الأولى التي تظهر بها الجملة.

**المستوى الثاني:** (ح<sup>2</sup>) وتتكوّن من أسماء وأفعال وصفات..الخ.

**المستوى الثالث:** (ح<sup>3</sup> = ن)، وهذا المستوى موجه خصيصاً إلى التعامل مع بعض الخصائص التي تتفرد بها لغة ما، ولا يمكن تصنيفها ضمن الكليات اللغوية.

وتصاغ هذه المستويات على الشكل الآتي:<sup>2</sup> **المستوى الأوّل؛**

(1) - ح<sup>1</sup> ← **طبقات الألفاظ من حيث هي ألفاظ**، ويمثلها متن المعجم من ألفاظ وكلمات،

مثل: (ضرب أكل رأى سمع، الرجل، خالد، عمرو).

(2) - ح<sup>2</sup> ← **طبقات الأسماء فقط**، مثل: (رجل، امرأة، فرس..الخ).

(3) - ح<sup>2</sup> ← **طبقات الأفعال فقط**، مثل: (ذهب، أكل، تمرّن، شرب..الخ).

(4) - ح<sup>2</sup> ← **طبقات الصفات فقط**، مثل: (جميل، طويل، نحيف، وسيم..الخ).

(5) - ح<sup>4</sup> ← **طبقات متنوّعة**، مثل: (حروف الجرّ، أسماء الإشارة، الوابط..الخ).

(6) - ح<sup>3</sup> ← ..... ح<sup>3</sup> وتمثّل العناصر المنفردة في لغة من اللغات.

**الدرجة الثالثة.**

<sup>(1)</sup> - ينظر: عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص 69 بتصرف

<sup>(2)</sup> - ينظر: المرجع السابق، ص ن بتصرف

في حين يضمن المستوى الثاني ( $ح^3$ ) المقولات والقواعد الآتية:<sup>1</sup>

أ- الدرجة الأولى: [ $ح + ح + ح$ ] ← حزمة كل الألفاظ.

ب- الدرجة الثانية: [ $ح^2 + ح^2 + ح^3$ ] ← (فعل، اسم، اسم).

ج- الدرجة الثالثة: [ $ح^3 + ح^3 + ح^4$ ] ← فعل (X) + اسم (Y) + اسم (ع).

**توضيح:** لدينا -هنا- تفريع آخر للحزم من خلال تخصيص مقولة ( $ح^3 = ن$ ) التي يقصد بها تشومسكي تضمين نظرية السياق، فيشير إلى أن الفعل ( $ح^3$ ) في الدرجة الثالثة عليه أن يقبل دمج الاسمين ( $ح^3 + ح^4$ ) فلا يظهر بينهم تناقض أو تنافر، فإذا كان الفعل (X) وليكن مثلاً (سمع) فإنه لا يتعارض إلا مع الفواعل والمفعولات الحيّة (العاقلة وغير العاقلة)، بينما إذا كان (أنصت) فإنه لا يقبل إلا الأسماء (الحيّة العاقلة والبالغة) فلا يمكن قبول متواليه لغوية من جنس (سمع الكتاب درساً في اللسانيات)، أو (أنصت المجنون لتشومسكي)، هذه الجملتان اللتان لها مستوى تمثيلي (نظري) تشترك مع الجمل السليمة نحواً ودلالةً والمولدة على شكل (فعل اسم اسم) فالنحو بهذا القيد لن يوولد إلا الجمل المعقولة (المقبولة) من نوع: (سمع زبدٌ خبراً)، أو (استمع زبدٌ لخالد) فهذه الجمل تستجيب لكل هذه الشروط، أمّا الجملة (سمع اللّاب درساً..) فإنها تتجاوز مع الدرجة الأولى والثانية فقط، في حين تتجاوز الدرجة الثالثة شأنها شأن الجملة (أنصت المجنون..). فلن تكون ممثلة إلا على المستوى الأول، وبهذا يعدّها تشومسكي جملةً لاحنة، وبذلك فإنّ "المسنوبين: الثاني والثالث، هما اللذان بسمحان بمعرفة سبب لحن جملة معيّنة ودرجتها لحنها، والمستوى الثاني مسنوك مفعولي، أمّا المستوى الثالث فانثغائي.."<sup>2</sup>، أمّا الدرجة الأولى فليس بإمكانها أن تتيح التمييز بين جمل نحوية واللاحنة (Grammatical/Agrammatical).

<sup>(1)</sup> عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص 69. -بتصرف-

<sup>(2)</sup> ينظر: المرجع السابق. ص 70 -بتصرف-

وهكذا يكون تشومسكي قد استطاع أن يفرّق تقريباً بشكل واضح بين الجمل السليمة والجمل اللائحة، يقول: ".فالجمل السليمة هي الجمل التي تتركب على نحو جيّد، وهي لائحة إذا انحرفت عن المبادئ التي تحدّد السلامة في اللغة، أي القواعد الضمنية التي تقود عملية التكلّم، والتي يطبقها متكلّم اللغة بصورة لا شعورية، ولكي تكون الجمل سليمة يجب ألاّ تتحرف عن أي قاعدة من القواعد التي تعين توافق العناصر اللغوية في مستويات اللغة الثلاثة؛ المستوى الصوتي والتركيبى والدلالي، ومفهوم السلامة تنتمي إلى دراسة الكفاءة اللغوية، إذ إنّ الجمل غير السلامة تتحدّد وفقاً لقواعد الكفاءة اللغوية.."<sup>1</sup> ومن ناحية أخرى فإنّه من الواجب التمييز الدقيق بين مفهومين عرضهما تشومسكي في سياق نظرية المظاهر لهذه المرحلة، وهما: (مقبولية الجمل/سلامية الجمل)، (*Acceptability/Grammatical*)؛ حيث يقول ".ويجب عدم الخلط بين مفهوم (قبول الجمل/أصولية الجمل)؛ فمفهوم الجمل عائد إلى مجال دراسة الأداء الكلامي في حين أنّ مفهوم أصولية الجمل يرتد إلى مجال دراسة الكفاءة، فالأصولية هي عامل من بين عوامل متعدّدة تتربط لتحديد قبول الجمل.."<sup>2</sup>، وبالرغم من كل هذه الدعائم الجديدة إلاّ أن النقاد لم يكونوا بمنأى عن رصد النقائص والفجوات التي ما لبثت تغادر التوليديين التحويليّين، ومن بينها:

**الملاحظة الأولى:** إنّ اعتماد تشومسكي بشكل شبه كليّ على التراكيب وجعل المكوّن الدلالي مكوّنًا تفسيريًا، قد فتح الباب واسعًا أمام إهمال جوانب غير لغوية تتحكّم في مناسبات كثيرة مباشرة بمسار الدلالة؛ مثال السياق، فالاعتماد على الجوانب المقولية فقط جعلت هذه الفرضية ناقصة، يقول ليفنس: ".مع اتّساع المعلومات عن النحو وعلم الصوت وعلم الدلالة في لغات متعدّدة أضحت واضحة أنّ ثمة ظواهر محدّدة لا يمكن وصفها بشكل طبيعي إلاّ بالاستناد إلى المفاهيم السياقية، فمن جهة هناك من القوانين النحوية التي يبدو أنّها لا تحدّد

<sup>1</sup> - ميشال زكرياء، مباحث في الألسنية وتعليم اللغة. ص 110 بتصرف

<sup>2</sup> - *Chomsky, Aspects of the Theory of Syntax, P11.*

بصورة صحيحة، إلا إذا أشرنا إلى الظروف التداولية التي ترافقها، وهناك -أيضا- مسائل النبر والتنغيم..<sup>1</sup> وهذا الظواهر الصوتية والسياقية قد عدّها أصحاب الدلالة التركيبية ثانوية في النظرية اللسانية، وهذا الاعتقاد في حدّ ذاته قد أدّى بالنقاد إلى الشكّ في نجاعة هذا الطرح من أساسه.

الملاحظة الثانية: إنّ اعتماد على معيار المكوّن الدلالي في تفسير المعنى، جعل النقاد يختبرون ويجربون موادًا لغوية كثيرة لاختبار قدرته التفسيرية، وأثناء ذلك لاحظوا بأنه لا يستجيب لها بالشكل المطلوب، وفي هذا السياق يقول الوعر "والمواقع لقد تقبّل العديد من علماء اللسانيات المنهج المعياري لعام (1965م)، ولكن بعد تقصي طبيعة التفسيرات الدلالية للتراكيب العالمية، فإنّ العديد من علماء اللسانيات استنتجوا أن المكوّن الدلالي غير قادر على تفسير مواد لغوية كثيرة..<sup>2</sup> وبالتالي فإن هذه المغامرة التي أقرّها تشومسكي وبخاصة في المستوى الثالث الذي يُعنى بخصوصيات ثابتة في لغة دون الأخرى، كان من شأنها أن يهدّم الصرح الكلي الذي قامت عليه التوليدية التحويلية بشكل أساس.

الملاحظة الثالثة: إنّ الاعتماد على المعجم كمكوّن مستحدث عن مرحلة التراكيب، وهو الجانب الذي شدّد عليه تشومسكي، قد طرح أيضا جملة من المشكلات؛ من بينها محدوديته واقتصاره على وسم الكلمات بصفات معجمية تؤدي إلى عرض المعاني الأولية فقط، وهذا عكس ما كان يعتقد تشومسكي حينما يقول: "عندما نعرّف البنى العميقة بأنّها البنى التي تولد عن طريق المكوّن القاعدي فإننا نفترض في الواقع أنّ تأويل الجملة الدلالي يتوقف على وحداتها المعجمية وعلى الوظائف والعلاقات النحوية المتمثلة في البنى التحتية التي تظهر فيها..<sup>3</sup> كما ظهرت مشكلة أخرى كان منبعها هذه المرة من الدلالة التوليدية التي حاول فيها أصحابها

<sup>(1)</sup> خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث. ص 204-205 بتصرّف

<sup>(2)</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 56.

<sup>(3)</sup> عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية. ص 69

إلى دفع تشومسكي إلى الاقرار بضرورة تعديل البنية العميقة لتصبح مكوناً دلاليًا، والأكد أن تشومسكي قد رفض هذه الفكرة جملة وتفصيلاً، يقول أحمد مومن "و. وقد رفض - تشومسكي- دعوة علماء الدلالة التوليدية التي ترمي إلى الدفع بالبنية العميقة إلى درجة تجعلها غير متميّزة عن المستوى الدلالي.."<sup>1</sup> كما سار معهم أيضاً في هذا الطرح دعاة الدلالة التصنيفية الذين ناقشوا البنية العميقة في حدّ ذاتها، وخصوصاً مقولة الفعل (كنواة مركزية) في التراكيب اللغوية، يقول الوعر: "إنّ علماء اللسانيات المنتمين إلى مدرسة الدلالات التصنيفية وعلى الخصوص تشارلز فليمور (1968-1977م)<sup>2</sup> وتشيف عام (1970م)، وولتر كوك عام: (1979م)، كانوا قد احتجّوا بأنّ البنية العميقة لا تستطيع ضبط الاختلافات الدلالية في بعض التراكيب.."<sup>3</sup> ويقول في سياق آخر، "لقد كانت حجج العلماء المنتمين إلى مدرسة الدلالات التصنيفية، هي: أن الفعل نواة مركزية في مثل هذه التراكيب هذا الفعل الذي يقتضي وجود موضوع هو (the door) ويقتضي فاعلاً جوازيًا، هو (John) أو أداة هي (the wind).."<sup>4</sup> وبالتالي فإنّ هذه النقائص قد أضعفت القدرة التفسيرية للمكون الدلالي والمعجم في الدلالة التأويلية.

الملاحظة الرابعة: ومن المشكلات المحايثة لهذا الطرح والذي لم يستطع أصحابه تجاوزه هو تفسير كيفية التمييز بين الجمل النحوية وغير النحوية، حيث إنّ استبعاد المعايير التي يحتكم إليها السامع وعادة تكون غير لغوية، فهذا الطرح يمكن لجملتين غير نحويتين إحداها خاطئة بدرجة أو في موضع، والآخرى بأكثر من درجتين، ولكن ومع ذلك يستطيع السامع أن يفهم الجملة الثانية يستبهم الأولى، بل أكثر من ذلك فإنّ أبناء اللغة -أحياناً- يسمعون جملة لاحنة ولكنهم يفهمونها بشكل جيّد ودون الانتباه حتى إلى انحرافها، فإذا قلنا لأحد الجملة اليتية

<sup>(1)</sup> أحمد مومن، اللسانيات؛ النشأة والتطور. ص233.

<sup>(2)</sup> ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص58.

<sup>(3)</sup> ينظر: مازن الوعر، المرجع السالف. ص60.

<sup>(4)</sup> ينظر: المرجع السالف. ص59.

(أكل الدولد الخبز) فإنه يحتكم على الدلالة المنطقية بأن (الولد) هو الذي أكل (الخبز)، وليس العكس، وهو الهامش الذي لم يترك لها تشومسكي مساحة لتفسيرها، وفي هذا الصدد يقول عبد المجيد جحفة: " .. ويمكن أن نقدّم جملتين يستند للأولى وصف في مستوى أعلى في سلمية نحوية (قرينة من النحو)، وهي غير مفهومة، ويستند للثانية وصف في مستوى أدنى (بعيدة من النحوية)، وهي مفهومة.."<sup>1</sup> وهذا يبدو واضحا بأن تشومسكي أمام معضلات نظرية وتطبيقية يتوجب معها مرّة أخرى مراجعة هذا النموذج المعياري مراجعة تضمن له من جهة تجاوز هذه العقبات ومن جهة أخرى التقليل من القواعد التي أصبحت أكثر ازدحاماً في النظرية التوليدية التحويلية.

ج- النموذج الثالث: تعديل النموذج المعجمي في إطار الدلالة التأويلية؛ تشومسكي 1970:

لقد احسّ التوليديون التحويليون وعلى رأسهم تشومسكي -مرة أخرى- بأنّ نظريتهم بدأت تصبح مهدّدة وتميل إلى القدم، نظراً للملاحظات الموضوعية الكثيرة التي سجّلها العلماء، أمثال: جاكندون ووالتر كوك وغروبر وبخاصة بربرن حيث وقفوا جميعاً على حقيقة هامة تفيد بأنّ المكون الدلالي مازال ضعيفاً في التعامل مع مختلف المواد اللغوية التي تستند عليها لغات متعدّدة، وفي هذا السياق علّق الفاسي الفهري بالآتي: " .. ويتخلّى أتباع النظرية الموسعة عن الفرضية القوية؛ لأنّ أعمالهم اتجهت نحو تبيان الدور الحاسم الذي تلعبه البنية السطحية في التأويل، وقد ساهم جاكندوف بكيفية بارزة في إبطال الفرضية القوية، مستنداً بأنّ تأويل الأسوار والنفي مرتبط بموقعها السطحي، كما اتجهت كثير من الدراسات نفس الاتجاه، مبيّنة أنّ تأويل العائد مثلاً يعتمد على هندسة السطح.."<sup>2</sup>، ولهذا أعاد تشومسكي النظر في نموذج المعيار -مرة أخرى- وحاول سدّ الفجوات الدلالية كما رفض بشدّة -كما سبق ذكره- بشدّة التوحيد بين المكوّن الدلالي والبنية العميقة، يقول مازن الوعر: " .. لقد هدف تشومسكي من خلال إغناء المكوّن الدلالي أن يحلّ بعض الصعوبات المتعلقة ببنية

<sup>(1)</sup> ينظر: عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص71. بتصرف-

<sup>(2)</sup> ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية. ص70

المفردات في اللغة الإنجليزية، وخاصة الصيغ الأصلية والمشتقة منها..<sup>1</sup> ومن هنا سيلجأ تشومسكي إلى ضغط المعجم حتى يغطي العجز الذي ظهر به في مرحلة النموذج المعياري، يقول تشومسكي "يمكننا الآن أن نتأمل في المعلومات التي يجب أن يتضمنها المعجم بالضبط أولاً، يقدم المعجم لكل عنصر معجمي صورته الفنولوجية المجردة وما يمكن أن يرتبط بها من خصائص دلالية، وسوف يكون ضمن هذه الخصائص (الخصائص الانتقائية) لصدور التراكيب، وهي الأسماء والأفعال والصفات والأدوات (حروف الجرّ حروف العطف، أو حروف الجرّ اللاحقة).."<sup>2</sup>، وهذه الالتزامات الجديدة التي سيستثمرها تشومسكي ستكون أمام فرضيتين هامتين أصبحت حجر زاوية في تعديل النموذج المعياري على مستوى المعجم، وفي هذا يقول الشكري "للتحديد القواعد التي تكوّن نحو لغة من اللغات الإنسانية، يصبح من الضروري صباغة عدد من الفرضيات لمواجهة الحقيقة التجريبية، ويستوجب ذلك وضع عدد معيّن من اليود على القواعد المصوغة، ويؤدي هذا التصوّر على طرح مشكل انتظام اللغات الذي يعدّ مسلمة الأعمال التوليدية الأولى، وهناك فرضيتان يمكن صياغتهما منطقياً؛ أولاً: ليست اللغات أنظمة مطّردة؛ بدليل أنها تشمل عدداً من الانحرافات، ثانياً: ليست الانحرافات الظاهرية انحرافات (شذوذات)؛ لأنه يمكن تفسيرها بواسطة قواعد مازال كثير منها لا نعرفه.."<sup>3</sup> فانطلاقاً من هذه المقدمات الأولية يطرح تشومسكي تعديلاً جديداً أطلق عليه تشومسكي تسمية (الفرضية المعجمية)، يقول مازن الوعر: "وقد دعي هذا التعديل بالفرضية المعجمية؛ وذلك كنفيز للفرضية التحويلية.."<sup>4</sup> وعلى ذلك فإنّ هذا التعديل سيحتاج مرةً أخرى إلى إعادة ضبط الجهاز الدلالي التأويلي الذي سبق طرحه من لدن كاتز وفودور ثم تشومسكي وبوسطال، دون أن يتنازل عن مركزية التراكيب.

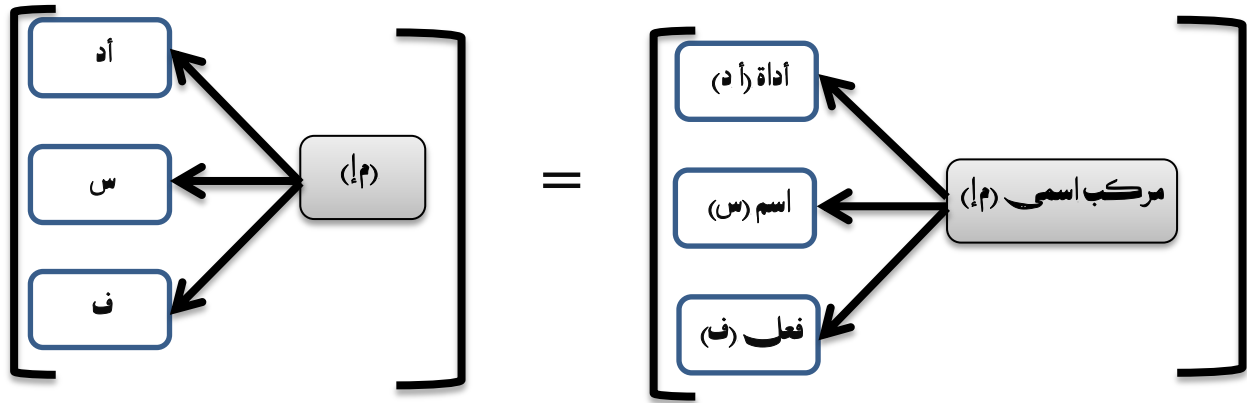
<sup>(1)</sup> ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 60.

<sup>(2)</sup> ينظر: نوام تشومسكي، المعرفة اللغوية. تر: محمد فتّيح، ص 183.

<sup>(3)</sup> ينظر: محمد الشكري، دروس في التراكيب بين النظرية التوليدية التحويلية والنحو الوظيفي المعجمي. ص 88. -بتصرف-

<sup>(4)</sup> ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 60. -بتصرف-

ج/أ- حيثيات التحليل المعجمي لتشومسكي: لقد عمل هذا النموذج على التقريب الشديد بين الأسماء المشتقة التي تشبه في بعض خصائصها الدلالية الأفعال، والأفعال، كما تمّ استحداث ضوابط جديدة للفضليات، وهذا التقريب أصبح يطالب بتعديل إجرائي جزئي على مستوى المكوّن الدلالي والتراكيب معاً، هذا الأخير الذي أخذ في تعديل بعض القوانين الخاصة بإعادة الكتابة لتتحول إلى القيد الآتي:



وبالتالي فإنّ النتيجة هنا ستكون [س+س+ف] و[س+ف(فعل)+ ف (فضلة)]، وهذا يقود إلى نتيجة كلية مفادها: [(س+س+ف) = [(س+ف+ف)]]، وبالتالي فإنّ هذا الوصف الذي عامل المشتقات معاملة الأفعال أدّت إلى توحيد المقامات واختزال فيض القواعد، يقول أحمد خيضر "وتكون كلّ مادة معجمية مجموعة من السمات بعضها فونولوجي والآخر دلالي، والسمة الدلالية هي التي لا يراد ذكرها في أي قانون نحوي، ويرى تشومسكي تجنّب الرموز البينية غير ذات الصلة والأخذ بالسمة المميزة<sup>1</sup>، ويواصل قائلاً "ثم يأتي بعد ذلك قوانين الإسقاط التي تعمل على البنية العميقة التي يولّدها الأساس معطية تأويلاً لكلّ جرد أساس من القراءة المعطاة لأجزائه حيث تدخل المفردات المعجمية في علاقات دلالية داخلية، ممّا يوحي بأنّ جزءاً من المكوّن الدلالي يجب أن يكون وصفاً للخواص الحقلية لتلك المفردات، وهذا الوصف خارج عن نطاق المعجم، ثمّ جعل تشومسكي قواعد الاختيار تلعب دوراً هامشياً نوعاً ما في القواعد مع أنّ السمات التي يعالجها يمكن أن تدخل في كثير من العمليات

<sup>1</sup> ينظر: محمد أحمد خيضر، التراكيب والدلالة والسياق.. مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 2005م، القاهرة. ص92/93



النحوية الخالصة، فهي تحدّد الفعل وفقاً للفاعل والمفعول كما تعطي لكلّ منهما سمة من سمات الآخر..<sup>1</sup> وفي هذا السياق يحدّد مازن الوعر الطابع العام الذي طبع هذا الطرح في هذه المرحلة، حيث يقول: ".في مرحلة (1973/1971م) أخذ العمل باللسانيات التوليدية التحويلية يكبح جماح القواعد التحويلية ويحدّ من قوتها ثم يضبطها بشكل دقيق، وذلك من خلال وضع ضوابط لغوية معينة لهذه القواعد.."<sup>2</sup> وذلك أنّ كثرة النماذج التجريبية قد خلفت عدداً عديداً من القواعد التي تراحت أحياناً في تفسير مقولة واحدة من المقولات الدلالية التأويلية مما يصعب على تقديم تفسير واضح بقواعد قليلة ومطرودة.

إنّ هذا التعديل الذي حاول به تشومسكي تجاوز العقبات التي طرحها النموذج المعياري الموسّع، وبخاصة إعادة نظرت لهام المعجم، هذا الأخير الذي شهد تحديداً جديدة للأسماء والأفعال والفضليات،<sup>3</sup> ومن هنا يعلّق الشكيري قائلاً: ".لما وصل التحليل التوليدي إلى هذا المستوى عاد من الضرورة أن يجعل هذه المراجعة تنفرّع إلى مدافع عن توسيع النظرية المعيارية الموسعة لتشمل مبادئ جديدة تراعي هذه الظواهر اللغوية، وداع إلى التخلي عن النموذج القائل بمركزية التراكيب، وتبنى نموذجاً يجعل المكوّن الدلالي هو المكوّن التوليدي بينما سيصبح المكوّن التركيبي ذا دور تأويلي فقط.."<sup>4</sup> وبالتالي فإنّ متابعة هذه التعديلات عن كثب يؤدّي إلى تسجيل جملة من الملاحظات منها:<sup>5</sup>

**الملاحظة الأولى:** إنّ الأركان اللغوية المعقّدة والمتداخلة الأصلية (NPs)، ليست أركاناً مشتقّة تحويلياً، وإنّما هي أركان مصوغة في المكوّن التركيبي.

<sup>(1)</sup> ينظر: محمد أحمد خيضر، التراكيب والدلالة والسياق. ص 93-92 بتصرف.

<sup>(2)</sup> ينظر: مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 47. بتصرف

<sup>(3)</sup> ينظر: محمد الشكيري، دروس في التراكيب. ص 112. بتصرف

<sup>(4)</sup> ينظر: المرجع السابق، ص 117 بتصرف

<sup>(5)</sup> ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 62، كذلك للمؤلف نفسه: دراسات لسانية تطبيقية، ص 42، وللمؤلف نفسه، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 66-67. وكلّها بتصرف.

الملاحظة الثانية: هذا التعديل الذي اقترح تحت اسم (المنهج المعيار الموسع) لم يكن قادرًا بالشكل اللازم حتى يشرح (البنية الدلالية) للتعبيرات التي تدلّ على بعض الأغراض القبلية لعملية الكلام، مثل: (اهتمام والعناية والقصد والتعبير) الذي يدلّ على ما يسميه الوعر "ما قبل الافتراض الذهني" كما هو الحال في بعض الجمل التي يجب أن تفسّر من خلال البنية السطحية، لا من باب البنية العميقة كما افترض تشومسكي.

الملاحظة الثالثة: لم تستطع هذه النظرية شرح التراكيب الدلالية للموضوع (المؤرة/ المركز) في أكثر الجمل المعروضة للتحليل، "إنّ الجمل التي تستجيب بشكل كلي لقواعد الإسقاط يجب أن تعتبر جملاً غير نحوية بمعناها العلمي المحدد، أو أنها -على أقلّ تقدير- أشباه جمل كما يسميها كاتز في بعض الأحيان، ذلك لأن هذا النمط من الجمل يكون دونما تطبيق لقيود الانتقاء، التي تحاول تشكيل الأساسات الفعّالة في عمل قواعد الإسقاط.."<sup>1</sup>

الملاحظة الرابعة: لم تقوى على تفسير التراكيب العميقة والتراكيب المشتقة منها، "لقد حاول تشومسكي للتغلب على هذه المشكلات الدلالية أن يربط التمثيل الدلالي بالبنية العميقة والبنية السطحية على سواء، وذلك من خلال تقديم نوعين اثنين من القواعد الدلالية.."<sup>2</sup>

الملاحظة الخامسة: وهناك مشاكل أخرى متعلّقة بالفعل المساعد (Sball) والتراكيب الضميري العائد، فالأوّل يجب أن تفسّره دلاليًا البنية السطحية وليس البنية العميقة، بينما الثاني يعمل على البنية السطحية بسبب قاعدة النبر الصوتي.

نستخلص ممّا سبق أنه وبالرغم من المحاولات الكثيرة إلاّ أنّها في كلّ مرّة تصادفها مشكلات تقنية منعت القواعد التوليدية التحويلية من تقديم تفسير عميق لبعض التراكيب الذي يحتاج معها إلى إعادة ترتيب بعض القواعد وتقوية قوانين أخرى، ولكن بالرغم من الطرح العمومي الذي نادى إليه تشومسكي من الوهلة الأولى إلاّ أنّه في هذه المرة قد قصر جهده على اللغة الإنجليزية، وهذا تحت ضغط الدلالة التي لم يتم الحسم فيها بشكل نهائي.

<sup>1</sup> ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 47 وما بعدها

<sup>2</sup> ينظر: مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 47-48 -بتصرف-

**المبحث الثاني: الدلالة التوليدية التفسيرية التصنيفية؛ الفرضية التجريبية الأولى؛** إن أكبر المسؤوليات الملقاة على عاتق تشومسكي هذه المرّة، هو الخروج من المأزق الذي وقع فيه بخصوص جعل المكوّن الدلالي مكوّنًا بنضوي تحت القواعد التفسيرية، ولكن يبدو بعد تفحص هذه المسألة بعمق أثبتت بأنه يميل إلى القواعد التوليدية أكثر منه، قواعدًا تفسيرية .. وطبقًا لما نادى به تشومسكي في نظريته الأصلية، فإنّ كلّ جملة مكوّنة من مستويين من حيث التراكيب النحوية، وهما: البنية العميقة والبنية السطحية، فأما البنية العميقة فإنّها تتمثل في راسم أركان الجملة التي يحتوي على الوحدات المعجمية..<sup>2</sup> حيث تقوم هذه الوحدات المتولّدة عن طريق قواعد المكوّن الأساس .. ثمّ تتحوّل إلى تراكيب سطحية عند تطبيق عدد معيّن من القواعد التحويلية، ممّا يعني أنّ البنية العميقة تقوم بدور المدخل للمكوّن الدلالي وأما البنية السطحية فتقوم بدور المدخل الفنولوجي..<sup>3</sup> وهذه الأدوار لا تضرب الصفح عن وظائف القواعد الدلالية والقواعد الفنولوجية؛ إذ إنهما معا تكون الوظيفة التفسيرية معًا، ..أما الوظيفة التفسيرية لمخرجات المكوّن الأساس، وذلك بتحديد الصورة الدلالية أو التمثيل الدلالي لكل تركيب جملي..<sup>4</sup> إذا من خلال هذه المقدمات يمكن الارتكاز إلى الإشكالية المحوية الآتية: وهو: **أين توجد الدلالة؟ وكيف يمكن أن نضبّتها؟**

أ- **الدلالة التوليدية:** تنطلق الأطروحة الدلالية التوليدية من التركيز الشديد على المماثلة بين البنية العميقة والتمثيل الدلالي وقد انطلقت في ذلك، من ضرورة إدماج القواعد التركيبية في التمثيلات الدلالية، فهي بذلك ستعيد النظر -أولّ بأولّ- في خطوات الدلالة التأويلية وبخاصة في الكيفية ضببتها للدلالة، وبديل ذلك متمثل في أن المكوّن الدلالي يجب أن يعمل على

<sup>(1)</sup> وقد جاء هذا في كتاب دراسات لسانية تطبيقية لمازن الوعر، تحت عنوان ("الفرضيات الدلالية المعدّلة نحوًا ودلالة")، ينظر: مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص65.

<sup>(2)</sup> يحي عبابنة وأمنة الزعبي، علم اللغة المعاصر؛ مقدّمات وتطبيقات. ص128

<sup>(3)</sup> ينظر: المرجع السابق، ص ن.

<sup>(4)</sup> ينظر: المرجع السابق، ص ن.

توليد الجمل السليمة التي تستجيب للقوانين التركيبية، وهذا الفرض يعيد النظر في جوانب كثيرة وأساسية، من العلاقات التركيبية التي سيُنظر إليها على أنها انعكاس واستجابة أولية وبديهية للمعلومات الدلالية، وعكس هذا الطرح هو ما دعت إليه الدلالة التأويلية مثلما رأينا. فمن النظريات الدلالية التي مهّدت للدلالة التوليدية، هي: الدلالة التصنيفية للعالم الأمريكي (ولتر كوك) والدلالة التفسيرية لـ "كاتز".

إنّ الأطروحتين قد فسحتا الطريق إلى ظهور منهج دلالي أطلق عليه فيما بعد (منهج الدلالة التوليدية) الذي طوّره كلٌّ من (ليكوف ومكاولي وروس وبوسطال)<sup>1</sup> ولا يمكن بأيّ حال تنكّر أعمال تشومسكي في نظريته الموسومة (النظرية المعيارية الموسّعة) بمعية جاكندوف وقواعد الحالات<sup>2</sup> (Casse grammar) للعقري الأمريكي (تشارلز فليمور) هذه النظرية التي أخذت في التزاحم حول قضية الدلالة والتي تسابقت إلى اقتراح الحلول المعقولة لها، ولكن تعدّ نظرية قواعد الحالات من أهم النظريات التي اقتربت إلى ضبط الدلالة، وبهي بهذه المحاولة بدأت الدلالة تبتعد شيئاً فشيئاً عن النظرية التوليدية التحويلية ويحاول أصحابها الاستقلال بها لنصبح علماً قائماً بذاته.

أ- **التصنيفية كميّار لضبط الدلالة عند والتر كوك:** تعدّ هذه التوجّه التي قدّمت حديثاً في أمريكا على يد زعيمها ولتر كوك عام: (1979م)، من أكثر الأعمال الدلالية نضجاً والتي حاولت حصر وتصنيف جميع الأدوار الدلالية في الجملة وقد أخذت تسيّر على خطّ استمرار الأطروحات التحويلية، وهي بعيد نوعاً ما منهجاً وتطبيقاً عن كلّ الأعمال الدلالية التي طرحت في أوروبا لاسيما أعمال العقري الانجليزي فيرث (Firth)، ومحور هذه النظرية قائم على نظام من الأدوات الوظيفية الدلالية التي تجعل من الفعل مقولةً نحوية ودلالية

<sup>1</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص54. وكذلك للمؤلف نفسه دراسات لسانية تطبيقية. ص49، ودراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص93-94 بتصرّف.

<sup>2</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص55.

مركزية، وبالتالي فهو مَرَبُطُ العماليات الدلالية، ويمكن لأيِّ باحثٍ دلالي أن يتعرّف بسهولة على أنواع الفعل من خلال الصفات الدلالية التي تسمُّه ما قال الدلالي تشيف (*cheve*) عام: (1970م)<sup>1</sup>، ويجب في هذا السياق الإشارة إلى أن هذا التوجّه كان أكثر نضوجاً وجلاءً في أعمال غروبر عام: (1965م)، وجاكندوف بين عامي: (1972-1976م)، وفي الأعمال المتأخّرة (لتشارلز فليمور) وكلّها تسعى -سعيًا حثيثًا- إلى التأكيد على المعطيات الدلالية في صلب النظرية اللسانية، وضرورة أخذها مأخذ الصرامة المنهجية في -الأخير- ضمن مكونات النحو التوليدي التفريعي.

يحاول ولتركوك من خلال دلالاته التصنيفية التي حاول مازن الوعر بدوره تطبيقها على اللغة العربية لبناء نموذج لساني حديث يصف وصفًا علميًا دقيقًا التراكيب الأساسية في اللغة العربية إلى تقديم وترتيب جملة المعايير والمقاييس الدلالية، بهدف وصف المضمون الدلالي، وهي عبارة عن بناء منسجم يتمّ بهذا المعنى ليجعل الفعل محرّكًا (عاملاً) دلاليًا ونحويًا في آن،<sup>2</sup> وهذا التوازي بين الدلالة والتركييب يكون على مستويين:

أ- المستوى التركيبي؛ (*l'axe paradigmatique*)

ب- المستوى الاستبدالي؛ (*l'axe syntagmatique*)

أمّا المستوى التركيبي فإنه يتفرّع إلى ثلاث مقولات دلالية، وهي:

أ- المقولة الكونية؛

ب- المقولة الإجرائية

ج- المقولة الحركية.

<sup>1</sup>- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 219 -بتصرّف-

<sup>2</sup>- مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 70 -بتصرّف-

فإذا كان الفعل في هذا البعد كونياً فإنه سيوسم بالميّز الدلالي (+كوني)، وقد لاحظ التصنيفيون أنه كلما كان الفعل كذلك فإنه يتطلب موضوعاً ثبوتياً ويُعَلَّمُ بـ(موضوع/ ثبوتي) يرمز له بالعبرة الآتية [مو/تا]، أمّا المميّز الدلالي للفعل الحركي [+حركي]؛ فإنه يتطلب دوراً دلاليّاً وظيفياً يعبر عنه (بالجرب)، ونرمز له بـ[+مج]، بينما يبقى المميّز الدلالي [+إجرائي] يتطلب دوراً وظيفياً يعبر عنه بالمستفيد أو [+مس]، كما يتطلب المميّز الدلالي [+مكاني] دوراً وظيفياً يعبر عنه بالمكان.<sup>1</sup>

إنّ ولتركوك بهذا التصرّو استطاع تمييز وحصر أنواع الفعل،<sup>2</sup> وكلّ التصرّوات الدلالية ستتطلق من فحص مميزاته الدلالية العمودية التي رأيناها.

أمّا الأفقية فإنّها تأخذ تفرّيعاً مغايراً يشتمل على أربعة أصناف، وهي:

1- أفعال أساسية؛

2- أفعال شعورية؛

3- أفعال استفادة؛

4- أفعال ظرفية (زمكانية).

وإذا كانت هذه النظرية مهتمّة بالفعل فإنّها لم توجّل الاسم، وذلك عند تخصيص أدواره الدلالية في مستويين، وهما الأدوار الدلالية السطحية التي تحدث في البنية العميقة -وحدها- وجوباً، أو أن تحدث في مستواها الثاني على مستوى البنية السطحية جوازاً، ويمكن تلخيص ذلك في الجدول الآتي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- هذه المعلومات مأخوذة عن المرجع الآتي: مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص70 -بتصرّف-

<sup>2</sup>- ينظر: مازن الوعر المرجع السالف. ص75. لذلك للمؤلّف نفسه، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص76. -بتصرّف-

<sup>3</sup>- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص77. بتصرّف-

أنواع الأفعال	أفعال أساسية	أفعال شعورية	أفعال الاستفادة	أفعال زمكانية
1- كونية.	موضوع ثابت. كوني: طويل [+مو/ثا]	حَبَّبَ: حَبَّ [+مج] + [مو/ثا]	مستفيد: مالك [+مس] + [+مو/ثا]	موضوع ثابت مستقر في: [مو/ثا]
2- إجرائية.	موضوع: مختصر [+مو]	حَبَّبَ، موضوع: يتلذذ = [+مج] [+مو]	مستفيد، موضوع: يحصل: [+مس] + [مو]	موضوع مكان، يتحرك إلى: [+مو] [+مك]
3- حركية.	فاعل، موضوع: يضرب = [+فا] + [مو]	فاعل حَبَّبَ موضوع: يعنى = [+فا] + [مو] [+مج] [+مو]	فاعل يستفيد، موضوع يعطى = [+فا] [+مس] [+مو]	فاعل موضوع، مكان: يضع = [+فا] [+مو] [+مك]

جدول يبين أنواع الفعل عند ولتركوك لعام: (1979م).

**تعلية:** يحتوي هذا الجدول على حصر جميع الأفعال الممكنة في هذه الأصناف، ومن هنا يمكن استنتاج قاعدة عامة مفادها: لا يكون الفعل أفقياً إلا أساسياً أو شعورياً أو مكانياً، أو من صنف الاستفادة، وبهذا المنطق تتكوّن قاعدة ثانية، هي: إنّ الأدوار الدلالية الممكنة حصولها في نظرية الفعل، هي: (إجرائية أو كونية أو حركية).

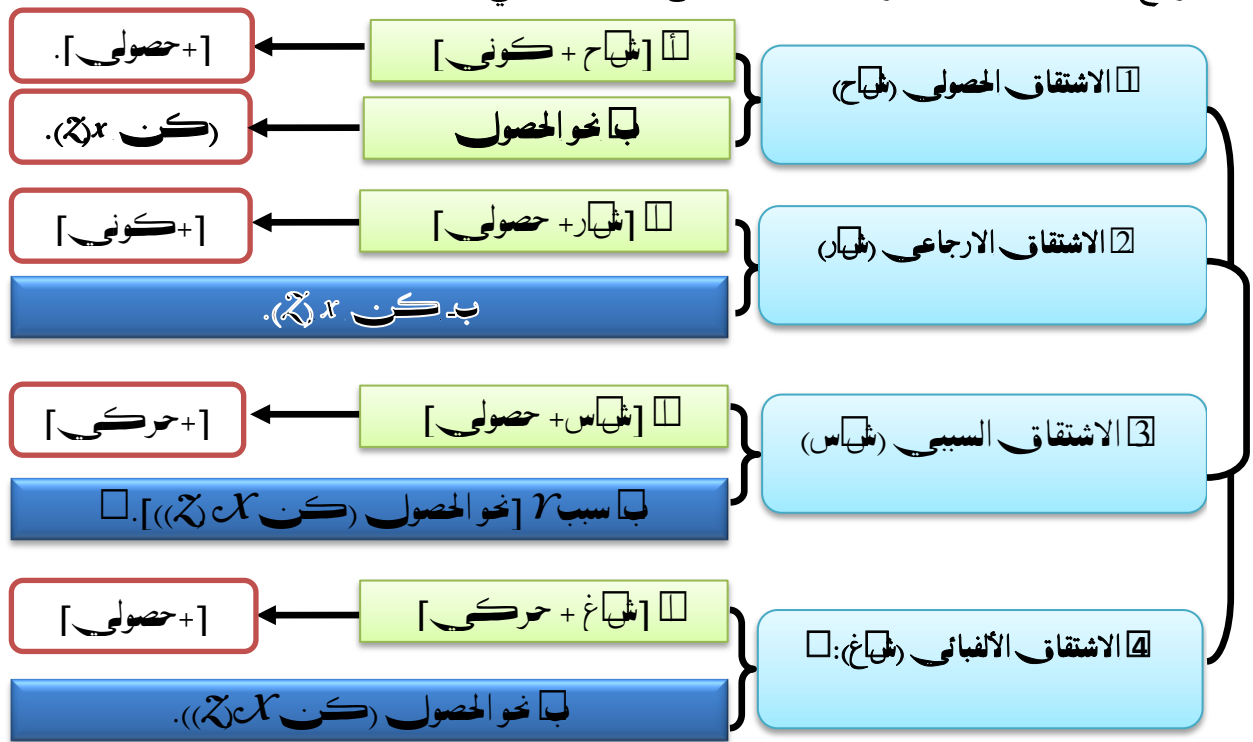
إذن حتّى ولتركوك قد استند إلى أفكار دلالية سابقة عنه في جدولته الدوري هذا، وفي الحقيقة ما كان مازن الوعر ليهتمّ بهذا الطرح لولا الجوانب الإيجابية التي تسمه، ومنها:  
أ- إنّ هذا البرنامج لوالتركوك الدلالي هو نظام يعمل على نحو جيّد ضمن مقولات النموذج التصنيفي الدلالي.<sup>1</sup>

ب- إنّ هذا البرنامج يلائم بشكل ممتاز التراكيب اللغوية بما في ذلك العربية واللغات التي تعتمد على ظواهر الاشتقاق كما يضاف إلى ذلك أن مادة اللغة العربية يتطلب مثل هذا النظام؛ من حيث مناسبتة للأوضاع النحوية التركيبية وبنية توليد الجمل والتراكيب، مثل التراكيب الفعلية اللازمة والمتعدّية<sup>2</sup> والتراكيب الاسمية ذات الأخبار الكونية والتراكيب

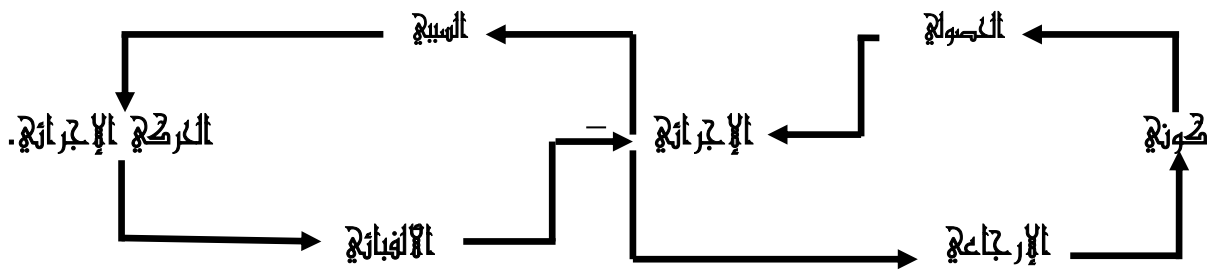
<sup>(1)</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 83 -بتصرف-

<sup>(2)</sup> مازن الوعر، المرجع السابق. ص 84 -بتصرف-

الاسمية اللازمة والمتعدية. انطلاقاً من هذا الطرح فإنّ النظام الاشتقائي الثنائي الاتجاه يتألف من أربع معادلات دلالية مرتبة تسلسلاً على الشكل التالي:



وإذا حاولنا تطبيق وجهة نظر تشيف لعام: (1970م) فإنّ بعض الأفعال هي -أصلاً- (وراثية-كونية) و(حركية-إجرائية) وبعضها الآخر اشتقائي فقط. هذا وقد مثلّ مازن الوعر للإجراء الاشتقائي الدلالي للنظام الثنائي الاتجاه في الصورة التالية:



النظام الدلالي ذو الاتجاه الثنائي (تشيف: 1970م)<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 80، وينظر كذلك: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب اللسانية. ص 84، ومصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة؛ دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية. ص 219-220. -بتصرف-



ب- صيغ الحالات كمعيار لضبط الدلالة عند تشالز فليمور: تتفق نظرية الحالات الدلالية التي صاغها تشالز فليمور مع مبادئ الدلالة التوليدية، وبخاصة في اعتبارها البنية العميقة للعبارة يجب أن توصف من خلال البنيات المنطقية، هذه الأخيرة التي تأخذ تمثيلاً نظرياً تجعل الحالات الدلالية تفسر وفق المعادلة التالية:  $[[x. y. z -] +]$ ، حيث إن دلالة الخط الفارغ (-) هو محلّ الفعل في البنية العميقة، ثم إن الرموز الرياضية  $(x. y. z)$  هي مواد لغوية ترتبط بالمسند الخبري المركزي (فعل).

أما عن الاختلافات الأولية للبنى المنطقية في نظرية الدلالة التوليدية فإن مازن الوعر يحصرها في النقاط الآتية:<sup>1</sup>

النقطة الأولى: العناصر اللغوية (*Arguments*) تستبدل في نظرية الحالات الدلالية بما يسمى الحالات (*Cases*).

النقطة الثانية: هذه الحالات ترتب من اليمين إلى اليسار طبقاً لهياكل معين. إن الفعل يعطي مثلاً هو فعل ذو محلات ثلاثة يتطلب فاعلاً (فا) وهو المعطي ومستفيداً (مس) وهو المستقبل وموضوعاً (مو) وهو الأعطية. هذه المحلات تقع في رتبة معينة، وهي: (فا، مس، مو) ويعدّ (فا) من أكثر الاختيارات المألوفة ليحلّ في خانة الفاعل النحوي حيثما وقع، وعند غياب (فا) فإنّ (مس) هو الاختيار الأفضل ليحلّ في خانة الفاعل النحوي، وفي غياب (فا و مس) فإنّ (مو) يحلّ في خانة الفاعل النحوي .. وهكذا.

إذا هذا الإجراء الذي سمح لموقع الفاعل النحوي أن يكون محله مجموعة من الاختيارات وهي تجسد حالات لها إسقاطات واسعة في مختلف اللغات، وبالتالي فإنّ هذه الصيغة المستحدثة للبنية العميقة تشبه الإجراءات المستخدمة في نظرية الدلالة التوليدية إلى حدّ بعيد مما يجعلنا نصنفها ضمنها.

<sup>1</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 67 وما بعدها.

وقد فصل العلماء في هذه الحالات وحاولوا جعلها بصيغة تستجيب لأكثر عدد ممكن من المواد اللغوية عبر مختلف اللغات، على النحو الذي يوضحه هذا الجدول:<sup>1</sup>

أنواع الفعل	أفعال أساسية	الجر	المستفيد	المكان
1- كوني	مو (كون)	مع، مو (كون)	مس، مو (كون)	مو (كون)، مك
2- إجرائي	مو	مع، مو	مس، مو	مو، مك
3- حركي	فا، مو	فا، مع، مو	فا، مس، مو	فا، مو، مك

ويواصل مازن الوعر التعليق على هذا الجدول بقوله:<sup>2</sup>

إذا نظرنا إلى المسألة من البعد العمودي، فإننا نستطيع أن نصف الأفعال كما يلي:

أ- كوني [أمرى، استمراري]

ب- إجرائي [أمرى، + استمراري]

ج- حركي [+أمرى، + استمراري]

وإذا نظرنا إلى المسألة من البعد الأفقي فإننا نستطيع أن نصف الأفعال على النحو الآتي:

أ- أساسية (حركي، موضوع فقط)؛

ب- تجربة (إحساسي، عاطفي، إدراكي)؛

ج- مستفيدة (ملكية، نقل الملكية، إضافة، زيادة)؛

د- مكانية (الظروف المكانية، الاتجاهات).

<sup>1</sup>- مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، 70

<sup>2</sup>- ينظر: المرجع السابق، ص 71

ويواصل الوعر قائلاً: إنّ الحالة الدلالية (مو) هي وجوبية أمّا الحالات الدلالية (مج) و(مس) و(مك)، فهي حالات جوازية.

إنّ إحصاء عدد الحالات المدروسة في (2500 تركيباً) مأخوذة من نص روائي بين النتائج الآتية:

كوفي ← (30%)

إجرائي ← (13%)

حركي ← (48%)

هذا بالنسبة للبعد العمودي، أمّا البعد الأفقي فقد بين النتائج الآتية:

أفعال أساسية ← (39%)

أفعال مجربة ← (29%)

أفعال مستفيد ← (5%)

أفعال مكانية ← (27%)

ومن هنا نرى بأنّ نظرية الحالات الدلالية قد وافقت على تعدّد البنى العميقة، فقد أصبح كذلك لها ثلاثة بنيات دلالية تعمل على مستوى البنية العميقة لتحديد الدلالة وضبطها، يقول مازن الوعر: " .. أمّا نظرية الحالات الدلالية طبقاً للنموذج المقدم، فإنّها تقدّم أيضاً ثلاثة أنواع من البنى العميقة، ولكن بما أنّ الحالات المحددة دلاليًا تستعمل من أجل العناصر اللغوية فإنّ هذه النظرية تقدّم العديد من البنى العميقة التي تسمح لنا بالاختيار.."<sup>1</sup> وهذا قد فتح الموضوع مرة أخرى لتظهر معه نماذج أخرى وأطاريح جديدة.

<sup>1</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة ، 72

ج- صيغ الرتبة والاشتقاق كمعيار لضبط الدلالة عند مكاولي: وهو نموذج آخر اهتم بتعميق مفهوم البنية العميقة<sup>1</sup>، مبني أساساً على توسيع الآلية التحويلية للاشتقاق من البنية السطحية على شكل يتوفر تقليص القواعد الدلالية التفسيرية، وتوسيع إمكانية ربطها بالتمثلات الدلالية، ومن ذلك فقد تم الاشتراط على التراكيب أن تكون أكثر تجريدًا مما كانت عليه في السابق.

من هنا كان على علماء هذا الطرح إعادة النظر في المقولات الوصفية بحيث تفسر نظاماً لغوياً يقوم بربط البنيتين ربطاً معقولاً ومنساقاً للنموذج الدلالي التوليدي التي يهدف به (مكاولي) فيه إلى اعتماد تفصيلات جديدة مبنية على معيار الاشتقاق، جاءت في تعليقه الآتي: "الاشتقاق هو نسيج من النظم اللغوية التي تقوم بربط البنية السطحية بالبنية العميقة وتكون البنية المنطقية لكل جملة من شكل مشجرٍ يتضمّن بعض المصطلحات النحوية والعناصر الشبيهة بالفعل الذي يسمى محمولاً (*Predicate*)، والعناصر الشبيهة بالأسماء التي تدعى بالمواضيع (*Arguments*) وتكون العناصر النهائية (*Terminal modes*) للبنية السطحية عبارة عن وحدة معجمية (*unité lexicale*)، ويكون الاشتقاق عبارة عن مجموعة من المشجرات المرتبطة التي تفصح عن المراحل المنتظمة، والتي يتمّ من خلالها تحويل البنى المنطقية إلى بنى سطحية، وتكون العلاقة بين المرحلتين؛ من مراحل الاشتقاق عند قواعد التطابق (*correspondance rules*) التي تعكس بشكل فعلي العلاقات القائمة التي تُعنى بتحويل الجمل..<sup>2</sup> فهذا القول يعني أن البنية المنطقية ستكشف عن مجموعة من العلاقات القائمة بين المحمول الرئيس والمواضيع الأساسية من دون اعتبار عامل زمن الحدث (**الفعل**) وبالتالي فإنه يقترح التحليل الآتي:

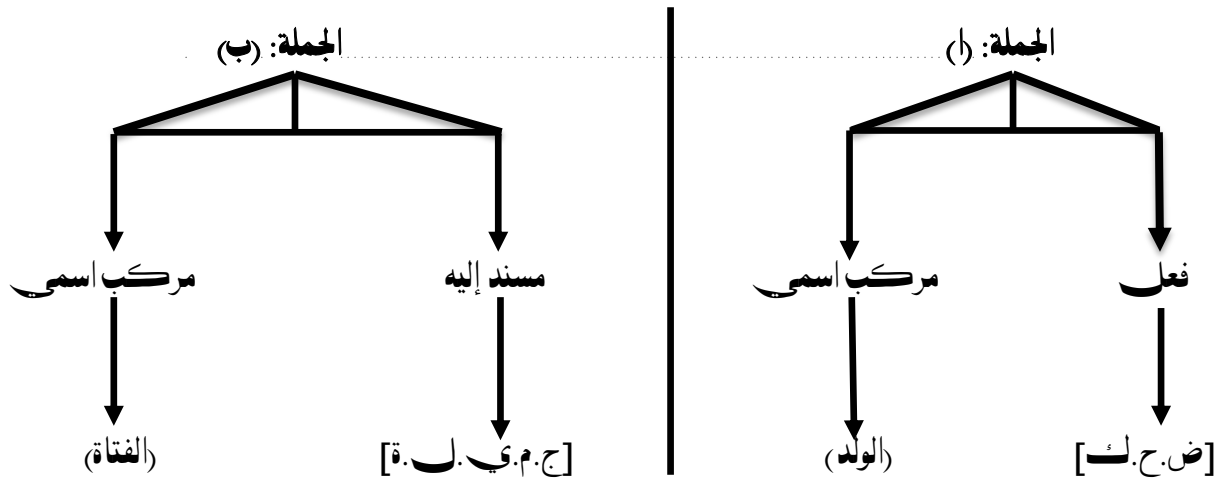
الفاعل ثمّ المفعول غير المباشر ثمّ المفعول المباشر، ومن هنا -بهذا التحديد- وضع علماء الدلالة ثلاث بنى منطقية هي:

<sup>(1)</sup> عبد المجيد جحفة، مدخل إلى علم الدلالة الحديثة. ص 78-79-80 -بتصرف-

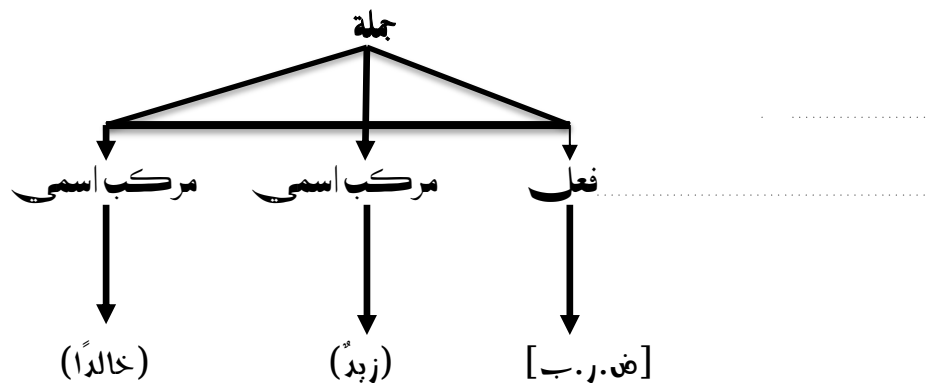
<sup>(2)</sup> أحمد مومن، اللسانيات؛ النشأة والتطور. ص 258. -بتصرف-

- ا- المحمول ذو الموضوع الواحد ← تمثيله الرياضي  $م + م + 1$ .
- ب- المحمول ذو الموضوعين ←  $م + م + 2$ .
- ج- المحمول ذو ثلاثة مواضع ←  $م + م + 3$ .

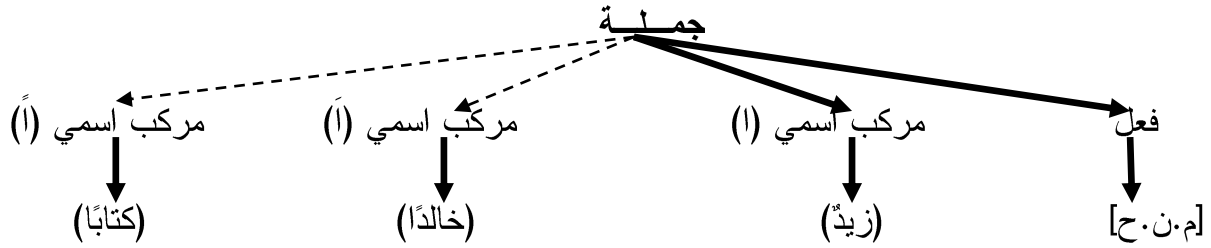
وهذه القواعد التي تندمج في الاستعمال الفعلي للغة تكون البنى المنطقية المكونة لكل جملة وعليه فجملة (ضحك الولد)، التي تمثلها الكتابة: (ض.ح.ل) ← (الولد)، مثلها مثل الجملة الاسمية (الفتاة جميلة) التي تكتب بدورها على النحو التالي: (ج.م.ي.ل.ة) ← (الفتاة)، وتكون البنية المشجرة لكلا الجملتين على النحو التالي:



أمّا ذات الموضوعين مثل: (ضرب زيدٌ خالدًا) فيتمّ تمثيلها على النحو التالي: [ض.ر.ب]+ (زيد خالد) وتمثيلها التشجيري يكون كالتالي:



أما تمثيل جملة ذات ثلاثة مواضع وليكن مثلا: (منع زيدٌ خالدًا كتابًا) الذي يمثل خطياً على النحو التالي: [م.ن.ح] ← (زيد، خالد، كتاب). ويمثل تشجيراً كالتالي:



ومن أجل ذلك فإنه قد شارك مجموعة من العلماء في تطوير الدلالة التوليدية التي شملت تغيراتها وتعديلاتها عدة مفاهيم إجرائية، وبخاصة تلك المتعلقة بالبنية العميقة وبعض القواعد الاشتقاقية الأخرى والتمثلات الدلالية، ولم يعد كلٌّ من "ليكون" و"روس ومكاولي" يعتبرون علم الدلالة التوليدية على أنها ضرب من القواعد التحويلية.

لأن القواعد التحويلية أصبحت لا تتعدى حيز المقاربات اللغوية التمهيدية المنعوتة بمحدودية الآفاق .. وهكذا أصبح موقف الدلالة التوليدية من القواعد التحويلية مماثلاً لموقف هذه الأخيرة من اللسانيات التصنيفية البلومفيلدية، وهذا هو موقف "مكاولي" الذي كان قد صرح في أول الأمر أن الدلالة التوليدية كالزائدة الفطرية إلى جانب القواعد التوليدية..<sup>1</sup> ومن هنا ننتقل إلى نموذج غروبر.

**د- صيغ ما قبل المعجم كميّار لضبط الدلالة عند غروبر:** لم يكن غروبر بعيداً عن التطوّرات السريعة التي شهدتها الدلالة في إطار المشروع التوليدي التحويلي منذ نشأته ومع مختلف تطوّراته، كما كان على اطلاع قريب بنموذج تشالز فليمور، يقول جحفة: .. وقد عاصر نموذج غروبر نموذج فليمور وشابهه في عدة أشياء ومن أوجه الشبه بينهما اقتراح مستوى تمثلياً للدلالة أعمق ممّا عرف بالبنية العميقة عند ذوي الدلالة التأويلية، ويسمى غروبر المستوى الذي يقترحه المستوى ما قبل المعجمي (*prelexical level*) وكما تشير التسمية

(<sup>1</sup>)- ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 86.

فالعناصر النهائية في البنيات الشجرية ليست وحدات معجمية، إنها في حقيقة الأمر، اوليات دلالية (*semantic primitives*) يشكّل جميعها الوحدات المعجمية فيما بعد..<sup>1</sup> ومما يتضح في هذا القول هو أن أطروحة غروبر تنص أساساً على استحداث نظام اشتقاقي ما قبل المعجم؛ بحيث تجعل العلاقات النحوية والتركيبية والدلالية والصوتية بنية نسقية واحدة، تتقصى الدلالات على مستوى البنية العميقة، وقد خصّ غروبر بالتحليل الأفعال نظراً لصبغتها المركزية داخل العبارات المولدة والمحوّلة.

**هـ- صيغ التفسير العرفاني كـمـيار لضبط الدلالة عند جاكندوف:** يعدّ جاكندوف من أهمّ النقاد وأشدّهم الذين تتلمذوا على يد تشومسكي نفسه مباشرة، وكانت ملاحظاته التي سجلها على تشومسكي من أهمّ المسوغات التي دفعت به -تشومسكي- إلى إعادة النظر -كلّ مرّة- ونماذجه التجريبية، وقد كان متشبعاً أكثر من غيره بمبادئ التوليدية التحويلية من جهة، ومن جهة أخرى كان على اطلاع واسع بما تمّ تطويره في اللسانيات الأوروبية منذ سوسير وحتى العلماء الذين سبقوه، الأمر الذي جعله يدقّق في تفصيلات النظريات الدلالية المعروضة في إطار الصرح التوليدية التحويلية، لاسماً ربط الدلالة بالمعجم، ومن هنا يتبادر إلى تأملات جاكندوف الربط بين النحو والدلالة، وبذلك فإنّه يرى بأنّ الحلّ المناسب لهذا الجمع هو تناول الدلالة المعجمية وفق الدلالة العرفانية من خلال أدوات التحليل التي أثبتتها التوليديون التحويليون.

تنصّ الأطروحة الدلالية الناجمة عن توازي العلاقات المحورية بين المداليل اللغوية المستعملة في كل مناسبة كلامية مع الأدوار المحورية التي توظف في إطار الوحدة المعجمية ووفق قوانين التناسق بينها.

هذا وقد اقترح جاكندوف ثلاثة محاور أساسية، وهي:

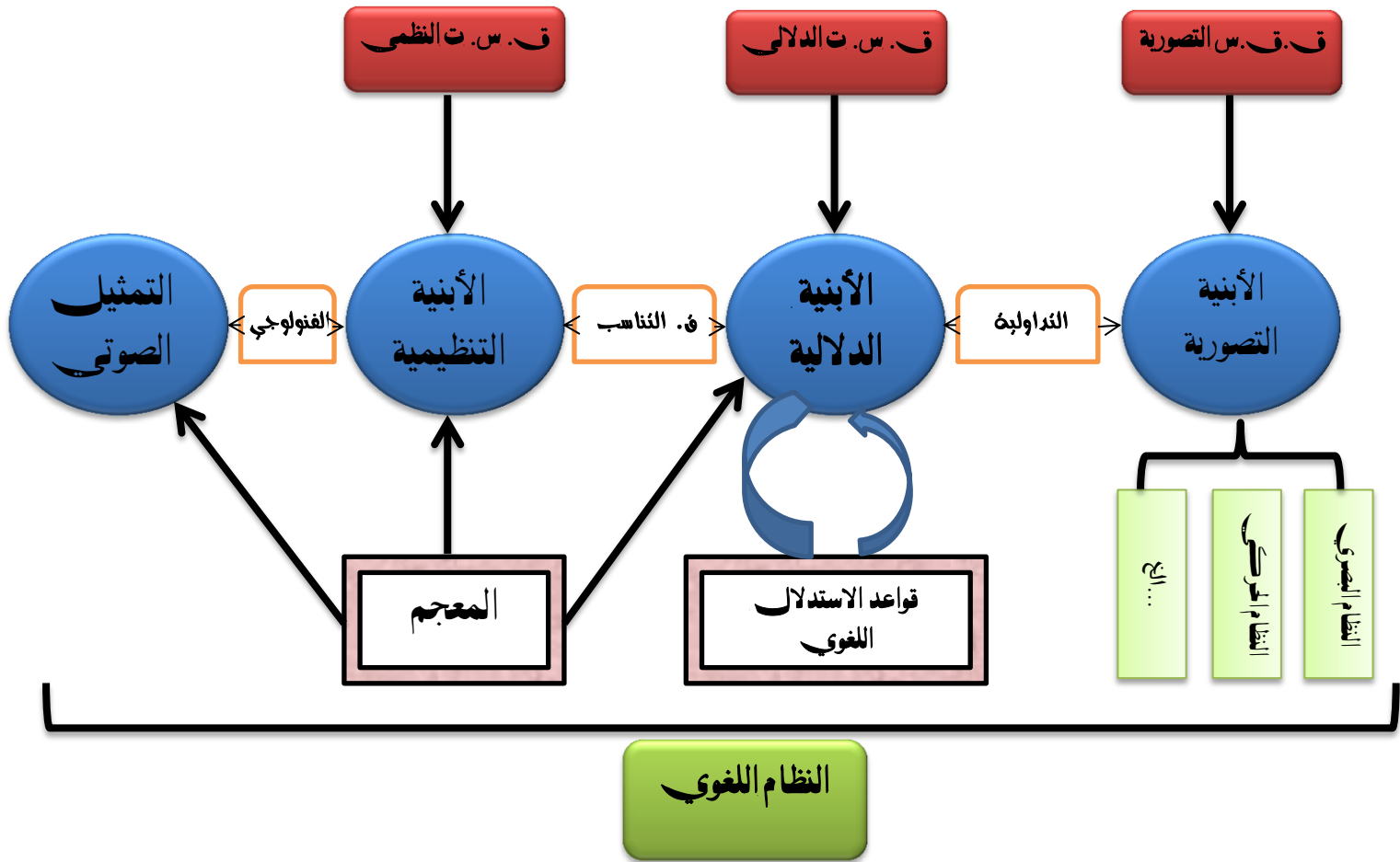
(<sup>1</sup>)- عبد المجيد جحفة، مدخل إلى علم الدلالة الحديث. ص 78 -بـنـصـرّف-

أ- الضوابط الانتقائية.

ب- الضوابط الثابتة.

ج- الضوابط الدلالية المندرجة.

ولشرح نظريته فإنه يقترح التمثيل الشجري الآتي:<sup>1</sup>



ومن هذا التمثيل العجري يطرح جاكندوف مجمل أفكاره عن الدلالة في النظام اللغوي؛ حيث إنه قد أضافه جملة من المستويات والقيود غير اللغوية، التي يستند إليها مستعمل اللغة في بناء جملة وخطاباته مثل البنية التصورية التي يستوحي منها معانيه ودلالاته وهذه البنية تتفرع إلى جملة من المدركات الذهنية والعرفانية مثل المعلومات التي تقدمها الحواس

<sup>1</sup> - راي جاكندوف، علم الدلالة والعرفانية. تر: عبد الرزاق بنور، ص75



## خاتمة:

لقد أدت هذه النماذج الدلالية إلى توسيع البحث اللساني التوليدي التحويلي على مستوى التراكيب والهدف من تحليلها وكيفية فعل ذلك، كما كانت الاختبار الفعلي والصارم لتجريب هذه الأفكار ومبادئها، وقد عمل أصحابه على بناء علم جديد في صلب البحث العلمي اللساني وهي الدلالة وفق الفهم الحديث للدلالة التي لم تقتصر فقط على اللسانيات وعلم الدلالة الكلاسيكية، وإنما توسعت إلى علوم أخرى مثل علم النفس الإدراكي وعلم الدلالة الاجتماعي كما استثمرت بشدة بعض النظريات في الفلسفة مثل النظرية الجشطالتيّة ونظرية رؤية العالم ولا يفوتنا أن ننوه بدور علماء الدلالة الحديثة في إعادة ترتيب النظريات اللغوية ورسم الأهداف الجديدة للسانيات عموماً.

إنّ العالم العربي قد تتبّع تشومسكي منذ مرحلته الأولى، وقد شهدوا النقود التي صاحبت نظرياته وبالتالي فقد تتبّعوا نشأة الدلالة الحديثة خطوة بخطوة بما في ذلك عبد القادر الفاسي الفهري محمد غاليم ومازن الوعر، محمد علي الخولي وميشال زكرياء وآخرين كثير.. الخ بالرغم من أنّ بعضهم قد تتبّع التطورات المستحدثة في هذه النماذج الدلالية المتكررة، على النحو الذي نجده عند الفاسي الفهري ومحمد غاليم، في حين اكتفى الآخرون بنموذج واحد ولم يتجاوزوه إلى أخرى على النحو الذي سنراه مع مازن الوعر.

(<sup>1</sup>)- عبد المجيد جحفة، مدخل إلى علم الدلالة الحديثة. ص 80 -بتصرف-

# الفصل الرابع:

بمعنوان: تأثير مازن الوعر بمنطق التحليل اللساني التوليدي  
التحويلي والدلالي التصنيفي

ويتضمن العناصر الآتية:

أ- المجالات النظرية المشروعة لتطبيق مبادئ النحو العالمي.

أ/أ- المقدمة الأولى؛

أ/ب- المقدمة الثانية؛

أ/ج- المقدمة الثالثة؛

ب- الفرضيات التأسيسية لنظرية مازن الوعر في التراكيب:

ب/أ- المصادر الأولى إلى المصادر السادسة.

ج- المواد والمفاهيم الأساسية التي تسهم في هندسة نظرية مازن الوعر؛ أمثلة تطبيقية.

د - التفسير الداخلي البياني للمكونات الجمالية على مستوى البنية  
النحوية الشكلية العلائقية، والبنية الدلالية المعنوية.

و - تفسير مازن الوعر للتراكيب، ومفهوم التوليد النحوي والدلالي لصيغ  
المبني للمجهول؛ معالجة أدنوية.

\*\*\*\*\*

**نتيجة:** ينطلق كل باحث أو منظر من مقدمات وأصول ثابتة يجدها جاهزة بشكل قبلي، ثم يحاول التركيز عليها لبناء توجهه العلمي الخاص، وحال التفسيريين هنا أنهم على صنفين في ذلك، أحدهما يعتمد على أصل واحد وهي اللسانيات التوليدية التحويلية بمختلف مراحلها التطورية التي شملت التراكيب النحوية والنظام المعجمي وال fonولوجية، ويحاول إعادة تفسير اللغة العربية دون الالتفات إلى الأصول التراثية للعربية أو الأخذ بها على النحو الذي نقرؤه مع مدونات الباحث المغربي (عبد القادر الفاسي الفهري).

وهناك صنف ثانٍ وهو الذي حمل على عاتقه عناء الإقرار بالأصول العربية ودمجها مع مختلف البرامج اللسانية الحديثة المتطورة لصياغة نظرية علمية شاملة، وهي محاولة (مازن الوعر) التي تصبوا إلى إعادة النظر في عناصر التراكيب الأساسية في اللغة العربية<sup>1</sup> وبالتالي صياغة نظرية لسانية حديثة لتحليل وتفسير هذه التراكيب من خلال تحديد مختلف العمليات النحوية والدلالية التي يستعملها المتكلم الفصيح وتحديد العلاقات المتحكمة في ذلك، ومن خلال مقارنة وقياس مدى تطابق النتائج التي توصل إليها علماء العربية في القديم مع المدرسة التوليدية التحويلية والمدارس الدلالية التي انطلقت من آراء تشومسكي ثم أقامت صرحاً علمياً خاصاً بها، والتنبية إلى مواطن الإبداع والأصالة من جهة وإصلاح الخلل من جهة أخرى.

ومن هذا المنطلق فإننا لا نستطيع وضع كل التفسيريين في خانة واحدة، أو أن نجعل كل من يقترب إلى التفكير التوليدي التحويلي تفسيرياً، وحمله من بعد ذلك على التأثير بها وبغيرها من المناهج اللسانية الغربية، وبخاصة زعماء الكتابة والتأليف التوليدي التحويلي العربي، حيث يمكن - من باب - الإنصاف والتمحيص الموضوعي النظر إليهم من زوايا متعددة، وهي:

(أ) - التفسيريون المصنّفون.

(ب) - التفسيريون المترجمون.

<sup>1</sup> وبهذه الصيغة جاء كتابه الذي اشتهر به تحت عنوان: " نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية" وهو في أصله أطروحة للدكتوراه قدمت باللغة الإنجليزية لجامعة جورج تاون الأمريكية، ونوقشت في صيف 1983م.

### ج) - التفسيريون المنظرون.

**أما التفسيريون المصنفون** فهم الأقدم عهداً وينقسمون على أنفسهم إلى قسمين: قسم تكون في الغرب مباشرة على أيدي التوليديين أو القريبين منهم ثم عملوا على التعريف بهذه الثقافة سواء باللغات الأخرى وغالباً تكون (بالفرنسية أو الإنجليزية)، أم باللغة العربية، والقسم الثاني هو الذين تلقوا هذه المعرفة بواسطة المؤسسات العلمية العربية، فأخذوا على عاتقهم شرح تفاصيل هذه النظريات من حيث المقولات العلمية المؤسسة أو من حيث كليات التطبيق على اللغة العربية على النحو الذي نجده عند (ميشال زكرياء ومحمد الشكري ومحمد الوادي وسمية المكي.. الخ).

**أما التفسيريون المترجمون** والذين يعرفون نوعاً من القيد الثقافي تجاه النصوص التي ينقلونها إلى الثقافة المحلية لا يمكن حملهم على صفة التأثر؛ لأن ذلك مطلوب بشكل مسبق وعادة ما نجدهم يبتكرون مصطلحات جديدة أو عبارات علمية مستلثة مباشرة من النصوص المستهدفة وهم مجبرون في أحيان كثيرة على خلق نوع من الموازنة بين الخطاب العلمي المترجم والمترجم على النحو الذي نلاحظه عند كل من: (عبد المجيد جحفة ومحمد الرحالي ومحمد فتيح وحمزة بن قبال المزني، و خليل أحمد عمايرة وعبد القادر المهيري.. وغيرهم)، فإنه من باب التعسف قياس تأثرهم بالنماذج الغربية.

**وأخيراً التفسيريون المنظرون:** وهم -أيضاً- على صنفين: أصحاب النظريات الكاملة ولهم عادات إجرائية واضحة، على النحو الذي نجده عند: (عبد القادر الفاسي الفهري وجواد باقر ومحمد الخولي ومحمد الأوراغي)، وصنف ثانٍ مثله (مازن الوعر ومحمد غالب)، وهما في وضعية بناء النظرية والتأسيس لتحليل جديد يهدف إلى فهم اللغة العربية وإعادة تفسير أركانها تفسيراً يهتم بالأنساق العلمية المطردة وفق نتائج يمكن استثماره في توسيع البحث أمام مجالات لسانية متطورة مثل اللسانيات الحاسوبية وتعليمات اللغة العربية، وهذا يفتح المجال واسعاً أمام المنظرين للتأثر نظراً لقلّة التزاماتهم المنهجية والمعرفية والتي يمكن تسميتها بـ(المرحلة

التجريبية) التي يصعب إلى حدّ ما الصمود فيها أمام المعرفة الجديدة، عكس أصحاب النظريات الجاهزة الذين ارتبطوا مباشرة بقناعاتهم التي وجّهوها نحو تكريس البناء النظري لها. أولاً؛ التأثير بالمجالات النظرية المشروعة لتطبيق مبادئ النحو العالمي على التراكيب العربية في إطار نظرية حديثة عند مازن الوعر:

ينطلق مازن الوعر في محاولته لإعادة إنتاج تفاسير جديدة بمعمول حدثي خاص بالتراكيب العربية كخطوة تمهيدية لبناء مشروع أوسع يهدف إلى تفسير مختلف البنيات اللغوية العربية وتأسيس فهم منطقي وعميق باللغة العربية من منطلقين أساسيين يبررّ بهما هذه المحاولة الأصيلة، وهي:

أ- التأثير من حيث المنطق (المقدمة) الأول:

وهي تعود -أساساً- إلى البديهيات ومسلّمات النحو العالمي (التي نسلت من نشوء مسكّي إلى النظرية العربية عبر مازن الوعر وغيره) بخاصة الذي يرمي إلى الكشف وتفسير الكليات اللغوية التي تتحكّم في اللغات الطبيعية، وتمثّل هذا المشترك البشري الذهني الذي يتوارى ويتستر في البنيات اللغوية غير المدركة بشكل واضح وواعٍ ومباشر.

فاللغة بهذا الوصف أصبحت باطنية ومستترة لا تسهل على مستعمل اللغة الولوج إليها بالشكل البسيط التام، لأنها أقرب ما تكون فطرية منها إلى الاكتساب والتعلّم والدرية والصناعة وبالتالي فإنّ طبيعتها لا تختلف عن طبيعة الأشياء الأخرى المشتركة بين بني البشر والمتوفرة في الكون بالشكل اللازم والكافي، وهي تتوافق من حيث أسسها ومحركاتها مع باقي الغرائز التي برمجت في الإنسان بشكل فطري مسبق، وهي تتحفّز وتتحرك وفق نظم غامضة مباشرة عند وصلها بالشروط والمنبّهات البيولوجية والسيكولوجية المناسبة تحركاً مثاليّاً، دون عناء كبير أو جهد تام الإدراك والوعي.

فبالرغم من أنّها أكثر الأشياء هيولية في عمق الذهن البشري إلا أنّها لا يمكن أن تدرس خارج الطبيعة البشرية المادية والكونية للأشياء، أو أنّها شيء آخر غير اللانهاية المتميزة على

حدّ تعبير تشومسكي الذي يواصل قائلاً " .. التي تتجلّى في أنقى أشكالها في الأعداد الطبيعية 1، 2، 3، .. فالأطفال لا يتعلّمون هذه الخصوصية، أمّا إن لم تكن المبادئ الأساسية موجودة بشكل مسبق في الدماغ فلا يمكن لأيّ قدر من الأدلة أن يوفرها، ولا يلزم أيّ طفل كذلك أن يتعلّم أن هناك جملاً تتألف من ثلاث كلمات، وأنّ جملاً أخرى تتألف من أربع كلمات، لكن ليس هناك جمل من ثلاث كلمات ونصف، فمن الممكن دائماً تكوين جمل أكثر تعقيداً، لها شكل ومعنى محدّدان، ويجب أن تكون هذه المعرفة قد جاءت إلينا من (اليد الأصلية للطبيعة) بصفتها جزءاً من إعدادنا الجيني..<sup>1</sup> فكلّ اللغات البشرية محكومة بهذا الناموس العام، ولما كانت اللغة مستحيلة الاقتحام من جهة لقصور مناهجنا وعلومنا في فهمها وإدراك كنهها ومحتوياتها المادية فإنّ الدخول إليها من جهة التراكيب والبنىات يتيح لنا بدلاً ظرفياً إليها.

وهذا بالبناء على معيار كيفية توليد ما لا نهاية له من الجمل الصحيحة، هو المبدأ الرابط المثالي والمضمون الذي يراه مازن الوعر كاف لقياس اللغة العربية على باقي اللغات الطبيعية -هذه الأخيرة- التي طبّق عليها التوليديون جلّ فرضياتهم، فهو ينظر إلى اللغة العربية على أنّها لا تختلف عن اللغات الأخرى، من حيث كونها " .. مجموعة موحّدة من المكوّنات البنيات النحوية والصرفية والمعجمية.."<sup>2</sup> فالقواعد الكلية التي تحكم جميع اللغات والتي تستغرق اللغة العربية كفيلة بتأهيلها لتطبيق مقولات هذه النظرية عليها، بل وأكثر من ذلك فإنّ الوعر يرى بأنّ هذا التطبيق سيقدم تفسيراً أكثر شمولية وعمق ودقّة من ذي قبل وبشكل موضوعي قابل للاستدلال العلمي بعيداً عن المقاييسات الدوغماتية التي حاصرت اللغة العربية منذ قرون خلت.

### ب- تأثره بالمنطق (المقدمة) الثاني:

وهو المستند الآخر الذي اعتمده -الوعر- والذي كان في أصله عبارة عن محاولات سبقته في هذا المجال، والتي كان مبعثها -هذه المرة- من اللسانيات العربية التي شكّلت تجربة بعض

<sup>(1)</sup> - نوام تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن. تر: حمزة بن قبلان المزيني، ط7، المجلس الأعلى للثقافة القاهرة مصر: 2005م، ص86 بتصرف

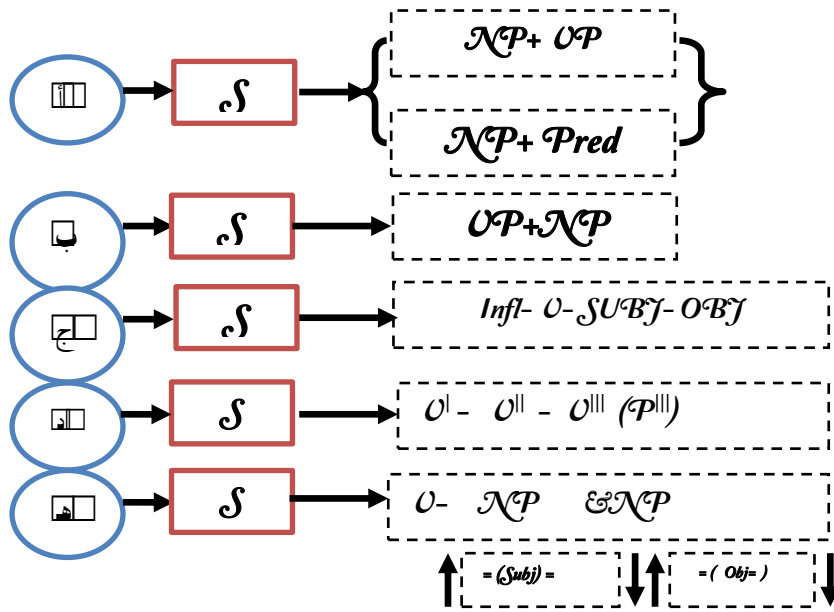
<sup>(2)</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص15 بتصرف

الباحثين العرب في الفترة الحديثة الذين تأصلت فيهم اللسانيات الغربية، ووثقوا في قدرتها على تجاوز بعض المشكلات التقنية التي توارثها العقل العربي القياسي عن العلماء القدامى، ومحاولة منهم لتخطيها فقد صاغوا فرضيات جديدة لتفسير البنيات الأساسية للغة العربية منطلقين -في ذلك- من فهمهم للتراكيب مع توجيه تصورٍ ضروريٍّ لتبيين قصورها ومواطن الخلل في تطبيقاتها المطرّدة، وبالتالي إعادة النظر في النتائج التي توصلوا إليها -خصوصاً- وأنهم قد وقعوا في متاهة الجزئية وعدم صمود مقترحاتهم أمام التفسير الشمولي والكلي للأحداث اللغوية التي توفرها اللغة العربية.

ومن ناحية أخرى فإنّ استثمارهم لهذه المقولات اللغوية قد أبعدت إلى حدّ ما الجانب الدلالي، واستغرقت -أكثر فأكثر- الجانب النحوي البنائي، ومن هنا كانت اهتماماتهم عظيمة بتفسير العلاقات النحوية ممّا ضيق المجال أمام المعنى، وبذلك فقد لاحظ مازن الوعر نوعاً من انتقاء المواد اللغوية التي تتجاوب مع توصيات النحو العالمي واستبعاد مواد أخرى واعتبرها من الخصائص التي تتعلّق باللغة العربية دون سواها، ومن هذا يرى الوعر أنّ "مثل هذه التحليلات اللسانية ستكون غير كافية وغير دقيقة لشرح الوجوه الدلالية للتراكيب العربية"<sup>1</sup> ومن هنا ينطلق الباحث في عرض وسرد الفرضيات السابقة ونقدها جملة وتفصيلاً متتبعا التسلسل الآتي:

ج- المقدمة الثالثة؛ المصادرات والفرضيات السابقة التي يجب النظر فيها:

<sup>(1)</sup> - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 92 بتصرّف



هذه هي أهم المناهج والاقتراحات التي حاولت تعقيد التراكيب العربية وغير العربية (الكلمية) في قواعد عرضها الوعر في مقدمة حديثه عن أهم الفرضيات التي قاربت التراكيب الأساسية في اللغة العربية التي حدّدت مصادرها من جهتين مختلفتين؛ يقول الوعر: "إنّ المناهج اللسانية التي تناولت التراكيب الأساسية وقواعدها في اللغة العربية تأتي من مصدرين اثنين؛ المصدر اللساني الأوّل كان قد وضعه الباحثون اللسانيون الغربيون الذين فهموا المنهج اللساني التحليلي للتراكيب العربية من وجهة نظرهم اللسانية الحديثة، أمّا المصدر الثاني فقد كان وضعه الباحثون اللسانيون العرب الذين فهموا التراكيب العربية من خلال منهج لساني غربي حديث<sup>1</sup>.. وبالتالي فإنّ هذه الفرضيات السابقة قد صنّفت باعتبار مرجعها إلى صنفين: وهما: الفرضيتان (أ+ب) المنبعتتان من المصدر الغربي الأوّل، بينما تبقى الفرضيات (ج+د+هـ) صادرة عن المدرسة التحليلية العربية، ومنطقها جميعا يكون كالآتي:

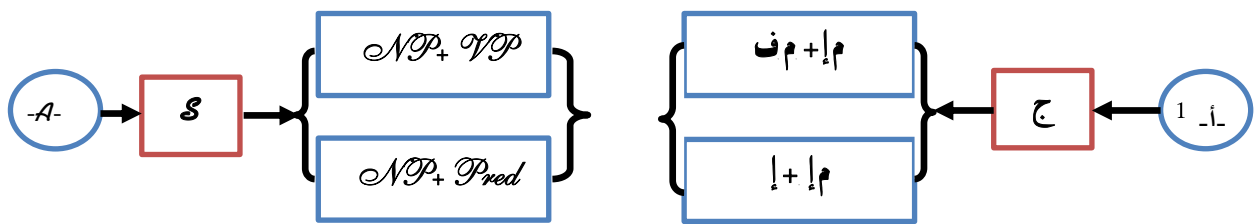
### أ) - الفرضية الأولى:

يعدّ هذا الاقتراح من أشهر القواعد التي دعا إليها باحثون غربيون كثير وصاغوا منها المبدأ الأساسي الأوّل الأكثر إقناعاً لتحليل مختلف التراكيب العربية الأخرى وقد كان في البداية

<sup>(1)</sup> - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 92 بتصريف



سنو (J.snow 1965) السباق إلى هذا الطرح، وتبعه في ذلك كل من كاين (C.Killean 1966) ولويكوتش (U.Lewkowiez 1967)،\* ثم تبعهم بعد ذلك بعض الباحثين العرب وعلى رأسهم يوسف عوض (1973م)، وهم جميعا متفقون على أن التراكيب العربية تنبني على مقولتي (مركب اسمي + مركب فعلي) أو من (مركب اسمي + مسند) وإذا قارنا هذه المعادلة الأولى بمعادلات النحو التوليدي التحويلي فإننا نجدنا مطابقة -تماما- مع التي اقترحها تشومسكي سنة 1957م، كما هو الحال في هذا الشكل:



فلاحظ بأن هذه المعادلات تتضمن موادًا بدائيةً أصليةً ومشاركة في كل اللغات دون استثناء والتي تتركب في اللغة العربية من (فعل واسم) كمنط أولي، أو من (مركب: اسم واسم) كمنط ثاني على أن يتشكل المركب الاسمي من (تعريف واسم)، واصطفاف هذه المقولات بخصائصها المميزة تشكل لنا مقولة أعم وأشمل وهو (الإسناد) هذه المقولة البديلة التي تعدّ من أقدم المصطلحات وأكثرها اطرادًا في كتب الأقدمين والمحدثين معاً، .. وينظر إلى الجمل بالشكل الأولي على أنها بنية صغرى وهذا يعني أنها صالحة ووافية لتكون النواة التي تنطلق منه كل الدراسات النحوية العربية وأن تتخذ على أنها النموذج الأدنى لتحليل التراكيب..<sup>1</sup>، ومن هنا

\*- وقد تجلّت هذه الاقتراحات بالفضل في المراجع الآتية:

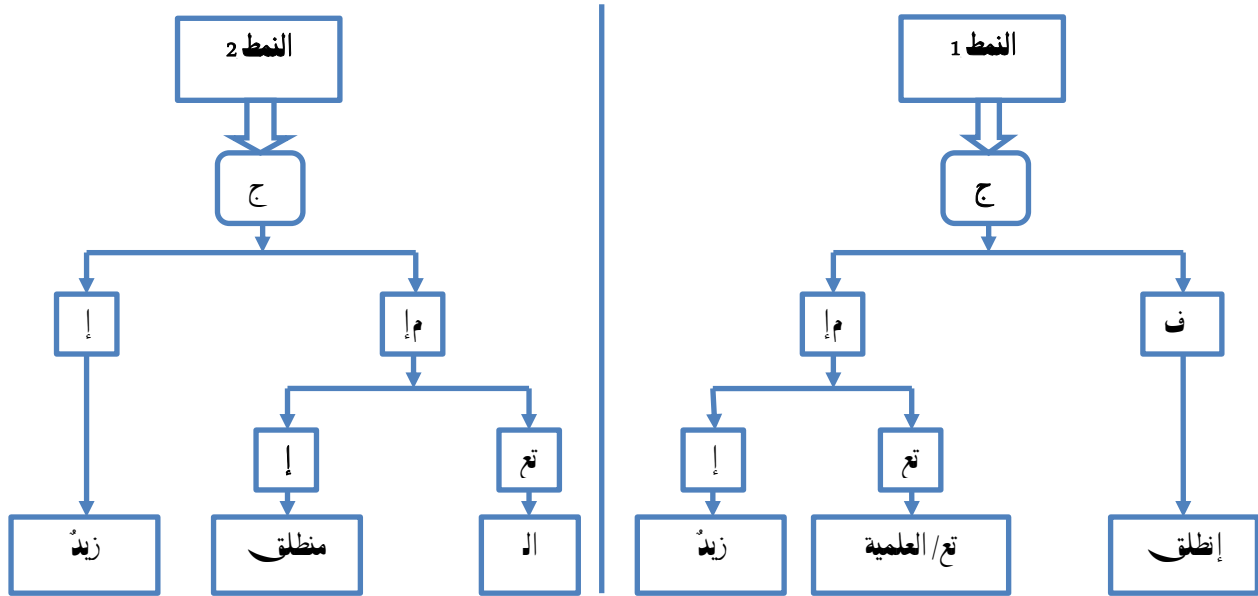
- J.snow ; *A grammar of modern written Arabic clauses. Unpublished, Ph.D dissertation, University of Michigan.*

- C.Killean; *The deep structure of the noun phrase in modern Arabic. Unpublished, Ph.D dissertation, University of Michigan.*

- U.Lewkowiez; *A transformational Approach to the syntax of Arabic Particles. Unpublished, Ph.D dissertation, University of Michigan.*

<sup>1</sup> ينظر: قبائلي عبد الغاني، "النظرية اللسانية العربية الحديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية عند مازن الوعر" مجلة الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، الجزائر، العدد (02)، 2011م، ص 61 بتصرف

تكون البنية الصغرى أو الجملة البسيطة "المقدمة النظرية لدراسة الأنماط المختلفة للعلاقات النحوية".<sup>1</sup> وبالتالي فإنّ اللازم عن هذا الوصف هو العلاقة الشكلية الداخلية التي تفضي إلى مقولة رأسية هي (العلاقة الإسنادية) المبنية على علاقات التناسب بين هذه المقولات الفعلية والاسمية أو بين المركبات الاسمية والأسماء، كما هو واضح في التمثيل العجري الآتي:



ومن هنا فإنّ الجملة لا يمكن أن يكون دون هذين الطرفين (اسم<sup>2</sup>× على الأقل / فعل<sup>3</sup>+اسم<sup>1</sup>...) والتي يمكن تطويرها إلى  $ج \leftarrow إس = (م + م)$  ومنها يمكن بناء جميع التراكيب الممكنة وتوليد ما لا طائل إلى حصره من الجمل الوظيفية السليمة من حيث محددا الشكل والمعنى، وهذا الشرح الذي اعتمده الوعر في خطابه النقدي مبني على الرمز والعلاقات الرياضية الشكلية وهو الأمر الذي جدّ في اللغة العربية على يدي التفسيريين.

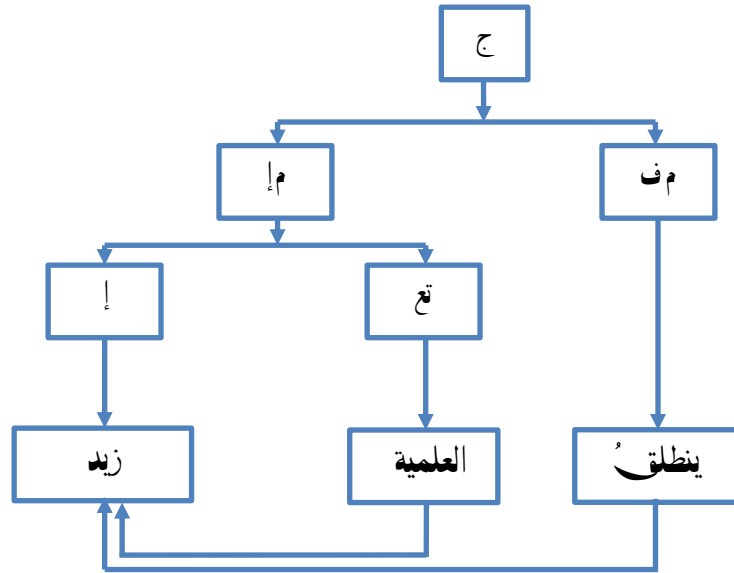
**ب- الفرضية الثانية:**

أمّا التصرّو الثاني للتراكيب الأساسية النواة في اللغة العربية فإنّها تكاد تكون مشابهة للأولى، غير أنّها اكتفت بالطرفين السابقين المحدّدين تحت مقولتي (م + م) وهي التي طرحها

<sup>1</sup> - غراتشيا غابوتشان، أدوات التعريف والتذكير، وقضايا النحو العربي. تر: جعفر دك الباب، دط، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة سوريا، 1980م، ص36.

كلّ من أنش وشابير (F. Anshen and P. Schreiber 1968)، في كتابهما بعنوان (A Focus Transformation of Modern Standard Arabic, language).

وهي -أيضا- من القواعد التوليدية الأولية والأساسية التي عرضها تشومسكي في مستهل نموذجه الأول، نحو (ينطلقُ زيدٌ)، حيث إنّ (الفعل) هنا هو مركز الجملة والعامل الذي يحكم أحوال الاسم (زيد) الفاعلية والرفع.. الخ، ولتوضيح ذلك نعيد كتابة الجملة ممثلين عجزياً بالآتي:



إنّ القول بأنّ الجملة النووية (ج) تتكوّن من عناصر أساسية قاعدتها، هي (المركب الفعلي والمركب الاسمي) وبالتالي فإنّ: ج = (م + ف)، لها ميزات كثيرة، من بينها:

أولاً: أن يكون التركيب النووي مبيناً على مركزية الفعل وتصدره للجملة -في الحالة العادية- قد يكون صحيحاً في أغلب لغات العالم بما في ذلك اللغة العربية، وبالرغم من قدرته التوليدية في العربية واسعة جداً؛ إذ إنّ الفعل في أصله هو (مركب اسمي) في جلّ تمظهراته وتجلياته مضافاً إليه عنصر (الزمن) ممّا يجعله فرعاً من الاسم والفرع لا يمكن بحال أن يكون مستقلاً

بذاته لأداء معنى الجملة -والأمر خلافي وتفصيلي بين العلماء- التي ستنبثق منه مختلف التراكيب الفرعية الأخرى، وقد تمّ تراثياً تكريس العلاقة الدنيا اللازمة بين (الفعل والاسم) و(الاسم والاسم) مركبا أو مفرداً، وفي ذلك يقول سيبويه "فلا بدّ للفعل من اسم كما لم يكن للاسم الأوّل بُدٌّ من الآخر في الابتداء.."<sup>1</sup> فـ (الفعل) دائم الافتقار إلى غيره من الأسماء مع الاستغناء عن فعل من جنسه حتى يكون بنية لغوية مفيدة، وهو في هذه الحالة ركن أساسي من أركان الجملة التي لا تتمّ إلاّ به وقد علّق الحاج صالح عن ذلك قائلاً "إنّ الفعل وإن كان متوقفاً وجوده على وجود الاسم في الكلام ونظام اللغة- إلاّ أنّ الدور الذي يقوم به لا يقلّ أهمية عن الاسم، فهو قسمه في نظام اللغة كدليل وركن من أركان اللغة.."<sup>2</sup> وتظهر أهميته في وظيفة الإخبار على الشاكلة التي حددها ابن هشام الأنصاري إذ يحدّد الفعل في أنّه "يؤخذ في الخبر كمنطلق الحالة التي يكون الخبر فيها اسماً مفرداً.."<sup>3</sup> وبالتالي فإنّ الفعل يعادل وظيفياً وإسنادياً (الاسم).

ثانياً: متعلقات التركيب من (اسم واسم) يستوجب في الحالة الأولى أن يكون من (مركب اسمي) و(اسم) كأن نقول (المنطلق زيد)، أو من (اسم واسم) كما يأتي في جملة من زمرة (زيد منطلق) يكون التركيب هنا على العلمية والإضافة.

ثالثاً: تسمح هذه المعادلة الشكلية بالتوسع في الجهتين، من حيث السبق؛ فإنّها تشتركان بدخول الأدوات المشتركة بين الأسماء والأفعال، وما يدخل على الأفعال دون الأسماء في حالة المركبات الفعلية، وما يدخل عليهما معاً، ومن جهة اللاحق فإنّه يوفرّ الفضليات المتعلقة بالأفعال كالمفعولات، وللأسماء بالصفات والمؤكدات، ولكنهما يبقيان مركبات زائدة عن المواد اللغوية الأساسية يحدّد وجوبها من عدمها العناصر العمدة للجملة النووية.

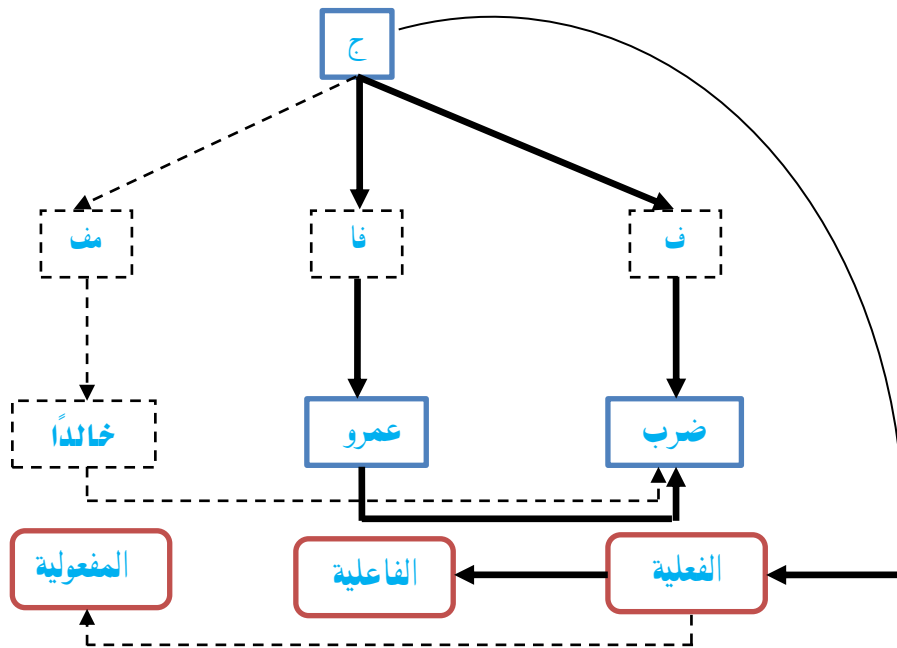
(1) - أبو البشر عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج 23/1

(2) - عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية. دط، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2016م، ص 101 بتصرف

(3) - ابن هشام الأنصاري نقلاً عن: غرانتشيا غابوتشان، أدوات التعريف والتنكير، وقضايا النحو العربي. ص 38

### ج- الفرضية الثالثة:

وهي الفرضية الأولى التي يعرضها مازن الوعر للصف الثاني الذي انطلق من فهم التراكيب العربية ومحاولة تفسيرها انطلاقاً من المناهج اللسانية الغربية وينص هذا الفهم أساساً على أنّ الرتبة المشتركة بين اللغات جميعاً إنما تكون من (فعل + فاعل + مفعول)، وقد كانت من اقتراح الباحث اللساني اللبناني يوسف عون سنة (1979م)<sup>1</sup> والتي ترى بأنّ نوات جميع التراكيب الأساسية في اللغة العربية إنّما يجب أن يشمل ثلاث مقولات وظيفية أولية هي: وقد زادت هذه الفرضية هذا العنصر الأخير خارج القوسين (±مفعول به) الذي يعدّ في نظرهم طرفاً من أطراف المقولات التركيبية؛ ذلك أنّ مفعول (المفعولات من زمرة الفضليات) بشكل عام لا تكون فقط زائداً لا يعتدّ بها، وإنما هي مكملات معنوية يتوقف عليها معنى الجملة في أحيان كثيرة ويطلبها لتصبح كلاماً تامّ الفائدة ويأتي تمثيلها العجري على النحو الآتي:



ومن هنا نلاحظ بأنّ الاسم الثاني قد أتمّ معنى الجملة التي تركزت على الفعل (ضرب) ودخل معهم في علاقة إسنادية فرضت تنمة المعنى ليبيّن من وقع عليه الحدث، وهذا من الناحية

<sup>1</sup> - Aoun Josef , *Ambiunity and Metris, the Modern Standard Constraint. ALFIKR AL-ʿARABI* , 1979, p222-246

الدلالية أمّا من الناحية البنائية فإنّ طبيعة الفعل هي التي تقدّر وجود الفصلة كعنصر أساس أو ثانوي، ومن هنا يقول مازن الوعر " .. إنّ مقولة (ف) تدخل التركيب العربي كركن إضافي في تحديد معنى التراكيب العربية.."<sup>1</sup> ولهذا فإنّه لا يمكن مثلا التعبير عنها بالمعادلة -الآتية- لأنها بهذا الوصف تجعل منه ركناً أساسياً يعني واجب الحضور في كل الجمل الأساسية والفرعية، وإنّما يمكن التعبير عنها فقط بالمعادلة الآتية:

$$\text{ج} \leftarrow \text{إس} = \text{م} + \text{م} \pm \text{ف}$$

أو

$$\text{ج} \leftarrow \text{إس} = \text{م} + \text{م} + \text{ف}$$

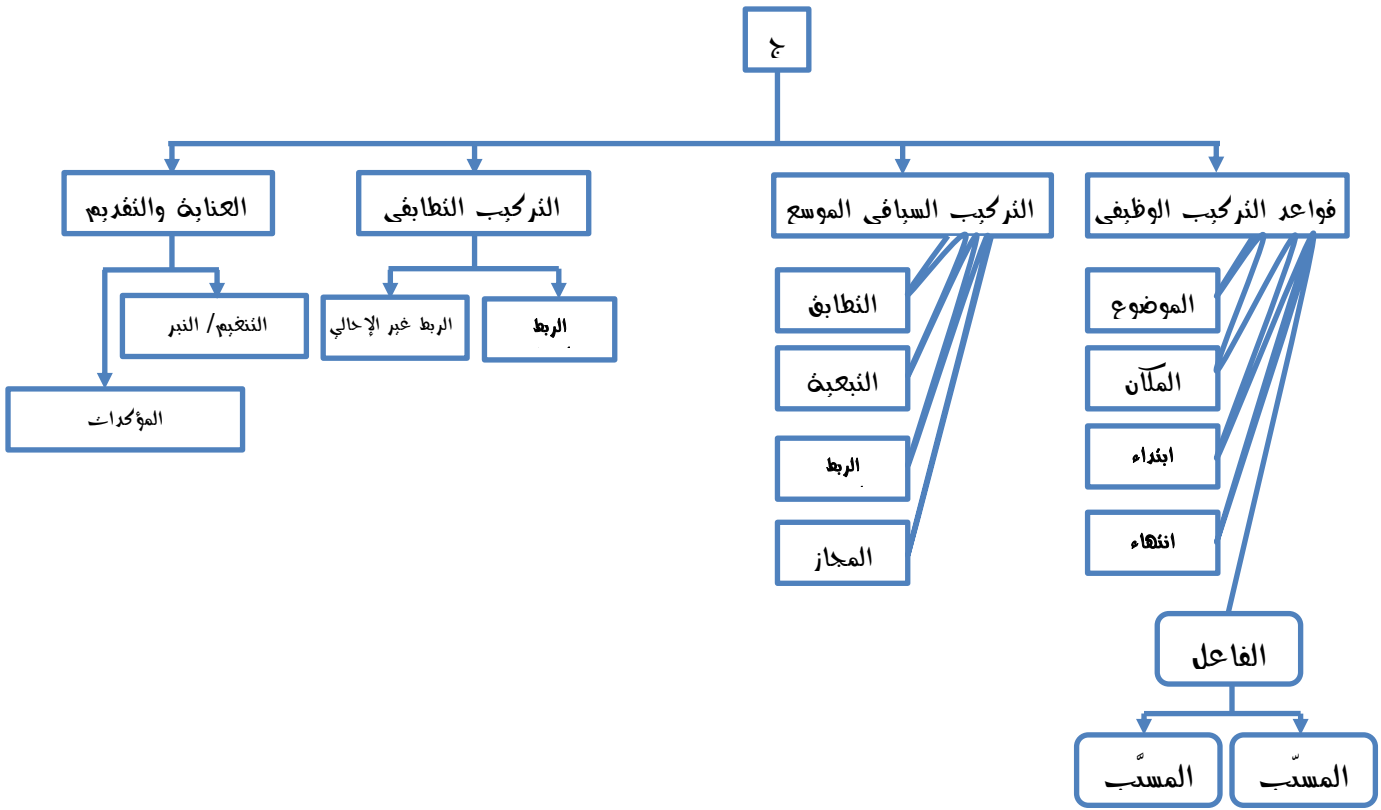
#### د- الفرضية الرابعة:

لقد رأينا من ذي قبل الاقتراحات التي حاولت تنظيم المقولات النحوية للتراكيب الأساسية في اللغة العربية، وقد بدت بسيطة جداً وأولية من حيث العلاقات أو عدد العناصر التأسيسية، سواء التي كان مبعثها المدرسة الغربية أم العربية، ولكن لحدّ الآن تعتبر فرضية (مرضى جواد باقر) لسنة (1980م)<sup>2</sup> التي حاولت إسقاط النموذج الدلالي والنحوي الغربي على التراكيب الأساسية المدمج من النظرية السين بارية أو (س وصلة) كنموذج مستحدث ومطور عن النظرية النموذجية الموسّعة لتشومسكي بعد السبعينات، والأطروحة الدلالية المجرّب على مواد لغوية كثيرة لبرين جاكندوف (1972م)، وبالتالي فإنّها تعدّ الفرضية الأكثر عمقاً من السابقة والتي تترجم القاعدة الأساسية لتحليل التراكيب، وتنص هذه الفرضية على أنّ أي جملة في مخلف اللغات تتبنى على العناصر الآتية:  $\text{ج} \leftarrow \text{إس} = \text{ج} + \text{م} + \text{ف} + \text{م} + \text{اسم}$  أي؛ (ج = فعل + جار ومجرور + فعل آخر + جار ومجرور واسم.. الخ)، ولفهم هذه المقولات وكيفية اشتغالها لتوليد التراكيب الأساسية علينا العودة إلى الفرضية الدلالية التي اقترحها جاكندوف والتي توصّف الجملة على النحو الآتي:

<sup>(1)</sup> - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 93 بتصرف

<sup>(2)</sup> - مازن الوعر، المرجع السابق. ص 93 بتصرف، وقد جاء المرجع الأصلي لهذه الأطروحة بعنوان:

-Bakkir.M.J, *Aspects of Clause structure in Arabic. Indiana University linguistic, Indiana. 1980*



فقواعد التركيب الوظيفية هي القواعد التي تعمل على تألف العناصر الدلالية وانتقائها وتوظيفها في مختلف السياقات التركيبية الأساسية على نحو التفرعات التي تستثمر مقولات متعدّدة مثل: (الموضوع، والمكان وابتداء الغاية، وانتهاء الغاية، والفاعل..) وتجدر الإشارة -ههنا- أنّ هذه الأدوار لا تختلف عمّا حدّده غروبر عام: (1965م)<sup>1</sup> بل تكاد تكون نفسها كما مرّ بنا سلفاً، وبناءً على ذلك- يكون (الموضوع) عنصراً دلاليّاً وجوبيّاً في الجملة، كما يستطيع من خلال هذا الدور أن يعبّر عن حالة التركيب الدلالية، بينما تسمح له مقولة (المكان) أن يكون ركناً جوازيّاً، يعبّر عنه إمّا بمفهوم حسّي أو بمفهوم تجريدي<sup>2</sup> كما هو الشأن في (بدابة الغابة ونهايتها)، بينما يكون الفاعل على نوعين: الفاعل المسبّب (بلسر الباء)، والفاعل المسبّب (بفندها) وانطلاقاً من هذا التحديد يمكن استنتاج قاعدة أولية متعلّقة بالفعل كعنصر أساس في بناء الجملة، وهي: (فعل + جار ومجرور فعل + جار ومجرور اسم... الخ) كما ذكرناه سابقاً، كما تبين -

<sup>(1)</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 68.

<sup>(2)</sup> ينظر: مازن الوعر، المرجع السالف. ص 67.

لتحديد السياقات المقولية المنطقية والمتعددة منها؛ التطابق، والتبعية والربط الإحالي والمجاز.. الخ، في حين تكون قواعد التطابق مبنية على طرفين هامين يأتلفان على بعضهما بعضاً؛ من حيث الربط الإحالي<sup>1</sup> أو إلى حالة الربط غير الإحالي، مثل: (التضاد والتناقض وعدم التطابق)، فهذه الأخيرة تعتبر من العلاقات التي تحكم الأدوار الدلالية في الجملة ليس فقط- عند جاكندوف وغروبر، وإنما في طبيعة اللغات الطبيعية بشكل عام.

يتألف التركيب المتعلق بقواعد التركيب من (المؤكدات والنبر والتنغيم.. الخ)، لوصف الأحداث التي يهدف المرسل إلى اصباغها في ذهن المخاطب، والتي تضمنها العلاقات الدلالية في التركيب الأساسي؛ لأنّ هذه العناصر قد تغيّر معنى الجملة كلياً دون تغيير الوحدات المكوّنة للجملة، أو حتى تغيير الرتبة، وإذا جعلنا لذلك مثلاً فإنّه يكون على نحو: [زبدٌ أخو عمرو!] و [زبدٌ أخو عمرو؟]؛ فإننا نلاحظ أنّ الجملتين متكوّنة من العناصر ذاتها (زبد، وأخو، وعمرو) والرتبة نفسها، وهذا في الغالب يمنح تفسيراً دلاليّاً واحداً، ولكن ما لاحظناه في الجملتين السالفتين أنّ المعنى مختلف كلياً رغم تطابق الشروط التي تحاول أن تجعلها متطابقة في المعنى، فالجملة: [زبدٌ أخو عمرو!] دلّت على التعجب، بينما الجملة [زبدٌ أخو عمرو؟] دلّت على الاستفهام، وما دلّنا على ذلك إلاّ ظاهرة النبر والتنغيم، التي أثبتت استفهاماً عن أخوة زيدٍ لعمرو، وتعجبا في الجملة الثانية عن أخوة عمرو لزيد.

أمّا الجانب النحوي لجواد باقر فإنّه يعتمد -مثلاً- على نظرية (س) الموصولة لبنية العبارة، ويرى أنّ هذه النظرية الفرعية تختصّ ببنية المكوّنات؛ جملاً وعباراتٍ ووحداتٍ أخرى أصغر<sup>2</sup> وبالتالي فإنّها تصف العلاقات البنوية بين الوحدات المكوّنة للجملة، انطلاقاً من التحديد الذي يقع في مجموعة من القوانين الأخرى، وفي مجملها لا تتجاوز التحديدات التالية:

<sup>(1)</sup> ينظر: مازن الوعر، المرجع السابق. ص 67-68.

<sup>(2)</sup> مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية. ص 97.



م فـ + م أ] أو من م فـ ← ف + ع + أ + م ج أو من ع ← ف + ع + أ + م ج و من م فـ ← م + ف + أ + م ج

بمعنى أنّ التركيب الأساس في اللغة العربية إما أن يكون: مركب فعلي متكوّن من فعل ومركب اسمي؛ وهذا الأخير متكوّن من: أداة التعريف والاسم، أو مركب فعلي يتكوّن من فعل ومركب اسمي (كـرجل وامرأة) وركن الجار والمجرور كـ(في المدرسة، وعند الشارع)، أو مركب عام متكوّن من فعل مركب اسمي مضاف، أو تركيبية الجار والمجرور، نحو: (سافر خالدٌ إلى مصر، وعاد زيدٌ من المغرب)، وأخيراً التركيبية المتكوّنة من مركب فعلي مضاف إليه مركب اسمي (تعريف + اسم) وأضاف إليها تركيبية الجار والمجرور (حرف الجرّ + اسمه المجرور المضاف + المضاف إليه).

وإذا التفتنا إلى نظرية (X̄) أو (س) وصلة<sup>1</sup> لتفسير مختلف هذه العلاقات الأولية (النظرية) التي حاولت تمثيل جميع التراكيب الممكنة، وليس لتوظيف بنية عبارة بعينها في هذه اللغة أو تلك<sup>2</sup> فكل مقولة رأسية تتكوّن من مقولات مجموعائية (بالمفهوم الرياضي) هذه الأخيرة التي تتكوّن من مقولات فصائلية.

ومن ناحية أخرى إنّ هذه النظرية تفيد بتوصية هامة نصها: إنّ الفصائل المعجمية الأساسية التي تندرج تحتها كلّ المركبات، هي أربع فصائل: (اسم وفعل وصفة وحرف الجرّ)، وبالتالي؛ فإنّه طبقاً - لمعمول هذه الأركان والقواعد - السابقة - فإنّها تتّراسّ عبارات المعجمية، التّالية: (م أ) (م ف)، (م ص)، (م ج) وإنّ كلّ عبارة من هذه العبارات تتّصل بفصائل المقولات الرئيسة والتي تصنّف وفقاً لها المداخل المعجمية في المعجم<sup>3</sup> وفي الجانب الآخر؛ فإنّنا نلاحظ أنّ هذه الرؤوس في كلّ هذه العبارات تدعّم بمجموعة من المواد اللغوية التي تحتاجها التراكيب، وهي المكملات أو الفضليات - هذه الأخيرة - التي تحدّد السمات المعجمية لرأس التركيب.

<sup>1</sup> جيفري بول، النظرية النحوية. تر: مصطفى جواد باقر. ص 71

<sup>2</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 98. -بتصرف-

<sup>3</sup> ينظر: مازن الوعر، المرجع السالف. ص 99.

فمثلا تكون الفصلة عنصراً أساساً وهاماً في التركيب التي يكون فيها الفعل من المتعدّي رأساً في فصيلته، وإذا كان ذلك كذلك فإنه سيتمّ إلى جانب الرأس والفضلة إضافة عنصر جديد يستوجب التركيب لإتمام معناه، هو المخصّص أيّ (مخصّص *Spécifier*)، الذي يمنح الرأس سمات دلالية محدّدة، وفي الركن الرابع تأتي مقولة الصرفة ويرمز لها (ص)، كالتذكير والتأنيث والعدد والجنس... الخ، وإلى -حدّ الآن- لم تذكر كلّ الشروط والتحديدات التي يتطلبها التركيب ولا يكون له -ذلك- إلاّ بعد تزويده بالمقولة الأخيرة في نموذج السين الباربية المعدّلة لتشومسكي بعد 1972م، المتمثّلة في مقولة المصدر (مص)، وهذا المفهوم الأخير هو آخر المفاهيم التي جاءت بها نظرية (س) التي تعالج العبارات التي يكون رأسها (مصدراً) ويجعل من العبارة عبارةً مصدرية، وبناءً على هذه التحديدات تنتج لها في الأخير المصادرة التي يعتبرها مرتضى جواد باقر الأساسية في تحليل التراكيب العربية، التي نترجمها بالشكل التالي:

ف ← ف (أ) (ع ج)

أيّ إنّ العبارة الفعلية تتكوّن من الفعل بمستوياته وخصائصه المختلفة، يضاف إليه اسم وسماته المتعدّدة والمحصورة في مجموعة من المميّزات، زائد عبارة الجرّ والمجرور وأشكاله الأخرى.

فهذه الفرضية في العموم يرى الوعر أنها مقبولة -إلى حدّ ما- ولكنها ليست الأمثل لتعرّضها إلى مجموعة من النقائص عند تطبيقها على التركيب الأساسية في اللغة العربية.<sup>1</sup>

<sup>(1)</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 113. كما أننا نلاحظ أن مازن الوعر لم ينبه إلى أن باقر في هذا الطرح قد حاول أن يجمع بين النموذج الدلالي في تحليل العبارة عند جاكوف عام: (1980م) وبنية العبارة عند تشومسكي في نظرية (Cx) وصلة، وعلى عكس من ذلك؛ في كتابه السابق يذكر نظرية تشومسكي دون نظرية جاكندوف، وفي كتابه نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية يذكر نظرية جاكندوف دون نظرية تشومسكي، ينظر الكتاب الأخير: ص 93.

مما جعل مازن الوعر يواصل بحثه في الفرضيات الأخرى لعله يلقى ما يناسب وطبيعة التراكيب العربية، لتكون الفرضية الأخيرة في عرضه هي الفرضية التي اقترحها الباحث اللساني المغربي عبد القادر الفاسي الفهري.

#### هـ) - الفرضية الخامسة:

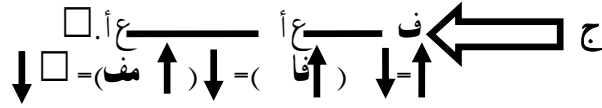
وهي الفرضية الأخيرة التي ختم بها مازن الوعر أهم المحاولات التي هدفت إلى إعادة وصف وتفسير التراكيب الأساسية، غير أنه لا يخفي بأن هذه الفرضية أكثر الفرضيات السالفة عمقا وحدائثا وشمولية في التغلغل إلى تناول مختلف المواد اللغوية العربية وهي التي صاغها الباحث اللساني المغربي: عبد القادر الفاسي الفهري التي اصطلح عليها بـ: الفرضية الوظيفية المعجمية<sup>1</sup>، مستفيدا ومطبقا للفرضية النقدية التي وضعتها الباحثة الأمريكية (جون بريزنن - *J. Bresnan*)، لعام (1978م) .. والتي تطورت على يد بريزنن (1979/1980م) وكاتلين وبريزنن (1980) وكريمشو *Grimshaw* وأندروز 1979م، ونيدل *Neiddele* وموهانن *Mohana* 1980 والفهري *fehri* سنة 1980م..<sup>2</sup> على نموذج تشومسكي عام: (1965م)؛ وطبقه الفهري بدوره على التراكيب الأساسية في اللغة العربية بغية تفسيرها وتحليل مكوناتها، كما هو ظاهر في مؤلفه (اللسانيات واللغة والعربية/ البناء الموازي للكلمة/ ذرات اللغة العربية وهندستها).

إنّ المنهج الوظيفي المعجمي الذي اعتمده الفهري ألزمه فهما خاصا للتراكيب في اللغة العربية، وهذا الفهم الخاص جعله يطرح المصادرة الأخيرة، أو القاعدة التي يمكن ترجمتها إلى اللغة العربية، لتأخذ الشكل التالي:<sup>3</sup>

<sup>(1)</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص113، نقلاً عن: *Fehri fassi* - *Abdelkader Complimentation et Anaphore en Arabe Moderne : Une Approche lexicale fonctionnelle* Thèse Doctorat d'Etat universitj de Paris 3. 1981.

<sup>(2)</sup> عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية. ص81

<sup>(3)</sup> عبد القادر الفاسي الفهري، المصدر نفسه. ص83



وهي فرضية تعبر في الحقيقة- عن موقف شامل للفاسي الفهري اتجاه اللغة العربية والتراث العربي عموماً ويتجلى هذا الموقف في إعادة النظر في طبيعة اللغة العربية التي أصبحت مغايرة لما سبق وتناولها الخليل وسيبويه وعلماء التراث.

الأمر الذي أدى بالنظرية النحوية العربية القديمة إلى تعطل قدرتها الوصفية والتفسيرية ولم تعد بالقوة نفسها التي كانت عليه في الأزمنة الأولى، ويمكن النظر اليوم إلى كتاب الفهري بعنوان (اللسانيات واللغة العربية)<sup>1</sup> نظرة تختلف عن تلك التي نصف بها جل الكتب اللسانية العربية الحديثة، وهو أن نقول عنه بأنه من أكثر الأطروحات جدلاً بين النقاد من جهة، ومن جهة أخرى على أنه أكثر الأطروحات عمقاً وجددياً وثراءً وجرأةً في إعادة هندسة نظرية لسانية لوصف وتفسير العناصر والمواد اللغوية في اللغة العربية، وإجمالاً يمكن حصر موقف الفاسي الفهري ومسلماته الأساسية تجاه اللغة العربية والنظرية اللسانية في النقاط الآتية:

(أ)- اللغة العربية لغة طبيعية خضعت لبنية التطور والتغير حالها كحال باقي اللغات الأخرى ومن غير الحكمة أن ننظر إليها نظرة تاريخية توحى بأن اللغة العربية قد تجمّدت في مرحلة ما ولم يحدث لها أي تغير.<sup>2</sup>

(ب)- النحو العربي القديم غير صالح لوصف اللغة العربية في وضعها الراهن، وبالتالي فلا ضرورة ملحة للعودة إليه.<sup>3</sup>

<sup>(1)</sup> ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، المصدر نفسه، ص 112.

<sup>(2)</sup> ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، 34 بتصرف

<sup>(3)</sup> حسن خميس سعيد الملح، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والحديثين، ط7، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص 253، وكذلك الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 50، ونعمان بوقرة، اللسانيات التوليدية واتجاهاتها الحديثة. مقال نشر في الموقع الآتي: [www.ebn-khaldon.com](http://www.ebn-khaldon.com) بتاريخ 2015/05/03م.

- (ج)- **نسبية الوصف في النظرية النحوية القديمة**، وعدم اشتمالها على جميع صور الكلام المسموع واكتفاؤها بمدونة ضيقة شملت بعض القبائل دون الأخرى.
- (د)- **التشابه البنوي بين العربية وباقي اللغات**، وهذا يفتح المجال أمام تطبيق النظريات والمناهج التي أثبتت نجاحها في اللغات التي طبقت عليها.
- (هـ)- **نقد المنهج الوصفي لعدم كفايته التفسيرية**.
- (و)- **نقد الوصفية العربية لجزئية نظرتها** وعدم تقديم البدائل اللسانية المعوضة لرفض العلة والتقدير والعامل النحوي، حيث إنه وبعد زمن طويل من عرض هذه المسألة إلا أنه لم يتم الحسم فيه بشكل نهائي.
- (ز)- **تأسيس لسانيات الظواهر العربية** حيث تخضع للاستدلال فيها إلى تجربة، ورفض الدرس اللغوي العربي المتعالي الذي لم يولي الواقع أهميته القصوى، الأمر الذي جعل من التنظير النحوي العربي أشد ما يكون قريباً إلى النصوص المقدسة من اختبار قدرته الفعلية على تجاوز المشكلات التي تعاني منها اللغة العربية.
- (ح)- **وجوب أن تكون القواعد التركيبية إسقاط للمعجم**.
- ومن هنا- ينطق الفاسي الفهري ويبنى نقده -الشديد- على تجاوز الوصفية والتقريرية لنتجه نحو بناء **منهج تفسيري** كنموذج شامل يفسر النظام النحوي ومفاهيمه، مثل: تفسير الحالات الإعرابية، والتطابق والتقدير والحذف والزمن،<sup>1</sup> ومن حيث اللوازم المعجمية كالمعنى والتعدّي واللزوم، وصيغة الفعل، وتجدر الإشارة -في هذا الموضع- التنبيه إلى أن المعجم عند الفهري يشمل النظام الصرفي، والصوتي، وشيئاً من النظام النحوي.<sup>2</sup>

<sup>(1)</sup> عبد القادر الفاسي الفهري "التطابق والربط الإحالي ومبدأ الأساق؛ تحليل وظيفي" مجلة اللسانيات، العدد (7)، الجزائر: 1997م مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية. ص 81، وما بعدها.

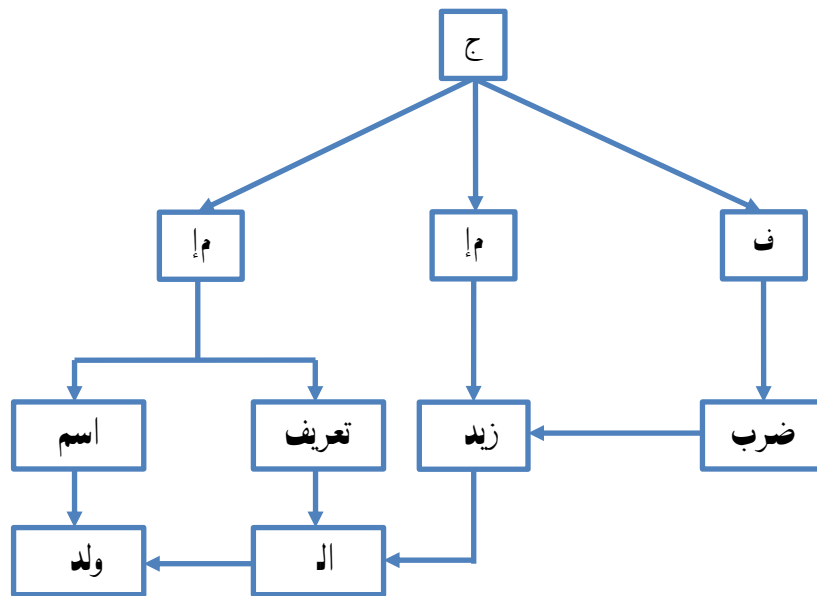
<sup>(2)</sup> حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين. ص 252.

كما ينطلق الفهري في تحليل المصادر -أعلاه- من نقد أطروحة الأدوار الدلالية، في فرضية تبين تفاعل النظامين النحوي والمعجمي، وكان هذا فيما سماه "مشكلة الأدوار الدلالية، والوظائف النحوية والربط بينهما"<sup>1</sup>.

لقد وصف مازن الوعر فرضية عبد القادر الفاسي الفهري بأنها من أحدث المناهج التي عملت على دمج النموذج العربي بالغربي (التشومسكي السعيني والبريزيني الثماني) أي النموذج الدلالي بالنموذج الوظيفي المعجمي وتطبيقهما على اللغة العربية الحديثة، وقد كانت هذه خاتمة عرضه لأهم الفرضيات المفسرة للتراكيب، غير أننا نعدّل في معادلة الوعر التي مثل من خلالها لأطروحة الفهري؛ فالجملة عند هذا الأخير تكون كالآتي:

[ج ← ف..... م | ..... م | م]؛ [م س ← (+أد) س]

ويكون تمثيلها العجري على النحو الآتي: (ج = ضرب زيد الولد).



<sup>1</sup> عبد القادر الفاسي الفهري، المعجمة والتوسيط. الدار البيضاء، دط: 1998م، دار توبقال للنشر، ص 18-19. وبعدهما.

فالوعر لم ينتبه<sup>1</sup> إلى أنّ (م<sup>٣</sup>) تختلف عن (م<sup>٣</sup>) من حيث كون (م<sup>٣</sup>) = (م<sup>٣</sup>+أد)، بينما (م<sup>٣</sup>) = (م<sup>٣</sup> ١م<sup>٣</sup> أد)، ومن هنا يرى الفاسي الفهري بأنّ هذا الوصف هو الوصف الأمثل والأشمل والأكثر تجاوبا مع المواد اللغوية المختلفة بما في ذلك العربية. ويؤكد هذه الفرضية ويقول: "إنّ المعلومات المسجّلة في هذه القاعدة عن طريق المعادلات الوظيفية هي أنّ المركب الاسمي الأوّل (الفاعل) في حين أنّ الثاني (مفعول)، أمّا الرمز (↓↑) فهما ميثامتغيران للإشراف المباشر (*Immediate dominance metavariable*) يمكن للميتا متغير (↓) أن يقرأ (أنا) وهو يشير إلى تلحق بها المعادلة الوظيفية، أمّا الميتا متغير (↑) فيمكن أن تقرأ (م) وهو يشير إلى العجزة الأم التي تتلو (الأنا) مباشرة، ومعنى هذه المعادلة أنّ المعلومة المتعلقة بالأنا تتعلق في نفس الوقت بالأم<sup>2</sup>. ومن هنا نرى بأنّ هذه المعادلة هي أكثر المعادلات تجريداً وتمثيلاً إلى التراكيب العربية.

وبناءً على التجارب السابقة التي عُرِضت يسهل مازن الوعر طريقة مغايرة نحو بناء نظرية جديدة لتحليل التراكيب الأساسية والتي تختص اللغة العربية -فقط- بدمج النموذج الغربي مع العربي، فهو لم يحمّل نفسه عناء صياغة قاعدة نظرية بيانية لجميع اللغات، ولكن ما تلح الإشارة إليه في -هذا الموضع- هو أنه اكتفى فقط بالرجوع إلى الفرضيات التي اعتمدت -بدورها- على توصيات اللسانيات التوليدية التحويلية، ولكنه لم يلتفت إطلاقاً إلى الفرضيات التي اقترحها الباحثون العرب والتي كانت بحق أكثر عمقاً وتشعباً في تناول المسائل اللغوية والدلالية العربية مستثمرين في ذلك المقولات العربية التراثية الدقيقة على نحو ما نجده في مختلف التعديلات التي طرحت على الفرضية الخليلية الحديثة الأصل للباحث

<sup>(1)</sup> ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 93، وما تجدر الإشارة إليه -أيضاً- أنه رصف هذه الفرضيات والمصادرات رصفاً تسلسلياً، ولكنه لم يقدم لها أي شرح أو تفسير. فقد اكتفى بعرضها فقط ولم يبيّن نواحي النقص فيها أو الخلل في وصف المواد اللغوية التي أرادت تحليلها، ولهذا فإنه يعدّ نقصاً في تقديمه للإطار النظري الذي يحاول بناءه للتراكيب.

<sup>(2)</sup> عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية. ص 83

الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح - رحمه الله - والتي لا تقل أهمية - على الإطلاق - أو وظيفية عن الفرضيات السابقة على النحو الذي سنراه، ولكن ما يشفع له أنه محسوب على المنهج التفسيري، المرتبط أساسا مع النقل التوليدي التحويلي إلى الفكر العربي.

**و- الفرضية السادسة:**

وهي التي دأب عبد الرحمن الحاج صالح لأكثر من نصف قرن على تجريبيها وتعميق مجال استغلالها لإعادة إنتاج النظرية اللغوية العربية التراثية وفق الهندسة الحديثة للسانيات لاسيما شروط ومتطلبات اللسانيات الحاسوبية والرياضية الخوارزمية فضلا عن المواد اللغوية العربية الخالصة والمنتقاة بعناية شديدة، وهي التي يعرضها بهذا النموذج العالي الدقيق والمجرب بشكل مستمر في إطار النظرية الخليلية الحديثة التي اشتهر بها، وينص هذا النموذج على أن الجملة النووية في اللغة العربية إنما هي التي تستجيب للمعادلة الآتية:

$$ج = [ع ← 1م ± 2م ± خ]$$

لقد انطلق الحاج صالح من نقد خاص للتوليدية التحويلية، وهو غير النقد الذي تفحصناه سابقا مع مختلف العناصر والأسس الداخلية لها عند الغربيين دون توقف منذ الطبعة الأولى لها سنة 1957م، ومن مدارس مختلفة كما رأينا، وإنما هو نقد يضرب في أساسات الصرح التوليدي النظري ولبنيات منطق تحليلها غير أن تأخر اشتهار هذه النظرية في العالم العربي فضلا عن الغرب قد أخذ بتجاهل فائدة كبيرة أخرت بحق تقديم اللغة العربية في صورة جديدة متوافقة مع المعايير العقلية الغربية والعربية التي سايرتهم، وقد شمل هذا النقد الذي لم يتفطن إليه مازن الوعر على محورين أساسيين، هما:

#### أ- المحور الأول:

أن التوليديين ينطلقون في تحديدهم للجملة النووية كما حددها تشومسكي في النموذج التجريبي الأول من (عبارة اسمية وعبارة فعلية) غير أنهم لم يعرفوا ولم يحددوا الجملة إطلاقا، يقول الحاج صالح "...أمّا أصحاب النحو التوليدي (ونظرية المكونات) فإنهم يفترضون أن كل جملة تنقسم إلى تركيب اسمي وتركيب فعلي فهم ينطلقون من شيئين بالتحكم الكامل: مفهوم الجملة دون



تحديدها، وافترض انقسامها دون دليل في البداية وهو تحكّم محض<sup>1</sup>.. وهذا ما يراه تعسفاً ونقصاً هاماً في استدلالهم عكس العلماء العرب القدامى الذين أدركوا منذ البداية ضرورة مقارنة واقع المكونات اللغوية بواقع المكونات الخطابية المحقّقة، ثمّ تمييز أقلّ المكونات والمواد التي تؤدي الفائدة.

### ب- المحور الثاني:

متعلق بالتحويلات التي تحدث في الكلام، فالتوليديون منذ ظهورهم الأول إلى آخر التطورات الآتية المعاصرة يقفون على نوع واحد -فقط- من التحويلات، والتي يمكن وصفها بـ(التحويلات التقديرية) على نحو ما نجده في مقولات الحذف والزيادة والتقديم.. الخ، الأمر الذي ضيّق المجال أمام التحويلات بين البنية السطحية والبنية العميقة دون الخروج إلى أنواع أخرى منها، لكن النظرية الخليلية الحديثة ترى بأنّ علماء التراث قد أصلوا جوهر الهندسة النحوية على مقولتين أساسيتين هما: (الأصل/الفرع) وهما غير الأصل والفرع التي تبناها التوليديون التحويليون في النماذج المتأخرة من نماذجهم المعدّلة، وفي هذا السياق يقول الحاج صالح مبيّناً الفرق الإبستمولوجي الشاسع بين مقولة (الأصل / الفرع) العربية والتوليدي التحويلي<sup>2</sup>.. وهناك فرق جدير بالذكر؛ فقد التزم النحاة برفض التقدير إذا جاء اللفظ على ما يقتضيه بأبه أي على الأصل، فكلّما اتفق اللفظ في ظاهره مع الأصل فلا كلام فيه وهذا بخلاف ما يزعمه أتباع تشومسكي حين عمّموا.. مفهوم التحويل التقديري وجعلوا لكلّ لفظ ظاهر بنية عميقة ذات دلالة<sup>2</sup>.. واستدراكاً لهذا الخلل المنهجي الذي أوقع فيه التوليديون التحويليون أتباعهم العرب منع الحاج صالح تقسيم أركان الجملة إلى مركبات اسمية وفعلية أولية، وإنّما قام ببنائها على مفهوم (العمل).

وقبل تفسير المعادلة السابقة يجب أن نشير إلى أنّ الحاج صالح قد قدّم لها ثلاث مظهرات احتمالية تشكل البنية الأساسية للجملة العربية، يقول: "إنّ للترتيب الأصلي تنوعات، فما هي

<sup>(1)</sup> عبد الرحمن الحاج صالح، دراسات وبحوث في اللسانيات العربية. ج1/ص249

<sup>(2)</sup> عبد الرحمن الحاج صالح، دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، ج1/ص212 بتصرف.

الترتيبات التي تجوز ولا يجوز غيرها، ولبعضها شروط: [ع، م±1م] أو ج←ع، م، 1م، 2م) أو (م2) ع (1م)...<sup>1</sup> وتقدّم هذه العناصر على الشرح الآتي: (ع) العامل، حيث العامل ثم (م) المعمول الأول/± (م2) المعمول الثاني، (خ) المخصص، (: الترتيب الواجب، (الزوج المرتب)، [..] الوحدة الترتيبية الصغرى، وترجم هذه المعادلة التفسير الآتي:

ومن هذا التحليل لفرضية عبد الرحمن الحاج صالح، ومن خلال مقارنتها مع الفرضيات السابقة نستنتج أنها أكثر الفرضيات منطقية ودقة من الأولى، وما يحمدها -بشكل خاص- هو تركيزها على المواد لغوية عربية، وأكثرها مراعاة للمنطق التجريدي الذي اعتمده علماء العرب القدامى وحافظوا على اطراده في النصوص التراثية الأصيلة.

**ثانياً؛ المواد والمفاهيم الأساسية التي تسهم في هندسة نظرية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية عند مازن الوعر:**

ينطلق كل باحث أو منظر أو ناقد في بناء نظرية علمية مؤصّلة أو معارضة بالمقاييس الموضوعية من مجموعة من المواد الأساسية والإجراءات المنهجية التي يستند إليها، ويستخدمها بشكل دقيق في إعادة ترتيب العلاقات الموجودة سلفاً بين العناصر الأولية، ويعيد توجيهها بعد استكمال النقائص فيها والحرص على تدعيم الحلقات الضعيفة ودفع الثغرات المنهجية نحو إعادة إنتاج نسق جديد يضمن فهماً أكثر عمقاً للأحداث العلمية واللغوية.

ومن هنا فإنّ مازن الوعر قد وجد لأرائه وطموحاته منهجاً علمياً ولسانياً جاهزاً سبقه إلى صفه وتجربته علماء التراث العرب، والذي لا يحمل على عاتقه همّ إعادة قراءته أو بناء تصوّر نقدي خاص لتطبيقاتهم على اللغة، وإنما سيقوم بدمج المحاور الكبرى التي هندست النظرية اللغوية العربية كما تصوّرها السابقون مع النظرية الدلالية التصنيفية التي استكملت تطوراتها على يدي والتر كوك (*A. Walter Cook*) وتشومسكي يقول .. ومن هنا فإنني سأعرض الافتراضات النحوية والدلالية للبنية العميقة أو المقدّرة للتراكيب العربية مستخدماً

<sup>(1)</sup> عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية. ص 134

المنهج اللساني الذي وضعه العرب القدماء، بالإضافة إلى ذلك سوف أحاول (دمج) هذا المنهج اللساني العربي القديم بالمنهج الدلالي التصنيفي الذي وضعه عالم الدلالات الأمريكي ولتر كوك (1979م) وبالمنهج التوليدي التحويلي الذي وضعه عالم اللسانيات الأمريكي تشومسكي (1981/1970م)، وذلك لوصف التراكيب العربية وشرحها نحويًا ودلاليًا..<sup>1</sup> فالملاحظ في هذا القول أن كلمة واحدة كانت كافية لتلخيص كل أطروحاته وتوجهاته، فقد استعمل كلمة من علم الأحياء (إدماج/inséré) وفي هذا تصريح بأن هذه المناهج متطابقة تمامًا مع أقوال وآراء وملاحظات علماء التراث "..حيث يرى بأنّ العلاقات التي تربط التراكيب العربية متشابهة للعلاقات المفترضة في النظرية التوليدية التحويلية.."<sup>2</sup> وبالتالي فهي صالحة -تمامًا- لإعادة وصف اللغة العربية وتفسير بنياتها الأساسية، ومن هنا- نقول إنّ نجاح عملية دمج اللسانيات مع اللغة العربية بعد تجريب واختبار مستمرين يطرح إمكانية قويّة جدًا بإفادة اللسانيات الحديثة بمجموعة من الآراء والنظريات في فهم وتحليل اللغات الأخرى، وفتح مجالات وطرح إشكالات ليست متاحة الآن، ومن هنا فإنّ مازن الوعر سيبيني جلّ تحليلاته لتحقيق هذا الهدف الذي جعل من مقولة (الإسناد) المنطلق الأساس في فهم نظريات وأطروحات العلماء العرب ومطابقتها مع ما قدّمته اللسانيات التوليدية التحويلية والدلالية من اقتراحات ونظريات في هذا المجال.

ومن هنا فإنّ المفاتيح المحورية في بناء توجه الوعر هو الإسناد كعلاقة شكلية بين المقولات المحورية للنظرية، ومن خلالها تحديد دور كل من (المسند إليه والمسند والفضلة)، ومن جهة أخرى استثمار مفاتيح نظرية الأدوار الدلالية من (فا/فاعل)، (مج/مجرّب)، (مس/مستفيد)، (مكان/مكان) (مو/موضوع)،<sup>3</sup> إلى جانب الحركات الإعرابية الأساسية والفرعية من (الرفع

<sup>1</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 93 بتصرف

<sup>2</sup> عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية. ط7، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان الأردن، 2003م، ص 100 بتصرف

<sup>3</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 94 بتصرف

والنصب والجر) المطابقة بين كل كلمة مع موقع قسمتها في الكلام، وحدودها المنهجية جميعا هي على الترتيب الآتي:

أ- **الإسناد كفقولة شكلية لتفاعل العناصر التركيبية في اللغة العربية:** يرى مازن الوعر أن التراكيب العربية مبنية أساساً على مفهوم الإسناد أو العمل؛ يقول: "إنّ الفكرة الأساسية في النظرية اللسانية العربية هي فكرة العامل والمعمول؛ أي أنّ هناك عاملاً ما مثل (الأداة) ثمّ العنصر المعمول عليه (مثل الاسم والفعل)، يعتبر العامل والمعمول وحدة لسانية متفاعلة لا يمكن فصلها عن بعضها بعضاً، وهكذا فإذا لم يكن المعمول عليه ضميراً ظاهراً فيجب أن يكون ضميراً مستتيراً ليكون هناك فاعلية علائقية ورياضية فاعلة ومنفعلة في الوقت نفسه.."<sup>1</sup> إذاً هذا المفهوم (إسناد/ عامل) الذي عدّه النحاة أساس كل عملية كلامية، وهو وسيلة تحليل لساني محوري تأسست عليه مناهجهم ونظرياتهم، وهو: (ضمّ شيء إلى شيء آخر) أمّا عند النحاة، فهو ضمّ إحدى الكلمتين في أدنى إمكاناتها إلى أخرى (اسم لاسم أو اسم لفعل) لحصر المعنى وإتمام العلاقات الشكلية بين البنيات اللغوية.

أمّا كونه عنصراً محورياً في عناصر النظرية اللغوية عند علماء التراث -فذلك- لأنّ عناصر الجملة لا تتفاعل إلاّ من خلاله، ودونه لا يمكن للجملة الاكتمال أو أن تصير كلاماً والمعروف عند أهل النحو أن الإسناد نوعان، هما:<sup>2</sup>

أ- **الإسناد الأصلي:** كإسناد الفعل للفاعل نحو قولنا (ضرب موسى عيسى وضرب الموسيان العيسيين).<sup>3</sup> أو الخبر للمبتدأ، نحو: (أضارب موسى عيسى).

ب- **إسناد التبعية:** أي بالتبعية كإسناد البدل والمعطوف بالحرف، بعكس التوابع الأخرى فإنّه لا إسناد فيها وتتفرع إلى الأنواع الآتية:<sup>4</sup>

<sup>(1)</sup> مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 43

<sup>(2)</sup> محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص 107.

<sup>(3)</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 95

<sup>(4)</sup> محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص 107.

بأ-الإسناد الإضافي: والذي يتكون من طرفين مضافين هما: المضاف والمضاف إليه على نحو ما نجد في هذا المثال (كتاب التلميز، خاتم فضة، وصوم النهار).<sup>1</sup>

بب-الإسناد البياني: ويتألف بدوره من ثلاثة أقسام، هي:

بب/أ- الإسناد الوصفي: أي التركيب الذي يتكوّن من (الصفة والموصوف)، مثل (فاز التلميذ المجتهد).

بب/ب- الإسناد التوكيدي: وهو الذي يتألف من المؤكّدات بمختلف أنواعها، مثل (غاب الناس جميعاً)

بب/ج- الإسناد البدلي: وهو النوع الأخير من أنواع التراكيب الإسنادية والتي تتألف من البديل والمبدل منه على نحو ما نجده في العبارات من نوع (جاء خليلٌ أخاك، ورأيت خلاباً أخاك).

وعلى هذا النحو يكون الإسناد رأساً إلى جانب الأداة تحت مفهوم الكلام، على مقولتين أساسيتين هما:

أ- المسند إليه (م.إ).

ب- المسند (م).

ج- الفضلة (ف) التي يحدّد الإسناد حاجته إليها من عدمها.

توفر النظرية النحوية العربية القديمة قاعدة أساسية تنبني على (الإسناد) وتمدّه بمختلف الشروط المحدّدة لتفاعل العلاقات الإسنادية في نظرية مازن الوعر اللسانية،<sup>3</sup> وقد جاء في التعريفات التراثية لهما بدقة فريدة إذ يقول سيبويه: "وهما (المسند إليه والمسند) ما لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بُدّاً".<sup>4</sup> ومعنى ذلك أن تدخل كلمتين في علاقة بحيث تكون الواحدة منها مؤثرة على الأخرى.

<sup>(1)</sup> مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية. ص 14-15

<sup>(2)</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 94.

<sup>(3)</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 116. -بتصرف-

<sup>(4)</sup> أبو البشر عمرو بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج 1/ ص 32.

أما في اللسانيات؛ فالإسناد قد جاء في معنى الموضوع والمحمول، والموضوع وظيفية نحوية للمركب الاسمي في الجملة القاعدية<sup>1</sup> المكوّنة من السلسلة: (م س+ م ف)، والتي لها الشكل التالي: (ج= م + م ف). بينما يكون المحمول هو: وظيفة المركب الفعلي في الجمل الأصل مثلاً: في الجملة (ضرب زيدٌ عمراً) سيكون الفعل (ضرب) هو المحمول وتسمى الصفات والمركبات الاسمية والمركبات الحرفية في الجمل الربطية محمولات، نحو: (كان زيدٌ مريضاً) فالمحمول كما هو ظاهر في المثال هو: (مريضاً).<sup>2</sup>

كما أنه يوجد عنصر آخر يدخل على المسند إليه والمسند ويكون لا مسنداً إليه ولا هو بمسند ولا تحكمه قوانين الإسناد، وهذا العنصر هو ما يسمى "الأداة"<sup>3</sup> يقول مازن الوعر "... سأقدم ركناً آخر يمكنه أن يحوّل التركيب الأساسي إلى تراكيب مشتقة جديدة، يدعى هذا الركن الجديد بالأداة (أد). إنّ الركن (أد) يمكن أن تكون أشياء مختلفة، مثل: أداة الاستفهام، أو النفي أو الشرط..."<sup>4</sup> وبالتالي: نخلص إلى معدلة تظهر طرفي الكلام على الشكل التالي: ل= أد+ إس.

ب- القاعدة البيانية التي يقترحها مازن الوعر للتراكيب الأساسية في اللغة العربية:

إنّ إضافة هذا الركن الجديد المتمثل في الأداة على تركيب معيّن يحوّل التركيب الأساسي إلى تركيب مشتقّ جديد، وبناءً على كلّ ما سبق نخلص إلى علاقة عامة تأخذ الوصف التالي: الكلام يحكم طرفين أساسيين هما: الأداة والإسناد، وهذا الأخير يحكم المسند إليه والمسند، وهذين الأخيرين يحكمان الفضلة، وعند تعقيد هذه العلاقة فإنّها تأخذ الشكل الرياضي التالي:

ل ← ج [أد ± (س م+ م ف)] أي: إنّ الكلام يتألّف من: أداة وإسناد ويحكمهما، أو من أداة تساوي الصفر (ϕ) - بالتعبير الرياضي - وإسناد، وهذا الأخير يبنّي على ضرورة وجود مسند إليه ومسند، ويحكمهما بعلاقة شكلية ومعنوية تسمى (العلاقة الإسنادية) ويكون حكم

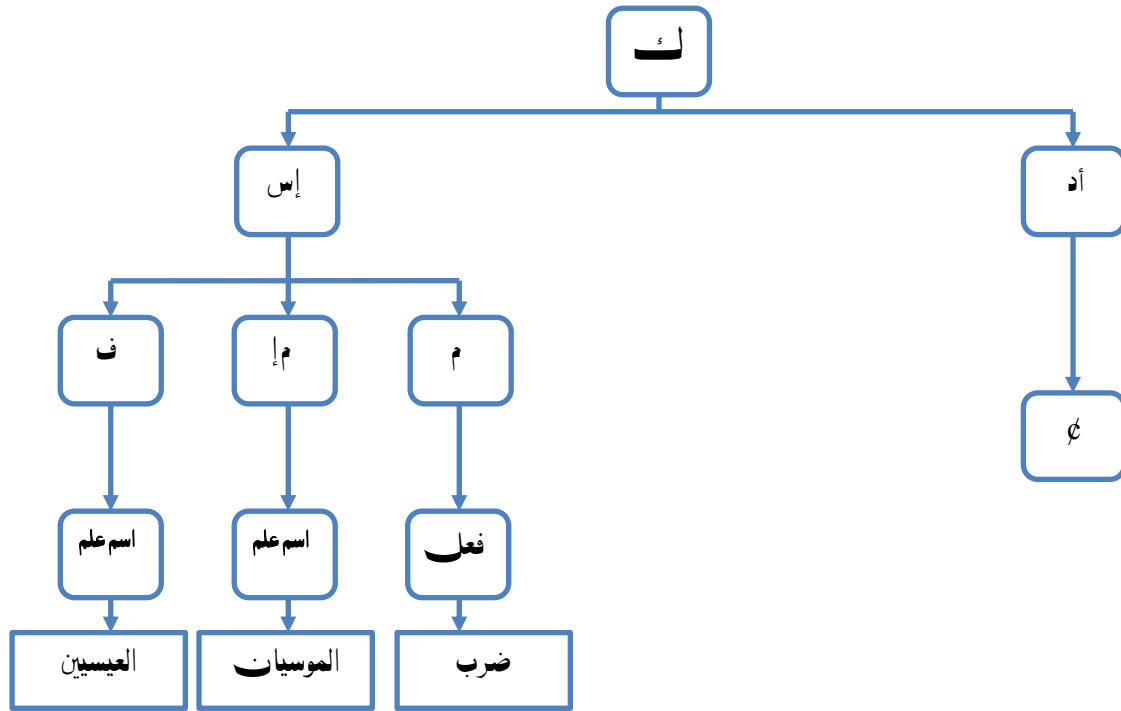
<sup>(1)</sup> جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات. ص 142.

<sup>(2)</sup> جماعة من المؤلفين، المرجع السابق. ص 117.

<sup>(3)</sup> الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 94.

<sup>(4)</sup> مازن الوعر، المرجع السابق، ص ن.

الفضلة عند الإسناد. هذه هي القاعدة والفرضية المحورية في أطروحة مازن الوعر، والتي ينطلق منها إلى وصف وشرح وتفسير التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ويكون تمثيلها الشجري كما أشار إليه على النحو الآتي:<sup>1</sup> (ضرب الموسيان العيسيين)



إذا هذه هي المادة التي يحتاج إليها مازن الوعر، والذي يعتقد أنه بها سيتمكن من فهم البنية العميقة والسطحية لهذه التراكيب، وسنحاول استبانة ذلك من خلال تحليل مجموعة التفسيرات التي قدمها على النحو التالي:

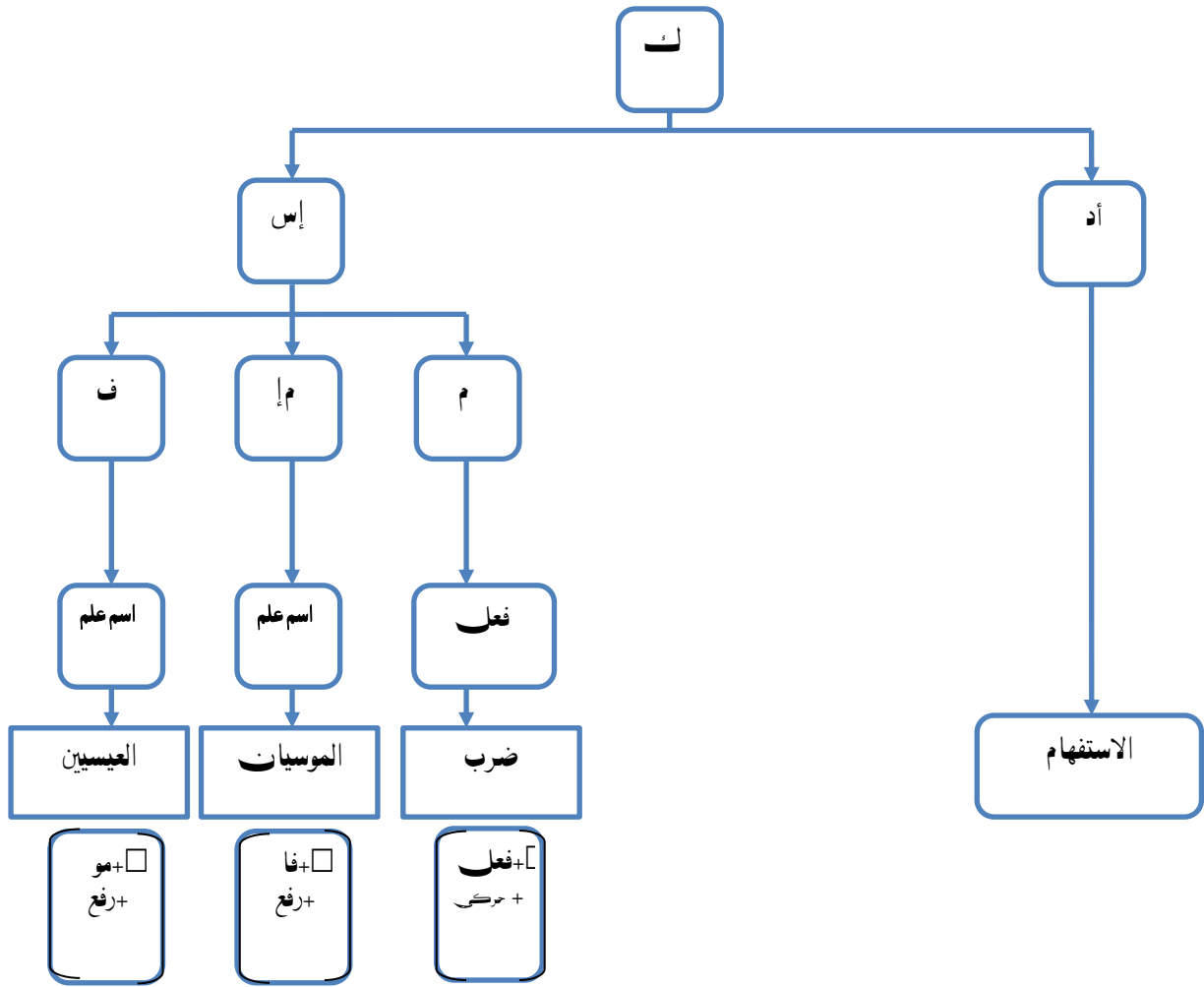
بالرغم من القيمة الاستثنائية للعلامات الإعرابية في تحديد معاني الجمل والكلمات إلا أنها في المثال الذي ضربه مازن الوعر لا يمكن الاعتداد بها نظراً لتسترها، وهي عامل واحد من عدة عوامل دلالية<sup>2</sup> يمكنها وصف التراكيب العربية وبيان الأدوار الدلالية، فيمكن الاحتفاظ بالمواد اللغوية نفسها وبالترتبة أيضاً نفسها ولكنها ستؤدي إلى تغيير المعنى.

<sup>1</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 117

<sup>2</sup> مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 54.

إنّ هذا التفصيل النحوي للجملة هو منطلق افتح بها الوعر تطبيقاته، يأتي دور التحليل اللساني الذي يأخذ النموذج التالي: (م + م + ف)، نحو: (ضرب الموسيان العيسيين)، و[أد + إس] (م + م + ف)، نحو: (ضرب الموسيون العيسيين) لاحظ التمثيل العجري للجملتين\*:

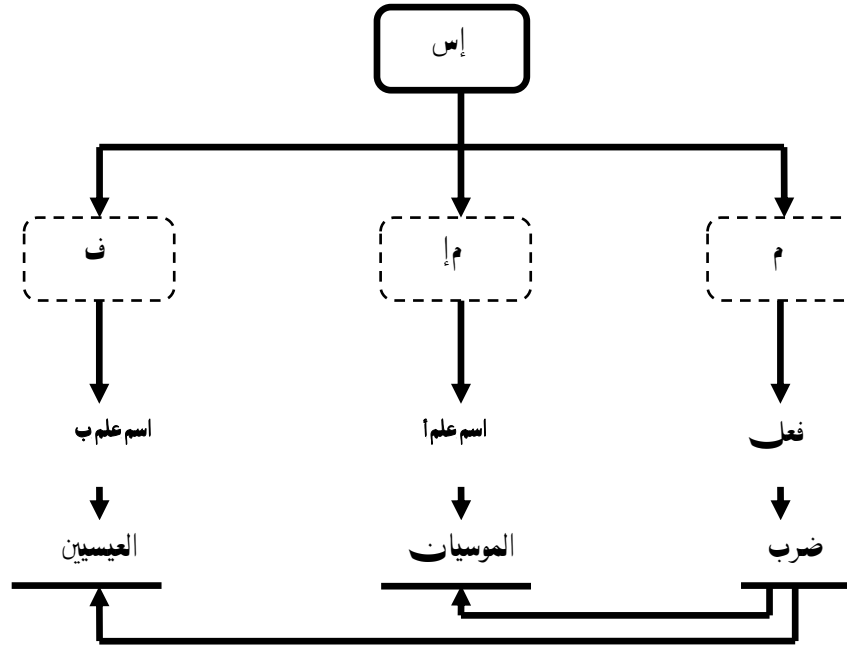
العجرة (أ)



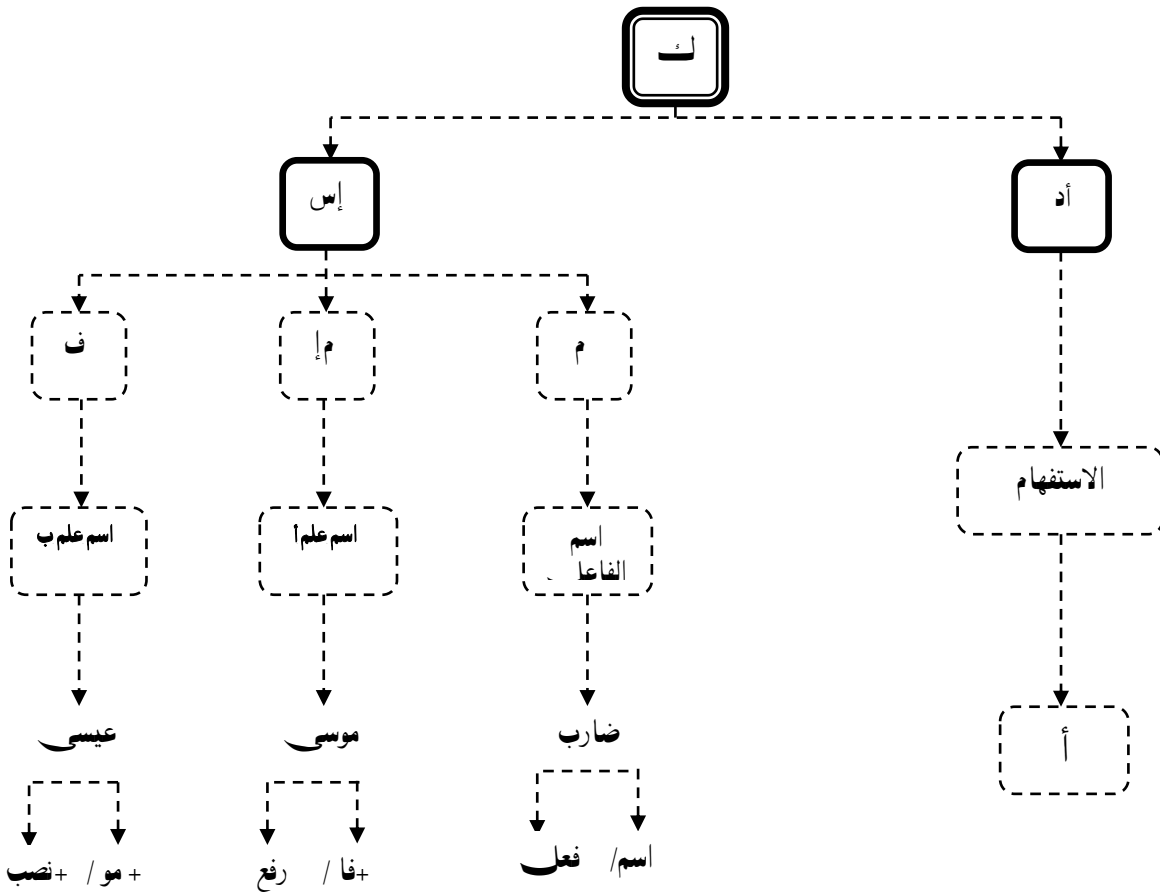
\* وردت هذه الخطاطات في كتاب مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة في تحليل التركيب الأساسية. ص 95-96. وفي دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 117. ودراسات لسانية تطبيقية. ص 54-55. وقد وردت - أيضا- في عدّة مقالات أخرى وكل هذه الجداول والعجرات مقتبسة عن مازن الوعر.



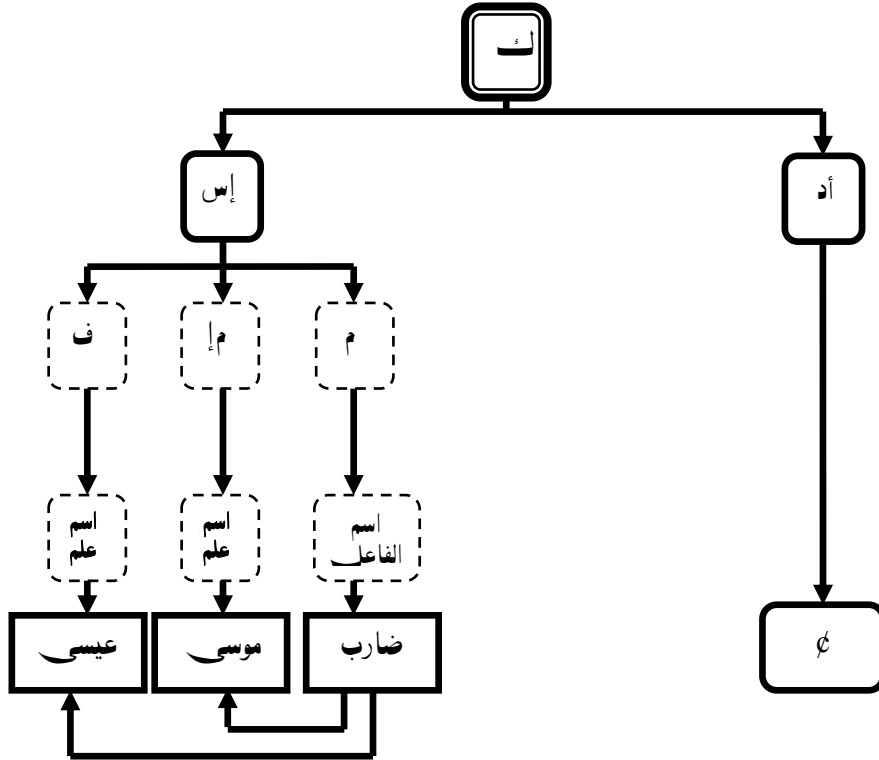
العجرة (ب)



العجرة (ج):



العجرة (د):

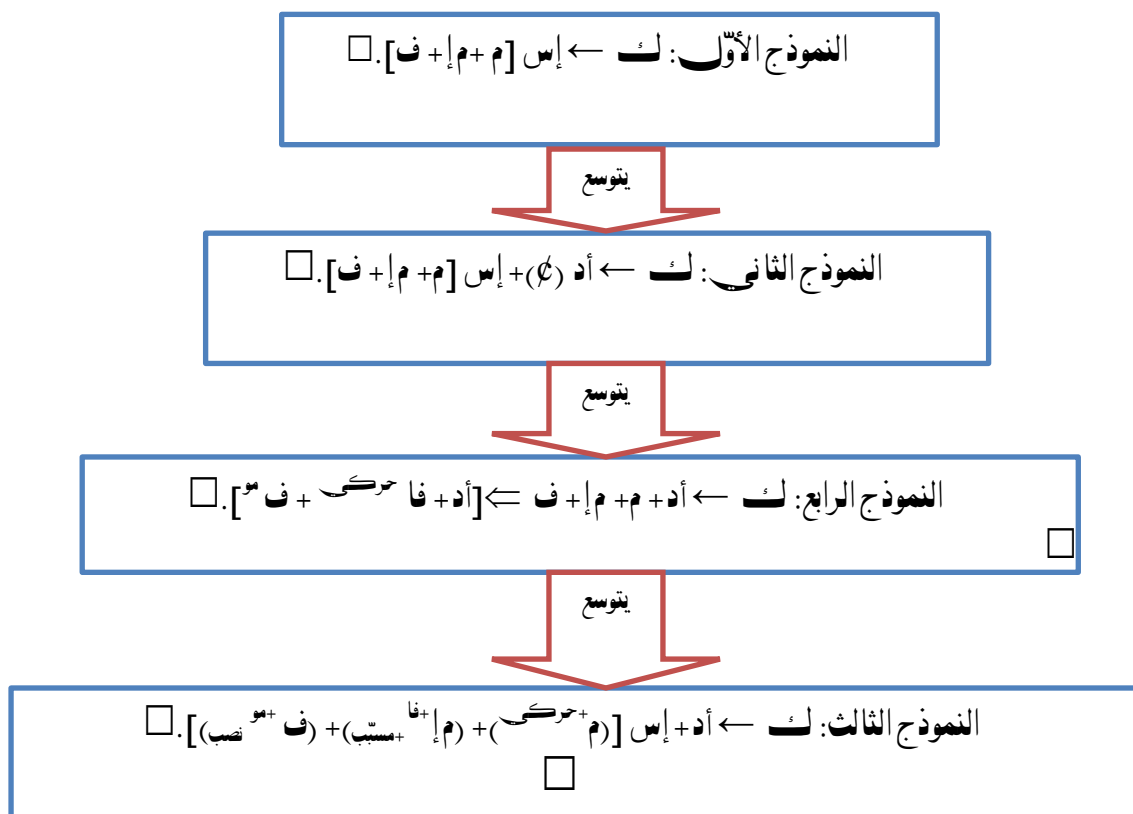


نلاحظ أن المسند (م) في العجرة (إب) هو الفعل (ضرب) الذي تلاه فاعل مرفوع، ومفعول منصوب، بينما "اسم الفاعل" (ضارب) هو المسند، ومن هنا يرى مازن الوعر أنه رفع (الموسيان) ونصب المفعول (العيسيين) ويستنتج -الوعر- أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل ويقوم بوظيفته النحوية والدلالية.

وهذه الظاهرة ليست مقصورة على اسم الفاعل فقط - وإنما في -الواقع- .. هناك ثلاث مقولات في اللغة العربية يمكنها أن تقوم مقام الفعل وتعمل عمله، وهي: اسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم المفعول<sup>1</sup>.. وبالتالي فهي مشتقات تحوّل التراكيب الأساسية إلى تراكيب مشتقة؛ فالمشتقّ الأوّل (اسم الفاعل) يحدث في التراكيب المبنية للمعلوم ويحدث المشتقّ

<sup>1</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 117، ونحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 96. -بتصرف-

الثاني (اسم المفعول) في التراكيب المبنية للمجهول، في حين يختص المشتق الثالث (الصفة المشبهة باسم الفاعل) في موضع الصفة من أجل وصف الاسم الذي قبله.<sup>1</sup> ومن الضروري في هذه المرحلة أن نلفت الانتباه إلى أنّ التسوية بين الفعل من جهة، وباقي أسماء الأفعال ومفاعيل والمفعولات والصفات المشبهة من جهة أخرى لا تضرب الصفا عن بعض المميزات النحوية التي يمتاز بها الفعل عن باقي ما تم ذكره، ومن بينها أنّ الفعل يأتي في الجمل الأصلية والأساسية ولكن هذه الأسماء والصفات فإنها تحول التراكيب إلى تراكيب مشتقة على النحو الذي سنوضحه على النحو الآتي:



ويرى مازن الوعر أننا إذا نظرنا إلى هذه المقولات من الناحية المعجمية، فإننا نجد أنها تشترك في القاعدة البيانية لسماوات الأسماء والأفعال معاً، وهي بهذا الوصف ستطرح مجموعة من الإشكالات المنهجية من حيث اعتماد البرنامج المعجمي المعدل الذي حاول به تشومسكي

<sup>1</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 97.

في المرحلة الثالثة عام (1970م) أن يتجاوز المشكلات التأسيسية (Nominalisation) في الطبعة الثانية من نظريته؛ فلو حاولنا تطبيق قواعدها النظرية على التراكيب العربية كما هي دون تعديلها خرقاً لداليا وتجاوزاً تحليلياً لا يمكن تجاهله بسهولة، ولذلك يتدخل مازن الوعر لإعادة طرح ضرورة فهم الطبيعة الاشتقاقية لبنية اللغة العربية<sup>1</sup> فهماً دقيقاً.

فإذا عدنا إلى مقال تشومسكي بعنوان "ملاحظات حول التأسيس" فإننا نجد - هذه الملاحظة الدقيقة التي ميّزت الوعر - عندما يفترض مجموعتين ثنائيتين للسمات اللغوية التي تحاول تحديد أكثر من مقولة نحوية في كلمة معجمية معينة، وتتخلص هذه السمات وتتوضّح في المركب المعجمي عند ترجمتها إلى اللغة العربية على النحو التالي:

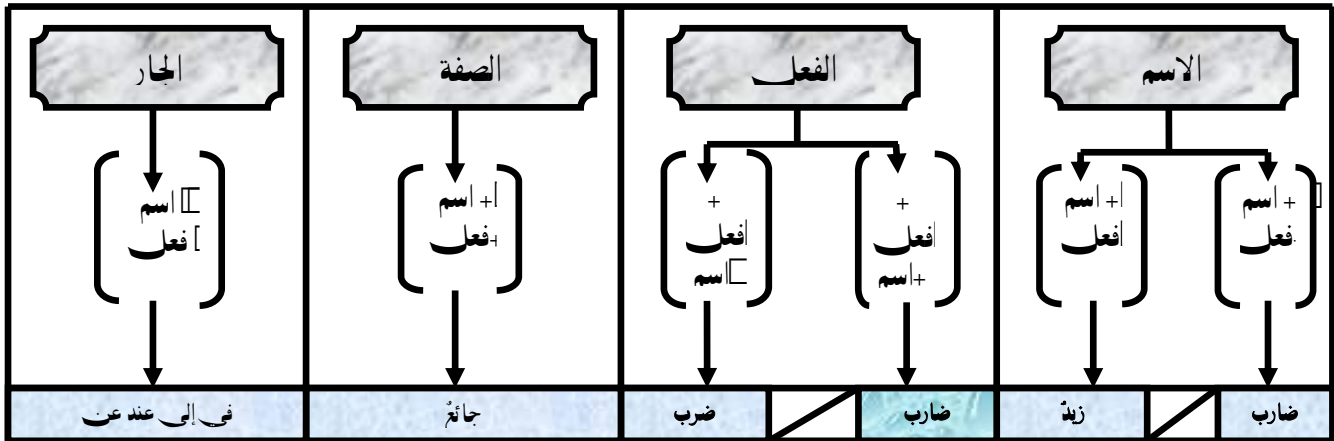
أ- اسم ← [اسم/فعل].

ب- فعل ← [فعل/اسم].

ب- صفة ← [اسم/فعل].

ج- الجار ← [اسم/فعل].

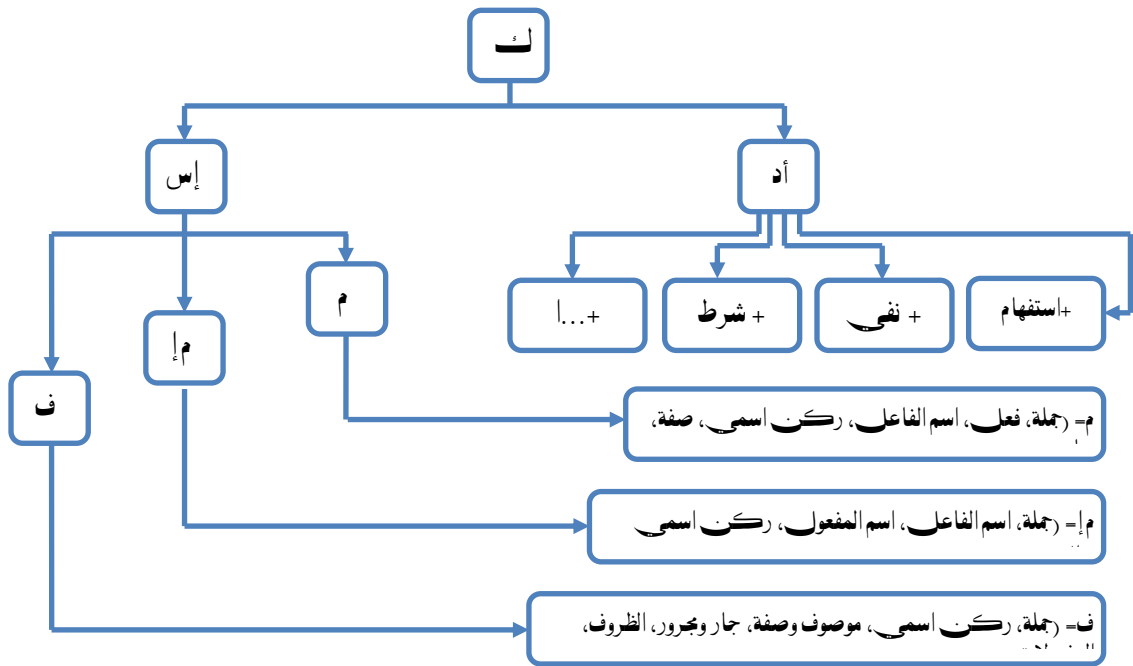
وهذا ما يجعل التراكيب السابقة التي مثل بها الوعر تتحول إلى التوزيع العجري الآتي<sup>2</sup>:



ومن هنا نستطيع جمع كل القواعد في تمثيل عجري واحدة يلخص كل القواعد البنوية في اللغة العربية التي تصاغ انطلاقاً من هذه المشتقات، وإذا كان ذلك كذلك فإنه على هذه القواعد أن تولّد التراكيب الأساسية في اللغة العربية، كما هو مبين في التمثيل العجري الآتي:

<sup>(1)</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 117. -بتصرف-

<sup>(2)</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 97-98.

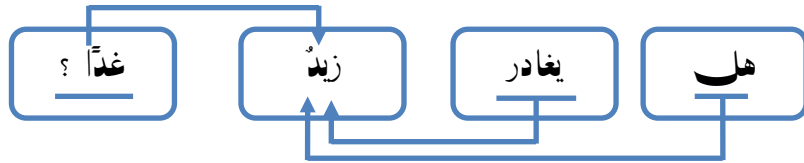


تبيّن هذه العجرة أنّ الكلام يقوم على مقولتين نحويتين أساسيتين هما: (الأداة (أد)، والإسناد (إس))؛ ونلاحظ أنّ الإسناد لا يضمّ إلى أركانه عنصر الأداة لأنّه عنصر يقع خارج العلاقة الإسنادية مثله كمثل الفصلة داخل التركيب، وهذا يعني أنّها خارجة عن حكمه ولا يستطيع أن يتحكّم فيها، بينما يمكن للأداة أن تتحكم في الإسناد تعمل على تغيير المعنى بشكل جذري وكلّي وقبل توضيح ذلك- سنحاول تبين عدم كفاءة الإسناد في تحكّمه بالأداة على مستوى البنية المجرّدة، لاحظ المثال التالي<sup>1</sup>:

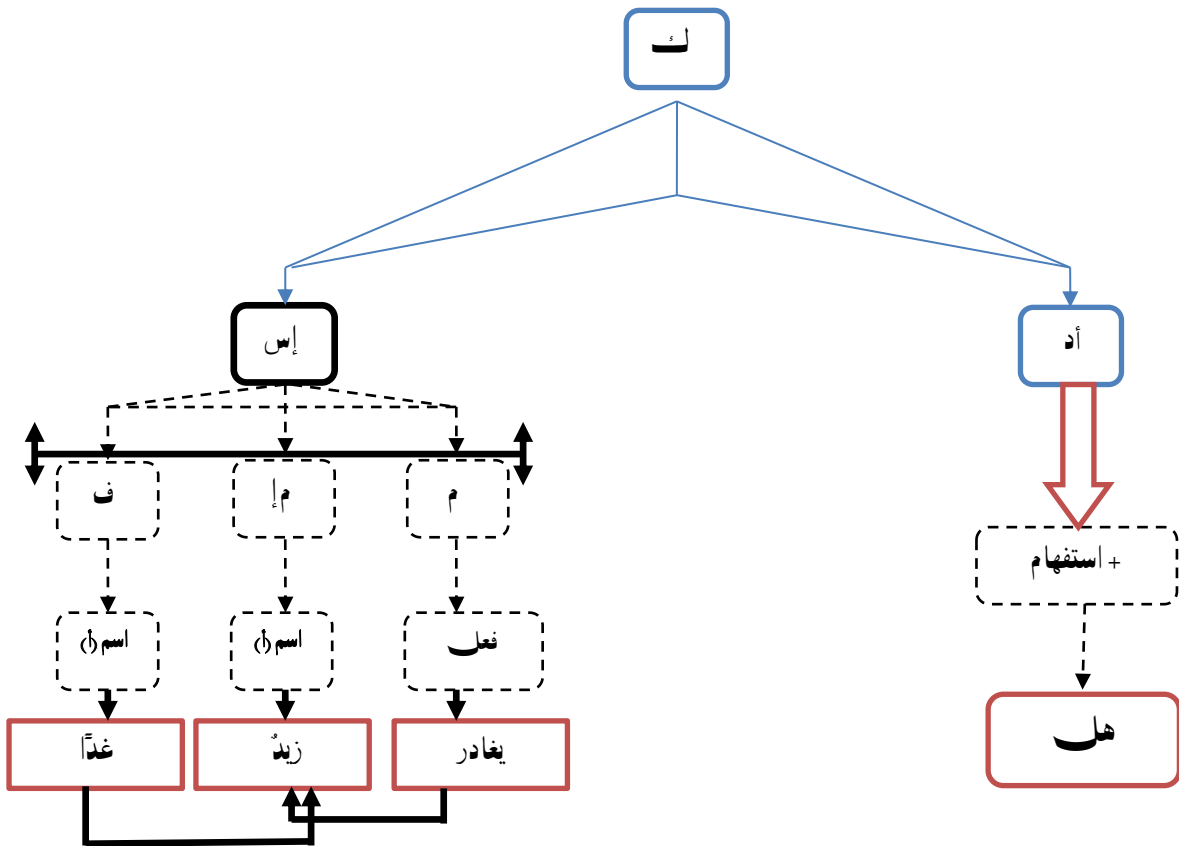
نأخذ الجملة: (هل يغادر زيدٌ غداً) في هذه الجملة يكون (زيدٌ) هو المسند إليه، ويكون المسند فعلاً (يغادرُ)، بينما تكون الفصلة هي الظرف (غداً)، وقد تصدرّ الجملة استفهام (هل) فما نلاحظه عند حذف الاستفهام أنّ الجملة تامّة ولا تنتقص إلى أيّ ركن وبالتالي: فقد استكملت كل الشروط لتفيد السامع بمعنى محدّد وواضح، ولكن عندما دخل الاستفهام غير المعنى فنقلت الجملة من طبيعتها الخبرية إلى استفهام، وهذا دون إحداث تغيير في الحركات

<sup>1</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 99.

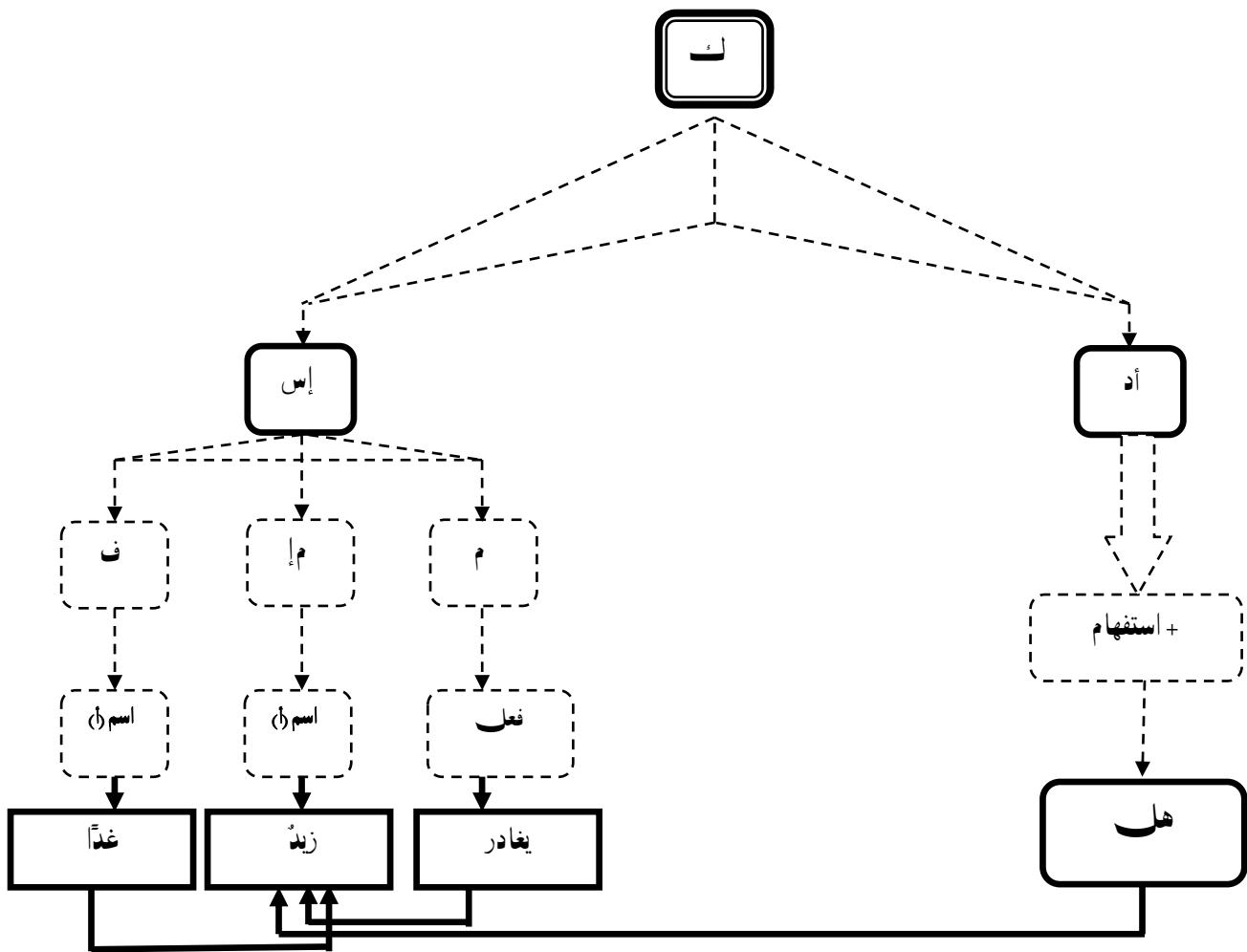
الإعرابية، وتجدر الإشارة هنا أن عنصر الاستفهام يمكن أن يكون عنصرًا خالياً -بالمعنى الرياضي- ولكنه يؤدي دوره مثل حضوره فإذا لنا: (يغادرُ زيدٌ غدًا)، أو (يغادرُ زيدٌ غدًا؟) فإنّ الجملتين مختلفتين -تمامًا- وفي مثل هذه الحالات يرفع الجانب الصوتي بخصائصه المختلفة كالنبر والتنغيم، وإذا عدنا إلى المثال السابق فإننا نلاحظ أن بؤرة الجملة هي (زيد) ولتوضيح ذلك نقترح التمثيل الاندراجي الآتي:



وتتضح أكثر العلاقات المقولية بين أركان التراكيب من خلال التحليل العجري الذي يكشف مختلف العلاقات العجرية على النحو الآتي:



فإذا تأملنا هذه الجملة في هذا التفريع اللساني فإننا نلاحظ أن الإسناد لم يستطع أن يتحكم في الأداة وإنما كان محكومًا بها، فقد أخذت الأداة (+استفهام) موقع الابتداء، وارتبط الإسناد بـ(زيد) الذي هو أساس الحدث في الجملة، ولاحظنا أن الحدث من يسار البؤرة ومن يمينه الظرف، فقد أخذ الفعل (يغادر) دور المسند إلى زيد وأخذ الظرف (غداً) موقع الفصلة وأصبح (زيد) مسنداً إليه، هذا ويمكن تركيب الشكلين للحصول على البنية العميقة النهائية في العجزة<sup>1</sup> التالية:



إنّ الأسهم التي تختصر مختلف العلاقات الإسنادية بين الكلمات المكوّنة للجملة من تحت العجزة تمثل الطبيعة النحوية والدلالية في البنية المنطقية للجملة العربية في حين تمثل

<sup>(1)</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 120.

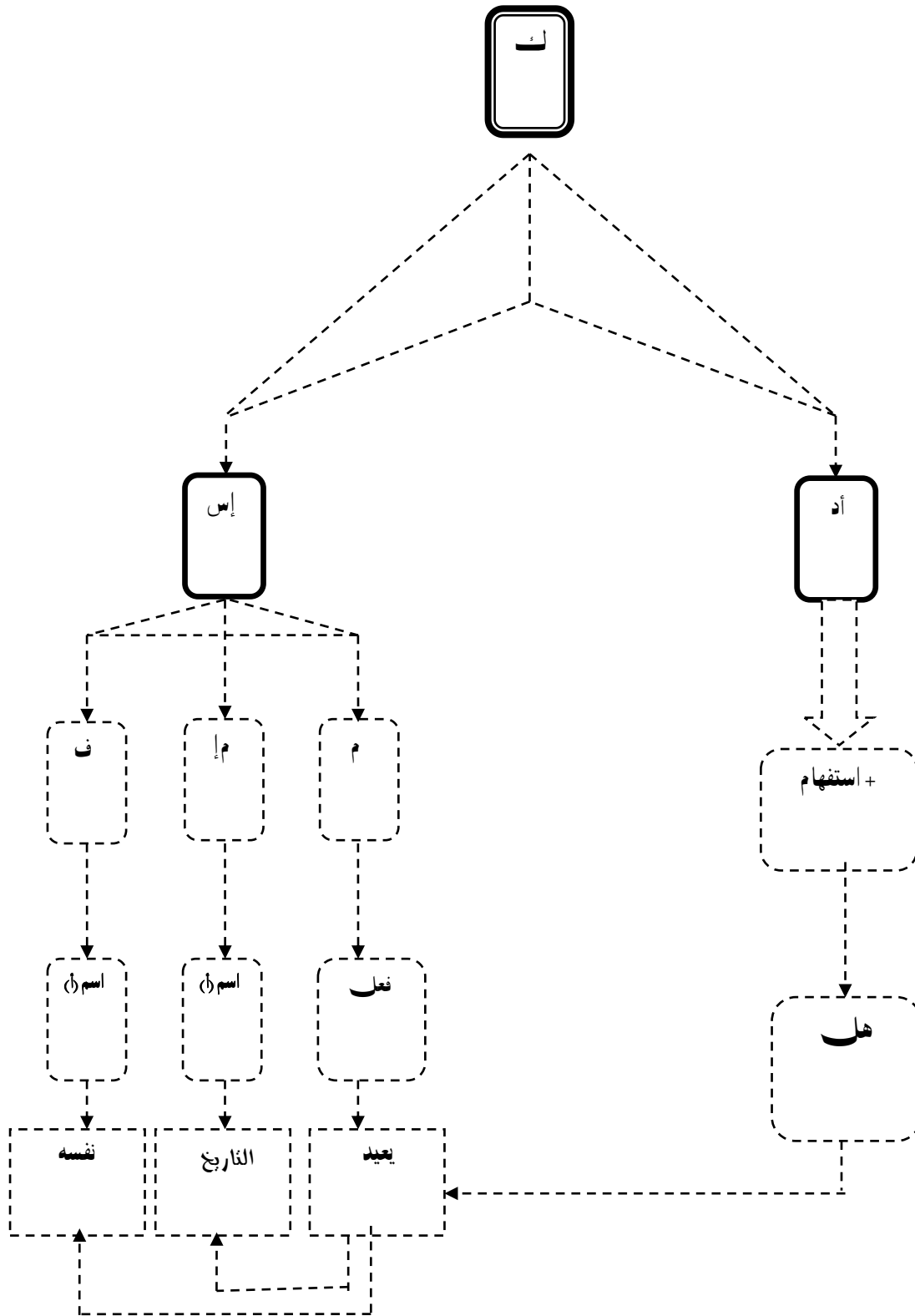
التفريعات العليا المتدرّجة التحليل اللساني التوليدي التحويلي وانطلاقاً من هذا التمثيل النحوي الدلالي واللساني فإنه يمكن إقامة مقارنة بين تشومسكي في طرحه عام: (1977م)، فيما سمّاه (الشكل والتأويل)، وما أطلق عليه نحاة العرب بـ(الأداة) فإنهما متشابهة تماماً- بل إلى حدّ التطابق؛ فإذا كان تشومسكي يسمي (الأداة) بمصطلح (Comp) فإنه بدوره قد لاحظ أنها من أركان الكلام وخارجة عن حكومة الإسناد، والشيء نفسه عند علماء العرب، فقد جعلوا عجرة الأداة خارج عجرة الـ(إس)؛ أيّ إنّ هذا الأخير هو (م + م + ف) فقط، بينما الكلام هو: (أد+إس)، "وإنّ دلّ هذا على شيء فإنما يدلّ على أن البنية المنطقية للجملة العربية تتشابه - إلى حدّ بعيد- مع البنية المنطقية للجملة التي اقترحها تشومسكي..<sup>1</sup>" ولإثبات صحّة هذا القول نأخذ المثالين التاليين للكشف عن البنية المنطقية للجملة العربية والبنية المنطقية التي اقترحها تشومسكي عام(1977م):<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 120.

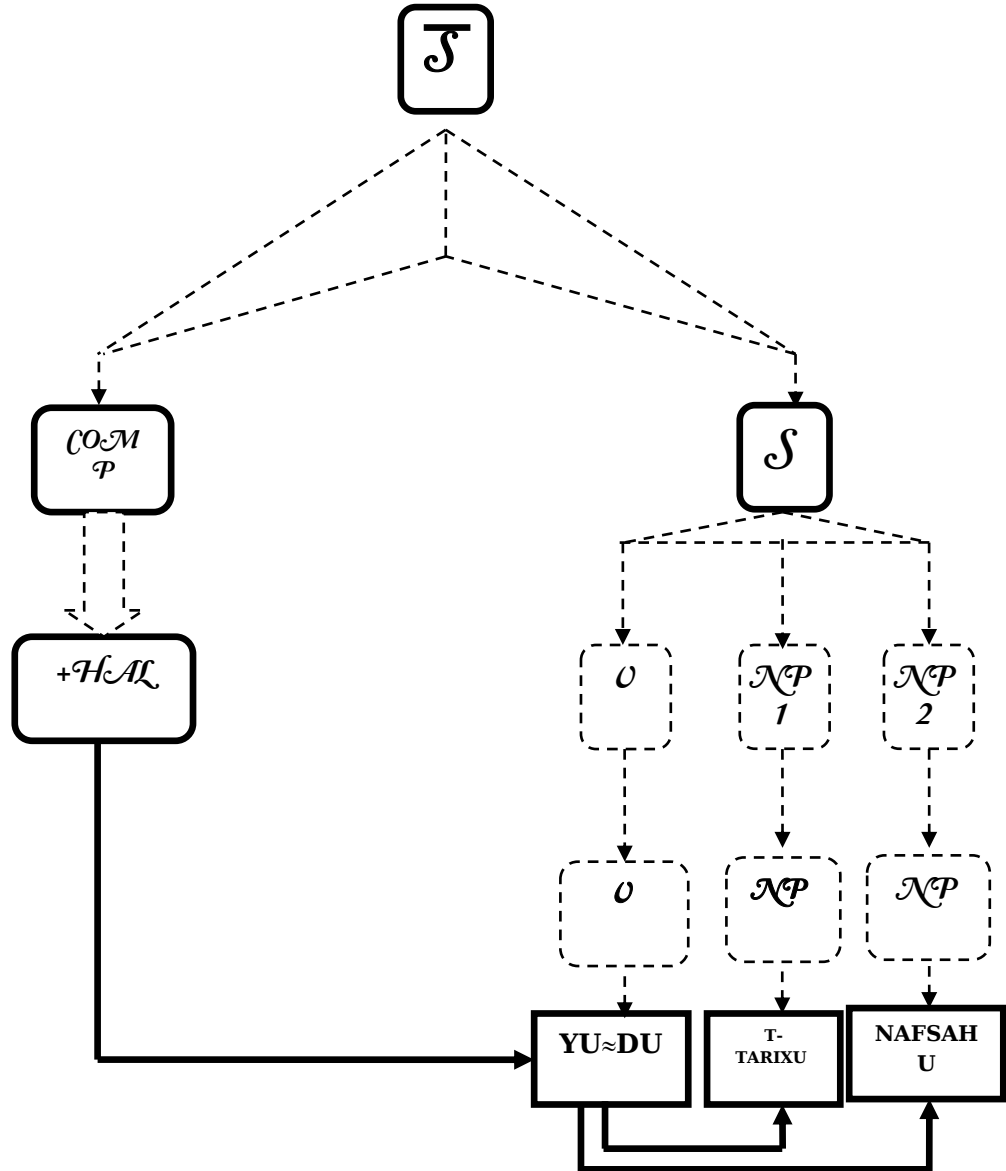
<sup>2</sup> مازن الوعر، المرجع السابق. ص ن



سيميوية:



chomsky



إنّ إجراء مقارنة بسيطة بين العجرتين الأخيرتين يفصح عن ملاحظة تخص البنيتين المنطقتين للجملتين اللتين تمّ تحليلهما -شكليا- عند سيبويه وتشومسكي، فمن خلال هذه المقارنة يتّضح التركيبتين تكادان تكونان متطابقتين؛ إذ إنّها تقدّم بنية عميقة واحدة ومشاركة ويرى مازن الوعر أن هذه البنية التجريدية للجملة العربية سبق وأن أكّدها جمهور النحاة العرب،<sup>1</sup> وخصّ بالذكر "رضي الأسترابادي" وابن هشام الأنصاري، ويمكن ضمّ ابن يعيش أضف إلى ذلك أن الانطلاق من العجرات اللسانية السالفة، تؤديّ بنا -منطقيا- إلى استنتاج

<sup>(1)</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 120-121. بتصرف

مجموعة من القواعد التوليدية التي بعضها يختصّ باللغة العربية كأوضاع نحوية خاصة، وبعضها الآخر يتكرّر في كلّ التراكيب الأساسية الكلية، وليس فقط في اللغة العربية، وهذه القواعد تأخذ لنفسها التدرّج التالي، مستثمرًا في ذلك المواد اللغوية الأساسية من مسند ومسند إليه وفضلة، مع توظيف الأداة كمقولة خارجة عن العلاقة الإسنادية والمحكومة بالكلام، وهي على النحو الآتي:

أ- (ل) ← ±أد - [إفعلي / إاسمي].

ب- (أد) ← ±استفهام].

ج- (إس فعلي) ← [م، م، إ، ف].

د- (± استفهام) ← [أ، هل، ماذا، كيف... إلخ].

هـ- (إس اسمي) ← [م - إس].

و- (استفهام) ← [إن، أن، كي، حتى... إلخ].

ز- (م) ← [فعل - ع (إ)، ع (ص)، ع جار ومجرور، ع (ظ)، (إس)... إلخ].

ح- (م إ) ← [ع (اسم فاعل)، (اسم مفعول)، (الصفة المشبهة باسم الفاعل)... إلخ].

ط- (ف) ← [ع (إ)، (إس)، (ل)].

إذا هذه المقولات قد تختلف من تركيب إلى آخر بحسب المعاني متوخاة منها، والضابط يكون بحسب ما تقتضيه هذه المعاني؛ أيّ الحاكم الصوري الذي يقرّر اختيار أركان الجملة، وأوّل اختلاف يظهر - على سبيل التمثيل لا الحصر - هو الاختلاف بحسب الأداة عند التركيب الاسمي أو الفعلي، ولتفسير هذه الظاهرة اللغوية نتأمّل هذه الأمثلة العربية:

<p>أ- أ تغنى سعاد؟ = أد + إس.</p> <p>ب- ما قال الشعر زيد؟ = أد + إس.</p> <p>ج- هلاً أنشدتني شعراً يا غلام. = أد + إس.</p>	} (2)	<p>أ- زيد أخوك؟ = أد + إس.</p> <p>ب- زيد شاعراً. = أد + إس.</p> <p>ج- مسافران العيسيان؟ = أد + إس.</p>	} (1)
---	-------	--	-------

إنّ التراكيب الاسمية في المجموعة (1)، والتراكيب الفعلية في المجموعة (2) تتألف من أدوات تعتبر من جنس العجزة اللسانية (إس) المتعلقة بها؛ بمعنى آخر أنها أختاً لها، أيّ (أد-

(إس) فهي تبني علاقة معنوية مع الإسناد بشكل عام، ولا تتصل بأركان الإسناد بشكل جزئي، فلا تبني علاقة خاصة سواء أكانت نحوية أم دلالية مع المسند إليه، أو المسند والفضلة، وفي ذلك يقول مازن الوعر: " .. ولا تعتبر أختاً للعناصر اللغوية التي يسيطر عليها الـ(إس)، الذي بدور يسيطر على الـ(م، م، إ، ف).." <sup>1</sup> وهذا يعني بأن مقولة الأداة منفصلة تماما عن عجرة الإسناد التي تتفرع عن المقولة الرأسية الكلام (ك) بحيث يسيطر عليهما معا ولكن الإسناد لا يتحكم في الأداة غير أنّ هذه الأخيرة يمكن لها ان تؤدي إلى الحكم على جميع عناصر الإسناد والتأثير في علاماتها الإعرابية وأدوارها الدلالية، وبالتالي فإنّها تتحكم في معاني الجمل والتراكيب بشكل مباشر وانطلاقا من -هذا- القول نصل إلى تحيين الفرضية اللسانية التي انطلقنا منها، والتي مفادها<sup>2</sup>:

إنّ الترسيمة (أد) تعتبر مقولاً نحوياً خارجاً عن ترسيمة الـ(إس)، وهكذا فإنّ ترسيمة الأداة (أد) والإسناد (إس) نسيطر عليهما ترسيمة أعلى تسمى ترسيمة الـ(ك).

ولتجريب هذه القاعدة نجد مازن الوعر يقارن بين جمل عربية **كبناء**، مع تحليلاتها اللسانية التفريعية **كتحليل شكلي**، أو يقارن بين البنية السطحية والبنية العميقة في جملة واحدة لتظهر البنية العميقة فيها علاقة الأداة بالإسناد، وهنا يمكن ملاحظة تكرار الإسناد وتعدده دون تكرار الأداة؛ لأنّ قيمة الأداة الدلالية هي تصنيف معاني الجمل ككلّ دون تخصيص درجات

<sup>1</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 121. -بتصرف-

<sup>2</sup> - Mazen Al-Waer & the syntactic and semantic Analysis of the generation sentence - p: 33.

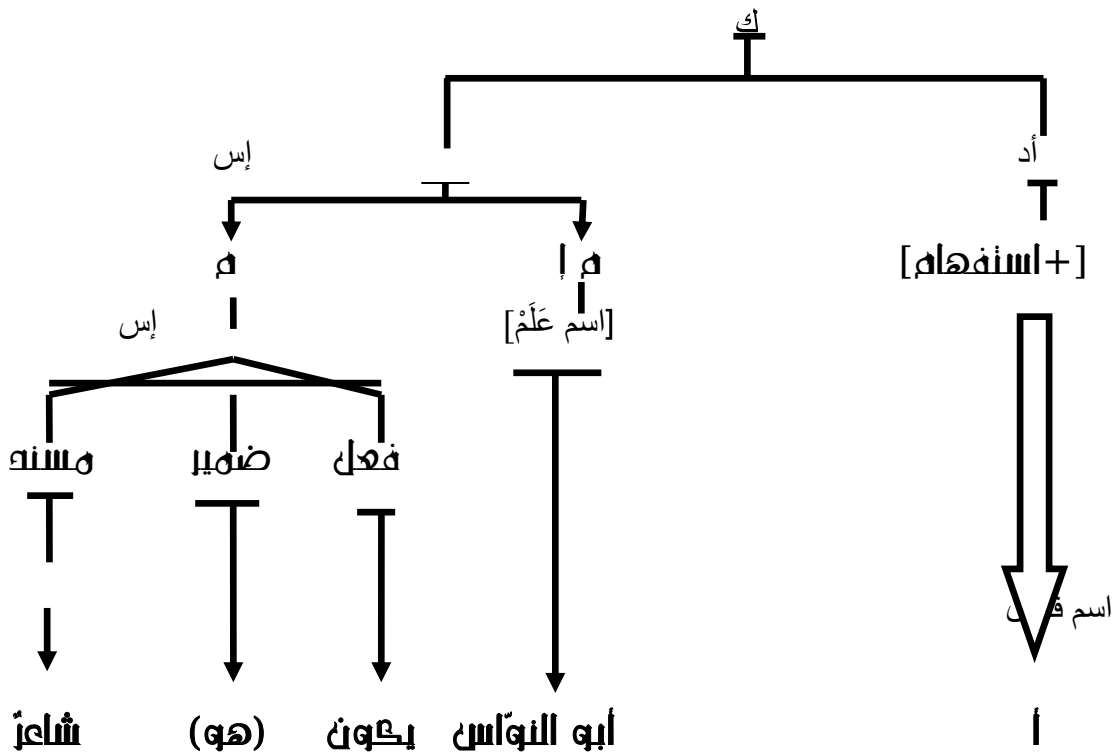
- مازن الوعر " ما جدوى المناهج الدلالية في التحليل اللساني " (مقال)، مجلة التواصل اللساني، المجلد الثاني، العدد: (2) جامعة فاس- المغرب. 1995م، ص 52-53، بتصرف. يفيد كريستال " علم التراكيب " تر: مازن الوعر. مجلة البحرين الثقافية، العدد: (10)، وزارة الإعلام، البحرين. ص 87.

الإسناد أو تفضيل إسناد على آخر في جملة واحدة ولتفسير هذا الطرح يقدم مازن الوعر الأمثلة التالية:<sup>1</sup>

- أ- أبو النّوّاس شاعرٌ؟
- ب- أهرب المتنبي الشجاع؟
- ت- الخنساء أخوها صخرٌ؟

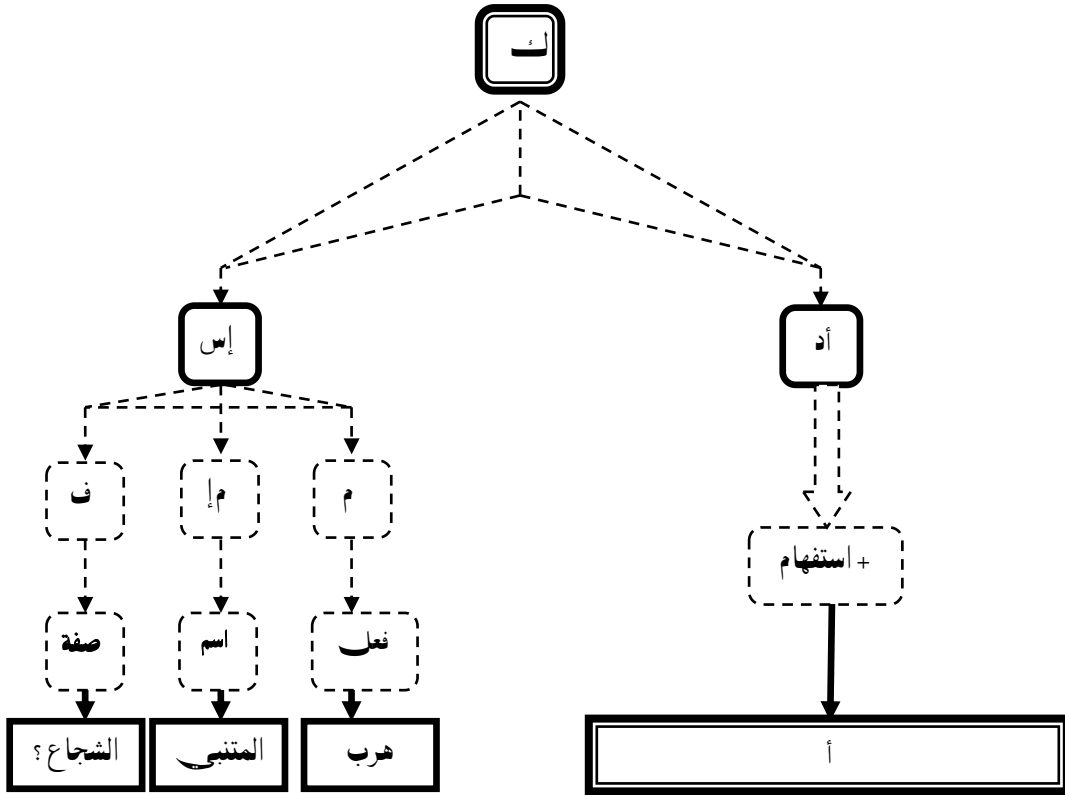
ويكون تحليلها اللساني على الشكل التالي:

أ- ( أبو النّوّاس شاعرٌ؟ )

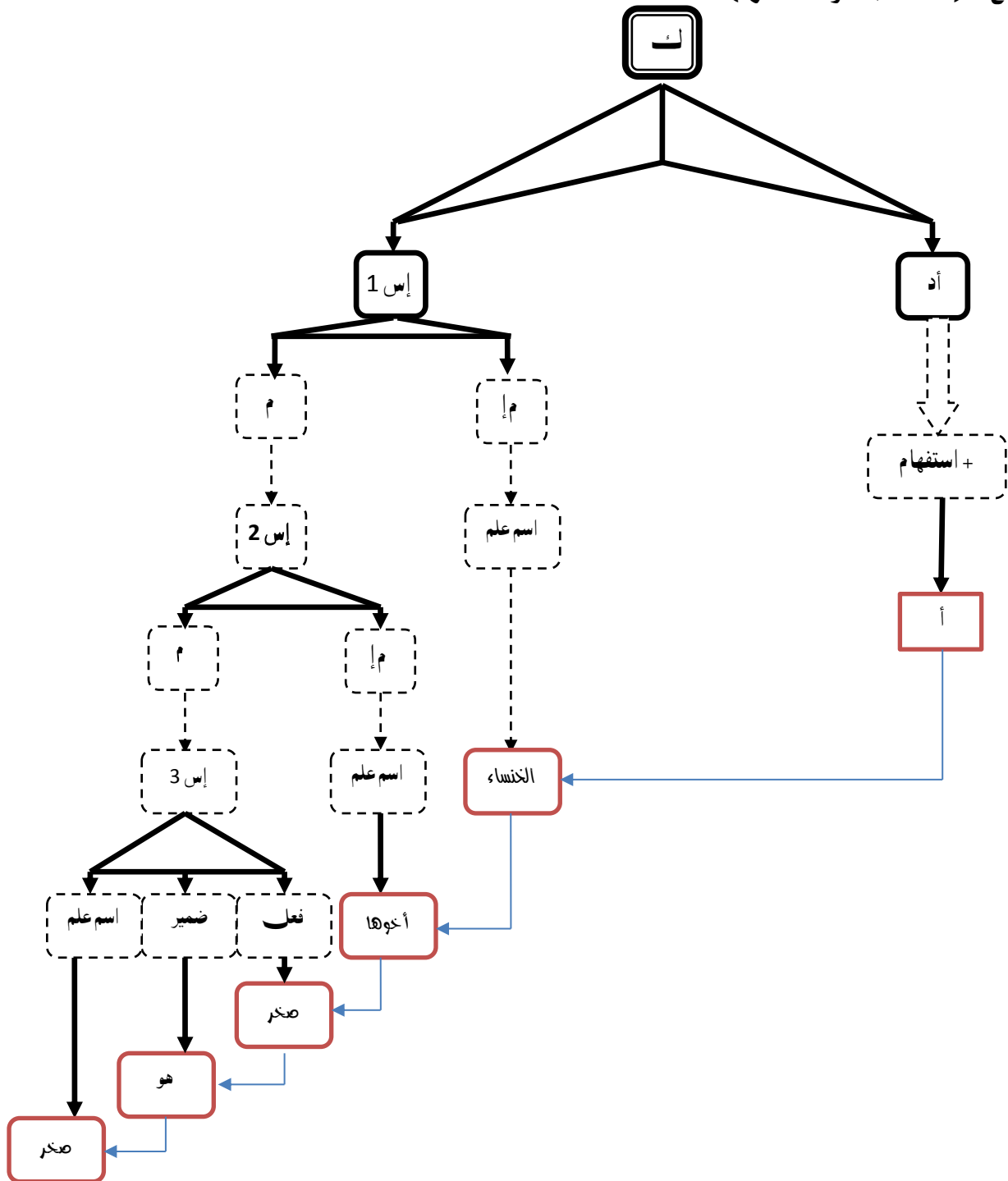


<sup>1</sup>) - Mazen AL-Waer & the syntactic and semantic Analysis of the generation of Arabic sentence & supra p: 34

ب: (أهرب المتنبئ الشجاع؟)



ج: (أخنساء أخوها صخر؟)



من خلال العجرات السابقة نلاحظ في الجملة (أ) أن البنية السطحية لم تظهر الفعل والضمير ولكنها في تحليلها اللساني المشجّر أثبتته في التحليل، وبالتالي: يكون معناها قد عمل وأجاز الحذف اللفظي وأبقى على معناه العام الذي أظهرته البنية العميقة، والمتمثل في أنّ أبا نواس شاعر، فما أضافته البنية العميقة في التحليل اللساني أنها تظهر جميع عناصر الكلم،

دون الحذف أو النقصان الذي يظهر -عموماً- في البنية السطحية المشتقة -التحويلية- اختزالاً للعناصر اللغوية من حيث الكم، وهذا ما نلاحظه -أيضاً- في العجرة (ب) كتحليل لساني للجملة، حيث إن تحليلها أثبت التوازي الركني بين البنية السطحية والعميقة؛ فهذه الجملة لم يكن فيها أيُّ زيادة أو نقصان، و-بمعنى آخر- إنَّ البنية العميقة لم تضمّر أيَّ عنصر أو معنى أحالت إليه البنية السطحية، وبالتالي: فهي جملة مشتقة بزيادة الاستفهام -فقط- دون التعرض إلى الإسناد في التركيب الأساسي، ولمّا كانت الأداة خارجة عن الإسناد فإنَّ -هذا الأخير- قد بقي كما هو في البنية العميقة ليظهر بالأركان نفسها على مستوى البنية السطحية، وهذه هي غاية التحليل العجري التي تحاول -عن كثب- الكشف وتفسير البنيتين.

أمّا التحليل اللساني للعجرة (ج) فقد بيّنت ظاهرة نحوية تتمثّل في تعدّد الإسناد في جملة واحدة يكون رأسها مكوناً من [ك = أد + إس]، وإذا ترجمنا هذه العجرة إلى معادلة أفقية فإننا نتحصّل على:

$$ك ← [أد + (إس + 1) م + (إس + 2) م + (إس + 3) م + فعل + ضمير + اسم علم]$$

ومن هذه المعادلة نلاحظ أن عنصر (أد) التي قامت بوظيفة (+ استفهام) قد دخلت على الجملة ككلّ وكشفت عجرة الإسناد أنها تتكوّن من مسند إليه وهي: [الخنساء]، ومسند الذي هو جملة إسنادية يتكوّن بدوره من مسند إليه [أخوها]، ومسند الذي هو جملة أخرى -في المستوى الثالث من التحليل التفريعي- قائمة على علاقة إسنادية داخلية يتكوّن من فعل [بلّون] وهو محذوف في البنية السطحية، والضمير العائد على المسند إليه في العلاقة الإسنادية (إس<sub>2</sub>) ومسند إليه الذي يحمل سمة (+ اسم)، وهو [صخر]، وهنا نلاحظ أن التحليل<sup>1</sup> اللساني

<sup>1</sup>) - Mazen AL-Waer & the syntactic and semantic Analysis of the generation of Arabic sentence & p:



التفريعي ليس قادراً -فقط- على إظهار مكونات الكلام كلها في البنية السطحية والعميقة معا وإنما يستطيع إحصاء عدد العلاقات الإسنادية التي يمكن أن تبني جملة معينة.

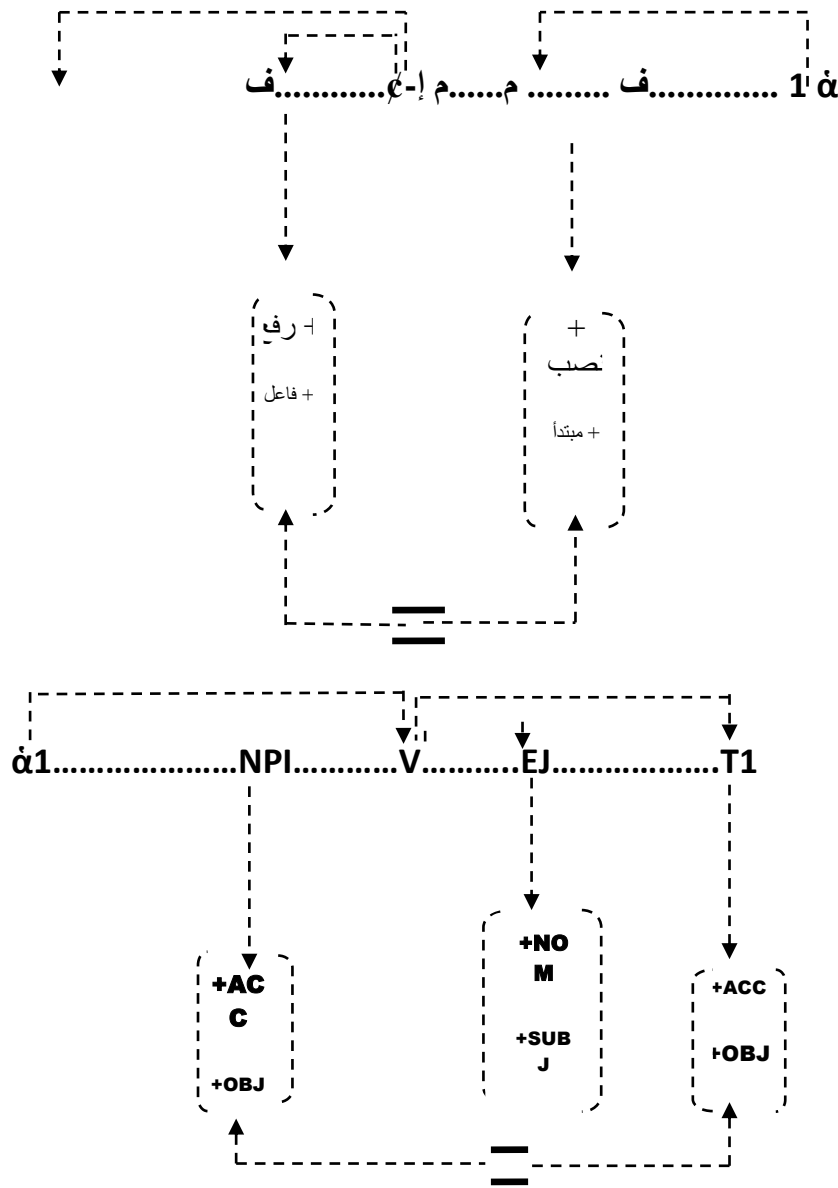
فمن الواضح أنه لو تطبق بعض القواعد المستحدثة على التراكيب الإنجليزية فإننا سنرى أن التقديم يعمل في الـ (م إبتدأ)، وفي المفعول به (ف)، والأمر نفسه في التراكيب الفرنسية وهذا ما يجعلهما (م إبتدأ) و(ف-المفعول به) عنصراً لغويان يتولدان في المكوّن التركيبي، ومن خلال القواعد التوليدية كما أسلفنا ولكن بالنسبة للغة العربية، فإنّ الأمر مختلف تماماً؛ إذ إنّ قاعدة المبتدأ في النحو العربي تستجيب لهذه المقولة، بينما المفعول به يأبى أن يكون كذلك.

ويرى مازن الوعر أن قاعدة المبتدأ (م إ- مبتدأ) في التراكيب العربية يؤيد -تماماً- ما ذهب إليه تشومسكي<sup>1</sup> إليه؛ أيّ إنّ عنصر [م إ- مبتدأ] في الجملة العربية السليمة نحويًا يتولد في المكوّن التركيبي، ومن خلال القواعد التوليدية، ولتوضيح ذلك نقترح تحليل المثال الذي قدّمه مازن الوعر<sup>2</sup> لسبر قاعدة المبتدأ في التركيب الاسمي التالي:

(زيدٌ يقرأ الكتاب) فإذا حاولنا تحليل هذه الجملة لسانياً للكشف عن العلاقة الإسنادية التي تحكم عناصرها محدّدين موقع المبتدأ كـ(م إ) من خلال القاعدتين اللتين قدّمهما تشومسكي عام: (1977م)، فإننا سنحصل على الآتي:

<sup>1</sup>)- Mazen AL-Waer & the syntactic and semantic Analysis of the generation of Arabic sentence & p: 34.

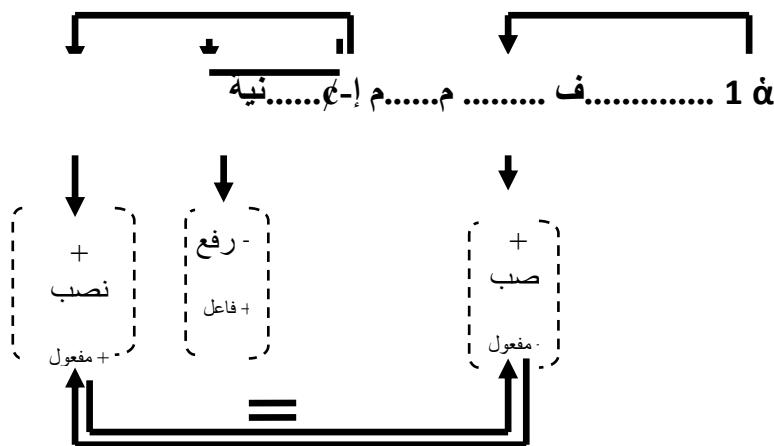
<sup>2</sup>)- Mazen AL-Waer. *Supra*: p35.



وبالتالي فإن المواد اللغوية التي بنت الجمل قد التزمت بمواقعها الأصلية فكان رأس الجملة مبتدئاً كـ(م إ)، وهو (زيدٌ) ، وخبره جملة فعلية من فعل (يقرأ=م)، والفاعل (ضمير يعود على زيد= م إ-ϕ) والمكمل (الكتاب=ف)، فالمبتدأ -كما هو واضح في التحليل- متولد في المكون

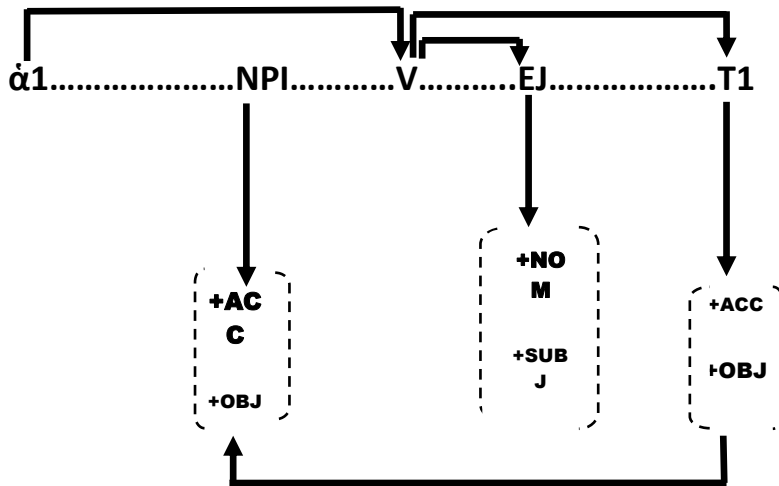
الكتاب)؛ أيّ (م+ م-إ-ϕ+ ف) خبراً تسيطر عليه شجرة الـ(إس2).<sup>2</sup> إلى هذا الحدّ لا يوجد أيّ اعتراض على قاعدتي تشومسكي السالفة، وقد أثبت مازن الوعر نجاعتها على مقولة المسند إليه (المبتدأ) في الجملة السالفة، ولكن هل تطرّد هذه الفعالية مع مقولة المفعول به من حيث إنه مكملّ (ف)؟

إذا افترضنا أن الجملة الأصولية، هي: (قرأ زيدٌ الكتاب)؛ بمعنى (ف+ فا+ مف)، أو (م+ م+ ف)، فهي جملة فعلية توليدية مقبولة نحواً ودلالةً، وإذا قمنا بتطبيق القاعدة الثانية لمقترح تشومسكي، عام: (1977م)، التي تنصّ على أن: ج←ف-إس، فإننا نتحصّل على تقديم المفعول به (ف) على باقي العناصر الأساسية في الإسناد، وبالتالي فإنّ النتيجة تكون الجملة التحويلية التالية: [الكتابَ قرأ زيدٌ] وبناءً على ذلك فإنها تعطي تحليلاً لسانياً من نوع: ( الكتابَ يقرأ زيدٌ) وإتباعاً لمنهجية تحليل المبتدأ فإنه يعطي الخطاطة التالية:



<sup>(1)</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص123. وللمؤلّف نفسه "التوليد الصوتي والنحوي والدلالي لصيغ المبني للمجهول في اللغة العربية" مجلة اللسان العربي، العدد (37)، مكتب تنسيق التعريب - الرباط- المغرب. ص52.

<sup>(2)</sup> مازن الوعر، التوليد الصوتي والنحوي والدلالي لصيغ المبني للمجهول في اللغة العربية، ص35 (هامش 1).



إنّ انتقال العنصر (ف) في هذه الجملة كان من خلال قاعدة البؤرة (Topicalization= top) كما نادى إلى ذلك تشومسكي؛ أيّ تلك العملية التي يتمّ بموجبها نقل مقولة كبرى كالمركبات الاسمية أو الحروف والمفعولات..الخ من مكان داخلي (داخل الجملة) إلى مكان خارجي (خارج الجملة)؛ أيّ مكان البؤرة المضبوط بقاعدة معيّنة والمفروض أن هذه العملية التي تجمع بين مكان داخل الإسقاط الأقصى، هو: (ج)، ومكان خارج الإسقاط تتمّ بواسطة تحويل نقل<sup>1</sup> إلى أن مازن الوعر يلاحظ بدقة وعمق حين يقول: "... نرى أن تقديم الـ(ف-مفعول به) عند النحاة العرب لا يؤيد ما ذهب إليه تشومسكي في قاعدة البؤرة؛ ذلك لأنّ هذا العنصر اللغوي يتقدّم في المكوّن التحويلي من خلال القاعدة التحويلية (انقل-ألفا (Move-α)).."<sup>2</sup>، فلماذا تُرفض قاعدة البؤرة وتقبل قاعدة النقل؟

ترفض قاعدة البؤرة لأنها تذهب بالمحلّ إلى مسألة التعادل الوظيفي بين عناصر الجملة فلو كانت حركة تقدم المفعول به في الجملة -السالفة- سليلة البؤرة لجعلت المفعول به (الكتاب) أختاً-متاخمة تابعة للفعل (يقراً)، وهذه العلاقة ليس بمقدورها (ف) أن ننقل إلى عجرة أعلى لتصبح أختاً تابعة للـ(إس) التي تتحكّم بها عجرة أعلى، هي:

<sup>(1)</sup> للتوسع يرجى العودة إلى: جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات. ص153.

<sup>(2)</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص123.

أ- الـ(ك): ففضية التعادل الوظيفي تقضي أن أعلى مستويات التحليل اللساني يكون للـ(ك) الذي ليس قبله شيء، وبعده كل شيء، الذي يتحكم ترسيمة الإسناد (إس).

ب- الإسناد (إس): يتحكم في المستوى الثالث على العناصر التي تبني العلاقة الإسنادية من (+م +م +ف)، بينما تكون قاعدة (انقل-الفا)، هي القاعدة التي تسمح للـ(ف) أن يتحرك في الجملة ناقلاً معه كل خصائصه النحوية (+نصب)، والدلالية (+موضوع)، وهي السمات التي ورثها عن الفعل (فعل-يقراً)، وهذا إن كان يعني شيئاً فإنه يعني أن المفعول به يمكن أن ينتقل من مكان إلى آخر داخل الجملة بحرية مضبوطة.

والنقل بهذا المفهوم الذي عبّر عنه مازن الوعر -ضمنياً- يعني تلك التغيرات التي تحدث على مستوى شكل البنية الجمالية بسبب حركة العناصر فيها من موضع إلى آخر، ويشير -تشومسكي- إلى وجود ثلاثة أنواع لهذه الحركة، هي<sup>1</sup>:

أ- حركة الرأس: المركب من موقعه الأصلي إلى موقع رأس مركب آخر، مثل: حركة الفعل الذي هو رأس المركب الفعلي من موقع الرأس إلى موقع رأس مركب الزمن، أو مركب التطابق.

ب- حركة الموضوع: من موقع إلى آخر في البناء الجملي حتى يكون مناسباً للموضوع المنقول وتعدّ هذه الحركة -إسقاطاً أكبراً- وليس عنصراً من عناصر الإسقاط، والجدير بالذكر -هنا- أن الموضوع -كما سبق الإشارة إليه- هي الكيانات التي ترد مع المسند كالفاعل والمفعول به.

ج- حركة الروابط: والمعاملات "العوامل" مثل حركة الاستفهام من موقعه الأصلي إلى صدر الجملة

<sup>(1)</sup> للتوسّع ينظر: مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص124. ومرتضي جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية. ص205، وما بعدها.

من خلال هذه المنطلقات التأسيسية يشرع مازن الوعر في رسم طريق واضح لنظريته التي تعتمد المفاهيم الدلالية والتوليدية التي سيحملها على التحليلات والملاحظات التي قدمها علماء العرب على وصف وتحليل التراكيب الأساسية للغة العربية، وسيهتم أكثر بالمشتقات التي تحول التراكيب وتغير وذلك وفق القضايا الآتية:

## أ) - التفسير الداخلي البياني للمكونات الجمالية الداخلية على مستوى البنية

### النحوية الشكلية العلائقية والبنية الدلالية المعنوية عند مازن الوعر: إن هذا العنوان

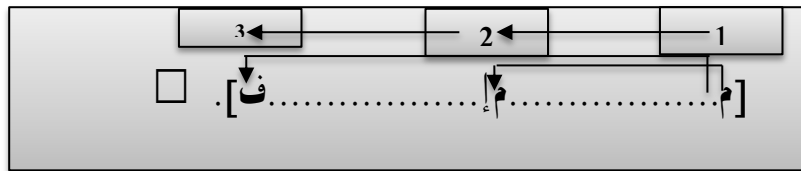
الذي يتضمن التفسير الداخلي للعناصر النحوية والدلالية للجملة يحيل مباشرة على أعمال تشومسكي لسنتي (1965م) و(1968م) التي جعل فيها البنية الدلالية متفرعة عن المكوّن الدلالي الذي يتوسطه المكوّن التركيبي والمكوّن الفونولوجي (المورفونيمية/Morphophonemics) الذي يعمل مباشرة على تكوين وإظهار البنية السطحية، بينما هذه المكوّنات الثلاثة هي التي تكون البنية العميقة للتراكيب، إلى جنب البنية السطحية، ومن هنا يمكن مبدئياً القول بأنّ البنية النحوية الداخلي تنفرّع حسب تشومسكي إلى بنية عميقة وبنية سطحية تحكمها مجموعة من القوانين الصورية كما تتحكم في العناصر المكوّنة للجملة -أيضا- قوانين مخصوصة جداً ولعلّ من أهمّها:

الرتبة التي تبيّن الأدوار الدلالية للمواد اللغوية الأساسية (المسند والمسند إليه) وهي مختلفة من لغة إلى أخرى، وأحيانا في اللغة الواحدة التي تختلف فيها الأوضاع الدلالية المستهدفة، ويعدّ كشف ذلك من صميم النظرية اللسانية، يقول عبد القادر الفاسي الفهري "ومن أهداف النظرية اللسانية أن تبحث في مجموعة المبادئ التي تقيد الرتب داخل اللغات لأنّ كفايتها ليست مرهونة فقط بتخصيص ووصف ما يلاحظ من الظواهر الرتبية بل أيضا ما لا يمكن أن يلاحظ منها.."<sup>1</sup> وقد لاحظ الفاسي الفهري منذ (1975م) بأنّ الرتبة تعدّ من المفاهيم التي أشكل البحث عنها عند اللسانيين العرب والغرب على السواء، وأثارت مشكلات جديدة لم يتمّ الحسم

<sup>1</sup> عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية. ص103

فيها بشكل قطعيّ بالرغم من اقتراب النموذج التوليدي (الثالث) إلى هذا المفهوم، إلا أنها مازالت تعاني مشاكل تقنية في ضبطه بشكل جذري لها، يقول: ".ففي النماذج التحويلية مثلا نجد قواعد مقولية ترسم السمات (العناصر) المركبية الأولى للجمل، وتدعى هذه السمات بالبنى العميقة ونجد قواعد تحويلية تحوّل هذه السمات إلى سمات جديدة ينتج عنها ما يدعى بالبنى السطحية.

ومعلوم أنّ هذه القواعد تقوم بعمليات صورية محدّدة ليس لها مدلول دقيق خارج النموذج المقترح وهي تعالج الرتب بطرق خاصة، فالرتب الموجودة في البنية العميقة تختلف عن الرتب الموجودة في البنية الوسطية أو الرتبة الموجودة في البنية السطحية، علماً بأنّ الرتبة التي يمكن فعلاً ملاحظتها هي الرتبة السطحية..<sup>1</sup> إذا يمكن التمييز بين نوعين من الرتب (الأصلية والفرعية) فالأصلية هي ما تكون في الطبيعة التوليدية للكلام والتدرّج من مسند إليه إلى مسند وهو الذي يحدّده مازن الوعر في القاعدة الآتية:<sup>2</sup>



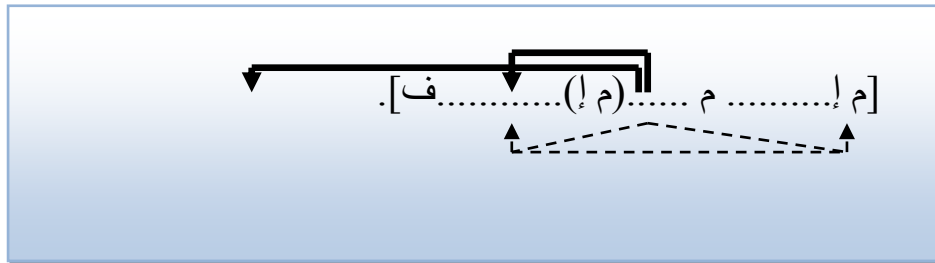
وكلّ تركيب مخالف لهذا الاصطفاف فإنّه يحوّلها إلى تراكيب مشتقّة أو محوّلّة، يقول خليل أحمد عمارة " .. يعدّ الترتيب من أبرز عناصر التحويل وأكثرها وضوحاً لأنّ المتكلّم يعمد إلى مورفيم حقّه التأخير فيما جاء عن العرب فيقدّمه أو إلى ما حقّه التقديم فيؤخّره طلباً لإظهار ترتيب المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس..<sup>3</sup> وبالتالي فإنّ خليل عمارة يرى بأنّ ردّ الكلام إلى الأصل أي الوضع هو ما يحدّد الرتبة الأصلية بينما يكون كلّ

<sup>(1)</sup> عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية. ص 104 بتصرف

<sup>(2)</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 128

<sup>(3)</sup> خليل أحمد عمارة، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر في نحو اللغة وتراكيبها؛ منهج وتطبيق. ص 88

كلام مخالف لما كانت العرب تقول به فهو تركيب مشتقّ، غير أنّه قد اهتمّ باللفظ دون المعنى هذا الأخير الذي يحدث له ما يحدث للفظ هما معاً يعودان للوضع،<sup>1</sup> غير أنّ الاستعمال يمكن أن يذهب بهما إلى حدود اشتقاقية جديدة. ويقترح مازن الوعر التركيب كمعادلة تحويلية<sup>2</sup> "تتولد في المكوّن التركيبي؛ فالتركيب الاسمي المتولّد في هذا المكوّن يتألف من (م -إ- مبتدأ) و(م -خبر) ويمكن للخبر أن يكون مقولات متنوعة تنضوي تحت الرمز (X).." وبالتالي فإنّ المسند سواء كان مبتدأ في الجملة الأساسية الاسمية أم الفعل في التركيب الفعلي يمكن لهما التحرك يمينا أو يساراً في البنية العميقة وفق قواعد محدّدة وقليلة جدّاً، يقول الوعر "وواقع أنّ البنية العميقة تسمح بنقل بعض العناصر اللغوية وذلك بشكل تحويلي منظمّ دقيق، ولكن لا يمكن لبعض العناصر اللغوية التنقل في البنية العربية بشكل طليق، وذلك لبعض الالتباسات الدلالية والنحوية التي يمكن أن تعتري تلك البنية.." <sup>3</sup> ولتبيان ذلك يقترح التوليديون التحويليون العرب المعادلة البيانية الآتية:



وبالتالي فإنّنا نلاحظ بأنّ المسند إليه له إمكانية التقدّم على المسند بينما يحتفظ المسند والفضلة بمكانهما في الموقع الأصلي، وإذا أردنا التوسع مع الحالات التي ذكرها الوعر تحت رمز (X) فإنّ التراكيب الأساسية يمكن تصل إلى حدّ استغراق عبارات اسمية أخرى وعبارات وصفية والجرّ والظرف والشرط.. الخ، وبالتالي فإنّ المعادلة تتوسع يمينا بمقولة (α-انقل)

<sup>1</sup> عبد الرحمن الحاج صالح، الخ. طالب وخبير في نظرية الوضع والاستعمال العربية. ص 220

<sup>2</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 127

<sup>3</sup> مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص 56





انطلاقاً من هذا التحليل العجري تكون البنية النحوية الداخلية للجملة الأساسية هي طريقة اصطفاة المكونات القاعدية للعبارات انطلاقاً من مقولتي (المسند والمسند إليه) الذي ينطوي تحت المقولة الرأسية (الإسناد) في المكوّن التركيبي كما أشرنا سابقاً، يقول مازن الوعر: "سوف أشرح الرتبة الأساسية للعناصر اللغوية في الجملة العربية المتولدة في المكوّن المركبي، وسوف أبين التراكيب التحويلية المشتقة وكيفية انتقال عناصرها اللغوية من مكان إلى آخر وذلك بتطبيق القاعدة الكلية (نقل ألفا)..<sup>1</sup> ومعنى الرتبة النحوية هي الموقع الأصلي الذي تكون عليه "المفردات النحوية، وهي وصف لمواقع المفردات النحوية في التركيب..<sup>2</sup> وقد مرّ بنا سلفاً- أنّ عناصر الإسناد (م+ م+ ف) في اللغة العربية لا تخرج عن كونها تتكوّن من صيغتين، هما (ف+فا+مف) أو (م+ف+فا+مف)،<sup>3</sup> فالحالة الأولى قد سميها الجملة الفعلية نظراً لتصدر الفعل وأخذه موقعه الأصلي، والجملة الثانية هي الجملة الاسمية والتي أخذ فيها المبتدأ الصدارة في حين أنّ الجملة الفعلية قد أدّت دور الخبر، ومن هنا يرى مازن الوعر أنّ الرتبة الأساسية الداخلية التي تتضمنها الجملة العربية؛ يمكن فهمها نظرياً إعادة كتابتها بالصيغتين:<sup>4</sup>

(د) - [ 2 α ..... م .....! (م) .....! م .....! x<sup>///</sup> ]

(هـ) - [ 1 α ..... م .....! م .....! (ف) .....! x<sup>///</sup> ]

[ α 2 ..... NP<sub>i</sub> ..... (V) ..... NP<sub>j</sub> ..... x<sup>///</sup> ]

[ 2α ..... NP<sub>i</sub> ..... (NP<sub>j</sub>) ..... (x<sup>///</sup>) ..... V ..... ]

والتي تترجم إلى التمثيل العجري الآتي:

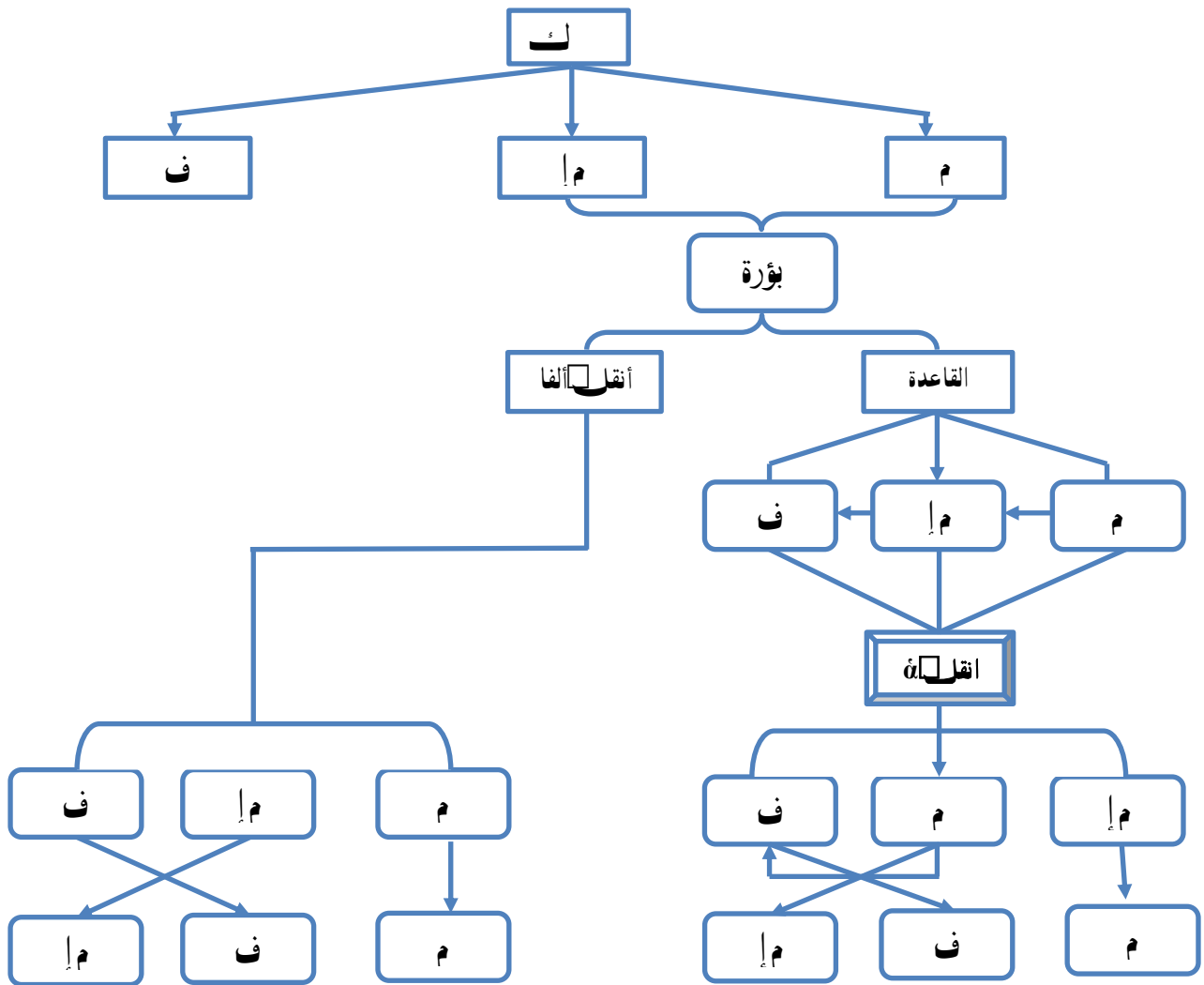
<sup>(1)</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 126

<sup>(2)</sup> عزام محمد ذيب اسريده، دور الرتبة في الظاهرة النحوية؛ المنزلة والموقع. دط، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمّان الأردن

2004م ص 13

<sup>(3)</sup> ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية. ص 105

<sup>(4)</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 127



إذا يأخذ مازن الوعر هذه العجرة ويفصلها على النحو الذي يظهر فيها قاعدتي البؤرة والتي تعمل فيها قاعدة (أقل آ)<sup>1</sup> وهما العنصران الذين استجداً في العجرة الأساسية للرتبة الأصلية التبئيرية (Topicalization) فتسمح الـ (آ) التي تتشكل من (م إ ثم م ثم ف) كقاعدة (base) ويجوز في اللغة العربية أن تتقدم الفصلة عن المسند كما يجوز لهذا الأخير أن يتقدم على المسند إليه وهي الحالات التحويلية التي لم يكن لأحد أن يفسرها بقاعدة تشومسكي السابقة لو لم يكن لهذا الأخير الأثر الواضح على مازن الوعر، ولكن ما نلاحظه في هذه الانتقال أنه لم يقدم أي تفسير دلالي لذلك وكأن هذا الانتقال ليس لأي غرض معنوي، عكس ما يراه البلاغيون العرب

<sup>1</sup> - Mazen AL-Waer & the syntactic and semantic Analysis of the generation of sentence & p: 42

والنحاة والداليون حيث إنهم قد أخرجوه إلى مجموعة من الأنواع والأغراض البلاغية كالاهتمام بالمتقدم وتقوية المعنى والتخصيص والقصر والتعجب والتعظيم والذم ومراعاة توازن الجملة وغيرها من الأغراض لكن الوعر لم يفصل في ذلك لأن هذا التحليل العجري يظهر فقط الانتقال وليس التقديم، أمّا التقديم والتأخير فعادة يكون على ضربين أحدهما حرّ والثاني هو الممنوع من النقل وبالتالي فإنّ قاعدة (نقل ألفا) تتعلّل وتصبح غير ممكنة، فالتقديم والتأخير يكون بحسب الكلام المراد تحقيقه والمعنى الذي يراد تحصيله، وهذا تحت قيد ظهور القرنية ووضوحها كان تقول (ضرب زبدًا خالدًا/ ضرب خالدًا زبدًا) فالتقديم هنا بين الفاعل والمفعول لم يحدث لبسا في الكلام وإنما قد دلّ الإعراب عنهما، أمّا في حالة التباس المعنى فإنّ النظام اللغوي يلزم إعادة كل العناصر وإلى رتبها الأصلية كما مرّ معنا في جملة (ضرب عبسى موسى) فلا يجوز أن يفهم منها تقدم المفعول به ونقول هو (عبسى) وتأخر الفاعل (موسى) لغياب القرينة الإعرابية وإبدالها بقرينة الرتبة يقول حماسة عبد اللطيف "ولزم النظام اللغوي أن يتقدّم الفاعل على المفعول به إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، وذلك إذا خفيت العلامة الإعرابية ولم تكن هناك قرينة لفظية أخرى أو معنوية تبين أحدهما عن الآخر ويمثّلون لذلك بقولهم (ضرب موسى عبسى) وفقدان العلامة الإعرابية هنا هو الذي يلزم بتقديم الفاعل على المفعول به.."<sup>1</sup>، ولهذا السبب يمكن في حالتي المثني والجمع أن نقدم ونأخر بحرية دلالية نحو (ضرب الموسبان العبسبين) أو (ضرب العبسبين الموسبان)، أمّا في حالة الإفراد فإنّ يجب في هذه الحالة العودة إلى الأصل على النحو الذي حدّده ابن جني عندما قال "فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو (أكل بحبي كمثرى) لك أن تقدّم وأن تؤخر كما شئت وكذلك (ضربت هذا هذه) وكذلك إن وضع الغرض بالثنائية أو الجمع جاز لك التصرف، نحو قولك (أكرم البحببان البشربين/ وضرب البشربين البحببون). وكذلك لو أوّمت إلى رجل وفرس فقلت (كلم هذا هذا فلم بحبه) لجعلت

<sup>1</sup> محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة؛ مدخل لدراسة المعنى النحوي-الدالي. ص138

الفاعل والمفعول أيهما شئت لأنّ في الحال بياناً لما تعني، وكذلك قولك (ولدت هذه هذه) من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة..<sup>1</sup>، وبالعودة قليل إلى النماذج التقليدية لتشومسكي فإنّ هذه المعضلة في التراكيب غير الموضحة بالأدوات الإعرابية قد أطلق عليها مصطلح (الغموض) يقول ليونز: "لقد أطلق تشومسكي على ظاهرة الغموض هذا المصطلح (الترادف التركيبي / *construction hornonymit*)، ولكننا نطلق عليها مصطلح (الغموض التركيبي / *structural ambiguity*)، غير أنّ هذه الظاهرة ترجع من الناحية النظرية إلى أنّ الغموض لا يمكن كشفه بالاعتماد على اختلاف ترتيب المكونات المباشرة.."<sup>2</sup> ومن هنا يتضح الفرق بين العبارة العلمية الواصفة للتقديم والتأخير من خلال علماء العرب القدامى والمحدثين ومصطلحات مازن الوعر الذي عادة مباشرة إلى مقولتي القاعدة (*base*) و(*α-Move*) المستلّة من اللسانيات التوليدية التحويلية.

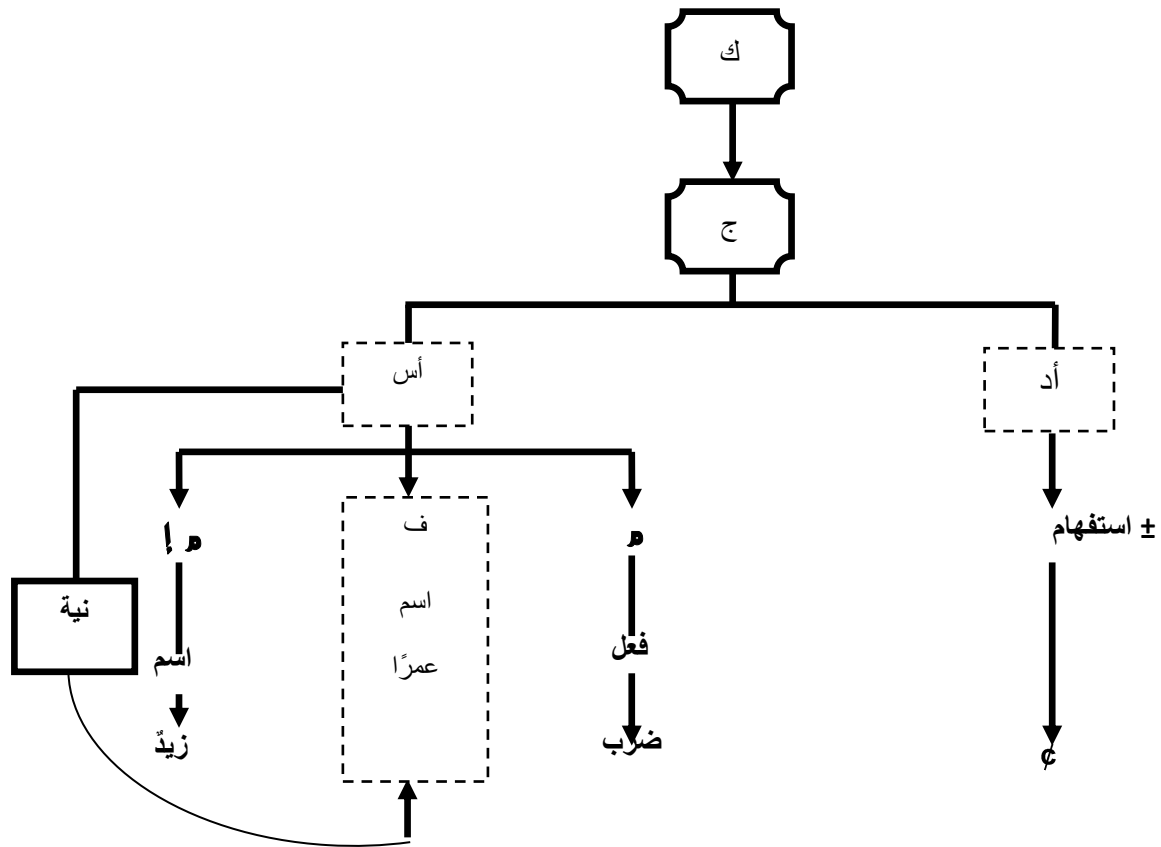
أمّا من ناحية التفسير الداخلي الدلالي للجملة العربية فإنّ مازن الوعر نقل قاعدة لسانية غربية يترجمها ويحاول تطبيقها على اللغة العربية، والتي تنص على الآتي:<sup>3</sup>

لقد بيّن مازن الوعر من خلال هذه المقابلة اللطيفة بين قواعد الرتبة العربية والتوليدية قصد المقارنة المباشرة للوجوه الدلالية في تراكيب اللغة العربية من خلال النظام الدقيق الذي صاغه العالم العربي (عبد القاهر الجرجاني)، مع ذلك النظام الذي وضعه عالم اللسانيات الدلالية (س. ديك/S. Dik) عام: (1979م)؛ ولدراسة أوجه الاتفاق بينهما على النحو الآتي:

<sup>(1)</sup> أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص. ج 1/ص 35، ومعنى (كمثري) هي الفاكهة المعروفة حالياً بـ(الأجاص).

<sup>(2)</sup> جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية. تر: أحمد حلمي خليل. ص 135

<sup>(3)</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 128. وللمؤلف -نفسه- نحو نظرية عربية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 39



لقد استطاع مازن الوعر من خلال تفسيره لهذه الأمثلة مدى تقارب الأطروحة الدلالية لـ(عبد القاهر الجرجاني) والأطروحة اللسانية للعالم الأمريكي (نعوم تشومسكي) مع الأطروحات التطويرية لها والتي قام بها كل من (Radford:1997/Chomsky : 1995 / Pollock :1989 /1979 S.Dik) بينما تبقى المعرفة الدقيقة والتفسير العميق لبنية التراكيب العربية معرفةً تطرح ضرورة الاستعانة بالنظرية اللغوية العربية القديمة، وبالنظريات اللسانية الغربية الحديثة، إضافةً إلى المناهج العلمية التي أثبتت نجاعتها في تحليل تراكيب لغوية كلية، وفي هذا الصدد يقول مازن الوعر: "إن صياغة منهج متماسك من خلال هاتين النظريتين (نظرية عبد القاهر الجرجاني البلاغية، ونظرية تشومسكي اللسانية)، تجعلنا نكتشف السمات التركيبية والدلالية للتراكيب العربية بأنواعها المختلفة وذلك من أجل بناء صيغة نحوية حسابية تجريدية تمثل جميع هذه التراكيب العربية بسماتها التركيبية والدلالية الدقيقة والشاملة من أجل برمجتها برمجة تقنية في

الحاسوب الإلكتروني<sup>1</sup>.. ولكن في العموم فإنّ الحركة العناصر في تغيير الرتبة داخل الجملة تكون في حدود ثلاثة أنواع فقط .. حركة الرأس التي تشمل في حركة رأس العبارة إلى موقع رأس عبارة أخرى كحركة الفعل وهو رأس العبارة الفعلية من موقع الرأس لهذه العبارة إلى موقع رأس عبارة الزمن او عبارة التطابق، أمّا النوع الثاني من الحركة فهو حركة م- وهي حركة الموضوع من موقع إلى آخر في البناء الحملي يكون موقعاً مناسباً لموضوع، أمّا الحركة الثالثة فهي حركة المعاملات المحملية كحركة عناصر الاستفهام إلى صدر الجملة من موقعها الأصلية داخلها<sup>2</sup>.. وعلى ذلك فإننا سنبتدئ بتفسير التوليد النحوي والدلالي والصوتي لصيغ المبني للمجهول في اللغة العربية على النحو التالي:

### (ب) تفسير مازن الوعر للتراكيب. ومفهوم التوليد النحوي والدلالي والصوتي لصيغ المبني للمجهول في اللغة العربية: (معالجة أدنوية): تعدّ

ظاهرة إنابة وإبدال بعض العناصر والمقولات النحوية مكان بعض ظاهرة طبيعية في اللغة العربية كباقي اللغات الأخرى، ومثل ذلك ما قاله (ابن عقيل) في شرحه لهذه الظاهرة إذ .. "إنه إذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه، وشروط في كل واحد منها أن يكون قابلاً للإنابة<sup>3</sup>.. أمّا التي لا تلتزم بهذه الشروط الانتقائية (النحوية والدلالية) فإنّ إرغامها على الإنابة يؤدي إلى خلق تراكيب لغوية ودلالية هجينة وغير مقبولة، وهذا ما يطلق عليه تشومسكي مصطلح (الحشو)<sup>4</sup>، أمّا الأفعال التي تنتج التركيب المبني للمجهول هي أهمّ المفاهيم التي درست في النحو العربي باستفاضة تماثل تماماً - الأهمية التي درست بها في النحو العالمي لـ (تشومسكي)؛ لذا نجد مازن الوعر مهتماً بهذا المجال بشكل استثنائي - في نظريته، وقد حاول تفسيره متأثراً بنتائج النظريات (التوليدية النحوية، الدلالية،

<sup>(1)</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 132.

<sup>(2)</sup> مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية. ص 205-206

<sup>(3)</sup> محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1/ ص 66-67

<sup>(4)</sup> حسام البهنساوي، نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية. ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2004م،

الصوتية) محاولا استثمار -هذه المرّة- لأربعة مناهج استجابت لعملية تفسير هذه الظاهرة في اللغة العربية، والتي تأخذ الترتيب التالي:<sup>1</sup>

(أ)- النظرية النحوية (الجملية) العربية التي وضعها العرب القدامى في القرن الثامن الميلادي.  
(ب)- النظرية التوليدية التحويلية التي وضعها العالم الأمريكي (نعوم تشومسكي)، عام: (1981م).

(ج)- النظرية الدلالية التي وضعها عالم اللسانيات الأمريكي (ولتر كوك) عام: (1979م).  
(د)- النظرية (الصوتية الآلية) التي وضعها (موريس هالي) عام: (1979م)، وطورها (مكارثي) عام (1979م).

**ب/أ)- التحليل النحوي للمباني المجهولة والمعلومة:** ومن خلال هذا التقديم نلاحظ أنّ مازن الوعر قد حاول تحليل هذه الصيغة وكيفية انتقالها تفسيرا من البنية العميقة إلى البيئة السطحية بالرغم من حذف الفاعل، ويكون بذلك الهدف الذي يكمن وراء هذه الدراسة هي السعي إلى اختبار الجملة العربية المبنية للمجهول التي لا تتضمن الإجراءات المعجمية فحسب، وإنما ستحاول الكشف عن الإجراءات والضوابط الموضوعية للجوانب الصوتية (الفونولوجية)، والصرفية (المورفولوجية) أيضا، يضاف إلى ذلك -أسبابا أخرى يلخصها مازن الوعر -ضمنيا- في قوله التالي: ". إنّ البحث (في المبني للمجهول) سيبيّن إلى أيّ مدى يمكن لنظرية النحو العالمي لتشومسكي أن تكون كئيّة وكافية لمعالجة التراكيب المبنية للمجهول على نحو عام، والتراكيب المبنية للمجهول في اللغة العربية على نحو خاص.."<sup>2</sup>

**ب/ب)- التحليل الدلالي للمباني المجهولة والمعلومة:** تتألف التراكيب العربية من (م و م إ وف)، وتدعي العلاقة بين هذه المكونات البنائية بـ(الإسناد) الذي يحكم بضابط

<sup>1</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 134.

<sup>2</sup> مازن الوعر، المرجع السابق. ص 134.



أعلى منه وهو الكلام؛ كما أن التحليل اللساني للجملة العربية يطرح ضرورة الاستعانة بالحركات الإعرابية الأصول (الرفع (-ُ)، والنصب (-ِ)، والجرّ (-ِ)) لوصف وتفسير البنية العميقة (المجرّدة/المعنى) وللدور الدلالية للوحدات اللغوية في النحو العربي كما أسلفنا، وفضلا عن ذلك فإنّ: الأدوار الدلالية الخمسة التي حدّدها (ولتركوك) في طرحه لعام: (1979م)<sup>1</sup> على النحو التالي: [الفاعل (+فا)، المجرّب (+مج)، المستفيد (+مس)، والمكان (+مك)، والموضوع (+مو)]، وضمّهما مع نموذج (النظام الاشتقاقي الثنائي الاتجاه) الذي اقترحه (تشيف) عام (1970م)، والذي طوّره ولتركوك (1979م)، فهذا النظام يتألف من أربع وحدات دلالية اشتقاقية (ش)، وهي: [الحصولية (+ح) والارجاعية (+ر)، والسببية (+س) اللغائية (+غ)] وبعد هذا سنلاحظ دمج منهج الصوتيات الآلية المقطع، يقول مازن الوعر: "وهذا يعني أنّ الجذر العربي سيخضع لمجموعة معقّدة من التغيّرات الصوتية الصرفية، التي ستولّد بدورها صيغاً مختلفة للمبني للمجهول عندما نطبّق عليه عدداً من القواعد الصوتية.." <sup>2</sup> أيّ إنّ التغيّرات التي تنتج وتولّد الصيغ المختلفة للمبني للمجهول هي: تغيّرات صوتية وصرفية بالدرجة الأولى.

وفي هذا السياق يرى مازن الوعر أنّ العماليات الأساسية التي تحوّل التراكيب العربية المبنية للمعلوم إلى تراكيب مبنية للمجهول يجب أن تتوفر على الشروط والإجراءات التالية:<sup>3</sup>

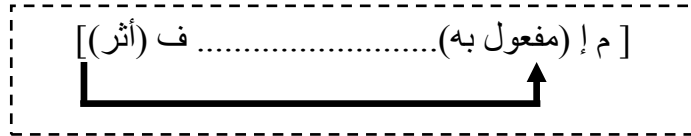
(أ)- يقوم تركيب المبني للمجهول في اللغة العربية على حذف عنصر أساس وهو (الفاعل) حذفاً تاماً دون أن يترك له أيّ أثر يدلّ عليه، بمعنى تتحوّل العبارة من (ف+فا+مف) إلى (ف+مف) حيث (ف=∅).

(ب)- يقوم بنقل مكاني إجباري للفضلة (المفعول به) بدرجة إلى جنب الفعل مع السماح لها بترك أثر (Trace) في موقعها الأصلي، على هذا النحو:

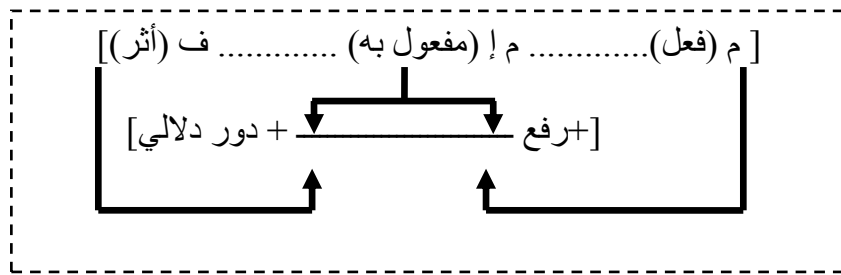
<sup>1</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 83-84. بتصرّف

<sup>2</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 136.

<sup>3</sup> ننقل هذه المعلومات عن: مازن الوعر، المرجع السابق. ص 136-137.

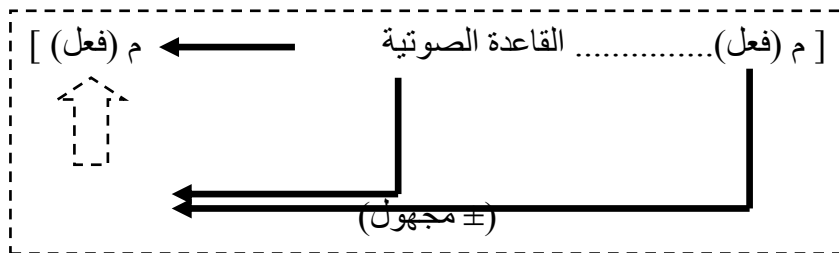


(ج)- يسمح البناء للمجهول للفضلة بأن ترتقي في اكتساب علامة جديدة (الرفع عوضاً عن النصب) أقوى من التي كانت ملزمةً بها على مستوى البنية التركيبية مع الاحتفاظ بالدور الدلالي المسند لها من الأساس وبالتالي فإنّ عمل الفعل كان من الوجهة النحوية فقط، على نحو ما نوضحه في التمثيل البياني الآتي:

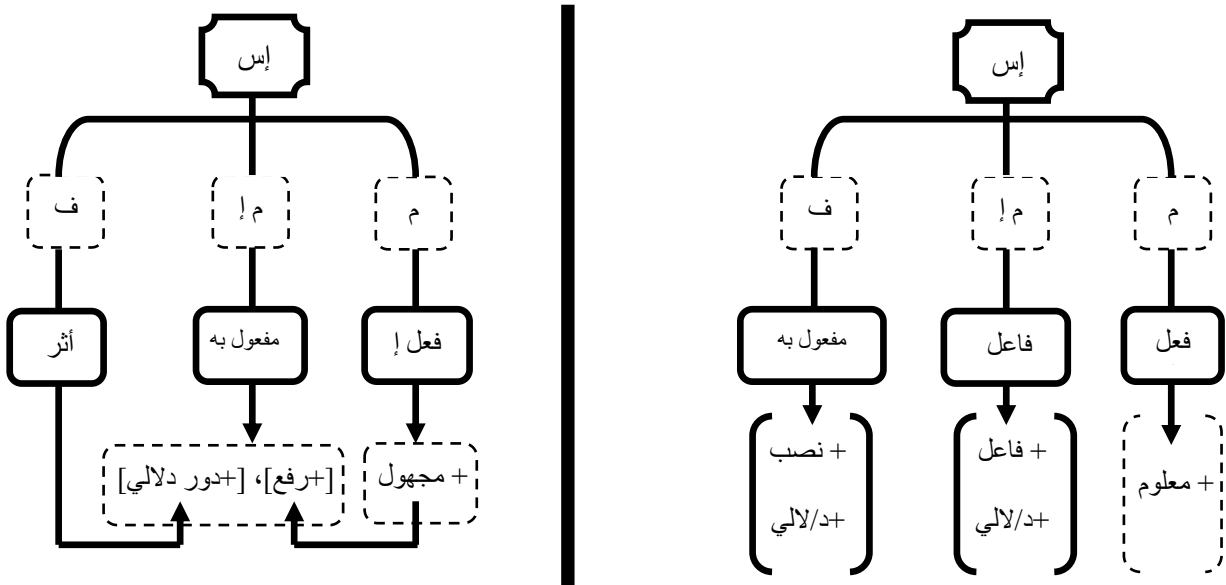


(د)- يجب على (المفعول به) أن يحمل دوره الدلالي معه في هذا الانتقال وأن يستدعيه من التراكيب الأصلي المبني للمعلوم.

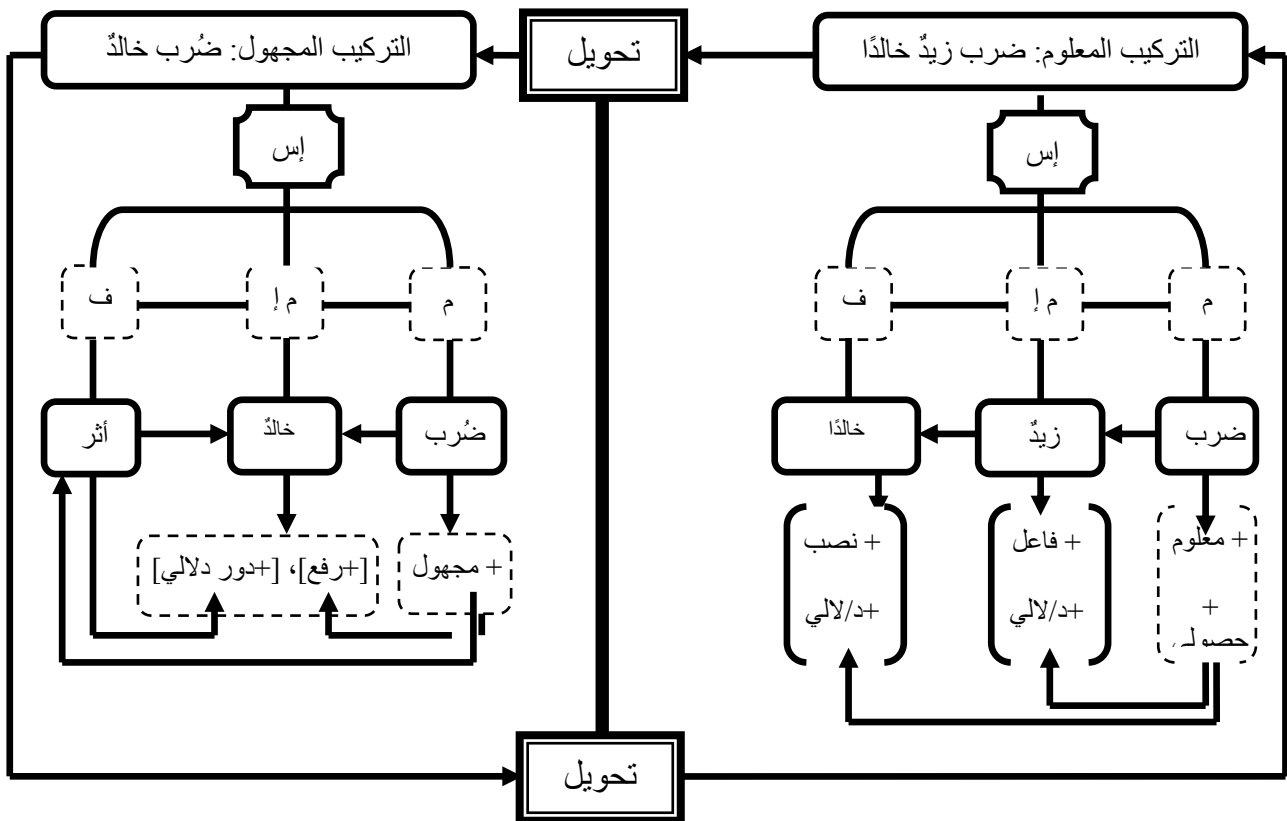
(ه)- إنّ التغيير الصوتي الذي يفرّق بين التراكيب المعلومة الأصلية المتفرعة إلى التركيب المجهول (فعل — فعل) وفق التنوعات الزمنية المحدودة (ماضي مضارع اسم الفاعل) واجب في تحديد ذلك، وفق هذا الرسم البياني:



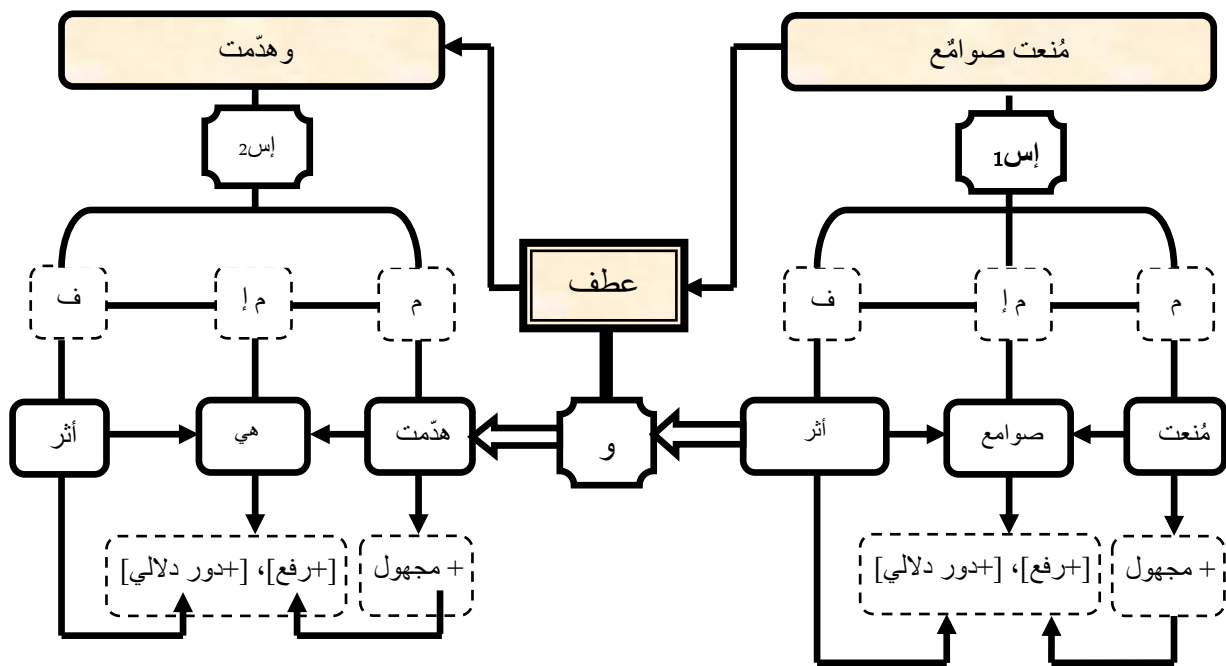
وللتأكد من أنّ هذه الخصائص والشروط السابقة صحيحة نقوم بمقارنة لجملة واحدة بين صيغتي (البناء للمجهول/ والبناء لغير المجهول)، وفق التمثيل العجري الآتي:



الملاحظ من خلال هذه العجريين اللتين تبيان بجلاء الفرق بين التركيب المجهول والمعلوم أنه قد تمّ نقل الفضلة من مكانها الأصلي وتغير علامتها الإعرابية من (النصب) إلى (الرفع) وهذا تم على المستوى النحوي ولكن بقيت محتفظة على دورها الدلالي كتكملة لمعنى الفعل الذي تمركزت كل العلاقات الإسنادية فيه، ولتوضيح ذلك أكثر نأخذ المثال السابق الزمخشري:



إذا التركيب المبني للمجهول الأحادي يظهر أثر المفعول الذي تم نقله وليس بقاعدة (أنقل- $\alpha$ ) وإنما بسبب انقلاب الفعل إلى المجهول، وتظهر أثره في موقعه الأصلي بوضوح، يقول تشومسكي (1981م) " .. إنَّ انقلاب الفعل إلى صيغة البناء للمجهول يجعله يمتص (Obsorb) دور الفاعل؛ أي أنه لا يبقى لفاعله دوراً محورياً على خلاف قرينه المبني للمعلوم، فإذا أصبح الفعل غير قادر على وسم فاعله بدور محوري (دلالي) محدّد لم تعد حركة موضوع له دوري محوري محدّد مسبقاً من موقع الفضلة إلى موقع فاعل هذا الفعل.."<sup>1</sup> ولكن هل يمكن للتركيب المبني لغير المعلوم المزدوج أن يبيّن أيضاً ذلك فضلاً عن إشكالية الضمير المستتير الذي يعود عادة على عنصر لغوي يسبقه في الرتبة وتعتمد على حروف العطف لربط بين الجملتين المبنيتين سواء أكانت للمعلوم أم للمجهول، وهذا ما تحاول هذه العجزة توضيحه:



نلاحظ في هذه العجرتين أنّ الجملة المبنية للمجهول المزدوجة (مُنَعْتُ صَوَامِعَ وَهَدَمْتُ) تقوم على علاقيتين إسناديتين (إس1، إس2)، هما في الحقيقة جملتين منفصلتين (مُنَعْتُ صَوَامِعَ وَهَدَمْتُ صَوَامِعَ) ومستقلتين، وكلّهما اتّصلتا بحرف عطف (و)، بسبب حاجة الكلام إلى ذلك

<sup>1</sup> مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية. ص222

والتي أظهرت تكافؤاً وتوافقاً وتوازناً بين العلاقات الشكلية والدلالية بينها، بالرغم من أن العناصر المكوّنة للعلاقة الإسنادية (إس1) هي عناصر ظاهرة نظرياً في العلاقتين معاً، من (م+ م إ+ ف) إلا أننا نلاحظ تغيير مهمّ في المقولات التي تترجم العناصر النظرية في العلاقتين، وهي: ليست بين المسند والفضلة وإنما في المسند إليه؛ حيث إنه في العلاقة (إس1): أخذ (الاسم) دور (المسند إليه) الظاهر المتحوّل عن المفعول به إلى نائب الفاعل بينما في العلاقة (إس2) تحمّل الضمير مقولة (المسند إليه) وهو محذوف في البنية السطحية وقدّر في البنية العميقة، وقام بالدور النحوي والدلالي المماثل للاسم في حالة (م إ) عند بناءه للمجهول، كما أنه يتحرّك من موقعه (ف) مثل انتقال الاسم -تماماً- مخلفاً وراءه أثراً يدلّ على موقعه الأصلي في البناء النظامي للمعلوم وانطلاقاً من هذا التحليل يمكن القول: إنّ الضمير المحذوف يعادل وظيفياً مقولة الاسم إذا كان مسنداً إليه في التركيب المجهول، أمّا العامل المعنوي الذي أثبت التطابق بين العلاقتين هو العطف الذي ساوى بينهما، ومن جهة أخرى يمكن تبرير هذا التطابق التام بمفهوم الاختزال الرياضي انطلاقاً من المعطيات التالية: [م ، في (إس1)= م ، في (إس2)] [م إ، في (إس1)= م (∅)، في (إس2)] - [ف، في (إس1)= ف، في (إس2)] = 0؛ أيّ: إس1 على إس2 = 1، وهذا يعني تطابقاً تاماً ومنه فإنّ: اسم — ضمير (∅) في التركيب المبني للمجهول وهو المطلوب.

**ب/ج) التحليل الصوتي للمباني المجهولة:** بعدما ناقش مازن الوعر الوجوه النحوية والدلالية لهذا النوع من الصيغ في اللغة العربية انتقل إلى تحليل الوجوه الصوتية التي تتضمنها التغيّرات الصوتية-الصرفية الخاصة بالتركيب المبني للمجهول؛ فهذه الأطروحة تفترض أن اشتقاق التركيب المبني للمجهول من التركيب المبني للمعلوم يتمّ عبر تغيّرات صوتية وصرفية معيّنة للفعل التي يحدث الصيغة المجهولة، واللافت للانتباه أن مازن الوعر -هذه المرّة- لن يكتفي بالنظر إلى هذه العملية من خلال وجهة نظر توليدية تحويلية فقط، وإنما سنلاحظ أنه ينتقل بنا إلى مختلف المناهج اللسانية الغربية المتمثلة في علم الأصوات

الوظيفية (الفونولوجية)، والتي عرضها تحت تسمية (الصوتية الآلية المقطعية) أو: (Auto segmental phonology)، التي اقترحها في البداية عالم الصوتيات الأمريكي (مايكل بريم) عام (1970م) وطوّرها كلّ من (موريس هالي) عام (1973م)، و(جان مكارثي) بدوره عام (1979م) واختلاف هذه المناهج والنظريات لتحليل عنصر واحد لم يجعل من مازن الوعر متأثراً بها فقط وإنما ألبسته أيضاً ثوب (الانتقائية) في نقل المعرفة اللغوية الغربية وتأسيس لها أماكن تحليلية عميقة في صلب النظرية اللغوية العربية.

إذا عدنا على المدونة العربية التراثية فإننا نجد بأنهم قد خصّصوا حصة عظيمة للجانب الصوتي في اللغة العربية، فالصوتيات العربية التي تتفرّع بدورها إلى (الصوتيات الفيزيولوجية النطقية) التي تناولت أعضاء النطق ومخارج الأصوات وتقسيمها بمعمول ذلك إلى طبقات ومراحل، و(الصوتيات الفيزيائية) التي تناولوا فيها الطبيعة الفيزيائية القياسية للأصوات وقوتها وكثافتها ووصفها بدقة و(الصوتيات السمعية العصبية) التي تؤدي إلى تغير معاني الكلم وفق ما سميناه سلفاً مع براغ (الفونيم)، وإن كان كثير من الغربيين قد تجاهلوا مختلف الجهود العربية في مجالات متعدّدة من المعرفة اللغوية إلا أنهم قد أنصفوهم في مجال الدرس الصوتي، ويرى مازن الوعر أنّ هذه الأنواع والتصنيفات يمكن أن تقدّم بالشكل الآتي<sup>1</sup>:

**(أ)- الصوتية النطقية:** (النحاة والأطباء العرب أمثال: الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأبي البشر عمرو بن قنبر سيبويه، أبي الفتح عثمان بن جني، والطبيب "ابن سينا" من خلال كتابه: أسباب حدوث الحرف...).

**(ب)- الصوتية الفيزيائية:** (علماء الرياضيات العرب والجبر والهندسة أمثال: الحسن بن الهيثم والخوارزمي).

**(ج)- الصوتية العصبية:** (علماء التجويد، أمثال: الإمام عبد الغني الشاطبي، والمكي بن أبي طالب القيسي، وعلماء الموسيقى أمثال: زرياب الموصلي)، إلا أنّ هذه الدراسات تختلف من حيث يقول مازن الوعر "فقد درس العرب والمسلمون الظاهرة الصوتية دراسة نطقية

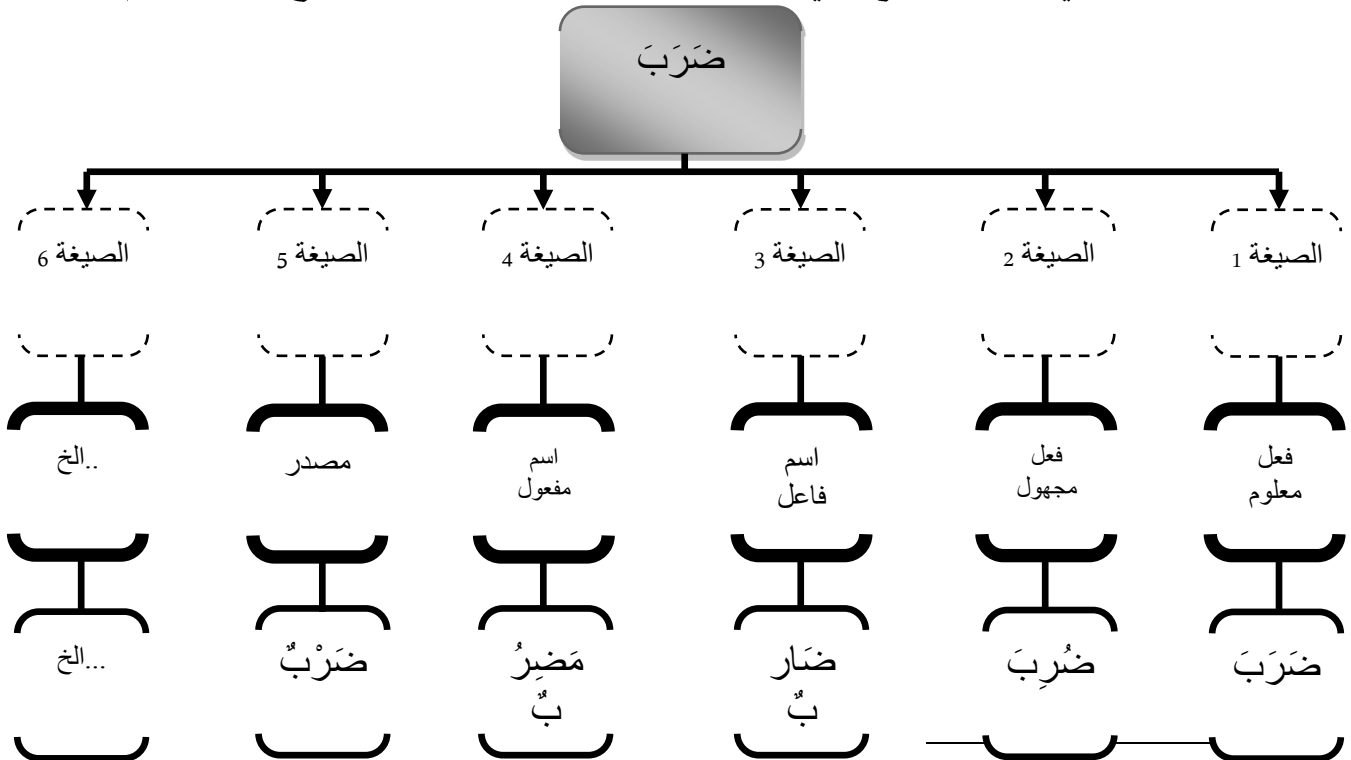
<sup>1</sup> مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص28.

فيزيولوجية، ودراسة فيزيائية ثم دراسة سمعية ودماعية، ولكن معلوماتهم حول هذه الظاهرة جاءت مبعثرة لا يجمعها منهج ونموذج واحد متماسك..<sup>1</sup> الأمر الذي جعل منها محل دراسة وانتباه من زاوية الوعر الذي سيحاول عرض نتائجها على المناهج اللسانية الصوتية الغربية التي سبقت الإشارة إليها على هذه الصيغة المعقدة.

إنّ (بريم) قد حدّد الفعل المبني للمجهول من خلال الإجراءات والتغيّرات الصوتية، حيث ..إنّ الإجراء الصوتي للفعل العربي المبني للمجهول حسب فرضية "بريم" تتضمن تحولات في السمات المميزة للصوائت الداخلية..<sup>2</sup> ومنه فإنّ التحديد الدقيق لهذه التغيّرات الصوتية بين فعل المبني للمعلوم والفعل المبني للمجهول سيكون بالطريقة التالية:

تحوّل صيغة الفعل الثلاثي الماضي [ف - ع - ل]، إلى [ف]

ليتخذ التخطيط التالي لتبيين الصيغ التي يرد فيها الفعل مبنيًا للمجهول المتفرع عن المعلوم:



<sup>(1)</sup> مازن الوعر "صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات" ص 23

<sup>(2)</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 171.

بمعنى يتحوّل (الصائت = نُت) في قعر الفعل (ض) في البني للمعلوم إلى توجيهه (ض) وكسر (عين) الفعل (ضرب) في المبني للمجهول، ولتوضّح هذه المسألة نأخذ بالتحليل التالي: يشتقّ الفعل الثلاثي (ضرب) المبني للمجهول من الفعل المبني للمعلوم من خلال المعادلة التالية: مع [ [ض] [Σ] = نطعي، مفخّم مغلق + (φ) قصير، مجهور، وسطي، غير ممدود + [ر] ] = [Σ] نطعي مجهور، مكرّر + (φ) قصير مجهور وسطي، غير ممدود + [ب] [Σ] شفوي، مجهور، مغلق + (φ) قصير مجهور وسطي، غير ممدود، يتحوّل إلى المجهول ليأخذ الوصف الصوتي<sup>1</sup> [la transcription] التالي: مج - [ [ض] [Σ] نطعي، مفخّم مغلق + (φ) (قصير، مجهور) (مرتفع، خلفي، مدوّر) + [ر] [Σ] نطعي، مجهور، مكرّر + (φ) (طويل مجهور مرتفع، غير مدوّر) + [ب] [Σ] شفوي، مجهور، مغلق + (φ) قصير مجهور وسطي، غير ممدود]، ومن هذه التغيّرات الملاحظة في هذا التحليل (التغيّرات سطر عليها) نستنتج أنّ كلّ فعل كانت صيغته [فَعَلْ]، فإنّها تتضمّن العلامة [+مع / -مج]، وكلّ فعل أخذ الصيغة [فَعِلْ]، فإنه بدوره يتضمّن العلامة [+مج / -مع] يقول مازن الوعر "وطبقاً لهذه الفرضية فإنّ كلّ المورفيمات الصامتة والصائتة تحكم من خلال عجرة (ص) - التي تمثل الصوامت والصوائت - والتي تألّف طبقاتٍ مقطعيةً وقوالب عروضية، فالفعل العربي يتألّف من الصوامت التي تشكّل الجذر (ض.ر.ب) ومن الصوائت النغمية التي تشكّل الحركات (-)، (-)، (-) "2" ومن هنا نستنتج أنّ صيغة الفعل، هي: [ض - ر - ب]، وصيغة اسم الفاعل [ض - ر - ب] واسم المفعول، هي: [X + ض - ر - ب]؛ حيث إنّ (X) = السابقة [م] من مفعول.

وفي الحقيقة إنّ المقولة الصوتية هي أكثر الأنظمة قدرةً على الاشتقاق الصرفي في اللغة العربية، حتى من نظام القواعد التوليدية التحويلية، وذلك لأنها قادرة على تجاوز كلّ القواعد النحوية والدلالية المعقّدة إلى قاعدة صوتية واحدة بسيطة وواضحة.

<sup>1</sup> للتوسّع ينظر النظام الفنولوجي للغة العربية (ثلاثي الأبعاد). عبد الرحمن حاج صالح "مدخل إلى علم اللسان الحديث؛ الباب الثاني في المذاهب والنظريات اللسانية الحديثة" مجلة اللسانيات، العدد (7)، ص 32.

<sup>2</sup> مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص 172.



## ثانياً) تفسير مازن الوعر للتراكيب الالستفهامية: الالستفهام أحد الأركان المشتقة

الهامة في اللغة العربية والتي تمّ تحديدها من المعنى اللغوي (الفهم) وقد قدّم له الزمخشري معالجة لغوية دقيقة جداً تحت باب من "لم يؤت من سوء الفهم أنّي من سوء الإفهام، وقلّ من أتى أن يفهم ورجلٌ فهمٌ سريع الفهم، ولا يتفاهمون ما يقولون، وتقول من جزع من الالستفهام فزع إلى الالستفهام.."<sup>1</sup> وقد ورد ذكر كلمة (فهم) في القرآن الكريم في قوله تعالى:

﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ [الأنبياء: 79]، أمّا من الرسم العلمي لها فهو "استعلام ما في ضمير المُخاطب، أو هو حصول صورة الشيء في الذهن؛ فإنّ كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشئيين أو لا وقعها فحصلها هو التصديق وإلّا فهو التصوّر.."<sup>2</sup> ولا يختلف هذا الحدّ التراثي للالستفهام عن تحديد المحدثين له، غير أنّهم فصلّوا في أبوابه ومدّوا فروعه فقالوا "والالستفهام أسلوب إنشائي طلبي يتطلب إجابة بأحد الأمرين بـ (نعم أو لا) أو بالتعيين.."<sup>3</sup> والمقصود في هذا التعريف من (التعيين) هو أن يتم إضمار التحديد عن المستفهم عنه، يقول صاحب العمدة "وَأورثت أيضا بالاستعمال في طلب التعيين كقولك (أزيد عندك أم عمرو؟) وإليه أشرت بقولي: وبالوقوع موقع (أي؟) لأنّ المعنى (أي الرجلين عندك أزيد أم عمرو؟)..<sup>4</sup> وبالتالي فإنّ هذا التركيب المشتق يعمل داخل النظام النحوي والدلالي للجملة وبواسطة جملة من الأدوات التي تسهم في إعادة ترتيب العلاقات الإسنادية الأمر الذي جعل مازن الوعر يحاول تفسيره بالشكل الذي يتوافق مع المناهج العربية والغربية معا والتي تشكل في هذه المرحلة نظرية حديثة لتحليل التراكيب.

<sup>(1)</sup> محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة. تح: محمد باسل عيون السود، ط7، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 1998م، ج2/ص24 مادة [ف. هـ. م]

<sup>(2)</sup> علي بن محمد السيّد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات. تح: محمد صديق المنشاوي. ص18

<sup>(3)</sup> محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص180

<sup>(4)</sup> جمال الدين محمد بن مالك، شرح عمدة الحفاظ وعدّة اللافت. تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، دط، مطبعة العاني، بغداد العراق، 1988، ج1/ص387

إنّ القواعد التوليدية المشتقة من الإطار العام الذي اقترحه مازن الوعر لنظريته، وهو: (ك — ج) إذا فقط إذا كانت (ج) = [± أد (م + م) (إ) ± ف]، ويمكن للمقولة (ك) أن تحلّل إلى [ك — (أد + إس)]، أد — (± استفهام)، والأداة هنا مثبتة؛ [± إست] — هل، أ.. الخ.

أمّا الإسناد (إس) = (م + م + إ / ف / م + م + ف)، أمّا الفرضية الأولى التي انطلق منها مازن الوعر فهي نابعة من هذا التحليل؛ حيث إنّ التركيب الاستفهامي يشبه في قواعده التوليدية القاعدة العامة للتركيب، فقاعدة الاستفهام، هي: ج — [± أد (م + م) (إ) ± ف]، وبالتالي فإنّ مقولة (أد) هي التي تقوم بتحويل التركيب من بنية توليدية أساسية إلى بنية تحويلية مشتقة، وبناءً على هذا الطرح يمكن تحليل التركيب الاستفهامي انطلاقاً من جملة العناصر التالية:

**(أ) - تحديد الاستفهام برسم الإطار المنهجي والنظري له:** لقد مرّ بنا الاستفهام في وضعه الاصطلاحي على أنّه ما يحسن الجواب عليه بالحالتين (نعم/لا) وهذا ما يرح الوعر منطلقاً أساسياً في رسم حدود هذا النوع من التراكيب المحوّلة من حيث إنّ إطار خاص بالصيغ المشتقة داخل إطار أكبر وهو الذي يحكم نظام التراكيب العربية الأصول، غير أنّ انفرادات الاستفهام تكون في الأحوال الآتية:

**(أ/أ) - صيغة الاستفهام التصديقي:** وهو أحد فرعيّ الاستفهام؛ ذلك أن التركيب الأساسي أو الجملة التوليدية لا تستطيع أن تتحوّل إلى جملة مشتقة يتولّد فيها تركيب الاستفهام إلاّ بعد تحصيل مجموعة من القواعد التحويلية المؤلّفة من نوعين، هما:

أ/أ- قواعده تحويلية لصيغتي [نعم/ لا] عند الاستفهام، وهو ما يقابل عند نحاة العرب مفهوم (التصديق).

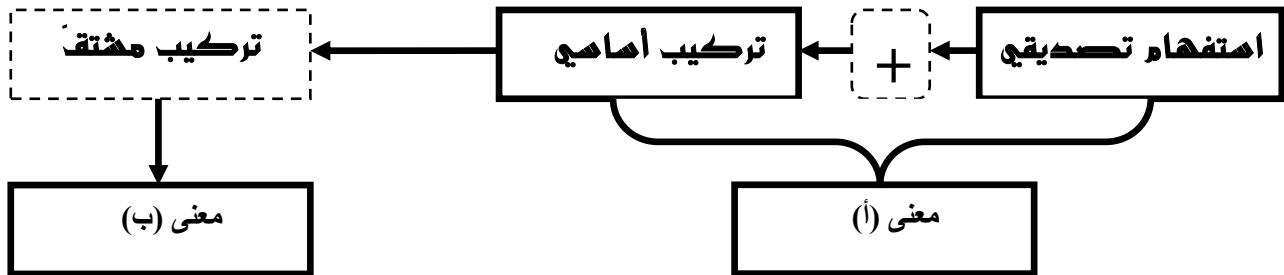
أ/ب- قواعده تحويلية لصيغ الاستفهام الإخباري، وهو المفهوم الذي يقابل (التصوّر) عند نحاة العرب<sup>1</sup> كما مرّ بنا مع الجرجاني في تعريفاته.

<sup>(1)</sup> مازن الوعر " النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية؛ محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي" ص54-55. بتصرف.

وبالتالي فإنّ الاستفهام التصديقي هو ما يمكن أن يستخرج منه معاملات المقولة الاندراجية الآتية: [س + م + إ + ع — [هل] + (أ + س + م + أ + ع)]. بمعنى أن (س) هو كلّ ما يمكن ان يتم الاستفهام عنه، فيمكن أن يكون اسماً كما يمكن أن يكون فعلاً، يضاف إليه عبارة يمكن أن تكون اسمية كما يمكن أن تكون فعلية، هذه الجملة التوليدية التي تتحوّل إلى جملة تحويلية (مشتقة)، بإضافة أداة الاستفهام قبل الجملة وخارج الإسناد، والنتيجة التي تؤدّي إليها في الأخير هي الجواب بـ [نعم/ لا]، ومنه نستخلص القاعدة الآتية:

$$ج ا س \Leftarrow س + م + ا + ع - [هل] \times (ا + م + ا + ع) = [نعم/ لا]$$

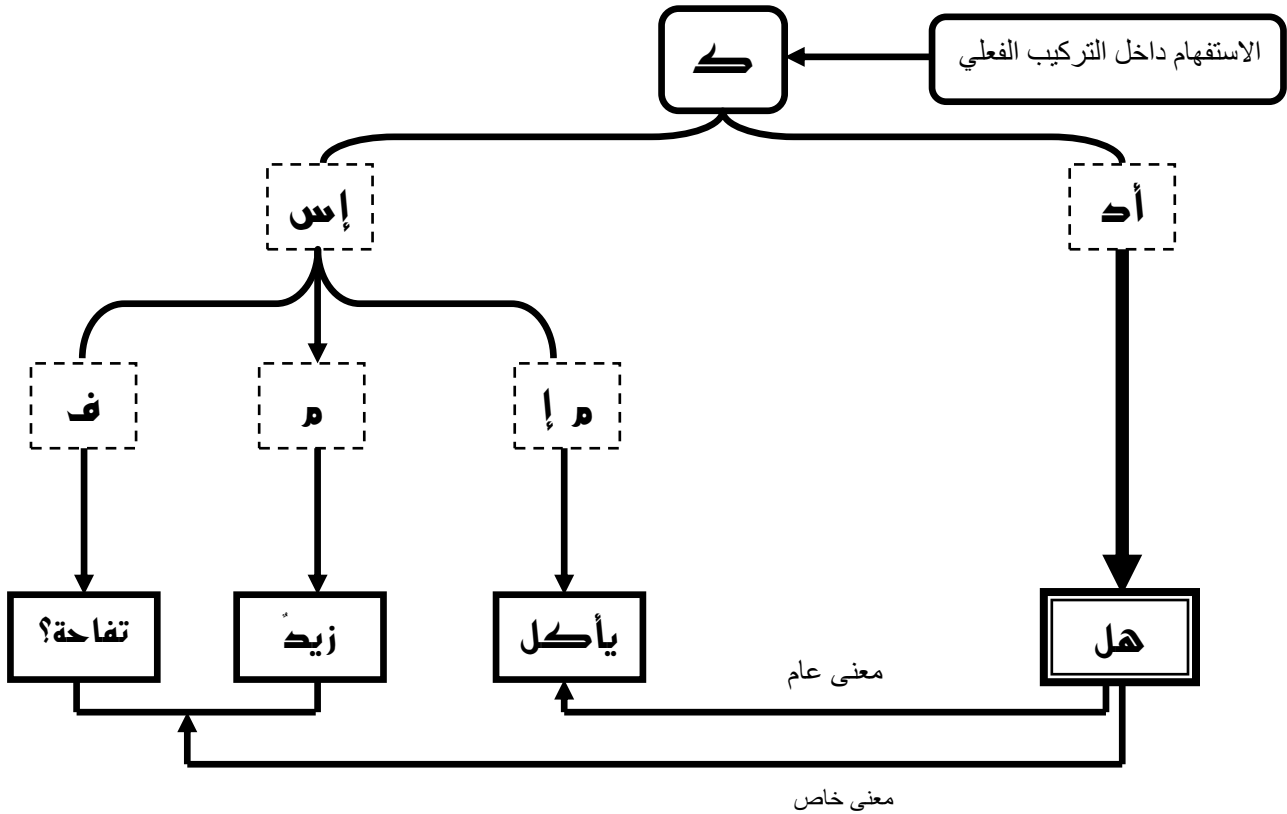
في حين يكون تكون القاعدة البيانية للاستفهام الثاني وهو (الإخباري) على النحو الآتي: [أد (است) + (س + م + أ + ع) — [است. إخ]]، ويشرح مازن الوعر هذه القاعدة بقوله: ".فإذا طبقنا قاعدة الاستفهام الإخباري على السلسلة اللغوية، فإنّ الفعل (في الجملة الفعلية) أو ما قبل الفاعل وتتحصر وظيفة قاعدة الاستفهام الإخباري في تحريك العنصر (م أ)، إلى ما قبل الجملة وتحويله إلى أداة استفهام مناسبة.."<sup>1</sup>، ومن هذا القول يمكن أن نطور من مفهوم الاستفهام الإخباري ليشمل كلاً من استنباط القواعد التحويلية للاستفهام الفاعل، والمفعول به، وعناصر أخرى، وما دامت هذه المفاهيم مبنية أساساً على التفريق الصارم بين المركب الفعلي والاسمي، فإنه يمكن تطوير مفهوم الاستفهام التصديقي بناءً على وجهة نظر تشومسكي (1957م) الذي يطرح العلاقة الرياضية التالية:

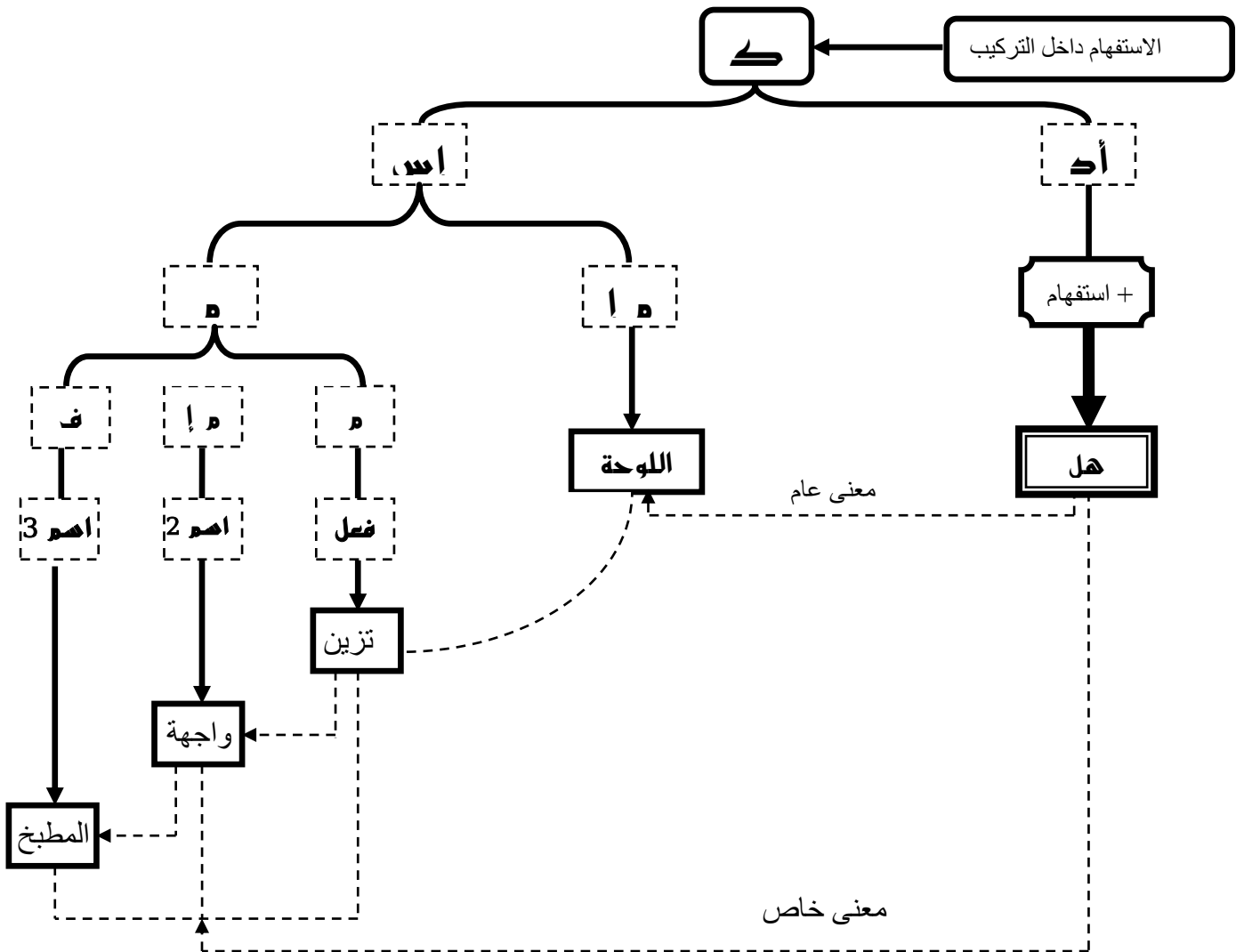


<sup>1</sup> مازن الوعر " النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية". ص55

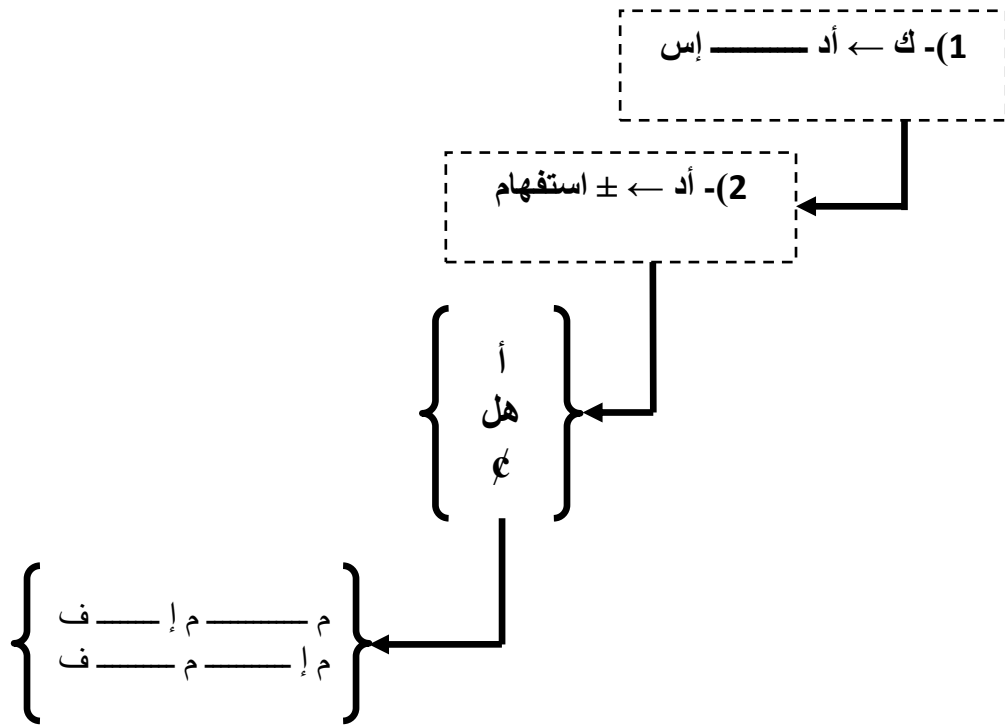
ولمّا كان الاستفهام مرتبطاً بالتركيب الأساسية فإنّه يمكن التمييز بمقتضى دليل ذلك بين الاستفهام الفعلي والاسمي، حيث إنّ التركيب الاستفهامي الفعلي يتشكّل من القاعدة البيانية الآتية: في جملة (هل أكل زيد تفاحةً)، [[أد (است=هل)]] + [[م=يأكل]] + (م=زيد) + (ف=تفاحة)]

ويكون تحليلها العجري على النحو الآتي:





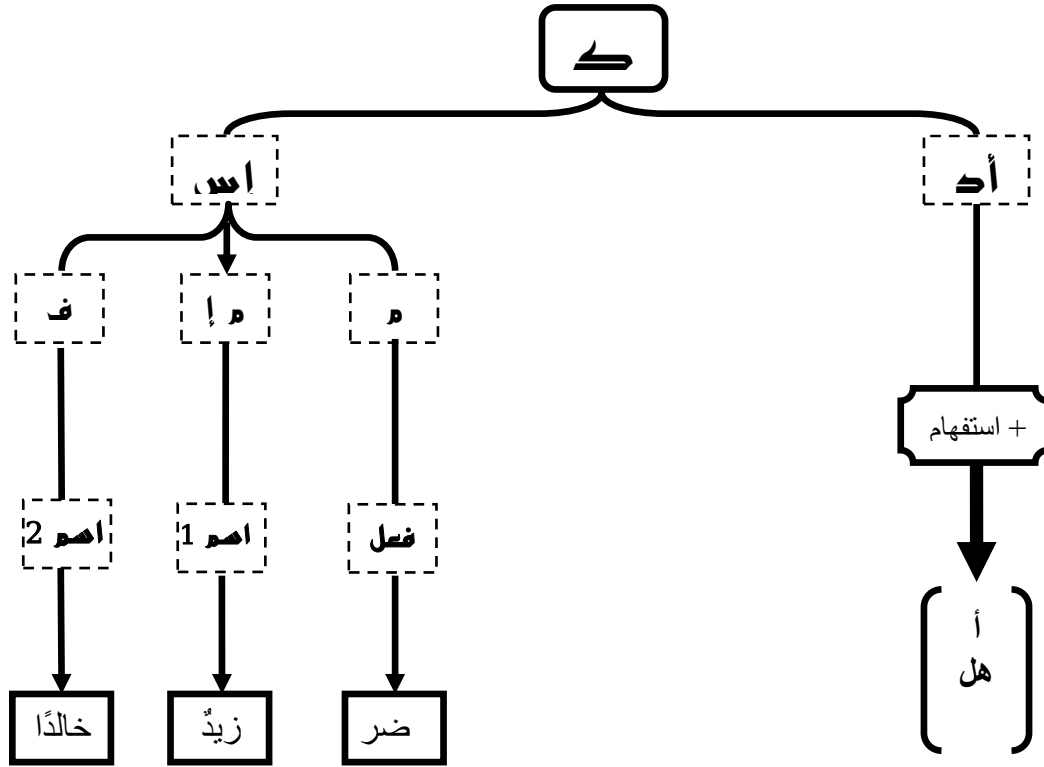
أ/ب- التحليل العجري لصيغة الاستفهام التصديقي: يكون الاستفهام التصديقي كما هو متفق عليه عند عامة العلماء والبلاغيين متصديراً بنوياً بالأداتين (أ/هل) حيث إنهما تدخلان على التركيب الأساس ويتشبه بهما إلى حد بعيد، غير أنهما يختلفان في أن عجرة الأداة تكون خارجة ومنفصلة عن عجرة الإسناد ضمن المكوّن التحويلي، يقول مازن الوعر "إنّ الفرق الوحيد بين التركيبين هو أنّ الأدوات الاستفهامية المستعملة في هذا التركيب الاستفهامي محكوم من خلال المحوّل التحويلي (أد) ومن خلال القواعد المركبية التوليدية.."<sup>1</sup> وقد اقترح الوعر هذه المعادلات الاندراجية لتحديد أركان التركيب الإسنادي:



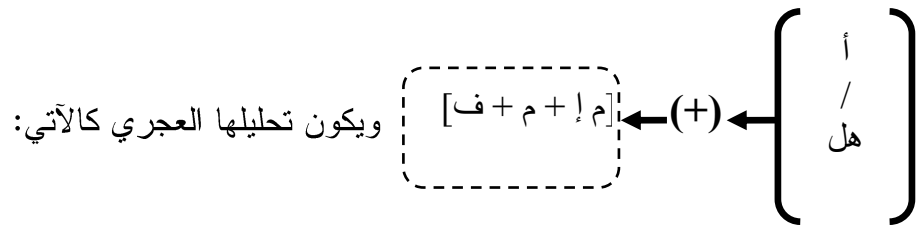
أي أنّ الكلام يتفرّع إلى أداة وإسناد حيث تتكوّن الأداة من همزة (أ) و(هل) بينما يحافظ الإسناد على مكوناته الأساسية الثلاثة، وهي (المسند والمسند إليه والفضلة) وتأخذ كل هذه المكونات المواقع الآتية في التوزيع العجري:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص 60

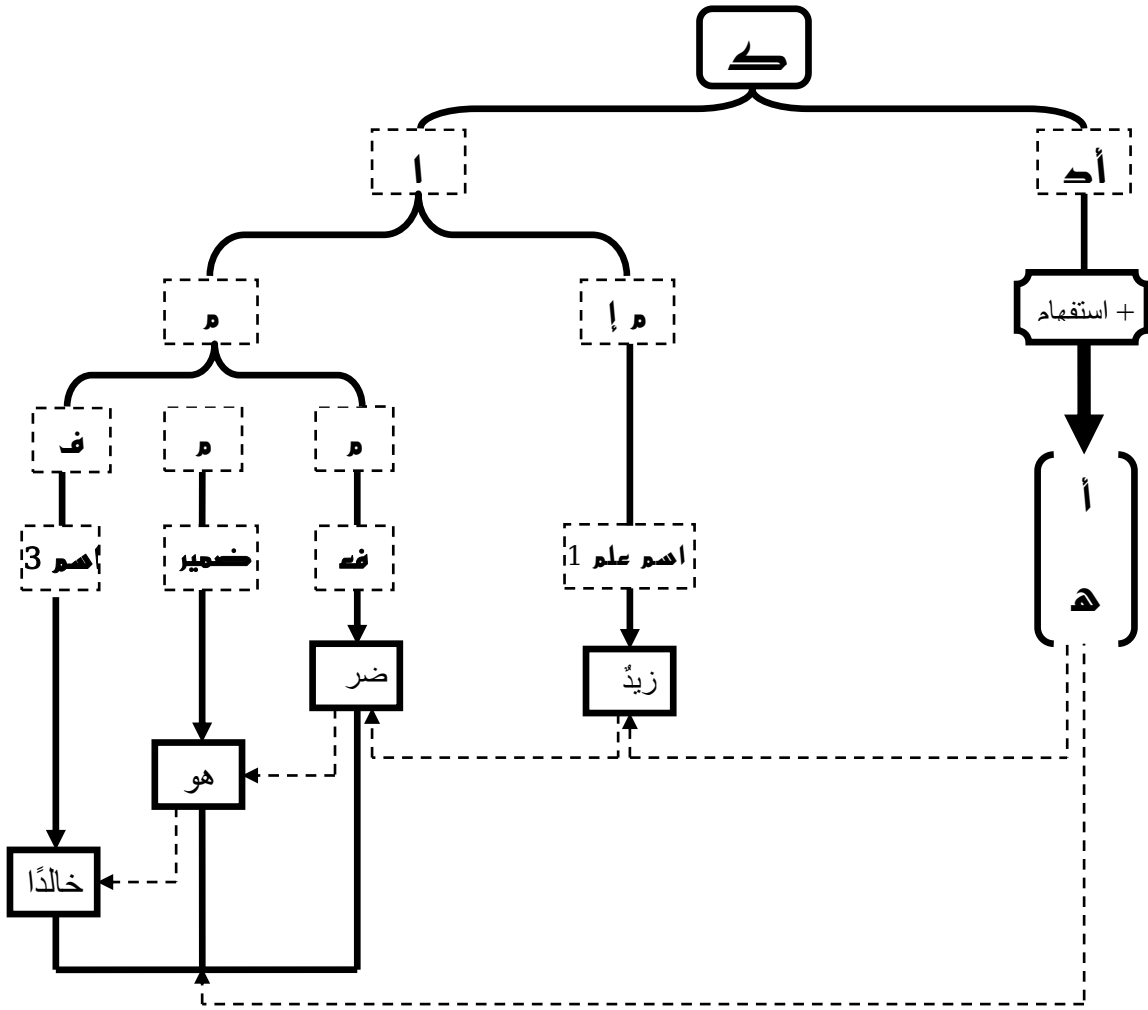
<sup>2</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 121



أو أن تتكون الجملة الأساسية الاستفهامية من المواد اللغوية نفسها مع تعديل بسيط في الرتبة على نحو ما مرّ معنا سابقاً، حيث يسبق المسند إليه المسند مع تصدّر أدوات الاستفهام، لتشكل المعادلة الاندراجية الآتية:<sup>1</sup>



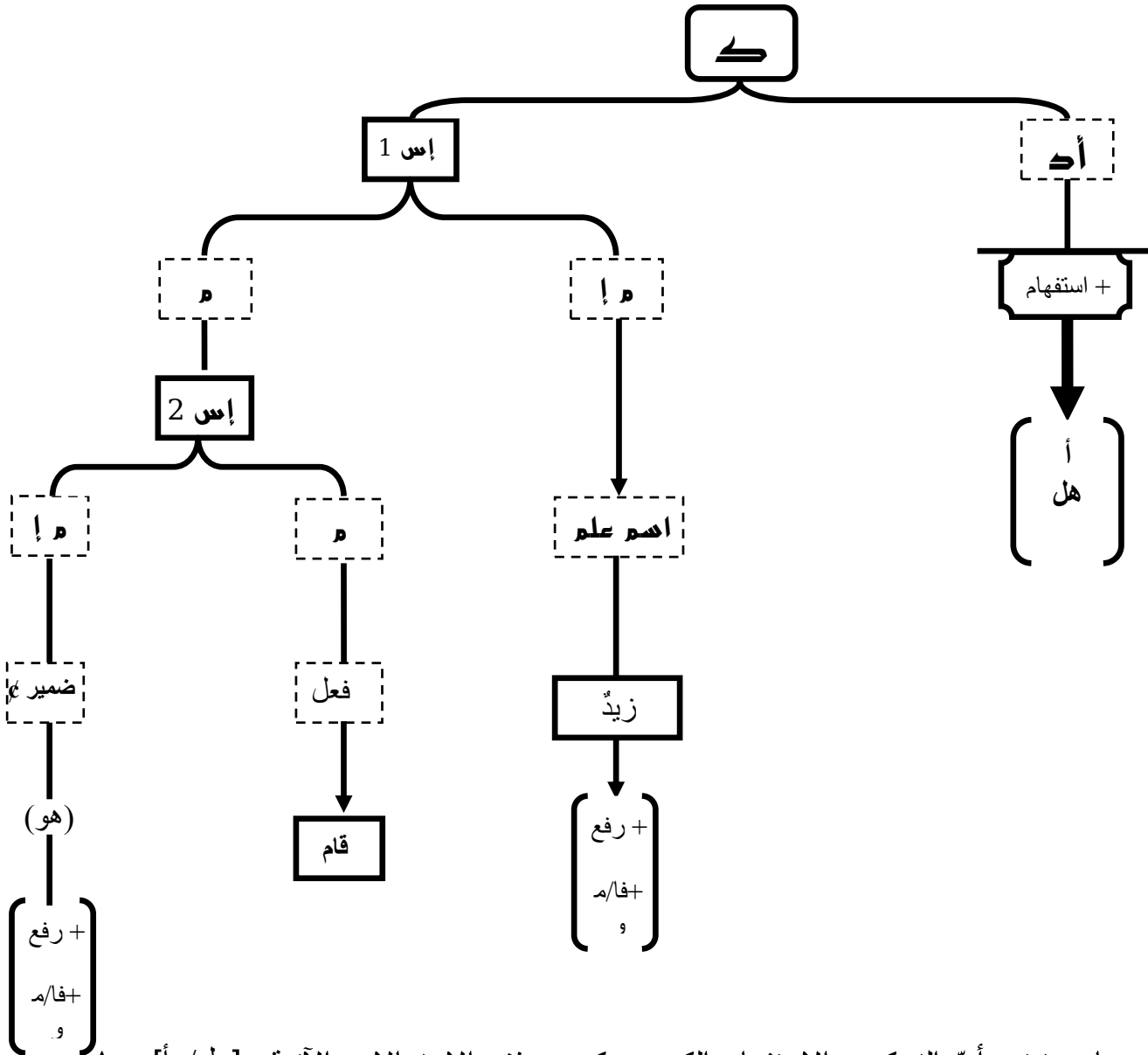
<sup>1</sup> مازن الودع، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 122



وبهذا التحليل تكون اصطفايف المقولات الإسنادية موافقة -تماما- لطرح تشومسكي الأول سنة (1957م)، أين افترض بأنّ عملية تحويل التراكيب الأساسية إلى تركيب مشتقة في على مستوى التحليل النحوي يكون بالصيغة الآتية: [استفهام تصديقي+ تركيب أساسي ← تركيب مشتق] حيث يتم انتقال الدلالة من (المعنى أ ← إلى المعنى ب)، غير أنّ (أ/هل) تشتركان في أنّهما تحدثان على مستوى التركيب الاسمي والفعلي وأيضا التراكيب الكونية، هذا الأخير الذي يظهر دورا دلاليا عادة ما يكون متناوبا بينه وبين المقولة المكانية، ومن هنا، نستنتج بأنّ المسند في الموقع التركيبي الإسنادي من الدرجة الثانية يكون عادة محكوم بقيدتين أحدهما

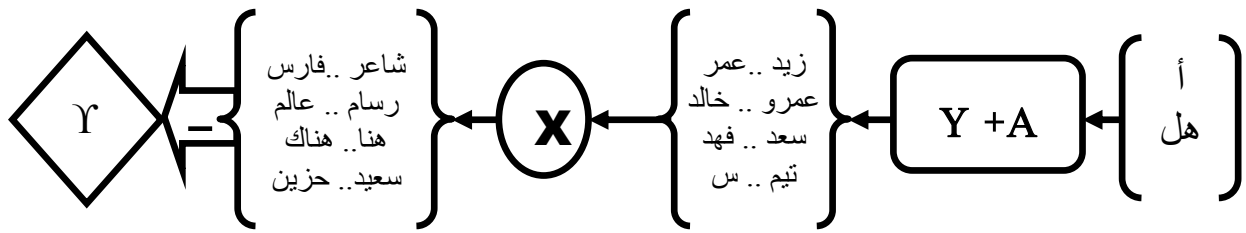


نحوي والذي يشتمل على الاسم والصفة والظرف والجار بينما يشتمل القيد الدلالي على عبارتي [+كوني] أو [+مكاني] كما هو واضح في التحليل العجري الآتي:<sup>1</sup>

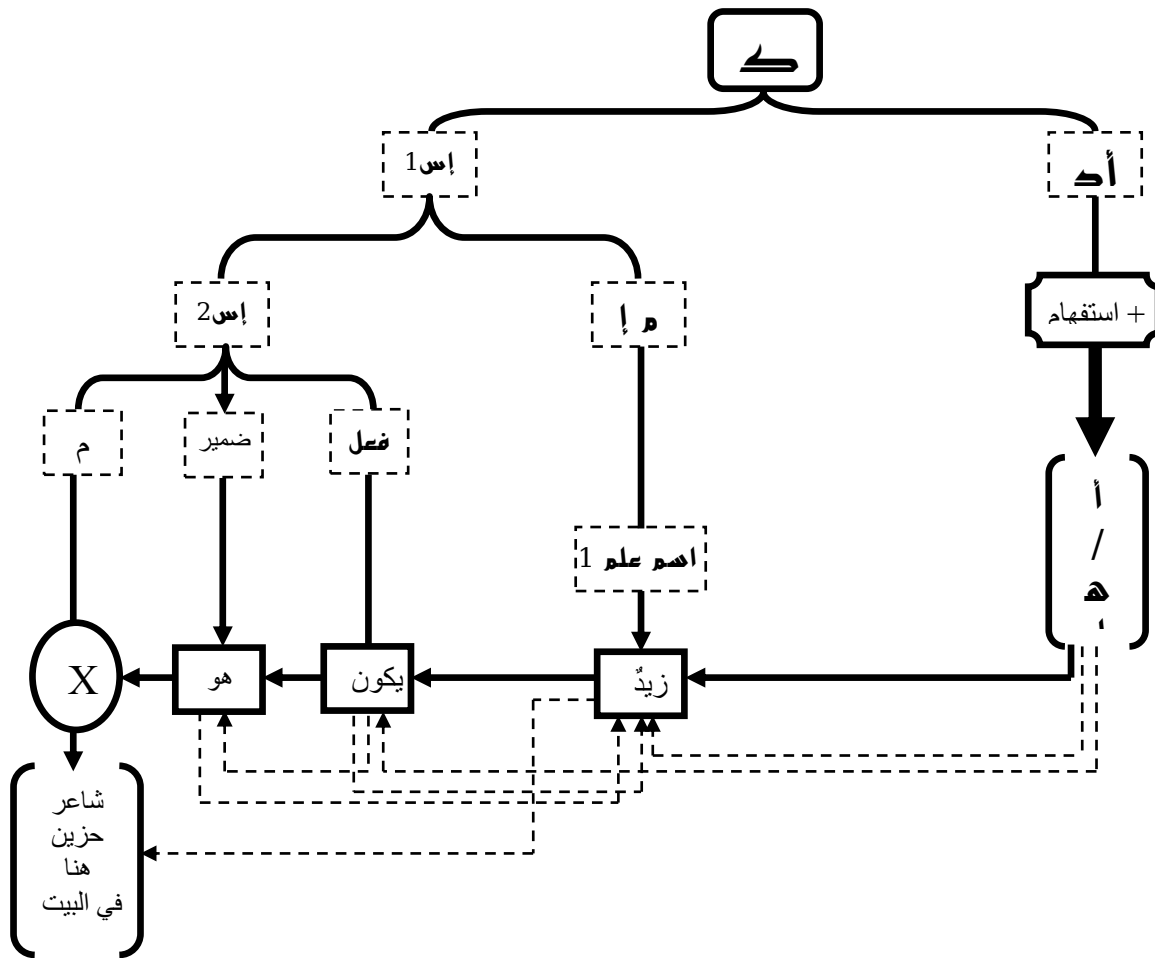


ومن هنا نستنتج أنّ التركيب الاستفهام الكوني يكون وفق الاحتمالات الآتية:  $A = [هل / أ]$  (الاسم)  $Y =$  (الفضلة)  $X =$ ، ويكون [التركيب الاستفهامي الكوني]  $Y =$ ؛ لنقول إنّ  $[Y] = (X+Y+A)$ ، فإذا حللنا هذه العلاقة الرياضية فإننا نتحصّل على:

<sup>1</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 127



فلاحظ أن المقولة النحوية (A) يمكن أن تتولد بالهمزة [أ]، كما يمكن أن تتحوّل بـ [هل] وكلتاها صحيحة نحوًا ودلالةً، ثمّ تضاف إلى المقولة (Y) التي تقبل التعدّد إلى ما لا نهاية لها من الأسماء، واتحاد (⊃) المقولتين (Y ⊃ A) يستلزم (←) العنصر (X)، هذا الأخير الذي يمكن أن يكون صفة، أو ظرفاً أو جاراً أو مجروراً.. الخ، فإذا قلنا مثلاً: [هل زيدٌ شاعرٌ؟] فإنّ التحليل اللساني لها يأخذ الشكل التالي:<sup>1</sup>



<sup>1</sup> مازن الودع، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 127

إذا تعمل الأدوات [أ/هل] على مستوى الجملة الأساسية لتحويلها إلى جملة تحويلية (مشتقة) على ثلاثة أنماط، وهي: نمط الجملة الفعلية، نمط الجملة الاسمية، ونمط الجملة الكونية، ذلك كله سيتم على المستوى النحوي، أما على المستوى الدلالي (الأدوار الدلالية)، فإنها تفرز نوعين من المعنى، وهما: المعنى المحدد (الخاص)، والمعنى العام (الشمولي)، والتي تم بواسطة التحليلي العجري التي أظهرت المعنى في البنية العميقة وتم نقله إلى البنية السطحية مع إظهار شامل لبعض التأويلات التي أبانت عن العناصر المقدرة على نحو ما شهدناه مع (الضمائر والتقدير الكوني)، ولكن تبقى حالة واحدة أين يتم فيها تقدير الأداة في حد ذاتها، على النحو الذي مثل به الوعر في التراكيب من نمط (ثم قالوا: تحبها؟) أين نلاحظ بأن أداة الاستفهام قد قدرت ولا سبيل إلى التحقق من إثباتها إلا من خلال (النبرة الصوتية) الواقعة على الفعل (تحبها؟) إذا كان الغرض من الكلام الاستفهام والاستبانة لأن التركيب الاستفهامي الأصلي هو (أتحبها؟)<sup>1</sup>، أو (هل تحبها؟)، ويرى النحاة بأن الأدوات وإن كانتا تشتركان في خصائص بنوية كثيرة إلا أنها لا يمكن أن تتناوبا من دون شرط أو قيد، ومن بين الفروقات التي يمكن حصرها في هذا السياق:

إن الهمزة أكثر عرضة إلى الحذف بينما تميل (هل) إلى الإثبات؛ لكن هذا الحذف الخاص بالهمزة لا يكون مطلقاً وإنما تلزم ترك دليل عليها كما رأينا في (تحبها)، أما (هل) فإنها لا تحذف إطلاقاً، لكن عكس الهمزة فإنها مقيّدة بعامل الربط (أم) كما هو الحال في جملة (هل جاء زيد أم لم يأت؟) بينما لا تستطيع الهمزة أن تأتي بعد عامل الربط، ومن جهة أخرى "إن الركن اللغوي ف (اسم/موضوع) في مثل هذه التراكيب لا يمكن أن يتقدم على فعله عندما تحدث الأداة الاستفهامية [هل]، وهذا يختلف عن الحالة التي تحدث فيها الأداة الاستفهامية [أ]..<sup>2</sup> بمعنى أن حركة العناصر الإسنادية تكون أقلّ قيّداً من (الهمزة) منها مع (هل) التي

<sup>(1)</sup> - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 128

<sup>(2)</sup> - مازن الوعر، المرجع السابق. ص 180 - بتصرف -

تفرض نظاما خاصا بذلك، لكن تختلف الهمزة عن قسيمتها في أدائها لمعنى التقرير الذي تعجز عنه [هل]، والتقرير -مثلما- يفسره ابن هشام، هو: "حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر استقرّ عند ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرر به.."<sup>1</sup>، ومعنى ذلك أنك إما تقرّ بالفعل، أو بالفاعل فالمفعول به "ففتقول في التقرير بالفعل: أضربت زيداً؟، وبالفاعل: أنت ضربت زيداً؟ وبالمفعول: أزيداً ضربت؟.."<sup>2</sup>، وفي الواقع؛ هناك مواطن أخرى يحسم فيها الاستفهام بالأداة [أ] دون [هل] مثلما أشار إليه النحاة وانتبه إليه مازن الوعر، ومن هذه الموضوعات أن يدخل على التركيب الأساسي كل من الاستفهام والنفي معا.

أمّا الاستفهام التصوري فإنه يؤدي دور الاستعلام والإبانة أيضا عن مبهم، غير أن هذا النوع من الاستفهام لا يكون إلا بالأداة (أ) ولا يتم من خلالها العطف بـ(أم)، وكما لا يهدف إلى إدراك (المسند إليه) أو إدراك (المسند) لتعيينه، ويعمل الجواب عنه مسندا كان أو مسندا إليه، مثل (أقام زيد أم قعد؟) على نحو ما سبق، حيث يكون الجواب بحسب الحال (قام/قعد) وليس بـ (نعم/لا) ويحتفظ المجيب بركن لغوي واحد -فقط- من الأركان المثبتة في التركيب الأساسي مع تقدير النفي للركن الآخر، ويرى مازن الوعر أن صياغة مثل هذه التراكيب يحتاج إلى الضوابط الآتية:<sup>3</sup>

(أ)- الهمزة (أ) هي الأداة الوحيدة التي يجب أن تستعمل في هذا النوع من الاستفهام.

(ب)- يجب أن يتّصف الركن اللغوي الذي يحدث في التركيب الاستفهامي بنفس الصفات النحوية والدلالية التي كانت له في التركيب الأساسي المثبت، بمعنى أن التركيب الاستفهامي يجب أن يحمل معه جميع صفاته النحوية والدلالية التي كانت له في التركيب الأساسي المثبت.

**أ/ج)- التحليل الجري لصيغة الاستفهام التصوري من خلال البنيتين (النحوية والدلالية):** يقوم أيضا هذا النوع الثاني من الاستفهام على أركان التركيب

<sup>1</sup> جمال الدين ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تح: مازن المبارك. ص26.

<sup>2</sup> المرجع السالف. الصفحة نفسها.

<sup>3</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص173

الأساس للجملة العربية والتي حوّلت بواسطة الأداة، حيث يرى بأنّ هذا التحويل يتم عبر سلسلة من القواعد، هي:<sup>1</sup>

(أ). ك ← أد ————— إس.

(ب). أد ← ± استفهام

(ج). — استفهام ←  $\left( \begin{array}{l} م - م \text{ إ (ركن استفهامي)} \\ م \text{ إ (ركن استفهامي) م - م} \end{array} \right)$

ومن هنا يقترح مازن الوعر حصر أوضاع الاستفهام في اللغة العربية في وضعين فقط، وهما:

الموضع الأوّل: وضع — م إ

الموضع الثاني: وضع — ف.

وبناءً على هذه الأوضاع فإنّ الاستفهام التصوري سيخلق وضعيات مختلفة يكون مصنفة إلى العناصر الآتية:

(أ)- التركيب الفعلي.

(ب)- التركيب الكوني.

(ج)- التركيب الكوني.

(د)- التركيب الاسمي ذو الخبر الفعلي.

أمّا بالنسبة للتحليل العجري الخاص بالاستفهام التصوري فإنّ لا يختلف كثيراً عن التحليل الذي يطبق على الاستفهام التصديقي إلا على مستوى حصر الأدوار الدلالية التي تتمّ بواسطة جملة من القيوم الدلالية والنحوية، غير أنّنا نلاحظ في كل هذا التحليل أنّ مازن الوعر قد اعتمد على وضعية الكلام المستفهم ولم يقدّم بربطها مع المستمع الذي بدوره يقوم بمجموعة من التحويلات أثناء الرد على الاستفهام ولم يبيّن مختلف العماليات النحوية والدلالية التي يحول بها البيئة السطحية إلى بني عميقة مفهومة، وفي الحقيقة إنّ هذا النقص كان سليل تأثره

<sup>1</sup> مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص 180

المباشر بمختلف النظريات الغربية وبتطبيقها رأساً على التراكيب العربية، حيث إن تشومسكي كان مهتماً بشكل استثنائي خصوصاً في مرحلة (البنيات النحوية) بتحديد مختلف القواعد النحوية ولعملية إنتاج التراكيب وفهماها عن طريق القواعد.

**ثالثاً) تفسير مازن الوعر للتراكيب الشركية:** إن تركيبة الشرط هو النمط التحويلي الثاني الذي يتم من خلال تحويل التركيب الأساسي إلى تركيبة مشتقة بواسطة أدوات الشرط، هذا الأخير الذي يقوم على تعليق شيء بشيء بحيث يلزم عن الأول حدوث الثاني<sup>1</sup> وهو أسلوب لغوي له مكوناته وأركانه الخاصة، وهي: (أد + ف1 + ف2)؛ بشرط أن (ف2) يقوم حصوله على حصول (ف1) أو جواب وجزاء له، وكان اهتمام مازن الوعر بهذا النمط الجملي تكملة للتراكيب التي حاول حصرها وتحليلها في نظريته اللسانية الحديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ولما لها من تعلق الكلام بعضه على بعض، الناتجة عن أعمال بعض الأدوات العربية، ومن جهة أخرى للاستجابة الاستثنائية التي سنلاحظها عند تحليل تطبيقات الوعر لنظرية النحو العالمي، فبعد الاستفهام والنفي يأتي دور تحليل نموذج الشرط، فما هو الإطار النظري الذي حدده مازن الوعر لفهم البنية الداخلية (النحوية والدلالية) لتركيب الشرط والجزاء؟<sup>2</sup>

**الإطار النظري المنهجي لتحليل التراكيب الشركية في اللغة العربية:** لقد عمل مازن الوعر -جاهداً- في المراحل المتأخرة من مؤلفاته على تتبع قضايا الشرط ومختلف التعقيدات والإشكالات التي يطرحها هذا النوع، حيث خصص لها كتاباً كاملاً لتناول مختلف التفاصيل التي يفضي إليها هذا النوع من المركبات، ومن هنا عمل على إظهار القواعد المقولية التي تحكم (الشرط والجزاء) ومعالجتها معالجة لسانية بيانية (نحوية ودلالية)

<sup>(1)</sup> القاضي الجرجاني، التعريفات. نقلاً عن: محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص114.

<sup>(2)</sup> ونظراً لتعدد مسائل الجملة الشرطية وتفرعها في النظرية اللسانية العربية والغربية، فقد خصصه له مازن الوعر كتاباً كاملاً تحت عنوان: " جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي" وأغلب القضايا التي سنقوم بتحليلها مستقاة من هذا الكتاب؟

مطبّقاً آراء تشومسكي في التراكيب المحوّلة، حيث أقام بحذر -شديد- نوعاً من القارنة الدقيقة بين ملاحظات علماء العرب النحاة أمثال ما نقل عن الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه والرضي الأسترابادي وابن يعيش وابن هشام، وما طوّره قديماً علماء الدين الأصوليين، أمثال: ابن قيم الجوزي، وأخيراً تشومسكي في فرضياته المختلفة بين (1957 و 1981م).

وفي الحقيقة إنّ علماء التراث قد أنهكوا هذا النوع من التراكيب درساً وتحليلاً وقد تكاثرت في ذلك المصنفات وتعدّدت وأوجه النظر، وقد تناولوها تحت أبواب منها ما ضمّنته كتب (القواعد العامة) من ناحية تتبع أوجه التعالق بين الأركان الشرطية، ومنها ما ورد في كتب (إعراب القرآن) من ناحية تحديد الأدوار الدلالية والكشف عن المعاني المتناسبة مع ذلك، كما لم يتجاوزها علماء المعاني في حصر حروفها وأدوات التي تعمل فيها، وأيضاً تناولها علماء القرآن وكتب الأمالي ومصادر متعدّدة<sup>1</sup> فلا يكاد أي لغوي أو نحوي أو بلاغي أو مفسر يضع في صناعته كتاباً إلا وأشار إلى مقولة الشرط.

لقد رسم مازن الوعر إطاراً نظرياً دقيقاً مبنياً على مقولة (التعالق/ أو الربط) وبغض النظر عن تصنيف جملة الشرط هل هي (جملة أم أسلوب) إلا أنّ -الوعر- قد حسم هذا الأمر باستعمال جملة الشرط أو تركيبية الشرط انطلاقاً من عنوان إلى التحليل فقد كانت نظرتة إلى هذا النوع من التراكيب المحوّلة على أنه تركيب أساسي مضاف إليه أدوات الشرط، ولهذا فإنّ تصوّره لها كان من خلال ثلاثة اعتبارات أساسية، هي:

(أ)- الاعتبار الأوّل؛ الربط بأدوات الجزاء، ويمثل كلّ من سيبويه ومازن الوعر بجملة: (إنّ تصنع أصنع).

(ب)- الاعتبار الثاني؛ الربط بالصلة، نحو: (أصنع ما تصنع).

<sup>1</sup> أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب. تقديم: محمود فهمي حجازي، ط7، مطابع الدجوري، القاهرة مصر، 1981م، ص10

(ج)- الاعتبار الثالث: الربط أو التعالق بالأمر، أو التعالق بالنهي، أو التعالق بالاستفهام، أو بالتعجب، والتمني، والعرض...الخ، نحو: (اننتي آتك) [الأمر]. (لا تفعل هذا تندم)، [النهي]. (أين تذهب أذهب) [استفهام]. (ليت زيدًا حاضرٌ يحدثنا)، [تمنُّ]، (ألا تنزل تُصب خيرًا)، [عرض].

وقد أصبح من المعروف استعمال مجموعة من المصطلحات لوصف وتحليل هذه التراكيب على النحو المبين أدناه:<sup>1</sup>

(أ)- الجملة الشرطية: وتطلق على تركيب الجملة الشرطية، أي المكونة من (أداة الشرط، وجملتين بعدها).

(ب)- الركن الشرطي: يطلق على الأداة والجملة التي تليها، ويشير هذا المصطلح إلى الجملة من ناحيتها البنوية فقط.

(ج)- العبارة الشرطية: يطلق على الأداة والجملة التي تليها، ويشير المصطلح إلى أن هذه الضمائم لا تدل على معنى تام بنفسها ولكنها على معنى جزئي.

(د)- الركن الجوابي: يطلق على الجملة الثانية في التركيب الشرطي.

(هـ)- العبارة الجوابية: يطلق على الجملة التي تؤلف مع العبارة الشرطية جملة تامة المعنى، هي الجملة الشرطية.

(و)- أداة الشرط: الأداة التي تربط جملتين، وتؤلف منها مركبة هي الجملة الشرطية ويشير المصطلح إلى وظيفة الكلمة في التركيب.

(ز)- جملة الشرط: هي الجملة التي تدل على أداة الشرط.

(ح)- جملة جواب الشرط: هي الجملة الثانية في التركيب، في مقابل جملة الشرط.

(ط)- فعل الشرط: الفعل الواقع في جملة الشرط.

(ك)- فعل جواب الشرط: الفعل الواقع في جملة جواب الشرط.

<sup>1</sup> أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب. ص 8/7 بتصرف



أما نظرة الوعر إلى الربط والتعليق كأساس في تحويل التراكيب من الجملة التوليدية إلى التحويلية المشتقة اشتقاقاً شرطياً، فإنها تأخذ التصور النظري الآتي:<sup>1</sup>

قواعد البنية السطحية	قواعد البنية المعجمية	قواعد البنية التفريعية	القواعد التحويلية
أ- كَيْفَمَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ. ب- كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ.	أ- فعل ← (تصنع، أصنع)، (أأكل، آكل) (تلبس، ألبس)، (تخرج، أخرج) ... إلخ. ب- ضمير ← أنت، أنا، أنتم هم، هنّ ... إلخ. حال ← كيف... إلخ.	أ- ك ← أد، إس1، إس2. ب- أد ← [+ شرط]، φ. ج- إس ← م، م، ف. د- م ← فعل. هـ- م إ ← ضمير و- ف ← حال.	التي تسمح بتحويل التراكيب الأساسية إلى تركيب شرطي معقد (مشتق)

ومن هذا المنطلق يفترض اللغويون أنّ الجملة الشرطية تركيب مستقل تماماً بذاته، وقائم على مقولات لغوية متميزة تجعل من مازن الوعر يبحث ويدرس "الفرضيات التي رسمت العلاقة التي تنظم بنيان الشرط حسب المنظور العربي القديم، ثمّ محاولة وضعه في إطار نظرية النحو العالمي لتشومسكي، كي يستنتج من التفكيريين العربي والغربي من بعضهما البعض لتطوير النظرية اللسانية<sup>2</sup> وتكون بذلك الجملة الشرطية نتاجاً لكل العوامل السابقة التي تخرج إلى العلن على مستوى البنية السطحية، والتي تتشكل في البداية من النظام الشكلي للقواعد التفريعية، آخذة أشكالاً المعجمية مع إجراء مختلف العمليات التي تسمح بها القواعد التحويلية، وإذا حللنا الجملة (أ) في البنية السطحية فإنها تستجيب للقواعد التحويلية الموضحة في هذا الجدول:

#### (أ) - القاعدة الأولى؛ الربط والرتبة: (تصنع أنت كيفما أصنع أنا)

البنية العميقة	تصنع	أنت	كيفما	أصنع	أنا
الرتبة 1 ← 1	1	2	3	4	5
الرتبة 2 ← 2	3	1	2	4	5
البنية السطحية	أنت	كيفما	تصنع	أصنع	أنا

<sup>(1)</sup> مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي، ص 20 وما بعدها بتصرف

<sup>(2)</sup> المرجع السابق، ص 5

(ب) - القاعدة الثانية؛ الحذف والتقدير: (تصنع أنت كيفما أصنع أنا)<sup>1</sup>

البنية العميقة	تصنع	أنت	كيفما	أصنع	أنا
التحقيق ← أ	1	2	3	4	5
التحقيق ← ب	1	2	φ	4	φ
البنية السطحية	تصنع	أنت	φ	أصنع	أنا

(ج) - القاعدة الثالثة؛ القواعد الصوتية والصرفية: (تصنع ← أصنع)

وهي القاعدة التي يمكن من خلالها الكلمات المفردة وهي في هذه الحالة (الشرط) الصيغة والحركات المناسبة التي تتجسد أولاً صوتياً؛ ففي المثال السابق نلاحظ الظواهر الصوتية

الآتية:

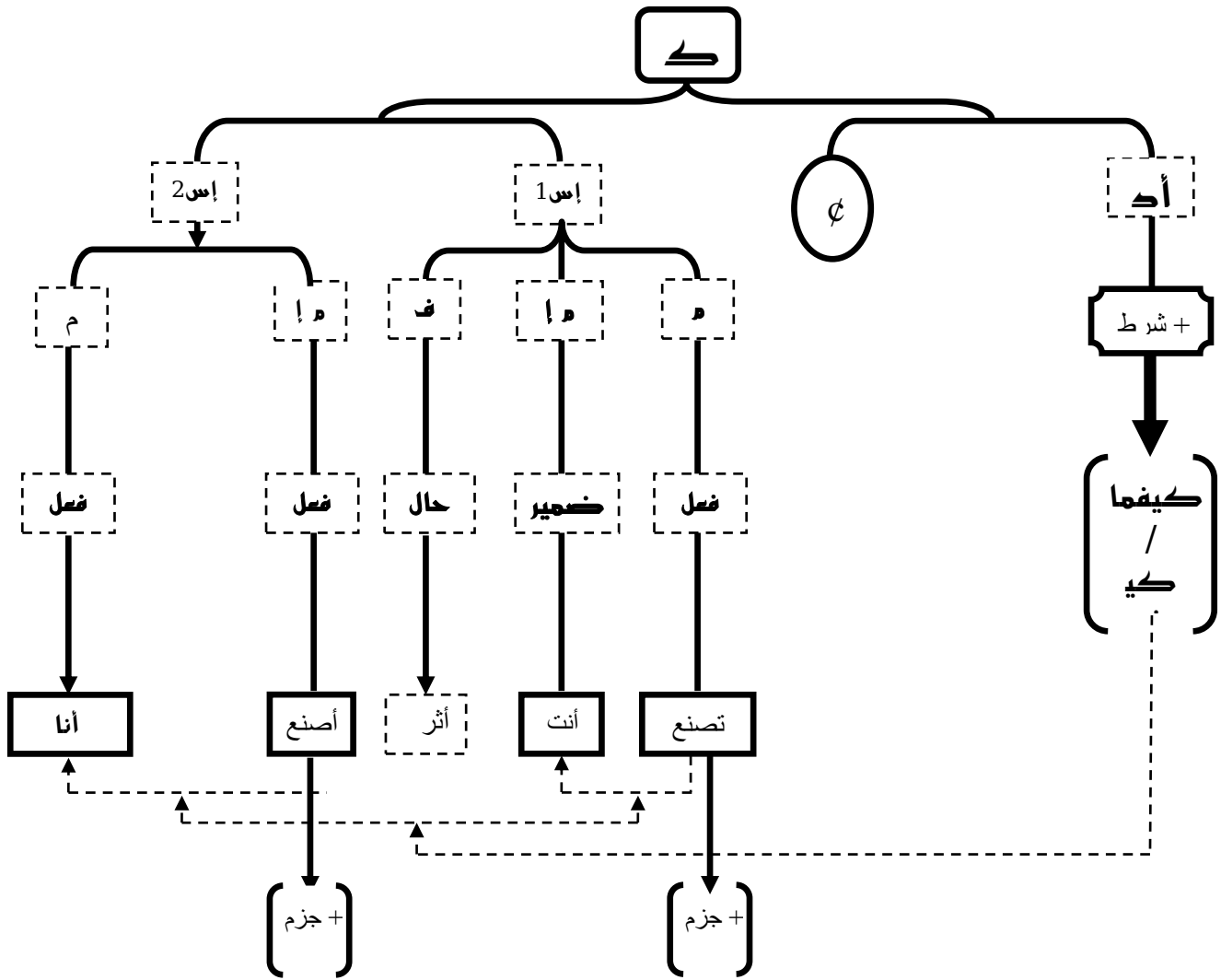
$$\left( \begin{array}{l} \text{تصنع} \leftarrow \text{ُ} \\ \text{أصنع} \leftarrow \text{ُ} \end{array} \right) \text{تصنع} \leftarrow \text{أصنع}$$

(د) - القاعدة الثالثة؛ الردّ إلى الأصل:

وتعني هذه القاعدة إعادة بناء التركيبة الشرطية وفق أصلها الثابت نظرياً، وهذا الإجراء النظري يعمل على إظهار جميع المقولات النحوية والدلالية ووضعياتها اللازمة (الرتبة والمكان) المنطوية تحت مقولات التركيب الشرطي، كما هو بين في الرسم العجري الآتي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - ننقل هذه المعلومات عن مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب ونظرية النحو العالمي. ص 45

<sup>2</sup> - مازن الوعر، المرجع السالف. ص 47.



من خلال هذا التحليل العجري يبيّن مازن الوعر أنّه من المستطاع على الوجهتين (النحوية والدلالية) نقل الفضلة ( +أد ← كيفما) في التركيب الشرطي من العجرة (إس<sub>1</sub>) إلى عجرة الأداة من خلال المحدّات التحويلية المضبوطة التي أثبتتها تشومسكي في نموذجه الأوّل والثاني (1957-1965م)، أو من خلال العلاقة الإسنادية مع الفعل (أصنع) وفق التحديد التراثي عند سيبويه، ولكن الأهمّ في ذلك كلّّه - أنه لولا هذه العلاقة الإسنادية لأصبح التركيب الشرطي جملتان يمكن الفصل بينهما، ومن جهة أخرى، هو: الاتفاق الحاصل بين الأطروحتين فيما يتعلّق بالعنصر - (ف)؛ ففي كليهما توجب تركها لأثر في مكانها الأصلي ليبدل على نقلها، وهذا ما أوضحه السهم (المقتطع) الذي انطلق من فضلة العجرة (إس<sub>1</sub>) إلى عجرة

الأداة، وبالتالي فإنه يمكن تلخيص -هذا- المخطّط في معادلة رياضية مفادها: ك = [±أد (إس<sub>1</sub>+إس<sub>2</sub>)]; حيث إن [م] في (إس<sub>1</sub>) يتطابق لفظاً ودلالةً مع الـ [م] في عجرة (إس<sub>2</sub>). إن قدرة أداة الشرط على تعليق الجملتين التي كانت فيها الجملة الثانية لازمة عن الأولى قد أبانت عن خاصية جوهرية لأداتي الشرط (كيفما/ كيف) حيث إنهما تستوجبان فعلين من جنس واحد بلفظه ومعناه، وهما مجزومين (تصنع/ أصنع)، فالأوّل هو فعل الشرط والثاني هو فعل الجواب ومن غير المقبول في هذا النوع من التراكيب أن يكون الثاني من غير جنس الأوّل وإذا حدث ذلك فإنّ التركيب سيظهر خلافاً على نحو ما تجده في الجمل من صنف (كيفما تصنع أكرم)، وكما أطلق تشومسكي على التراكيب الأساسية التي تشكو خلافاً نحوياً وسماها (المنحرفة-Agrammatical) وعلى هذا النحو توصف أيضاً التراكيب المحولة التي لم تخضع لقيّد التجانس الأمر الذي يؤكدّه علماء النحو التراثيين،<sup>1</sup> أمّا (الأداة) فإنّها قد اتّخذت دوراً دلاليّاً يتمثّل في (الحال) الأمر الذي جعل بنيتها النحوية تنطوي تحت المقولات التي تحمل صفة (+نصب) وهي الصفة التي شدّد عليها سيويه عندما قال "إنّ موضعها النصب دائماً.."<sup>2</sup> وهذا جانب موضعي شكلي. أمّا من حيث التقدير فإنّها "عند سيويه على أيّ حال وعند السيرافي والأخفش تقديرها كيف زيد؟ صحيح زيد؟ ونحوه، وفي نحو كيف جاء زيد، ركباً جاء زيد، ونحوه.."<sup>3</sup> ومن هنا يرى مازن الوعر بأنّ القاعدة الدلالية التي تحكم على هذه المقولة أنّ "موقع كيفما الإعرابي هو أنّها اسم شرط جازم في محلّ نصب حال.."<sup>4</sup> ومن خلال هذا المنطلق يحدّد الوعر الاعتبارات التي يجب الالتزام بها في إعادة تفسير أركان الجملة الشرطية، هي:

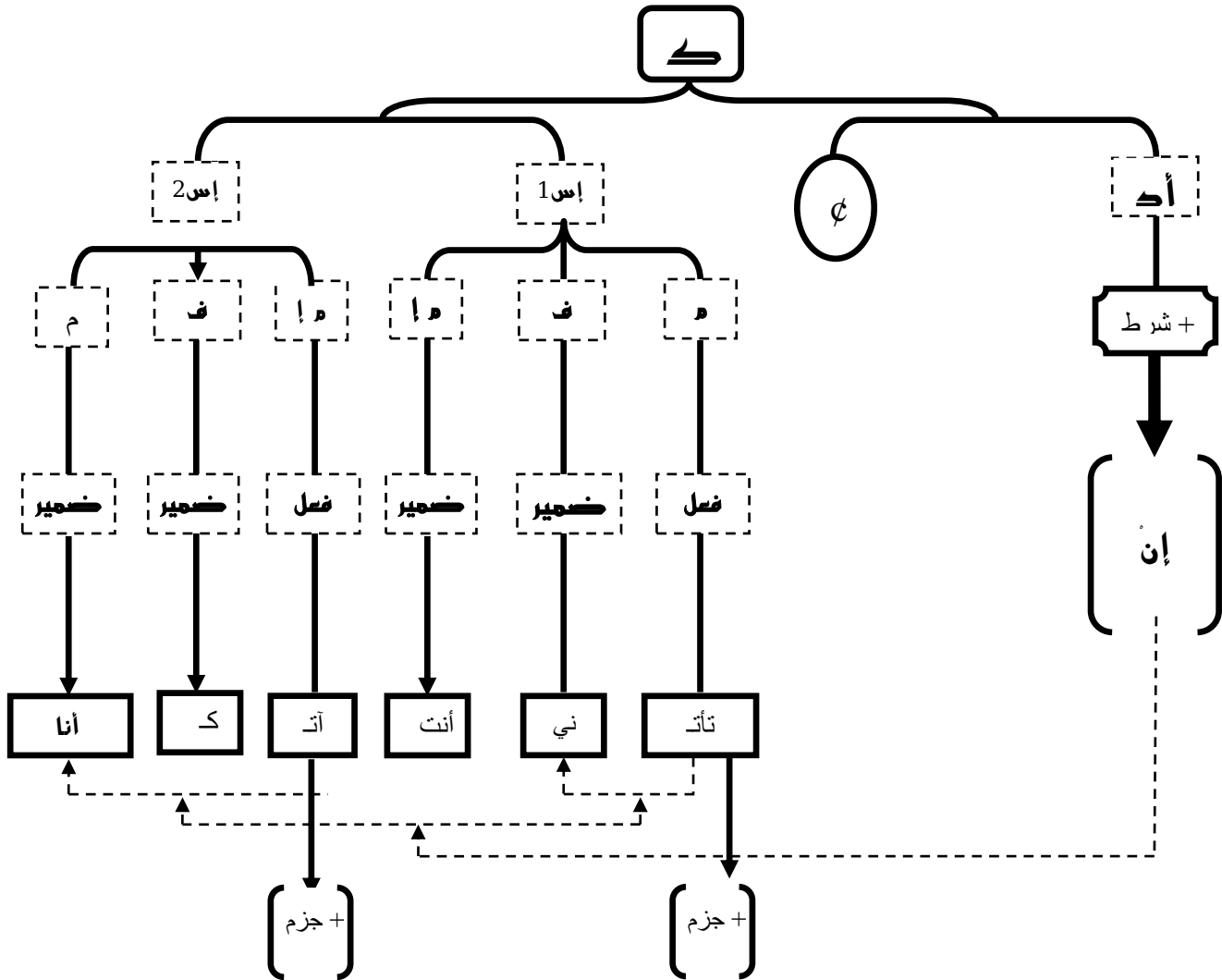
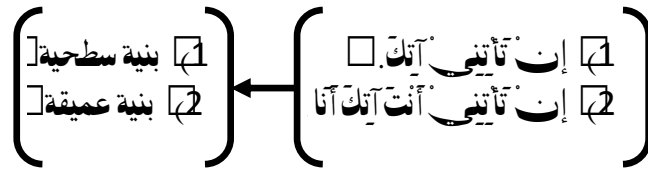
(أ)- باعتبار علاقة الأداة وفعل الجزاء كرابط معاً: على النحو الذي نجده في الجملتين:

<sup>(1)</sup> جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب. تح: مازن المبارك. ص 271

<sup>(2)</sup> المصدر السابق، ص 282

<sup>(3)</sup> المصدر السابق، ص ن.

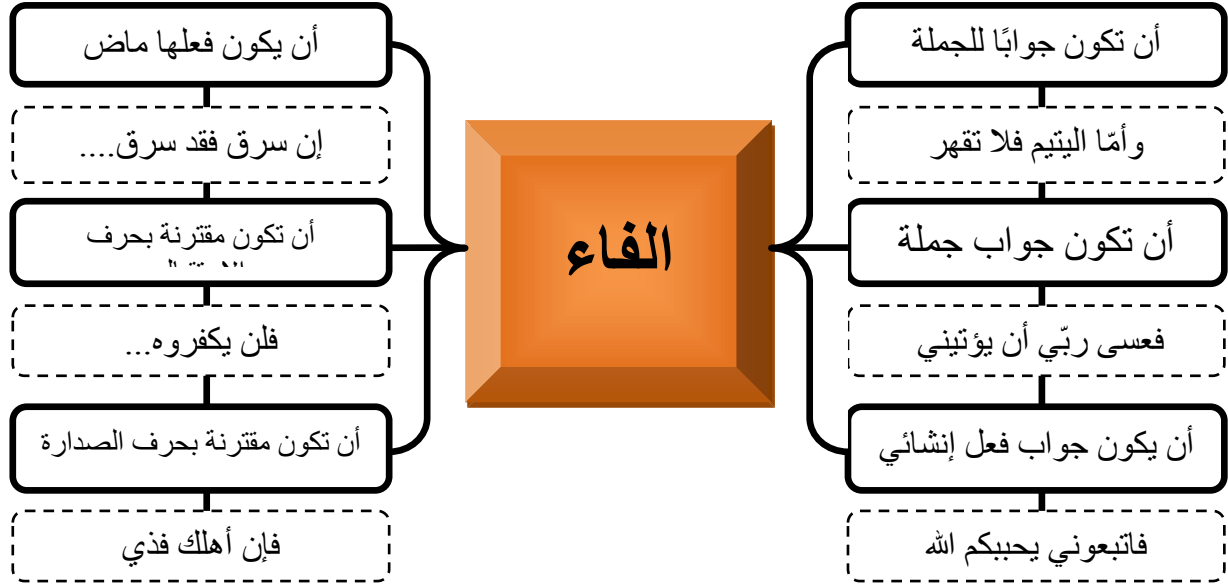
<sup>(4)</sup> مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب ونظرية النحو العالمي. ص 48



يكون أساس هذا التفريق نابعاً عن نظرية العامل التي أرادها الخليل وسيبويه في تحليل الجزاء وجوابه، وهما: ما يتعلّق بالأداة التي تجزم الجواب جزماً معمولاً، أو ما يطلق عليه تشومسكي بمصطلح (governed) في نظريته التي أشنا إليها سالفاً (نظرية العمل / government theory) وما يتعلّق بجملة الجزاء (إن تأتي)؛ حيث إنّها تجزم الجواب جزماً معلقاً أو (bound) في اصطلاح التوليديين والتحويليين لأطروحة تشومسكي (نظرية الربط / binding theory)، وفي هذا الصدد يقول مازن الوعر .. هذا الربط العاملي-العلائقي يدعو الخليل وسيبويه "التعليق" ذلك

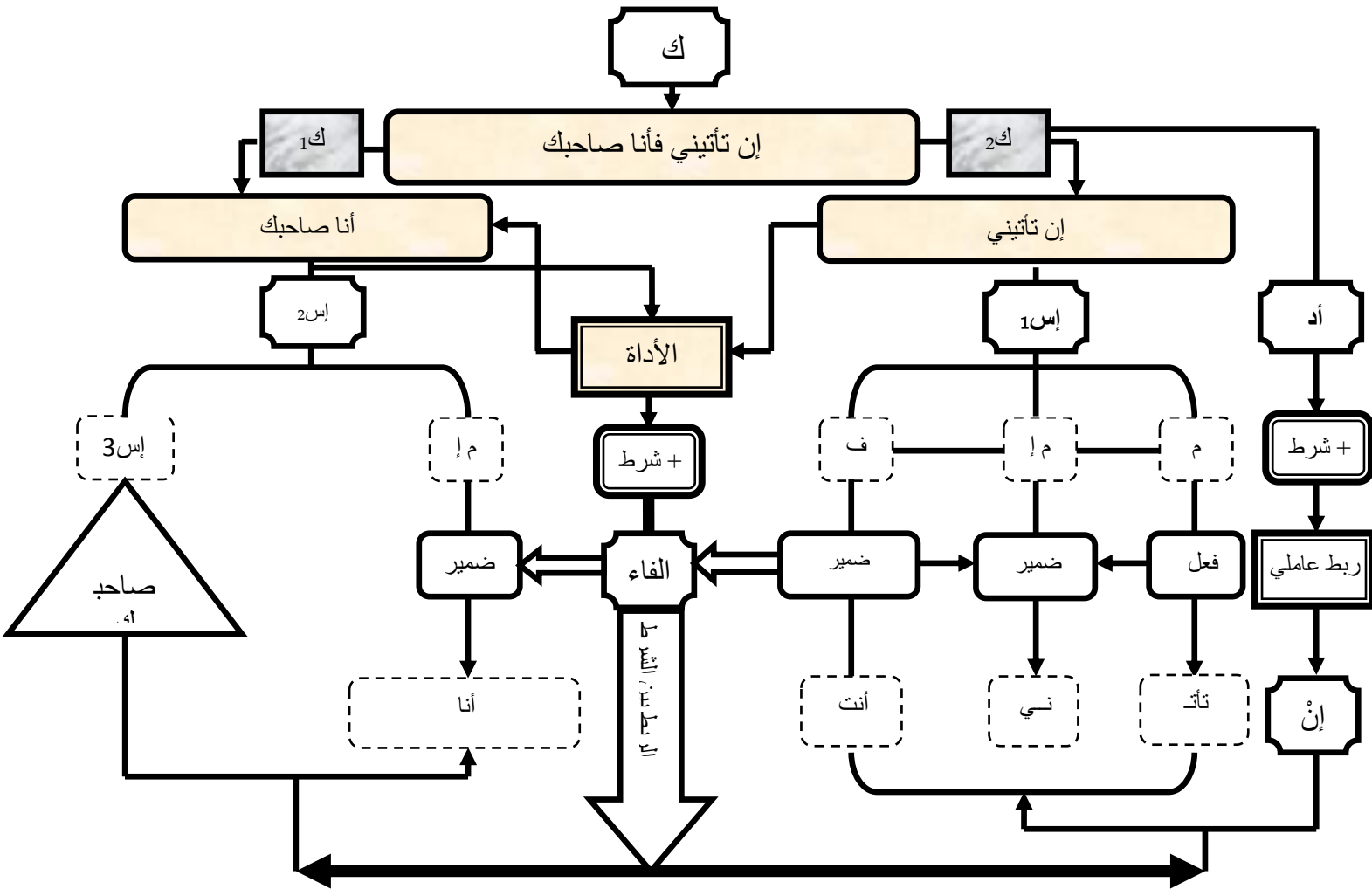
المفهوم الذي استخدمه تشومسكي في نظريته المسماة العمل والربط الإحالي..<sup>1</sup> وبالتالي فإنّ كلتا النظريتين (العربية والتوليدية) متطابقة بشكل تام دون أي اعتراض.

(ب)- باعتبار "الفاء" كربط في تركيبية الشرط: على النحو الذي نجده في الخطأ الآتية:



وعند التحليل العجري لهذه الأصناف التي تأتي فيها (الفاء) كرابط عاملي بين جملتي الشرط تتبين العناصر الآتية:

<sup>(1)</sup> مازن الودع، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين ونظرية النحو العالمي لتشومسكي. ص 49 بتصرف.



إنّ هذا التحليل العجري قد أظهر بدقة أنّ الأداة قد قامت بربط جملتين كانت في أصلهما منفصلتين كبنيات أساسية، فقامت هذه الأداة بتحويلهما إلى تراكيب مشتقة من خلال أسلوب الشرط والجزاء، فبدأت بالعمل على العجزة الثانوية (أد+ إس1) وبينت موقع العنصر المضمّر (أنت) ثم وفرت لها الشروط النحوية والدلالية لتعالقها مع عجزة الإسناد (إس2)، والتي كشفت دورها عن العنصر المحذوف (أنا) وجملة الجواب (صاحبك) كعجزة إسنادية ثالثة، والجدير بذكره بأنّ هذه البنيات الأساسية بمجرد اشتقاقها يتحد معناها ومبناها معاً بشكل يجعل الفصل بينها خلالاً لكليهما وتصبح الجملة غير مفيدة بالمعنى المقصود ومنحرفة، ومن جهة أخرى يمكن لها التوسع من الناحيتين دون أي اعتراض فتوسعها على المستوى الإسنادي أو المواد الأساسية يكون من خلال (إس1+ إس2 .... إس<sup>ن</sup>)، ومن الناحية الأداة كعنصر تحويلي زائد من (أد1+ أد2... أد<sup>ن</sup>)، ويكون هذا الأخير من خلال النفي أو النهي أو بالصلة.

لقد بين مازن الوعر أنّ مثل هذه التحليلات الجديدة في الدرس اللغوي العربي ينسجم تماما مع طبيعة اللغة العربية، وقد استطاع بهذه الطريقة التي اعتمدها من تحقيق الفرضية الجوهرية التي انطلق منها، والتي تنصّ بأنّ الكلام العربي لا يختلف عن الكلام في اللغات الأخرى في كونه ينبنى على قاعدة مفادها أنّ (ك ← ج = [±أد (م + م !±ف)]، وهي القاعدة الأصولية التي يمكن أن تصف لسانياً جميع التراكيب الأساسية والمحوّلة وفق أحدث النظريات العلمية في الغرب دون أن تتجاوز أو أن تظهر تعارضا وتناقضاً مع كثير من الآراء والملاحظات التي أثبتتها علماء العرب التراثيين من النحاة والبلاغيين وعلماء الأصول، بل أكثر من ذلك فقد عملت على توضيح بعض المناهج والنظريات التحليلية المعقّدة التي أشار إليها الخليل بن أحمد وسيبويه وابن جنّي الأسترابادي والجرجاني وابن قيم الجوزي وغيرهم، الأمر الذي يجعل دمج التحليل اللساني وتطبيق مناهجها الدقيقة الصارمة أكثر من ضرورة حضارية أو مناسبة، والذي لا يعمل فقط على الجانب الاستكشافي للألغاز اللغوية والتصنيفي للأحداث اللغوية التصنيف المنطقي المعقول بعيداً عن الذاتية، وإنما يعمل أيضاً على التحقق من الآراء العلمية التي كانت سائدة على فقد أشار الوعر في أكثر من مناسبة إلى أنّ العرب في الفترة الحديثة قد ورثوا تراثاً عظيماً وواسعاً ولكنّ هذا التراث يحوي (الغث والسمين) وتكون إحدى أهمّ المسؤوليات الملقاة على عاتق كل باحث لساني عربي حصيف أن يميز هذا الغث من السمين ويقوم بعدها بإظهاره على حقيقته دون تحميله ما لم يوجد من أجله، ويقترح إذا أن تكون اللسانيات الغربية واحدة من الآليات التي تقوم بقراءة وتحقيق هذا التراث حيث يفترض مرة أخرى بأنّ هذه التاركة يمكن لها بعدها أن تكون مجالاً خصباً يدعم اللسانيات الحديثة بمفاهيم جديدة وحقول واسعة ليست قادرة على الإحاطة بها على الأقل في الرحلة الراهنة، هذه المرحلة التي تعريف تجريبياً كبيراً وسريعاً للمفاهيم والأدوات التحليلية بشكل منقطع النظير في تاريخ الحضارة الإنسانية.



# خاتمة



## خاتمة:

من السهولة بما كان نقل أي علم من أمة إلى أخرى أو من مكان إلى آخر، لكن من الصعوبة الشديدة تهيئة المنطق الثقافي والجو الحضاري والبيئة المعرفية لتنشيط وتفعيل هذه العلوم المنقولة حيث إنّ العلم كمجموعة من الآراء المؤسسة والملاحظات المثبتة بالأنساق المنطقية وكإجراءات تحليلية دقيقة لظواهر الإنسان وبمختلف الأشياء والأسرار المحيطة به، قد يصطدم غالبًا مع التزامات النزعة الثقافية السائدة أو مع خصوصيات الفكر الديني المسيطر على توجهات العقل ولهذه الأسباب فإنّ اللسانيات العامة في الغرب قد اصطدمت من البداية في الغرب مباشرة مع أصحاب النزعة التاريخية الغلاة الذين كانوا لا يتصورون وجود فيكر خارج التاريخ وتسلسل الأحداث، ولم يعتدوا إطلاقًا بأي محاولة منهجية تجعل من التاريخ معيارًا جانبيًا أو منهجيًا يعاني من بعض الاختلال على مستوى التحليل والتطبيق، ثم مع حماة المنهج التفسيري التعليلي الذي طالما آمن بضرورة تفسير الظواهر وكل الظواهر وتتبع العلل وتفسيرها وفق المنطق الفلسفي المحض، الأمر الذي كبح جماح اللسانيات في البداية واستهلك ربحًا من الزمن يطرح إشكالات لم يتم الحسم في أغلبها في حين اعتبرت بعض المسائل فيما بعد مما لا يفيد فيها البحث كما رأينا مع إعادة بناء اللغة الأم والبحث عن أصل اللغات، واللغة الأصل التي تفرعت عنها جميع اللغات مطعمين هذه البحوث بأفكار كان منبعها الفكر الديني والفكر الفلسفي الموروث عن الثقافة اللاتينية والإغريقية-رومانية، والتي انتهت جميعًا بعدم فتح مجالات جديدة في ميدان البحث العلمي وبخاصة في اللغة.

لقد كان سوسير مدركًا تمامًا لحجم المسؤولية التي تنتظره عند إعلان هذه الأفكار الجديدة التي كانت نتيجة منطقية لاطلاعه العميق على المدونات العلمية التي تستهدف تحليل اللغة وملاحظاته التي شهدت على الخلاف الذي ظهر في زمانه بين العلماء الشباب والشيوخ، ولكنه لم يكن بالجرأة اللازمة لنشرها وتتبعها في الميدان، فقد اكتفى على مدار السنوات القلائل التي جمعتها مع طلبة اللغات بتقديم أفكاره على شكل نقود مشتتة وموجهة نحو المحاور الأساسية في



مخالفة التراث والقطيعة معه، الأمر الذي جعل اللسانيون العرب الأوائل يدفعون بقدراتهم إلى أقصى حدود استطاعتها من أجل ترتيب هذا الحوار العربي التراثي مع الغربي الحديث وتنظيم المداخل الثقافية العربية للسانيات، ولكن سطوة التراث في العقل العربي كان الأغلب والأقوى إلى حدّ أنه أفنّع بعض ممثلي العقلية العلمية للجيل الأوّل من اللسانيين بضرورة تجاوز هذا التراث الجامح، وكما وصف خميس الملح فإنهم لم يحسنوا زرع النباتات اللسانية في العالم العربي؛ لأنهم حملوا اللسانيات ولم يحملوا طريقة زرعها في العالم العربي بالحوار المبني على فهم التراث اللغوي العربي أوّلاً ثم فهم المعطيات اللسانية، من هنا حملت الأطروحات اللسانية الأولى في العالم العربي اتهامات للغة العربية في نحوها وصرفها ومعجمها كما يبرز في أعمال الرواد الأوائل: عبد الرحمن أيوب وأنيس فريحة ومحمد عيد وإبراهيم أنيس وغيرهم...

لقد تحسّس الباحثون العرب من الوهلة الأولى جدية ما وجدوه في الغرب وكان أمراً يسيراً عند أغلبهم في تمثل هذه الآراء واستيعابها وإدراك فائدتها على اللغة العربية، وبصعوبة ما ورثوه عن الأسلاف لانقطاع العهد بهم منذ قرون خلت، خصوصاً مع تغيير السياق العلمي التي طوّرت فيه هذه الآراء العربية التراثية، فحاولوا أن يستعملوا هذه الأدوات والمناهج والمفاهيم التي أدت إلى نجاح التجربة الغربية في فهم اللغة العربية كلغة اجتماعية وأداة للتواصل بين العرب من جهة وفكّ شفرات هذا التراث من جهة أخرى، ولكنهم لم يشعروا حينها بعظيم الأثر الذي ولّده فيهم هذه الدراسات الغربية، الأمر الذي جعل الكثير منهم لا يلتفت إليه مطلقاً كما رأينا مع حسن عون ومرضى جواد باقر وحسن عوض، بل إنهم قد تناولوا التحليلات اللسانية للغة العربية باللغات الأجنبية وللمجتمعات الغربية دون أن يحملوا على عاتقهم همّ ترجمتها إلى اللغة العربية وإفادة اللسانيين الذين لا يقرعون بغير العربية ومحاولة نشرها في الثقافة العربية، غير أنّ الفاسي الفهري قد حاول المزوجة بين العالمين مع الاحتفاظ بالوسائل التحليلية والأدوات العلمية التي تم تطويرها حديثاً في مختلف المخابر والمؤسسات العلمية العالمية العالية جداً والتي أثبتت قدرتها المتميزة في مقارنة موضوع اللغة والتي تم تجربتها على نطاق واسع،

دون تطعيمها بالنظريات والمناهج الموروثة عن العلماء القدامى والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج غير علمية، فشرعية الفاسي الفهري مستمدة من فكرة جوهرية مفادها أن اللغة العربية التي عكفت أجيال كثيرة في التراث على دراستها هي غير اللغة العربية التي نجدنا في مختلف شوارع الأمة العربية، وهو أمر صحيح تماماً قد أخرج كثير من الباحثين وما زالوا من دائرة تناول اللغة العربية المعاصرة وقلما نجد هذا الباب مطروحاً في المصنفات الحديثة والمعاصرة، وبشكل عام يمكن استنتاج التأثير الغربي في الدرس اللساني العربي على مستويات عديدة، منها:

(أ) - **على مستوى المصطلح العلمي:** لقد وجد الباحثون العرب أنفسهم أمام سيل جديد من المفاهيم العلمية والمصطلحات اللسانية الجديدة التي تناولت الأحداث اللغوية، وهي في معظمها جديدة وغريبة عن الاستعمال العربي، والتي تحمل إرثاً لاتنياً شاسعاً بدءاً من مصطلح (اللسانيات/linguistique) وقد رأينا التعدد العربي له، وهو السبب الذي جعلهم يعدلون البنية المفاهيمية والاصطلاحية في الخطاب العربي وعلى مستويات متعددة منها العبارة العلمية الوصفية (le métalangage) التي أدت على ظهور مميزات جديدة منها ترك المصطلح الأجنبي كما نُقل على نحو: الفونيم والمورفيم والفونتيك والسيميولوجيا والفنولوجيا وإنتولسانية والميتالسانية... الخ، وغيرها من المصطلحات التي تم إخضاعها مباشرة إلى منطق الاستعمال العربي، أو أن يتم ترجمتها ترجمة فردية أحادية على النحو الذي نجده في مدونات الفاسي الفهري لاسيما كتابه الشهري (اللسانيات واللغة والعربية) حيث إننا نجده فيه يستعمل أكثر من (مائة) مصطلح جديد مبتكر في حقل اللسانيات العربية، وهي كلها تتسم بالتوسع في التعريب وإدخال الصيغ ومشتقات غير مألوفة في اللغة العربية، على نحو ما وصفه أحمد مختار عمر، ومن بين هذه المصطلحات: الصرف الاشتقائي، الصرفة التبئير السيمية صوتيمات الحشو المعجمي.. الخ، وغيرها من المصطلحات التي أدت به أحياناً على كثرتها إلى عدم الدقة في وصف الظاهرة اللغوية وعدم وضوح الرؤية عند القارئ المختص ناهيك عن المثقف، وهو السبب الذي جعله

يؤلف معجماً لسانياً كاملاً لتفسير وتعريف هذه المصطلحات التي أغلقت على كثير من الباحثين اللسانيين العربي في الفترة الحديثة والمعاصرة.

**(ب) - على مستوى بنية الخطاب العلمي:** لقد ساد الخطاب الديني مجمل الدرس اللغوية التراثي وقد تبعهم في ذلك حماة الفكر الموروث من المحدثين والمعاصرين وهو يتشكل عادة من جمل طويلة ونصوص أطول ومفاهيم لها مقابلات في البيئة التي طوّرت فيه على نحو ما نجده عند الخليل وسيبويه في بناء المصطلح النحو والصرفي والعجمي والعروضي ومختلف العلوم.. وغيرها، الذي يربطه مع الموجودات الاجتماعية والبيئية، لكن ما نلتمسه في الخطاب العلمي هو تجاوز هذه الخاصية والتزام بالتجريد فالخطاب العلمي العربي الحديث والمعاصر لا يختلف في بنيته التجريدية عن الخطاب العلمي الغربي الذي اخذ في اعتماد الجمل القصيرة المباشرة ضمن فقرات دقيقة متسلسلة أغنت عن المجلدات الكثيرة وأسقطت كل أنواع الحشو.

**(د) - على مستوى البنية التجريدية التفسيرية:** لقد لاحظنا في تتبع أهم تحليلات اللسانيين العرب وبخاصة المهتمين بالتوليدية التحويلية العربية في إطار المنهج التفسيري العربي ظهور طريقة جديدة في تصنيف وفرز العناصر اللغوية ومما لا شكّ فيه أنّها لا تشبه البتة الطريقة التراثية المتعارف عليها في تفسير ظواهر اللغوية العربية التي كانت إندراجية بامتياز وعلى شكل خطّي متواصل، أمّا هؤلاء الباحثون فإنهم قد اهتموا بالطريقة الغربية في التحليل وأهو أعظم ما تأثروا به والتي تظهره في شكل عجري وتصنيف شجري وجدولي واستخدام الرموز والأقواس والحاضنات والمعادلات الرياضية الجبرية والجمع والطرح على النحو الذي مرّ بنا مع مازن الوعر ومثله الفاسي الفهري وميشال زكرياء وحلمي خليل وجواد مرتضى باقر وسمية المكي والأوراغي والخولي والعديد غيرهم، الأمر الذي يجعل المتصفح لهذه المصنفات من غير الاختصاصي في اللسانيات سيصنفها مباشرة ضمن كتب الفيزياء أو الرياضيات أو حتى الهندسة، وبالعودة مثلاً على مازن الوعر فإننا نجده من الوهلة الأولى ينطلق من فرضية مفادها: إنّ اللغة العربية تحكمها قاعدة رياضية مفادها: ك = [±أد (م + م إ) ±ف] وبعدها يمكن

استنتاج جميع الحالات التوليدية والتحويلية التي ينبني عليها الكلام العربي، وقد أدت هذه الطريقة المستحدثة على هذا المستوى إلى توضيح مسائل معقدة كثيرة جداً في اللغة العربية مع تغلغل أكثر في البنية الشكلية التصويرية للمقولات النحوية والصرفية والدلالية المعجمية.. الخ، لذا فإنّ هذه الطريقة الآلية إلى حدّ ما قد غيرت من منطق البحث اللساني العربي، ونظراً لنجاحاتها الباهرة في هذا المجال فقد أصبحت اللغة العربية تعتمد أكثر فأكثر كطريقة دقيقة في شرح وتفسير الظواهر اللغوية من العمليات القديمة المبنية على المقاييس التي تستهلك وقتاً ومساحة أكثر دون ان تتخلص من جانب التعقيد التي أدت على عدم الإقبال عليها.

أما بخصوص نتبّع تحليلات مازن الوعر كعينة عن المنهج التفسيري في اللسانيات العربية فإننا نخلص إلى النتائج الآتية:

(أ)- لقد بيّن مازن الوعر في أكثر من مناسبة فهمه العميق والدقيق للنظرية التوليدية التحويلية ولذلك فإنّه حاول القيام بدور مزدوج؛ أحدهما: إثبات عالمية الطرح التوليدي بتطبيقه على اللغة العربية وثانيهما: إثبات الآراء والملاحظات والنظريات الدقيقة لعلماء العرب، ومن هنا فإنّ مازن الوعر يطمح إلى تدعيم اللسانيات التوليدية التحويلية بالنتائج العلمية التي توصل إليها عباقرة اللسانيات العربية وتدعيم هذه الأخيرة للأولى، فقد نجح في إثبات القالب التوليدي التحويلي على العربية، وذلك أدّى إلى بناء حكم علمي مفاده: مشروعية وعلمية وعالمية اللسانيات التوليدية التحويلية، وفي نجاحه في إثبات النظريات النحوية في اللسانيات العربية فإنّ ذلك يعني: الصلاحية العلمية والمنهجية للنظرية النحوية العربية التقليدية، وحاجة اللسانيات الحديثة لها بتخصيص موقع علمي لها ضمن أطروحاتها ونظرياتها.

(ب)- لقد أظهر مازن الوعر صلاحية النظرية التوليدية التحويلية على اللغة العربية، وبخاصة على مستوى التراكيب الأساسية والتراكيب المشتقة؛ ففي التراكيب الأساسية أظهرت النظرية التوليدية التحويلية أنّ بإمكانها وصف وتحليل جميع عناصر الجملة الاسمية والفعلية، مع تفسير

جميع الظواهر الداخلية التي تحدث على مستوى هذه التراكيب من تقديم وتأخير وتوسيع وحذف ثم تفسير البنية النحوية والدلالية الداخلية لكل واحد منها دون أدنى اعتراض، ودون ان تظهر أي تناقض مع ما قال به العلماء العرب القدامى من النحاة والبلاغيين، ثم انتقل إلى التراكيب المحوِّلة وكانت البداية مع البناء للمجهول والبناء للمعلوم ومختلف العمليات النحوية التي تتم على هذا المستوى، وكشف التحليل بأنّ التراكيب المحوِّلة هي تراكيب أساسية وتحكمها القوانين نفسها مع زيادة على مستوى الأدوات التي تحول التراكيب ومنها انطلق إلى تحليل الجملة المنفية والمثبتة والشرط والجزاء والرابط والظرف وغيرها.. فتأثر مازن الوعر بهذه النظرية قد أفاد اللغة العربية ببناء قاعدة بيانية تحصر كل العماليات الداخلية التي تحدث للتراكيب.

(ج)- لقد استحسن مازن الوعر أطروحة ولتركوك الدلالية وأطروحة تشومسكي المعجمية والتفسيرية وذلك لعدّة مبررات موضوعية مجملها أنها: بالنسبة لنظرية ولتركوك تخدم اللغة العربية من خلال إحصاء الأدوار الدلالية والوظيفية التي حدّدها ولتركوك، وهي لم تتعارض مطلقاً مع مقولات اللغة العربية الدلالية، أمّا بالنسبة للفرضية المعجمية التشومسكية فإنّها أفادت في تحديد إحداثية معاني الكلمات في الجمل والتراكيب، فهي بذلك مساهمة فعلية في تعميق فهمنا للجملة العربية، في وقت أشار فيه إلى عدم صمود النظريات الدلالية التأويلية أمام المشكلات الفعلية التي تطرحها البنية الدلالية للغات عموماً واللغة العربية بشكل خاص.

(د)- لقد استطعنا بهذه التحليلات التي قدّمناها على عجرات مازن الوعر أن ننتبه إلى الالتقاء الواسع بين المنهجين؛ أي بين منهج النحو العربي بريادة سيبويه وشيوخه، والمنهج التوليدي التحويلي بزعامة تشومسكي وأهمّ النقاء في نظرنا هو انطلاق سيبويه من مبدأ العمل والتعليق وهذا يكاد يتطابق مع المنهج الذي انطلق منه تشومسكي فيما سمّاه منهج العمل والربط الإحالي، ولا يفوتنا أيضاً أن نلفت الانتباه إلى أن المنهج الدلالي التوليدي التحويلي قد التقى في مناسبات كثيرة مع المنهج الدلالي للإمام الجرجاني في طرقه للمسائل الدلالي العربية، وأهم شيء في هذا



اللقاء وهذا الحوار عدم ظهور أي تناقض أو غرابة بين النتائج التي توصل إليها علماء العرب مع النتائج التي توصل إليها مازن الوعر عند تطبيق هذه المناهج الغربية.

هذه أهم النتائج التي توصلنا إليها، وإنا على يقين بأن هذا الموضوع المتشعب لم يستنفذ البحث فيه؛ إذ يمكن توسيع مدونة البحث لتشمل كل جهود مازن الوعر، ويمكن كذلك أن ندرس هذه الأصول عند عامة علماء العرب ومن خلال المنهج التفسيري الواسع المستحدث بعد مازن الوعر وهذا لإيجاد التفسير الدقيق والمقنع من دمج اللسانيات التوليدية التحويلية وما يتبعها من النظريات الدلالية بالنظريات النحوية العربية القديمة ويمكن كذلك أن تدرس هذه النظريات من خلال توظيفها واللسانيات الحاسوبية والبرمجة اللغوية التي تطمح اللغة العربية إلى خوض غمارها شأنها شأن اللغات الأخرى التي حققت هذا الطموح.

ومن أهم التوصيات التي يخرج بها هذا البحث، هي:

(أ)- إن اللسانيات العامة في الفترة الحديثة والمعاصرة هي نتاج حضاري تشاركت فيه جميع الأمم والثقافات وهي ليست حكراً على الغرب فقط، وهي طريقة علمية جديدة ودقيقة في تحليل الظواهر اللغوية مهما كانت دون أي إقصاء أو بقداسة قبلية، وهي تعد بالكثير وليس من الحكمة التخلف عنها لمجرد أنها طوّرت في المخابرة والمؤسسات العلمية الغربية، ولا تهدف أيضاً إلى أن تحل محل الدراسات القديمة الصالحة مما اعتبره كثير من الباحثين أنها ضرب من الغزو الثقافي اللسانيات علم يهدف إلى تحليل اللغة وفق حاجات العصر، ونحن أشد ما نكون بحاجة إلى حوسبة لغتنا وتراثنا والتعرف على لغتنا أكثر فأكثر وتيسير سبل تعليمها وبالتالي فإننا مجبرون على فهم هذه المادة العلمية وإحلالها محلاً عزيزاً في ثقافتنا اللغوية.

(ب)- التراث العربي تراث زاخر وغني بالمواد العلمية التي من شأنها إذا قدمت بالطريقة العلمية الواضحة أن تسهم في نقل اللسانيات العامة إلى المرحلة المقبلة، ولكن قبل ذلك فإنه يحتاج إلى

جمع وإعادة تركيب بطريقة لا يفقده العمق العلمي الذي قدّم من أجله، وليس أخطر على التراث من التشدّق به في كل محفل دون إدراك حتى للمبادئ الأولية التي بني عليها.

(ج)- إنّ اللغة العربية في تطوّر مستمر وهي بهذه الحالة كحال جميع اللغات في العالم، وعلى الدرس اللغوي أن يراعي هذه التغيرات التي تحدث على مستويات عديدة وبنسب متفاوتة يريدّها مستعمل اللغة العربية في حياته اليومية، لذلك فإنّ الاهتمام باللغة العربية يجب ألاّ ينحصر فقط في اللغة العربية القديمة التي تحدث بها العرب في العصر الجاهلي والإسلامي، فقد أظهرت حالياً خصائص جديدة يجب الاعتراف بها في التحليل والتعليم، وقد لاحظنا أن أغلب الباحثين لا يهتمون بهذه الأشواط التاريخية التي قطعها اللغة العربية مما ترك الفصحى المعاصرة شبه منعدمة الدراسة باستثناء بعض الأعمال التي بدأت تظهر في مصر والمغرب والمملكة العربية السعودية بشكل بدائي جدّاً، وما زال الأمر في بدايته.

**تم بحمد الله وعونه.**



# قائمة المصادر

## والمرأى جمع



## قائمة المصادر والمراجع

### القرآن الكريم برواية (ورث عن نافع عن طريق الأصبهاني)

(أ) - المصادر العربية:

(أ/أ) - المعاجم العربية:

(1) - أبو القاسم بن عمر بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة. تح: محمد باسل عيون السود، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 1998م.

(2) - أبو القاسم جار الله بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. تح: مصطفى حسين أحمد، بيروت لبنان، دار الكتاب العربي، 1986م.

(3) - أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية. تح: فخر صالح قدارة، ط1، دار عماد للنشر، عمان الأردن 2004م.

(4) - أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تاج العروس وصحاح العربية. تح: عبد الغفور عطار بيروت لبنان، دار الملايين للنشر، 1990م.

(5) - أبو نصر محمد الفارابي، إحصاء العلوم، دط، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، 1991م.

(6) - أحمد بن فارس بن زكرياء أبو الحسن، مقاييس اللغة، تح: محمد هارون عبد السلام، ط1، دار الفكر، دمشق سوريا، 1979م.

(7) - أحمد بن فارس بن زكرياء أبو الحسن، الصحابي في فقه اللغة العربية وسائلها وسنن العرب في كلامها تح: أحمد حسن بسج، المكتبة السلفية، القاهرة مصر، 1910م.

(8) - جماعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط3، مصر 1998م.

- (9) - جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ط2، المغرب، مطبعة النجاح  
2002م.
- (10) - جمال الدين بن منظور، لسان العرب، حققه وعلّق عليه ووضع حواشيه عامر حيدر،  
راجعه عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، 2003م.
- (11) - علي بن محمد الجرجاني، التعريفات. تح: محمد الصديق المنشاوي، ط2، دار الفضيلة  
القاهرة مصر، 1992م.
- (12) - عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، دط، تونس، الدار العربية للكتاب، 1984م.
- (13) - فيصل الأحمر، معجم السيميائيات، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2011م.
- (14) - محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دط، دتج، مكتبة لبنان للنشر  
والتوزيع، 1979م.
- (15) - محمد ألتوجي، معجم علوم العربية؛ تخصص شمولية أعلام. دط، دار الجيل، بيروت لبنان  
1999م.
- (16) - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. دط، بيروت، لبنان مؤسسة  
الرسالة، دت.
- (17) - المرتضى الزبيدي، تاج العروس في جواهر القاموس، ط2، غير مفهرس، مطبعة الكويت  
2008م.
- (18) - أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفو، القاموس الموسوعي لعلوم اللسان. تر: منذر عياشي،  
ط2 المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب، 2007م.

أ/ب- المعاجم الأجنبية:

19)- *AL Moungeed*, Dictionnaire English, librairie orientale P. O BOX, 1986, Bierut Lebanon.

20)- *Le petit Robert*, Dictionnaire de la langue Française 1, A REY et DE bove, Paris XI<sup>e</sup>

## أ/ج- المصادر العربية:

(21)- أبو البركات كمال الدين الأنباري، **أسرار العربية**، تح: فخر الدين صالح قدارة، دار الجيل بيروت، 1990م.

(22)- أبو البركات كمال الدين الأنباري، **الأضداد**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت، 1987م.

(23)- أبو بكر محمد بن سهيل، **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين القتلي، ط3، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، 1999م.

(24)- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، **الكتاب**. تح: عبد السلام محمد هارون، ط3 مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، 1988م.

(25)- أبو الفتح عثمان ابن جني، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، طد، القاهرة مصر، المكتبة العلمية، دت.

(26)- أبو القاسم الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، تح: مازن المبارك، ط3، دار النفائس بيروت، 1979م.

(27)- أبو سعيد السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**. تح: رمضان عبد التواب، دط، مركز تحقيق التراث القاهرة مصر، 1976م.

(28)- جمال الدين بن هشام الأنصاري، **مغنى اللبيب**. وبهامشه حاشية الدسوقي، ط2، دار السلام القاهرة مصر، 2005م.



- (40) - تمام حسان، **دراسة إستمولوجية للفكر اللغوي العربي**، ط1، القاهرة، مصر، عالم الكتب، 2000م.
- (41) - جمعان بن عبد الكريم، **التطور الإستمولوجي للخطاب اللساني**، ط1، الفارابي النشر، بيروت لبنان، 2010م.
- (42) - جورج زيدان، **الفلسفة اللغوية**، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1904م.
- (43) - جورج زيدان، **اللغة العربية كائن حي**، مراجعة: مراد كامل، د-ط، دار الهلال، القاهرة مصر، د-ت.
- (44) - جورج زيدان، **تاريخ الأدب العربي**، مراجعة: شوقي ضيف، د-ط، دار الهلال القاهرة مصر د-ت.
- (45) - حافظ إسماعيل علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقى وإشكالاته**، ط1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بنغازي، ليبيا، 2009م.
- (46) - حسام البهنساوي، **نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية**، ط1 مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، مصر، 2004م.
- (47) - حسن بن قاسم المرادي، **الجنى الدانى في حروف المعانى**، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1992م.
- (48) - حسن خميس سعيد الملح، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000م.
- (49) - حق فاضل، **مغامرات لغوية**، د-ط، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، د-ت.



- (50) - حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي، د-ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر 1992م.
- (51) - حميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2003م.
- (52) - خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث: الأصول والاتجاهات، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2012م.
- (53) - خليل أحمد خليل، التراث العربي، من التراب إلى ناطحات السحاب، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2009م.
- (54) - خليل أحمد عميرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ط1، عالم المعرفة، المملكة العربية السعودية 1984م.
- (55) - خليل أحمد عميرة، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق ط1، المملكة العربية السعودية، عالم المعرفة، 1984م.
- (56) - خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات العامة، ط1، دار هومة، 2000م .
- (57) - عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الومض والاستعمال، د-ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012م.
- (58) - عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، د-ط، منشورات المجمع الجزائري للجزائر 2016م.
- (59) - عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة. دط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007م.

- (60) - عبد الرحمن الحاج صالح، **دراسات وبحوث في اللسانيات العربية**، دط، المؤسسة الوطنية للنفون المطبعية، الجزائر، د-ط، 2007م
- (61) - عبد الرحمان حسن العارف، **اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر**، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، ليبيا، 2013م.
- (62) - سعد مصلوح، **في اللسانيات العربية المعاصرة، دراسات وثقافات**، دط، عالم الكتب، القاهرة مصر 2004م.
- (63) - سعيد الأفغاني، **من تاريخ النحو**، د-ط، دار الفكر، بيروت، لبنان، د-ت.
- (64) - سعيد بنكراد، **سيرورة التأويل**، ط1، دار الأمان، الدار البيضاء، المغرب، 2012م.
- (65) - سعيد شنوقة، **مدخل إلى المدارس اللسانية**، ط1، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، 2008م.
- (66) - عبد السلام المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الدار العربية للكتاب، تونس 1986م.
- (67) - عبد السلام المسدي، **مراجع في اللسانيات**، ط1، الدار العربي للكتاب، القاهرة، مصر 1989م.
- (68) - سمية المكي، **الكفاية التفسيرية في النحو العربي والنحو التوليدي التحويلي**، ط1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بنغازيا، ليبيا، 2013م.
- (69) - صالح بلعيد، **مقالات لغوية**، دار هومة، الجزائر، 2004م.
- (70) - طه عبد الرحمان، **تجديد المنهج في تقويم التراث**، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، د-ت.
- (71) - عبد الكريم شوقي، **من فلسفات التأويل إلى نظريات القراءة**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت، لبنان، 2007م.

- (72) - عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث؛ بحث في المنهج، ط1، دار النهضة، بيروت لبنان 1988م.
- (73) - عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، ط2، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1988م.
- (74) - عزام محمد ذيب أسريده، دور الرتبة في الظاهرة النحوية؛ المنزلة والرفع، دار الفرقان، الأردن 2004م.
- (75) - علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، د-ط، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الإعلام، بغداد العراق، 1986م.
- (76) - عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م.
- (77) - فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ط1، التراك للنشر، مصر 2004م.
- (78) - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، د-ط، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء المغرب، 1982م.
- (79) - قاصر إبراهيم محمد مصاورة، البنية بين النشأة والتأسيس: دراسة نظرية، ط1، مكتبة صيد الفوائد، 2004م.
- (80) - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى علم الدلالة الحديثة، ط1، دار توبقال، المغرب الأقصى 2000م.
- (81) - نصر حامد أبو زيد، إشكالية القراءة والتأويل، ط2، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1992م.



- (93)- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسات نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية سلسلة رسائل وأطروحات، رقم(4)، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، 1998م.
- (94)- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية: أسئلة المنهج، ط1، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع الأردن، 2013م.
- (95)- مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية، حفريات النشأة والتكوين، ط1، كوفة النشر والتوزيع المدارس مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب، 2006م.
- (96)- محمد محمود غالي، أئمة النحاة في التاريخ، ط1، دار الشروق، المملكة العربية السعودية 1986م.
- (97)- محمد الشكري، دروس في التراكيب بين النظرية التوليدية التحويلية والنحو الوصفي المعجمي، ط1 مطبعة الكرامة، المغرب، 2008م
- (98)- ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط1 1992م.
- (99)- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر الحديث، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مصر، 1980م.
- (100)- هبة خيارى، خصائص الخطاب اللساني عند ميشال زكريا، ط1، دار الوسام العربي الجزائر 2009م.
- (101)- وليد أحمد العناتي وحافظ إسماعيل العلوي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ط1، دار الأمان المغرب، 2009م.

**أه)- الكتب المترجمة إلى اللغة العربية:**

- (102) - إديث كريزويل، **عصر البنوية**، تر: جبر عصفور، ط1، دار السعادة للصباح، الكويت 1993م.
- (103) - أندريه مارتينييه، **وظيفة الألسن وديناميكتها**، تر: نادر سراج، ط1، المنظمة العربية للترجمة لبنان، 2009م.
- (104) - بريجتيه بارتشييه، **مناهج علم اللغة من هرمان باول إلى ناعوم تشومسكي**، تر: سعيد حسين بحيري، ط1، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004م.
- (105) - برتيل مالمبرغ، **مدخل إلى اللسانيات**، تر: السيد عبد الطاهر، ط1، المركز القومي للترجمة القاهرة، مصر، 2010م.
- (106) - جان لويس كالفي، **علم الاجتماع اللغوي**، تر: محمد يحياتن، د-ط، دار القصة للنشر الجزائر، 2006م.
- (107) - جفري بول، **النظرية النحوية**، تر: مرتضى جواد باقر، ط1، المنظمة العربية للترجمة بيروت، لبنان، 2009م.
- (108) - جورج موانان، **تاريخ علم اللغة منذ نشأته حتى القرن العشرين**، تر: بدر الدين القاسم، دط سلسلة الكتب العلمية، دمشق-سورية، 1982م.
- (109) - جون ليونز، **اللغة وعلم اللغة**، تر: مصطفى توني، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1987م.
- (110) - جون ليونز، **تشومسكي**، تر: محمد زياد كبة، ط1، النادي الأدبي بالرياض، المملكة العربية السعودية، 1987م.
- (111) - جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، تر: أحمد حلمي خليل، ط1، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1988م.



122- كارل بوبر، **منطق البحث العلمي**، تر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006م.

123- ماري لأن بانو وجورج إليا سرفاتي، **النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى التراثية**، تر: محمد الراضي. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012م.

124- مليكا إفيش، **اتجاهات البحث اللساني**، تر: سعيد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايز، دط المجلس الأعلى للثقافة، د-ب-ن، 2000م.

125- ميشال أرفيه، **البحث عن فرديناند دي سوسير**، تر: محمد محمود البقاعي، ط1، دار الكتاب الجديدة المتحدة، لبنان، 2009م.

126- ناعوم تشومسكي، **آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن**، تر: جمزة بن قبلان المزيني، ط1 المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2005م.

127- نوام تشومسكي، **اللسانيات التوليدية من التفسير إلى ما وراء التفسير**، تر: محمد الرحالي، ط1 دار الكتاب الجديد المتحدة، بن غازي، ليبيا، 2013م.

### أ/و- المراجع الأجنبية:

128- Aoun Josef , **Ambiuity and Metris, the Modern Standard Constraint. ALFIKR AL-ARABI** , 1979,

129- Brain Jackendoff. **Prices of Behavioral and brain science evolution meaning grammar**, 2003, **NEW-YOURK.**

130- C.Killean ; **The deep structure of the noum phrase in modern Arabic.** Unpublished, Ph.D dissertation, University of Michigan.

131- Louis **HJELMSLEV** , **Prolégomènes à une théorie du la langue.** Trad ; una Canger, Edition de minute, Paris, 1971, P11

132- Noam chomsky, **Structures syntaxique.** Trad : Michel Braudeau, 1<sup>er</sup> édi, édition de Seuil, 1979



- 133- V.Lewkouiez ; **A transformationel Approach to the syntax of Arabic Particles**. Unpublished, Ph.D dissertation, University of Michigan.
- 134-André Martinet, *Élément de linguistique générale*. Armand colin, 4<sup>ème</sup> édition, Paris 1989
- 135-Bakkir.M.J, **Aspects of Clause structure in Arabic**. Indiana University linguistic, Indiana. 1980
- 136-Bram, M: «**Arabic Phonology Implications for phonological theory and Historical Semantic**” Unpublished Ph, D dissertation. M.I.T.
- 137-Fehri fassi, Abdelkader **“Complémentation et Anaphore en Arabe Moderne : Une Approche lexicale fonctionnelle”** Thèse Doctorat d'état université de Paris 3. 1981
- 138-Ferdinand de Saussure, *cours de linguistique générale*, Publié par Albert Séchhayé avec la collaboration de Albert Riedlinger, édition critique préparée par Tullio de Mauro, postface et traduction de Jean louis Calvet, Edition Payot, 1967,
- 139-Georges Mounin , *Clefs pour linguistique* . Collection Clefs SEGHERS , Paris , 1<sup>er</sup> édition, 1968.
- 140-Georges Mounin, **Dictionnaire de la linguistique**, P.U.F 4<sup>ème</sup> édition. Paris
- 150- J.snow ; **A grammar of modern written Arabic clauses**. Unpublished, Ph.D dissertation, University of Michigan.
- 151-Leonard Bloomfield, *langage*. London, Compton printing, L.T.D, Great Brittan, 1933,
- 152-Mazen Al-waer “ **On Some Controversial Issues of Transformational Generative Grammar**” *Allsaniyyat*, vol. 6 Algerian Institute, Algiers: 1982,
- 153-N. chomsky , **Aspect to the theory of syntax. U.S.A: M.I.T**, 1965
- 154-Troubetskoï Nicolai Sergueievitch, **principes de la phonologie**. Paris, klinchseck, 1947-1967, traduction française de Grundzige der phonologie 1939

## أ-و)- الرهائل:

155)- صورية جغوب، قضايا اللسانيات العربية الحديثة بين الأصالة والمعاصرة، مه خلال كتابات أحمد عمر مختار، رسالة دكتوراه تحت إشراف: عز الدين صحراوي، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر نوقشت: 2012م.

156)- عامر بن شتوح، الجهود اللسانية عند مازن الوعر، رسالة دكتوراه، إشراف: عبد المجيد عيساني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، نوقشت: 2014م.

## أ-ز)- المجلات والدوريات والمواقع الالكترونية:

(157) - برين جاكندوف، مقال "جاكندوف ضد تشومسكي" الموقع الالكتروني الآتي:

Mustafahaddad.blogspot.com بتاريخ 2007/05/15م

(158) - ديفيد كريستال "علم التراكيب" تر: مازن الوعر. مجلة البحرين الثقافية، العدد: (10)، وزارة الإعلام، البحرين.

(159) - عبد الرحمن الحاج صالح "مدخل إلى علم اللسان الحديث؛ الباب الثاني في المذاهب والنظريات اللسانية الحديثة" مجلة اللسانيات، العدد (7)، 1982م.

(160) - عبد الرحمن الحاج صالح "مدخل إلى علم اللسان الحديث" مجلة اللسانيات، الجزائر: معهد العلوم اللسانية والصوتية، 1972م.

(161) - عبد القادر الإسماعيلي، مقال "الاتجاه اللساني الأمريكي؛ النظرية التوليدية أنموذجا" مجلة الكترونية مأخوذة عن الموقع الآتي: [elaph.com/web/culture/2013/8/3790.html](http://elaph.com/web/culture/2013/8/3790.html)

(162) - عبد القادر الفاسي الفهري "التطابق والربط الإحالي ومبدأ الاتساق؛ تحليل وظيفي" مجلة اللسانيات، العدد (7)، الجزائر: مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، 1997م.

(163) - عبد القادر الفاسي الفهري "التطابق والربط الإحالي ومبدأ الاتساق؛ تحليل وظيفي" مجلة اللسانيات العدد (7)، الجزائر: 1997م، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية.

(164) - قبايلي عبد الغاني "النظرية اللسانية العربية الحديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية عند مازن الوعر" مجلة الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، الجزائر، العدد (02) 2011م.

(165) - مازن الوعر "صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات" مجلة التراث العربي - مجلة فصلية تصدر عن اتحاد كتاب العرب - دمشق، العدد 48، السنة (12)، تموز "يوليو" 1992م.

(166) - مازن الوعر "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية التحويلية؛ محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي" مقال، مجلة اللسانيات، العدد (6)، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية الجزائر: 1982م.

(166)- مازن الوعر "حول بعض القضايا الجدلية لنظرية القواعد التوليدية التحويلية" مجلة اللسانيات، العدد (6)، الجزائر 1982م.

(167)- مازن الوعر، "التوليد الصوتي والنحوي والدلالي لصيغ المبنى للمجهول في اللغة العربية" مجلة اللسان العربي، العدد (37)، مكتب تنسيق التعريب - الرباط - المغرب.

(168)- مسعود بودوخة "قرائن المعنى عند النحاة" مجلة أعمال ندوة تيسير النحو، الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية، 2007م.

(169)- مازن الوعر "ما جدوى المناهج الدلالية في التحليل اللساني" مجلة التواصل اللساني، المجلد الثاني، العدد: (2) جامعة فاس - المغرب. 1995م.

(170)- مازن الوعر، "التوليد الصوتي والنحوي والدلالي لصيغ المبنى للمجهول في اللغة العربية" مجلة اللسان العربي، العدد (37)، مكتب تنسيق التعريب - الرباط - المغرب.

(171)- مازن الوعر، "صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات" مجلة التراث العربي؛ مجلة فصلية تصدر عن إتحاد كتاب العرب. دمشق سوريا، العدد 48 السنة (12) يوليو 1992م.

(172)- محمد بوعمامة، مقال "التراث اللغوي العربي بين سندان الأصالة ومطرقة المعاصرة" مجلة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية تصدر عن جامعة محمد خيضر، بسكرة العددان (3/2)، جوان 2008م.

(173)- محمد خان، مقال "الأستاذ الحاج عبد الرحمن صالح، وجهوده في بعث التراث اللغوي العربي" مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس جوان 2009م، النسخة الإلكترونية.

(174)- محمد كراكي "تقويم مدونة النحو العربي" أعمال ندوة تيسير النحو.

(175)- محمد محمد علي يونس، مقال "الأصول الأنطولوجية والإستمولوجية الموجهة للمدارس

اللسانية في القرن العشرين. مأخوذ عن موقع <http://takhatob.blogspot.com/2009.06blog>

post\_22html يوم الإثنين 22 يونيو 2009م.



# فهرست

# المکاتیب و ابیات



الصفحة	العنوان:	الترقيم
ص 10/01	.....	مقدمة:
ص 37/11	مدخل: تحديد المفاهيم وضبط المصطلحات المفتاحة للبحث: .....	
ص 12	الأثر لغة واصطلاحا: .....	أ-1-
ص 12	الأثر والتأثر والتأثير في المعاجم اللغوية العربية: .....	أ/أ
ص 15	الأثر والتأثر والتأثير في المعاجم اللغوية الغربية: .....	أ/ب
ص 15	الأثر والتأثر والتأثير في المعاجم العلمية العربية: .....	أ/ج
ص 17	اللسانيات العامة؛ حدّها وموضوعها وغاياتها: .....	ب-1-
ص 18	اللسانيات في اللغة العربية: .....	ج-1-
ص 22	اللسان في المعجمات العربية: .....	ج-أ/1-
ص 24	اللسانيات السوسيرية: .....	د-1-
ص 28	معنى اللسان وكيفية تحديد العلم له: .....	د-أ/1-
ص 31	معنى العلمية ومفهومها في اللسانيات: .....	د-ب/1-
ص 34	أثر النظرية اللغوية العربية التراثية في الدرس اللغوي الغربي الحديث: .....	ه-1-
ص 37	تعثّر اللسانيات العربية بين التسابق إلى الريادة وتشنّت الأعمال: .....	و-1-
ص 40 إلى 92	الفصل الأول: اللسانيات العربية؛ مفاهيم وتصنيفات وأهم المؤلفات: .....	
ص 41	اللسانية العربية والغربية؛ المفهوم والأبعاد: .....	أ-1-
ص 45	من حيث القيمة العلمية والمعرفية الإبستمولوجية لها: .....	أ-أ/1-



93 إلى 178	الفصل الثاني: المدارس اللسانية الغربية؛ مفاهيمها ومنهجياتها وأهم روادها:	
ص 96	أ- المدارس اللسانية البنوية الأوروبية المهيمنة على مجمل الدرس اللساني: .....	
ص 96	أ/أ- المدرسة البنوية بجنيف وعودة سوسير: .....	
ص 99	أ/أ-أ- بنوية جنيف وسوسير: .....	
ص 100	أ/أ-ب- الإرث السوسيري في فكر شال بالي: .....	
ص 103	ب- المدارس اللسانية التي تأثرت بالسوسيرية: .....	
ص 104	ب/أ- بنوية حلقة براغ اللغوية: .....	
ص 108	ب/ب- الأطروحات المحورية لحلقة براغ؛ فضلها في صقل الفونولوجيا: .....	
ص 112	أ/ج- بنوية التركيبية الوظيفية الفرنسية: .....	
ص 114	أ/ج-أ- الإرهاصات الأولية للمدرسة الفرنسية: .....	
ص 117	أ/ج-ب- ثنائية المواضع والخطاب: .....	
ص 119	أ/ج-ج- مبدأ الاقتصاد اللغوي: .....	
ص 120	أ/ج-د- تحليل التراكيب والعبارات: .....	
ص 124	أ/د- المدرسة الغلوسيماتية المنظوماتية: .....	
ص 126	أ/د-أ- مبادئ الغوسيماتية: .....	





169ص	..... المرحلة الموسّعة الثالثة (1981م):	-د/-ج-
225-179	<b>الفصل الثالث: المدارس الدلالية التوليدية التحويلية في اللسانيات البنوية الأمريكية:</b>	
193ص	..... مبررات تناول الدلالة في النظرية اللسانية:	-أ-
196ص	..... حدود الدلالة وتعريفاتها:	ب
199ص	..... الدلالة في صلب الدرس اللساني التوليدي التحويلي:	ج
205ص	..... النموذج التجريبي الأول؛ كاتز وفودور 1963م، وأعمال تشومسكي وكاتز 1964م وتعديل مكانة الدلالة في إطار البرنامج التوليدي التحويلي:	د
215ص	..... معامل التركيب:	هـ
216ص	..... معيار المعنى:	و
223ص	..... تشومسكي 1965م، البديل اللساني للدلالة:	ز
234ص	..... تعديل النموذج المعجمي في إطار الدلالة التأويلية:	ح
239ص	..... الدلالة التفسيرية التصنيفية:	ط
240ص	..... التصنيفية كمعيار لضبط الدلالة عند التركوك:	ك
245ص	..... صيغ الحالات كمعيار لضبط الدلالة عند تشالز فليمور:	ل
248ص	..... صيغ الرتبة والاشتقاق كمعيار لضبط الدلالة عند مكاولي:	م
250ص	..... صيغ ما قبل المعجم كمعيار لضبط الدلالة عند غروبر:	ن

ص 251	التفسير العرفاني عند جاكندوف: .....	س
<b>الفصل الرابع: مواطن تأثير مازن الوعر باللغات العربية؛ التوليدية والصلابة التوليدية التوليدية</b>		
ص 257	تأثر بالمجالات النظرية المشروعة لنظرية مازن الوعر: .....	أ
ص 257	التأثر بالمقدمات المنهجية للتنظير: .....	أ/أ
ص 257	المقدمة الأولى: .....	أ/ب
ص 262	المقدمة الثانية: .....	أ/ج
ص 265	المقدمة الثالثة: .....	أ/د
ص 265	الفرضيات والمصادر التأسيسية لنظرية مازن الوعر: .....	ب
ص 266	الفرضية الأولى: .....	ب/أأ
ص 267	الفرضية الثانية: .....	ب/أب
ص 267	الفرضية الثالثة: .....	ب/أج
ص 268	الفرضية الرابعة: .....	ب/أد
ص 269	الفرضية الخامسة: .....	ب/أهـ
ص 271	الفرضية السادسة: .....	ب/أو
ص 278	المواد والمفاهيم الأساسية التي تسهم في هندسة نظرية حديثة: .....	ج

ص 280	إجراء الإسناد مجرى الكلم: .....	د
ص 306	التفسير الداخلي البياني للمكونات الجمالية على مستوى البنية النحوية الشكلية العلائقية، والبنية الدلالية المعنوية عند مازن الوعر: .....	د-ف
ص 315	تفسير مازن الوعر للتراكيب، ومفهوم التوليد النحوي والدلالي لصيغ المبني للمجهول؛ معالجة أدنوية: .....	ح-
ص 316	التحليل النحوي للمباني المجهولة والمعلومة: .....	ح/أ-
ص 318	التحليل الدلالي للمباني المجهولة والمعلومة: .....	ح/ب-
ص 321	التحليل الصوتي للمباني المجهولة والمعلومة: .....	ح/ج-
ص 325	تفسير مازن الوعر للتراكيب الاستفهامية: .....	ح/د-
ص 326	تحديد الاستفهام برسم الإطار المنهجي والنظري للمبني للمجهول: .....	ح/هـ-
ص 338	تفسير مازن الوعر للتراكيب الشرطية لسانيا: .....	ط-
ص 339	الإطار المنهجي للتراكيب الشرطية: .....	ط/أ-
ص 348	<b>خاتمة:</b> .....	
ص 358	<b>قائمة المصادر والمراجع:</b> .....	
ص 377	<b>الفهارس:</b> .....	